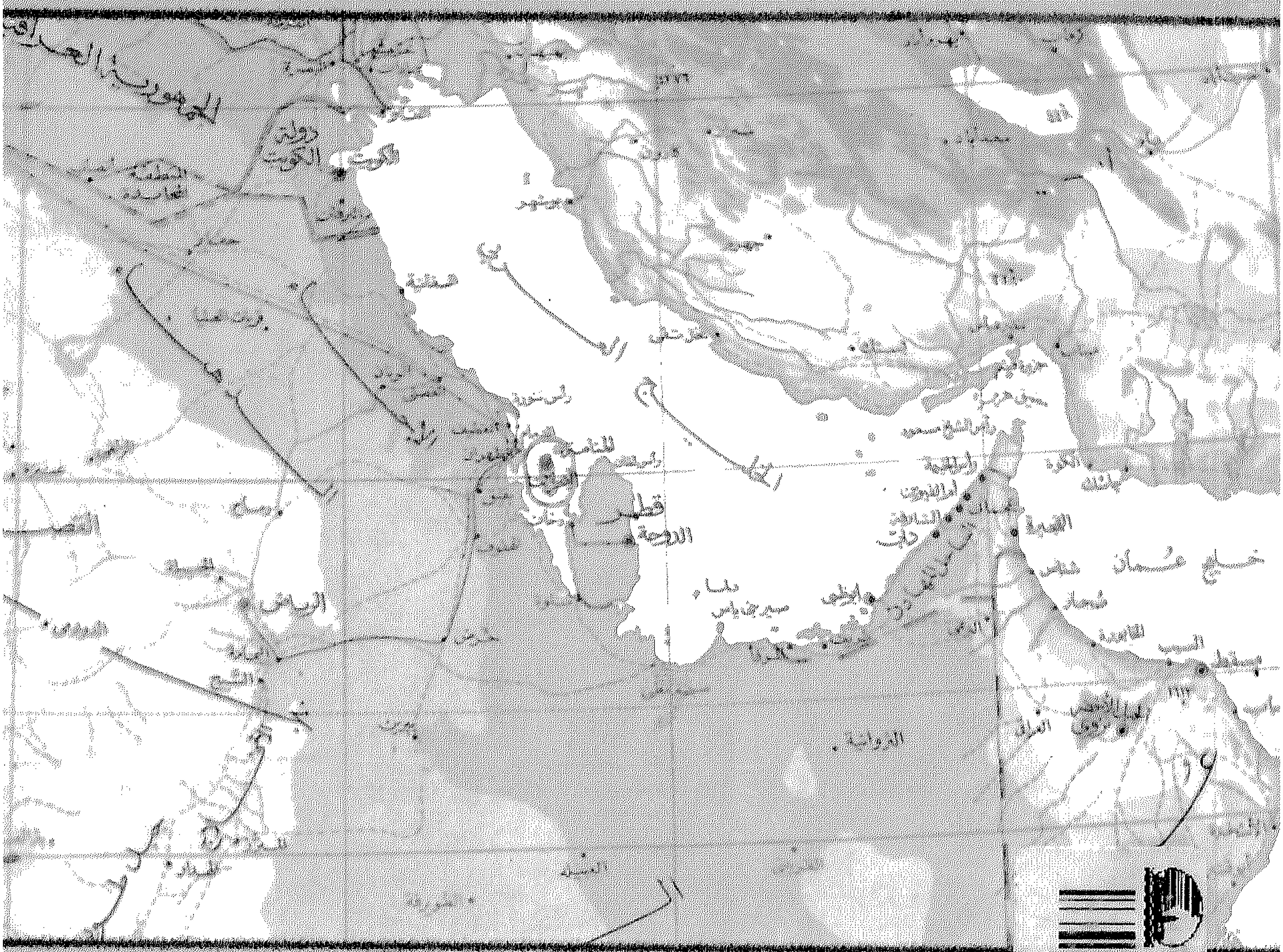
دليل الخليج العربي

دراسة فى تاريخ العلاقات الدولية و الإقليمية



دكتور محمد نصر مهنا

أستاذ العلوم السياسية و العلاقات الدولية

جامعة أسيوط

المكتب الجامعى الحديث

إسكندرية

دليل الخليج العربي

دليل الخليج العربي

دراسة في تاريخ العلاقات الدولية والإقليمية

دكتور
محمد نصر مهنا
استاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية
جامعة أسيوط

المكتب الجامعي الحديث
اسكندرية

فصل تمهيد

هناك في أقصى الحد الشرقي للوطن العربي يقع الخليج العربي بمظاهره وسماته العربية الإسلامية محتضنا أعرق حضارات الشرق منذ قديم الزمان ، وسواحل الخليج ماتزال آثار الإنسان العربي الأول ماثلة فيها ، وكانت مركز النشاط التجاري تجد فرصا سانحة لتوزيع السلع والمنتجات في الدول المجاورة والأوروبية ، ناهيك عن وحدة اللغة العربية والدين الإسلامي التي انصهرت في بوتقته المذاهب والآراء على تعددها حتى صارت وحدة متجانسة تمثل بحيرة عربية إسلامية ، فالمملكة العربية السعودية تطل على الساحل العربي للخليج بجبهة عريضة هي منطقة الإحساء في حين تقع الكويت في زاويته الشمالية الغربية وتقع قطر في وسط الخليج في زاويته الجنوبية الغربية، والبحرين في وسط الخليج في مدخل رئيسي من خلجانه الكبرى ، ودولة الإمارات وتشمل : أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين ورأس الخيمة والفجيرة ، وتقع عمان في أقصى الطرف الشرقي للخليج وتشرف على مدخله عندخليج عمان ومضيق هرمز في حين يقع العراق عند رأس الخليج من ناحية الشمال ..

ومنذ مطلع التاريخ القديم كانت بابل وآشور وأكاد وعيلام من أوائل الإمبراطوريات التي أحتكرت التجارة البرية الآسيوية في رأس الخليج حتى ساحل البحر المتوسط الشرقي حيث ازدهرت الحياة في هذه المنطقة وعم الرخاء ، وعندما أفل نجم هذه الإمبراطوريات ركدت الحياة في انحاء الخليج بأكمله .

ثم جاءت الإمبراطورية الفارسية لتحتل معظم منطقة الشرق الأوسط ، غير أنه سرعان ما أدى التنافس بينها وبين الإمبراطورية الرومانية إلى سيطرة الأولى على الجانب الآسيوي وطرق التجارة البرية ، في حين سيطرت روما

على التجارة البحرية في مصر وساحل شرق البحر المتوسط وصولاً إلى شمال أفريقيا وغرب أوروبا.

وقد أخذت التجارة العالمية طرقاً متعددة إلى أوروبا الغربية ، فمنذ إمتداد الإمبراطورية الرومانية غرباً زادت العلاقات التجارية عبر اليابس الأوروبي - الآسيوي ، من الصين شرقاً إلى العالم العربي ، وأوروبا من المحيط الهندي بحراً إلى مصر والبحر المتوسط وهو ما يفسر الإتجاهات والبدائل التي تنصب إليه الطرق العالمية ، بل أن أوروبا شاركت هى الأخرى في ذلك وبدأت سمة « العبور » تسيطر على وظيفة العالم العربي لعدة قرون .

وبظهور الإسلام وانتشاره كقوة مؤثرة في العلاقات الدولية في العصور الوسطى ، عاد العالم العربي مركزاً يستقطب طرق العالم القديم وتجارته ، وأدت كل من بغداد والقاهرة - لعدة قرون - الدور الذي كانت الدول الأوروبية تؤديه ، حيث انصبت فيهما تجارة العالم من الصين واندونيسيا والهند بآسيا إلى شرق القارة الأفريقية من خلال البحر ، وكانت التجارة تأتي إلى بغداد والقاهرة براً من شمال الصين ، وأواسط آسيا ، وسهول روسيا ، وذلك بالإضافة إلى المبادلات التجارية التي كانت تتم عن طريق البحر بين إمارات أوروبا وبين العالم الإسلامي، وقد حققت تجارة الدولة الإسلامية الفتية انجازاً هاماً لحضارة جنوا والبندقية وليس أدل على ذلك من الحياة الإقتصادية المزدهرة ابان حكم الدولة العباسية التي قامت في بغداد ونشاطها التجاري الذي انعكس تأثيره على إزدياد نفوذ كل من البصرة والبحرين وعمان فى منطقة الخليج ، وحينما أقل نجم الدولة العباسية وغاب نفوذها فإن هذا النشاط التجاري وصل إلى الإنكماش والركود ، وهكذا مثلت بلاد الخليج العربي الإسلامي دورات متعاقبة ومنحنيات متذبذبة صعوداً حيث تزدهر الحياة ، وهبوطاً حيث تخبو لكي تزدهر من جديد فى مرحلة تالية من خلال مراكز حضارية ومدن يقصدها التجار والبحارة من كل أطراف العالم .

. إن البصرة والبحرين كان يطلق عليهما قديماً تيريدوس وتيلوس حيث إنبعثت فيهما الحياة بهذين الإسمين العربيين ، وكانت خارج ميناءاً قديماً كاد يندثر لولا أن دبت فيها الحياة والنشاط الإقتصادية كمرفأ بترولي هام .

ومن الثابت أنه عقب موقعتي القادسية ونهاوند بين العرب والفرس وانتشار الدعوة الإسلامية شرقا حتى شواطىء المحيد الهادي - فإن هذه الإنجازات الإسلامية العربية قد عكست تأثيراتها هي الأخرى على الخليج العربي الذي أصبح بمثابة موقع وسط في قلب العالم الإسلامي بين مشرقه الأقصى ومغربه الأقصى ، فإلى الشرق امتد العالم الإسلامي في إيران وأفغانستان وباكستان والهند والملايو وأندونيسيا والصين ، وإلى الغرب امتد العالم الإسلامي في البلاد العربية الآسيوية والعربية الأفريقية حتى بلغ سواحل المحيط الأطلسي وهو ما يقتضي وقفة لتفسير وتعليل أمجاد العرب المسلمين الأول وانتصاراتهم وانتشار الإسلام في الخليج ، في سياق ما نطلق عليه المرحلة الأولى في تاريخ الخليج العربي الذي مر في تطوره- في اعتقادي - بتسعة مراحل على النحو الآتي :

المرحلة الأولى:

استقر رأي الرسول الكريم ﷺ على توسيع دعوته ، بعد أن عقد اتفاق الحديبية مع قريش في السنة السادسة للهجرة ، إلى الأقطار المجاورة فأرسل رسلاً حملوا رسائله إلى ملوك زمانه من الذين يجاورن بلاد العرب ويتصلون بها ، ولهم بها روابط يدعونهم فيها إلى الدخول في دينه ، وإتباع شريعته ، وبالفعل وصل إلى الخليج اثنان من هؤلاء الرسل وهما : عمرو بن العاص السهمي الذي أرسل إلى عمان وصحار ، وأبو العلاء الحضرمي الذي أرسل إلى البحرين (هجر) ، واجتمع إلى عبد الله بن الجلندي أمير عمان ، وإلى شقيقه جيفر أمير صحار ، فرحبا به ، وأعلنا وقومهما الدخول في الإسلام ، ونطقوا بالشهادتين .

وفي البحرين نجح أبو العلاء الحضرمي حيث استجاب المنذر بن سارو العبدي ، أمير المنطقة للدعوة ، ودخل في الدين الإسلامي الحنيف مع قومه وفيهم ممثل الدولة الكسروية وبعض أعضاء الجالية الفارسية وهكذا دانت الضفة الغربية للخليج بالإسلام ، أما الضفة الشرقية للخليج فقد كانت مأهولة بأكثرية غير عربية، فكانت معركة القادسية في السنة السادسة عشرة للهجرة بين العرب والفرس الخطوة الأولى التي خطاها الفاتحون العرب للسيطرة على هذه الضفة حيث انتهت بنصر كبير حققه سعد بن أبي وقاص الذي طارد المنهزمين من جيوش الأكاسرة حتى بلغ عاصمتهم « المدائن » وفيها إيوان كسرى الشهير فدخلها ورفع علم الإسلام على أسوارها .

وقام الفاتحون العرب بتحرير العراق ، الذي أدمج في الدولة الإسلامية الفتية، وواصلت الجيوش الإسلامية زحفها شرقاً موغلة في أواسط آسيا ، وفي سنة ٩٢هـ / ٧١١م تحررت المنطقة الشرقية للخليج برمتها وتم ضمها إلى الدولة العربية على يد محمد بن القاسم الثقفي ، حيث عقد له عمه الحجاج بن يوسف عامل العراق لعبد الملك بن مروان وأرسل على رأس حملة عسكرية واصلت الزحف من « واسط » عاصمة العراق وقتئذ ، حتى بلوجستان مكتسحة الضفة الشرقية بأكملها .

وبنهاية القرن الإسلامي الأول ، كان الخليج قد تحول من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب إلى قاعدة بحرية وإقتصادية من أعظم قواعد الدولة العربية الإسلامية الجديدة ، على نحو ما سوف يرد تفصيلاً في هذه الدراسة ، فإنطلقت الأساطيل العربية من ثغوره إلى موانيء الهند وسيلان وبورما وشرق أفريقيا مروراً بالمناطق الغربية ، بل إن المد الإقتصادي العربي قد بلغ مرحلة كبيرة فسكان الخليج احتكروا التجارة بين الهند والشرق الأقصى ، وبين الشرق العرب يوشمال أفريقيا وموانيء البحر المتوسط وأوروبا . وكان للبحارة العرب والتجار العرب دور أعظم بكثير وهو التبشير بالإسلام ونشره في جميع

الثغور والأماكن التي يقفون عليها ، أو يمرون بها ، ويتفق المؤرخون أن نشر الإسلام في سواحل الهند وسيلان وبورما وشرقي أفريقيا كان من خلال الجهود الرائدة لعرب الخليج ، فضلا عن اندفاع البحارة والتجار العرب جعلتهم يصلون إلى الصين وينشأون المراكز التجارية في بعض سواحلها وموانيها واعتنق كثير من الصينيين الدين الإسلامي ويرى أحد الجغرافيين الصينيين أن البحارة العرب قد عبروا المحيط الأطلسي وبلغوا أمريكا واكتشفوها قبل أن يبلغها كولمبس بثلاثة قرون وقد استند هذا الجغرافي الصيني على العديد من المؤرخين الصينيين .

المرحلة الثانية:

استمرت الحال إلى فترة استغرقت عشرة قرون تقريباً كانت راية الإسلام خفاقة على منطقة الخليج كونه بحيرة عربية إسلامية حتى جاء البرتغاليون في القرن العاشر الهجري مدمرين ، مخربين ، سالبين ، « ناهبين » وهو ما يطلق عليه المرحلة الثانية التي إتسمت بدايتها بالركود نتيجة للعديد من الأحداث المتقاربة التي أدت إلى تدهور الأوضاع في المنطقة ، وأهم هذه الأحداث اكتشاف الطريق البحري حول أفريقيا من أوروبا إلىّ الهند وتساقط القلاع العربية على شواطئ خليج عمان ومضيق هرمز من أيد البرتغاليين واحتلال - البوكبرك - هرمز وملقا دون رادع جدي من الدولة الصفوية في إيران ، وبالرغم من فشل البوكيرك في إحتلال عدن إلا أن ذلك قد أثر سلبياً على الأوضاع في الخليج ، ومن الأحداث التي عملت على التدهور أيضاً دور الدولة العثمانية في الخليج العربي ، فبالرغم من توطيد نفوذ هذه الدولة في العراق والخليج العربي إلا أنها لم تول موضوع التجارة جهداً يذكر ، وكان اهتمام الدولة العثمانية بفتوحاتها في البلقان والبحر الأسود وشمال أفريقيا كي تستنزف جهود العثمانيين فانقطعت التجارة البحرية من الهند إلى أوروبا عبر الخليج العربي ، ونتج عن ذلك فترة ركود طويلة فقدت الطرق البحرية خلالها

أهميتها ، وبالرغم من وصول أسطول هولندا إلى الهند والخليج العربي في القرن السابع عشر وعدم محاولة هولندا إحتلال أو الإستيلاء على الخليج ، وإنما اقتصر نشاطها على التجارة والبيع والشراء فحسب ، إلا أن المنافسات الأوروبية بين هولندا وفرنسا للإحلال محل البرتغال قد عكست تأثيراتها السلبية على الخليج العربي ، ثم بروز إنجلترا ومحاولتها الإحتكار والتفرد بالغنيمة قد جعل هولندا تكتفي بجزر أندونيسيا في شرقي الهند ، أما المنافسة الإنجليزية الفرنسية والمتمثلة في وصول الفرنسيين إلى الهند سنة ١٦٦٤ ، وتكوين الشركة الفرنسية للتجارة ، فقد جعل ذلك إنجلترا تطاردها باعتبارها - أي إنجلترا - قد وصلت إلى المنطقة قبل فرنسا بأربعة وستين عاما ، وبلغ التنافس ذروته بين الدولتين حين أعلنت حرب الوراثة النمساوية سنة ١٧٤٠ وما أعقب ذلك من انتصار فرنسي في أوروبا ، غير أن هذا الإنتصار لم يؤث ثماره المرجوه ف يالهند حيث تم استدعاء ممثل فرنسا هناك إلى وطنه بتأثير انجلترا ، ومع ذلك فقد حاولت فرنسا الرجوع إلي الهند بطريق الخليج العربي ، وكان من أهداف الحملة الفرنسية على مصر في سنة ١٧٩٨ الزحف إلى الشام والعراق والوصول إلى الخليج وغزو الهند واحتلالها وطرد انجلترا منها ، وقد أدى ذلك إلى مهاجمة الأسطول البريطاني للأسطول الفرنسي فقضى عليه تماماً واضطر نابليون بونابرت للسير إلى الشام ولكنه عاد إلى القاهرة مرة ثانية بعد فشله في الحصول على عكا ، وعقب وصوله إلى القاهرة بعث برسول إلى سلطان مسقط يذكره بالصلات القديمة والروابط التي كانت قد نشأت بين العمانيين والفرنسيين وأضاف نابليون في رسالته بتاريخ ٢٣ يناير ١٧٩٩ قائلاً :

« اكتب إليكم هذه الرسالة لأبلغكم ، مما لا شك أنكم علمتموه وهو وصول الجيش الفرنسي إلى مصر ، ولما كنتم أصدقاء لنا فعليكم أن تقتنعوا

برغبتي في حماية جميع سفن دولتكم ، وعليكم أن ترسلوها إلى السويس ، حيث تجد حماية لتجارتها » .

وفي إطار متابعة انجلترا لفرنسا في جميع تحركاتها بالخليج العربي وفقد أرسلت انجلترا مندوباً هندياً مسلماً اسمه مهدي علي خان - كان يعمل لديها - إلى مسقط فبلغها يوم ٢ أكتوبر سنة ١٧٩٩ وزار سلطانها وعقد معه إتفاقاً في ٤ أكتوبر من نفس العام ينص على إعتراف انجلترا صراحة باستقلال سلطان مسقط الذي يتعهد بعدم السماح لفرنسا بدخول بلاده ، والجدير بالذكر إن هذا أول اتفاق رسمي يعقد بين دولة أوروبية وإحدى إمارات الخليج ، ومنذ ذلك الحين والمنافسات الأوروبية تجاه الخليج تتصاعد للسيطرة على سواحله وثغوره غير أن النجاح كان من نصيب انجلترا .

في هذه الفترة الهامة من تاريخ الخليج العربي ومشيخاته وتشابك السياسات العالمية تجاهه ، صعد نجم دولة إقليمية هي الدولة السعودية ، ومن عجائب المقارقات أن يصل السعوديون والإنجليز إلى الخليج في وقت متقارب ، ويحاول كل منهما بسط نفوذه ونشر مبادئه في مسقط وعمان والساحل « المهادن » - مشيخات رأس الخيمة وأبو ظبي والشارقة ودبي وأم القيوين والفجيرة - ، وكان الإتفاق بين الشيخ محمد بن عبد الوهاب - من خلال دعوته الإصلاحية في نجد للتوحيد والإيمان وتخليص الدين الإسلامي القويم من شوائب البدع والخرافات - والإمام محمد بن سعود أمير الدرعية ، ويقضي الإتفاق بتعاونهما في نشر الدعوة وحمايتها ، وتوالى الخلف السعوديون عن السلف - على نحو ما هو مفصل في الكتاب - وآل سعود حريصون على سكان عمان الذين دخلوا بالفعل في إطار الدولة السعودية حوالي عام ١٨٠٥م والواقع أن المؤرخ السعودي الذائع الصيت عثمان بن بشر قد تعرض تفصيلاً لهذه الفترة والأحداث في مؤلفه القيم « عنوان المجد في تاريخ نجد » .

وسواء تعلق الأمر بدور بريطانيا أو بالإحتلال المصري للخليج ، فإن آل سعود استمروا في جهودهم الرائدة لإستقطاب مشيخات الخليج (الإمام تركي بن عبد الله سنة ١٨٢٤م ونجله الإمام فيصل بن تركي سنة ١٨٦٥م و غير أن بريطانيا كانت تنظر بعدم إرتياح إلى قيام دولة عربية كبيرة في داخل الجزيرة العربية تحكمها آل سعود ، وهو ما أثار الأزمة تلو الأخرى مع المسئولين البريطانيين بالرغم من «الدبلوماسية » الهادئة التيت انتهجها آل سعود دواما تجاه بريطانيا والتي يستدل عليها من التصريح الآتي الذي نقله محمد بن عبد الله بن مانع رسول الإمام عبد الله بن فيصل إلى المعتمد البريطاني في بوشهر في ٥ ذو الحجة سنة ١٢٨٠هـ / ٢١ إبريل ١٨٨٦ قائلاً :

١ - انني مخول من الإمام عبد الله بن فيصل أن أطلب من الصاحب المقيم في الخليج أن يصبح وسيط صداقة بين الإمام عبد الله بن فيصل وبين الحكومة البريطانية .

٢ - وإني أؤكد للمقيم في الخليج نيابة عن الإمام عبد الله بن فيصل بأن الإمام لن يعارض أو يؤذي الرعايا البريطانيين المقيمين في الأراضي الواقعة تحت سلطته .

٣ - وأؤكد للمقيم في الخليج نيابة عن الإمام عبد الله بن فيصل إن الإمام لن يتلف أو يهاجم أراضي القبائل العربية المتحالفة مع الحكومة البريطانية لا سيما مسقط بخلاف تلقى الزكاة التي هي عادة منذ القدم .

وبالرغم من أن هذا التصريح لم يستدل عليه في الوثائق السعودية ، وأن مصدره هو الوثائق البريطانية ، إلا أن مغزاه يكشف الدبلوماسية الهادئة التي انتهجها آل سعود تجاه مشكلات إمارات ساحل الخليج العربي وصولاً إلى الخلاف الذي ظهر بين الإمام عبد الله بن فيصل وسعود بن فيصل وانقسام نجد وانتهاز ابن رشيد فرصة الخلاف داخل أسرة آل سعود ليتولى السلطه وهو

ما انتهزته بريطانيا أيضاً لتحكم سيطرتها وتنفذ مخططاتها في الخليج .

فمن ناحية عقدت بريطانيا العديد من الإتفاقيات مع سلطنة مسقط ، وقد اتسمت هذه السلسلة من الإتفاقيات بعدم التكافؤ في العلاقات بين الجانبين وهو ما يستدل عليه من عرض لجوانب هذه الإتفاقيات بإيجاز ، فالإتفاقية الأولى عقدت في ٤ أكتوبر ١٧٩٨ ونصت على مقاومة النفوذ الفرنسي وعدم السماح للفرنسيين بالدخول إلى مسقط ، أما الإتفاقية الثانية فتمت في سنة ١٨٠٠ بوصول جون مالكولم إلي مسقط واجتماعه مع السلطان في مياه الخليج وإقناعه بتوقيع اتفاقية تلزمه بالموافقة على تواجد ممثل سياسي بريطاني إلى جانبه ، وعقدت الإتفاقية الثالثة في أول يناير ١٨٤٧ لمنع استيراد الرقيق إلى مسقط من ممتلكاتها في أفريقيا الشرقية ، أما الإتفاقية الرابعة فقد عقدت سنة ١٨٤٧ لأجل مد السلك البرقي من مسقط إلى الفاور لوصله بالسلك البرقي في العراق ، وقد لقبت الإتفاقية الخامسة سنة ١٨٦٣ بإتفاقية معاهدة صداقة تعهد السلطان بموجبها بالموافقة على تصدير واستيراد أي نوع من أنواع السلع التجارية مع عدم وضع أي رسوم جمركية عليها إلا بموافقة بريطانية وقد عقدت الإتفاقية السادسة في ٢٠ مارس ١٨٩١ وكانت إتفاقية سرية يتعهد السلطان من خلالها عن نفسه وورثته وخلفائه بعدم رهن ممتلكات مسقط وعمان أو أي من ملحقاتها ، وبيعها ، أو رهنها ، أو السماح بامتلاكها لغير الحكومة البريطانية . وعقدت الإتفاقية السابقة في ٣١ مايو ١٩١٢ وتعهد فيها السلطان بعدم منح أي إمتياز في مناطق الفحم لأية دولة أو شركة أجنبية ، وأخيرا عقدت الإتفاقية الثامنة سنة ١٩١٣ وتعهد السلطان بموجبها أن يستشير المعتمد البريطاني في جميع الأمور ، وبألا يعقد أي إتفاق مع أي دولة أخرى إلا بعد موافقة الحكومة البريطانية .

ولم يقتصر الأمر على هذه الإتفاقيات غير المتكافئة بين بريطانيا ومسقط بل أن العديد من التصريحات والبيانات ، في أعوام ١٨٦٢، ١٨٨٦، ١٨٩٥ يستدل منها على تقييد سلطان مسقط تماماً في شئونه الداخلية بدعوى حمايته من الهجمات السعودية .

المرحلة الثالثة:

تتشابك أحداث المرحلة الثانية مع هذه المرحلة حيث برزت أهمية الخليج الإستراتيجية بالنسبة لشركة الهند الشرقية أثناء الحروب النابوليونية ولم تتغير نظرة البريطانيين للخليج بعد القضاء على نفوذ فرنسا في الشرق ، إذ لم يمض زمن طويل على ذلك حتى بدأ الزحف الروسي نحو الجنوب في إتجاه فارس ، وتعرضت تلك البلاد من جراء هذا التنافس الإستعماري لحملتين عسكريتين بريطانيتين : الأولى من سنة ١٨٣٨إلى سنة ١٨٤٢ والثانية من سنة ١٨٥٦ - ١٨٥٧ ونزلت كلتا الحملتين بشواطئ فارس المتاخمة للخليج .

ويرى العقاد (*) أنه بدون تهديد الدول الأوروبية الأخرى كانت بريطانيا تعتبر الخليج العربي طريقاً هاماً من طرق المواصلات وأسرعها بين الهند وأوروبا ، حيث استخدمته في القرن الثامن عشر لنقل البريد ، وفي الثلاثينات من القرن التالي أخذت الملاحة البخارية تحل محل الملاحة البحرية الشراعية في المحيط الهندي وبالتدريج أخذ دور الملاحة العربية يقتصر على التجارة بين الموانئ الصغيرة في الخليج وفي شرق أفريقيا .

وبمناسبة انتشار الملاحة البخارية تجددت المفاضلة التقليدية بين طريقي البحر الأحمر والخليج العربي ، وقد أنشأت بريطانيا خطاً ملاحياً يصل بين بومباي والسويس على أن يرتبط بالخط الفرنسي الذي يصل ما بين مارسيليا والإسكندرية ومع آن هذا الخط للملاحة البخارية أصبح أسرع طريق

(*) راجع فى تفصيل ذلك ، دكتور صلاح العقاد ، التيارات السياسية في الخليج العربي ، مكتبة الأنجلو المصرية ، بدون تاريخ اصدار ، ص ٥٨-٦٠ .

للمواصلات بين أوروبا والهند إلا أن الأوساط المختلفة في بريطانيا لم تشأ أن تجعل مواصلاتها مع الهند تحت رحمة مصر وفرنسا، لذلك ناقش كل من مجلس العموم ومجلس إدارة شركة الهند الشرقية سنة ١٨٣١ موضوع إنشاء خط ملاحي آخر عبر الخليج نهري دجلة والفرات .

ولم تقف المشروعات البريطانية عند خطوط الملاحة ، ففي سنة ١٨٥٦ أرادت بريطانيا أن تربط الخليج بالبحر الأبيض عن طريق خط حديدي يمر بولايتي بغداد وحلب ، وإذا كان هذا المشروع لم يوضع موضع التنفيذ فذلك لأن الحكومة البريطانية رفضت أن تضمن حقوق المساهمين .

كذلك أصبح الخليج العربي من أول المناطق في العالم التي مدت فيها الأسلاك البرقية ، فقد كشفت ثورة الهند سنة ١٨٥٧ عن ضرورة نقل الأنباء على وجه السرعة ، وحرصت بريطانيا على إنشاء شبكة برقية تمتد من الهند إلى الخليج ثم تمر عبر العراق أو إيران . وكانت الدولة العثمانية من جهتها تعمل على الإستفادة من خطوط البرق لتأكيد سلطتها في الولايات ، ولذلك أنشأت لحسابها شبكة برقية تصل ما بين الأستانة وبغداد ، وقد ربطت هذه الشبكة بالخط البريطاني، وقد رأت بريطانيا تأميناً لمواصلاتها البرقية أن تنشيء خطاً آخر من بوشهر إلى طهران فبغداد ، وذلك لعدم إطمئنانها إلى وجود سلطة عثمانية قوية جنوب العراق .

وقد استدعت خطوط البرق عقد اتفاقات مع مسقط والشيخات العربية المختلفة أولاً للسماح بإقامة المنشئات ، ثم للتعهد بالمحافظة عليها، وقد شملت هذه الإتفاقات النص على معاقبة الذين يلحقون الأضرار بأعمدة البرق (١٨٦٤-١٨٦٥) .

المرحلة الرابعة:

يجب إيضاح أن طبيعة ووظيفة منطقة الخليج العربي كصانعة ومؤثرة في السياسات العالمية قد أختلفت عبر العصور المختلفة - كما سيتضح من أبواب هذا الكتاب - ، وقد سبقت الإشارة إلى المرحلتين الأولى والثانية في تاريخ الخليج العربي وسيطة وحديثة .

إن وضع حد فاصل بين المراحل المختلفة في تطور تاريخ الخليج العربي ، وعناصر التأثر والتأثير في السياسات العالمية التي فرضتها جيوبوليتكية الخليج المتميزة لا يمكن معها وضع حد فاصل بين مرحلة تاريخية وأخرى ، وإنما الهدف هو تلمس الحقائق التاريخية حيث تمتزج بدايات الأحداث مع سمات سابقة وسمات لاحقة تحدث تدريجياً بطيئة متداخلة .

وفيما يتعلق بهذه المرحلة ، والمرحلة السابقة ، فالملاحظ أن الأحداث تفاعلت وتنافست وتصادمت أطرافها في منطقة الخليج العربي بصفة خاصة من عدة نواحي ، فالمنطقة شهدت تحالفات وتنافسات بين القوى الأوروبية ، والإقليمية أيضاً ، للسيطرة على الخليج بشكل أو بآخر .

وعلى غرار الإتفاقيات غير المتكافئة مع مسقط ، حدث ذلك أيضاً بين بريطانيا ومشيخات الخليج التي كانت تسمى تارة المشيخات المتهادنة أو المتصالحة ، وعلى الصعيد الإقليمي فقد انضمت هذه المشيخات إلى آل سعود حينما وصلوا إلى الخليج في الربع الأخير من القرن الثامن عشر ، ودخلوا في طاعتهم وبايعوهم وانخرط ابناء هذه المشيخات في الجيش السعودي لمواجهة الحملة العثمانية المصرية في بداية القرن التاسع عشر ، ولم تكن بريطانيا لتترك الأمور فأرغمت مشايخ الساحل - كما سبقت الإشارة - على توقيع العديد من الإتفاقيات سنة ١٨٢٠ ، وسنة ١٨٩٢ ثم مع شيوخ

البحرين ، وكان الشيخ عيسى بن الشيخ علي قد وقع إتفاقية ١٨٨٠ مع بريطانيا الحقتها ثلاث معاهدات أخرى سنة ١٨٩٢ من نوع الإتفاقيات غير المتكافئة حيث اشترطت بريطانيا عدم السماح لشيخ البحرين بتأسيس أي علاقات بين بلاده والدول الأجنبية دون الحصول على موافقة بريطانيا ، كما عينت بريطانيا معتمداً سياسياً لمراقبة سير الأمور في الجزيرة ، واتخذ المعتمد السياسي من المنامة مقراً له ورفع العلم البريطاني على الجزيرة ،وقد آثار ذلك اعتراضات من الدولة العثمانية و غير أن بريطانيا لم تلق بالاً إليها، بل أن الأتراك العثمانيين قد تنازلوا في ٢٩ يوليو ١٩١٣ عن حقوق سيادتهم المزعومة على البحرين .

وعلى الصعيد الإقليمي فقد عقت معاهدة جدة في ٢٠ مايو ١٩٢٧ بين الحكومتين البريطانية والسعودية ، وتعهدت السعودية « سلطنة نجد وملحقاتها وقتئذ - بالمحافظة على علاقات حسن الجوار مع الكويت والبحرين وقطر ، وقد بعثت الحكومة الإيرانية في نوفمبر من نفس السنة بمذكرة إلى عصبة الأمم تدعي فيها أن البحرين جزء من ممتلكاتها وأن هذه الإتفاقية تعد خرقاً لحقوق سيادتها ، وردت بريطانيا في ٢٩ نوفمبر ١٩٢٧ بمذكرة مؤكذة بأنها لا تعترف بأي أساس يصح أن تبنى عليها ايران دعواها بالسيادة على هذه الجزر - جزر البحرين - وأنها ليست جزءاً من ايران من الناحية الجغرافية ، كما أنها ليست مأهولة بأناس من العنصر الإيراني .

أما الكويت فكانت آخر إمارة تتفق مع بريطانيا خلال القرن التاسع عشر، وقد جدث ذلك نتيجة لأحداث داخلية بين الشيخ مبارك وأخويه الشيخ محمد والشيخ جابر وانتهت الأحداث بمقتل الأخيرين فتدخلت الحكومة العثمانية في هذا الخلاف العائلي ، غير أن بريطانيا سرعان ما تدخلت لإحتواء هذه الأزمة وتمت إتفاقية ٢٣ يناير ١٨٩٩ ، ونصت على رغبة الشيخ

مبارك - بكامل حريته - بالإرتباط ، وخلفائه وورثيه في الحكم ، بأن لا يستقبل أي وكيل أو ممثل لأية سلطنة أو حكومة في الكويت ، أوفي أي مكان آخر من حدود إمارته بدون موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية ، وان يلزم وارثيه وخلفاءه بعدم التنازل أو بيع أو إيجار أو رهن أي جزء من أجزاء إمارته لأي حكومة أو رعايا أية سلطنة بدون موافق مسبقة من الحكومة البريطانية .

المرحلة الخامسة:

اكتسب النفوذ البريطاني أهمية كبيرة في جنوب شرق شبه الجزيرة العربية من قطر حتى مسقط من ثنايا العديد من الإتفاقيات في أواخر القرن التاسع عشر ، وفي السابق كانت العلاقات بين بريطانيا ومشيخات ساحل عمان تستمد من التعهدات المنفردة بالإمتناع عن القرصنة وتجارة الرقيق ، وقد أصبحت هذه التعهدات أداة قوية في يد الإنجليز بفضل تفوقهم البحري ، ويبدو أن السلطات البريطانية أساءت استخدام قوتها في فرض الغرامات على المشيخات ، فكانت تلزم بدفع مبالغ كبيرة من المال لأبسط الأسباب . فمثلاً ألزم شيخ أبوظبي بدفع مائة ريال لأنه أطلق عيارات نارية على قطيع من الأغنام يمتلكه أحد رؤساء القبائل من غير أتباعه ، وإعترف بادجر بأن خزانة المقيم العام في بوشهر امتلأت بالأموال نتيجة تلك الغرامات .

وكانت البحرين منذ عام ١٨٧٠ هي محور النفوذ البريطاني في المنطقة العربية ، فإن الشيخ عيسى بن علي بن خليفة الذي تولى الحكم في هذا العام لولم يصل إلى السلطة إلا نتيجة التدخل العسكري البريطاني لتنحية أبيه بحجة مخالفته للتعهدات السابقة .

وفي عهد الشيخ عيسى الطويل الأمد (١٨٧٠-١٩٢٤) كبلت البحرين

بسلسلة من الإتفاقيات حولتها إلى شبه مستعمرة ، ويرجع أول إتفاق من هذا النوع إلى عام ١٨٨٠ وهو عبارة عن تعهد من طرف واحد أعلن فيه شيخ البحرين بأنه لا يتفاوض أو يدخل في اتفاق مع دولة أجنبية بدون إذن الحكومة البريطانية . وكذلك لا يسمح بإقامة مستودع في أراضيه إلا بمشورتها . ثم أكمل باتفاق ثان عام ١٨٩٢ تعهد فيه حاكم البحرين بعدم التنازل أو رهن أو تأجير جزء من أراضيه إلا بإذن الحكومة البريطانية ، وبعدم اعتماد ممثلين للدول الأجنبية في بلاده .

هو إذن نظام الحماية الذي من أهم مظاهره الإشراف على السياسة الخارجية للقطر الموضوع تحت الحماية ، ولكن بريطانيا لم تشأ أن تسمى هذه الإتفاقات صراحة بهذا الأسم ، بل وصفتها بأنها الإتفاقات التي تجعل العلاقات مقصورة على بريطانيا (الإتفاقات المانعة Exclusive Treaties) وفي نفس العام ١٨٩٢ عقدت اتفاقات مانعة مع المشيخات ، ويبدو أن ذلك جاء في أعقاب نشاط مبعوثين من الفرس ترددوا على بعض الإمارات منذ عام ١٨٧٧ ولما استفسرت الحكومة البريطانية في مسقط عن هذه الزيارة قيل لها إن هناك مشروع تحالف بين دبي وأبو ظبي من جهة ، وبين فارس من جهة أخرى . وبعد قليل عاد مندوب طهران يحمل أعلاماً فارسية لرفعها فوق مراكب المشيخات وقد أثار ذلك احتجاجات بريطانية في طهران ، ثم رؤي قطع السبيل على فارس وربما على فرنسا أيضاً بعقد هذه الإتفاقيات المانعة التي صيغت تماماً على صور اتفاقات البحرين .

وفيما يلي نموذج لإحدِ هذه الإتفاقيات وهي المعقودة مع الشيخ زايد بن خليفة حاكم أبو ظبي :

١ - إني لا أدخل أبداً في قرار ما ولا محاورة مع أحد من الدول سوى الدولة البهية الإنجليزية .

٢ - بغير رضاء الدولة البهية الإنجليزية لا أقبل أن يسكن في حوزة ملكى وكيل من دولة غير الدولة البهية الإنجليزية .

٣ - أبداً لا أسلم ولا أبيع ولا أرهن ولا أعطى للتصرف شيئاً من ممالكي لأحد إلا للدولة الإنجليزية .

ومنذ ذلك الوقت وحتي عام ١٩١٤ مضت بريطانيا في فرض الإتفاقات التي تحكم سيطرتها السياسية والإقتصادية على البحرين والمشيخات ، كإتفاقات خاصة بمنع تجارة الأسلحة عام ١٨٩٨ وهي ترخص للسفن البريطانية بتفتيش السفن الموجودة في المياه الإقليمية للإمارات .

كذلك حصلت على تعهد من البحرين والمشيخات بعدم منح شركات أجنبية امتيازات خاصة باللؤلؤ إلا بمشورة الحكومة البريطانية . وفي نفس الوقت عينت وكيلاً دائما في البحرين عام ١٨٩٣ ثم رفع بعد ذلك إلى درجة مستشار ، ووسعت إختصاصاته ، وصار من بينها الإشراف على الأمن ، وفي عام ١٩١١ تعهد حاكم البحرين بألا يسمح للدول الأجنبية بإقامة مكاتب بريد في بلاده . ولهذا الموضوع أهمية خاصة لأن الدول الأوروبية كانت تحصل على حصانة لدوائر البريد التابعة لها داخل الأقطار الشرقية .

وأخيراً بلغ هذا التدخل ذروته في إصدار قانون عام ١٩١٣ يجعل البحرين خاصة لتنظيم القانوني المدني والجنائي المعمول به في الهند (كما لو كانت مستمرة) .

اختلف إذن وضع الإمارات قبيل الحرب العالمية الأولى . فالبحرين تحولت إلى مستعمرة وإن لم تحمل الاسم ، وصارت المشيخات الست محميات فعلاً . أما مسقط فإن النفوذ البريطاني استند فيها إلى الصلات التاريخية التي نشأت منذ عهد السيد سعيد أكثر مما استند إلى وضع قانوني

. وسنرى كيف أن بريطانيا حاولت أن تدعي بأن مسقط لم تفقد استقلالها يوماً ما ، ويرجع ذلك إلى إعتبارات دولية .

فقد تعهدت في تصريح ثنائي مع فرنسا عام ١٨٦٢ بإحترام استقلال كل من مسقط وزنجبار ، ولكن ذلك لم يمنع بريطانيا في أكثر من مناسبة من التدخل العسكري لتنحية الحكام الذين لا يستسلمون لها ، وتعيين آخرين تتفق سياستهم مع رغباتها . حدث ذلك مثلاً عام ١٨٧٠ لإسقاط حكم عزان بن قيس وتعيين تركي بن سعيد .

والحق إن مسقط لم تفلت من زمام الإتفاقات التي تنتقص من سيادتها ففي عام ١٨٩١ فرض على فيصل بن تركي اتفاق سري مقابل الإعتراف بحكومته.

ونص هذا الإتفاق على التعهد بعدم تأجير أو رهن جزء من أراضيه إلا بعد مشورة الحكومة البريطانية . وجاء في المادة ١٣ أنه لا يجوز للسلطان أن يتدخل في المنازعات التي تقع بين البريطانيين وبين رعايا الدول الأخرى ، سواء أكانت متعلقة بأمور مدنية أو جنائية . وهذه أمور تنتقص من السيادة انتقاصاً صريحاً . ومع ذلك فإن الإتفاق لا يمنع من الإتصال بدول أجنبية ، وهذا هو الفرق بين وضع مسقط وبين البحرين أو المشيخات ، وبناء عليه أعادت فرنسا افتتاح قنصليتها في نهاية القرن التاسع عشر . وتعرضت مسقط لفترة جديدة من التنافس الدولي دون أن ينال ذلك من قوة النفوذ البريطاني .

وخلاصة القول إن بريطانيا صارت تعتبر الخليج قبيل الحرب العالمية الأولى بحيرة بريطانية ، وقد أطلق على نفوذها هناك اسم السلام

البريطاني(Pax Britaniea) . وكانت تثير ضجة كلما أرادت دولة أخرى أن تمارس في مياه الخليج أو قرب سواحله لوناً من النشاط السياسي أو الإقتصادي .

المرحلة السادسة:

عكست الحرب العالمية الأولى تأثيراتها على الوطن العربي ومنطقة الخليج العربي بالتالي واستمرت بريطانيا تستأثر بمركز راجح حينما تم توزيع أسلاب الدولة العثمانية ، ففضلاً عن مصر والسودان احتلت بريطانيا فلسطين وبادية الشام في شرق نهر الأردن ، كما احتلت العراق في حين نالت فرنسا نصيباً غير متكافىء مع النصيب الذي أحرزته بريطانيا حيث عملت هذه الأخيرة على تطويق فرنسا بالنسبة لأية ضغوط في إتجاه رأس الخليج العربي ، وفي سنة ١٩٢٥ تم ضم ولاية الموصل إلى العراق وحدث تباعد في العلاقات الفرنسية الإيرانية ، ومرة أخرى فإن بريطانيا أصبحت تسيطر على المحاور الرئيسية للطرق في الوطن العربي ، طريق السويس والبحر الأحمر ، وطريق الخليج وسهول العراق كلها ، وطرق البر السهلي من شرق البحر المتوسط إلى رأس الخليج عبر فلسطين والأردن والعراق .

وسواء تعلق الأمر بعمان ومسقط أو بآل سعود وقطر والكويت بالإضافة إلى العراق - كما سبقت الإشارة - فإن بريطانيا كانت بمثابة المتغير المستقل في السياسات الدولية الإقليمية ، بالنسبة لمنطقة الخليج العربي وحتى بالنسبة لإيران أيضاً وهو ما يستدعي وقفة لتفسير موقف بريطانيا تجاه بلدان الخليج العربي في فترة الحرب العالمية الأولى .

ففيما يتعلق بعمان - كما سبقت الإشارة - إلى أحداث عمان في سنة ١٩١٣ بسبب الإتفاق الذي عقده الإمام فيصل بن تركي مع بريطانيا ،

وانقسمت مسقط وعمان - نتيجة أيضاً للتفرقة والشقاق بين سلاطين البوسعيد - إلى سلطنة مسقط والتي تكونت من مسقط ومطرح وسهول الباطنة الساحلية وشبه جزيرة رءوس الجبال التي انتهت في رأس سندام عند مضيق هرمز بالإضافة إلى منطقة رأس الجد ومنطقة ظفار وجزيرة مصيرة ، كذلك شمل الإنقسام إمارة عمان حيث احتفظت بالإجزاء الداخلية للبلاد وأخيرا الساحل المهادن الذي ضم المناطق الشمالية من بلاد عمان - وهي المناطق المجاورة للسعودية ، فاستقل كل شيخ بمنطقته أو جزيرته ، ورفض الشيوخ الإعتراف باتفاق مسقط أو الدخول فيه وهذه المشيخات هي رأس الخيمة وعجمان وأبو ظبي والشارقة ودبي وأم القيوين والفجيرة .

وعقب سلسلة إجتماعات عقدها الشيوخ تم الإتفاق على مبايعة سالم بن راشد الخزرجي بالإمامة ، والواقع أن الشيخ سالم رفع راية الثورة لطرد الإنجليز وربما أدي ذلك إلى إغتياله في عام ١٩١٥ فتمت البيعة للإمام محمد بن عبد الله الخليلي الذي سار على نهج سلفه واستولى على مدينتي نزوى وأزكى (عمان الوسطى) وعلى مدينة « سمايل » نظراً لمركزها الهام بإعتبارها المنفذ الذي يصل بين الساحل والداخل .

وقد زار مسقط خلال سنة ١٩١٥ هارودنج نائب ملك بريطانيا في الهند وسعى لعقد اتفاقية مع سلطانها ، وكانت بريطانيا مشغولة في الحرب العالمية الأولى ، ونظراً لتباين وجهات النظر فقد تأجلت المفاوضات بين الفريقين أربع سنوات ووقعه عن بريطانيا المعتمد البريطاني وينجت في ٢٥ سبتمبر ١٩٢٠ وسمي بإتفاق « السيب » نسبة إلى المدينة التي عقدت فيها المفاوضات وانقسمت بنود هذا الإتفاق بين السلطان والإمام وهو أول إتفاق بين سلطنة مسقط وإمامة عمان ، وتذكر إحدى الوثائق لوزارة الخارجية البريطانية فيما بعد « أن قبائل الداخل قد اعتبروا أنفسهم بموجب معاهدة «

السيب » مستقلين تماماً عن سلطنة السلطان ، الأمر الذي توحي به مطالعة نصوص المعاهدة ، ولو أن المقصود دون شك ، لم يكن يتجاوز منح شيء من الحكم الداخلي » - على حد وصف هذه الوثيقة للمعاهدة المذكورة .

وعلى صعيد التوجهات العالمية في الخليج العربي فقد شهدت الفترة السابقة على الحرب العالمية الأولى نشاط دولياً ملحوظاً من جانب القوى العظمى الأوروبية : بريطانيا وفرنسا وروسيا وألمانيا ، فمن ناحية توسعت السيطرة البريطانية في رأس الخليج واحتوت العراق ، أما فرنسا - كما كان شأنها في الماضي - فلم تكن تريد استعمار الخليج العربي ، وإنما كان هدفها جعله نقطة وثوب كي تساوم بها لتحقيق مصلحتها ، وفي هذه المرحلة من تطور السياسات العالمية تجاه الخليج فإن الوفاق البريطاني الفرنسي الودي في سنة ١٩٠٤ كان يعني ألا تقفز فرنسا وراء ظهر بريطانيا في الخليج العربي ، وإن كان هذا لم يمنع - على حد رؤى الباحثين - من محاولات المساومة الفرنسية بالإعلان الأنجلو الفرنسي الخاص بمسقط منذ ما يقرب من خمسين عاماً مضت ، أما روسيا فقد استمرت مخططاتها تعمل وتنفذ من خلال زيارة السفن الروسية لمنطقة الخليج العربي وإنزال شحناتها من السلع في ميناء بوشهر ، وقد انتشرت شائعات مفادها رغبة الشاه تأجير بندر عباس وجزيرة قشم إلى روسيا وهو ما جعل بريطانيا تتشبث أكثر لإثبات تفوقها في الخليج ، وكان من نتائج الحبر الروسية اليابانية ١٩٠٤ - ١٩٠٥ ان توقفت المحادثات التي كانت تعقد بين وقت وآخر بين روسيا وبريطانيا لتسوية خلافاتهما في آسيا ، وأدت هزيمة روسيا أمام اليابان فضلاً عن الخوف الروسي البريطاني من تنامي القوة العسكرية لألمانيا - آدت إلى تحالف روسي بريطاني انعكس تأثيره على فارس وافغانستان في صورة إتفاق نهائي يعطي تفوقاً لبريطانيا في الخليج العربي .

أما ألمانيا فإن توجهاتها الإقتصادية والسياسية كانت تسبب قلقاً لبريطانيا والتي واجهتها من خلال منع تنفيذ مشروع سكة حديد برلين بغداد إلى الكويت حيث نجحت السياسة البريطانية بعقد الإيجار الذي أبرمته مع شيخ الكويت سنة ١٩٠٧ حتى لا تصل ألمانيا إلى الخليج العربي ، وعلى صعيد الدولة العثمانية فقد توصلت بريطانيا إلى عقد إتفاقية معها في سنة ١٩١٣ لتثبيت الحالة الراهنة Status Que في الخليج لمقاومة ما أسمته بريطانيا « القرصنة » .

وعلى الصعيد الإقليمي فقد كان نجم عبد العزيز آل سعود آخذا في الصعود حيث أسرعت إليه بريطانيا - بعد اتفاقها مع الدولة العثمانية سنة ١٩١٣ - وتم توقيع اتفاق العقير سنة ١٩١٥ ، وكانت بريطانيا تدرك التمايز والنضج السياسي اللذين اتسما بهما عبد العزيز آل سعود من خلال استقطابه لشبه الجزيرة العربية في عميها ، وأنه رغم نشأته في الكويت في كنف مبارك الصباح ، إلا أن عبد العزيز آل سعود - أو ابن سعود كما تلقبه المصادر الغربية - كان أقدر وأمهر - نجاحه في الإستيلاء على الرياض سنة ١٩٠٢ وطرده للأتراك من الأحساء - وهو ما جعل بريطانيا تتوجه صوب ابن سعود وترجح كفته . وقد مرت الإتصالات البيرطانية السعودية بعدة مراحل هي الأخرى منذ سنة ١٩٠٣ وهو ما أستغله ابن سعود لمصلحته (محادثته مع بيرو دكس سنة ١٩٠٣ وبيرسي كوكس سنة ١٩٠٦ وشكسبير ، تريفور في ١٩١١ ، ١٩١٣ ، ١٩١٤ وهو ما جعل الدولة العثمانية تلح في الوصول إلى اتفاق في ١٥ مايو سنة ١٩١٤ كانت الحكومة العثمانية تهدف من ورائه لحفظ مصالحها وسمى ابن سعود بموجبه حاكماً عاماً ، وقائداً لنجد ، وضمن الإتفاق لابن سعود أن يتمتع بجميع سلطان الوالي ، وقضى الإتفاق بعدم إبرام اتفاقات أو تعاهدات بين ابن سعود والقوى الأجنبية وليس له حق منح الإمتيازات كما أنه مقيد باحترام كافة الإتفاقات التي عقدتها الدولة العثمانية

مع الدولة الأجنبية ، وأعطى الإتفاق للحكومة العثمانية حق الإحتفاظ ببعض الحاميات التركية في الساحل ، وتنظيم العلاقة المالية مع الحكومة العثمانية ، غير أن ابن سعود قد نقل عنه قوله انه عقد الإتفاق مع العثمانيين تمهيداً للتخلص منهم نهائياً.

أما بريطانيا فلا توافق على الإطلاق على استقطاب الدولة العثمانية لابن سعود الذي طلب ارسال مبعوث بريطاني للتفاهم معه وكان ابن سعود من أكثر الزعماء العرب وعياً سياسياً في مدى صدق نوايا البريطانيين التي أثبتت الأيام كذب وعودها ، وقد وافقت بريطانيا – من خلال حكومة الهند البريطانية - على صيغة اتفاق مع ابن سعود باعتراف بريطانيا به حاكماً مستقلاً على نجد والإحساء والقطيف مع ضمان وراثة الحكم في أسرته من بعده ، وأن تتعهد بريطانيا بمساعدته في حالة اعتداء على حدوده بشرط أن لا تكون لاين سعود أية علاقة بأي قوة أجنبية باستثناء بريطانيا ، غير أن ابن سعود لم يوافق على هذه الصيغة حيث أضاف النص السعودي أن يكون ابن سعود حاكماً لنجد والإحساء والقطيف وجبيل والمدن والموانىء التابعة لهم وشيخ شيوخ قبائلها ، وحذف النص السعودي شرط موافقة بريطانيا على خلافة الحكم السعودي ، كما أضاف النص السعودي على أن يبذل ابن سعود ما وسعه لاتباع نصيحة بريطانيا عندما يكون هذا في مصلحته ، ولم يقبل شكسبير مندوب حكومة الهند البريطانية هذه الإضافات إلا بعد الإتصال بالحكومة البريطانية التي رأت ضرورة التمسك بالإطار الذي اقترح سلفاً ، غير أن سكسبير قتل في معركة جراب ومع ذلك فقد تم توقيع معاهدة دارين – بالقرب من القطيف بين ابن سعود وبيرسي كوكس في ٢٦ ديسمبر ١٩١٥ ، والواقع آن ابن سعود – كما يقرر أحد المؤرخين العرب – قد أفاد من بريطانيا في تدعيم أركان البيت السعودي في دبلوماسية وذكاء فائقين .

وقد سبقت الإشارة إلى سيطرة بريطانيا أبان الحرب العالمية الأولى على الإمارات والمشيخات العربية ،وشملت هذه السيطرة الكويت وقطر والبحرين ومناطق الشيوخ المتصالحين ومسقط وعمان ، وذلك لتأمين الوضع البريطاني في الخليج فضلاً عن تأمين مواصلات الهند ، أما العراق فقد كانت قبل الحرب جزءاً من الإمبراطورية العثمانية ، ونظراً لسيطرة بريطانيا على ساحل الخليج العربي بأماراته ومشيخاته ، فقد ارادت الإفادة من أرض العراق وخاصة « ولاية » البصرة التي أرادت التعامل معها كجزء من كل متكامل هو العراق العربي الإسلامي ، وإن الذي يسيطر على بغداد بالتالي يسيطر على التجارة البريطانية مع إيران ، فضلاً عن أن السيطرة على شط العرب تعني السيطرة على أعمال الري في الشمال إلى الأسكندرونة مما يحقق الرفاهية ، ومن الغريب أن بريطانيا رأت استيطان العراق بمسلمين هنود ، أي جعلها مستعمرة هندية تحت المظلة البريطانية وهو ما حبذه تقرير تفصيلي لنائب بريطانية في الهند لدى الحكومة البريطانية ، وعشية انتهاء الحرب العالمية الأولى بانسحاب الأتراك من العراق تماماً وسيطرة بريطانيا .

ولا تكتمل صورة الخليج العربي قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها دون التعرض لإيران والتي أعتبرتها بريطانيا من دول الخليج الكبرى . خاصة وانها تمتلك ضفته الشرقية وكان التنافس شديداً على إيران منذ القرن التاسع عشر بين الروس القادمين من الشمال وبين الأنجليز القادمين من الجنوب وانتهت هذه الحقبة باتفاق سنة ١٩٠٧ بين بريطانيا وروسيا بتقسيم إيران إلى ثلاث مناطق ، المنطقة الشمالية وتدخل تحت النفوذ الروسي ، المنطقة الوسطى - طهران وما حولها - ويه منطقة حياد ، والمنطقة الجنوبية التي تدخل تحت النفوذ البريطاني ، بقيام الحرب العالمية الأولى وتقهقر الحملة العسكرية التركية بعد أن كادت تصل إلى طهران ، فقد انسحبت روسيا هي الأخرى بموجب معاهدة برست لينوفسك وأصدرت بريطانيا بياناً أعلنت فيه

الغاء اتفاق سنة ١٩٠٧ بشأن ايران التي كانت تعاني من ضائقة مالية شديدة ومنحتها بريطانيا قرضاً يسدد على عشرين عاماً وعقدت إتفاقية معها في أغسطس ١٩١٩ نصت على قبول إيران لمستشارين بريطانيين لهم صلاحيات واسعة وتقدم بريطانيا لإيران السلاح والعتاد وضباط بريطانيين لإنشاء جيش إيراني، غير أن الشعب الإيراني ارتفع صوته لإلغاء هذه الإتفاقية ، وشهدت الفترة ١٩٢٠-١٩٢٥ عدم استقرار سياسي داخلي في ايران ، وانتهى ذلك بإنشاء عرش جديد للعائلة البهلوية وتولى رضا بهلوي الحكم وأعقب ذلك تقلص النفوذ البريطاني في إيران .

المرحلة السابعة:

هناك ملاحظة هامة ينبغي التنويه عنها ، وهي إننا لم نتعرض في المرحلة السابقة - مرحلة الحرب العالمية الأولى وما بعدها - إلى دور البترول ، وإنما أقتصرنا على عرض التغيرات الجيوبوليتيكية في منطقة الخليج العربي ، والواقع- على حد رأي علماء الجيوبوليتكس والمؤرخين العرب المعاصرين . أن الخليج العربي بعد الحرب العالمية الأولى بدا وكأنه بحيرة بريطانية ، وإن الحلفاء قد سبحوا فوق بحر من البترول في الخليج كان بمثابة وسيلة نقل الإمدادات في الحرب العالمية الثانية فضلاً عن استغلاله - أي الخليج العربي - كحلقة إتصال في المواصلات البريطانية والطيران الحربي والمدني بين بريطانيا ومصر والعراق من جهة وبين الهند والشرق الأقصى من جهة أخرى وهو ما جعل منطقة الخليج العربي تحتل مكانة استراتيجية بالغة الأهمية في السياسات العالمية .

وكانت إيران أول منطقة استخرج فيها البترول سنة ١٩٠٠ بواسطة استرالي يدعي وليم فوكس دارسي الذي آعد تقريراً أيضاً عن حقول البترول في

الموصل وبغداد ، وعقد اتفاق بريطاني - ألماني في سنة ١٩١٢ تم بموجب انشاء شركة البترول التركية ودخل في الإتفاق البنك الوطني التريك شريكاً ثالثاً ، غير أن ظروف الحرب العالمية الأولى ، قد حالت دون مباشرة العمل ، وبهزيمة ألمانيا وإستيلاء بريطانيا على الموصل وبغداد والبصرة - كما سبقت الإشارة - وقيام الدولة العراقية الجديدة في ٢١ أغسطس ١٩٢١ ، فقد تقدمت بريطانيا تطلب من الحكومة العراقية الإعتراف ب لإمتياز القديم لشركة بترول العراق التركية ، ووقعت الحكومة العراقية امتيازا لبريطانيا لاستخراج البترول من العراق ووزعت أسهم الشركة على النحو الآتي ٢٣٪ لأمريكا ، ٢٣٪ لشركة دويتشي الإنجليزية الهولندية ، ٢٣ ٪ لفرنسا ، والباقي للأرمني - سركيس كيال - الذي صدر الأمتياز باسمه في العهد التركي .

وتولى منح امتيازات التنقيب عن البترول في امارات ومشيخات ساحل الخليج العربي في هذه الفترة ، وأصرت بريطانيا على حق الإشراف على أبو ظبي ودبي وسلطنة مسقط التي منحت شركة دارسي حق التنقيب ، وشهدت الفترة منذ عام ١٩٢٢ سلسلة امتيازات لاستخراج البترول من الخليج العربي حصلت عليها شركة بريطانية وامريكية ويابانية من البحرين ، أما السعودية فتحتاج إلى تفصيل غير قليل نظراً لدور عبد العزيز آل سعود في الدفاع وتحقيق مصالح بلاده .

يروي المهندس الأمريكي تويتشل Twitchell أنه أخبر الملك عبد العزيز سنة ١٩٣٢ أن كميات البترول بالإحساء سوف تستأثر بإهتمام شركات التنقيب الأمريكية في ظل شروط لصالح المملكة العربية السعودية ، وقد قبلت شركة «ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا » المخاطرة بالبحث عن البترول في الإحساء ، ولم تقف بريطانيا مكتوفة الأيدي أمام استئثار الولايات المتحدة الأمريكية بالتنقيب عن النفط ، وحاولت شركة « نفط العراق »

الأنجليزية الإدارة « والشركة الشرقية العامة » وهي شركة انجليزية أيضاً الحصول على أمتياز للبحث عن البترول في الإحساء والواقع أن الملك عبد العزيز لم يكن راغباً في معاداة بريطانيا ، ولذلك فإنه لم يتفق مع شركة البترول الأمريكية قبل أن يتلقى عروض شركات البترول الإنجليزية ويقارنها بالعروض الأمريكية ، وجاءت العروض البريطانية غير محققة لمطالب الملك عبد العزيز ، وبذا فازت شركة « ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا » الأمريكية بامتياز البحث عن البترول في الإحساء ، وبدأ البحث في الدمام سنة ١٩٣٣ بالقرب من الظهران ، وعندما تم العثور على البترول بكميات تجارية سنة ١٩٣٨ وتغير اسم الشركة ليصبح الشركة العربية الأمريكية للبترول (أرامكو Aramco) فقد أمدت هذه الشركة خط أنابيب من الدمام إلى ميناء «الخبر » لشحن البترول إلى البحرين لتكريره هناك وقد تنافست شركات البترول العالمية للحصول على مناطق امتياز لها في أراضي المملكة العربية السعودية ، ولدى قيام الحرب العالمية الثانية فقد توقفت جميع الأعمال المتعلقة بالبترول في السعودية حتى نهاية الحرب ، وكانت قد تمت اتصالات سعودية امريكية للحصول على مساعدة مالية للسعودية بضمان بترولها ، وبالفعل وافق الرئيس الأمريكي روزفلت من خلال العروض السخية للشركات الأمريكية ومهد ذلك اللقاء التاريخي بين الملك عبد العزيز والرئيسي روزفلت ورئيس الوزارة البريطانية تشرشل سنة ١٩٤٥ حيث تمكن الملك عبد العزيز بفطنتـه من أن تحقيق مصالح بلاده سوف يكون من خلال الولايات المتحدة الأمريكية .

أما في الكويت فقد تمكنت شركة بترول العراق في سنة ١٩٣٤ من الحصول على إمتياز مدته ٧٥ عاما ، وأقيم احتفال في سنة ١٩٤٦ باستئناف التنقيب بعد أن كان قد توقف خلال فترة الحرب العالمية الثانية ، والواقع أن بريطانيا كانت قد توصلت إلى قسمة الإمتياز بينهما حيث تكونت شركة نفط الكويت .

وفي قطر منح شيخها الإمتياز لشركة بترول قطر سنة ١٩٣٥ وهي إحدى شركات بترول العراق ، ثم منح شركة بترول شل - وهي إنجليزية أيضاً - امتيازاً باستخراج البترول من المنطقة الحرجة شرقي قطر . أما مسقط فقد وقع سلطانها سعيد بن تيمور في ٢٤ يونيو ١٩٣٧ عقداً مع إحدى الشركات الإنجليزية .

وقد خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الثانية أقوى وأغنى دولة عرفها التاريخ المعاصر ، ولم تعد بريطانيا تقف موقف المعارض لها نظراً لأنها - أي الولايات المتحدة الأمريكية - أصبحت الدولة العظمى الأكثر قبولاً في منطقة الخليج العربي .

وعلى صعيد السياسات الإقليمية فقد توجه العرب صوب جامعة الدول العربية التي أوصت بإتخاذ سياسية بترولية عامة وانشاء مكتب دائم للبترول يلحق بالأمانة العامة للجامعة العربية وعقدت أربعة مؤتمرات للبترول العربي في القاهرة سنة ١٩٥٩ وبيروت سنة ١٩٦٠ والإسكندرية في ١٩٦١ ، وبيروت سنة ١٩٦٣ .

المرحلة الثامنة :

وهي المرحلة التي تتسم بتشابك الأوضاع الجيوبوليتيكية وصعوبتها في الوقت ذاته داخل اطار السياسات العالمية والأقليمية على السواء وخصوصية منطقة الخليج العربي على ضوء تفاعلات المكان الجغرافي والشكل السائل في الإستراتيجية العسكرية وخطة المستقبل السياسي للمنطقة ومواءمته أو عدم مواءمته مع خطط السياسات العالمية في العقدين الماضيين .

وبمعنى آخر فإن التشابه في الظروف الطبيعية والبشرية في منطقة

الخليج العربي (السواحل ، المياه ، النباتات ، البداوة ، النظام القبلي الذي يسيطر على الحياة الإجتماعية - وأهم من ذلك كله الدين الإسلامي لكافة السكان واللغة العربية الواحدة) - هذه الظروف تجعل المرء ينتمي إلى الخليج بصفة عامة ، وفي الوقت ذاته ينتسب إلى دولته .

هناك أيضاً التغيرات الجيوبوليتيكية التي تشهدها المنطقة بفعل تدخل القوى العظمى وأهدافها في المنطقة لشرذمتها إلى وحدات سياسية عديدة تتسم بالتجزئة ، بهدف السيطرة - على غناها الوافر وخبراتها المتمثلة في الطاقة فضلاً عن أن المنطقة هي طريق هام للتجارة العالمية بين الشرق والغرب باعتبار الخليج العربي ذراع بحري للمحيط الهندي يتوغل داخل اليابسة بحيث يقرب المسافة البرية عبر منطقة الهلال الخصيب بين المحيط الهندي وبين البحر المتوسط ، وهذا الذراع البحري يتكون من خليج خارجي هو خليج عمان ، وخليج داخلي هو الخليج العربي فضلاً عن مضيق هرمز الذي يصل الخليجين أحدهما بالآخر ، وهذان الخليجان يفصلان بين السواحل الإيرانية من جهة والسواحل العربية من جهة أخرى ، وهما من الناحية الواقعية والعملية ، امتداد لبحر العرب الذي يعد جزءاً من المحيط الهندي مما يكسب الخليج العربي أهمية لا يدانيها أهمية بحر داخلي آخر وقد تسبب هذا الموقع الفريد في قيام العديد من المشكلات الحدودية وفي فترات زمنية متعاقبة ومنها مشكلات الحدود بين العراق والكويت ، والمناطق المحايدة بين السعودية من ناحية والعراق والكويت من ناحية أخرى ، وجزر الطنب وأبو موسى العربية التي احتلتها ايران وكادت تتحكم من خلالهم في مضيق هرمز ومنطقة البريمي على نحو ما سوف يتم مناقشته تفصيلا في الكتاب .

غير أن أهم تغير جيولوتيكي شهدته منطقة الخليج العربي هو الآثار المدمرة للحرب العراقية الإيانية والتي أدانها المجتمع الدولي في قرارات

الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي عام ١٩٧٨ وأهمها القرار ٥٩٨ الذي يطالب بوقف الحرب فوراً ، والواق أن نزيف هذه الحرب قد عاني منها شعبان مسلمان تربطهما أواصر الدم والجوار .

المرحلة التاسعة :

ما أعقب الحرب العراقية – الإيرانية ، من اجتياح القوات العراقية للكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ في سابقة تاريخية تركت بصماتها غائرة على التاريخ العربي المعاصر وفي سياق انهيار الإتحاد السوفيتي وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم بعد انهيار القطبية الثنائية تماما في الفترة اللاحقة ، وأوضحت تداعيات الأحداث أن الولايات المتحدة في زعامتها لما أطلق عليه بالتحالف الثلاثيني إلى استخدام الأداة الإستراتيجية بدءا بإدانة الغزو العسكري العراقي للكويت في نفس يوم الغزو ومرورا بإدانة مجلس الأمن لهذا الغزو واعتباره انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة وبالاستعداد للتصرف وفقاً لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بعد عام اذعان العراق بانسحاب قواتها من الخليج وانتهاءا بعملية « عاصفة الصحراء » بقيادة الولايات المتحدة في ١٧ يناير ١٩٩١ حيث استمر القصف الجوي المتواصل لقوات التحالف الغربي على الأراضي العراقية ثم وقف العمليات العسكرية في الطرق في ٢٨ فبراير ١٩٩١ وأعقب ذلك نجاح صانعي السياسة الخارجية الأمريكية نحو تحقيق الهدف المطلوب .

هناك أيضا نقطة هامة يجب التنويه لها والإشادة بها وهي التعامل والتعاون الإقتصادي بين دول منطقة الخليج العربي والذي جسده قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربي وشملت أساليبه تبادل التخفيضات والإعفاءات

الجمركية ، والتعاون عن طريق المشروعات المشتركة والتعاون التنسيقي المشترك ، وهذه الأساليب قد تم بلورتها في الإتفاقية الإقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، وقد أثبت تطور مجلس التعاون مجموعة من الثوابت في السياسة الخليجية الدولية تتمثل في رغبة حكام هذه المنطقة من العالم أن لا يكونوا طرفاً في الصراعات الإقليمية أو المذهبية، ومن هذه الثوابت أيضا القفزات الكبيرة بالواقع الخليجي إلى طفرة هائلة تمثلت في إنجاز عديد من المشروعات والترابط الإجتماعي والثقافي بين شعوب المنطقة وان هذا التعاون هو المدخل الطبيعي والتاريخي لوحدة الأمة العربية بأجمعها .

إن من أهم الأسباب التي أدت إلى قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربي هو التغييرات الجذرية في العلاقات الإقتصادية العالمية التي نتجت عن انتقال السيادة النفطية من الشركات إلى المنتجين ، وجاء النظام الإقتصادي العالمي الجديد في عقد السبعينات - وهو النظام الذي يرتب علاقات الشمال بالجنوب - بإحدى المسلمات العامة وهي أن من يملك شيئاً نادراً يحتاج له الجميع لا يمكنه المحافظة على هذا الشيء النادر بوسائل تقليدية ، وكان من نتائج هذه التغيرات بروز الخليج كمنطقة تنتج ما يحتاجه الآخرون الأقوياء والضعفاء ، وطالب الأقوياء الضعفاء - على حد تعبير الأمين العام السابق لمجلس التعاون الخليجي « أن تأخذ في الحساب حاجتهم، وليس بالضرورة حاجتها ، وأن تقرأ المنطقة همومهم ، وتقر بشرعية هذه الهموم ، وهو ما يفسر الضغط الذي عاشت فيه المنطقة وأدى إلى استنزاف نفطها فضلاً عن جهدها السياسي ، إن كل إنسان في أي مكان في العالم يجد نفسه طرفاً في قضايا الخليج : تخفيض الإنتاج يعني اختناق العالم ، وزيادته تعني القضاء على المعادلة الأساسية في وحدة مواقف الدول

المنتجة ، وهذه التغيرات كلها أدت إلى ترابط عضوي بين دول الخليج العربي وبعد ان كانت وحدات سياسية متشرذمة ، أصبحت مخاوفها واحدة ، وفي تجمعها بقوى ظهرها وارتبط ذلك بسبب آخر جوهري هو أن الأمن القومي لدول الخليج جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي العربي والسيادة الإقليمية مثال ذلك الحرب الأهلية اللبنانية واستقطابها لقوى عربية عديدة ، ومشكلة الصحراء الغربية ، والصراع العربي الإسرائيلي ، والحرب العراقية الإيرانية ثم غزو القوات العراقية للكويت كما سبق الإشارة حيث تهدد الأمن القومي العربي برمته ومنطقة الخليج العربي جزء منه ، فالرسالة الواضحة من هذه الحرب الاخيرة هو واجب دول الخليج في التصرف بشكل غير تقليدي ، وعلى ا خليج أن يعتمد على قوته الذاتية بالدرجة الأولى إذا أراد النجاة .

إن طبيعة منطقة الخليج وأهميتها الدولية قد فرضا عليها صيغة حذرة في السلوك السياسي الدولي يتلخص في ضرورة المحافظة على الإستقرار السياسي والإقتصادي فضلاً عن ضرورة الإهتمام بالمستجدات الإقليمية والدولية المتلاحقة ودراسة ابعاد التحالفات الثنائية الخليجية وهي في جوهرها آنية وتكنيكية، حقيقة لقد استفادت دول الخليج العربي من حالة الفتور - إذا صح التعبير- بين القوى الخليجية مما أضاف مصادر جديدة للتوتر وإزاء ذلك تبقي صيغة مجلس التعاون الخليجي هي الصيغة الواقعية لتحقيق الهدوء والإستقرار والأمن الإقليمي كما سوف يتضح ذلك في الكتاب ..

هناك أيضاً مشكلات التنمية والقوى البشرية العاملة والهجرة الأجنبية وتماثل الإقتصاد والتركيب السياسي والإجتماعي ، كلها مشكلات ينبغي مواجهتها في إطار حلول بديلة تكمن في ادراك أهمية التقليل من الإعتماد على البترول ، وتنويع مصادر الدخل ، والرغبة في إيجاد قاعدة صناعية زراعية كبيرة . وهذه العوامل مجتمعة ساهمت في قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربي لمواجهة المشكلات والعلل الداخلية والخارجية ، الإقتصادية

والسياسية ، الإجتماعية والأمنية - وهذا هو الأهم - مواجهة جماعية » .

هذه هي الخطوط العريضة العامة للكتاب التي حاول المؤلف معالجتها في عرض بسيط في حجمه ، يعيد في مداه بالنسبة لدراسة منطقة الخليج العربي ، بما يعينه ذلك من اقتناع تام أن الحاجة لاتزال ماسة لتجميع جهود الباحثين للتدقيق في الكثير من التفاصيل التي تفرضها طبيعة البحث العلمي وتوسعة دائرته.

واعتمد منهج الدراسة على الدمج بين المنهجين التاريخي المقارن والتحليلي بالإضافة إلى المنهج القانوني الذي يعني تفسير المعاهدات والإتفاقيات الدولية التي وردت في ثنايا هذا الكتاب الجامعي التعليمي والذي لا يخلو - من وجهة نظر المؤلف - من جدة وأصالة في أبوابة وفصوله .

وقد ادار الكتاب الكتاب في اطار التسلسل التاريخي الحديث المعاصر من ثنايا ستة أبواب يحوى كل باب عدداً م الفصول على النحو المبين في الكتاب وفي آخر كل فصل ثبت بالهوامش والحواشي والمراجع .

وفي الختام يود المؤلف أن يشيد بالمؤرخين والباحثين العرب الذين ساهموا بجهودهم البناءة في عرض تاريخ الخليج العربي ملتزمين بقواعد البحث التاريخي وأسسه العلمية ويدعو المؤلف لمواصلة تحقيق الإلتزام بهذه الرسالة من جانب الباحثين متعددي التخصصات Multidiscipiened من أجل

التعرف على توجهات الأحداث في هذه المنطقة الحيوية من العالم المعاصر ... منطقة الخليج العربي .

ويرجو المؤلف أن يسد الكتاب نقصاً في المكتبة العربية ، وأن ينفع الباحثين والدارسين والقراء ، إذ أن الموضوعات التي يتناولها هذا الكتاب هي ثمرة قراءة مستمرة مضنية مقترنة بإلقاء محاضرات في تلك الموضوعات على طالبات وطلاب أقسام التاريخ والعلوم السياسية والعلاقات الدولية والإعلام بالجامعات العربية ، مختتما هذا التقديم بقوله تعالى :

﴿ وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً ﴾

وعلى الله قصد السبيل .

دكتور محمد نصر مهنا

الباب الأول

الخليج العربي

الفصل الأول : الاستعمار البرتغالي

الفصل الثاني : بريطانيا ومكافحة تجارة الرقيق في الخليج .

الفصل الثالث : القوى السياسية الإسلامية في مواجهة الإستعمار البرتغالي

الفصل الرابع : التنافس الأوروبي على الخليج العربي

الفصل الأول

الاستعمار البرتغالي

الفصل الأول

الإستعمار البرتغالي

بلغ البرتغاليون ذروة قوتهم في منتصف القرن السادس عشر ، حيث أتيحت لهم الفرصة للتوغل شمالاً حتى البصرة ، ذلك لأن شيخ القبيلة الرئيسية هناك كان يتمتع باستقلال تام في حكم شط العرب ، فلما قرر العثمانيون مزيداً من تركيز السلطة على البصرة سنة ١٥٤٩ استنجد زعيم القبيلة - كون السلطة مشخصة فيه - بالغزاة البرتغاليين ، وفي نفس الوقت استنجد عرب الإحساء والبحرين بالدولة العثمانية (١) وتميز النصف الثاني من القرن السادس عشر بالصراع بين هاتين القوتين في الخليج العربي ، غير أن العثمانيين لم يستطيعوا أن يقوموا بعمل حاسم في الخليج كما فعلوا في البحر الأحمر . وفي سنة ١٥٣٨ احتل عدن وقفل باب المندب في وجه الغزاة محاولين الأتصال بدولة المغول في الهند ولكنهم عجزوا عن ذلك وبقى أسطولهم ضعيفاً في المحيط الهندي وفي الخليج العربي ، ويرجع ذلك إلى أن قواعد الأسطول العثماني كانت مقصورة على حوض البحر المتوسط حيث توجد امكانيات لبناء السفن فضلاً عن أنه لم يكن بوسع الأسطول العثماني أن يصل إلى المحيط الهندي عن طريق رأس الرجاء الصالح .

بالإضافة إلى ذلك فقد ترك العثمانيون معظم النشاط البحري في منطقة المحيط الهندي لروح المغامرة عند بعض الأفراد من البحارة المشهورين مثل بيريك والريس مراد اللذين كانا يتمتعان بحماية العثمانيين، وقد ظهر الأول في مياه الخليج بين عامي ١٥٥١ ، ١٥٥٣ واستولى على القطيف ومسقط ولكنه لم يحتفظ بهما . وفي سنة ١٥٨١ اشتهر مغامر عثماني آخر يدعى على بك وأصاب الملاحة البرتغالية بأضرار جسمية في المحيط الهندي وغيرها من مواني الخليج . ولكن مثل هؤلاء البحارة لا يكلفون أنفسهم عناء الحكم

المستقر .سنحت الفرصة للشعوب التي هي أكثر إلتصاقاً بمنطقة الخليج أن تقوم بمهمة تحرير بلادها من الغزو البرتغالي . حيث بدأت الدولة الصفوية بذلك ثم تبعها عرب عمان مع ملاحظة أن الفرس استعانوا بالإنجليز وبالقبائل العربية المستقرةعلى الشاطئ الشرقي ، بينما اعتمد العرب على أنفسهم في النضال ضد الغزاة وسوف يرد في موضع لاحق تفصيل أسباب تدهور القوة البرتغالية في نهاية تفسر تدهور القوة البرتغالية في نهاية القرن الشادس عشر وأوائل السابع عشر . ويكفي الآن إيضاح أن البرتغال فقد استقلاله وضم إلى أسبانيا سنة ١٥٨٠ ولو أن ملوك أسبانيا ظلوا يرعون مصالح الإمبراطورية البرتغالية . كذلك اتصف البرتغاليون بروح التعصب والقسوة في معاملة الشعوب الآسيوية الأفريقية ، ولم يكترثوا بتنظيم التجارة مع تلك الشعوب. وكما أشرنا من قبل كانت سياستهم ترمي إلى القهر العسكري ثم استغلال الشعوب المقهورة في استخراج المواد الخام .كما اعتمد البرتغاليون اعتماداً كبيراً علي العبيد أو المرتزقة من الهنود الذين كانوا يشكلون نصف حامية هرمز .

ويرى العقاد أن أضعف النظام الإستعماري البرتغالي أن الملك كان يحتكر تجارة السلع المربحة ، فلم يترك مجالاً للبرجوازية التي كانت أكثر نشاطاً في النظام الهولندي أو البريطاني ، فإن تأسيس البرجوازية للشركات الإحتكارية كان يربط مصالح كثير من الأفراد بحركة الإستعمار .يضاف إلى ذلك كله من عدم وجودهيكل تنظيمي يوضح الصلاحيات والمسئوليات في البحرية ، وتكرر حوادث التمرد والخلافات بين كبار الضباط ، وصولا إلى بروز قوتين بحريتين في المحيط الهندي في أوائل القرن السابع عشر ، هما الأسطولان الهولندي والأنجليزي . وتميز هذان المنافسان الإستعماريان بأنهما أكثر إدراكا للمصالح التجارية . وقد استطاعا أن يستأثرا بمكانة أفضل عند

الدول الآسيوية كما حدث بالنسبة لفارس .

وبالرغم من وقوع محاولات للتحالف بين البرتغاليين والفرس في أوائل القرن السادس عشر ، فقد كان من المستحيل على الحكام الصفويين أن يتجاهلوا مبدأ التضامن الإسلامي . وقد فتح الشاه الصفوي طهماسب بلاده لرئيس دولة المغول الإسلامية في الهند ويدعى هميون وقدم له المساعدات لمحاربة البرتغاليين .

وفي سنة ١٥٨٧ ارتقى عرش فارس حاكم من طراز جديد يدعى الشاه عباس ، وقد تصادف عهده مع تدهور قوة البرتغاليين في الشرق ، فاستفاد من تلك الظروف لكي يبسط نفوذه على بعض ممتلكاتهم في الخليج ، مع أن الشاه صرف سنوات عديدة من حكمه في تدعيم مركزه بالشمال تماماً حيث كان يتمتع بتأييد تلك القبائل .

إتجه الشاه عباس نحو الخليج في أوائل القرن السابع عشر ، ووقف عاجزاص عن الحصون البرتغالية المترامية على الشاطئ الشرقي ، ويتساءل العقاد قائلاً : كيف تمكن الشاه من الإستيلاء على البحرين سنة ١٦٠٢ بالرغم من أن ذلك يحتاج إلى قوة بحرية هائلة ؟ ومن المعروف أن فارس كانت تفتقد مثل هذه القوة ؟ويجيب قائلاً : الراجح أن البرتغاليين كانوا يريدون تخفيف أعبائهم العسكرية فانسحبوا من تلك الجزر مكتفين بالسيطرة على مدخل الخليج ، يدل على ذلك أيضاً أن أسبانيا التي كانت مسئولة عن الإمبراطورية البرتغالية كانت ترى في الدولة العثمانية الخصم الرئيسي لها في حوض المتوسط ، فربما اعتقدت أنه من الممكن الإستفادة من الصراع العثماني الفارسي في الشرق والتقارب مع الفرس في نظير تنازلات لا تعني أسبانيا مباشرة مثل التنازل عن جزر البحرين .

ويستطرد العقاد قائلاً أنه : مما حملنا على هذا الإعتقاد الخطاب الذي أرسله فيليب الثاني إلى نائب الملك بالهند سنة ١٦٠٧ والذي يأمره فيه بمحاولة استرداد البحرين لمنع وقوعها في يد العثمانيين . نقل هذا الخطاب آدميات المعبر عن وجهة النظر الإيرانية (٢) ولم تنقطع المحاولات بعد ذلك للتوفيق بين البرتغاليين والشاه عباس . ومن الغريب أن المغامر الأنجليزي روبرت شارلي هو الذي كان يقوم بدور الوسيط لهذا الغرض .

وكانت أخر المحاولات هي وصول مبعوث من ملك اسبانيا إلى فارس سنة ١٦١٨ حيث رحب الشاه بالصفقات التجارية التي تشمل استيراد كميات كبيرة من حرير فارس ، ولكنه اصطدم بمطلب قدمه الأسبان مؤداه أن يتعهد الشاه بإحترام المراكز البرتغالية في الخليج .

ومن الثابت أن الملابسات الجديدة التي احاطت بفارس سنة ١٦١٨ هي التي أغرت الشاه عباس بهذا التشدد ، فمن جهة انتهت مرحلة من مراحل الصراع بينه وبين الدولة العثمانية ، حيث استطاع أن يتفرغ للجنوب وأن يحصل على تعاون العرب المتواجدين في إقليم لار . ومن جهة أخرى كان الأنجليز قد بدأوا يوثقون صلاتهم التجارية مع فارس ، ووجد الشاه فيهم عملاء أفضل من البرتغاليين وشرع في منحهم امتيارات تجارية . وتوسع في منح هذه الإمتيازات وصولاً إلي اقامة وكالة تجارية في جسك الواقعة على خليج عمان ، وذلك تلافياً لمرورهم بمضيق هرمز وتعرضهم لغارات البرتغاليين من حصونهم المنيعة في تلك الجزيرة .

صمم البرتغاليون على قطع سبل الملاحة على التجارة البريطانية مع فارس منذ البداية . وحينما خرجت أول قافلة بريطانية من سورات في الهند متجهة إلى فارس اعترض البرتغاليون سبيلها ، وقد أدي ذلك إلى وقوع اشتباك قرب جسك سنة ١٦٢٠ انتهى لصالح الأسطول البريطاني . وقد جعلت

هذه الأحداث من الأنجليز حلفاء طبيعيين للشاه في نضاله ضد البرتغال . غير أن الأنجليز رفضوا في بداية الأمر أي معونة حربية للشاه ، ويرجع ذلك في رأي العقاد وكما سيتضح تفصيلاً في موضع لاحق من الدراسة إلى عاملين رئيسين ، الأول : أن شركة الهند الشرقية المسئولة عن العلاقات مع فارس شركة تجارية يهمها تخفيض النفقات الحربية إلى أقل حد ممكن ، وكان اعتقاد المسئولين في الخليج أن هرمز محصنة تحصيناً قوياً وتحتاج إلى قوات ونفقات هائلة للتغلب عليها ، أما العامل الثاني فيمكن إجماله في أنه كانت توجد حالة سلم بين بريطانيا وأسبانيا في ذلك الوقت ، ولذلك اضطرت الشركة إلى دفع رشوة للحكومة حينما تنقض هذا السلم وتقرر التعاون مع الفرس للإستيالء على هرمز .ومرة أخرى يتساءل العقاد عن مغزى تفسير آراء المسئولين البريطانيين في الهند للقيام بهذه المغامرة العسكرية . ؟

لقد هدد الشاه (٣) بسحب الإمتيازات التي حصلت عليها الشركة في فارس ، وفي نفس الوقت وعد التجار الفرس بتوزيع مكافآت سخية على البحارة الأنجليز الذين سيساهمون ف يالعمليات . وبناء عليه جرت المفاوضات بين مينكس السفير البريطاني وممثل الشركة في نفس الوقت ، وبين حكومة الشاه بشأن التعاون في هرمز ، وتم الإتفاق على الأسس الآتية :

١ - تقسم الغنائم بالتساوي بين فارس وبين شركة الهند الشرقية .

٢ - تسلم القلعة الحالية للإنجليز ويسمح للفرس بإقامة قلعة خاصة بهم .

٣ - يسلم الأسرى المسيحيون للإنجليز والمسلمون للفرس .

٤ - تقسيم رسوم هرمز بالتساوي بين الشركة وحكومة الشاه .

٥ - تعفى التجارة البريطانية من الضرائب في هرمز والموانيء الفارسية القريبة منها .

٦ - تقديم الإنجليز مساعدات بحرية لفارس . (٤)

لم تصادف القوات المتحالفة مقاومة عنيدة من جانب البرتغاليين ، حيث دأبت تلك القوات بمهاجمة الحصن البرتغالي في قشم والذي كان مقاماً لتأمين موارد المياه في تلك الجزيرة . وعلى أثر ذلك سلمت حامية هرمز في يناير سنة ١٦٢٢ وعدل الشاه الإتفاق بحيث صار للفرس حق إقامة حاميات في الجزيرة دون قيد .وتطلع بعد ذلك إلى العبور نحو الشاطئ العربي للإستيلاء على مسقط وغيرها من مواني عمان ، ولكنه لم يوفق إلا للنزول في «خورفكان » وصحار مدة قصيرة ، ولم يلبث البرتغاليون أن استردوا موقفهم على الساحل العماني واستمرت الحرب البحرية عنيفة بين البرتغاليين من جهة والإنجليز والفرس من جهة أخرى ، وتعرض ساحل فارس لهجمات عديدة ، ولكن سقوط هرمز كان ضربة قاضية على هيبة البرتغاليين في الخليج .

وعموماً فقد انتهى دور فارس في الخليج بمجرد وفاة الشاه سنة ١٦٢٩ ، على أنه في السنوات الأخيرة من حكمه قد تمكن من الإستيلاء على بغداد سنة ١٦٢٣ وتجددت الحرب بينه وبين العثمانيين ، غير أن هؤلاء عادوا إلى حكم العراق في الثلاثينات من القرن نفسه . وكما استغل الشاه سقوط هرمز فبنى في مواجهتها ميناء جديداً محل القرية الصغيرة التي كانت تعرف بجمبرون ، وأطلق عليه اسمه « بندر عباس » وفتح هذا الميناء للتجارة الأوروبية ، حيث اكتسب هذا الميناء أهمية خاصة في تاريخ الخليج الحديث وبالرغم من أننا سنتناول هذا في تفصيل غير قليل في موضع لاحق ن الكتاب إلا أننا نتفق مع العقاد أنه مما يسترعى الإنتباه أن الشاه عباس لم يحرز هذه الأنتصارات على البرتغاليين إلا بعد أن دفع ثمنها غالياً فجلب الإمتيازات الأوروبية : الهولندية والإنجليزية إلى بلاده وبالتالي إلى بقية أرجاء الخليج .

كان سقوط هرمز ضربة قاضية على النفوذ البرتغالي في الخليج العربي ولكنه لم يضع حداً نهائياً له ، وقد ظل الفرس عاجزين عن تخليص الشاطئ العربي من جميع الحصون البرتغالية ، وبقى أحدها قائماً في جلفار حتى نهاية القرن السابع عشر تقريباً . أما العثمانيون فقد تبدلت سياستهم تماما إزاء البرتغاليين نتيجة الحرب مع الفرس .

وعموماً فإن اهتمام الدول الأوروبية بالخليج العربي يرجع إلى أواخر القرن الخامس عشر ثم القرن السادس عشر (٥) من خلال جهود الكشوف الجغرافية والبرتغالية التي تعود في أسبابها إلى العاملين الديني والإقتصادية ، فالعامل الديني تمثل في الرغبة التي تسلطت على المسيحيين الأوروبيين في روح صليبية صارخة لطرد المسلمين كلية من البرتغال وأسبانيا ، وكانت هاتان الدولتان أسبق الدول الأوروبية في التخطيط لسياسة تحويل المسلمين في غرب أفريقيا وفي غيرها من المناطق الآهلة بهم إلى المسيحية الكاثوليكية .

أما أسبانيا فقد كانت تهدف إلى نشر الديانة المسيحية وفقاً للمذهب الكاثوليكي بين السكان الأصليين والوثنيين في قلب القارة الأفريقية . واستهدفت هذه الروح الصليبية تحويل الحبشة إلى المذهب الكاثوليكى وفصلها عن الكنيسة القبطية الأرثوذكسية في مصر وهو ما يستدعى وقفة للتفسير والتحليل .

سبقت الإشارة أن القوى الإسلامية قد بدأ الضعف يدب في أوصالها وتزداد ضعفاً على ضعف ونتيجة لذلك استطاعت البرتغال أن تطرد العرب منها قبل خروجهم من أسبانيا بعد تشتت قوتهم وضعف إمكانياتهم الدفاعية ، وتمكنت الشعوب البرتغالية من اخراج العرب بمساعدة الفونس السادس ملك ليون الذي كان يرفع راية الهجوم على الإسلام وطرد المسلمين من أسبانيا

وشبه الجزيرة الأيبيرية ، ويعتبر الفونس الأول هنريك (١١٥٨-١١٦٦م) أول ملك برتغالي ينفصل عن الأسبان ، ثم أخذ يهاجم العرب واحتل مدينة لشبونة العاسمة الخالية للبرتغال عام ١١٤٧ م ثم تابع حلفاؤه الحرب ضد العرب حتى أخرجوهم من منطقة الجرف الواقعة في جنوب البرتغال ، خلال فترة حكم الفونس الثاني (١١٤٨-١٢٧٩) (٦) .

ثم أخذت الإمارات المسيحية الأوروبية بأسباب القوة والوحدة في النصف الثاني من القرن الخامس عشر ، وكان لزواج فرديناند حاكم أرجونه من إيزابيلا حاكمة قشتاله تأثيره في مولد دولة أسبانيا المتحدة فكانت بمثابة أول دولة قومية أوروبية في التاريخ الحديث ، وانعكس هذا الزواج بآثار سيئة تمثلت في سياسة الإضطهاد الدني والتخلص من كل فرد لا يدين بالمذهب الكاثوليكي .

كذلك تمثلت الروح الصليبية الجارفة لفرديناندي وإيزابيلا في أو إنجازاتهما فور زواجهما من خلال الإستيلاء على غرناطة آخر معقل للمسلمين شبه جزيرة أيبريا عام ١٤٩٢م ، ولما تم اجلاء المسلمين عن الأندلس ازداد مسيحيو شبه جزيرة أيبيريا تحمساً وشراهة في مطاردة المسلمين خارجها وانتقل نشاطهم إلى شمال أفريقيا وغبرها يتعقبون المسلمين ويحاصرون الإسلام عن طريق البحر في محاولات فاشلة للقضاء عليه في آسيا وأفريقيا ، وقد جاء انتصار الأسبان والبرتغاليين على العرب بمناسبة تكملة للحروب الصليبية التي أبعدت المسلمين عن ركوب البحر المتوسط وبصفة خاصة الجزء الشرقي منه ، ومع ذلك فإن سواحل بحر العرب ظل تحت سيطرة البحرية العربية في العصور الوسطى بالرغم من الضعف الذي كان قد أخذ يدب في أوصال المسلمين . وعموماً فقد حلت سيطرة المدن الإيطالية وقواها البحرية خاصة مدينتا البندقية وجنوه محل السيطرة العربية ، وأصبحت المدينتان قوتين رئيسيتين في البحر المتوسط وصارت لهما الهيمنة على المواصلات

والتجارة البحرية بين الشرق والغرب .

ورافق دخول أسبانيا والبرتغال إلى المناطق العربية ضغط ديني على السكان العرب من قبل محاكم التفتيش التي أخذت في تعذيب وقتل من بقى من العرب الذين اضطروا للنزوح من تلك البلاد ، وبلغ عددهم وفقاً لآراء أحد الباحثين أكثر من مليون نسمة (٧) ، فقد كانت دوافع البرتغاليين في انطلاقهم نحو الشرق حب الإنتقام من العرب المسلمين الذين اصطدموا بهم خلال تقدمه نحو الجنوب الغربي لشبه الجزيرة الأيبيرية ، وكانت بلاداً عربية خالصة لم يقترب منها البرتغاليون من قبل ، ومع مرور الذين انقلب الشعور الحماس الديني في إضطهاد المسلمين إلى حب الكسب ، فالدين المسحي استخدم بشكل أساسي لتحقيق هذه الأهداف ، ودفع الجنود المتعصبون بحياتهم لتلبية أطماع ملوكهم . وقد عبر الفونسو دي البوكيرك قبيل إبحاره إلى الشرق عام ١٥٠٦ م عن أهداف البرتغال في المنطقة العربية قائلاً لجنوده بشأن حثهم على إحتلال مدينة (ملقا) : «إن الخدمة الجليلة التي سنقدمها لله هي طردنا للمسلمين من هذه البلاد (٨) » . ويرى ك . م بانيكار الباحث الهندي في كتابه آسيا والسيطرة الغربية أن الفونسو دي البوكيرك بعد أن ألهب جنوده حماسة وتعصباً وذكر لهم أن القضاء على المسلمين هو خدمة الله والدنيا عرج إلى خدمة مليكه وتحقيق أطماعه حيث قال :

« وذلك لأنني علي يقين أننا لو انتزعنا تجارة ملقا هذه من أيديهم » يعني المسلمين « لأصبحت كل من القاهرة ومكة أثراً بعد عين ولامتنعت عن البندقية كل تجارة التوابل ما لم يذهب تجارها إلى البرتغال لشرائها من هناك » (٩) . وبالفعل استولى البوكيرك على هرمز على الخليج العربي عام ١٥٠٩ وعلى سقطرة عند مدخل البحر الأحمر .

العامل الإقتصادي:

تعتبر الدوافع الإقتصادية هي الأخرى أحد الإعتبارات الأساسية في انطلاق البرتغاليين إلى الشرق خلال فترة الكشوف الجغرافية ، وكانت التجارة بين أوروبا والشرق في العصر الوسطى تنقل بعدة طرق ، فهناك ما تحمله المسلمين من الشرق إلى البصرة بطريق الخليج العربي أو إلى السويس بطريق البحر الأحمر ، وهناك ما كان ينقل بالتوابل والحرير براً في أوساط آسيا إلى القسطنطينية . وتمثلت الموانى ذات الأهمية البحرية والتجارية في البحر المتوسط في الإسكندرية والبندقية ويعني ذلك أن تجارة الشرق لم تكن تصل إلى جهات أوروبا المختلفة إلا بعد أن تمر في عدة إحتكارات ترفع أسعارها وتجعلها نادرة في الحصول عليها نظراً للرسوم الجمركية الفادحة التي كاني فرضها حكام مصر والشام ، أضف إلى ذلك احتكار تجار جمهورية البندقية لنقل البضائع من الموانى السورية والمصرية إلي أوروبا . وكانت البرتغال والدول الأوروبية الأخرى في الفترة اللاحقة تريد حل هذه المشكلة لتقحيق هدفين : الأول : التخلص من احتكار البنادقة بالوصول إلى أسواق الشرق مباشرة دون أيوة وساطة ، والهدف الثاني يرمي إلى مهاجمة القوى العربية ، وبدا أن البحث عن طرق بحرية جديدة تحقق رجاء الأوروبيين باعتبار ذلك هو السبيل الوحيد لطرق جديدة لا تملكها مصر والدولة العثمانية أو تحتكرها البندقية ، وأنه إذ تحقق ذلك فإن أوروبا سوف تحصل على المتجات الشرقية بأسعار زهيدة (١٠) .

وكان واضحا تفوق التجار المسلمين وحصولهم على الأرباح الطائلة نتيجة احتكارهم تجارة التوابل وأفاد المسلمون في الشام ومصر من هذه التجارة التي كانت مصدراً من مصادر قوتهم الإقتصادية ، ونظر البرتغاليون بحسد إلى المسلمين في الشرق وتبين لهم ضرورة إضعاف العالم الإسلامي وانتزاع تجارة التوابل من أيدي تجاره ليربحوا من أرباحها وتحصبل ما ينبغي

عليها من ضرائب . ولم يكن من الحكمة تحقيق ذلك مادام الطريق التجاري بين الشرق والغرب يمر بالأراضي الإسلامية ، وتأسيساً على ذلك فقد ظهرت الرغبة في اكتشاف طريق جديد للوصول إلى الهند والشرق الأقصى مباشرة دون المرور ببلاد المسلمين المطلة على حوض البحر المتوسط (١١) وهو ما يستدعي وقفة للتفسير لايضاح مدى تأثير اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح على العلاقات الإقليمية والإقتصادية في منطقة الخليج العربي وقتئذ .

٢ -تأثير اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح:

قبل نهاية القرن الخامس عشر بدأ تفوق البندقية التجاري في التدهور قبل تقدم العثمانيين ، وقد اضطر سكان البندقية آن يسلموا لهم مراكز تجارتهم الشرقية ، وما لبثت المنافذ المتعددة لتجارتهم مع العند أن أغلقت تدريجيا وبعد أن سقطت القسطنطينية بيد الأتراك العثمانيين وليس لهم غير تجارة منقطعة مع العند وذلك من خلال الإسكندرية والبحر الأحمر الذي كان عرضه لنوازع المماليك حكام مصر ، بالإضافة الي سلطة البابا ، ثم جاءت الضربة القاصمة لتجارة البندقية الشرقية ، نتيجة اكتشاف البرتغال لطريق رأس الرجاء الصالح إلى الهند ، حيث تمكنت السفن البرتغالية من أن تعود محملة ببضائع الشرق الأقصى أرخص بكثير من الخط السابق عن طريق مصر.

وفي سنة ١٤٩٨ دار فاسكوا داجاما حول رأس الرجاء الصالح ووصل الي الهند سنة ١٤٩٨ وعاد إلى لشبونة سنة ١٤٩٩ ، ومن ذلك السبيل لتكوين إمبراطورية برتغالبة في الهند والشرق ، تلك الإمبراطورية التي امتدت لأربعة قرون ، وقد جلب الإكشتاف للبرتغال هيبة ومكانة عظمية وسمى ملوكها أنفسهم «سادة فتح وملاحة وتجارة الهند والحبشة وبلاد العرب وفارس» وقد أكد البابا في روما ذلك اللقب .

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن العرب من عمان واليمن كانوا يسيطرون على التجارة البحرية والشرقية قبل وصول البرتغاليين ، تلك التجارة التي أغنت كل من ساهم بنصيب فيها ، تلك السيطرة التي إغتصبها البرتغاليون من العرب ونجحوا في الإحتفاظ بها حوالي أربعة قرون كما سبقت الإشارة إلى حقد البوكيرك على المسلمين وتجارتهم الناجحة في مطلع القرن السادس عشر ، وفيما يتعلق بالخليج فقد حاول البوكيرك السيطرة على عدن وهرمز وكانت الأخيرة المركز التجاري أهام للخليج وكان البوكيرك يبدي إهتماماً بها وأنه إذا تمكن من الإستيلاء على هرمز ، فإن ذلك سيجعله يسيطر على طريق الخليج برمته ، وسيكون في ذلك ما يخدم إيجابياً في الحصار المؤقت للبحر الأحمر ، وقد تمكن البوكيرك بالفعل من إحراق أربعين سفينة صيد في هرمز وأماكن أخرى على الساحل ، ثم مضى نحو قريات واقتحم المدينة وسلبها ثم أحرقها وأقلع إلى مسقط التي كان أهلها قد سمعوا بالتدمير الذي حل بقريات وبالنسبة لمطالبة هرمز فقد إجابه المسلمون بأنه إذا عاملهم معاملة حسنة فسيفتحونها له ، وهكذا يمكنه أن يدخل البيت ، وبالنسبة لكونه مصمما على الذهاب لزيارة ملك هرمز ، فإنه بالإمكان أن يصل إلى اتفاق معه وسوف يوافق المسلمون على أن يكونوا إتباعا لملك البرتغال ورغب المسلمون في عدم تدمير البوكيرك لهم أو أن يشن الحرب عليهم .

ولدى رسوه في مسقط كان في إستقباله فريق من حكام المدينة وتوسلوا إليه عدم الحاق الأذي بالمدينة وعبروا عن رغبتهم في أن يصبحهم تابعين إلى ملك البرتغال وأن يدفعوا له ما كانوا يدفعونه لملك هرمز . غير أن المفاوضات فشلت ورأى البوكيرك أن المسلمين في مسقط ينظمون مقاومة للدفاع عن أنفسهم فأمر سفينتين من سفنه أن تقدفا المدينة تمهيدا للهجوم ، وقد قاوم المسلمون ببسالة ولكنهم في النهاية اضطروا للتسليم ، وقد سألوا البوكيرك

ألا يحرق المدينة فوافق بشرط أن يدفعوا ما قيمته عشرة آلاف أكسرافين(١٢) Exerafins من الذهب قبل ظهر اليوم التالي . ولما لم يتوافر المبلغ نقد أمر بإحراق المكان بما في ذلك المسجد والسفن الموجودة في المرفأ ونبهت المدينة باستثناء دار الحاكم التي استسلمت واستقبله الحاكم استقبالاً ودياً (١٣) .

والواقع أن أهمية مسقط الجيوبوليتكية هي أهمية ملحوظة منذ القدم حيث أنها مدينة كبيرة آهلة بالسكان محاطة من الجانب الداخلي بجبال كبيرة ، وأما من ناحية الشاطئ فإن ميناءها صغير وهو على شكل حصان ومحصن في وجه الرياح ، وكانت مسقط المستودع الرئيسي لمملكة أرموز Ormuz التي لابد للسفن التي تبحر من هذه الأجزاء أن تدخله لتتحاشى الساحل المقابل لعدم صلاحية هذا الأخير للملاحة البحرية ، ومدينة مسقط نفسها كانت جزءاً من مملكة أرموز وهي تمتد حتى عدن إلى الشمال تصل إلى شاطئ البحر ومن هناك حتى ضواحي مكة .

وبعد تدمير مسقط أقلع البرتغاليون نحو صحار التي كانت لها آنذاك قلعة كبيرة تحتاج إلى أكثر من ألف شخص للدفاع عنها ، ومع ذلك فقد لاذ جميع السكان بالفرار ما عدا الحاكم الذي ثبت في مكانه ليحكمها لملك أمانويل ويدفع له الجزية التي كان يدفع قبلاً لهرمز ورغم المقاومة العنيفة التي واجهها البوكيرك بدى مهاجمته لأكبر الثغور البحرية وأعظمها شأناً وهو هرمز إلا أنه استطاع أن يحرز انتصاراً بحرياً كاملاً على ملك هرمز الذي أصبح تابعاً للتاج البرتغالي وان يدفع الجزية وأكد البرتغاليون سيطرتهم وسيادتهم البحرية على هرمز بحيث منعوا أية سفينة وطنية من التجارة في الخليج بدون اذن فضلاً عن تأسيس البوكيرك «لوكالة » في المدينة أرسل إليها عدة أنواع من البضائع من أجل ختم فتح مع المسلمين وأعطى تعليماته بأن تباع السلع بأثمان زهيدة كي يكسب ثقة الناس ومحبتهم .

وفي سنة ١٥١٣ تسلم البوكيرك أوامر سريعة من عمانويل إمبراطور البرتغال للإستيلاء على عدن وإتخاذ طريقه نحو البحر الأحمر ، غير أن هجومه على عدن انتهى بالفشل ، وكان ذلك بمثابة خيبة الآمال البوكيرك الذي كان يعتقد بأن المحافظة على الإمبراطورية البرتغالية تتطلب احتلال عدن والسيطرة عليها تماماً ، ومع ذلك فقد نجم البرتغاليون في إضرام النار في ميناء عدن بما فيه من سفن وتوجه الأسطول البرتغالي بعد ذلك إلى البحر الأحمر غير الرياح المعاكسة قد حجزته ، وانتهز البوكيرك هذه الفرصة ليجمع المعلومات عن المناطق المحيطة بمدخل البحر الأحمر بالإضافة إلى اكتشافه لجزيرة بريم .

وفي رسالته في ٢٠ أكتوبر ١٥١٤ إلى امبراطور البرتغال الدون عمانويل بشأن الأوضاع في البحر الأحمر يقول البوكيرك : س ينبغي الإستيلاء على عدن وإقامة قلعة فيها ، أما مسألة إقامة قلعة في أبواب المضيق فغير ذات موضوع لعدم وجود الماء هناك ، وهناك ميناء جيد يصلح لكونه ملجأ للسفن البرتغالية في الشتاء وأنني اعتبر عدن المفتاح لجميع المضايق الموجودة في المنطقة وهي تبعد ثلاثة أيام فقط عن هذه المضايق » .

وفي رسالته التالية ذكر البوكيرك لإمبراطور البرتغال أن في نيته أن يسير إلى ميناء مصوع ويرى ما يمكن أن يفعله في جدة ، وأن السفرة في البحر الأحمر هي مفيدة في كل الأحوال لأن التوابل الثمينة تأتي سنوياً إلى هذه الجهات من الهند » ،استطرد البوكيرك قائلاً : « انني صممت على الذهاب إلى البحر الأحمر لتحطيم قوة السلطان (١٤) في هذه المياه » .

ووصل أسطول البوكيرك خارج قريات ومضى نحو مسقط وكانت هناك حالة ثورة في هرمز ، وقد استطاع أن يخمد هذه الثورة ويعيد احتلال هرمز . وتم الدخول في إتفاقية محددة بين البرتغاليين والفرس والتي كانت هرمز خاضعة لها ، وكان من ضمن بنود هذه الإتفاقية :

١ - آن يهيأ الشحن البرتغالي ليساعد الفرس في غزو البحرين والقطيف .

٢ - أن يقدم البرتغاليون المساعدة للشاه اسماعيل .

٣ - أن يقيم الشعبان اتحاد ضد الأتراك .

وقبيل وفاته مباشرة حث البوكيرك امبراطور البرتغال عمانويل بضرورة إغلاق مضايق البحر الأحمر ، والواقع أن البوكيرك قد ساهم مساهمة فعالة في رفعة أول إمبراطورية أوروبية وتطوير قوة البرتغال والحصول على إحتكار للتجارة الشرقية ، وقد واجه ثورات هرمز وملاقاً فضلاً عن العديد من الممالك الشهيرة بالخليج وآسيا وقتئذ وان يحرز انتصارات مجيدة لبلاده .

٣ - الموجة الإستعمارية الأولى والخليج العربي:

يمكن إجمال المحاولات الأوروبية الأولى في الوصول للخليج العربي ابان فترة الموجة الإستعمارية الأولى فيما يلي :

أولاً : الإستكشافات البرتغالية التدريجية :

تحولت انظار البرتغاليين نحو المشرق منذ زمن بعيد ، وربما كان هنري الملاح « دون هنريك » (١٣٩٤-١٤٦٠م) وهو انجليزي المولد ، أو من فكر في الوصول إلى الهند عن طريق الطواف بحراً حول أفريقيا ، غير أن هذه الفكرة إن صحت نسبتها إليه ظلت مجرد فكرة إلى ما بعد موته .

ثانياً : بعثة دون بيدرو ١٤١٦م :

قبل الفتوحات العثمانية قصد دون بيدرو شقيق هنري الملاح إلى بلاد السلطان العثماني وإلى سلطان بابل وذلك قبل إغلاق الطريق البرية المألوفة .

ثالثاً : بعثات ومحلات دياز ، ورابو - ابراهام ، ودي

كفيلو١٤٨٦-١٤٨٧م :

لم يتحقق اندفاع البرتغاليين تجاه الشرق والغرب إلا في عهد الفونسو الخامس ١٤٤٦-١٤٨١م ، ودون جوا الثاني ١٤٨١-١٤٩٥م ، وأقام الثاني تحالفاً مع حاكم الحبشة ، والملاحظ أن بلاد الحبشة لم تكن معروفة في أوروبا وكان جوا الثاني متلهفاً لنشر المسبحية فضلاً عن أطماعه المتمثلة في ارتياد طريق جديد في الهند واستكشاف البلاد التي يأتي منها التوابل والفلفل والقرفة ، ولهذه الإعتبارات أرسل ملك البرتغال العديد من العقبات والحملات ، ففي سنة ١٤٨٦م طاف دي دياز حول رأس الرجاء الصالح دون أن يدرك أنه قد استدار حول أقصى الجنوب في أفريقيا .

أما دي كوافيلو فقد انفصل عن أفراد الحملة التي خرج معها في سنة ١٨٤٧م للبحث عن بلاد التوابل ، وكان هذا الإنفصال في عدن متخذاً طريقة إلى ضرر الكفار وكلكتا وجوا وهرمز على الخليج ، ثم عاد فاتجه غرباً حتى بلغ القاهرة، ثم رافقه أحد القساوسة الذي خرج تحت رعاية ملك البرتغال إلى بغداد وفارس ، وكان هناك تقرير تم إعدادهه عن جزيرة هرمز ، وتركزت الإهتمامات من كلا الأثنين حول هرمز وعدن وبلاد الحبشة .

رابعاً : رحلة فاسكودي جاما ١٤٩٧-١٤٩٩م :

وصل فاسكودي جاما إلى الهند في أغسطس ١٤٩٨م وذلك عن طريق رأس الرجاء الصالح ، وكان قد أبحر من البرتغال في سنة ١٤٩٧م، وأنتهت رحلته التي تعتبر من أخطر الرحلات في التاريخ إلى لشبونه في سبتمبر ١٤٩٩ ، وترجع خطورة هذه الرحلة إلى نتائجها السريعة حيث أحدثت ثورة في تجارة أوروبا بالإضافة المجد والمكانة الدولية التي تبوأتها البرتغال في العلاقات الدولية الأوروبية حيث أصبح ملوك البرتغال منذ ذلك الحين فصاعد يطلقون على أنفسهم « سادة الفتح والملاحة والتجارة في الهند والحبشة

وجزيرة العرب وفارس » بل أن البابا في روما سرعان ما وافق وبارك بنفسه هذا اللقب .

خامساً :

يعتبر ملك البرتغال عمانويل الأول أول من حمل لقب ملك الفتح والملاحة والتجارة في الهند والحبشة وجزيرة العرب وفارس وذلك في سنة ١٥٠٥م ، ويعكس ذلك تأثيره الإقتصادي على عدن وهرمز من خلال الأفكار التي راودت عمانويل لإحتلال هذه الممالك ،وقد تم وضع هذه الأفكار موضع التنفيذ برحلة الميدا إلى الهند كحاكم للمستعمرات البرتغالية في الشرق ، وفي سنة ١٥٠٦م وصل أسطول تركي عربي إلى ساحل الهند لنجدة أحد الأمراء المسلمين وتخليصه من براثن البرتغاليين ، غير أن البرتغاليين هزموا هذا الأسطول ، وبذلك فقد أصبح التفوق البرتغالي في الشرق (١٥) حقيقة مؤكدة

٤ -الإدارة البرتغالية (البوكيرك):

تغيرت السياسة البرتغالية في الشرق منذ السنوات الأولى في القرن السادس عشر وذلك بدءا بتعيين الدون فرانسيسكو الميدا حاكما عاماً للمستعمرات البرتغالية في الشرق ، وكان الميدا محباً للأساليب السلمية والسياسية في معاملة الشعوب وكان يعارض كل سياسة ترمي إلى التوسع والفتح ، ولكنه كان يؤمن بضرورة حصول البرتغال على السيادة البحرية لتأمين طرق التجارة .

انصرف البرتغاليون كلية نحو التجارة ، وحتى أن أولئك الذين كانوا قباطنة أصبحوا تجاراً ، وقد سبقت الإشارة إلى الرسالة التي كان البوكيرك قد بعث بها إلى عمانويل ملك البرتغال بشأن ضرورة إجراء عمل ما يكون من شأنه

السيطرة المطلقة على أبواب المضايق في البحر الأحمر .

والواقع أن أعمال البوكيرك في منطقة الخليج تستدعى وقفة للتفسير والتعليل نظراً لكونه نائب للملك عمانويل وحاكم عام لمستعمرات البرتغال في الهند ، وكان إهتمامه الأول يتركز في احتلال قواعد ممتازة في البحار غربي الهند ، فكانت أهم قاعدة بحرية هي خرمز التي قام فعلاً باحتلالها .

وقد سبقت الإشارة إلى تدمير البوكيرك لكل السفن العربية التي التقى بها في طريقه إلى قلهات على ساحل عمان ومن قلهات توجه إلى قريات فأحتلها عنوة، في حين أنه لم يواجه مقاومة تذكر في احتلال مسقط ، باستثناء مقاومة عنيفة واجهها على الساحل مما جعله يشعل النار في المدينة وميناءها ، أما سحار فقد استسلمت دون مقاومة وأخيراً وصل إلى هرمز التي أحرز فيها نصراً تاماً .

وفور اعلان تعيين البوكيرك نائبا لملك البرتغال في الهند فقد استقبل بعثة أرسلها إليه شاه ايران وشيخ هرمز في عاصمته جوا ، كذلك فقد قام البوكيرك بإحباط الكثير من هجمات العثمانيين على املاك البرتغال في الهند ، وفي خلال هذه الفترة كان البوكيرك قد فقد سيطرته على هرمز ، فكان يرى في استعادتها أهمية قصوى لأحكام السيطرة على عدن وبالفعل استعاد البرتغاليون جزيرة هرمز سنة ١٥١٥م حيث كانت الجزيرة في حالة من الإضطراب (١٦) ، بحيث لم تتطلب استعادتها أي عمل بحري أو عسكري يذكر .

وقبل أن - يحل المرض بالبوكيرك كان قد وصل سفير للشاه إسماعيل من ايران حيمل عدة مطالب أجيب إلى بعضها ، فقد اقترح ضمن إقتراحات كثيرة - أن تقدم البرتغال بعض سفنها لإيران كي تمكنها من غزو البحرين والقطيف ، وأن يساعد البرتغاليون الشاه على قمع تمرد ضده في مكران أن

يحتلوا جوادر ، وأن يقوم تحالف ضد تركيا بين إيران والبرتغال ، وفي ٢٠ أكتوبر ١٥١٥عين البوكيرك ابن أخيه بيرو قائداً لمرفأ هرمز ثم أبحر إلى الهند ومات على سفينته قبل أن ينزل إلى البر .

والواقع أن أهم انجازات البوكيرك قبيل وفاته توقيع إتفاقية هرمز سنة ١٥١٥ والتي اصبح بموجبها يحلم لقبب ملك هرمز وحاكمها العام من خلال اسم إمبراطور البرتغال ، وتعهدت البرتغال بمقتضى هذه الإتفاقية بمساعدة الدولة الفارسية على غزو كل من البحرين والقطيف ، كما تعهدت البرتغال بمؤازرة فارس في صراعها ضد الدولة العثمانية التي كان نجمها آخذاً في الصعود .

ويتساءل أحد المؤرخين العرب المعاصرين (١٧) عن أسباب قبول الدولة الفارسية بالتنازل عن هرمز للبرتغال سنة ١٥١٥ ومدى احترام الطرفين لهذه الإتفاقية ، وفي رؤيته لتحليل هذه الأحداث وتأثيرها على السياسات العالمية وقتئذ ، فإن الدولة الفارسية قد قبلت بالتنازل عن هرمز للبرتغال بسبب الهزائم التي واجهتها على يد الدولة العثمانية الفتية في أعقاب موقعة « جالديران سنة ١٥١٤ ، لإيجاد نوع من التفاهم والتعاون مع البرتغال في مواجهة الدولة العثمانية التي استطاعت أن تتنيطر على تبريز عاصمة الدولة الفارسية وقتئذ ، وفيما يتعلق بمدى احترام كل من الدولة الفارسية والبرتغال لإتفاقية هرمز سنة ١٥١٥ ، يمكن تتبع ذلك من تطور سير الأحداث ، فعندما هدأت جبهة القتال بين الدولتين الفارسية والعثمانية فقد أنقلب الفرس على البرتغاليين ، غير أن الخطر العثماني القادم من العراق جعل البرتغاليين يقومون بإرسال سفنهم لغزو البحرين ، وبالفعل نزل البرتغاليون بقيادة « أنطونيو دي كوريا » بالقرب من المنامة حيث أقاموا حصناً لهم ، وبذلوا جهوداً كي يمتد نفوذهم شمالا نحو البصرة تحت تبرير مفاده تقديم المساعدة والعون لشيخ البحرين في مواجهة الدولة العثمانية (١٨) .

٥ - تقويم فترة البوكيرك:

وفي تقييم فترة إدارة البوكيرك للأحداث السياسية في منطقة الخليج يمكن استخلاص الإعتبارات الأساسية الآتية :

أولاً : حاول البوكيرك بعد تثبيت حكمه في المحيط الهندي تحقيق حلمه بضرب المسلمين من الخلف وخاصة في الأماكن المقدسة الإسلامية ولكنه فشل فشلاً ذريعاً سواء تعلق ذلك باحتلال عدن حيث تعثر أمام دفاعاتها وحصونها القوية، أو بمحاولته دخول البحر الأحمر حيث هبت عليه عواصف بقرب جزيرة (قمران) اليمنية ،

ثانياً : انتهت حياة البوكيرك بعد أن قد طبع عصراً كاملاً بطابعه الخاص وقد اتصف بالقسوة والشدة والعداء للإسلام ، فكان بذلك أسوأ مستعمر في بدء الموجة الإستعمارية الأولى ، ومع الأسف إن خلفاءه قد ساروا على منهاجه فترة طويلة .

ثالثاً : أن تفوق البرتغاليين على العرب في المحيط الهندي والخليج العربي يرجع إلى العديد من الأسباب لعل من أهمها الروح الصليبية والحقد والكراهية الشديدة للعرب والتي ورثها البرتغاليون عن آبائهم وأجدادهم الذي حاربوا ضدهم في أسبانيا والبرتغال وقد انعكست مظاهر هذا الحقد في ان كل برتغالي كان يعتقد بأنه يقوم بخدمة دينية في قتله العربي المسلم .

رابعاً : توفر للبرتغاليين عناصر شابة وقيادات مدربة من النبلاء الذين كانوا يفضلون القيام بالمغامرات البعيدة بدلا من البقاء تحت ظلم الملك .

خامساً : كان التفوق البرتغالي واضحاً في الصناعة البحرية ، وبالرغم من

التجهيزات العربية الفلكية المتقدمة إلا أن صناعة السفن البرتغالية كانت في تطور فاق صناعة السفن العربية ، فضلاً عن أن البرتغاليين قد أقتبسوا عن العرب الأشرعة الثلاثية ولكنهم طوروها واتقنوا من صناعتها وزودوها بالمدافع يضاف إلى ذلك استطاعتها الإبحار في البحار العالمية ، وأكثر ما يستدعي المؤرخين سرعة تجهيز الحملات البرتغالية بالعتاد فضلاً عن استمرارها وتتابعها وتوقيتها الدقيق ولا شك أن ذلك كان يرفع من معنويات البرتغاليين ، في حين لم يكن لدى العرب السفن القوية التي تعمل في أعالي البحار ، ومن الطريف أن البرتغاليين تعلموا صناعة البارود من عرب أسبانيا ، وكانت أول السفن العربية التي وصلت بمدفعيتها هي السفن المصرية التي قدمت مع مير حسين والتي فوجيء البرتغاليون بها .

سادساً : أن من أهم أسباب الضعف العربي كانت روح التفرقة التي كانت تجزئهم ، فلم يكن هناك كيان عربي واحد يضمهم ، فكانت كل مدينة ساحلية دولة قائمة بذاتها لا تقدم أي مساعدة للمدن الأخرى - حتى المجاورة منها - إذا أصابها مكروه ، أضف إلى ذلك ضعف الصلات مع الدول القائمة في جزيرة العرب ومصر وما وراء الصحراء .

سابعاً : بالرغم من نظام الحكم الصارم الذي وضع أسسه البوكيرك إلا أن إمبراطوريته لم تكن إمبراطورية بالمعنى الصحيح بل هي إمبراطورية مائية ترتكز على نقاط فيها مراكز ومؤسسات تجارية ، وكانت نقطة الضعف في الحكم البرتغالي هو ابتعاده تماماً عن التعاون مع البحارة المسلمين الذين توارثوا مهارة آبائهم وأجدادهم .

ثامناً : ظلت الحكومة البرتغالية فترة طويلة تجني الفوائد الجمة من تجارتها مع الشرق ، غير أن المنتجات الشرقية الممتازة كانت ذات تكاليف

كبيرة بالنسبة للمصنوعات التي كانت تبادل بها البرتغال فكان الميزان التجاري في صالح المنتجات الشريقة .

تاسعاً : تمكن البرتغاليون بعد فتح طريق الهند آن يتعرفوا على أفريقيا ويستعمروها ، واتخذوا من نفس اسلوبهم العربي أي بالدخول إلى أعماق البلاد العربية والوصول إلى القبائل التي لديها الذهب بعد أن فشل أسلوبهم بانتظارهم على الساحل ، فقد تمكن البرتغاليون من فرض ارادتهم على القبائل الأفريقية بالقوة واخراج العرب منها ، فاحتكروا تجارة أفريقيا بعد أن نظموا القوافل داخل القارة مما إضطر كثير من المسلمين والعرب لتركها ، وعندما تمكن العمانيون من طرد البرتغاليين من الأقسام الشمالية ، فقد ظلت الأقسام الجنوبية « موزمبيق » تحت الحكم البرتغالي .

عاشراً : شهد البحر المتوسط طوال القرن السادس عشر تطورات شتى حيث كان مسرحاً للتنافس بين الدول الأوروبية مثل فرنسا وانجلترا وهولندا (١٩) .

٦- الضعف البرتغالي:

سبقت الإشارة أن البرتغاليين قد ظلوا طيلة القرن السادس عشر يحتلون مكان الصدارة باستثناء بعض التحدي في مياه الخليج ، واستمرت هرمز بفضل أهميتها الجيوبوليتيكية علي فم الخليج تتبوأ مكان الصدارة في النشاط البرتغالي الإقتصادي مع الإمبراطورية الشرقية للبرتغال . وكانت التجارة البرتغالية برمتها تنطلق عبر مواني الخليج مثل البصرة ومسقط ، وقد تعاظمت القبضة البرتغالية خلال القرن السادس عشر ، غير أن جشع الحكام الإقليميين والقادة المحليين كان سبباً في انتقال هذه القبضة من المركز إلى

المحيط ، أي أن سطوة البرتغال أصبحت أسمية فقط نتيجة لضعف الملوك المحليين وانصرافهم إلى الأخذر بأساليب الترف والبذخ دون جهد حقيقي يبذلونه لتدعيم قوتهم .

ومن ناحية أخرى فقد تجددت الإضطرابات في مراكز البرتغاليين في ايران والجزيرة العربية منذ العقد الثاني في القرن السادس عشر ، كما هددت الأخطار البرتغاليين من الدولة العثمانية الفتية التي كانت قوتها تتزايد في المحيط الهندي وتمتد إلى الخليج العربي (٢٠) .

وقد أدى تعيين موظفين برتغاليين للمراكز الجمركية في هرمز والبحرين وصحار والقريات في سنة ١٥٢٣ إلى إثارة سخط الأهالي مما جعل شيخ هرمز يقدم على تنظيم هجوم بري وبحري في وقت واحد في محاولة لإقتلاع البرتغاليين الذين خسروا أرواحاً كثيرة من جراء المفاجأة ، غير أن أسطولاً برتغالياً دمر مدينة صحار تدميراً تاماً ثم تقدم إلى هرمز فأستعادها وتم إبرام معاهدة في ٢٣ يوليو ١٥٢٣ في منياب ، ثم بموجبها جعل هرمز تخضع لإشراف دقيق وصارم من جانب البرتغال .

فكان لوبو سواريز Lopo Soarez قد تولى منصب نائب ملك البرتغال بعد وفاة البوكيرك ، وقد اتبع سواريز سياسة تحالف سلفة القائمة على البطش والتنكيل ودخل في علاقات مع كثير من الأمراء المحليين وتأكد بذلك سيطرة البرتغاليين بل وإحتكارهم لتجارة التوابل والحرير الإيراني ، وقد سبقت الإشارة إلى أن هرمز الواقعة في مدخل الخليج العربي كانت من أهم قواعدهم التجارية التي كان لها إتصال تجاري مع كثير من انحاء العالم .

ولما كان العرب من أشد الشعوب تضرراً من البرتغاليين ولم يكونوا وحدهم قادرين على التخلص منهم ، فقد تعاون العرب مع كل من الزاموريين وهم ملوك الساحل الهندي - الذين لم يخضعوا للبرتغاليين ، غير أن هذا

التعاون لم يؤت ثماره المرجوه ، وقد ظهر خلال هذه الفترة « أمل جديد » للتغلب على البرتغاليين وتمثل ذلك في الأتراك العثمانيين الذين أخذوا على عاتقهم أن يحلوا محل العرب في قيادة الأمة الإسلامية وتلقب سلاطينهم بخلفاء المسلمين .

هوامش الفصل الأول

١ - راجع في تفصيل ذلك : دكتور/ صلاح العقاد ، التيارات السياسية في الخليج العربى ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، بدون تاريخ اصدار ، ص ص ١٨-٢٣ .

٢ - المرجع نفسه ، ص ص ١٩ - ٢٠ .

٣ - المرجع نفسه نقلا عن : مصطفى عقيل ، التنافس الدولى فى الخليج العربى ١٦٢٢-١٧٦٣ ، ص ٨٠ وما بعدها .

٤ - ارنولد ت ، ويلسون ، الخليج العربى ، مجمل تاريخي ، الكويت ، بدون تاريخ اصدار ، ص ص ١٤٠-١٤٩ .

٥ - يرى فريق من الباحثين أن إهتمام الدول الأوروبية بالخليج العربى يرجع إلى القرن الخامس عشر في حين يرى آخرون أ ذلك يرجع إلى القرن السادس عشر والواقع أن جيوبوليتيكية للخليج لها أهمية خاصة بإعتباره يطل على أحد الطرق الرئيسية بين الشرق والغرب منذ فجر المدنية . فالخليج العربي كان مسرحاً لأحداث عظيمة حددت سير تطور الجنس البشري فى حين أن البحر المتوسط ذاته من الأرجح أنه لم تخمر عبابه سفينة . وكان الإهتمام المستمر بالخليج منذ أقدم العصور من جانب القوى العظمى Big Powers ففي التاريخ القديم كانت تلك الصورة الزاهية لأبناء الخليج وكانت هذه فترة سيادتهم وسلطانهم وازدهار كيانهم وما قدموه من مشاركة طيبة في حضارة الإنسانية وإقامة التعاون المثمر مع جيرانهم في ظل علاقات إقليمية تسودها التسامح وحرية الأخذر والعطاء .

راجع : أرنولد ت . ويسلون Sir Arnold T. Wilson الخليج العربى، مجمل تاريخي

من أقدم الأزمنة حتى أوائل القرن العشرين نقله إلى العربية وقدم له الدكتور عبد القادر يوسف ، الكويت ، بدون تاريخ إصدار ، وراجع أيضاً محمد عدنان مراد ، صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي ، كنوزه التاريخية وأبعاده ، دمشق ، ١٩٨٤ ، وراجع أيضاً : ج ج لوريمر ، دليل الخليج ، القسم التاريخي ، الجزء الأول ، اعداد قسم الترجمة بمكتب صاحب السمو أمير دولة قطر .

٦- راجع : Baniker K.M. Asia and Western Dominance, London , 1953 PP. 7-20 & 27-29 .

٧- محمد عدنان مراد ، ص ١٥٦ .

٨ - المرجع نفسه ص ١٥٧ وكان البوكيرك معروفاً بنزعته الإستعمارية وتعصبه ضد المسلمين

9 - Panikar K.M., op, cit, PP. 12-14 .

10 - Ibid, O. 11.

١١ - دكتور عبد الحميد البطريق ، التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة إلى أواخر القرن الثامن عشر ،دار الفكر العربي ، القاهرة ١٩٨٢ من ص٤٦-٤٧ .

١٢ - دكتورة زينب عصمت راشد ، المختصر في تاريخ أوروبا الحديث من مطلع القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨١ من ص ٣٩-٤٠ .

١٣ - وهو ما يعادل ثلاثة آلاف دولار ، راجع السيد أرنولد ويلسون ترجمة الدكتور عبد القادر يوسف، الخليج العربى ، مجمل تاريخى من أقدم الأزمنة حتى أوائل القرن العشرين ، مرجـــــع سابق ص ٢٠٦

١٤- أما بعض الرجال والنساء الأسرى الذين لم يتوقع الغزاة آن يحتاجوا إليهم وما كان باستطاعتهم أخذهم معهم فقد أطلق البوكيرك سراحهم بعد قطع أنوفهم وآذانهم .

١٥- وهو يعنى بذلك الشاه اسماعيل الصفوي الأمبراطور الفارسي .

١٦- راجع في تفصيل ذلك . ج ج لوريمر ، دليل الخليج ، القسم التاريخي مرجع سابق من ص ١٠-١٤ . يقال أن حاكم هرمز كان في ذلك الوقت مواطناً من ايران وصل إلى الحكم بعد أن قتل سلفه الحاكم وكان مهدداً بنفس المصير على يد ابناء أخوته مما جعل الجزيرة في حالة من الفوضى والإضطراب راجع تفصيلاً : ج ج لوريمر ، دليل الخليج ، القسم التاريخي ، الجزء الأول ، مرجع سابق من ص ١٢-١٤ .

١٧- دكتور ، بدر الدين عباس الخصوصي ، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، ذات السلاسل ، الكويت ١٩٨٤ من ص ٢٠-٢١ .

١٨- المرجع نفسه ص ٢١ .

١٩- اعتمدنا في هذا الجزء من الدراسة على : محمد عدنان مراد ، صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي ، جذوره التاريخية وأبعاده ، مرجع سابق، من ص ١٣٠-١٤٥ .

٢٠- ج ج لوريمر ، دليل الخليج ، القسم التاريخي ، مرجع سابق من ص١٤-١٥ .

الفصل الثاني

القوى السياسية الإسلامية في مواجهة الاستعمار البرتغالي

الفصل الثاني

القوى السياسية الإسلامية في مواجهة الإستعمار البرتغالي

يتساءل فريق من المؤرخين العرب المعاصرين (١) عن تفسير الجانب التحليلي في السياسات العالمية والإقليمية الممثلة في القوى السياسية الإسلامي والتي لم تتخذ موقفاً موحداً من عمليات الغزو البرتغالي رغم معاداتها الشديدة للبرتغال وهو ما يقتضي وقفة للتفسير وللتعليل .

الدولة الصفوية الفارسية:

انشغلت الدولة الفارسية بنشر المذهب الشيعي بعد نجاحها في جهودها لتوحدي الأجزاء الفارسية في اطار كيان سياسي واحد سنة ١٥٠١ ونجاحها في ضم العراق سياساً ومذهبياً لها في سنة ١٥٠٨ ، وقد جاء هذا الإنجاز الفارسي في تأسيس الدولة وتوسعتها مواكباً لنجاح البرتغال في السيطرة على مملكة هرمز في الخليج ، غير أن الفرس كانوا حذرين في مواجهة البرتغاليين سواء تعلق ذلك بإحباط مخططاتهم أو بالمواجهة العسكرية معهم قبل أن يشتد بأسهم ، ويرى أحد المؤرخين العرب المعاصرين (٢) أن السبب في ذلك ربما يعزي إلى أنه عندما أخضع الصفويون العراق لسيادتهم في سنة ١٥٠٨ منذ أصبحوا على مشارف حدود الدولة العثمانية السنية في الأناضول ، وهذه الأخيرة واجهت الخطر الشيعي بكل قوتها حاى أنها اضطرت لنقل نشاطها العسكري من الجهة الأوروبية إلى الجهة العربية المتاخمة ، فقام الصراع المسلح بين العثمانيين والصفويين على الحدود العراقية الفارسية عند « جالديران » (٣) سنة ١٥١٤ والتي انتهت بهزيمة الصفويين وتهترهم نحو عاصمتهم « تبريز » التي لم تلبث هي الأخرى أن سقطت في أيدي العثمانيين.

وعموماً فقد شغل الصراع الصفوي - العثماني المذهبي الدولة الفارسية عن مواجهة البرتغال ، وكان للضعف الذي حل بفارس عقب الهزائم المتلاحقة من جانب الدولة العثمانية سبباً جوهرياً في قبول فارس بالتنازل عن هرمز في إتفاقية سنة ١٥١٥ ، بل أن الدولة العثمانية قامت في سنة ١٥٣٠ باحتلال العراق لما يمثله العراق كدولة مجاورة للخليج - فضلاً عن الأسباب السابقة - من تأثير على سير الأحداث في منطقة الخليج ، أما مدينة البصرة فقد سقطت في أيدي العثمانيين في سنة ١٥٤٦ .

٢ - الدولة المملوكية في مصر والشام :

كانت الدولة المملوكية في مصر - وهي سنية المذهب - دولة منهكة القوى في مطلع القرن السادس عشر يسودها الضعف والتفككم بسبب جهود المماليك ممثلة في السلطان قنصوة الغوري ومن سبه لانقاذ العالم الإسلامي من الخطرين المغولي والصليبي ، وقد زاد الطين بله الخسارة الكبيرة التي لحقت بالدولة المملوكية نتيجة لتحويل طريق التجارة إلى رأس الرجاء الصالح بدلاً من طرق التجارة المألوفة التي كانت تخضع لسيطرة المماليك والعثمانيين ، ولم تتخلى الدولة المملوكية عن مواجهة التزاماتها بشأن محاولة إبعاد الخطر البرتغالي عن العالم الإسلامي ، وقام قنصوة الغوري بتجهيز أسطول يتكون من خمسين سفينة أبحر إلى جدة في أكتوبر سنة ١٥٠٥ - لحماية الأماكن المقدسة في الحجاز من البرتغاليين الذين كانوا متواطئين مع الأحباش للإطاحة بالقوى الإسلامية .

وقد نجحت الدولة المملوكية بالفعل في بث الذعر في البرتغاليين الذين حاولوا عبثاً الزحف نحو مكة المكرمة والمدينة المنورة ، وعندما علموا بقولة الأسطول المملوكي لاذوا بالفرار نحو الهند حيث تعقبتهم السفن المملوكية إلى

ميناء « شول » على الساحل الغربي للهند ، وحدثت مواجهة عسكرية بين الجانبين المملوكي والبرتغالي في صيف سنة ١٥٠٨ انتهت بانتصار المماليك ، غير أن الأسطول البرتغالي ما لبثت أن استجمع قواه واشتبك بالأسطول المملوكي للمرة الثانية وأوقع به الهزيمة في سنة ١٥٠٩ ، ومع ذلك فإن قنصوة الغوري بعث بسفنه مرة ثانية عبر البحر الأحمر إلى المياه الهندية ، غير أنه فشل في هزيمة البرتغاليين وانسحب إلى جدة (٤) .

واضطر الغوري إلى عدم تكرار المحاولة بسبب مواجهته للعثمانيين في معركة « مرج دابق » ببلاد الشام في سنة ١٥١٦ حيث قتل الغوري وانهزمت الدولة المملوكية وتساقطت مدن الشام في أيدي العثمانيين الذين واصلوا زحفهم نحو مصر فاستولوا عليها في يناير سنة ١٥١٧ ، وكان على العثمانيين أن يواجهوا بأنفسهم وفي اطار العقيدة الإسلامية - الخطر البرتغالي (٥) .

٣ - الدولة العثمانية :

سبقت الإشارة أن الدولة العثمانية من خلال تمسكها بالعقيدة الإسلامية الغراء فور قيامها ، قد واجهت مسئولية مقاومة الخطر البرتغالي ، وتواطؤ البرتغاليين مع الأحباش لتحويل مجرى نهر النيل (٦) ، بل أن التهديد البرتغالي قد وصل في خطورته ووقاحته إلى محاولة إظهار الدولة الإسلامية بمظهر القوى الضعيفة العاجزة عن حماية مقدساتها ، ومن أجل تحقيق هذا الهدف فقد كان في نية البرتغاليين اقتحام طريق البحر الأحمر والنزول في ينبع والتوجه منها نحو المدينة المنورة لنبش قبر الرسول عليه الصلاة والسلام ، فتنهار روح المقاومة الإسلامية للبرتغاليين ، وتأسيساً على هذه اللنية الخبيثة فقد سارع العثمانيون بالإتصال بشريف مكة والقوى اليمنية للإتحاد معهم ومواجهة البرتغاليين في المياه الهندية ، وقد استجاب السلطان

العثماني لنداء استغاثة مسلمي الهند في سنة ١٥٣٧ وكلف والي مصر «سليمان باشا الخادم » بمنازلة البرتغاليين ، وقام والي مصر بتجهيز أسطول من ثمانين سفينة بقيادته وتمكن من فرض سيطرته على عدن ولكنه لم يتمكن من منازلة البرتغاليين في المياه الهندية بسبب حشد قواتهم لمواجهته ، ومن ثم اتجه إلى الخليج العربي حيث استولى على مسقط وحاصر جزيرة هرمز ، وحث أهل القطيف على الثورة ضد البرتغاليين ونجح في جعل أهل القطيف يطيحون بالبرتغاليين ويسلمون المدينة العثمانية .

وفي اطار الهجمات والهجمات المضادة بين العثمانيين والبرتغاليين في سنة ١٥٥٢ تمكنت الحملة البحرية العثمانية بقيادة بيري بك Piri Beg من هزيمة البرتغاليين واعادة الإستيلاء على مسقط وجزيرة قشم ولكنهم عجزوا عن الإستيلاء على هرمز بسبب التقديرات البحرية البرتغالية ، وقد شهدت الفترة ١٥٥٢-١٥٥٤ م العديد من المواجهات البحرية بين الزسطول البرتغالي والعثماني عبر الخليج العربي والبحر الأحمر ، حيث عهد السلطان العثماني إلى مراد بك سنجق القطيف بقيادة السفن المتبقية المتجمعة في البصرة وأمره بإعداد سفن أخرى للإنضمام إليها ، وتقدم مراد بك بأسطوله لمنازلة الأسطول البرتغالي المتجه نحو جدة ، غير أن الهزيمة قد لحقته ،واضطرت السفن التركية المتبقية إلى التوجه نحو البصرة ، حيث كانت نواة لأسطول جديد عهد السلطان العثماني بقيادته إلى « على بن حسين » الذي غادر البصرة في يوليو ١٥٥٤ متوجهاً إلى البحرين فاصطدم بالأسطول البرتغالي في مسقط في أغسطس من نفس العام ونشبت معركة انتهت بهزيمة العثمانيين .

كذلك شهدت الفترة ١٥٥٧-١٥٨١ تجددت المعارك بين الجانبين العثماني والبرتغالي ، وشملت هذه المعارك مسقط والبحرين وكان النصر

حليف العثمانيين في معظم هذه المعارك ، غير أنه لم يقدر لهم البقاء في أي من مناطق الخليج ، فتركوا الخليج وشأنه بعد أن كان عرب الخليج قد أعلنوا ولاءهم الديني للدولة العثمانية (٧) .

٤ - تطور الأحداث منذ ظهور العثمانيين كقوة مؤثرة في العلاقات الدولية:

يمكن إجمال الأحداث الهامة خلال ظهور الأتراك العثمانيين كقوة دولية مؤثرة في تاريخ الخليج منذ مطلع القرن السادس عشر فيما يلي :

أولاً : أقلع سواريز في سنة ١٥١٦ من جوا إلى البحر الأحمر للبحث عن أسطول السلطان العثماني الذي قيل أنه كان يتأهب لمهاجمة الممتلكات البرتغالية في الهند . ولدي وصوله ميناء عدن رأي قائد المدينة نفسه غير قادر على مواجهة البرتغاليين ، فعرض عليه مفاتيح القلعة ، وقد رفض سواريز هذا العرض لأنه كان يأمل أن يأخذ المدينة في وقت آخر أكثر ملاءمة ، ومضى إلى مقربة من جدة دون أن يجد أثراً لسفن السلطان العثماني ، ولدى عودته استولى على زيلع ثم أقلع ثانية ، وكان في نيته أن يستولى على عدن، وكانت القلاع قد أعيد اصلاحها وزودت السفن بالرجال ، وغادر سواريز إلى بربرة ، غير أن هبوب العواصف الشديدة على سفنه قد أغرقها وانتهت الحملة بكارثة ، وكان من الضروري ارسال تعزيزات إلى هرمز حيث حدثت إضطرابات نتيجة محاولة البرتغاليين الإستيلاء على الجمارك .

وقد سبقت الإشارة آن موضوع الإستيلاءعلى جمارك هرمز أصبح أمراً هاماً بناء على تعليمات عمانويل ملك البرتغال وانتهت الإضطرابات في هرمز بتوقيع معاهدة مع البرتغال مما قوى من قبضتها على هرمز .

ثانياً : واجه البرتغاليون العديد من الثورات من جانب الأهالي في سنة ١٥٢٦ في مسقط وقلهات وذلك نتيجة لتعسف دي ميللر الذي كان يحكم

هرمز والعنف الشديد الذي كان يتسم به ، وقام لوبو فاز بقمع هذه الثورات باسطول استقدمه من الهند ، كما أنه في الوقت نفسه قام بتحصيل متأخرات الجزية المستحقة على حاكم هرمز .

ثالثاً : قام نونو دي كونو Nonno da Cunha - حاكم المستعمرات البرتغالية في الهند والذي خلف لوبو فاز كتائب لملك البرتغال في سنة ١٥٢٩ بزيارة إلى هرمز ونفس المستشار (٨) الأول لشيخ هرمز إلى البرتغال ، وقد ثار الأهالي في البحرين على شيخ هرمز فأرسل ملك البرتغال حملة لقمع هذه الثورة غير أنها فشلت نتيجة نقص استعداداتها .

وأثناء جوده في هرمز وصل تافاريز سوسا قارما من البصرة ، وتجدر الإشارة إلى أن اسم الدولة العثمانية كان قد بدأ يتردد في الخليج ، فقد تعهد حاكم البصرة - والأغلب أإنه كان عربياً - بأن يحول بين العثمانيين والتجارة هناك إذا عاونه البرتغاليون ضد شيخ من جواره في العراق كان عدواً له وقد قام تافاريز دي سوسا بمساعدة حاكم البصرة ، غير أن هذا الأخير لم يف بوعده بتعطيل التجارة التركية ورفض أن يسلمه سبع سفن تركية فقام تافاريز باحراق مدينتين في طريق عودته إلى هرمز . وفي نفس السنة ارسلت إلى البحرين حملة لقمع الثورة التى قامت هناك ضد ملك هرمز ولكن نتيجتها كانت في غير صالح البرتغاليين .

وقد جهز الثعمانيون أسطولاً ضخماً يقوده سليمان باشا والي مصر ، وربما كان ذلك بمثابة ، على الحملات التي كانت ترسلها الحكومة البرتغالية في الهند بين حين وآخر إلى البحر الأحمر والخليج ، ووصل الاسطول التركي إلى شاطئ الهند في سنة ١٥٣٨ وبذل جهوداً بائسة استمرت بصفته اشهر للإستيلاء على ديو من البرتغاليين ،غير أنه تعرض لفشل ذريع وكانت الفترة التالية تتسم بالتنافس الشديد الذي وصل إلى درجة الصراع المستمر بين

البرتغاليين والأتراك العثمانيين في الخليج .

رابعاً : كان السلطان العثماني سليمان القانوني يسيطر على أكبر قوة عسكرية في العالم في هذه الفترة ، غير أنه لم ينقذ عرب الأندلس في نكبتهم ، بل أنه أرسل لهم السفن لتنقلهم إلى أفريقيا بدلاً من تقديم المساعدة العسكرية ، ويبدو أنه بالنسبة للمحيط الهندي أدرك السلطان العثماني فداحة الضرر الذي لحق بالتجارة العربية وتأثيرها السلبي على الأحوال الإقتصادية وخاصة في مصر التي فقدت دخلها من التجارة بعد تحول الطريق البحري حول أفريقيا .

غير أن السلطان العثماني في مواجهته للبرتغاليين أوعز إلى والي مصر للتهيؤ للقتال وطرد البرتغاليين من الخليج العربي وبعث إليه برسالة يقول فيها :

« عليك إعداد العدة في السويس للجهاد في سبيل الله حتى إذا تهيأ لك إعداد اسطول وتزويده بالعتاد والميرة والذخيرة ، وجمع جيش كاف فعليك أن تخرج إلى الهند وتستولى وتحافظ على تلك الأجزاء ، فإنك اذا قطعت الطريق ،وجاهدت السبيل المؤدية إلى مكة والمدينة تجنب سوء ما فعل البرتغاليون وازلت رايتهم من البحر » .

وقد وصل والي مصر إلى الهند سنة ١٥٣٨ م ، وكان حلفاؤه من الزامورين قد هزموا وتفرقوا عندما فاجآهم القائد البرتغالي (مارتن دي سوزا) بسبب تفوقه في التسلح وقوة النيران ، وفي الحال رجع والي مصر إلى بلاده ، وكان قد قام بجولة في الخليج العربي ، وللمرة الثانية اصبحت البحرية البرتغالية صاحبة السيادة المطلقة في المحيط الهندي لسنوات طويلة .

خامساً : بدأ الصراع السافر بين الأتراكالعثمانيين والبرتغاليين في حملة لقمع الثورة التي قامت هناك ضد ملك هرمز ولكن نتيجتها كانت ف غير صالح البرتغاليين .

وقد جهز الثعمانيون أسطولاً ضخماً يقوده سليمان باشا والي مصر وربما كان ذلك بمثابة ، على الحملات التي كانت ترسلها الحكومة البرتغالي في الهند بين حين وآخر إلى البحر الأحمر والخليج ، ووصل الاسطول الترك إلى شاطئ الهند في سنة ١٥٣٨ وبذل جهوداً بائسة استمرت بصفته اشه للإستيلاء على ديو من البرتغاليين ،غير أنه تعرض لفشل ذريع وكانت الفتر التالية تتسم بالتنافس الشديد الذي وصل إلى درجة الصراع المستمر بي البرتغاليين والأتراك العثمانيين في الخليج .

رابعاً : كان السلطان العثماني سليمان القانوني يسيطر على أكبر قو عسكرية في العالم في هذه الفترة ، غير أنه لم ينقذ عرب الأندلس في نكبته ، بل أنه أرسل لهم السفن لتنقلهم إلى أفريقيا بدلاً من تقديم المساعد العسكرية ، ويبدو أنه بالنسبة للمحيط الهندي أدرك السلطان العثماني فداح الضرر الذي لحق بالتجارة العربية وتأثيرها السلبي على الأحوال الإقتصادي وخاصة في مصر التي فقدت دخلها من التجارة بعد تحول الطريق البحري حو أفريقيا .

غير أن السلطان العثماني في مواجهته للبرتغاليين أوعز إلى والي مص للتهيؤ للقتال وطرد البرتغاليين من الخليج العربي وبعث إليه برسالة يقو فيها :

« عليك إعداد العدة في السويس للجهاد في سبيل الله حتى إذا تهي لك إعداد اسطول وتزويده بالعتاد والميرة والذخيرة ، وجمع جيش كاف فعلي أن تخرج إلى الهند وتستولى وتحافظ على تلك الأجزاء ، فإنك اذا قطع

ت الطريق ،وجاهدت السبيل المؤدية إلى مكة والمدينة تجنب سوء ما فعل البرتغاليون وازلت رايتهم من البحر » .

وقد وصل والي مصر إلى الهند سنة ١٥٣٨ م ، وكان حلفاؤه من الزامورين قد هزموا وتفرقوا عندما فاجآهم القائد البرتغالي (مارتن دي سوزا) بسبب تفوقه في التسلح وقوة النيران ، وفي الحال رجع والي مصر إلى بلاده ، وكان قد قام بجولة في الخليج العربي ، وللمرة الثانية اصبحت البحرية البرتغالية صاحبة السيادة المطلقة في المحيط الهندي لسنوات طويلة .

خامساً : بدأ الصراع السافر بين الأتراكالعثمانيين والبرتغاليين في الخليج في منتصف القرن السادس عشر حيث سلم عبر القطيف قلعتهم للأتراك واعلنوا عدم ولائهم لملك هرمز وانهم يصعون أنفسهم تحت حماية الأتراك الذين كانوا قد احتلوا البصرة منذ فترة وجيزة مما جعل ملك هرمز يشعر بالضيق والغيظ ولضياع القطيف، كذلك فقد اقم الأهالي بطرد حاكم البصرة من مملكته ، ولما كان لدى هذا الأخير قوة قوامها ثلاثين ألف رجل فقد دعا البرتغاليين لمساعدته ووعدهم بضمان امتيازاتهم هناك ومنها السماح لهم ببناء قلعة في ميناء البصرة .

وتأسيساً على ذلك فقد خرجت حملة برتغالية من الهند ضمن اسطول يتكون من ١٩ سفينة واكثر من ألف ومائتين من الرجال متوجهين الي القطيف، وقد نجحت الحملة بمؤازرة الموالين لشيخ هرمز أن تطرد الأتراك العثمانيين من القطيف ، وقد زارت الحملة البصرة أيضاً ، غير أن قائدها خشى الخيانة فلم يمكث بها ولم تتم فيها أية عمليات قتالية .

وقد استنفر ذلك الأتراك العثمانيين وكانت قوتهم المتصاعدة تتعاظم وصمموا على الثأر من البرتغاليين في القطيف والبصرة فأرسلوا قائدا(٩) محنكا مع ستة عشر ألف رجل ضمن أسطول من السفن قامبتظاهرة أمام

مسقط نفسها وقام بمهاجمتها ونهب المدنية واستسلم له قائد القلعة البرتغالي (جوا دي لزابوا Joa de Lisboa بعد أن قاسى من القذف بالقنابل ما يقرب من عشرين يوماً وما لبث القائد العثماني أن أمر بنقل جميع المدافع إلى سفنه.

ويصف أحد الباحثين الغربيين (١٠) نشاطات بير بك القائد العثماني قائلاً:

« تقدم أسطول العدو أمام مسقط التي صمدت .. ولكنها اضطرت في النهاية إل يالخضوع والإستسلام .. وبعد هذا انطلق بير بك نحو هرمز .. ولما وصل الأتراك إل يمكان الرسو وألقوا المراسي ونزلوا إلى البر وخيموا ، ثم استحكموا ورفعوا بطاريات المدفعية واثبتوا مدافع كثيرة واخذوا يطلقوها بعنف كبير دون توقف مدة شهر ، وحينما وجدوا أنفسههم تكبدوا خسائر كبيرة وأن جهدهم كان عبثاً عندما قام الترك بناء على أوامر قائدهم بنهب المدينة ومن ثم ذهبوا إلى جزيرة « قشم » حيث كان كثير من رجال هرمز المنيرين قد التجأوا وهنا كسب الترك مغانم كثيرة وانسحبوا » .

وبعد ا اشتد الخطر الذي يهدد مركز البرتغاليين في الخليج العربي في أعقاب نشاطات بير بك ، قام نائب الملك بتهيئة أسطول ضخم ليذهب به إلى هرمز، فأإقلع في سبتمبر سنة ١٥٥١ ، غير أن الخطر كان قد زال عن هرمز ، فعال القائد العثماني إلى جوا ، وفي سنة ١٥٥٢ تم اعدامه في القسطنطينية لعصيانه أوامر السلطان العثمان ي، أما من خلفه فقد أقلع بأسطول واجه به الأسطول البرتغالي حيث جرى اشتباك حاد دون نتائج حاسمة ، وبعد سنة أوقع البرتغاليون هزيمة كبرى بالأسطول العثماني على مقربة من مسقط حيث أعاد البرتغاليون فرض سيطرتهم علي الخليج العربي .

غير أن العثمانيين قد رغبوا فيما بعد في امتلاك الموانى العربية على الخليج فقام اسطولهم بالهجوم على البحرين ، ولما كان التفوق البرتغالي لازال قائما فضلاً عن الإمدادات البرتغالية إلى المنطقة ، فقد أخلى الأتراك العثمانيون هرمز وانسحبوا إلى البصرة ، ثم احتلوا مسقط في سنة ١٥٨١ ، ومرة أخرى واجهوا البرتغاليين الذين كانوا غير مستعدين هذه المرة ، ففروا فزعاً نحو الداخل ، وقد استمرت المناقشات في الأعوام القليلة التالية بين كل من الأتراك العثمانيين والبرتغاليين من جهة وملك هرمز من جهة أخرى والذي استقطب البرتغاليين إلى جانبه وقام باحتلال قلعة هرمز ومن ثم سيطر عليها بعد تطويقها . واستمرت هرمز بمثابة نقطة استراتيجية هامة في سياسة البرتغال البحرية وكانت الأساطيل البرتغالية المتتالية قبل توجهها إلى المحيط الهندي أن تقف في هرمز وتطمئن على استتباب الأوضاع فيها لصالح البرتغال وكذلك في مسقط التي بني البرتغاليون فيها قلعة ووضعوا أقدامهم هناك على غرار هرمز .

وقبيل نهاية القرن السادس عشر حدث تغيير في ظروف البرتغاليين في الشرق كان من نتيجته وصول سفن أوروبية أخرى جاءت لتشارك في الحصول على مغانم التجارة الشرقية ، فمن ناحية ظهر الهولنديون في المياه الشرقية ، ومن ناحية أخرى فقد اتجهت انجلترا إلى الشرق . غير أن الإهتمامات الهولندية بالخليج العربي لم تبرز إلا في نهاية القرن السادس عشر في حين ان انجلترا لم يبرز إهتمامها رسمياً بالخليج العربي إلا من خلال حملة لانكستر Lancaster في سنة ١٥٩١ ، وكان بضعة أفراد من الأنجليز قد أدركوا أهمية منطقة الخليج العربي، ومن بين هؤلاء ، جون نيوبري New Berie وبرالف فيتش Fitche اللذين وصلا إلى هرمز سنة ١٥٨٣م وعادا إلى لندن سنة ١٥٩١ حيث أدركا مدى الإمكانيات التجارية لمنطقة الخليج العربي .

٥ - السياسات العالمية والإقليمية تجاه الخليج في القرن السادس عشر:

يمكن إجمال السياسات العالمية والأقليمية تجاه الخليج في القرن السادس عشر فيما يلي :

أولاً: علاقة اللبرتغاليين بالقوى الاقليمية :

وقد تمثلت هذه العلاقة في الثورات الوطنية ضد البرتغاليين وتجدد الإضطرابات في مراكز البرتغاليين في ايران والجزرية العربية ، كما راحت الأخطار تهدد البرتغال من الأتراك العثمانيين الذين تزايدت قرتهم البحرية وشرعوا يمتدون إلى الخليج العربي .

وعلى الصعيد المحلي في الخليج العربي ازداد سخط الوطنيين في هرمز وصحار والبحرين ومسقط وقلهات في السنوات ١٥٢٢،١٥٢٦،١٥٢٩ وحدث العديد من المصادمات الرامية بين المواطنين وحكام المستعمرات البرتغالية حول المدن الإستراتيجية علي ساحل الخليج وارسلت البرتغال العديد من الحملات إلى المنطقة .

ثانياً: بروز الاتراك العثمانيين :

بدأت منطقة الخلية تستأثر بإهتمام الأتراك العثمانيين في العقدين الثالث والرابع من القرن السادس عشر ، وكانت الإرهاصات الأولى عندما تعهد حاكم البصرة - وان عربياً - بأن يمنع الأتراك العثمانيين من التجارة في الخليج وقد جهز الأتراك اسطولاً ضخماً يقوده سليمان باشا والي مصر ، غير أن الأتراك فشلوا في الإستيلاء على ديو - على شاطئ الهند - في سنة ١٥٣٨ ، وكانت الفترة التالية فترة صراع مستمر بين البرتغاليين والأتراك العثمانيين في الخليج .

ثالثاً: المناوشات البرتغالية التركية في الخليج :

سبقت الإشارة إلى الأسطول الذي قاده بير بك إلى الخليج ، ثم اعدامه في القسطنطينية لتجاوزاته في اتباع تعليمات السلطان العثماني ، وقد فشل مراد بك الذي خلف بير بك في الصمود باسطوله في القطيف أمام البرتغاليين، ومع ذلك فقد استمرت محاولات الأتراك العثمانيين بارسالهم اسطولاً كبيراً بقيادة علي شلبي في سنة ١٥٥٣ حيث التقي بالأسطول البرتغالي بالقرب من مسقط ، وتمكن البرتغاليون من معظم سفن الأسطول التركي ويطرد باقي السفن ليحاصرها في صورات ، وفي سنة ١٥٥٦ طلب شيخ هرمز العون من البرتغاليين على الأتراك ، غير أن الأسطول البرتغالي قد شلت حركته بعد وصوله إلى البصرة وعاد إلى قواعده دون أن يحقق شيئاً .

رابعاً: طرد الاتراك العثمانيين من البحرين :

استمرت الهجمات والهجمات المضاردة من جانب البرتغاليين والأتراك العثمانيين في عام ١٥٥٩ ، فالأتراك يقومون بحصار المدن والبرتغاليون ينتظرون الإمدادات من بلادهم حتى قويت شوكتهم وأرغموا القوات التركية على الإنسحاب بعد تسليم اسراهم وأسلحتهم وإرغامهم على دفع مبلغ كبير من المال (١١) . ومع ذلك فإن الأتراك ارسلوا حملة إلى مسقط في سنة ١٥٨١ ، وتمكنت الحملة من تحقيق عنصر المفاجأة تجاه الحامية البرتغالية براً وبحراً فانسحبت هذه الأخيرة .

خامساً: ضم البرتغال لاسبانيا واثره على احداث الخليج :

بالرغم نم ضم البرتغال إلى اسبانيا عام ١٥٨٠ إلا أن الحكومة الأسبانية كانت حكومة مركزية وغير رشيدة ، واستمرت البرتغال هي الدولة الأوروبية الوحيدة المتواجدة في الخلية وكانت لها طوال القرن السادس عشر قلاعها

المحصنة في جزر هرمز والبحرين وفي قشم ومسقط وساحل عمان ، إلا أن هذا الضم لم يؤت ثماره المرجوه في الخليج العربي الذي كانت الأحداث فيه تسير في إتجاه آخر حيث قام الإيرانيرن بغزو جزيرة هرمز وإحتلالها ، ولم يكن أمام البرتغال إلا إعادة احتلال القلعة وطرد القوات الإيرانية ، ولم يكن هناك أي دور لأسبانيا في هذه المعارك ، وقد تبع ذلك اصابة البرتغال بنكسة خطيرة على ساحل الخليج في تخيلوه في ١٥٨٥ ، وفي العام التالي ، وعلى ضوء الدروس المستفادة من سير المعارك والمعارك المضاة في منطقة الخليج العربي ، فقد أنشأ البرتغاليون قلعة كبرى في مسقط .

سادساً : بعض الملاحظات على السياسات العالمية في نهاية القرن السادس عشر :

بدأت أعراض الضعف تظهر على البرتغال ،ويفسر البعض ذلك نظراً لاستسلامها الكامل لأسبانيا طوال ستين عاماً لم تنته إلا في سنة ١٦٤٠ ، أما تقييم السياسة التركية العثمانية فيمكن القول أن محاولتها للدفاع عن منطقة الخليج محاولات تتسم بالجدية أو تعطى أن نتائج إيجابية للعديد من الأسباب ، فمن ناحية كانت السياسة الخارجية للدولة العثمانية موجهة بالدرجة الأولى نحو القارة الأوروبية ، فانشغلت الدولة العثمانية بحروبها الأوروبية ، ومن ناحية أخرى لم يفكر العثمانيون بالتوسع في الشرق وفي بلاد لن تقدم لهم الجزية (١٢) .

أما التجار الأنجليز فإنهم شاهدوا الخليج لأول مرة في سنة ١٥٨٣ وبدأوا رحلتهم براً من طرابلس الشام حتى نهر الفرات ومن هناك نزلوا إلى العراق عن طريق النهر إلى بغداد والبصرة ثم أبحروا إلى هرمز التي كانت في قمة الرواج الإقتصادي وكانت معهم رسائل موجهة من فيكتوريا ملكة انجلترا إلى ملك كمبوديا وامبراطور الصين ، وقد قبضت عليهم السلطات البرتغالية

في هرمز خوفاً من أن يكونوا جواسيس أو من مثيري الإضطرابات والفتن ، ووضعوا في السجن فترة من الزمن ، وساعدهم تواجدهم في جوا من الإلمام بالطريق البحري ، ولدى عودتهم إلى بلادهم كتبوا تقارير هامة عن الإمكانيات التجارية العظيمة في منطقة الخليج ، وكانت هذه التقارير قد أثارت الحماس لدى التجار الأنجليز الذين اقنعوا بلادهم بأن نتوجه نحو هذه المنطقة من خلال القيام بدور تجاري اقتصادي فكانت الإرهاصات الأولى نحو تكوين شركة الهند الشرقية (١٣) .

ولعل من أبرز نقاط الضعف التي تكالبت على النفوذ البرتغالي مع نهاية القرن السادس عشر ما يلي :

أولاً : ما سبقت الإشارة إليه من خضوع البرتغال لأسبانيا في سنة ١٥٨٠، واستمرت السيطرة الأسبانية على البرتغال زهاء ستين عاماً .

ثانياً : التعصب والجشع والقسوة التي اتسمت بها السياسة البرتغالية في منطقة الخليج بصفة خاصة مما جعل المواطنين يتحينون الفرص للثورة عليهم.

ثالثاً : قثلة العنصر البشري البرتغالي في المناطق المستعمرة مما اضطر البرتغاليين للإعتماد على المرتزقة الهنود وهـــــو ما أضعف دفاعاتهم (١٤) .

رابعاً : احتكار الحكومة البرتغالية للسلع المربحة ، وبالتالي لم يكن هناك فرصة أمام التجار البرتغاليين لتأسيس شركات احتكارية على غرار الشركة الأنجليزية التي أقامها الأنجليز في مطلع القرن السابع عشر ، وما فعله الهولنديون أيضاً على نحو يربط مصالح كثير من الأفراد بحركة الإستعمار البرتغالي .

خامساً : تكرار حوادث التمرد والعصيان والخلاف بين الضباط والملاحين البرتغاليين نتيجة لفقدان النظام والإنضباط العسكري في البحرية البرتغالية (١٥).

سادساً : ظهور القوى البحرية المنافسة في منطقة الخليج العربي منذ أوائل القرن السابع عشر كالهولنديين والأنجليز ، الذين دخلوا حلبة المنافسة للسيطرة وبسط النفوذ تحت ستار التجارة ، وقد كان ذلك سبباً في نجاح الأنجليز والقوى البحرية الأوروبية الأخرى في زحزحة البرتغاليين عن نفوذهم ، ثم الإشتباكات التي جدت بينهم وبين سكان منطقة الخليج في منتصف القرن السابع عشر ، حيث نجح اليعارية (١٦) في عمان في طرد البرتغاليين نهائياً على نحو ما سيرد تفصيله في موضع لاحق من الدراسة .

هوامش الفصل الثالث

القوى السياسية الإسلامية في مواجهة الأستعمار البرتغالي

١ - اعتمدنا في هذا الجزء من الدراسة على التحليل القيم للدكتور بدر الدين الخصوصي ، راجع مؤلفه ، دراسات في التاريخ العربي الحديث والمعاصر ، م.س.د.ص ٢١-٢٧ .

٢ - دكتور محمد أنيس ، الدولة العثمانية والشرق العربي ١٥١٤-١٩١٤، ص ١٠٦ .

٣ - عبد الكريم رافق ، العرب والعثمانيون ١٥١٦-١٩١٦ من ص ٥٤-٥٦

٤ - بصيلي عبد الجليل ، الصراع بين الدولة العثمانية وحكومة البرتغال في المحيط الهندي وشرق أفريقيا ، في : المجلة التاريخية المصرية ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، المجلد ١٢ من ص ١٣١-١٣٤ حيث أورد نص الرسالة التي بعث فيها السلطان العثماني إلى سليمان باشا الخادم والي مصر قائلاً له : « عليك يا بيك البكوات بمصر سليمان باشا أن تقوم فور تسلمك أوامرنا هذه بتجهيز حقيبتك وحاجاتك وإعداد العدة بالسويس للجهاد في سبيل الله ، حتى إذا تهيأ لك إعداد أسطول وتزويده بالعتاد والمسيرة والذخيرة وجمع جيش

كاف ، فعليك أن تخرج إلى الهند وتستولى وتحفظ على تلك الأجزاء ، فإنك إذا قطعت الطريق وحاصرت السبيل المؤدية إلى مكة والمدينة تجنب سوء ما فعل البرتغاليون وآزلت رايتهم من البحر » . وقد سبق عرض هذه الفقرات في المتن في موضع سابق من الدراسة « الباحث » .

٥ - المرجع نفسه .

٦ - دكتور جمال زكريا قاسم ، المصادر العربية لتاريخ شرق أفريقيا . في : المجلة التاريخية المصرية ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، المجلد ١٤، من ص ١٩٤-١٩٩ .

٧ - اعتمدنا في هذا الجزء من الدراسة على :

- لوريمر - دليل الخليج ، القسم التاريخي ، الجزء الأول ، م.س.ذ.
- دكتور صلاح العقاد ، التيارات السياسية في الخليج العربى ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٢ .
- دكتور بدر الدين عباس الخصوصي ، م.س.ذ.

- Hawley , Donald , The Trucial States
- Miles , The countries and tribes of the Persian Gulf .
- Badger , History of the Imams and Seyyids of Oman .
- Belgrave , The pirate Coast .

٨ - واسمه الرئيس شرف الدين أو الريس شرفين الذي كان يكيد المكائد ضد البرتغاليين .

٩ - واسمه بير بك Pir Beg والملاحظ أن الباحثين الغربيين قد لقبوه بالقرصان ، وهم يفعلون ذلك عندما يتحدثون عن العرب والمسلمين في حين أنهم عندما يتحدثون عن مجرمى وإرهابيى أوروبا الذين جاءوا لحرق المدن وقتل المواطنين المسلمين فكثيراً ما يستعملون اصطلاح « القادة الشجعان » .

« الباحث »

١٠- وهو فارياي سوسا Faria Sousa .

١١- فقد دفع الأتراك مبلغ عشرة آلاف دوكة ، وكانت الدوكة عملة مدنية البندقية .

١٢ - راجع في تفصيل ذلك ، دكتور صلاح العقاد ، التيارات السياسية في الخليج العربي .

١٣ - أرنولد ت ، ويلسون ، الخليج العربي ، مرجع سابق من ص ٢٣١-٢٣٣ نقلاً عن Pur-chas, PP. 1730 etc,.

١٤- دكتور صلاح العقاد ، م .س .ذ.

١٥- لعل من أفضل الدراسات العربية التي تعرضت تفصيلاً لهذه النقطة دكتور بدر الدين عباس الخصوصي ، مرجع سابق ، من ص ٦١-١١٧ .

١٦ - نفس المرجع السابق ، ص ص ١١٥ - ١١٦ .

الفصل الثالث

التنافس الأوروبي على الخليج العربي

الفصل الثالث

التنافس الأوروبي على الخليج العربي

١ -توطئة:

بنهاية القرن السادس عشر ، طويت صفحة مليئة بالأحداث الهامة في تاريخ العلاقات الدولية ، فقد اتسم هذا القرن بالإضطرابات الفكرية والثورات والحروب والإنقلابات الهامة ، وكان أبرزها على الإطلاق الإنقلاب الديني الذي عرف باسم الإصلاح الديني ، ومما زاد من شدة هذه الإضطرابات ظهور ظروف الدولة القومية الحديثة في أوروبا وما عكسه ذلك من تأثير جوهري علي الأحداث والسياسات العالمية تجاه منطقة الخليج العربي ، فالدولة القومية الحديثة اعتبرت على قمة أهدافها السياسية الحفاظ ليس فقط على سيادتها الإقليمية وأمنها القومي ،و إنما تعدت ذلك إلى توطيد أركان قرتها خارج أوروبا من خلال التنافس على أقاليم عديدة في آسيا وأفريقيا والعالم الجديد.

وكانت فرنسا على رأس هذه الدول الحديثة ، وبرزت في السياسات العالمية مبدأ المحافظة على التوازن الدولي والذي كان موجهاً بالدرجة الأولى إلى أسبانيا التي هددت في وقت من الأوقات بفرض سلطانها على أوروبا .

وبالإضافة إلى العامل الديني الذي كان أبرز العوامل في الإضطرابات والحروب التي شهدها القرن السادس عشر ، فقد برز أيضاً العامل الإقتصادية الذي نتج عن تدفق المعادن وخاصة الفضة على أوروبا ما حدث ثورة في الأسعار ، ولا يمكن اخفاء الدور الهام لمنطقة الخليج هي الأخرى من حيث الدوافع الإقتصادية التجارية .

ومن منظور سياسي فقد زاد عدد الدول المتنافسة سياسياً على صنع الأحداث والمشاركة الفعلية في التطورات العالمية والإقليمية في القرن السابع

عشر وهي فرنسا وانجلترا وهولندا والدانمارك والسويد وروسيا ، ونتيجة لذلك ، امتلأ تاريخ العلاقات الدولية بالمشكلات التي سببتها الدول الأوروبية المتنافسة ذات المصالح المختلفة واصطدام هذه المصالح ، وكانت المحصلة اشتعال الحروب فيما بينها أما في أوروبا ذاتها أو في المناطق المتنافس عليها في العالم ومنها منطقة الخليج العربي .

وسوف تظهر حرب الثلاثين عاماً ١٦١٨-١٦٤٨ بأطرافها الذين شاركوا فيها كحدث له رد فعله على منطقة الخليج العربي ، بالإضافة إل صلح وستفاليا في سنة ١٦٤٨ بأطرافه من الأسبان والفرنسيين والسويسريين والهولنديين والبرتغاليين،وكانت نتائجه فيما يتعلق بانقطاع الأراضي بصفة خاصة لها هي الأخرى انعكاساتها غير المباشرة على سياسة فرنسا في مواجهة انجلترا للحصول علي موضع قدم في منطقة الخليج ، غير أن هولندا كانت أسبق هذه الدول في وراثة منطقة الخليج العربي .

٢ - هولندا في الخليج والمواجهة مع البرتغال :

مع مطلع القرن السابع عشر ابتدأت مرحلة جديدة في تاريخ منطقة الخليج العربي ، وشملت هذه المرحلة المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية ، مما عكس تأثيره السلبي على شعوب الخليج ولم تقتصر الدول الأوروبية على فرض سيطرتها ونفوذها بل أنها استوطنت الأقاليم الجديدة التي كان قد تم اكتشافها في الأمريكيتين والقارة الأفريقية ، وانتقل النشاط التجاري إلى شواطئ الأطلسي بعد ان كان البحر المتوسط المركز الرئيسي للتجارة وساعد ذلك على وصول المنتجات الشرقية وخاصة التوابل طيلة القرن السابع عشر .

وكانت الإمبراطورية الهولندية أولى الإمبراطوريات الإستعمارية ظهوراً ، فقد سبق الهولنديون غيرهم بعمارة السفن الثقيلة الحمولة ، وتنظيم القوافل

التجارية البعيدة حتى أصبح الأسطول الهولندي يضم عشرين ألف مركب ، وأصبحت امستردام عاصمة المال والتجار والصيارفة وبناة السفن ، فتأسست شركتان كبيرتان استعماريتان أحداهما شرقية والأخرى غربية ، وبلغ التنظيم الإقتصادي قمته بتأسيس بنك امستردام سنة ١٦٠٨ م .

وكانت قوة الهولنديين تتزايد بسرعة في حين أخذ نجم البرتغاليين يأفل وقوتهم تتدهور ، والواقع أن الهولنديين مدينون في اقتحامهم مجال التجارة إلى جان (١) لنشوتن jan Linschoten الذي كان له الفضل في الحصول على معلومات قيمة عن التجارة في الخليج والهند الشرقية في نهاية القرن السادس عشر ، فإلي فترة من الزمن ليست قصيرة قبل سنة ١٥٩٥ ، حينما كان الهولنديون (سكان الأراضي المنخفضة) تابعين لعرش أسبانيا ، وحينما حاولت أسبانيا القضاء على التجارة الهولندية باتخاذ إجراءات مشددة لوقف كل تعامل اقتصادي بين البلدين بالقاء القبض على السفن الهولندية الموجودة في المياه الأسبانية ، لم يكن للهولنديين مع الهند والشرق إلا تجارة غير مباشرة من خلال لشبونة عاصمة البرتغال ، وكانت سياسة أسبانيا المعلنة استثناء هولندا من العامل مع المستعمرات البرتغالية في الشرق ، وبدلاً من أن يحطم هذا المنع روح المغامرة لدى الهولنديين الذين أدركوا حقيقة الأرباح الطائلة التي حصل عليها البرتغاليون من تجارة التوابل بوجه خاص ، وقد أدى ذلك إلى تشجيع الهولنديين على القيام باتصال مباشر مع الشرق .

ومرة أخرى تبرز أهمية دور لينشوتن Linschoten في إبراز النشاط التجاري الهولندي في الخليج العربي والمحيط الهندي من خلال نشر نتائج أبحاثه ودليل الملاحة العملي الذي وصف فيه الطريق من لشبونة إلى الهند ، ووصفه للتيارات والرياح التجارية والمرافيء والجزر القائمة وهو ما مهد الطريق كي يتلاشى الهولنديون أية صعوبات في رحلاتهم التالية إلى الهند (٢) .

وقد تمكن الهولنديون من السيطرة على جزر الهند الشرقية في مطلع القرن السادس عشر عقب الجهود الناجحة التي قام بها كورنيليس هوتمان Conrelis Houtman حيث تذكر المصادر قيامه بعدة رحلات إلى الهند في سفن برتغالية ، ولدى عودته إلى هولندا سنة ١٥٩٤ عرض أن يقود اسطولاً إلى الهند عن طريق رأس الرجاء الصالح ، وقد وافق التجار الهولنديون على ذلك ، ولدى عودته في سنة ١٥٩٧ ، كان قد نجح في عقد ومعاهدة مع ملك بنتام Bantam لفتح الطريق لهولندا ، وقد أعد الهولنديون أساطيل أخرى في الفترة ١٥٩٨ - ١٦٠١ونجحوا من خلال هذه الحملات بالإستيلاء على عدة مستعمرات برتغالية في الهند ،

وتأسيس عدد من الجميعات والإتحادات التجارية ثم اندماجها معاً في جمعية التجارة إلى الأقطار النائية ، وسار النشاط الهولندي موازياً للنشاط الأنجليزي حيث وجدت الولايات الهولندية في سنة ١٦٠٢م تكوين شركة قوية تؤسس بموجب براءة ملكية تحت اسم شركة الهند الشرقية الهولندية التي أصبحت شركة قوية اصبحت التجارة الهولندية قائمة من خلالها على أسس ثابتة ، ومع ذلك لم تظهر أية سفن هولندية في الخليج العربي (٣) .

ولم يمض وقت طويل حتى اصطدمت مصالح الشركتين الأنجليزية والهولندية في نزاعهما حول تجارة التوابل التي كانت أغلى السلع في حمولة الهند الشرقية ، بل أن تعارض المصالح التجارية أيضاً جعل البرتغاليين بمثابة خصم آخر للهولنديين وكان طبيعياً أن ينعكس تعارض المصالح وما أعقبه من النزاع بين هولندا والبرتغال أن تتأثر أوضاع البرتغاليين في منطقة الخليج العربي وبصفة خاصة عندما بعث الهولنديون ببعض سفنهم لمساعدة الأنجليز في الحاق الهزيمة بالأسطول البرتغالي عند ميناء بندر عباس في سنة ١٦٢٥ (٤) .

اتخذ الهولنديون من بندر عباس مركزاً تجارياً لهم وسيطروا على تجارة التوابل في الوقت الذي تضاءل فيه النشاط الإنجليزي عند منتصف القرن السابع عشر (٥) ، وكان الهولنديون قد نجحوا في الإستقرار في بندر عباس وأتيحت لهم الفرصة للتعرف على أوضاع المنطقة فاستغلوها لتحقيق مآربهم وكان الشاه عباس مشغولاً بالدفاع عن بغداد التي يحاصرها العثمانيون (٦) ، فضغط عليه الهولنديون للحصول على امتياز بمنحهم نسبة من تجارة الحرير في فارس ، وقد سار تطور الأحداث في صالح الهولنديين ، فمن ناحية جاءت وفاة الشاه عباس سنة ١٦٢٩ مما جعل الهولنديين يغتنمون الفرصة للقضاء على تجارة الأنجليز ونفوذهم في فارس ، ومن ناحية أخرى قدم الهولنديون الرشاوي لرجال الحكومة الفارسية وعرضوا أثماناً عالية لسلع التي كانوا يحصلون عليها ، وقد جاءت محصلة ذلك لمصلحتهم حيث استأثروا بمؤازرة عباس الثاني الشاه الجديد في فارس .

وهكذا بلغ الهولنديون مركز الصدارة في الخليج بين عامي ١٦٣٩-١٦٤٠ فسيطر الشحن الهولندي على بندر عباس ، ونجحوا فى الحصول على مركز ممتاز في فارس ، ويصف أحد الباحثين دهاء التجار الهولنديين رفع أسعار السلع فيذكر أنه إذا حدث نزاع بينهم وبين التجار الفرس تظاهروا بالقاء التوابل في البحر ، فيتأثر التجار الفرس ويقبلون بالسعر المنخفض الذي يفرضه الهولنديون عليهم (٧).

٣ - التحالف الأوروبي في مواجهة هولندا :

سبقت الإشارة أن الهولنديين قد حصلوا على مركز الأسبقية في تجارة الخليج في منتصف القرن السابع عشر ، وقد نظر الأنجليز بحسد إلى ذلك المركز المتفوق لهولندا في المنطقة ، خاصة وأن الهولنديين استمروا في بذل مزيد من الجهود للحصول على نفوذ أكثر باستخدام القوة كوسيلة للضغط على الشاه ، وقد بعثت هولندا في خريف سنة ١٦٤٥ بقوة عسكرية هاجمت قلعة قشم ، مما أثار خوف الشاه « عباس الثاني » الذي أبدى رغبته في عقد صلح يمنح الهولنديين أحسن الشروط التجارية ، وقد أبرمت الإتفاقية بين الطرفين ونتج عن ذلك عودة السلام بدنهما وتوقفت الأعمال العدائية بين الفرس والهولنديين (٨) .

وقد انعكس ذلك على سوء أحوال وكالة شركة الهند الشرقية بالرغم من استمرار ممثليها في المطالبة بنصيب من الجمارك ، ووجد الممثلون أنه من الأهمية بمكان القيام بنقل ممتلكات الشركة في بندر عباس وإرسالها إلى البصرة في يونيو ١٦٤٥ . ولم يترك الهولنديون هذه الفرصة تضيع منهم فأرسلوا سفنهم إلى الخليج نحو البصرة حيث أنزلوا خسارة كبيرة بالوكالة الأنجليزية ، غير أن المنافسة بين هولندا وانجلترا تصاعدت حدتها بشكل ملحوظ في القارة الأوروبية نفسها حيث دخلت حكومة « كروميل » الأنجليزية

الحرب مع هولندا وانعكست آثار هذه الحرب على مراكز الدولتين الأوروبيتين المتنافستين في الخليج العربي ، ولدى قصف الهولنديين لوكالة شركة الهند الشرقية في البصرة دخل التنافس في مرحلة جديدة ، فالحرب استمرت بينهما لمدة عامين كاملين تمكنت خلالها سفن الهولنديين من أسر وأغراق السفن الأنجليزية واستمرت فترة الحرب لتؤتي ثمارها السيئة على أوضاع الجانبين في منطقة الخليج العربي خلال السنوات ١٦٥٤، ١٦٦٥ حين توقفت واستؤنفت وهو ما جر أطرافاً دولية أخرى للدخول في خضم الأحداث ، فقد دخلت أسبانيا إلى جانب هولندا في صراع مع فرنسا عام ١٦٧٢ نجح الفرنسيون خلاله في القضاء على الأسطول الأسباني - الهولندي المشترك في البحر المتوسط عام ١٦٧٦، مما الحق الغدر بمركز الهولنديين (٩) .

وبالرغم من تبادل الواقع بين الأطراف فإن التحالفات الأوروبية قد غيرت من نيران القوى ،و تفسير ذلك أن انجلترا وقفت إلى جانب هولندا عام ١٦٨٨ في مواجهة السيطرة الفرنسية على أوروبا ، ونتج عن ذلك خضوع مصالح هولندا تماماً للسياسة الأنجليزية ، ولم يكن دخول فرنسا جلبة الصراع وليد الصدفة ، بل أن الفرنسيين كانوا قد قاموا في سنة ١٦٦٤ فيأسس شركة الهند الفرنسية ، فظهر منافس أوروبي جديد في ميدان التجارة الشرقية ، غير أن الفرنسيين لم يحرزوا إلا مكاسب ضئيلة وعلى حد قول شاردن Chardin

أن : « الفرنسيين ليس لديهم ما يعملونه في ميناء بندر عباس ، كما هو حالهم في أماكن أخرى (١٠) » .

٤ - تقويم السياسة الهولندية :

يمكن استنتاج الملاحظات والنتائج التالية في تقييم السياسة الهولندية تجاه الخليج العربي في القرن السابع عشر :

أولاً : لم تحاول هولندا - بعكس البرتغال وانجلترا - ان تحتل أوتستولى على النقاط الهامة في منطقة الخليج ، وأن تركزت جهودها على التجارة والبيع والإشتراك . أما اشتراك هولندا مع انجلترا في منازلة الأسطول البرتغالي فيرجع إلى كون البرتغال هي العدو والمنافس للفريقين على السواء .

ثانياً : ركزت هولندا اهتمامها في آن تحل محل البرتغال من خلال الإتفاق مع فرنسا التي كانت هي الأخرى قد دخلت مجال التجارة بعض الوقت ، وجاءت محاولات هولندا في عامي ١٦٧٦ ، ١٦٨٨ لمواجهة فرنسا ثم تراجعها - اي هولندا- بمثابة اكتفاء بالغنائم التي حصلت عليها من جني خيرات وثمرات شرق الهند « جزر اندونيسيا » وذلك في مرحلة لاحقة .

ثالثاً : ان ما حدث للهولنديين على يد لويس الرابع عشر خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر كان بمثابة ضربة قاصمة لتجارتهم (١١) في الشرق ، ففقدوا مركزهم وتضاءل نفوذهم في الخليج على الرغم من الحاح ممثلي « شركة الهند الشرقية الهولندية » في التشبث بالنفوذ الهولندي المتداعي هناك ، غير أن هؤلاء سرعان ما رضخوا للأمر الواقع وقرروا نقل وكالات الشركة من المواني الخاضعة لفارس أو الدولة العثمانية والإنتقال إلى جزر محصنة يمكن للهولنديين العمل فيها بحرية ، ومن ثم أخلى الهولنديون وكالتهم في البصرة عام ١٧٥٢ بعد خلاف مع السلطات العثمانية القائمة هناك ، وانسحب الهولنديون من بو شهر عام ١٧٥٣ وبندر عباس عام ١٧٥٩ وانتقلوا إلى جزيرة « خرج » القريبة من بوشهر بعد أن قام حاكمها بتأجيرها لهم مقابل حصوله على إفادة سنوية .

رابعاً : ارتكب الهولنديون أعمالا كان من شأنها اثارة وكراهية عرب منطقة الخليج تجاههم ، فمن ناحية عمدوا إلى جلب المستوطنين إلى جزيرة « خرج » ومن ناحية أخرى فقد حاولوا ممارسة حرفة الغوص سراً ، وقد أدي ذلك إلى توجيه الضربات القارسة لهم مما أضعف مركزهم ، وقاموا بإخلاء « خرج » في ديسمبر ١٧٦٥ وكان ذلك ايذاناً بانتهاء النفوذ الهولندي من الخليج .

خامساً : تذكر المصادر (١٢) أن أسباب نجاح السياسة الهولندية في الخليج والهند الشرقية هو بروز « مشروعات هولندا التجارية وفتوحاتها في الهند الشرقية نتيجة الوضع غير المحصن للمؤسسات البرتغالية والأنجليزية ، وكون الشركة الهولندية للهند الشرقية مدعومة بأموال كثيرة وأساطيل ، ولكونها متناسقة مع قادة الحكومة (كثير من مديريتها أعضاء في الحكومة) ، ومن السياسات المختلفة للحكومة البريطانية التي حازت بالتوالي على الأمتيازات الخاصة بشركة لندن الخاصة بالهند الشرقية ومن الحوادث التي أدت إلى التقليل في المعدات وحالت دون توسع تجارتهم لبتعم الوكلات

القليلة التي استطاعوا المحافظة عليها ، أو من وفائهم بالنفقات الثقيلة لهذه الوكلات والخسائر المتكررة ، في المخازن والشحن التي يتعرضون لها » .

سادساً : جاء ترجيح كفة الهولنديين وتفوقهم في الشرق إلى الإنطباع الواسع عن حريتهم الصعبة التي حصلوا عليها في الوطن ، وتذكر المصادر « أن مشكلة المشاكل ليست هي حجم الدولة الأوروبية ، ولكن في التضحيات التي ترغب أن تقوم بها لتدعيم مركزها في الشرق ، في الربع الأول من القرن السابع عشر لم تكن قوة انجلترا بأقل من قوة هولندا . ولكن الأمة الأنجليزية كانت بعد غير مستعدة للمخاطرة إلا بالقليل من أجل التجارة الهندية . أما الحكومة الهولندية والشعب الهولندي فكانا على استعداد للمخاطرة كثيراً . وقد أتت هولندا معها إلى ميدان الكفاح بمعرفة بالتجارة الشرقية حصلت عليها ببطء ومشاركة وطنية واسعة من جانب المقاطعات المتحدة ، وتصميم مماثل من جانب شعبها وحكومتها بألا تخرج جزر التوابل إلى أيدي أحد سواهم ، أما انجلترا فلم تحاول المغامرة إلا برأسمال قليل قسم إلى رحلات منفصلة وأسهم مشتركة . أما من ناحية التأييد الحكومي فلم يكن لديها دبلوماسية الرمال المتحركة التي تيناها جيمس الأول وتشارلز . لقد كان الشركة الهولندية المتحدة من الناحية العملية مشروعاً وطنياً ، أما شركة لندن فكانت مشروعاً خاصاً . كما أن « جلد » الفرد الأنجليزي في آسيا لم يصمد إلا قليلاً ضد قوة هولندا المجتمعة وهكـــــذا كانت القوى غير متعادلة أيضاً (١٣) .

هوامش الفصل الرابع

١ - أرنولد ت ويلسون ، نقله إلى العربية الدكتور عبد القادر يوسف ، الخليج العربي ، مرجع سابق، من ص ٢٧١-٢٨٥

٢- Belgrave , Op. Cit., PP. 12-15 .

٣ - Hawley , Donald , Op. Cit., PP. 70-76 .

٤ - Ibid , P. 76

٥ - أرنولد ت ويلسون ، مرجع سابق ، من ص ٢٨٠-٢٨٤ .

٦ - دكتور بدر الدين الخصوصي ، مرجع سابق من ص ٣٥- , ٤٠

٧ - أرنولد ت ويلسون ، مرجع سابق ، من ص ٢٧٦-٢٧٩ .

٨ - نفس المرجع السابق .

٩ - دكتور صلاح العقاد ، التيارات السياسية فى الخليج العربى ، مرجع سابق ، من ص ٣٠-٣٢ .

١٠- نقلاً عن أرنولد ت ويلسون ، مرجع سابق ، من ص ٢٨٤ .

١١- المرجع نفسه من ص ٢٨٥ .

١٢- المرجع نفسه نقلاً عن بروس Brus. 1

١٣- المرجع نفسه ص ٢٨٦ نقلاً عن Hunter, W.W. Vol. i,

الباب الثاني

الخليج العربي
والنفوذ البريطاني

الفصل الأول

شركة الهند الشرقية

الفصل الأول

شركة الهند الشرقية

١- تأسيس الشركة:

كان التعاون بين الانجليز والهولنديين قد بدأ منذ أوائل القرن السابع عشر فى اطار شركات الهند الشرقية، والواقع أن هذا التعاون كان يهدف إلى طرد البرتغاليين من منطقة الخليج العربى والمحيط الهندى ، وخاضت الدولتان : انجلترا وهولندا معارك مشتركة ضد البرتغال حتى تمكننا فى النهاية من القضاء على النفوذ البرتغالى كما سبقت الاشارة الى ذلك .

ومع ان الرتغال كانت الدولة الأولى التى تبوأت معاملاتها التجارية مركزا كبيرا فى فرض وجودها فى منطقة الخليج العربى ، إلا أن نفوذها سرعان مادب فيه الضعف ، ففى سنة ١٦٠٢ تخلصت البحرين من النفوذ البرتغالى واغتصبتها هرمز فى سنة ١٦٢٢ ، ثم اتجه المنحنى المتصاعد فى المعاملات التجارية مع الدول الأوروبية الأخرى مثل انجلترا وهولندا وفرنسا ، ومع ذلك فقد استمرت سفن البرتغال ومنتجاتهم تصل إلى موانى الخليج العربى طوال القرن السابع عشر والربع الأول من القرن الثامن عشر ، وكان المركز التجارى للبرتغال فى كنج يستقبل السفن التجارية القادمة سواء كانت تابعة للمسلمين أو للهنود وهو ما أوردته تقارير سجلات وزارة الهند عن الخليج العربى (١).

أن الصلات التجارية بين أقطار الخليج والدول الأوروبية الكبرى فى القرن السابع عشر ترجع إلى جهود العديد من الأفراد ، غير أن التنافس بين

الدول الأوروبية هو العامل الجوهرى . والسبب الرئيسى فى ازدهار هذه العلاقات ونمو اقتصاديات هذه الدول ، وكان للانجليز الزيادة فى تأسيس شركة تجارية باسم شركة الهند الشرقية الانجليزية بمرسوم ملكى من الملكة اليزابث ، فى ٣١ ديسمبر سنة ١٦٠٠ (٢) حيث كانت انجلترا قد حققت انتصارا بحريا على أسبانيا سنة ١٥٨٨ ثم بدأت مرحلة النشاط التجارى بعد أن غدت أعظم دولة بروتتنية حرة فى أوروبا ، وكان اسم الشركة لدى تأسيسها "شركة حكام وتجار لندن للعمليات التجارية فى الهند والأقطار المجاورة ، وكان عدد المساهمين الأصليين ٢١٧ مساهما ورأس المال المدفوع ٦٨.٨٧٣ جنيها انجليزيا(٣) ، أما مجرى الأحداث التى انتهت بانشاء الوكالة التجارية التى كان نشاطها يتركز فى الخليج العربى فى الفترة من ١٦٠٠ إلى ١٦١٦ فقد بدأ برحلة سير انطونى شيرلى وشقيقه إلى ايران كى يمهدا للنفوذ الانجليزى هناك ، وقد أسفرت جهودها فى النهاية عن فوائد حجة لسمعه انجلترا فى المشرق .

٢-الاهتمامات السياسية والسياسات الإقتصادية

ومع بداية تأسيس شركة الهند الشرقية ونموها دخلت فرنسا صلبة المنافسة اعتبارا من ١٦٤٩ ، غير أن مركزها التجارى فى بندر عباس كان قد أغلق ولم يتمكن الفرنسيون من اقامة مفوضية لهم إلا فى منتصف القرن الثامن عشر، يتمكن الفرنسيون من اقامة مفوضية لهم إلا فى منتصف القرن الثامن عشر، عندما نجحوا فى انشاء هذه المفوضية فى مدينة البصرة ، وذلك على الرغم من أن السفن الفرنسية ترتاد ميناء البصرة وغيرها من موانى

الخليج ، ويعنى ذلك أن كلا من الدولتين فرنسا وانجلترا كان لهما مراكز تجارية فى بندر عباس والبصرة ، بالإضافة إلى هولندا والتى كانت لها فى الأخرى مراكز تجارية فى أكثر من قطر أو ميناءئ من الأقطار الواقعة على ساحل الخليج العربى .

تتحدث سجلات شركة الهند الشرقية الإنجليزية عن قيام البواخر الهولندية بنقل البريد والطرود من المراكز التجارية الأخرى الى البصرة ، وهو ما يوضح العلاقات الطيبة بين الدولتين الأوروبين هولندا وانجلترا ، غير أن هذا التحالف قد أنقلب الى عداء ومنافسة شديدة بعد ذلك بقرنين عندما أصبحت انجلترا أكبر دول أوروبا التجارية ف الخليج .

وقد أنشئت مراكز تجارية فى كل من جامبرون واصفهان والبصرة وغيرها من مناطق فارس والعراق ، وكان وراء انشاء تلك المراكز التجارية هدفان ، الهدف الأول هو توزيع السلع والمواد التى تقوم السفن البريطانية من والى أقطار الخليج ، أما الهدف الثانى فكان يتعلق بمركز البصره باعتبارها ضمان وجود مراكز لتوزيع بريد الشركة الانجليزية وهو فى طريقه الى الشرق والغرب ، وتذكر سجلات المركز التجارى البريطانى(٤) ان هناك قائمتين للسلع التى كانت تنقل إلى مراكز الخليج العربى ، قائمة بالسلع المستوردة من يومباى (الفلفل والسكر وال؟أرز.. والفول والأنسجة القطنية ، وقائمة بالسلع التى يتم تصديرها من البنغال ومنتجاتها من السكر والزنجبيل والفلفل والبضائع القطنية ، ومن جامبرون الفواكه وماء الورد . وكان ثمة طريقان سريعان ومأمونان لنقل بريد الشركة وطرودها ، الأورل بطريق الهند عبر البحر الأحمر

إلى أوروبا وهو الطريق العملى عبر الصحراء من البصرة إلى حلب ، أما الطريق البرى فكان أضمن الطرق لأن الخطر الوحيد على البريد كان يأتى من القبائل العربيـة التى كـان يمكن كسب صداقـتهـا عن طريق تقديم الهدايا والسلع إليها(٥).

ولم تكن الطريق الكبرى أكثر الطرق أهمية فحسب بل كانت أسرعها أيضا فيما يتعلق بأمرين ، الأول الاتصال بين كل من يومبائ وسورت والأمر الثانى بالنسبة إلى تجارة الشركة مع منطقة الخليج فضلا عن ازدياد أهمية هذا الطريق قبل نشوب حرب السنوات السبع (١٧٥٦-١٧٦٣) وفى أعقابها .

وتركزت مهمة وكلاء الشركات التجارية فى العمل على توسيع التجارة ، وقد اقتضى ذلك بالضرورة عدم الإنفصال عن سير الأحداث السياسية فى منطقة الخليج والمنطقة العربية برمتها لما فى ذلك من تأثير على النشاط التجارى وحركته ، ويعنى ذلك أن شركة الهند الشرقية البريطانية قد أصبح لها طابعا سياسيا إلى جانب الطابع الإقتصادى ، وقد أثرت الأحداث السياسية فى منطقة الخليج والمنطقة العربية على اهتمامات الشركة التى انعكست على ظروف محاولة فرنسا احتلال مصر من خلال الحملة الفرنسية فى نهاية القرن الثامن عشر.

ولم يقتصر الأمر على الاهتمامات السياسية فحسب -كنتيجة لتأمين المصالح التجارية والاقتصادية - من جانب بريطانيا ، بل تعدى ذلك أيضا إلى مزيد من الصلاحيات العسكرة والقنصلية عندما اندمجت الشركتان

الإنجليزيتان القديمة والحديثة فى شركة واحدة فى سنة ١٧٠٨ تحت اسم مؤسسة اتحاد مؤسسة اتحاد تجار انجلترا المتعاملين مع بلدان الهند الشرقية (THe United COmpany of the Merchants England & Yrading to the East India) وكان لهذا الإندماج اعكاساته المحلية والاقليمة من ناحية ثم الدولية من الناحية الأخرى . فعلى الصعيد المحلى كان مندوب الشركة الجديدة يوظف أمواله فى أعمالها ، فاندمجت مصالحه الخاصة مع مصالح الشركة التى يمثلها وهو ما أدى إلى نشوب خلافات بين الأطراف المحلية فى الشركة ذاتها ، وعلى الصعيد الاقليمى فقد انتقلت هذه الخلافات إلى الحكومات الإقليمية فى المنطقة ، وكانت تحل عن طريق المحاكم فى بومباى واستنبول ، مثال ذلك الخلاف الذى نشب بين سامول ومفوضى البصره وباشا بغداد فى سنة ١٧٩٢ والذى أدى إلى نقل الممثلية من البصرة سنة ١٧٩٣ حيث ظلت بها حتى سنة ١٧٩٥ ، رغم أن الكويت لم تكن مقرا ملائما لأعمال الشركة كالبصرة(٤) . وعلى الصعيد الدولى فقد أدى تشالك العلاقات الاقتصادية الدولية إلى نشوب الأزمات بين الدولة الفارسية والدولة العثمانية ، فقد كانت المراكز التجارية المذكورة تقع ضمن حدود أراضى كل من الحكومتين العثمانية والفارسية ، وكان حكام الدولتين يستخدمون السفن الحربية التابعة للشركة غى الأزمات التى تنشب بينهما ، فضلا عن استعانة كل منهما بالشركة لتدعيم قوتهم البحرية فى الخليج ، وكانت الشركة توزع نشاطها بين الطرفين ، غير أن التوازن لم يكن يتحقق بالطبع وهو ما أدى إلى وجود خلافات مستمرة لتعارض المصالح بينهما .

وأيا كان الأمر فقد كانت البصرة – وهى منطقة تابعة للدولة العثمانية أصلح من ميناء جامبرون (٦) بالنسبة للمصالح الاقتادية للشركة ، غير أن الحكومة الفارسية فسرت نقل النشاط التجارى من بلادها إلى مناطق النفوذ التركية كاجراء عدائى ضدها ، وعلى الرغم من أن العملية قد أملتها الضرورة وحدها ، فقد أرادت الشركة بهذا الإجراء أن تدخل ف روع الحكومات المختلفة بأن المركز يمكن أن يستمر فى القيام بأعماله مهما تكن الظروف ، كما كان ذلك محاولة من الشركة لوضع حد للمواف العدائية من هذه الحكومات تجاهها . غير أن هذه المحاولة لم تؤت الثمار المرجوة منها لأن مفوض البصرة كان هو الآخر يتسمم بالتعسف شأنه شأن شيخى أبو مشهر وجامبرون ، ولهذا فقد تعذر أرضاء أى من الدولتين : الدولة الفارسية والدولة العثمانية ، غير أن القائمين على الشركة بذلوا جهودهم لتحقيق الأزدهار فى تجارة السركة فى الخليج بالرغم من الاضطرابات الداخلية(٧) التى كانت تسير وتعمل فى غير مصلحة الشركة .

وقد كتب دى مارتن فرنش المشرف على مركز البصرة الى مجلس ادارة الشركة خطابا يقول فيه :

" إن الحرب مع فارس قد أدت إلى وقف الأعمال التجارية فى هذه المنطقة حتى أننا لم تمكن من تصريف بالة واحدة من البضائع خلال عدة أشهر ، ولست أرى أن المحكمة أن تقوم بتفريغ السفن الحالية حتى نرى كيف تتطور الأمور " (٨)

٣- التقويم:

يمكن تقويم أعمال شركة الهند الشرقية سواء تعلق الأمر بنجاح أو فشسل سياستها الاقتصادية أو تورجهاتها السياسية فيما يلى :

أولا : نجحت شركة الهند الشرقية الانجليزية فى الابقاء على النشاط التجارى حيا فى منطقة الخليج وهو ماساعد على تحخقيق الازدهار لكثير من أقطار الخليج ، وقد نتج ذلك من جهود الشركة ذاتها مع الشركات الأوروبية التى حصلت على شروط مناسبة من الامتيازات الأجنبية العثمانية من ناحية ، ومنت ملوك الرس من ناحية أخرى . أما فى البصرة وجاامبرون فقد كانت شركة الهند الشرقية تتقاضى رسوما خاصة من السفن الانجليزية(٩) ، وكانت هذه العمليات تأتى بأرباح طائلة إلى الشركة فى زمن السلم ، غير أن الوضع كان يختلف فى أوقات الحروب فقد كان يصعب على الشركة الحصول على هذه الأرباح بسبب تدخل السلطات الاقليمية والتى كانت تمثل تهديدا من حكامها ، بالاضافة الى التهديدات من المنطقة الساحلية ، ويعزى هذا سبب الحراسة المسلحة التى وضعتها الشركة لتحصين مراكزها التجارية ، وقد تمثلت هذه الحراسة القوية فى السفن الحربية التى طلبت الشركة تزويدها بها لاستخدامها فى حالة الطوارىء (١٠).

ثانيا: ظل طابع شركة الهند الشرقية لبضع عشرات من السنين بعد تأسيسها سنة ١٦٠٠ تجاريا بالدرجة الأولى ، غير أن هناك دلائل على أن تغيراً فى السياسة قد طرأ فى النصف الثانى من القرن السابع عشر، وبدأت

الشركة تدريجيا تتخذ موقفا سياسيا مما جعل أصلها التجارى يأفل بدافعين : الأولى هو تداعى سير الأحداث العالمية وانعكاساتها الاقليمية أما الدافع الثانى فيعزيه أرنولدت . ويلسون إلى الخبرة ويعنى اكسابها مااكتسبته الشركة من مهارة اختلطت فيها فى النهاية النواحى الاقتصادية التجارية بالشئون السياسية.

ثالثا: ظلت نشاطات الشركة فى الفترة ١٦٥٤-١٦٥٧ متأثرة بالعلاقات غير المتكافئة بالتجار المغامرين المنافسين للشركة من حيث مطالبتهم بالحرية للاتجار منفصلين وبرأسمال خاص. غير أن الحكومة البريطانية ممثلة فى مجلس الدولة حينما قررت أن المشروعات الخاصة اتى يقوم بها أفراد ينبغى التوقف عنها ، فقد كانت النتيجة دخول أغلبية التجار المغامرين الى شركة الهند الشرقية التى زادت بذلك قوتها .

رابعا: حدث تغيير حوهول فى سياسات الشركة الاجرائية و فإدارة الشركة ترسل تعليمات إلى الرئيس فى بومباى بعد أن تم نقله الى هناك فى سنة ١٩٨٧ ، وهو مايدل على تغيير سياسة الشركة الاقليمية.

خامسا: اتسمت الفترة ١٦٦٤-١٧٠٠ باضطرابات وحوادث مخلة بالأمن حول مستعمرات الشركة فى الهند ، وكان لهذه الاضطرابات تأثير سيىء على التجارة نتيجة للخصومات التى كانت تقع بين الانجليز وسكان الاقاليم وانعكاس ذلك بصورة أو بأخرى على النشاطات التجارية فى الخليج العربى وفارس .

سادسا : تباينت المشاعر واختلفت الآراء فى أماكن مختلفة بشأن مدى الحقوق الخاصة الممنوحة لشركة الهند الشرقية للتجارة مع الشرق ، وفى سنة ١٦٩٨ تمكنت جماعة من التجار من الحصول على قانون شرعه البرلمان ، ثم بموجبه توحيدهم معا باعتبارهم "الجمعية العامة للتجارة مع الهند الشرقية" ، وقد أدى ذلك إلى إلغاء حقوق الشركة الأصلية - وبعد ذلك تغير أسمها إلى "شركة لندن" وأعقب ذلك ظهور شركة أخرى منافسة لشركة لندن " الشركة الانجليزية المتاجرة مع الهند الشرقية".

سابعا : أدى تداعى الأحداث أن الرأى العام الانجليزى قد أدرك بأن استمرار النزاع سيؤدى إلى إفلاس مالى وسياسى للجميع ، وبعد إجراء العديد من المباحثات تم اتحاد الشركات القديمة والجديدذة سنة ١٧٠٨ وسميت الشركة التى تشكلت من هذا الاتحاد باسم "الشركة المتحدة للتجار الانجليز المتاجرين مع الهند الشرقية" ، وكان هذا الحدث بمثابة نقطة تحول حقيقية انعكست على الخليج العربى وأوضاعه .

ولم يكن هذا التنافس مفيدا للتجارة بقدر ماكان محتملا من فقدان الانجليز لمركهم فى الشرق نتيجة للنزاع المتصاعد بين هذه الشركات ، وكانت المحصلة النهائية هى معاناة التجارة عن سوء الأحوال واعكاس ذلك على الخليج العربى بالتبعية .

هوامش الفصل الأول

شركة الهند الشرقية

١- أرنولدت . ويلسون ، مرجع سابق من ص ٢٣٣-٢٤٦.

٢- المرجع نفسه من ص ٢٤٠-٢٤٥.

٣- المرجع السابق.

٤- رغم أن الغرض من انشاء المراكز التجارية فى الخليج قد ورد تفصيلا فى تقارير فترة النصف الأول من القرن الثامن عشر ، فهناك اشارة صريحة الى الموضوع ضمت خطاب بعث به لاتوش latoche عند تسليمه عهدة ادارة مركز البصرة إلى خلفه manesty - تقرير رقم ١٢٩٩ مجلد بتاريخ ١٧٨٤/١١/٦ البصرة ، راجع أحمد مصطفى أبو حاكمه ، مرجع سابق ، حاشية رقم ٢ ص ٤٩.

٥- نفس المرجع السابق ص ٥٠ حاشية رقم ٤.

٦- وقد قررت الشركة إخلاء ميناء جامبرون بسبب الفوضى التى كانت تسوده نتيجة للغزو الأفغانى للميناء.

٧- توترت العلاقات مع والى البصرة فى أوائل عام ١٧٢٦ حيث حاول وضع العقبات أمام نشاط المركز التجارى ، وفى خطاب بعث به المستر هوس ، مدير أعمال الشركة فى الخليج إلى مجلس إدارة الشركة فى لندن ذكر المدير بأن الوالى طالبه بدفع ضرائب جمركية على السلع التى ترد للشركة وذلك قبل بيعها ، راجع ترجمة تقرير فى ١٥ أبريل ١٧٢٦ فى المجلد ١٤.

٨- ترجمة خطاب من مارتن فرنش من البصرة إلى مجلس الإدارة ، مجلد ١٥ مؤرخ فى ١٧٣٢/٦/٢٥.

٩- ترجمة مجلد ١٤ تقرير رقم ٥٥٩ مؤرخ فى ١٧٣٢/٥/١ وكانت الرسوم تستوفى من جانب المراكز التجارية الهندسية والعملات الفارسية وهى الشاهى والمحمودى ، وعلى الرغم من سعر العملتين العثمانية والفارسية كانتا تختلفان ، إلا أنه يمكن تقييم ذلك من كشوف

حسابات المراكز التجارية . وكانت الروبية الهندية تعادل ٥ محمودى (ترجمة تقرير رقم ٦٤٩) فى سنة ١٧٣٦ ، أما الجنيه الاسترلينى فكان يعادل ٨٠ محموديا - راجع : ترجمة تصوير رقم ٢٥٧٨ مجلد ١٥ فى ١٧٣٢/٦/٢٥م، وكانت هذه الرسوم تستوفى بواقع ٢٪ وقد بلغت مجموع الرسوم القنصلية فى البصرة فى سنة ١٧٣٢ بالعملة الايرانية مبلغ ١٧١٩٥ شاهى (بالعملة الايرانية).

١٠) ترجمة تقرير رقم ٢٣٨٤ مجلد ١٤ مؤرخ فى ١٧٢٧/٣/٢٢ وهو تقرير موجز بعث به المجلس فى جامبرون إلى مجلس ادارة الشركة الشرقية فى لندن .

الفصل الثاني

بريطانيا والسياسات الاقليمية والعالمية

الفصل الثانى

بريطانيا والسياسات الاقليمية والعالمية فى الخليج

١- الخليج وعدم الاستقرار السياسى الاقليمى:

شهد النصف الأول من القرن الثامن عشر مرحلة من عدم الاستقرار السياسى فى الدولة الفارسية ، فقد استهدفت البلاد لغزوات متتالية من الأفغان والدولة العثمانية وروسيا التقصيرية ، وتأسيسا على ذلك فان الخليج العربى لم يكن خاضعا لنفوذ وروسيات التقصيرية ، وتأسيسا على ذلك فان الخليج العربى لم يكن خاضعا لنفوذ أى من هذه الدول ، غير أن تولى نادر شاه لزمام السلطة السياسية فى فارس انعكس على الخليج العربى الذى إستمر فى ممارسة دوره السياسى .

ويذكر لوكهارت(١) وجى كرزن ان نادر شاه كانم يتسم بالموهبة والطموح فيما يتعلق بمصالحه فى الخليج ، وان الدولة الفارسية قد وصلت إلى مصاف الدولة البحرية الأولى فى آسيا ، وكان نادر شاه يطمح فى بناء قوة بحرية يسيطر بها على الممتلكات الفارسية فى الخليج العربى بصفة خاصة حيث وأدرك نادر شاه ان افتقار فارس إلى قوة بحرية منيعة فى الخليج العربى سوف يحول دون ممارسة حكامها لأى شكل من أشكال النفوذ على عرب الخليج الذين يتسمون بالتمرد(٢).

واستمر نادر شاه فى محاولاته ضد كره الفرس ونفوذهم الشديد من البحر(٣) كى يكون قوة بحرية ، حتى شن أول هجوم بحرى فارسى على البصرة سنة ١٧٣٥ ، غير أن الوالى العثمانى أرغم سفينتين من السفن التابعة لشركة الهند الاشرقية للتصدى للفرس ، وقد تمكنت هاتات السفينتان بالفعل من ضد الهجوم ، وتعال(٤) ان الاسطول الفارسى فى سنة ١٧٣٩ كان يتكون من ثلاث قطع(٥) ، وكانت أبو مشهر قد اتخذت قاعدة لهذا الأسطول فى سنة

١٧٣٤ ثم تغيرت تسميتها إلى بندر النادرية(٦).

وكان احتلال الدولة الفارسية للبحرين فى سنة ١٧٣٦ نقطة تحول هامة فى سياسة نادر شاه للتوسع البحرى فى الخليج . ويبدو أن البحرين ظلت خلال القرن الثامن عشر تنتقل بين سلطان مسقط وعرب الهولة القاطنين على ساحل الخليج العربى ، وكان الشيخ جبارة زعيم عرب الهولة قد سيطر علي البحرين فى بداية القرن الثامن عشر(٧) ، وبذلك خرجت من نفوذ ملك الفرس بسبب عدم الاستقرار السياسى واضطراب الأحوال فى فارس وقتئذ.

٢-المهارة الملاحية لعرب الخليج:

وفى سنة ١٧١٨ قام سكان مسقط من العرب بانزال قواتهم فى البحرين فى محاولة للاستيلاء عليها ، غير أن عرب الهولة قد قاوموهم وأرغموهم على الإنيسحاب من الجزيرة .

أما الحملة الفارسية فى سنة ١٧٣٦ فيبدو أنها لقيت ترحيبا وتأييدا قويا من عرب الهولة سكان الساحل والممرة ، وقد عين نادر شاه كلا من الشيخ عبث وأخاه الشيخ ناصر من قبيلة المطاريش حاكمين على الجزيرة ، واستمر حكمهما للبحرين حتى سنة ١٧٨٢ عندما استولى العقوب(٨) على هذه الجزر ، ويرى أحد الباحثين ان الذى دفع الفرس إلى الاستيلاء على البحرين هو مفاوضات اللؤلؤ التى تشتهر بها الجزر ، وكانت سبب أطماع الدول الأخرى لاسيما وأنها لم تكن أغنى مفاصات اللؤلؤ فى الخليج العربى فقحسب ، بل وفى العالم كله . وكانت تدر دخلا سنويا يقدر بنصف مليون روبية هندية.

وكان لبحرية فارس تأثيرها معا على العرب المقيمين على جانبى ساحل الخليج، وقد طلب إلى العرب المقيمين على الساحل تسليم بعض سفنهم إلى الحكومة الإيرانية، وكان من عادة هؤلاء العرب إنهم إذا تعرضوا لأى خطر ان

يستقلوا قواربهم ويرحلوا فيها بعائلاتهم ، ويتركون مواطنهم، ويلجأون إلى قبائل عربية أخرى انتظارا للوقت الذى ينتقمون فيه من عدوهم ، وهكذا لم يتمكن عرب الهولة من الإستيلاء على الأسطول قبل سنة ١٧٤١ أى فى عهد نادر شاه ، الأمر الذى جعل الفرس فى حاجة ماسة إلى السفن ، غير أن شركة الهند الإنجليزية أجابن الفرس إلى مطالبهم بشأن بناء هذه السفن فى الهند .

وقد اقتنع نادر شاه بأن عرب الخليج هم العناصر الوحيدة التى لديها الإلمام والمهارة بشئون الملاحة ، ولهذا قرر تعيين(٩) عدد منهم للإشراف على بناء قوة بحرية فارسية فى البحر الشمالى "بحر قزوين".

كذلك فقد تم إنشاء حوض لبناء السفن فى الممرة وهو ماكلف الشاه ثمنا باهظا فى الأرواح ، فقد كانت ألواح الصنوبر تنقل عبر فارس لاستخدامها فى بناء السفن الفارسية ، ومع ذلك لم يكتمل بناء هذه السفن وكانت النتيجة النهائية لهذه الجهود المضنية هى هياكل سغف غير كاملة عثر عليها فى ميناء أبو شهر بعد وفاة نادر شاه ، ومع ذلك فقد استحدث محاولات ملوك الفرس فى أواخر القرن الثامن عشر فى الاستفادة من القوة البحرية ، ففي سنة ١٧٧٥ قام كريم خان زند بتسيير قوة بحرية بقيادة صادق خان ضد البصرة، وقد استعان فى شن هذه الحملة بالشيوخ العرب من قبيلة المطاريش سكان رق، ومن بنى كعب وهم أقوى القبائل العربية فى الخليج العربى .

٣- الخليج والعلاقات الفارسية البريطانية:

سبقت الإشارة أن منطقة الخليج قد أستأثرت باهتمام الدولة الفارسية وأثرها منذ مطلع القرن السابع عشر بوصول بقية تجارية انجليزية برئاسة الأخوين شيرلى الذين كان هدفهما خبر شاه فارس للتحالف مع القوى المسيحية فى مواجهة العثمانيين الذين شكلوا تهديدا للعالم الميحى الغربى (١٠) ، وقد نجح الأخوان شيرلى فى جهودها حيث طرد الشاه سفير

تركيا من الدولة الفارسية ، وقد رأت انجلترا أن تفيد من خدمات وجهود الأخوين شيرلى بعد موتهما فى تطوير التجارة مع الدولة الفارسية من خلال الجهود التى قام بها الرحالة الإنجليزى لوريمر(١١) Lorimer والذى أغتصبت جهوده دخول العديد من التجار الانجليز وتجارتهم الى الدولة الفارسية التى كان سكانها بحاجة إلى الأصواف الانجليزية نظرا لبرودة الشتاء القاسية فضلا عن أن المنسوجات الصوفية الانجليزية لم تجد رواجا فى الهند، وكانت دراسة أسواق فارس إحدى المهام التى قام بها التجار الانجليز من حيث تجارتها وطبيعة اقتصادها ومدى حاجتها إلى السلع البديل فيه ، وقد نجحت هذه العقبات التجارية فى استصدار فرمان من الشاه فى ١٠ فبراير ١٦١٦، وتضمن هذا الفرمان تركيزا على نمو العلاقات بين الدولتين السياسية بين الدولتين فضلا عن العديد من التحفظات بشأن ممارسة الإنجليز للتجارة ، فقد نص الفرمان على مايلى :

أولا : تبادل السفر بين فارس وانجلترا على أن تعين انجلترا سفيرا لها على الفور فى فارس .

ثانيا: يجوز للانجليز عن طريق شركتهم فى فارس اقامة المستودعات هناك وتعيين وكلاء لهم .

ثالثا: يتأجر الانجليز من خلال شركتهم من خلال شركتهم فى الأراضى الفارسية برفضها بيعا وسشراءاً وتذلل كافة العقبات أمام الشركة.

رابعا: يجوز للإنجلز حمل السلاح واستعماله فى حالات الدفاع عن النفس .

خامسا: يجوز للانجليز حمل السلاح واستعماله فى حالات الدفاع عن النفس .

سادساً : يجوز للإنجليز ممارسة القضاء المدنى للحصول على حقوقهم "حيث ينطق المبعوث الانجليزى بالحكم بعد موافقة القضاء الفارسى".

سابعاً: يجوز للانجليز ان يمارسوا شعائرهم الدينية دون تدخل من فارس(١٢٣).

وشهدت الفترة اللاحقة نموا متزايدا من العلاقات بين انجلترا وفارس من خلال مورد السفن البريطانية عبر الخليج ، ففى أواخر عام ١٦١٦ كانت احدى الرحلات إلى الجاسك التى تحرس مدخل الخليج استراتيجيا وتقع فى منطقة يسهل الدفاع عنها ، وقد يعتمد الانجليز ان يكونوا بعيدين عن رئاسة البرتغاليين فى هرمز التى تقع على مسافة تسعين ميلا إلى الشرق من الجاسك . غير أن انجلترا بدأت تضغط على فارس من أجل الممرات المائية وتوفير مزيد من الأمن فى الخليج العربى(١٣) خاصته وان العلاقات الدولية كانت تتسم بالتوتر بين القوى العظمى وقتئذ ، من خلال الامتيازات التى منحها الشاه لأسبانيا ، وبالتالى رأت انجلترا ان تزيد من امتيازات الشركة الانجليزية فى فارس وموقف المغول والعثمانيين المبادىء لذلك وهو ماكان سببا فى اضطراب الأمن فى الخليج العربى(١٤).

وقد استمرت الجاسك-كميناء استراتيجى وتجارى فى خدمة التجارة الانجليزية حتى عام ١٦٢٤ حين انتقل منها الانجليز إلى بندر عباس التى مثلت جزءاً من عطاء الشاه للشركة الإنجليزية فى محاولة منه لأرضاء الانجليز البرتغاليين الذين كانوا يسيطرون على هرمز مصوره أو بأخرى ، وقد أدى ذلك الى زيادة حدة اضطراب الأمن فى الخليج العربى بين انجلترا والبرتغال حيث حدثت مواجهة بينهما فى الخليج عندما اعترض البرتغاليون سفينتين للشركة كانتا فى طريقهما إلى الجاسك ، فتراجعتا إلى سورات استعدادا لانتظار النجدة وتحت المواجهة البحرية فى الخليج فى ٢٨ ديسمبر ١٦٢٠ حيث أصاب الانجليز نصرا ، وكانت نتيجة معركة الجاسك هذه بمثابة نقطة تحول فى السياسة الانجليزية تجاه الخليج العربى والذى استأثر بحل اهتمام انجلترا .ففى سنة ١٦٢١ قام الانجليز تجاه الخليج العربى والذى استأثر بحل اهتمام

انجلترا .ففى سنة ١٦٢١ قام الانجليز للتصعيد حملتهم على البرتغاليين بتشجيع من الشاه وانتصر التحالف الفارسى الانجليزى فى أول فبراير١٦٢٢ حيث يتم غزو هرمز دون مفاوته تذكر وأمر الشاه بتدميرها ونقلت أحجارها لتعمير بندر عباس التى تقع على مقربة من هرمز حيث استقرت الشركة الانجليزية في بندر عباس كمدخل إلى الظهير الفارسى ، واستمرت بندر عباس تخدم تجارة الشركة الانجليزية حوالى قرنين.

٤- الخليج والتنافس الاقتصادى الدولى:

شهد العقدان الثانى والثالث من القرن السابع عشر تشابكا فى علاقات القوى الكبرى بالخليج العربى ، وتمثل ذلك فى السياسات التجارية والاقتصادية المتنافسة عبر الخليج ، فمن ناحية تعثرت تجارة الشركة الانجليزية فما فارس عندما افتتح الهولنديون منذ سنة ١٦٢٣ مستودعا فى جمبرون "بندر عباس فما بعد - -يث انعكس ذلك على منافسة الشركة الانجليزية التى لم تتمكن من مواصلة الاحتكار الذى كانت محاولة، وتوقفت تجارة الشركة فى سنة ١٦٢٤ عندما رفع التجار الفرس أسعار الحرير وأحجبت الشركة الانجليزية عن شرائه ، وبدأت تفكر فى الانسحاب ، غير أن وكيل الشركة (١٥)، قرر البقاء للحفاظ على الامتيازات المكتسبة ، وعدم ترك الأسواق الفرسيب للهولنديبن . ومع ذلك فقد وصلت العلاقات الانجليزية الفارسية إلى درجة "فاترة" حتى ان الشاه لم يحسن مقابلة السيركوتون Cot-ton الذى جاء فى سنة ١٦٢٨ كمبعوث ن الملك سشارلس . وبالرغم من محاولات الشركة الانجليزية تحسين العلاقات الانجليزية الفارسية والتى تمثلت فى نجاحها فى الحصول على فرمان جديد من الشاه صافا الذى تولى السلطة فى فارس فى الفترة ١٦٢٩-١٦٤٢ إلا أن هولندا كانت قد ضاعفت نشاطها الاقتصادى فى فارس ، وقد وصل هذا التفوق إلى درجة كبيرة فى الخليج العربى حيث أصبحت السيطرة التجارية كاملة لهولندا وشلت بالتالى

التجارة الانجليزية حتى أبرمت اتفاقية بين انجلترا وهولندا ، ورفعت هولندا بمقتضى هذه الاتفاقية تعويضا قدرة خمسة وثمانون ألفا من الجنيهات الاسترلينية لما أحدثته هولندا من خسائر ، ومع ذلك لم ينعكس أى ربح على الشركة الانجليزية وريادتها فى الخليج العربى التى تناقصت تناقصا ملحوظا ، وأدى هذا إلى فشل السياسة الانجليزية فى الخليج العربى فى هذه الفترة.

أما العقدان الثامن والتاسع من القرن السابع عشر فقد شهدا تطورا ملحوظا فى نشاط انجلترا فى الخليج العربى من خلال تقرير رولت مبعوث الشركة الانجليزية فى فارس والذى كان ذا شقين ، الأول ما أوصى به من استعمال القوة العسكرية للحفاظ على تجارة الشركة ، أما الشق الثانى فهو توصيته بأن تحاول الشركة العمل على استثمار ميناء آخر فى منطقة الخليج . ونتيجة لهذا التقرير ، وقد قررت الشركة بالفعل فى سنة ١٦٧٥ زيادة تسليم سفنها التجارية العاملة فى الخليج، وأرسلت سفينتين لحماية التجارة وتحصيل متأخرات ضرائب بندر عباس ، ومع ذلك فقد كان منحنى العلاقات الانجليزية الفارسية يهبط إلى أدنى الدرجات بسبب النشاط الهولندى الملحوظ والذى جعل تجارة الخليج تحت السيطرة الهولندية ، وهو ماشهد به جون فرير Fryer خلال زيارته للمنطقة فى سنة ١٦٧٧ ، فأرسلت الشركة فى سنة ١٦٨٣ سفينتها المجهزة بسبعين مدفعا بقيادة طرماس جرانثام Grantham الى الخليج العربى لترملة التجارة فيه حتى تدفع فارس متأخرات ضرائب بندر عباس ،غير أن جرانثام بالبث اذ انسحب للهند نظرا لوجود قوة هولندية بحرية كبرى عند سواحل بندر عباس . ومع ذلك فإن جهود انجلترا استمرت حتى العقد الأخير من القرن السابع عشر ، وقد اثمرت هذه الجهود حيث بدأت الأمور فى فارس تسير فى صالح الشركة الانجليزية.

٥- تأثير المتغيرات الاقليمية والدولية:

أما المتغير الاقليمي الذى كان ذا أهمية كبيرة فى أحداث الخليج العربى منذ بداية القرن الثامن عشر فقد تمثل فى المد العربى لمواجهة أوروبا برمتها والذى أطلق عليه الأوروبيون إصطلاح "القرصينة العربية" ، حيث نشطت البحرية العربية فى الخليج إلى درجة هددت التجارة الأوروبية ، مما جعل رئاسة الشركة الانجليزية ان تدفع الحكومة للتوصل إلى اتفاق مع كل من هولندا وفرنسا لقمع القوى الاقليمية العربية فى الخليج ، وفى سنة ١٧٠٠ توصلت الحكومة الانجليزية إلى اتفاق تقرر بموجبه قيام هولندا بحماية التجارة فى البحر الأحمر ، وقيام فرنسا بحماية التجارة فـــي الخليج العربي (١٦) .

وفي سنة ١٧٣٦ تولى (١٧) نادر شاه السلطة في فارس ، وتمكن من مد سيادته وسيطرته على القبائل العربية في الخليج العربي ، وقد استعان بهم للخدمة في للخدمة في الفن الفارسية نظراً للمهارة العربية في الملاحة البحرية من ناحية ولعدم الخبرة البحرية للفرس الذين كانوا عازفين عن ارتياد البحار وقد تعاونت الشركتان الأنجليزية والهولندية مع الشاه في سنتي ١٧٣٩، ١٧٤٠ لقمع ثورة الملاحين العرب ومساعديهم في الأسطول الفارسي ، وهو ما سبب كثيراً من الفتن والحروب الداخلية وظاهرة عدم الإستقرار السياسي التي عانت منها فارس عقب اغتيال نادر شاه ثم تولى عادل شاه وخلفه كريم خان في الحكم وقد حاول الأخير فرض سيطرته على الخليج العربي وفي منتصف القرن الثامن عشر وعلى وجه الدقة في عام ١٧٤٩ أدت العديد من المتغيرات الدولية إلى تشابك سياسات القوى العظمى حول الخليج العربي فمن ناحية ظهرت بوادر وكالة انجليزية في الخليج العربي على مشارف الهند ومن ناحية أخرى ظهرت السفن الحربية الفرنسية في الخليج نفسه حيث تركزت هجماتها على السفن التجارية الأنجليزية في مسقط التي كانت من أنشط الموانى

التجارية في الخليج العربي برمته (١٨) .

أدت هذه المتغيرات إلى القضاء على الأسطول الفارسي تماما مما نتج عنه اضطرابات بحرية في المنطقة التي كانت تسودها الخلافات القبائلية والفتن الداخلية ، فالبحرين كانت تقع تحت سيادة عرب الحولة وهم في نزاع مستمر مع بعضهم البعض مما أضعفهم وفرق قوتهم بالرغم من الأهمية الجيوبوليتيكية للبحرين والتي تعود لكونها ذات موقع ممتاز ، وإن إحدى جزرها بعيدة عن الأراضيى الفارسية وقريبة من البصرة وبوشهر حيث يفد إليها التجار الفرس والأتراك ، ومع ذلك فقد فضل أحد الوكلاء الانجليز (١٩) الرحيل إلى « قشم » لأن دروبها - من وجهة نظره - أكثر صلاحية للملاحة ، وبها عيون عذبة ، ومراسيها متعددة وتكاليف تسليمها وحراستها منخفضة .

أما جزيرة هرمز ، فإن أهميتها الجيوبوليتيكية والتاريخية فترجع إلى جهود حكومة الهند البريطانية في بومباي - تلك الحكومة التي عملت نيابة عن حكومة بريطانيا أو بواسطتها لإدارة الشئون السياسية في الخليج العربي ، فقد أمرت بومباي في سنة ١٧٦٠ وكيلها في جمبرون - بندر عباس - أن يبذل كل طاقاته لاحتلال جزيرة هرمز ، وقامت الوكالة باجراء دراسة كاملة عن هرمز وفاوضوا شيخها حول انتقال المستودع البريطاني إلى جزيرته ، غير أنه رفض ذلك ، وأعقب ذلك تكليف بومباي لوكيلها باجراء دراسة كاملة عن إحدى جزر الخليج العربي لإختيار أنسبها ، وقد جاءت دراسة الوكيل لتؤكد أن « غزو هرمز مغامرة كسبها رخيص ، فهي فضلاً عن كونها فقيرة فان سكانها قليلون، مما لا يستوجب عناءاً يذكر في الإستيلاء عليها » (٢٠) .

٦-البصرة:

وقع الإختيار على مستودع البصرة والتي انتقلت اليها وكالة الشركة الأنجليزية في ابريل ١٧٦٢ ، ولما كانت البصرة تقع ضمن الآراضي

العثمانية، فإن هذا الإنتقال قد أدى إلى نتائج سياسية واضحة في العلاقات الدولية وقتئذ وهو ما يستدعي وقفة للتفسير والتعليل . فقد كانت بريطانيا قد عقدت منذ عام ١٦٦١ اتفاقية مع السلطان العثماني يتم بمقتضاها أن تتاجر السفن البريطانية مع كل أجزاء الأمبراطورية العثمانية ، ولم تهتم هذه الإتفاقية كثيراً بالتجارة من جانب الشركة الانجلزية في أعالى الخليج العربي، وبدأت الشركة منذ سنة ١٧٢٣ تتاجر مع البصرة التي صارت المركز الثاني للشركة بعد منتصف القرن الثامن عشر باعتبارها موقع بديل لبندر عباس ولكنها تزيد عنها أهمية كونها تقوم بتأمين اتصال سريع بين لندن وبومباي في حالة مواجهة سفن فرنسا الحربية في الخليج العربي فكانت البصرة هي نقطة البداية لما عرف فيما بعد باسم الطريق الصحراوي ، وقد حاولت انجلترا في القوة التالية ان ترسل البضائع والسلع إلى البصرة ثم تدفع بها في المنطقة المحيطة حتى سوريا التي صارت تقبل على شراء المنسوجات الصوفية الانجليزية عن طريق الخليج العربي ، ولم تكن مهمة البصرة تجارية بقدر ما كانت بمثابة نهاية لخط سريع إلى أوروبا وهو ما يمكن ملاحظته في الأحداث السياسية الهامة في القرون التالية . وتمثلت أهمية البصرة الجيوبوليتيكية أيضاً في كونها تقع على طريق بغداد حيث تنظم البريد لأوروبا والعكس وهو ما كان موضع إهتمام الأوروبيين الأوائل منذ أكثر من قرنين حيث كان جون نيوبري (١٥٨١م) من أسبق مرتاديه .

وازدادت أهمية البصرة بعد انتهافنت عليها أيضاً كل من فرنسا والدولة العثمانية ، فقد اعادت فرنسا فتح قنصليتها في البصرة في سنة ١٧٦٥ ، أما الدولة العثمانية فلم ترافق على سلمها عن بغداد لتكون ولاية قائمة بذاتها حيث عين السلطان العثماني والياً واحداً لولاية بغداد هو عمر باشا ، الذي قامت انجلترا بالتجسس عليه في محاولة لاحتوائه بالإشتراك مع فرنسا بهد فالإتجار في منطقته ، واصبحت وكالة البصرة مقيمية شأنها شأن بومشهر ،

غير أن الوباء الذي اجتاحها جعل انجلترا تتراجع عنها وهو ما مكن الشاه كريم خان من الإستيلاء عليها في ابريل ١٧٧٦ وتلى ذلك تعطيل واعاقة المقاومة العربية للبريد الصحراوي لأوروبا عبر البصرة أما أهم مرحلة مثلتها البصرة في السياسات العالمية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر كونها نقطة للإتصال السريع بين رئاسة الشركة في لندن وفروعها بالمنطقة والخليج العربي بالإضافة إلى كونها حجر الزاوية لمواجهة آثار الحروب الأوروبية في منطقة شبه القارة الهندية وبهذا بدا الخليج وفق آراء العديد من الباحثين نقطة مراقبة متقدمة ووسيلة لاتصالات سريعة (٢١) .

وقد قامت العديد من الفتن والإضطرابات في منطقة البصرة وما حولها واجتاحها الوباء في سنة ١٧٧٣ كما سبقت الإشارة إلى ذلك مما أدى إلى نزوع الأنجليز عنها ومهاجمة كريم خان لها واستيلاء الدولة الفارسية عليها غير أن وكيل الشركة الانجليزية تمكن من تسوية الخلافات مع فارس ، ومع ذلك فقد فقدت البصرة مكانتها الدولية بعد احتلال الفرس لها باعتبارها نهاية للطريق الصحراوي ونقطة متقدمة لمراقبة اي نشاط فرنسي كما فقدت أهميتها التجارية والإقتصادية ونزح تجارها إلى الكويت والزيارة التي ازدهرت بخراب البصرة لدرجة جذبت انتباه الفرس اليها فحاولوا احتلالها في عامي ١٧٧٧، ١٧٧٨ على التوالي ، غير أن جهودهم قد باءت بالفشل .

٧ - السياسات الأوروبية والسواحل الغربية للخليج :

توجهت الأنظار الأوروبية للسواحل الغربية للخليج حيث بدأ القواسم مجابهة الشركة الأنجليزية التي ازدادت خسائرها بالتالي ، وقد ساعدت الظروف الدولية السائدة - حروب الثورة الفرنسية - على نزوح بريطانيا عن الخليج العربي باستثناء بعض النقاط لمراقبة الطريق إلى الهند وهنا يأتي دور فرنسا ، فبالرغم من ضعف الوجود الفرنسي في الخليج إلا أن علاقة

الفرنسيين بمسقط بصفة حاصة كانت جيدة من عام ١٧٨٥ من خلال المصالح التجارية (٢٢) المتبادلة ، وقد صدر في باريس في ٣ مارس ١٧٩٥ قرار بتعيين قنص لعام فرنسي في مسقط وهو بوشامي .

وقد كان للحملة الفرنسية علي مصر في ١٧٩٨ أهدافاً أخرى وهو تدمير القوة البريطانية في الهند وفات انجلترا أن بونابرت بوصوله إلى شرق البحر المتوسط ستفتح أمامه مسارات أربعة إلى الهند وهي :

أولاً : إلى القسطنطينية فالبحر الأسود ثم جنوبا إلى تركيا الشرقية.

ثانياً : إلى السويس فالبحر الأحمر وصولاً إلى الهند .

ثالثاً : إلى جدة فالحجاز واليمن وساحل حفرت موت فالهند .

رابعاً : عن طريق الصحراء السورية فبغداد ثم الخليج العربي فالهند.

وكان من رأي انجلترا آن المسار الرابع هو أنسبها بالنسبة لإمكانيات نابليون بونابرت وان طريق الصحراء السورية هو أكثرها ملاءمة من غيره ، وبالنسبة للخليج العربي فقد ارسلت انجلترا ثلاثة سفن لتبحر من البحر الأحمر حتى الخليج لكي تكون على استعداد لمواجهة أي طارىء ينتج عن غزو بونابرت بالإضافة إلى جهود انجلترا في كسب صداقة ومؤازرة والي العراق العثماني إلى جانبها (٢٣) .

وقد لاحظ أحد الباحثين (٢٤) أن السياسات الأوروبية بالتالي قد تجاوزت وقتئذ الخليج العربي إلى مصر والبحر الأحمر ، بيد أن مسقط هي التي احتفظت بأهميتها في السياسة البريطانية باعتبارها نقطة الإرتكاز التي تسيطر على منطقة الساحل الأفريقي برمته ، وغبرت مسقط نقطة هامة في الأمن الإقليمي لانجلترا في الهند .

هوامش الفصل الثاني

بريطانيا والسياسات الإقليمية والعالمية في الخليج

١ - أ.ل. لوكهارت ، نادر شاه - دراسة نقدية - لندن ١٩٣٨ من ص ١-١٧ بالانجليزية حيث سيطر نادرشاه على بحر قزوين أيضاً وكان يسمى بالبحر الشمالي وهو ما أكده أيضاً ج . كرزن في كتاب فارس والمسألة الفارسية بالانجليزية ، لندن ١٨٩٢، الجزء الثاني من ص ٣٨٧-.٣٩٠

٢ - ترجمة خطاب مارتن فرنشر وكيل مركز البصرة إلى مجلس ادارة الشركة مؤرخ في /١٨٣٢/٥ ٢٠ مجلد رقم ١٥ .

٣ - ولعل أوضح مثل لهذا النفور أن اميرال البحر الفارسي لم يشاهد سفينته في حياته ، وكان الهنود والبرتغاليون هم الذين يشرفون على الأسطول الفارسى .

٤ - راجع : أحمد مصطفى أبو حاكمه ، تاريخ شرقي الجزيرة العربية ، ١٧٥٠-١٨٠٠ ، مرجع سابق من ص ٥٤- ٥٥ .

٥ - وكانت كالآتي : سفينة من طراز بريمانتين وسفينة ذات ٣ سواري وأخرى ذات ساريتين وعدد من القطع المساعدة ، راجع ترجمة خطاب من وكالة جامبرون إلى مجلس إدارة شركة الهند الشرقية في لندن مؤرخ في ١٧٣٩/٣/٣١م .

٦ - لوكهارت ، مرجع سابق من ص ٩١-٩٣.

٧ - وذلك فى عهد السلطان بنى سيف الإمام اليعربي الثالث لعمان ، راجع في تفصيل ذلك : التحفة النبهانية فى الجزيرة العربية (تاريخ البحرين)، القاهرة ١٣٤٢هـ / ١٩٢٣م من ص ١١٠-١١٢ .

٨ - راجع ، أحمد مصطفى أبو حاكمه ، مرجع سابق من ص ٥٥-٥٧ .

٩ - كرزون ، مرجع سابق ، الجزء الثاني ، من ص ٣٩٠-٣٩٢ .

١٠- راجع فى تفصيل ذلك :

Searight, Sarah, The British in the Middle East(London 1969) PP. 35-

40 .

وقد نشأ اطلاق اسم الخليج الفارسي على الخليج العربي حين اكتشف الإسكندر المقدوني منذ ثلاثة المشرين قرنا خلت للساحل الفارسي لهذا الخليج أولاً ، ثم للساحل العربي الأكبر ، وبعد الإسلام ازدهرت الملاحة في جزيرة العرب ، وأبدى العرب مهارات نادرة فيها وتفوقوا في صناعات السفن القديمة ، ويؤكد Richarad H. Sanger في كتابه The Arabian peninsula أن قلب الشرق العربي يقــــــع فيما بين البحر الأحمر والخليج «الفارسي » - حسب تسميته له - ومن الصحراء السورية حتى البحر العربي، راجع في تفصيل ذلك :

Sanger , Richard H. , The Arabian Peninsula , New York 1954, PP. 200-204 .

١١- وقد شهدت هذه الجهود منحنى متذبذب صعوداً وهبوطاً بين لوريمر والشاه ففي حين وصف لوريمر الشاه بأنه شخص غير مناسب فى التعامل معه ، فقد وصفه الشاه بأنه : «عجوز حل التعب والإرهاق به » راجع تفصيلاً :

Lorimér, J.G. , Gazetter of the Persian Gulf, Oman & Central Arabia, Vol.1., Historical , Part 1, (Calcutta, 1915) PP. 10-12 .

١٢- Aitchison , C.U., A Collection of Treaties , Engagements and Sands Relating to India and neighouring Countries, Vol. 5 (Calcutta, 1892) PP. 1-5.

١٣ - Lorimer , Op, Cit., PP. 15-18

١٤- Ibid, O. 15 .

١٥- Wilson , A.T., The Persıan Gulf,(London, 1959) PP. 135-165 .

١٦ - كما قامت انجلترا بحماية الهند الجنوبية ، ويرى أحد المؤرخين العرب المعاصرين ان هذا التقسيم يدل على أن تجارة الخليج العربى لم تبلغ وقتئذ درجة تحعل انجلترا تتشبث بحماية هذا الخليج ، راجع : دكتور عبد العزيز عبد الغني ابراهيم ، حكومة الهند البريطانية والإدارة

في الخليج العربي، دراسة وثائقية ، دار المريخ ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١م من ص ٧١-٨٠ ، وفي اعتقادي أن انجلترا كانت متعثرة في نشاطها التجاري في هذه المنطقة فضلاً عن التفوق الهولندي البحري البارز والنشاط الفارسي الملحوظ في الخليج العربي بما يعنيه ذلك من جعل وقوة انجلترا تأتي في المرتبة الثالثة (الباحث) ، حول دراسة مستفيضة لنادر شاه والظروف التي تولى فيها الأمور في فارس وما سبق ذلك من اضطرابات داخلية منذ بداية القرن الثامن عشر - راجع :

Lickhardt, L., Nadir Shah (London , 1938) .

١٨- دكتور عبد العزيز عبد الغني ابراهيم ، من ص ٨١-٨٤ نقلاً عن:

Skeet, lan , Nuscat and Oman, The End of an Era(London, 1974) PP. 20-25 .

١٩- واسمه جريفس Graves وكان يعمل كمقيم للشركة الأنجليزية في كرمان وهو الذي فند آراء سلفه سافدج Savdge عن البحرين مفضلاً (قشم) عنها وراجع : دكتور عبد العزيز عبد الغني ابراهيم ، مرجع سابق ، من ص ٨٢-٨٣ .

٢٠- Amin, Abdul Amir , British Interests in the Persian Gulf , London , 1967, PP. 15 - 50 .

٢١- دكتور عبد العزيز عبد الغني ابراهيم ، مرجع سابق ، ص ٩٢ .

٢٢ - Sheet , Ian , OP, Cit., PP. 25 - 32 .

٢٣- Ibid , P. 65 .

٢٤- دكتور عبد العزيز عبد الغنى ابراهيم ، مرحع سابق ص ١٠١ .

الفصل الثالث

إحكام السيطرة البريطانية على الخليج

الفصل الثالث

إحكام السيطرة البريطانية على الخليج

١ - مسقط:

كانت البرتغال قد تسطلت على مسقط حتى يناير ١٦٥٠ حين سلمت حاميتها البرتغالية لليعاربة ، وقد حاول العرب مواجهة البرتغاليين اقتصادياً، وربما يفسر ذلك سبب عقد اتفاق تجاري بين البرتغال وبريطانيا ، وفيما يتعلق بدور العثمانيين وانعكاس هذه الإتفاقية على الأوضاع الإقتصادية في المنطقة ، فالملاحظ أن الإتفاقية قد جعلت بريطانيا تتمتع بحرية التجارة في عمان ، على أن يوافق العمانيون الأنجليز في توريد أو استيراد أي سلع ، وان لا يصرح لتجار أي دولة مسيحية أخرى بالتجار في ميناء صحار في السلع الأنجليزية ، وجاء فرض القيود على العمانيين نتيجة لعدم التكافؤ والغبن الذي لحق بهم والذي يتضح من مناقشة أهم شروط هذا الإتفاق (١) ، وعلى سبيل المثال ، فإنه في حالة سرقة متاع التجار الأنجليز أو اتلافه أو سلبه تقع مسئولية التعويض على العمانيين ويكون الحق مكفولاً للانجليز في حمل السلاح في المنطقة الساحلية ،وإذا حدث نزاع بين العمانيين والانجليز ، فإن الإمام ناصر ملك عمان هو الذي يتولى معاقبة المسلمين ، أما المقيم البريطاني في عمان فهو المسئول عن اقامة العدل بين اتباعه .

وتشير المصادر (٢) أن العرب قد ازدادت قرتهم البحرية في الفترة اللاحقة ، بل ان هذه القوة البحرية العربية المتصاعدة قد أخذت تلاحق البرتغاليين حتى الساحل الشرقي لأفريقيا حيث قامت حركة تجارية نشيطة بين المسلمين ، وكان ذلك محل اهتمام الشركة الأنجليزية التي بعثت بعدة تقارير (٣) إلى الحكومة البريطانية أوضحت فيها أن الحكومات العربية في المنطقة هي حكومات جديرة بالإحترام وأن حكومة مسقط هي أبرز هذه

الحكومات ، وربما يفسر ذلك استقطاب بريطانيا لسلطان مسقط في محاولة لإقامة وكيل سياسي انجليزي في مسقط ، ومع ذلك انعكست قوة سلطان مسقط في اقامة نوع التوازن بين الدول الأوروبية المتنافسة : بريطانيا وفرنسا وهولندا ، رغم أن السلطان قد عقد معاهدة في ١٢ أكتوبر ١٧٩٨ مع الشركة الأنجليزية ، وقد تركزت نصوص المواد الستة للمعاهدة على حماية مصالح الشركة الأنجليزية أما المصالح الفرنسية والهولندية قد واجهت صعوبات نظراً لانحياز نصوص (٤) المعاهدة تماماً لصالح بريطانيا ، وهو ما يدخل في اطار المعاهدات غير المتكافئة (٥) في القانون الدولي ، وتدل ردود فعل حكومة الهند البريطانية على هذه المعاهدة على أهمية مسقط الجيوبوليتيكية والإستراتيجية بالنسبة لبريطانيا التي تمكنت من تحقيق نوع من التفوق على منافستيها فرنسا وهولندا ، خاصة وان هذه الحقبة ترتبط بتصاعد المد الفرنسي من خلال سياسة نابليون بونابرت تجاه الخليج التي كانت مثار قلق شديد لحكومة الهند البريطانية والحكومة البريطانية ذاتها .

وحرصاً على المصالح البريطانية في مسقط ، فقد اقدمت بريطانيا على التوشح « بوشاح الغيرة على الدين الإسلامي » (٦) بتقديم هدايا إلى سلطان مسقط ، وقد تجاوب السلطان مع « الصداقة البريطانية » معبراً بحرارة عن احساسه بقوة الحكومة البريطانية ، لدرجة أنه رجب بوجود وكيل للشركة الأنجليزية في مسقط باعتباره قناة اتصال دائمة مع انجلترا ، حيث مسقط قاعدة التمثيل السياسي على حد رأي لوريمر . أما المنافسة الفرنسية لبريطانيا فقد انعكست على تعيين قنصل فرنسي في مسقط فى أكتوبر ١٨٠٣، حيث علمت فرنسا للمرة الأولى باتفاقيتي ١٧٩٨ (٧) ، ١٨٠٠ ، واستمرت الوكالة البريطانية في مسقط بعد انحسار خطر فرنسا ، وذلك بدون أي موظفين بريطانيين (٨) ، واستمرت على هذا الحال حتى سنة ١٨٤٠ حيث كان النشاط المصري قد أفل أيضاً في تلك الأرجاء ، ولم ترسل بريطانيا

وكيلاً آخر إلا في سنة ١٨٦١ .

والواقع أن الظروف الدولية والإقليمية السائدة في تلك الفترة قد عكست تأثيرهاعلى تجارة الشركة الأنجليزية في الخليج من حيث الرواج والإزدهار أو الركود ، أما هدف الشركة في الخليج فقد كان يتركز بالدرجة الأولى على السيطرة السياسية والعسكرية وتحصيل الصرائب من السفن التي ترفع العلم الأنجليزي في كافة موانى الخليج ، ووجد الأنجليز في سلطان مسقط حليفاً لهم خاصة وان القواسم كانوا يشكلون خطراً جسيماً على النشاط الإقتصادي والتجاري البريطاني من خلال غاراتهم المتكررة على السفن الأنجليزية ، وهذا التحالف الانجليزي العماني نتج عنه عدة حملات عسكرية بحرية على القواسم كما سبقت الإشارة إلى ذلك ، وما بينهما هنا هو انعكاس هذا التحالف على مسقط ذاتها التي لم تحقق أي ربح يذكر ، بل حافت بها الخسارة ، حيث تمكنت الشركة الأنجليزية من فرض السيطرة الكاملة على الأراضي العربية ، ويوضح ذلك المهارة السياسية البريطانية في الخليج العربي والتي أدت إلى اقامة علاقات طيبة بالشيوخ المتصالحين كانت لها آثارها على الشئون التجارية من خلال الحماية القوية التي كفلتها بريطانيا للسفن رافعة العلم البريطاني ، وتورد المصادر آن فترة غياب التنافس الدولي التجاري على الخليج ، وتصاعد النزاع بين الأنجليز والقواسم ، فقد جعل للأمريكيين لممارسة أعمال التجارة بصفة مباشرة ، وقد كانت القناعة البريطانية تعتمد على مقولة أن المقيمين في الخليج العربي ليسوا أكثر من وكلاء للشركة في أرض قوى أجنبية مستقلة استقلالاً كاملاً .

٢-بوشهر:

عقب تلك الفترة تركز اهتمام بريطانيا على بو شهر وتعيين مقيم بريطاني فيها واعتباره « راعي المصالح البريطانية في الخليج العربي (٩). »

وقد سبقت الإشارة ان وكالة مسقط قد استمرت لمدة ثلاثين سنة دون وكيل بريطاني ، فلما كان المد المصري في شبه الجزيرة العربية وتوجهه لمنطقة الخليج العربي واستئثار محمد علي « باشا » باهتمام شيوخ ساحل الخليج ، وتطلعاتهم للتحالف معه ، فقد أرادت بريطانيا استعادةنفوذها لهذه المناطق الساحلية التي تحظى بموقع ممتاز ، وبالفعل أرسلت حكومة الهند البريطانية ممثلاً لها في مسقط « بغرض إبعاد المداخلات المصرية .. وعلى أن يترك له أمر المسئولية المباشرة في المنطقة ... » وتم توقيع اتفاقية تجارية بين بريطانيا ومسقط في ٢٢ يوليو ١٨٤٠ ، وصار لبريطانيا بموجب هذه الإتفاقية وجود قنصل لها في مسقط لخدمة التجارة البريطانية ، وبافول نجم مصر في هذه المنطقة وغياب التنافس الأوروبي ، فقد رجل الأنجليز عن مسقط إلى زنجبار باعتبارها أنسب طقساً ، وتلي ذلك ادماج وكالتي مسقط وبغداد في مقيمية بريطانية واحدة هي مقيمية البصرة التي أنيط بها رعاية شئون المصالح البريطانية ومصالح حكومة الهند البريطانية في بومباي ، وفي سنة ١٨٢٣ تقرر صرف النظر عن الوكالة السياسية للخليج والحاق أعباثها بمقيم بو شهر ، والذي تغيرت طبيعة عمله من تجارية بريدية استخبارية إلى طابع سياسي حيث عهد إليها بالاتصال بالسعوديين الموحدين والأشراف على أمن الخليج.

غير أن حكومة الهند البريطانية قامت في العقدين الثالث والرابع من القرن التاسع عشر بتخفيض نفقاتها في بوشهر ، وتركز اهتمامها على كيفية التعامل مع حالات « القرصنة » العربية من جانب القواسم في الخليج ، وقد لقي ذلك مقاومة من جانب فريق من المسئولين في حكومة الهند البريطانية، فمن ناحية تركز الجدل فيما بينهم في اختلاف طبيعة المقيمية عن البعثة اختلافاً تاماً من حيث التدخل في الشئون السياسية ومن ناحية أخرى فإن أي مبعوث سياسي يجد نفسه حائراً أمام الأوضاع المضطربة في الخليج واختلال الأمن به وان « عمل المقيم يتطلب دراية ومهارة وجرأة وهي صفات لا تتوافر

في المبعوث » .وهذه الآراء صبغت في مذكرات متبادلة بين حكومة الهند البريطانية في بومباي وبين مندوبيها في طهران ، وكانت الأوضاع في البحرين والدعاوي الفارسية بشأنها يجعل موقف رئيس البعثة البريطانية يتعرض للحرج بشأن ضرورة تدعيم السيطرة البريطانية على جزر الخليج ، وأنه في الأمور ذات الصيغة المحلية والإقليمية فان حاكم بومباي ينبغي أن يكون له حرية التصرف ، أما إذا كان الأمر يتعلق بالعلاقات السياسية لبريطانيا فيجب أن يحال الأمر لحكومة الهند البريطانية ، وكان من نتيجة ذلك ان تراجعت حكومة الهند عن مقيمية بو شهر التي أصبحت تابعة لحاكم بومباي(١٠) الذي كتب في سبتمبر ١٨٣٦ قائلاً : « أننا نتصرف بأنفسنا في الأحداث الصغيرة ، أما الأمور التي تقضى قراراً سياسياً فسنلجأ إلى حكومته بالهند ... وتترك لها تفاصيل الأحداث (١١) » .

وقد سبقت الإسارة إلى تزايد السيطرة البريطانية على منطقة الخليج في هذه الفترة وصولاً إلى الهدنات والإتفاقيات والمعاهدات غير المت فئة التي أبرمت بين بريطانيا وشيوخ الخليج في العقد السادس من القرن التاسع عشر.. وعندما عزمت حكومة الهند على تمزيق سلطنة مسقط جزء عربي وجزء أفريقي في أواخر هذا العقد ، فقد عينت وكيلاً لوكالتها في مسقط التي ظلت دون وكيل انجليزي منذ سنة ١٨٤٣ ، وتشير المصادر إلى وثيقتين هامتين تتعلقان بهذه الظروف ، الأولى وثيقة التعيين وتنظمها التعليمات العلنية الصادرة للوكيل البريطاني في مسقط بشأن ضرورة محافظته على تفوق النفوذ البريطاني ومده إلى عمان والجزيرة العربية بصفة عامة ، أما الوثيقة الثانية فقد كانت تعليمات سرية لوكيل مسقط وتكشف عن الغرض الأساسي في اعادة تعيين بريطاني لهذا المنصف ، وانه سواءتعلق الأمر بالجزء العربي «مسقط » أو بالجزء الأفريقي « زنجبار » ،فإن التعليمات السرية كانت تقضي ببذل الوساطة في أي نزاع ينشأ بين إمام مسقط وحاكم زنجبار .

٢ - تبعية مسقط لبو شهر:

استمرت مسقط تابعة لحاكم بومباي حتى سنة ١٨٦٥ حتى تغيرت تبعيتها الإدارية إلى مقيمية بو شهر ، حيث صدرت التعليمات للوكيل البريطاني في مسقط أن لا يتصل بحكومة بومباي إلا عن طريق المقيم السياسي للخليج العربي ، وان يقصر اتصاله المباشر مع بومباي في الشئون ذات الطبيعة العاجلة والطارئة ، وفي يناير ١٨٧٠ تم تعيين كتون دي واي في وكالة مسقط السياسية على أن يلتزم بالتبعثة لمقيمية بو شهر حيث استمرت وكالة مسقط تابعة لبو شهر وتتأثر بها قوة وضعفا وصولاً إلى العقد الأخير من القرن التاسع عشر وإلى أن تدهور فيها نفوذ الوكيل في مسقط ، الأمر الذي استلزم نقل المسئولين البريطانيين في مسقط وأنيطت الوكالة للسير بيرسي كوكس الذي سيلمع اسمه في الخليج العربي والجزيرة العربية فيما بعد ، وقد نجح المندوب السامي في بغداد بيرسي كوكس Percy Cox في اعادة النفوذ البريطاني كاملاً على مسقط ، وكانت حكومة الهند البريطانية « تمد سلاطين مسقط بالقروض من قد لآخر » (١٢) .

وقد ظلت أمور الساحل العماني تابعة من الناحية التنظيمية لمقيمية بو شهر ، وكانت مهمة المقيم الوطني (١٣) في بو شهر مهمة استخبارية ، ومن الثابت أن السبب الجوهري الذ حعل حكومة الهند البريطانية تحتفظ لها بوكيل وطني فى ساحل عمان هو حماية مصالح الرعاية البريطانيين ، وان انتماء الوكيل « البريطاني » إلى العرب يجعله - من وجهة نظر حكومة الهند- أكثر مقدرة على الحكم من أي أوروبي آخر فيما يتعلق بالمؤامرات السرية في الخليج ، وأن هذا الوكيل - من حيث انتمائه - لن يكون بعيداً عن هذه المؤامرات ، ومن هذا المنظور ، فقد أدى المندوب « الوطني » - الجنسية، « البريطاني » - المهنة - خدمات كبيرة للمصالح البريطانية ، ومع ذلك فإن سفن الحكومة البريطانية التي كانت تقوم بزيارات متكررة ومتلاصقة

إلى المنطقة ، فان قادة هذه السفن كانوا من الناحية العملية بمثابة الضباط السياسيين للساحل العماني وان نفوذهم يصل إلى البصرة ، غير أن عدم المامهم بالعادات والتقاليد العربية ومشكلات البيئة المحلية فضلاً عن سعوبة تعلمهم اللغة العربية والجدل المثار حول دور المترجمين - كل ذلك رفع من مكانة الوكيل الوطني في المنطقة (١٤) .

أما فكرة تعيين وكيل بريطاني في المنطقة فقد بدأت في سنة ١٩٠٨ حين أثارت ذلك الغرفة البريطانية للتجارة التي كتبت لوزارة الخارجية البريطانية تطلب اليها تعيين وكيل بريطاني في دبي لخدمة المصالح التجارية البريطانية المتزايدة وقد بعثت الخارجية البريطانية بهذه الرغبة إلى وزارة الهند فحكومة الهند البريطانية ، وقد عارض بيرسي كوكس Percy Cox المقيم البريطاني في الخليج هذه الفكرة لأن شيوخ المنطقة من ونجهة نظره « يجب أن يساسوا بحذر شديد » وأضاف قائلاً : « أن وجود ممثل بريطاني في المنطقة سيثير حساسية عند الشيوخ خوفاً علي استقلالهم فضلاً عن شئون تجارة اللؤلؤ » (١٥) .

ولم تتغير آراء المندوب السامي في بغداد بيرسي كوكس طوال العقدين التاليين بشأن تعيين وكيل يتمتع بالجنسية البريطانية بحجة أن الوضع في المنطقة لم يتغير ، فضلاً عن أن السلطات البريطانية في الهند كان من رأيها الحفاظ على الوضع القائم (١٦) ، وكان من رأي بيرسي كوكس أنه فيما يخص التمثيل البريطاني على الساحل « فهو رهن بالأمور المحلية وحدها ، وأن الوكيل الوطني لن يستطيع أن يساعدنا حين تطرأ على المنطقة أهداف عليا للسياسة البريطانية ، أن شيخ دبي (١٧) يقاوم دخول أي أوروبي أو شبه أوروبي إلى المنطقة حتى ولو تعين ذلك الشخص وكيلاً لشركة الهند البريطانية للملاحة . ويستفاد من تحليل تقرير أحد (١٨) المقيمين البريطانيين في المنطقة حرص بريطانيا وحكومة الهند على السواء على اتباع

سياسة سليمة تدريجية تجاه الشيوخ العرب في منطقة الخليج ، ما لم يجبرهم الشيوخ علي قيام بريطانيا « باجراءات صارمة » .

ولم تتمكن بريطانيا من تعيين مقيم يتمتع بالجنسية الأنجليزية ولا في أواخر القعد الرابع من القرن العشرين حين وضعت في أكتوبر ١٩٣٩ ضابطاً سياسياً بريطانياً في الشارقة بدعوى مواجهة مقتضيات ظروف الحرب العالمية الثانية ، وقد اصبح هذا الضابط مسئولا مسئولية مباشرة في البحرين (١٩). وعقب نهاية الحرب اقترح المقيم البريطاني تطوير منصب الضابط السياسي ليصبح الوكيل السياسي للساحل العربي ، وتشير المصادر إلى التقرير الذي يتعلق بهذا الخصوص متضمناً ستة أسباب هي التي تستلزم ذلك ، لعل أهمها امتيازات النفط التي منحت الشركة بتروليوم كونستون وما ترتب عليها من تعقيدات توجب وجود رجل ماهر يتمتع بالخبرة والدراية والشخصية البارزة فضلاً في تزايد الثروة في منطقة دبي وتوافد الجنود الأوروبيين وتصاعد الوعي القومي العربي . وبالفعل فقد نفذت تدريجيا اقتراح المقيم البريطاني في سنة ١٩٤٨ حين انتقلت رئاسة الضابط السياسي البريطاني من «الوكيل » في البحرين إلى « المقيم » في البحرين ، وفي سنة ١٩٥٣ أصبح للساحل العماني وكالة سياسية يرأسها وكيل سياسي بريطاني .

٤ - الكويت:

لم تكن الكويت ذات أهمية تذكر في سياسة بريطانيا الخارجية حتى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر ، وقد دعت الأهمية الجيوبوليتيكية والإستراتيجية إلى توقيع معاهدة سنة ١٨٩٩ من جانب المقيم البريطاني ، وفي يوليو ١٩٠١ وافقت حكومة الهند على ديمومة منصب الوكيل وجعله علنياً . وقد أثار أوكنور Oconor السفير البريطاني لدىى الدولة العثمانية في ١٨ يونيو ١٩٠٣ مسألة وضع وكيل بريطاني في الكويت « لكبح جماح »

شـــيخ الكويت .To Keep the Shekh in order ، ثم احــالت وزارة الخارجيـة البريطانيـة ذلك الطلب إلى وزارة الهند ، واستقر الرأي في النهاية على أن تعيين وكيـل في الكويت سوف يؤدي إلى الاحتفاظ بالامتيازات البريطانيـة هناك ، فضلاً عن الحصول على معلومات دقيقة عن الأوضاع الداخلية في الجزيرة العربيـة برمتـها يمكن استغلالها في الظروف التي تستدعي ذلك ، ثم - وهذا هو الأهم - مراقبة تحرك الدولة العثمانيـة تجاه حدود الكويت ، وذلك بالرغم من المقولات المعارضة (٢٢) بأن تعيين موظف بريطاني في الكويت سيعتبر خروجاً عن حالة الوضع الراهن Status Quo والذي يعتبر بمثابة «الورقة » الأخيرة التي « تلعب » بها بريطانيا في المفاوضات مع الدولة العثمانية .

وبالرغم من استقرار الرأي في النهاية على تعيين وكيل بريطاني في الكويت إلا أنه لم يكن له تأثيراً سياسياً في إدارة العلاقات السياسية للكويت نظراً لتشابك العلاقات الدولية الإقليمية ، فمسألة الكويت ترتبط بالسياسة البريطانيـة الإستعمارية تجاه الدولة العثمانيـة من ناحية والقوى الدوليـة المختلفة من ناحية أخرى . وقد احتجت الدولة العثمانية على تعيين وكيل سياسي بريطاني في الكويت ، وتذكر المصادر (٢٣) أن وزارة الخارجيـة البريطانية قد انتهزت هذه الفرصة كي تدخل في مفاوضات مع الدولة العثمانية لتحديد هوية الكويت ، وقد أبرمت اتفاقية عام ١٩١٣ بين بريطانيا والدولة العثمانيـة تم بموجبها الإعتراف بنوع من الحكم الذاتي دون السيادة على الأرض (٢٤) ، والواقع أن هذه الإتفاقية قد أصبحت منتهية بدخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى حيث تغيرت الأوضاع الإدارية والسياسية لبريطانيا في الكويت ، وكان السير بيرسي كوكس Percy Cox يوجه العمل السياسي لوكالة الكويت من بغداد ، وزادت المصالح البريطانيـة ارتباطاً بالكويت ، ورغم تقاعد كوكس سنة ١٩٢٤ إلا أنه كان قد أدي دوراً كبيراً في

الوساطة بين الأمير عبد العزيز آل سعود (الملك فيما بعد) وبين الشيخ مبارك الصباح من ناحية ، وملك العراق من ناحية أخرى وهو ما يستدعي وقفة للتفسير .

٥ - سياسة التوازن بين الزعامات المحلية :

كان آل سعود في ضيافة مبارك الصباح الذي قام بمفاوضة السلطات البريطانية في الخليج العربي لتدعيم حكمه ، وقد كان ذلك متعلقاً بصورة أو بأخرى بالسياسات العالمية والإقليمية ودور بريطانيا المتميز تجاه الجزيرة العربية بشأن المحافظة على نوع من التوازن بين الزعامات المحلية - عبد العزيز آل سعود ومبارك الصباح ، فالأول أخذ نجمه ف الصعود مع مطلع القرن العشرين من خلال تثبيت أقدامه وفي نجد ومهارته الدبلوماسية التي انعكست علي تفهمه لدور حكومة الهند البريطانية في الخليج العربي ، في حين نجحت بريطانيا في أن تحول دون تدخل مبارك الصباح في سياسة الصحراء ، وهذا الموقف البريطاني قد أخذ في الإعتبار جهود بريطانيا في عدم تدخل الدولة العثمانية بصورة مباشرة في الكويت وقد شكل الوجود الرخو للدولة العثمانية في الإحساء عبئاً كبيراً على عبد العزيز آل سعود ، وكان الإمام عبد الرحمن والد عبد العزيز يتمتع بتأييد الوكيل البريطاني في الكويت ومما ساعد الإمام عبد الرحمن أن بريطانيا كانت زاهدة في التدخل في الشئون الداخلية للجزيرة العربية وتأسيساً على ذلك يمكن القول أن الحفاظ على توازن القوى محلياً واقليمياً كان مبعث السياسة البريطانية غير أن الإمام عبد الرحمن قد استطاع أن يستقطب بريطانيا لمساعدة ابنه من خلال حكومة الهند البريطانية ، ويرى سانت جون فيلبي (٢٥) أن أولى اتصالات عبد العزيز آل سعود ببريطانيا كان عن طريق حكومة الهند ، وتقرر هذه الرؤية (٢٦) أن هذه الإتصالات ظلت حتى العقد الثالث من القرن العشرين تسير عبر القنوات الهندية .

أما عبد العزيز آل سعود فانه التقى للمرة الأولى بوكيل الكويت السياسي شكسبير W.H.R. Shkspere ، وتذكر المصادر أن هذه هي المرة الأولى التي يرى فيها عبد العزيز انجليزياً ويجلس إليه ، واوضح عبد العزيز لشكسبير كرهه للسياسة التركية التي تحاول « عثمنة » الجزيرة العربية ، وأن ما يزعجه هو احتلال الدولة العثمانية لموانىء الإحساء ، ورحب عبد العزيز بوجود ضابط بريطاني في أحد المواني‌ء وزيادة حجم النشاط التجاري البريطاني الذي يتمتع بالأمان داخل شبه الجزيرة وانعكس رد فعل شكسبير تجاه عبد العزيز على تأييده له وذلك من خلال ما ذكره للمقيم البريطاني بيرسي كوكس قائلاً : « يجب أن نمد أيدينا له للإستعانة به عند الحاجة حين يكون استثمار صداقته أمراً مرغوباً » (٢٧) .

وتشير الوثائق الى تعدد الإتصالات بين شكسبير وعبد العزيز آل سعود وخاصة عشية الحرب العالمية الأولى بل والإعتراف له بوضعه في نجد والإحساء ، وإعطائه ضمانا للدفاع عن أرضه بحراً وبراً وكان بيرسي كوكس هو المسئول المباشر عن هذا التعاون الذي استمر حتى بعد مقتل شكسبير حين كان يرافق عبد العزيز آل سعود في موقعة جرا (٢٨) . واستمرت الإتصالات طوال العقد الثالث من القرن العشرين بين عبد العزيز آل سعود وبريطانيا حتى فتحت بريطانيا قناة اتصال إخرى رسمية من خلال مكتب وزارة الخارجية بجدة وبعد بعثة جلبرت كلايتون تقرر أن تكون كل المراسلات البريطانية لعبد العزيز آل سعود من خلال القنصل في جدة على أن تظل المسئولية السياسية في يد وزارة المستعمرات ، ومع ذلك فإن أهمية الأوضاع الجيوبوليتيكية لشبه الجزيرة العربية التي تطل علي الخليج العربي كانت تحتم على حكومة الهند أن توطد علاقاتها مع عبد العزيز آل سعود ، بالإضافة إلي مسائل النفط التي اثيرت في أوائل العقد الرابع من القرن العشرين قد سببت منحنى متذبذب صعوداً وهبوطاً في مشكلات الحدود بين السعودية وجاراتها حتى انشئت

البعثة البريطانية في ١٩٣١ وتم ابعاد المقيم البريطاني في الخليج العربي عن أي تعامل مع عبد العزيز آل سعود (٢٩) الذي كان مدركاً لأهداف حكومة الهند واسلوبها في العامل ، ولذلك فقد حرص على التعامل مع وزارة الخارجية البريطانية ، وقاده نضجه السياسي في فترة ما بين الحربين إلى حساسيته تجاه ضباط الإتصال البريطانيين (٣٠) .

هوامش الفصل الثالث

١ - Skeet, Lani Muscat & Omani, OP.Cit., PP. 64-67.

٢ - دكتور عبد العزيز عبد الغني ابراهيم ، مرجع سابق من ص ١٠٢-١٠٣ .

٣ - المرجع نفسه نقلاً عن :

Repart of Commerce of Arabia & Persia by Samuel Mancsty & Harhvd Jones, 1790 in Saldanha (ed.)

وهذا التقرير بعثه المندوبين البريطانيين مانستى ، وجونز في سنة ١٧٩٠ حيث ذكر مانستي ان مسقط يحكمها «وكيل» بحكم رتبته وان التجار الذين يقيمون في مسقط يجدون كل عون ومعاملة عادلة من الشيخ خلفان الوكيل الحالي ، وأضاف مانستي قائلاً : « وخلفان سهل الحجاب يلقى لطلبات التجار آذاناً صاغية ، ويتمتعون وسلعهم بكل أمن » ، كما أفاد التقرير أن التجارة بين مسقط والهند تقوم بها السفن العربية تشاركها في ذلك سفن أخرى من مختلف الدول الأوروبية ، وأن السفن المسقطية تسيطر على التجارة الداخلية في الخليج.

٤ - راجع نصوص هذه المعاهدة في : دكتور عبد العزيز عبد الغني ابراهيم ، مرجع سابق ، من ص ١٠٥-١٠٧ نقلاً عن :

Altchson, C.U.A. Collection of Treaties, Op, Cit., PP. 53 - 56 .

٥- لمزيد من التفصيل حول المعاهدات غير المتكافئة في القانون الدولى :

- دكتور محمد نصر مهنا ، صور من المشكلات السياسية فى العالم المعاصر ، دائرة المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٨١ .

٦ - دكتور عبد العزيز عبد الغنى ابراهيم ، مرجع سابق ، ص ١٠٨ نقلاً عن:

Kay , J.W. Life & Correspondance of mijor General Sir Jhon Malcolum Vol.1 (London,1956)PP. 101-115.

ويورد الدكتور عبد العزيز عبد الغني ابراهيم فقرات من كتاب Kay تدل على تعصب وحقد وكره مالكولم على الإسلام وأن مسقط « واقعة تحت النفوذ الديني المضاد لكل الإصلاحات، المعادي للعلم الحديث ، أن هذا الدين يحرك عى فى اتباعه حمى الإثارة وما أن تذهب تلك

الحمى حتى لا يبقى فى الدين الإسلامى سوى الأغلال التي تشد إلى التعصب والشعوذة والكراهية » ، وهكذا يتضح إلى أي مدى تصل درجة الحقد من جانب مالكولم على الإسلام بالرغم من اظهاره لحاكم مسقط عكس ذلك تماماً .

٧ - حيث كان مالكولم قد وافق على تعيين بوغلي وكيل للشركة الأنجليزية فى مسقط سنة ١٨٠٠ ، وهو طبيب (مساعد جراح) مرافق لمالكولم ، ولم يكن الهدف من رحلته الإقامة فى مسقط ، غير أن سلطان مسقط طلب من مالكولم أن يمده بجراح أوروبى وهو ما عتبره مالكولم ، «منتهى الحظ إذ سنستطيع أن نؤثر عليه بواسطة الطبيب » . راجع دكتور عبد العزيز عبد الغنى ابراهيم ، المرجع نفسه ، ص ١٢٩ .

٨ - المرجع نفسه ص ١١٧ نقلاً عن (1.0)R/15/6,Pol.Aqency Muscat, Index.

٩ - نفس المرجع ص ١١٨ .

١٠- المرجع نفسه من ص ١٢٢-١٢٣ نقلاً عن :

Pombay Pol. Proc., range 388, Vol26 Cons. 39 of 8 angust 1438 of Macmaghton to chief Sec. Bombay, 25 July, 1836.

١١- Ibid, minute by Grant Bombay, 12 Sept, 1936.

١٢ - دكتور عبد العزيز عبد الغني ابراهيم ، مرجع سابق من ص ١٤٢-١٤٣ نقلاً عن :

Landen, R.G. Oman Sines 1856, Disruptive Modernization in a Traditcoial Arab Society, PP. 35-54.

وقد بقي بيرسي كوكس في مسقط حتى سنة ١٩٠٤ .

١٣- وكناسم الوكيل الوطني هو يعقوب ، وحينما زار المندوب البريطاني بلجريف - الشارقة في سنة ١٨٣٤ كتب عن يقول قائلاً : « ...أن مهمته الرئيسية هي منع الرقيق ومحاربة استيراده ، غير أن يعقوب الوكيل الوطني ، الذي يتقاضى راتبه من البريطانيين يرى أنه من الحكمة التي تستلزمها مجموعة أسباب أن يحافظ على صداقة جميع الأطراف ، وهو - أي يعقوب - يصارح تجار الرقيق بيعاً وشراءاً في الأسواق بتدخله وفي حالة ممارسة تجارتهم في منازلهم فسوف يفترض أنه لا يعلم من الأمر شيئا » راجع في تفصيل ذلك :

Palyrave, W.C.A. Years Jaurney Through Central & Easters Arabia (London , 1865) PP. 55-60.

١٤- ويصف أحد التقارير أحد الوكلاء الوطنيين قائلاً : «.. وبهذه الصفة فان الوكيل الحالي خان بهادور عيسى عبد اللطيف وهو الثالث في سلسلة هذه الأسرة التي تولت خدمة الأهداف البريطانية في المنطقة وهو رجل داهية ... » ، راجع : عبد العزيز عبد الغنى ابراهيم ، مرجع سابق ، ص ١٤٧

١٥- المرجع نفسه نقلاً عن :

(1.0)L/P & 5/12/3747, Minute M. Nov., 1929 .

١٦- المرجع نفسه ص ١٤٩ .

١٧- وكان شيخ دبي من شدة حرصه وحساسيته تجاه الأمور التي يعتبرها تتعلق بالإستقلال ، كان لا يدع أحداً من قادة السفن البريطانية أو أي أوروبي يتحول وحده فى مدينته إلا إذا كان برفقة حرس مدجج بالسلاح .

١٨ - راجع تفصيل هذا التقرير ومصادره في : دكتور عبد العزيز عبد الغني ابراهيم ، مرجع سابق من ص ١٤٨ - ١٥٣ .

١٩- Howley, D., The Trucial States, (London, 1970)PP. 165-170 .

٢٠ - أما ظروف الحرب العالمية الأولى فقد جعلت وكالة الكويت تقع تحت السيطرة السياسية للسير بيرسي كوكس وكان يتولى إدارتها من العراق ، وهو ما أدى إلى تقليل نفوذ بوشهر على وكالة البحرين ، فضلاً عن أن الوكالة في هذه الفترة قد تعرضت للتغيير السريع والمتلاحق ، الأمر الذي قلل من شأن هؤلاء الوكلاء ، وأصبحت وكالة البحرين ينظر إليها فى الإستراتيجية البريطانية على ضوء المصالح البريطانية فيما بين النهرين (العراق) ،خاصة بعد أن اصبح المندوب السامي « كوكس » في بغداد يسمى وكيل هذه الوكالة ومنذ أن انتهت الوصاية البريطانية على العراق في سنة ١٩٣٢ تراجعت وزارة المستعمرات عن مسئولية الخليج العربي ، وعادت شئون البحرين برمتها إلى حكومة الهند التى وافقت على تعيين وكيل سياسي مساعد في البحرين بصورة مؤقتة وصولاً إلى ظروف الحرب العالمية

الثانية كما سبقت الإشارة فى المتن .

٢١- حيث سبق ذلك العديد من المشاورات داخل مؤسسات حكومة الهند ذاتها بشأن ذلك التعيين ، وكانت أوضاع هذه المنطقة غير مستقرة سياسياً حيث كانت هجمات أمير نجد محل شكوى مستمرة من شيخ الكويت والدولة العثمانية عاجزة عنو الدفاع عنه أوتعويضه خسائره ، وبريطانيا في حالة استخدام القوة المسلحة لمعاونة شيخ الكويت فإن هذا الإجراء سيتبعه مزيد من الإنفاق البريطاني لتعويض خسائره في حالة الإغارة عليه من ظهير الكويت ، وهو أمر لم يكن في طاقة بريطانيا التي رأت أن يقوم القنصل بهذا العبء بتفويض من المقيم السياسي في الخليج العربي (١٨٤٠-١٩١٤) ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، وراجع أيضاً :

Hurewits J.C. The Middle East & North Africa in world Polities, Vol.I , 1635- 1914. (Yale 1975) .

Coch & Tempetely , British Documents on the Origins of The War , 1898 - 1914, London , 1938 .

٢٢- حيث سادت مقولات مؤيدة وأخرى معارضة لتعيين موظف يتمتع بالجنسية البريطانية كي يكون وكيلاً مقيماً بالكويت ، فقد تساءل كيرزن ممثل ملك بريطانيا في الهند عن الأسباب التي دعت وزير الهند وحكومة الهند لرفض وضع موظف من الهند في قنصلية المحمرة التي يمكن أن تتولى الأمور الخاصة ببريطانيا ف يالكويت ، وقد أفاد وزير الهند باعتراض وزارة الخارجية البريطانية على قيام قنصل المحمرة بهذا العمل انطلاقاً من مفهوم الخارجية البريطانية أن أمور الكويت متصلة « بالعربية التركية » راجع في تفصيل ذلك :

Bidwell . R., The Affairs of Kuwait , 1896-1805 Vol. 1 , OPP. 40-45 .

٢٣- دكتور عبد العزيز عبد الغنى ابراهيم ، مرجع سابق ص ١٦٦ .

٢٤- وقد جاد فى نص الإتفاق بأن الكويت محافظة دات حكم « أتونومى » Autonomous Mhalaza حيث تعنى « الأوتونومية » أن يحكم الشعب نفسه بنفسه دون أن تكون له سيادة على الأرض التي يعمرها.

٢٥- Philipy, H.St. J.B., Arabian jubilee, (London 1952) PP. 30 - 36.

٢٦- Ibid . PP. 31-32 .

٢٧- دكتور عبد العزيز عبد الغني ابراهيم ، مرجع سابق ص ١٦٩ نقلاً عن :

Philipy, H. St. J.B, Op. Cit., PP. 41-44 .

ويذكر فيلبي أن عبد العزيز آل سعود جدد لشكسبير ما ردده والده الإمام عبد الرحمن من أن جده فيصل كان قد عقد في سنة ١٨٦٥ اتفاقية صداقة بريطانية سعودية .

٢٨- وهناك روايات متعددة حول مقتل شكسبير ، غير أن المصادر البريطانية تذكر أنه قد أصيب في رجله أولاً ، واستولى علي رجال ابن الرشيد واقتادوه إلى مكان غير معروف ، أما كيفية قتله على وجه التحديد فإن المصادر البريطانية تجهل ذلك .

٢٩ - دكتور عبد العزيز عبد الغني ابراهيم ، مرجع سابق من ص ١٦٩-١٧٣ .

٣٠- ومن مظاهر هذه الحساسية تساؤلات عبد العزيز آل سعود لأحد الضباط البريطانيين « دي جاري » عن معني زيارته للرياض فى سنة ١٩٣٩ ، واستفساره عن مغزى العلاقات الإيرانية العراقية .. ودور بريطانيا .

الفصل الرابع

اللجان البريطانية

الفصل الرابع

اللجان البريطانية

١ - محاولات الإستقطاب:

عندما استشيرت حكومة بومباي المحلية فيما يتعلق بنزع سلطاتها عن الخليج العربي ، فقد أجابت أنه من الأفضل أن تتصدر حكومة الهند البريطانية كل المسئوليات المتعلقة بالنواحي السياسية والمادية ، وفي تقريرها (١) بتاريخ ٨ أغسطس ١٨٧٢ ذكرت حكومة بومباي المحلية أن الإتصالات المباشرة التي تزايدت وربطت بين أوروبا وآسيا والتي جاءت نتيجة طبيعية لتشغيل قناة السويس والتطور التقني السريع في أعمال البريد والبرق ، كل ذلك قد جعل أهمية حكومة بومباي المحلية أهمية ثانوية ، وأن الإتصال بالمركز في كلكتا لاتخاذ القرار وتحمل المسئولية هو الأمر الأجدى في هذه الأحوال ، وكان رأي حكومة الهند البريطانية أن تتحمل حكومة لندن مزيداً من المسئوليات في إدارة الخليج ، وقد أرسل نائب الملك في الهند في ١٤ يوليو ١٩٢٠. خطاباً إلى وزارة الهند بشأن تحويل الشئون الإدارية للخليج العربي من بقيمية بوشهر إى الإدارة البريطانية في البصرة ، وبشأن الخليج العربي زضاف قائد الملك قائلاً : « أن عمان والبحرين هما سياسيا وإقتصادياً مرتبطتان بالهند وتتطلعان إليها تطلعاً كاملاً في كل شيء وليس لهما مصلحة أبداً في بلاد ما بين النهرين » (٢)

وقد تكرر مثل هذا الخطاب بصورة أو بأخرى ، بشأن استقطاب بريطانيا للخليج العربي واستبعاد العراق والإحساء ونجد وأسباب ذلك ، وهو ما يتضح من خطاب المقيم البريطاني في الخليج في ٢ يونيو ١٩٢٠ إلى حكومة الهند والذي جاء فيه قوله : يبدو لي أن المناطق التي كنا نمارس فيها الحماية العلنية أو الحماية المستترة قبل الحرب (٣) (الساحل المهادن ، البحرين ، الكويت) يجب أن تكون بعيدة عن مناطق ما بين النهرين أو الإحساء أو نجد

أو أي من المناطق التي كانت سابقاً تابعة للإمبراطورية العثمانية وتديرها حالياً عن طريق عصبة الأمم » .

لجنة سميث:

نظراً لإلحاح حكومة الهند على طلباتها ورغباتها السابقة فقد نهجت السياسية الخارجية البريطانية نهجاً مختلفاً لتنظيم إدارة الخليج العربي فشكلت لجنة ماستر طون سميث في سنة ١٩٢١ ، وقد اشار تقرير هذه اللجنة إلى أنه يجب عدم النظر لمسألة العالم العربي بعيداً عن مسألة الشرق الأوسط ككل ... » وتوصى اللجنة بأن تقوم في لندن مصلحة جديدة مسئولة مسئولية كاملة عن كل المسائل السياسية التي تخص المنطقة المحدودة بالبحر المتوسط غرباً حتى مصر إلى الجنوب الغربي ، ثم البحر الأحمر جنوباً ، والمحيط الهندي شرقا ، وتنتهي في الشمال الشرقي عند حدود ما بين النهري» وبالنسبة للخليج العربي فقد ذكر التقرير أنه : « ظلت حكومة الهد مسئولة في المائة سنة الأخيرة عن كل شئون الساحل العربي من خلال موظف ممن لهم خبرة في المنطقة وشئونها ، وكذلك مسئوليات قنصلية في جنوب فارس ... » . ويعني ذلك أن السياسة البريطانية قد اعتبرت الخليج العربي في حد ذاته كودة إدارية متكاملة . ويضيف التقرير بأن تحويل الجزء العربي من الخليج للمصلحة ... سيضيف أعباء جديدة على الخزانة البريطانية ، ولكن هذا الإجراء سيقابله صوت مرجح في الشئون المؤثرة في السياسة ، وأن لعبد العزيز بن سعود الذي تريدر وزارات المستعمرات علاقاته مع بريطانيا أرض تطل على الخليج العربي » ، واقتراح التقرير أن يظل الساحل العربي تحت السيطرة المباشرة للمقيم ف بالخليج . وفيما يتعلق بأسلوب الإدارة في الخليج العربي فقد أضاف تقرير لجنة ماستر طون سميث أن تحال الأمور السياسية المتعلقة بالخليج إلى حكومة لندن وأن تقتصر وظيفة حكومة الهند في المنطقة على التعامل مع المسائل الإدارية ذات الصفة المحلية .

٢ - لجنة فيشر:

وافقت الحكومة على هذه التوصيات ، غير أنها ضجرت في الفترة اللاحقة بسبب حرمانها في صنع وتوجيه السياسة الخارجية للمنطقة لأن «إنعكاس السياسة الخارجية البريطانية في منطقة الخليج العربي قد يكون لها رد فعل مباشر في الهند (المسلمة) (٤) واعقب ذلك ردود فعل مناوئة لتقرير هذه اللجنة فضلاً عن عدم التنسيق في الرؤي بين حكومة الهند ووزارة المستعمرات ووزارة الطيران ووزارة الخارجية ، وقامت الحكومة البريطانية بتشكيل لجنة إخرى سميت لجنة وارن فيشر Fisher وقد ايدت هذه اللجنة آرائها فيما يتعلق بهيكل الإدارة البريطانية في الخليج العربي ، فالمقيم هو قمة السلطة البريطانية ويخضع له على الجانب العربي للخليج وكلاء سياسيون في الكويت والبحرين ومسقط ووكيل مسئول في شئون العراق أو في شئون عبد العزيز آل سعود ،ورأت لجنة فيشر أن تتحمل حكومة الهند البريطانية كل نفقات الساحل العربي باستثناء وكالة الكويت حيث تشترك حكومة لندن في دفع نصف النفقات ولاحظت لجنة فيشر تشابكاً واختلاطاً في الهيكل التنظيمي الذي كان يشوبه عدم ووضح الرؤيا في شئون الإدارة الدولية الإقليمية والمحلية في الخليج العربي ، واضاف تقرير اللجنة في تقييمه للجنة سميث انها لم تضع حداً فاصلاً بين السياسة والإدارة والشئون الدولية والإقليمية والمحلية ، وعلى سبيل المثال كان هناك عدم وضوح رؤيا فيما يخص توجيهات السياسة العربية (إقليمياً) ، وإلى أي مدى تكون علاقة بريطانيا بعبد العزيز آل سعود ، وهل يتم ذلك بالتشاور من عدمه مع حكومة الهند البريطانية .

واستقر رأي لجنة فيشر Fisher على ضرورة اتفاق وزارات الهند والمستعمرات والخارجية على الفصل بين الأمور السياسية والأمور الإدارية

في الخليج العربي وفيما يخص مسقط فليس لوزارة المستعمرات شأن بها ، إلا ما كان من أمر علاقاتها بعبد العزيز آل سعود ، إما إذا حدث في مستى أمر ذو أهمية خاصة ، فإن حكومة الهند هي التي تقوم بدراسة مثل هذا الموضوع بالتشاور مع وزارتي الخارجية والمستعمرات ، وفيما عدا ذلك فان سياسة منطقة الخليج تقع مسئوليتها على كاهل حكومة الهند ووزارة الهند(٥) ، وفيما يتلعق بالبحرين فان تشابك تمثيل الجهات المختلفة كان من الأمور التي وضعتها لجنة فيشر في الإعتبار حيث رأت أن مسئولية الإدعاءات الفارسية في البحرين تقع ضمن مسئولية وزارة الخارجية تعالجها بالتشاور مع وزارة الهند ، وفي الكويت كان الوضع مختلفاً نوعاً ما ، فالكويت ذات صلة وثيقة بالمسائل السياسية الخاصة بنجد والعراق ، والمسائل الداخلية للكويت هي - نظرياً على الأقل - من شئون حكومة الهند وتتقاسمها مع حكومة لندن ، وهناك مسائل أخرى تتسم بالخصوصية وهي :

(أ) مشكلات الحدود بين الكويت ونجد .

(ب) مشكلات إدارة امتيازات النفط .

وقد لاحظت لجنة فيشر أن وزارة المستعمرات لا تزيد عن كونها جهازاً وسيطاً بين وزارة الهند ووزارة الخارجية ، إما فيما يتعلق بمشكلات الحدود والنفط فان المقيم يتلقى تعليماته بشأن الكويت من حكومة الهند أو من وزارة الهند ، واقترحت اللجنة انشاء علاقة وثيقة بين الضابط الأعلى للطيران في العراق وبين المقيم البريطاني بهدف تسهيل حصول المقيم على المساعدة الجوية اللازمة للتدخل بما تستلزمه الظروف في الجزيرة العربية ، وقد انعكس ذلك على احداث أكتوبر ١٩٣٠ ، وتفسيرها أن حكومة لندن قد نظرت في ٣٠ أكتوبر ١٩٣٠ في تنظيم الإتصال وقضت بوجوب التعاون الوثيق بين المقيم والعراق وأن يبعث المقيم بنسخة من كل ما يكتبه للجهات المعنية بشأن

الخليج العربي ليكون المندوب السامي على علم بالأمور ، دون أن يكون له صحة التدخل في السياسة الخاصة بالخليج العربي إلا في الأمور التي تؤثر في السياسة العراقية ، وقد صدرت أوامر صريحة لقائد سلاح الجو في العراق أن يتعاون تعاوناً دائماً مع المقيم في الخليج العربي (٦) .

وقد اعتبرت لجنة فيشر أن وظيفة المقيم هي من أرفع المناصب في حكومة الهند ومع ذلك فهي وظيفة يعزف عنها الكثيرون بالنظر لدعم الرغبة في القيام بأعبائها الجسيمة .

٣- دور وزارتي المستعمرات والخارجية:

وتذكر المصادر أن وزارة المستعمرات قد افترضت سنة ١٩٣٢ تحويل كل الأعباء التي تمارسها في الخليج العربى بسب انهاء الإنتداب البريطاني على العراق ، خاصة وأن تكوين المملكة العربية السعودية كان قد اكتمل ، بيد أن وزارة الخارجية رأت أن الخليج العربي اصبحت له أهمية قصوى لعدة إعتبارات لعل أهمها هو دخول الولايات المتحدة الأمريكية منطقة الخليج العربي ، وفي سنة ١٩٣٣ قررت حكومة لندن أن تقوم وزارة الهند بتحمل المسئوليات في مناطق الخليج العربي التي تديرها وزارة المستعمرات وقد أثيرت مشكلة أخرى في هذه الآونة ، وتعددت الإتصالات بين وزارة الخارجية وحكومة الهند من جهة ، وبين وزارة الهند وحكومة الهند والمقيم في الخليج العربي وتأرجحت الآراء بين الكويت والبحرين (٧) ، وقد أحيلت محصلة هذه الآراء في تقرير المقيم البريطاني إلى وزارة الهند وتدارسته مع وزارتي الخاجية والمستعمرات ، وردت حكومة الهند قائلة بأن الوزارتين (الخارجية والمستعمرات) تفضلان نقل المقيمية إلى البحرين ، وقد أكد المبعوث البريطاني في طهران أهمية البحرين قائلاً : « أن نفوذنا وموقفنا في الساحل الفارسي للخليج آخذ في التضاؤل ، ومن الضروري أن نحالو تقوية نفوذنا ،

وهيبتنا على الساحل العربي » (٨) ، وقد انتهى المبعوث البريطاني فى طهران إلى أن نقل المقيمية أمر مرغوب فيه بالنظر إلى السياسة العربية والسياسة الفارسية على حد سواء .

وقد رأت وزارة الخارجية البريطانية أهمية نقل المقيمية إلى البحرين في وقت أشتدت فيه الروح « القومية » في فارس وتقوية هذا التيار حتى يقف أمام المد السوفيتي في المنطقة ، أما الوكيل راندل Randel فقد انبرى هو الآخر يؤيد المبعوث البريطاني في طهران قائلاً : « لن نستطيع في ضوء الظروف الجديدة أن نبقي على المقيم الذي هو تقريباً الحاكم البريطاني لمنطقة الخليج العربي على الأرض الفارسية لأن وجوده هنالك لن يؤدي إلا إلى الإحتكاك ، ولن يجلب سوى المتاعب » (٩) ، وفي خطاب للمقيم في الخليج في ٢٥ يوليو ١٩٣٦ إلي وزارة الهند ، أثار مجدداً هذا الأمر وحث فسه على نقل المقيمية إلى الساحل العربي باعتباره يشكل أكثر من ٩٠٪ من الأهمية، ودعا المقيم لإتمام النقل على الفور لضرورة تثبيت السيطرة البريطانية خاصة وأن « ما يحدث في فلسطين الآن يهدد سياسة بريطانيا على الساحل العربي للخليج ويضر بالمصالح البريطانية في المنطقة » (١٠) .

وأضاف المقيم أن تطلعات بعض الدول الأوروبية المختلفة وبصورة خاصة التطلعات الإيطالية والألمانية تستلزم وجود المقيمين في الساحل العربي حتى تحجبه عن هذه التطلعات ، إذ تسعى هاتان الدولتان على وجه الخصوص إلى إقامة مصالح لهما في تلك المنطقة على حساب المصالح البريطانية .

وقد أشار التقرير إلى المنافسات الإقليمية بين الحكام الإقليميين في المنطقة وضرورة حماية المصالح البريطانية فأشار إلى أن ما حدث في الجزيرة العربية في السنوات القليلة الماضية من تحركات لعبد العزيز آل سعود أحدثت

مشكلات حدود ستؤثر بالضرورة على مصالح ايطاليا مع الإمارات العربية فى ساحل الخليج العربي « تلك الإمارات التي لها علاقات تعاهدية خاصة مع الحكومة البريطانية وممثليها في الخليج واجبة الرعاية ، إن علينا واجب توخى الحذر للظروف التي قد تنشأ من حدوث فراغ يأتي به موت عبد العزيز آل سعود أو اختفائه حيث يجب أن يكون للحكومة البريطانية هنالك وجود قوى وفعال ليخدم الأهداف البريطانية إن بريطانيا قوة أساسية في المنطقة العربية من الخليج العربي يجب أن لا تكون بعيدة عن مسرح الأحداث وتترك دورها لقوى أجنبية مختلفة لتعبث به » .

وقد أكدت وزارة الخارجية أن مسألة الحدود الجنوبية الشرقية للدولة السعودية يمكن أن تقود إلى تعقيدات سياسية في أي لحظة خاصة في المنطقة عند شبه جزيرة قطر ومن منطقة الساحل العماني ، مما يقتضى نقل المقيمية (١١) فوراً قبل أن يستفحل أمر من هذه الأمور ، وقد أوشك أمر النقل أن يتم لولا بداية الحرب العالمية الثانية التي أوقفت هذه التدابير ، وفي مارس ١٩٤٦ عاود السفير البريطاني محاولات نقل المقيمية ، وصدر قرار مجلس الوزراء البريطاني بتحويل المقيمية إلى البحرين ، ونقلت المقيمية إلى قاعدة الجفير الأسطولية بصورة مؤقتة حتى تمت بنهاية السنة كل المتطلبات الخاصة بالنقل ، وانتهى بهذا الأمر وجود الوكالة السياسية لبريطانيا في بوشهر وزادت قوتها في الساحل العربي (١٢) .

وفي قطر كانت بريطانيا قد دخلت في علاقة مباشرة معها منذ عام ١٩١٦، وفي عام ١٩٢٨ قام المقيم في بوشهر بتفويض الوكيل السياسي في البحرين بالإشراف على المصالح البريطانية في قطر ، واستمرت قطر تحت الإشراف السياسي لوكيل البحرين حتى الحرب العالمية الثانية (١٣) ،

وفي عام ١٩٤٩ وجد البريطانيون الفرصة سانحة لتعيين وكيل لهم في

قطر ، والذي استطاع أن يهدىء من حدة الإضطرابات الشعبية وبالفعل أقيمت أول وكالة سياسية لبريطانيا تابعة تبعية مباشرة للوكالة السياسية في البحرين.

وفي نوفمبر ١٩٤٦ عقدت للوزارات المعنية بشئون الخليج اجتماعات عديدة وتركزت الآراء في : إما ابقاء وزارة الهند للسيطرة الإدارية أو أن يؤول ذلك لوزارة الخارجية ، أما الخيار الثالث فهو أن يسند إلى وزارة المستعمرات الإشراف الإداري على الإمارات العربية على الخليج ، وثارت مناقشات عديدة بين مندوبى هذه الوزارات ، ولعل أهمها فيما يتعلق بمجال هذه الدراسة ما أثاره مندوب وزارة المستعمرات من تساؤلات حول مدى موافقة الشيوخ العرب على التعاون مع وزارة المستعمرات ، وعما إذا كانت كل من الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي يوافقان على ذلك ، وكذلك ما أثاره ممثل وزارة الطيران المدني الذي أوضح أن وزارته لا يهمها الجهة البريطانية المسؤولة عن الخليج العربي ولا فرق عنده بين وزارتي الخارجية والمستعمرات « إلا أنني أرجو أن أنبه إلى الحساسية التي تنشأ من قبل الجامعة العربية أو من الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لتنفيذ اتفاقاتنا الخاصة بالطيران مع الشيوخ المختلفين في المنطقة ، وهذا مما يجعلني أميل إلى أن تتولى وزارة الخارجية موضوع الإدارة هنالك حتى تستيطع أن تتولى حماية هذه المصالح » .

وعموماً فقد كانت محصلة المناقشات موافقة المجتمعين على قيام وزارة الخارجية بذلك ، وأن تقوم حكومة الهند / وزارة الهند بتيسير الأمور على أن تؤول المسئولية تدريجيا إلى وزارة الخارجية وليس لوزارة المستعمرات ، ثم آلت الأمور لوزارة الكومنولث ثم لوزارة الخارجية ، وقد انتهى نظام المقيمية في دول الخليج العربي واماراته منذ عام ١٩٦١ فليس للمقيم وضع دبلوماسي أو سياسي هناك ، والواقع أن العقدين السابقين قد

شهدا تطوراً كبيراً في سبيل الحصول على استقلال العديد من دول الخليج العربي وهو ما انعكس على افتعال أهمية وظيفة المقيم التي كانت هامشية تماماً ، فالكويت ومسقط والبحرين وقطر - كان القنصل البريطاني العام هولدن Holden يدرك تماماً أن المقيم في الخليج العربي التابع لوزارة الخارجية البريطانية هو رئيسه الأعلى ، وقد تغيرت الوكالة السياسية لتصبح سفارات لبريطانيا في جميع دول الخليج العربي واماراته .

وهكذا ضلت إدارة حكومة الهند البريطانية هي التي ترسم سياسة الخليج العربي ، وكان المقيم البريطاني هو المسئول عن هذه السياسة وتصريفها في حدود نطاق السياسة المرسومة لها ، وكانت إدرة الهند في الخليج العربي هي التي تقترح وضع اللوائح والقوانين والنظم التي تحكم المنطقة ، وقد زادت ثورة الإدارة الهندية في الخليج العربي مع زيادة قوة حكومة الهند ومقيمها في الخليج ، ثم تضاءلت تماماً حين نقصت هذه القوة «مع المتغيرات العالمية والإقليمية » - على حد رأي أحد المؤرخين العرب المعاصرين (١٤) .. مع ذلك فإن الإدارة الهندية قد أحدثت تأثيرات سياسية واقتصادية عميقة في المنطقة ، ومن المؤسف أن هذه التأثيرات جاءت سلبية ، فعزل منطقة الخليج العربي عن المؤثرات الدولية من جانب بريطانيا قد حرمها الشيء الكثير من التعليم والرعاية الصحية والإجتماعية ، والتغاضي البريطاني عن الزحف البشري الإيراني إلى بعض الإمارات العربية ، وطبقاً لهذه الآراء (١٥) القيمة ، فإن الخليج الذي كان الغرب يطلق عليه ساحل القرصنة ومناطق تجارة الرقيق - أصبح بعد أن غذى بتروله عصب الغرب يستأثر بإهتمام السياسة البريطانية من مفهوم مفاده « المحافظة على استقلاله » .(١٦)

هوامش الفصل الرابع

١ - راجع في تفصيل ذلك دكتور عبد العزيز عبد الغني ابراهيم ، مرجع سابق ، من ص ١٧٣-١٧٧ . نقلاً عن :

- (1.0) L/P & S/5/598, No. 23, Secret , Vol.1 , to Vol. 8 Aug., 1872.
- Loriomer . J.G. Op. Cit., P. 267.
- (1.0) L/P & S/18/13393. Pol. Control in P.G., 5 Oct., 1928.

٢ - المرجع السابق نقلاً عن :

Report of inter-department committee appointed by the Prime Minister to make recommendation as to the formation of the New Department under the Colonial office to deal with mandated & other territories in the Middle East (Masterton Smith 31 january, 1931) .

(P.R.O.) F.O. 371/5270, From Viceroy , 14 July., 1920 to I.O.

(P.R.O.) F.O. Same Series & Vol., P.R. to F.S. Goi, Simla , Bushire 2 Jun., 1920.

٣ - المقصود قبل الحرب العالمية الأولى .

٤ - المرجع نفسه ص ١٨١ .

٥ - المرجع نفسه ص ١٨٥ ، ١٨٦ .

٦ - المرجع نفسه ص ٢١٥ نقلاً عن :

(P.R.O.) F.O. 1371/14483, From C.O. to F.O. 30 October., 1930.

٧ - راجع عرضاً شاملاًووافياً وقيماً لهذه الآراء ، دكتور عبد العزيز عبد الغني ابراهيم ، مرجع سابق من ص ١٩٠-١٩٦ .

٨ - خطاب لنتشيل هجسين Huggessen المبعوث البريطاني في طهران ، وقد كتبه في البحرين في ٢٨ فبراير ١٩٣٥، راجع :

(P.R.O.) F.O. 371/18911 D. 2820.,Extract from a provate letter

from Huggessen .

٩- Minute by Randel 15 Apr. 1935 .

١٠- (1.0) R/15/2/164., P.R. to Goi, 25 Jul., 1836 .

١١- يذكر الدكتور عبد العزيز عبد الغني إبراهيم أن وكيل البحرين قد أخطر حاكم البحرين حمد بن خليفة في أغسطس ١٩٣٦ بأنه من المحتمل نقل المقيمية إلى البحرين وذلك نقلاً عن :

A letter dated 3 Aug., 1936 from B.A. Bahrair to Sir hamad ben Issa.

١٢- (1.0) L/P & 8/12/3554 No. 29/3(2) Future administerational control in the Arab states of the P.G. Note on a meeting , Nov. 6, 1946.

١٣ - Ibid,

١٤- دكتور عبد العزيز عبد الغني ابراهيم ، مرجع سابق ، من ص ٢٩٩- ٣٠٢ .

١٥ - المرجع نفسه ص ٣٠٣ .

١٦ - وتجدر الإشارة أنه حين استقلت الكويت واجهت محاولة من العراق لضمها اليها ، وقد تصدت المقيمية البريطانية إلى هذه المحاولة التي يصفها الدكتور عبد الله فهد النفيس في كتابه الكويت الرأي الآخر ، (لندن ١٩٧٨) بأنها كانت عملاً مسرحياً بالنظر إلى الحشود العسكرية البريطانية من قواعدها المختلفة ، فقد عرفت عملية الأنزال العسكري البريطاني في الكويت لمواجهة المحاولات العراقية بعملية Vantage بدءاً بنزول ٦٠٠ جندي بريطاني من الكوماندوز في ١٩٦١/٧/١ ومروراً بالتحاق بعض القوات المرابطة في البحرين وعدن ، وانتهاءً بدور الطائرات البريطانية العسكرية والعديد من الفيالق العسكرية التي شكلت فرقة كاملة بمعداتها تحت قيادة القائد الأعلى لقيادة الشرق الأوسط مارشال الجور شارلز الو ويرت Elo Worth حيث تراوحت القوة العسكرية برمتها بين ٥٠٠٠ - ٧٠٠٠ ضابط وجندي بريطاني .

الفصل الخامس

بريطانيا ومكافحة تجارة الرقيق في الخليج

الفصل الخامس

بريطانيا ومكافحة تجارة الرقيق في الخليج

بينما كان الأوروبيون يركزون نشاطهم في نقل الرقيق من غرب أفريقيا إلى العالم الجديد ، كان العرب يعملون على الساحل الشرقي لأفريقيا ، واشتهر العثمانيون بصفة خاصة بهذا النوع من التجارة وحققوا من ورائها أرباحاً هائلة (١)، ولم يكن الرأي العام حتى في أفريقيا نفسها قد تطور بعد ليستنكر هذا النوع من العلاقات الإجتماعية ، فإن رؤساء القبائل الأفريقية هم الذين كانوا يسترقون مواطنيهم نتيجة حروبهم القبلية ، ثم يحملونهم إلى المواني ليبيعوهم للتجار الأوروبيين أو العرب .

ويرجع أول تدخل بريطاني في هذه المسألة بمنطقة الخليج إلى معاهدات سنة ١٨٢٠ التي نصت على أن تجارة الرقيق نوع من القرصنة ، ولكن دون تحديد الوسائل التي تكفل وضعها موضع التنفيذ ، أما أول معاهدة محددة فقد عقدت مع السيد سعيد حاكم مسقط سنة ١٨٢٢ وكان فاركور حاكم جزيرة موريشيس هو الذي اهتم بهذه القضية ، نظراً إلى أن تلك الجزيرة تقع قريباً من ساحل أفريقيا الشرقي . فبعث المقيم العام بالخليج إلى مسقط حيث صادف استسلاماً تاماً من حاكمها ، بل إن السيد سعيد لم يفقد روح المجاملة نحو حلفائه حينما قال إن هذه الإتفاقية ستكلف عمان خسائر فادحة ، ولكن حتى لو ترتب عليها خسائر أعظم لفعلنا نفس الشيء إرضاء للحكومة البريطانية ، وقد حظرت معاهدة سنة ١٨٢٢ على التجار العرب أن يبيعوا الرقيق في الأقطار التابعة لدول مسيحية . وهذا يعني إقفال المستعمرات البريطانية والفرنسية والبرتغالية في وجه التجار العرب . ولوضع هذه الإتفاقية موضع التنفيذ سمح للأسطول البريطاني بتفتيش السفن العمانية في المحيط الهندي وراء خط يقع على ستين ميلاً من ساحل أفريقيا الشرقي . أي أن تجارة

الرقيق بين شرق أفريقيا والخليج استمرت دون تدخل خارجي إلى أن كان عقد معاهدة الصداقة والتجارة بين بريطانيا وبين مسقط فاستغلت الأولى هذه الفرصة لتشديد رقابتها على الملاحة العربية ، وألحقت بالمعاهدة أنظمة جديدة للتفتيش وذلك بتوسيع المنطقة التي يسمح فيها للسفن البريطانية بتتبع السفن العمانية ، وإباحة حق التفتيش لسفن البحرية الهندية بالاضافة إلى سفن البحرية الملكية في الخلية كان نادراً في ذلك العصر . كما استاء السيد سعيد لهذا الوضع لأنه اعتبر ممارسة سفن تملكها شركة تجارية لحق التفتيش على سفنه إهداراً لمركزه الأدبي امام رعاياه .

وكان لسعيد مبرر قوى لهذا الإستياء ،فإن نظرة حكومة الهند إلى مكافحة تجارة الرقيق كانت أكثر تأثراً بالأهداف السياسية المحضة ، وتريد أن تتخذها بصراحة أداة لتقوية نفوذها في البلدان المجاورة ، وقد سبق الإشارة إلي رفض حكومة الهند اشراك الدولة العثمانية معها في إجراءات المكافحة ، وكتب هنل بهذا الصدد يقول : « إن الدولة العثمانية ستتخذ هذه الرقابة حجة لإرسال أسطول حربي إلى الخلية ، وسيكون هدفها الحقيقي هو إعادة توطيد نفوذها في بلاد العرب . فلابد إذن من توقيع اتفاق بين الدولة العثمانية يضمن لبريطانيا وحدها حق التفتيش(٢) » .

يدل على ذلك أيضا أن فرنسا عارضت مبدأ التفتيش البحري ، ورفضت أن تشترك مع بريطانيا في ممارستها حتى لا تطالب هي الأخرى بالرضوخ له ، لذلك كله لم تثمر الإجراءات البريطانية فصرح شيل السفير البريطاني في طهران سنة ١٨٤٢ بأن تجارة الريقي قد ازدادت في منطقة الخليج رغم الإجراءات البربطانية . لذلك تدخل أبردين مرة ثانية وعرض على السيد سعيد حظر تجارة الرقيق بصفة تامة.

أثار هذا العرض الذعر في نفس السيد سعيد لأنه لا يريد أن يفقد صداقة الإنجليز ، لذلك عرض حلاً وسطاً (٣) وهو أن توقف التجارة بين الممالك الأفريقية وبين المملكات الآسيوية من السلطنة ، وعلى هذا الأساس تم عقد معاهدة جديدة في أكتوبر سنة ١٨٤٥ وهي تنص بالإضافة إلى ما ذكر على تدخل السيد سعيد لدى الرؤساء الآخرين في الجزيرة العربية حتى يمتنعوا عن جلب الرقيق من ممتلكاته الأفريقية ، وأهم من ذلك الترخيص للسفن البريطانية بتفتيش السفن العمانية في جميع أنحاء المحيط الهندي والخليج بما في ذلك المياه الإقليمية . فإذا ثبت مخالفتها للمعاهدة جاز للسلطات البريطانية القبض على البحارة ومصادرة السفينة .

ويمكننا أن نتصور إلى أي مدى اساء البحارة الإنجليز استخدام حق التفتيش إذا عرفنا أنه كانت تصرف لهم مكافآت مالية بمقتضى قانون صدر في سنة ١٨٤٨ (٤) وينص على منح البحارة مبالغ معينة عن كل رأس تضبط من الرقيق ، أو عن كل طن من حمولة السفينة المصادرة ، ويعترف المؤرخون الإنجليز بسوء استخدام الأسطول البريطاني لحق التفتيش ، وكيف كانت السفن العربية تصادر أحياناً لمجرد أن بحارتها من الزنوج ، كذلك كان من السهل إلقاء التهم على أي حاكم عربي يخالف في سياسته الأوامر البريطانية .

أرغمت مشيخات ساحل عمان على عقد معاهدات وخضعت سفنها للتفتيش البريطاني وطبقت عليها معاهدة سنة ١٨٤٥ المعقودة مع مسقط ، ثم أدخلت البحرين في هذا النظام ، وتعهد شيخها بالإضافة إلى ذلك بتسليم جميع السفن التي قد تضبط في موانيه حاملة الرقيق .

وإذا كانت الإمارات الصغيرة قد استسلمت لإجراءات التفتيش البريطانية فإن الدول الكبيرة نسبياً مثل فارس والدولة العثمانية قاومت

التدخل البريطاني ، لما ينطوي عليه من انتهاك لسيادتها ، ولجأ بالمرستون إلى اسلوب التهديد لكل من حكومتي الآستانة وطهران ، ورغم ذلك لم تستطع أن تفرض نفس الشروط التي سبق أن فرضتها على الإمارات العربية .

حاولت فارس أولاً أن تصدر تصريحاً منفرداً من جانبها بحظر استيراد الرقيق من أفريقيا ، غير أن بالمرستون هدد بأن إجراءات التفتيش البحري قد طبقت على البرازيل بالرغم من أنها رفضت عقد اتفاقية بهذا المعنى . فمن الأفضل تنظيم التفتيش عن طريق معاهدة . وبناء عليه عقدت معاهدة سنة ١٨٥١ مع فارس ولكنها تحتوى على عدة تحفظات مثل استثناء السفن التابعة للحكومة من حق التفتيش ، كما اشترطت حضور ضباط من الفرس عند استعمال هذا الحق من جانب بريطانيا ، وكذلك تنص المعاهدة على الإكتفاء بمصادرة الرقيق دون السفينة المتهمة بحمله ، فأما السفينة وبحارتها فيجب تسليمها إلى أقرب ميناء فارسي (٥) وبعد نشوب الحرب الإنجليزية الفارسية سنة ١٨٥٦ ، ١٨٥٧ . وما ترتب عليها من ازدياد النفوذ البريطاني في فارس استطاعت بريطانيا أن تفرض معاهدة جديدة سنة ١٨٥٩ يسمح بمقتضاها بتفتيش جميع السفن الفارسية دون استثناء ، وينطبق ذلك على السفن الأجنبية الموجودة في المياه الأقليمية الفارسية .

كان تعاون الدولة العثمانية ضرورياً لتنفيذ سياسة إلغاء تجارة الرقيق ، وذلك لأن كثيراً من الأقطار الواقعة على الخليج العربي والبحر الأحمر تقر لها بالسيادة ، وترفع علمها على سفنها ، وقد تم عقد معاهدة بين بريطانيا ومصر في هذا الشأن سنة ,١٨٧٧

أما الدولة العثمانية فكانت قد اكتفت بإصدار تصريح من جانبها بحظر التجارة بين ولاية بنداد وشرق أفريقيا ، ولم تدخل في معاهدة رسمية مع بريطانيا إلا فى سنة ١٨٨١ وتقضي هذه المعاهدة بأن يكون حق التفتيش

سارباً على الطرفين ، ولكن من الواضح أن بريطانيا هي التي مارست تطبيقه فعلاً . كذلك نصت المعاهدة على أن تسلم السفن المخالفة لأقرب سلطة عثمانية لمحاكمتها ، بخلاف الإمارات العربية الصغرية التي تركت هذا الحق للمحاكم البريطانية .

كانت عمان هي أكثر أقطار الخليج تأثرا بالإجراءات المضادة لتجارة الرقيق، وذلك لأن النظام الإجتماعي والإقتصادي ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالرقيق . وقد أدى ذلك إلى قيام عدة ثورات ضد حكومة مسقط التي استسلمت لبريطانيا في هذا الشأن ، ومن جهة أخرى استمرت التجارة تمارس سراً ، ولجأ العثمانيون إلى نقل الرقيق براً من شرق أفريقيا إلى الصومال ثم يعبرون خليج عدن إلى حضرموت تجنباً للمرور بالبحر ما أمكن ، ونتج عن ذلك أن ازدادت الآلام التي يحملها الرقيق إبان الرحلة (٦) .

ورغم أن الإجراءات البريطانية لم تفد عملياً في احداث تغيير في مجتمع شبه الجزيرة العربية ، فقد مضت بريطانيا في تشديد المعاهدات المضارة للرق ، ففي سنة ١٨٧٣ أثار الدكتور هنري فرير ضجة في البرلمان البريطاني حول هذا الموضوع، وقام برحلة في المحيط الهندي زار خلالها كلا من مسقط وزنجبار وأجبر الحكومتين على التعهد بإلغاء تجارة الرقيق نهائياً ، وكان برغش سلطان زنجبار يتأهب لاستئناف دفع الإعانة السنوية إلى مسقط فأصبح مضطراً إلى إلغائها نهائياً ، وحلت بريطانيا محل زنجبار في تقديم إعانة سنوية لتلك الإمارة العربية التي ازدادت فقراً في نهاية القرن التاسع عشر ، وأخيراً ألغى نظام الرق نفسه في اعلان صدر عن سلطان مسقط سنة ١٨٩٧ ، وفي تقييم دور بريطانيا يرى العقاد أن بريطانيا وقتئذ لم تكن مهيئة للقيام بدور ناشر الحضارة في شبه جزيرة العرب من ثنايا استمرار شيوع الرق بشكل أو بآخر حتى عام ١٩٦٢ حيث صدرت التشريعات الرادعة لإلغاء الرق .

هوامش الفصل الخامس

١ - اعتمدنا فى هذا الجزء من الدراسة على التحليل القيم للدكتور صلاح العقاد ، التيارات السياسية في الخليج العربي م.س.ذ. ص ص ١٦١-١٦٦ .

٢ - دكتور صلاح العقاد ، م . س . ذ. نقلاً عن :

S.R.B., P. 647 .

وراجع ايضاً أرنولد ت ويلسون م.س.ذ. ص ص ١٦٥-١٨٧ .

٣ - دكتور صلاح العقاد . م.س.ذ. ص ١٦٣ نقلاً عن :

F.O. 84 Vol. 540 خطاب من السيد سعيد إلى ابردين في ابريل سنة ١٨٤٤

٤ - G.P.G. Vol 2 ., P. 1485 وراجع في تفصيل ذلك : ج. لوريمر ، دليل الخليج ، القسم التاريخي ، الجزء الأول ، م.س.ذ.

٥ - راجع في تفصيل ذلك : أرنولد ت ويلسون ، الخليج العربي ، مجمل تاريخي من أقدم الأزمنة حتى اوائل القرن العشرين ، ترجمة دكتور عبد القادر يوسف ، الكويت ، بدون تاريخ اصدار .

٦ - دكتور صلاح العقاد . م.س.ذ. نقلاً عن :

Colomb Catching of the Slave frade in the Indian Ocean

الباب الثالث

الخليج العربي
في تاريخ العلاقات الدولية والأقليمية

الفصل الأول

توتر العلاقات

البريطانية الفرنسية

الفصل الأول

توتر العلاقات البريطانية الفرنسية

١ - تمهيد :

من الثابت أن الباحث في تاريخ الخليج العربي يستوقف نظره بالمقام الأول تشابك العلاقات الدولية الإقليمية في نشاطاتها المعاصرة للأحداث السياسية في القرن الثامن عشر بدءاً بالدول الأوروبية الكبري التي تنافست في مرحلة سابقة من أجل العالم الجديد ، ومروراً بالنجاح الذي كان حليف تلك القوى التي كانت أقل اعاقة بالعالم القديم وانتهاء بالأحداث في الخليج العربي نفسه خلال القرن الثامن عشر من خلال القوى الإقليمية الإسلامية مثل عمان والعراق والدولة العثمانية والدولة الفارسية ، وقد عكست السياسات العالمية في القرن الثامن عشر تأثيراتها المتفاوتة من التغيير إلى عدم الإستقرار بسبب الثورات التي تعتبر سمة رئيسية من سمات هذا القرن (١) وهو ما سوف يرد تفصيلاً في موضع لاحق من الدراسة .

٢ - السياسة البريطانية وتوجيهاتها :

هناك العديد من الإعتبارات المتداخلة فيما يتعلق بالسياسة البريطانية تجاه الخليج العربي وسواحله .

أولاً : أن الأنجليز كانوا في مؤخرة الشعوب الأوروبية التي تركز إهتمامها بالخليج فقد تنافست انجلترا ابان الموجه الإستعمارية الأولى في غزو سواحل الخليج وثغوره حيث بلغته سنة ١٦١٥ ، أي بعد وصول البرتغال بإكثر من مائة عام وبعد وصول هولندا بنحو نصف قرن ، ويستوقف نظر الباحث في تاريخ العلاقات الدولية أن الأنجليز لم يحملوا حين وصلوا إلى الخليج ، السيف في يد والفأس في اليد الأخرى (٢) للقتل والتدمير كما

فعل البرتغاليون مما كان في مقدمة الأسباب التي عجلت بطردهم ، وإنما جاء الأنجليز يرتدون ملابس التجار ولا ينشدون سوى البيع والشراء ، وربما يغري ذلك إلى السياسة الأنجليزية التي كانت منشغلة بتصفية حساباتها مع أسبانيا التي كانت تعد من الدول الكبرى ، وكانت منافسة أسبانيا لأنجلترا في المحيط الأطلسي في محاولة للإنفراد والسيطرة على العالم الجديد ، ثم القفزة الأنجليزية في سيادتها على البحار في نهاية العقد التاسع من القرن السادس عشر بعد تحطيم الأسطول الأسباني « الأرمادا » وقد شجع ذلك الأنجليز في لإندفاع نحو الإستعمار تجاه الشرق والخليج العربي لإستيراد محصولات الشرق وجواهره والتوابل ، فكانت موافقة الملكة اليزابث وصدور مرسوم ملكي يتكوين شركة الهند الشرقية على نحو ما سبقت الإشارة إليه تفصيلاً .

ثانياً : إذا كانت هولندا قد احرزت سبقاً في التنافس الأوروبي على أمور الخليج في القرن السابع عشر ، وإذا كانت البرتغال هي الدولة الأوروبية المسيطرة على الخليج حتى النصف الأول من القرن السادس عشر ، فإن الظروف والأحداث الدولية والأقليمية سرعان ما أدت إلى أفول نفوذ كل من البرتغال وهولندا وتركهما لمنطقة الخليج مما أتاح الفرصة أمام انجلترا لتدعيم نفوذها ووجودها في الخليج(٣) .

ثالثاً : ساعد تصاعد توتر العلاقات الفارسية البرتغالية - بسبب الإحتكار البرتغالى التجارى لمنطقة الخليج - على زيادة الصلات التجارية بين الأنجليز ومناطق الخليج ، وكان الأنجليز على اتصال ومعرفة بهذه المناطق منذ القرن السادس عشر ، وبعد نجاح سياسة التعاون المشترك بينهم وبين الفرس في الحاق الخسائر والهزائم بالبرتغاليين في الربع الأول من القرن السابع عشر ، وخاصة عندما سقطت المراكز الحصينة للبرتغال في هرمز ، وكان من نتائج ذلك أن رحب شاه فارس (٥) بالانجليز ومنحهم امتيازات في بلاده ، وعهد إلى شركة الهند الشرقية الأنجلبزية بحماية التجارة في الخليج

فأقامت مراكز لها على السواحل في بندر عباس واصفهان وشيراز والبصرة ، كما عقدت الشركة في سنة ١٧٦٣ اتفاقية مع حاكم بوشهر تم بمقتضاها اعفاء السلع الأنجليزية من الرسوم الجمركية ، والموافقة علي اقامة تمثيل سياسي للأنجليز في « بوشهر » ، وإقامة حرس خاص لحماية وكالة الشركة الأنجليزية في بوشهر (٦) وقد ظلت مقيمية « بوشهر » تشرف على جميع علاقات انجلترا بمشيخات الخليج في فترة لاحقة وخاصة بعد أن استقلت عن مقيمية البصرة عام ١٧٧٨ (٧) .

رابعاً : تذكر المصادر (٨) أن الأنجليز لم يكتفوا بما حصلوا عليه من حاكم بوشهر ، فعملوا على الحصول على فرمان من شاه فارس كريم خان في عام ١٧٦٣ ينص على منح الحاكم الأنجليزي في الخليج جميع الأمتيارات المنصوص عليها في الإتفاق مع شيخ بوشهر وان يسري ذلك على جميع السواحل التابعة لها (٩) ، وكان شاه فارس يهدف من هذا الفرمان إلى كسب جانب الأنجليز للحصول على مساعداتهم البحرية حتى يؤكد سلطته على طول ساحل الخليج ، وقد تعاونت سفن الشركة الأنجليزية مع شاه فارس بالفعل في حملاته التي شنها لاخضاع سكان المناطق الساحلية لسلطته .

خامساً : غير أن تجارة الشركة قد ووجهت بالعديد من الصعوبات بسبب عدم الإستقرار السياسي في فارس فضلاً عن منافسة السلع الهولندية للسلع الأنجليزية وكان لهذان العاملان أثرهما في تفضيل الشركة الأنجلزية نقل مركزها من بندر عباس إلى البصرة ، وقد سبقت الإشارة أن الإنتقال قد تأخر فترة من الزمن نظراً لنشوب حرب السنوات السبع بين انجلترا وفرنسا (١٧٥٦-١٧٦٣) ، واستمرت الوكالة الأنجليزية قائمة بالبصرة حتى عام ١٧٧٦ حيث خضعت للإحتلال الفارسي .

٣ - السياسة الفرنسية وتوجهاتها :

عزمت فرنسا على إرسال حملة عسكرية إلى الشرق بهدف القضاء على النفوذ الإنجليزي في الهند ، ونتيجة لذلك فقد تعرض نفوذ انجلترا في الخليج لتهديد شديد ، لذا رأت انجلترا ضرورة إغلاق جميع المنافذ التي يحتمل أن تنفذ منها فرنسا إلى ممتلكاتها في الهند وخاصة الدولة الفارسية وبغداد ومسقط .

أولاً : ففيما يتعلق بالدولة الفارسية ، أرسلت انجلترا جون مالكولم John Malcolm كمبعوث خاص إلى الإمبراطور فتح على شاه لإقناعه بعدم السماح لفرنسا بدخول الأراضي الفارسية ، وتذكر المصادر أن ذلك قد شمل أيضاً عدم الموافقة على رسو السفن الفرنسية أمام السواحل الفارسية ، ومطالبة الدولة الفارسية بتنشيط تجارتها مع انجلترا . وقد قام مالكولم بدراسة المنطقة وزاد اقتناعاً بنظريته القائلة بضرورة اعتماد الوجود الإنجليزي في الهند علي قواعد عسكرية ومستودعات تجارية في الخلية ، وعندما سمح له في فنوفمبر عام ١٨٠٠ (١٠) بمقابلة الشاه آثار موضوع تنازل فارس لانجلترا عن بعض جزر الخليج مثل خارج Kharag وقشم لاستخدامها كقواعد ومستودعات في الخليج ، ولم يحالف الحظ مالكولم في الحصول على موافقة الشاه بهذا الخصوص ، وأن كان قد نجح في إبرام أول معاهدة سياسية مع الدولة الفارسية في ٢٨ يناير ١٨٠١م التزم فيها الجانبان بأن يتحالفا معاً في مواجهة أية قوة تحاول غزو الهند وأو تزود انجلترا فارس بالأسلحة إذا اعتدى عليها أي طرف آخر ، وبالطبع كان المقصود بذلك مواجهة فرنسا بدليل أن الشاه قد تعاون مع الأنجليز ، من ناحية لمناوءة السفن الفرنسية التي كانت تظهر في الخليج من حين لآخر ، ومن ناحية ثانية فقد انعكس هذا التعاون على منع الفرنسيين من النزول إلى الساحل الفارسي للخليج حتى لا يتعرضون للموت ، وفي ١٢ مارس ١٨٠٩ تمكن مبعوث

الحكومة البريطانية « هارفورد جونز Harford Jones » من توقيع إتفاقية مع الدولة الفارسية ثم بموجبها الغاء جميع الإتفاقات التي تمت بين فارس والدول الأوروبية ، كما حصلت انجلترا بموجبها على وعد باستخدام مواني فارس وجزرها في حالة الإعتداء عليها ، وكان ذلك بمثابة بداية لسلسلة من المعاهدات الأخرى بين الجانبين .

ثانياً : وفيما يتعلق ببغداد ، فإن المصادر تذكر أن الظروف كانت سانحة كذلك لانجاح مهمة فارفورد جونر ، حيث تباحث مع سليمان باشا والي بغداد لإحباط مخطط الفرنسيين ، ولم يجد جونز أية صعوبة في مهمته ، إذ جاءت في وقت كان يشعر فيه والي بغداد بحاجته الشديدة إلى اسلحة انجليزية لمواجهة خطر « السعوديين » الذين شنوا غاراتهم المتكررة جنوبي بغداد ، بالإضافة إلى حاجته لوساطة انجلترا لتقريب وجهات النظر بينه وبين سلطان مسقط للوقوف في وجه غارات الموحدين .

ثالثاً : أما فيما يتعلق بمسقط ، فقد أوفدت الشركة الأنجليزية تاجراً فارسياً كان قد أقام فترة طويلة بالهند وعينه الأنجليز وكيلاً لهم في بوشهر وهو يهدي على خان الذي عقد معاهدة (١١) مع سلطان بن أحمد حاكم مسقط بشأن قبول أطباء انجليز بدل الفرنسيين وخروج جميع الرعايا الفرنسيين من مسقط وانه يجب على الطرفين « انجلترا ومسقط » توثيق الصداقة بينهما والحيلولة دون حصول الفرنسيين علي حق الإقامة ، والوقوف إلى جانب انجلترا في البر والبحر في حالة حدوث معارك بحرية بين السفن الأنجليزية والفرنسية في المياه الأقليمية لمسقط، وأجازت هذه المعاهدة السياسية للإنجليز حق اقامة وكالة تجارية لهم في بندر عباس التابعة للسلطنة وتخويلهم حق تحصينها وحمايتها .

رابعاً : كانت هذه المعاهدة بمثابة تصفية للنفوذ الفرنسي من سلطنة

مسقط ، وتذكر المصادر في تقييمها لهذه المعاهدة بأنها جاءت معبرة عن مدى النجاح الذي حققته الدبلوماسية الأنجليزية في شئون مسقط ، كما أنها تجيء كأول معاهدة سياسية وقعتها انجلترا مع حاكم عربي ، وعلى هذا النحو لقد أخرجت المعاهدة سلطنة مسقط عن حيادها التقليدي الذي كانت قد التزمت به سلفاً ، وفاقت ببنودها المؤيدة للنشاط الأنجليزي كل التوقعات ، واعتبرها المسئولون الأنجليز أنفسهم بمثابة تحديد بداية العلاقات السياسية المكشوفة مـــــــع مسقط ، تلك العلاقات التي ازدادت بمرور الوقت ترسخاً (١٢).

خامساً : غير أن الفترة اللاحقة شهدت تراخياً من جانب مسقط في تنفيذ بعض بنود هذه المعاهدة ، ولقد نجح « سلطان بن حمد » حاكم مسقط في اقناع السلطات الأنجليزية بتأجيل قيام تمثيل لها في مسقط خشية أن يثير ذلك فرنسا ويدمنها إلى المطالبة بتمثيل مشابه ، وهو يريد أن يقف - مظهراً على الأقل - على الحياد في دائرة الصراع الأنجليزي - الفرنسي الذي تصاعد بسبب نجاح الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨ وهو العام الذي وقعت فيه المعاهدة بين مسقط وانجلترا . ومع ذلك فقد ساء التوتر في العلاقات بين فرنسا ومسقط بسبب اعتداء القراصنة الفرنسيين على سفن مسقط التجارية بالإضافة إلى انتشار روح السخط بين مواطني مسقط ازاء فرنسا بسبب حملتها على مصر (١٣) .

وعموماً لقد انحصرت توجهات السياسة الفرنسية تجاه منطقة الخليج العربي في القرن الثامن عشر في الإعتبارات الآتية :

أولاً : لم تكن التحركات الفرنسية في الخليج خلال القرن الثامن عشر مفاجئة ، بل إن فرنسا كانت قريبة من أحداث المنطقة منذ منتصف القرن السابع عشر في أعقاب تأسيسها لشركة الهند الشرقية الفرنسية سنة ١٦٦٤

ونجاحها فى إرسال سفنها إلى الخليج بعد حصولها على حق تأجير جزيرة « خارج » عام ١٧٠٨ وقيامها بتأسيس مركز تجاري لا في بندر عباس واشتباكها بالعديد من السفن الأنجليزية (١٤) وهزيمتها .

ثانياً : شهد النصف الثاني من القرن الثامن عشر بداية فترة نشطة من جانب فرنسا في منطقة الخليج العربي ، فكانت شركة الهند الشرقية الفرنسية قد أغلقت في أوائل هذا القرن ، وفى سنة ١٧٥٥ أعيد تأسيس دار اعتماد فرنسية في البصرة، وفي سنة ١٧٦٥ عين قنصل فرنسي هناك ، وفيما عدا هذا كانت فرنسا منذ نهاية حرب السنوات السبع سنة ١٧٩٣ إلي المراحل الأولى للثورة الفرنسية سنة ١٧٩٣ من غير تمثيل رسمي في الخليج ، غير أنها احتفظت بعلاقات ودية مع عمال عن طريق بغداد . وفي نفس السنة نشبت الحرب بين فرنسا وانجلترا وعكست هذه الحرب - كما سبقت الإشارة - تأثيراتها على البلاد المجاورة للخليج فسادتها الفتن والمؤامرات ، وقامت فرنسا بارسال العديد (١٥) من البعثات إلى المنطقة، والواقع أن الأهداف السياسية كانت كامنة وراء ارسال هذه البعثات وخاصة خلال السنوات الأولى للعصر الجمهوري لاكتشاف ميادين جديدة لأنشطة فرنسا ، وهو ما يستدل عليه من التوصيات التالية لإحدى هذه البعثات :

(أ) ضرورة احتلال فرنسا لمصر .

(ب) تدبير تحالف بين الدولتين الفارسية والعثمانية ضد روسيا .

(جـ) احياء النفوذ الفرنسي في فارس .

غير أنه لم يتم انجاز أي شيء لتأسيس أو إعادة المستعمرات الفرنسية في اصفهان وشيراز والخليج .

ثالثاً : استأثرت منطقة الخليج العربي بالتالي باهتمام فرنسا في أواخر

القرن الثامن عشر من خلال الأهمية الجيوبوليتيكية لها حيث الإتصال القائم بين فرنسا ومستعمراتها فى المحيط الهندي ، فقد كان اسطول مسقط وسيلة للنقل التجاري بين الخليج وجزيرتي « مويشياس » و « بوربون » الواقعتين في المحيط الهندي بالقرب من سواحل موزنبيق ، مما دفع بفرنسا آن تجعل « مسقط » قاعدة بحرية فرنسية فأعدوا بنود إتفاقيات من نوع الوجود الفرنسي الذي ينبغي أن يكون قائماً فيها ، ومدى الفوائد التي يمكن أن تعود على فرنسا من امتلاكها (١٦) .

رابعاً : تذكر المصادر (١٧) أن حكام مسقط يبدو أنهم كانوا مدركين للفوائد التي تعود على مواطنيهم نتيجة قيامهم بعمليات النقل التجاري ما بين المستعمرات الفرنسية ومدن الخليج وربما يفسر هذا الإستطراد سبب عدم اهتمام حاكم مسقط للإعتداءات المتكررة من القراصنة الفرنسيين على السفن العمانية واستعداده لإقامة وكالة فرنسية في مسقط سنة ١٧٨٥ في الوقت الذي رفض فيه عرضاً انجليزياً مماثلاً ، لكن فرنسا أغفلت ذلك مكتفية بأن قدمت لحاكم مسقط هدية عبارة عن سفينة حربية تعويضاً له عن الخسائر التي ألحقها الفرنسيون بسفنه(١٨) .

خامساً : يفسر فريق من المؤرخين العرب المعاصرين سبب تغاضى الفرنسيين للعرض الذي تقدم به إليهم حاكم مسقط وعدم أخذهم بالتوصيات التي كان قد بعث بها القنصل الفرنسي في بغداد بضرورة اقامة وكالتين لفرنسا في «مسقط » و « البصرة » للإشراف على ملاحة وتجارة الخليج ، بأن الحكومة الفرنسية كانت وقتئذ تركز إهتمامها على طريق البحر الأحمر للوصول إلى مستعمراتها فى المحيط الهندي ، غير أنها لم تلبث أن أدركت - فور قيام الحرب بينهما وبين انجلترا سنة ١٧٩٣ - أهمية طريق الخليج العربى فى حالة قيامها بارسال حملة إلى الهند ، وقد كان ذلك موضع اهتمام حكومة الثورة الفرنسية الجمهورية التى مهدت لهذا العمل بخطوتين · آولاهما

: اقامة قنصلية فرنسية في مسقط والخطوة الثانية هي أن ترسل فرنسا بعثة إلى الدولة الفارسية لمراقبة الطرق المؤدية إلى الهند . وقد عمدت فرنسا إل يتعيين بعثة في مارس ١٧٩٥ لمراقبة تحركات الأنجليز في الهند ودراسة الظروف الداخلية لمسقط منطقة الخليج ، وأي الطرق التي يمكن أن يسلكها الفرنسيون في حالة غزوهم للشرق ، ولم ينجح رئيس البعثة الفرنسية بوشام BeauchMP في مهمته التي كلف بها ، نظراً لتطور الأحداث بصورة سريعة من جانب فرنسا ذاتها - التي لم تتريث لانتظار ما تسفر عنه توصيات هذه البعثة - حيث شنت الحملة الفرنسية طريقها إلى مصر سنة ١٧٩٨ ، وكانت النتيجة حالة السخط والإستياء وعدم الرضا التي شملت الأقطار الإسلامية والعربية ومنطقة الخليج العربي بصفة خاصة ، وهو ما جعل بوشام يعتذر لبلاده عن عدم قرته ، وعد مواصلته لآداء مهمته (١٩) .

٤ - تعارض المصالح البريطانية الفرنسية:

اتجهت جهود الدول الأوروبية بثقلها نحو الساحل الشرقي للخليج حيث وجدت أوروبا في مواني وجزر هذا الساحل التي تطل علي الدولة الفارسية المترامية الأطراف - وجدت مطمحاً يحقق لهم بسط نفوذهم الإقتصادي والسياسي ، أما الساحل الغربي فكان التنافس الأوروبي عليه يمر بمنحنى متذبذب صعوداً وهبوطاً ، وتشير المصادر إلى تصاعد التنافس بين انجلترا وفرنسا على الساحلين الشرقي والغربي ظل قائما ، بيد أن انجلترا نجحت فى إبرام معاهدة مع سلطنة مسقط في ١٢ أكتوبر ١٧٩٨ ، ويتجلى تذبذب منحنى العلاقات الأنجليزية المسقطية(٢٠) إلى عدم تقيد انجلترا بتلك المعاهدة ، فلم يؤسس الأنجليز وكالة لهم في « بندر عباس » لعدم تحمس حكومة الهند البريطانية ، وهو ما جعل العلاقات الفرنسية المسقطية تظل سارية في موريشياس مما أقلق الأنجليز وخاصة عندما عثروا على خطاب (٢١) بعثه نابليون بونابرت لسلطان مسقط ، وقد حث الأنجليز السلطان

على قطع علاقاته بالفرنسيين من خلال مالكولم الضابط البريطاني الذي عمل جاهداً على أن تظل معاهدة ١٧٩٨ سارية المفعول ، وظل يلاحق سلطان مسقط وحاكمها إلذي لم يكن يرغب في الدخول في ارتباطات جديدة مع انجلترا ، غير أن مالكولم استخد اسلوب التهديد مع السلطان بمنع سفن مسقط من التوجه إلى الموانى الهندية مما اضطر السلطان إلى الرضوخ لما عرضه مالكولم والتوقيع على اتفاق ١٨ يناير (٢٢) ١٨٠٠ الذي تضمن ما يؤكد الإلتزام ببنود معاهدة ١٧٩٨ وتعيين وكيل سياسي مقيم في ميناء مسقط والذي شغله على الفور أحد المرافقين لمالكولم.

وقد حدث تغيير كبير عقب ذلك في سياسة سلطان مسقط وحاكمها تجاه فرنسا ، وقد انعكس هذا التغيير على منع فرنسا من تعيين وكيل سياسي لهم في مسقط في أكتوبر ١٨٠٣ بحجة أن ذلك يناقض بنود معاهدة ١٧٩٨ بين انجلترا ومسقط .

غير أن جهود فرنسا استمرت مع سلطان مسقط وحاكمها « عيد بن سلطان » حيث نجحت ف يالحصول على الموافقة علي حق تعيين وكيل تجاري فرنسي في مسقط عام ١٨٠٧ وتنظيم حركة الملاحة والتجارة بين الجانبين ، ومع ذلك فان القيود التي كانت انجلترا قد فرضتها على مسقط وخاصة ازاء المرور والتوجه إلى المحيط الهندي جعلت صياغة مشروع المعاهدة الفرنسية على مسقط تجيز لسفن أن ترسو في الموانى الهندية شريطة الخروج منها والتوجه مباشرة صوب الموانى التابعة للسلطنة حيث لا يجوز لها الملاحة بين ميناء معاد وأخر مثله ، كما حرم المشروع تجارة السلاح مع الأنجليز ، وخول المشروع للسفن الفرنسية حق تفتيش السفن العمانية ونظم وسائل التعرف على شخصيتها فألزمها بحمل الوثائق الدالة على جنسيتها واماكن تحركاتها ، وقائمة بأسماء ركابها .

ومع أن مشروع المعاهدة الفرنسية مع مسقط قد قيد عملية المتاجرة مع الأنجليز ، فإنه منح الحرية التامة للتجارة والملاحة بين مسقط والمستعمرات الفرنسية وهو ما رجح كفة فرنسا على انجلترا ، وعلى الرغم من ذلك فان فرنسا قد رفضت التوقيع على مشروع المعاهدة تمسكاً بمبدأ « الحصار الإقتصادي » المفروض على انجلترا ومستعمراتها ،وتأسيساً على ذلك فإن مشروع المعاهدة الأصلي لم يقدر له أن يوضع موضع التنفيذ ، ويتساءل أحد المؤرخين (٢٣) العرب المعاصرين عن كيفية اتمام الإتصالات بين سلطنة مسقط ومستعمرة «موريشياس» الفرنسية بالرغم من وجود ممثل انجليزي فيها ، فضلاً عن المركز المتفوق للأسطول الأنجليزي في المحيط الهندي .

والواقع أن تفسير هذه النقطة يكمن في عدم وقوف الأنجليز إلى جانب « سعيد بن سلطان » سلطان مسقط وحاكمها في مواجهة خصومه على نحو م فعله الإنجليز أنفسهم مع سلفه عام ١٨٠٥ عندما أرسلت انجلترا بعض الأسلحة للسلطان « بدر بن سيف » لاستخدامها ضد خصومه في هرمز وتشم ، وربما يغري ذلك إلى حذف الإنجليز من التورط في النزاعات القبلية والفتن الداخلية التي كانت سائدة في شبه الجزيرة العربية ، ورغم العديد من الإتصالات والجهود التي بذلت للإستجابة لمطالب سلطان مسقط الجديد ، فإن حاكم عام الهند البريطاني لم يكن راغباً في أن تتحمل انجلترا مسئوليات التورط فى النزاعات والخصومات القبلية والفتن الداخلية فى شبه الجزيرة لعربية .

وقد شهدت الفترة ١٨٠٧ - ١٨٠٨ تحولات في غير صالح فرنسا ، فمن ناحية تأكيد التفوق الأنجليزي في المحيط الهندي في حصار جزيرة «موريشياس » ومن ناحية أخرى فقلد اخفقت فرنسا تماماً في تحقيق أي تحالف مع شاه فارس ، ومن ناحية ثالثة وهذا هو الأهم سعي سلطان مسقط وحاكمها كي يوثق علاقاته مع الأنجليز .

٥ - التنافس البريطاني الفرنسي في فارس :

وفيما يتلعق بالدولة الفارسية ، فإن بروز التفوق الأنجليزي على فرنسا اتخذ اشكالا ووسائل جديدة ، فالمراحل الأولى من التنافس بين الدولتين في الدولة الفارسية شهدت توصيات من القنصل الفرنسي في البصرة وزميله في حلب للحكومة الفرنسية بضرورة توثيق صلاتها مع الدولة الفارسية منذ أوائل القرن التاسع عشر ، وبالفعل سعي المبعوث الفرنسي « جوبير » في عام ١٨٠٦ لايجاد تحالف بين فارس وفرنسا ، وتذك المصادر (٢٤) أن الإمبراطور الفارسي «فتح علي شاه » رحب مثيراً بفكرة التحالف ، بل أنه من فرط تشجيعه لذلك فقد كلف «ميرزا محمد رضا » بمرافقة « جوبير » لدى عودته لفرنسا لمقابلة « نابليون بونابرت » وإبرام معاهدة التحالف ، وبالفعل تمت مقابلة المبعوث الفارسي لنابليون بونابرت ، وعقب مفاوضات قصيرة تم التوقيع على معاهدة التحالف في ٤ مايو ١٨٠٧ التي تضمنت بنودها تسهيلات متعددة تمنحها فارس للقوات الفرنسية إذا ما حاولت هذه الأخيرة غزو الهند ، وبالمقابل تقوم فرنسا بمساعدة فارس لإستعادة أقاليمها الشمالية التي فقدتها بسبب الإعتداءات الروسية ، كما تضمنت قبول فارس لتمثيل سياسي نرنسي لديها بشكل دائم ، وقطع علاقاتها السياسية والتجارية مع الانجليز وخروج الموظفين الرسميين والتجار الأنجليز المقيمين فى فارس ، على أن تتكفل فرنسا بتزويد فارس بالأسلحة والمعدات العسكرية وتحديث الحيش الفارسي على غراز الجيوش الأوروبية الحديثة .

وقد ركز الشاه جهوده السياسية مع فرنسا كي تنجح في مساعيها لدى روسيا لإعادة اقليم جورجيا إلى فارس (٢٥) إلا أن آمال الشاه قد ضاعت بسبب عجز فرنسا عن الوفاء بوعدها لتغير الظروف السياسية في أعقاب اجتـــع « نلست » بين الإمبراطور الفرنسي والقيصر الروسي في ٧ يوليو ١٨٠٧ والذي أسفر عن صلح تلست ، وربما يفسر ذلك مؤازرة الشاه في مارس

١٨٠٩ لعقد سلسلة من المعاهدات (٢٦) بين انجلترا وفارس .

وكانت محصلة هذا التنافس الفرنسي الأنجليزي أن بروزاً أكثر للنفوذ الأنجليزي وتصاعده سياسياً واقتصادياً ليس في فارس وحدها فحسب دائماً في المناطق الجنوبية المطلة علي الخليج العربي بصفة خاصة .

هوامش الفصل الأول

١ - ويكفى أن تسير على سبيل المثال إلى موقف روسيا القيصرية التي رأت أن تستفيد من عدم الإستقرار السياسي في الدول الفارسية ، وما تذكره المصادر من محاولات الروس الإقتراب من القسطنطينية والهند ، وكذلك محاولات إثارة الروس للحروب في الدول العثمانية والدولة الفارسية ، ورغبتهم في التوغل فى الخليج و محاولات تجزئة السويد والقضاء على بولندا تم جهودهم في التحالف مع فرنسا والنمسا والمجر ، واجع : ارنولدت ، ويلسون ، مرجع سابق ، هامش ص ٢٩١ .

٢ - أمين سعيد ، الخلية العربي في تاريخه السياسى ونهضته الحديثة ، دار الكاتب العربي ، بيروت ، بدون تاريخ إصدار ، من ص ٤١- ,٤٤

٣ - دكتور بدر الدين عباس الخصوصى ، مرجع سابق ص ٤١ نقلاً عن :

- Hawley , Op. Cit., PP. 73. e/c.
- Miles , Op, Cit., PP. 250 e/c.

٥ - وهو الشاه عباس الذي أبدى اهتماما كبيراً بخطاب ملك انجلترا «جيمس الأول » ، حيث سلم الخطاب إليه بواسطة ادوارد كونوك Edward Connock عام ١٦١٧ ووعد بمنح الأنجليز مركزاً تجارياً في ميناء جاسك ، راجع :

- Hawley , Op. Cit., PP. 74.

٦ - دكتور صلاح العقاد ، التيارات السياسية فى الخليج العربى ، مرجع سابق ، من ص ٣٥ - ٤٠.

٧ - لمن تنتقل المقيمة الأنجليزية من « بوشهر » إلا عام ١٩٤٦ عندما انتقلت إلى البحرين ، راجع ، بكتور بدر الدين عباس الخصوصى ، مرجع سابق ، ص ٤٢ حاشية رقم (٣) نقلاً عن :

- Hawley , Op. Cit., PP. 75-78.

٨ - دكتور بدر الدين عباس الخصوصي ، مرجع سابق من ص ٤٢-٤٣ . دكتور صلاح العقاد ، مرجع سابق ، من ص ٣٥-٤٠ .

٩ - راجـــع :, Hurewits, Diplomacy in the Near & Middle East , Vol.1 PP.61-60 .

١٠- كان مالكولم قد وصل إلى بوشهر فى فبراير عام ١٨٠٠ ولكن لم يسمح له بمقابلة الشاه إلا في نوفمبر من السنة ذاتها ، غير أن ذلك لم يجعله يشعر بالتراجع ، وإن كان مالكولم رأي في هذا الأجراء إهانة كبيرة له ، فغادر فارس في ١٢ يوليو ١٨٠٨ مستخدما هذا الحادث كتبرير قوي لاقناع الحاكم البريطاني العام للهند « اللورد منتو Mintu » بنظريته القديمة الخاصة بانشاء قواعد بريطانية في الخليج ، وإن كان التمسك بهذه الأفكار قد تم تجاوزها إلى التطبيق من خلال زيارة هارفورد جونز - منافس مالكولم - فلارس في أكتوبر ونوفمبر ١٨٠٨ ممثلاً للحكومة البريطانية ، وقد نجح هارفورد بتوقيع معاهدة أولية مع فارس في ١٢ مارس ١٨٠٩ كما ورد ذكره في المتن . راجع في تفصيل ذلك : دكتور صلاح العقاد ، مرجع سابق ، من ص ٧٢-٩٤ .

١١- راجع النص الكامل للمعاهدة في .Hawley , Op. Cit., PP. 73. e/c -

١٢ - راجع رسالة دنكان Duncan حاكم بومباي إلى «ولزلي Wwllesley » حاكم الهند في : دكتور صلاح العقاد . مرجع سابق ، من ص ٦٥-, ٧٥

١٣- نفس المرجع السابق ، من ص ٦٠-, ٧٥

١٤- دكتور بدر الدين عباس الخصوصى ، مرجع سابق ص ٤٨ نقلاً عن :

- Hawley , Op. Cit., PP. 17.

١٥ - ومن أهم هذه البعثات على الإطلاق بعثة العالمين الطبيعين بروجر Bruguier وأوليفيه Olivier وكان ذلك بتعليمات من الحكومة الفرنسية ابان السنوات الأولى للحكم الجمهوري ،

راجع . أرنولد ت . ويلسون . من ص ٣١٤ - ٣١٥ .

١٦- اعتمدنا في هذا التحليل على : دكتور بدر الدين عباس الخصوصي. مرجع سابق ، ص ٤٩ وما بعدها .

١٧- المرجع نفسه ص ٤٩ .

١٨- ذكتور صلاح العقاد ، مرجع سابق ، من ص ٣٠-٤٥ .

١٩- راجع في تفصيل ذلك :

دكتور صلاح العقاد ، الإستعمار في الخليج (الفارسي) القاهرة ،و ص ٢٠ و ص ٣٥ ، التيارات السياسية في الخليج العربي ، ص ٦٠-٧٠ وقد سبقت الإشارة إلى مهاء البعثة الأخرى التي كانت مأخذ العلماء الفرنسيين « أوليفيه » والذي أوصى حكومته باستخدام السفن الفرنسية لنقل مصنوعاتها إلى منطقة الخليج ، ويمكن اضافة توصيته عن الأصواف الفرنسية ومدى ما تلاقيه من رواج في الدولة الفارسية لانخفاض أسعارها عن مثيلاتها الأصواف الانجليزية بالاضافة إلى توصياته بشأن جزيرة خارج على نحو سبقت الإشارة إليه في المتن ، راجع تفصيلاً أرنولد . ت . ويلسون ، مرجع سابق ، من ص ٢٢٨-٢٩٢

٢٠- نسبة إلى اللفظ « مسقط » .

٢١- دكتور بدر الدين عباس الخصوصي ، مرجع سابق ، ص ٥١ .

٢٢- دكتور صلاح العقاد ، التيارات السياسية في الخليج العربي ، مرجع سابق ، من ص ٧٥-٨٠ .

٢٣- المرجع نفسه من ص ٨٠-٨٤ .

٢٤- المرجع نفسه ص ٨٥ .

٢٥- ومن مظاهر تعليق الشاه الآمال الكبيرة على الوساطة الفرنسية أنه ترك المبعوثين الفرنسيين « تريزيل » و « دوبريه » يجوبان انحاء فارس بحرية تامة ، مما أثار قلق السلطات البريطانية فى الهند والتى كلفت وكيلها في مسقط بتقييمها في فبراير ١٨٠٨ .

٢٦- فقد دفعت اتفاقية بين فارس وانجلترا فى ١٤ مارس ١٨١٢ تعهد الشاه بمقتضاها بمنع الجيوش الأوروبية من عبور فارس إلى الهند مقابل تعهد انجلترا بتقديم المساعدات العسكرية والمالية لفارس في حالة مهاجمتها ، وتم تعديل هذه الإتفاقية فى ٢٥ نوفمبر ١٨١٤ بحيث لا تلتزم انجلترا بتقديم المساعدات لفارس إلا فى حالة الإعتداء عليها من أي من الدول الأوروبية وأقرت هذه الإتفاقية عدم تدخل انجلترا في الحرب الفارسية الأفغانية ، وأن تقدم انجلترا مساعداتها البحرية والعسكرية لفارس في الخليج في حالة حاجتها إليها .
وراجع : دكتور بدر الدين الخصوصى ، مرجع سابق ، ص ٥٨ نقلاً عن :
Kelly op. cit., P. 17 .

الفصل الثاني

اليعاربة والبوسعيديون

الفصل الثاني

اليعارية والبوسعيديون

١ - من تجمعات قبائلية إلى كيانات سياسية :

شهد الساحل العربي للخليج قيام العديد من الكبانات السياسية العربية،ففي حين ظهر « اليعارية » والبوسعيديون في عمان ، ظهر تجمع « الخوالد » في المنطقة الممتدة ما بين شبه جزيرة قطر والبصرة ، وانضو تحت لواء الخوالد تجمع « العتوب » الذين أقاموا كيانين سياسيين عرف الأول الشمالي باسم « مشيخة الكويت » والثاني الجنوبي باسم « مشيخة البحرين » ، وتذكر المصادر (١) أن تجمعي « القواسم » و « بني ياسي » تجمعا في جهودهما لتأسيس كيانات متعددة كمشيختي « أبو ظبي » و « دبي » بواسطة « بني ياسي » ، أما القواسم فقد ساعدوا في تأسيس مشيخات « رأس الخيمة » و« الشارقة » و « عجما » و «أم القيوين » و « الفجيرة » . ولم يكتف القواسم باقامة تلك المشيخات فحسب ، بل أن جهودهم أمتدت لتشمل الساحل الشرقي للخليج حتى بسطوا سيادتهم على جزيرة « تشم » و « لنجة » التي جعلوا منها مشيخة تابعة لهم .

أما تجمع « الجبور » من بني خالد ، فقد نجح في الوصول إلى شبه جزيرة قطر ، حيث يذكر نيبهر (٢) Neibuhr أن الحكم أصبح في بد « آل مسلم » الذين رحبوا بجماعات العقوب قبل انتقالهم إلى الكويت ، في الوقت الذي ترك فيه «آل ثاني » نجد ونزلوا بواحة « جبرين » شرقي قطر ، ومنها تحركوا شمالاً حيث قطنوا « الزبارة » لبعض الوقت ، ثم انتقلوا منها إلى « الدوحة » حيث عاشوا فيها كأتباع لآل خليفة حكام « الزبارة » (٣) أما أسرة آل ثاني فيعود تاريخها إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وكان

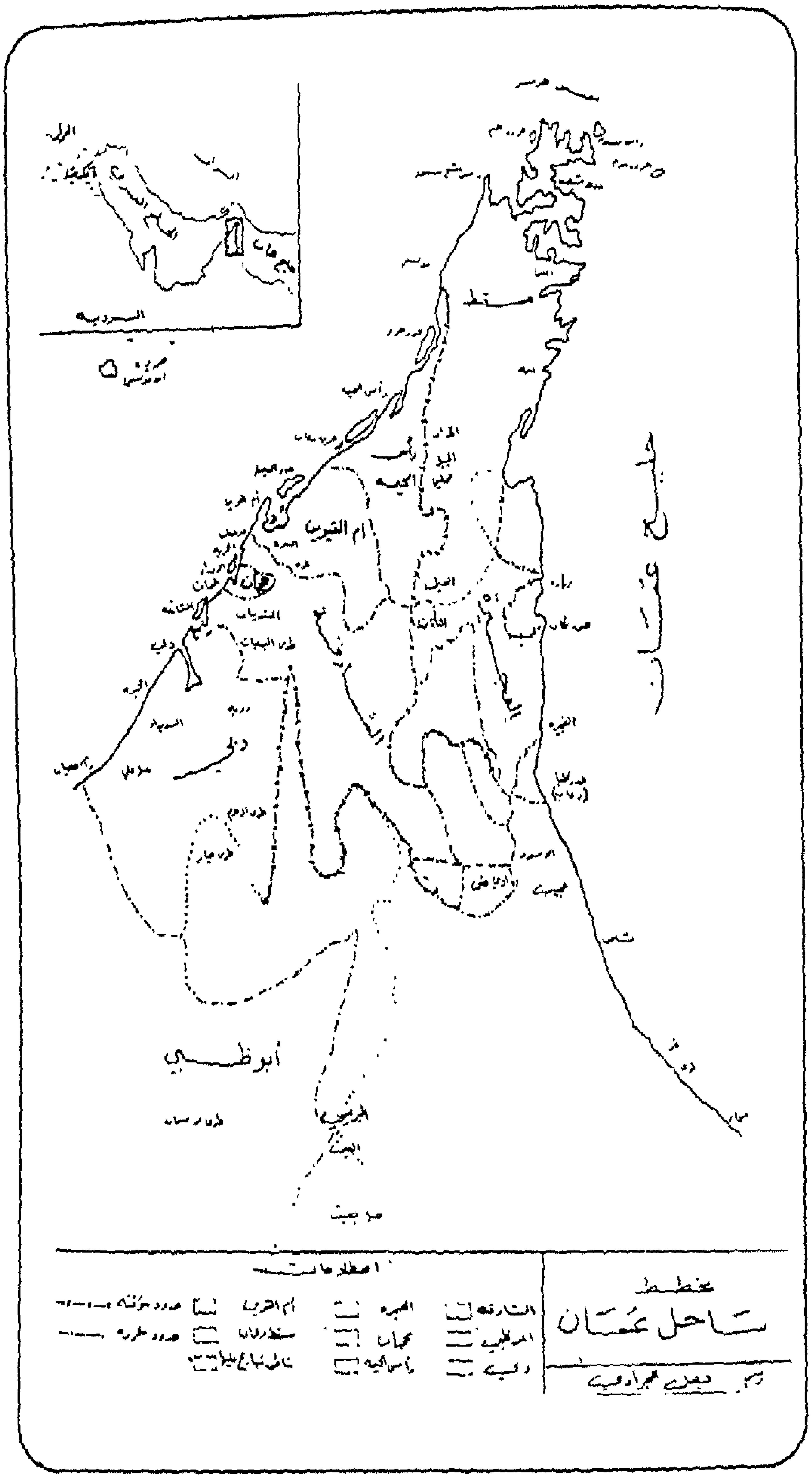
الشيخ ثاني بن محمود والد الشيخ محمد بن ثاني أول من تولى مقاليد الحكم في دولة قطر (٤) .

أما السياسات الأوروبية فإنها سعت إلى التدخل في احداث الخليج العربي من خلال هذه التجمعات القبلية التي كونت كيانات سياسية استأثرت بإهتمام القوى الأوروبية وخاصة في النصف الأول من القرن التاسع عشر .

٢ - بروز منطقة عمان :

برزت منطقة عمان ككيان سياسي مستقل في القرن السابع عشر ، وكان ذلك بفضل قوتها البحرية الكبيرة مما جعل تبسط سيادتها على امتداد الساحل الشرقي لأفريقيا واجزاء كبيرة في منطقة الخليج العربي ، وقد تولى الأمام الأباضي « ناصر بن مرشد » من اليعاربة زمام الأمور فيها سنة ١٦٢٤ وعمل على توحيد أجزاء البلاد وعين ولاته على كل منها ، وقد كان اهتمامه الرئيسي موجهاً نحو تطهير البلاد من البرتغاليين والفرس ، ونجح في تخليص « رأس الخيمة » من كلا العدوين ، وهاجم « صحار » عام ١٦٤٣ فانتزعها من البرتغاليين وأرغمهم على عقد معاهدة تعهدوا بمقتضاها بدفع الجزية السنوية والسماح بحرية التجارة (٥) .

غير أن البرتغاليين نكثوا بعهودهم مع اليعاربة بعد وفاة الإمام « ناصر بن مرشد » عام ١٦٤٩ ، مما اضطر خليفته « سلطان بن سيف » (١٦٤٩-١٦٦٨) إلى شن غاراته على البرتغاليين وانتزاع مسقط منهم ، بل أنه تتبعهم نحو ممتلكاتهم في الهند وشرقي أفريقيا استجابة لنداء استغاثة أهالي مدينة محباسة من ظلم البرتغاليين ، وفرض « سلطان بن سيف » حصاراً طويلاً على المدينة استغرق خمس سنوات حتى سقطت ، وعين عليها حاكماً عربياً من ولاته . وقد واصل ابنه « سيف بن سلطان » (١٦٩٢-١٧١١) سياسة والده فعمل على مد سيادته وسيطرته إلى الهند من


مخطط
ساحل عمان
اصطلاحات
أبوظبي
أم القيوين

خلال اسطوله البحري القوى (٦) .

وبالرغم من قوة هذا الكيان السياسي العربي الذي حقق الإستقلال لعمان وجعل منها دولة مركزية وطنية قوية ، فإن الباحثين الغربيين لا ينصفون اليعارية في تحليلاتهم أو سردهم لأحداث تلك الفترة ، فحينما زار الرحالة الأنجليزي الدكتور فراير بلاد فارس سنة ١٦٦٧ وصف أهل عمان بأنهم اكتسبوا شهرتهم السيئة باسم « شعب شرس غدار يربح من الخيانة والتدليس كما يربح بالتجارة » وحين يتحدثون عن العرب عموماً يقول : « هؤلاء حقا جوابو بحر وبر .وهم على الدوام ينهبون البرتغاليين ، وهم لا ينشدون الحصول على شيء بغير الضربات ويتلفون الأماكن التي هي اكثر انفتاحاً على ساحل البحر ، ويصف فراير اليعاربة وحكمهم في عمان سنة ١٦٩٥ قائلاً : « نجد أول إعلان عن الطابع العدواني للقبائل البحرية في الجزيرة العربية والخليج والتي سببت في التالي ازعاجاً لطرادات الأسطول الهندي وتسببت في ارسال حملات ضد رأس الخيمة على ساحل عمان في أوائل القرن الثامن عشر » .(٧) .

بل إن عرب عمان قد وصفوا بالقراصنة من جانب الرحالة الغربيين ، حيث قال الكابتن برانجوين Brangway أحد الضباط البحريين التابعين لشركة الهند الشرقية في بندر عباس : « أن الإزعاج الذي سببه العرب في النهاية سيبرهنون به في النهاية على أنهم وباء وعظيم أشبه وطأة الجزائريين على أوروبا » أما بروس فقد كتب في وصف عرب عمان ومسقط قائلاً : « كانت قوة العرب في مسقط من ناحية الشحن والقوى البشرية (٨) هائلة لدرجة تثير الرعب بأنهم سيضعون أيديهم على الخليج كله » . في حين وصف ممثل الشركة الأنجليزية الشرقية في جومبرون الأسطول العربي في عمان ومسقط « أنه يتكون من خمس سفن كبيرة عليها ١٥٠٠ رجل ، وقد نهبوا ميناء كنك البرتغالي وأسروا سفينة أرمنية ثمينة وهناك توقعات بأنهم

سيهاجمون جومردن ذاتها ، وأن الملاحة صارت أشد صعوبة نتيجة للقوة المتزايدة لعرب مسقط الذين مازالوا يعملون ضد التجارة (٩) الفارسية .

٣ - الحرب « الأهلية » القبائلية :

غير أن النجاح الذي حققه اليعاربة خارج بلادهم ، وقف عاجزاً أمام الصراعات الداخلية الأسرية والقبلية وهو ما أضعف كيان عمان ، حيث دب الخلاف بين سلطان بن سيف الذي خلف أباه سيف بن سلطان ، وابن عمه ناصر بن مرشد في منتصف القرن السابع عشر ، وبعد وفاة سلطان حدث التنافس بين ولديه « بلعرب » و « سيف » وكان الفائز هو « سيف » بعد أن « بلعرب » قد حكم ثلاث عشرة سنة، وقد خلفه ولده « سلطان بن الثانى » (١٧١١-١٧١٨) الذي حارب الفرس واستولى على البحرين وجزيرتي قشم وهرمز ، كما حارب البرتغاليين في الهند(١٠).

وأدت الحروب الأهلية القبائلية - علي حد وصفل أحد المؤرخين العرب المعاصرين (١١) - التي انقسمت فيها عمان ضد العقد الثاني من القرن التامن عشر إلى مقام الإضطرابات والفتن الداخلية بين التجمعات القبلية السائدة ، ولم يستطع « سيف بن سلطان الثاني » - الذي تولى أمور إمامة عمان في ٢ إبريل ١٧٢٨ - أن يضع حداً لهذه الفتن والصراعات الأسرسية والقبلية لا سيما وقد نافسه ابن عمه « بلعرب بن حمير » عام ١٧٣٣ ، فإتجه « سيف » لطلب مساعدة الفرس الذين استجابوا لطلبه وأوقعوا الهزيمة ببلعرب ، وكان الثمن هو اخضاع المدن العمانية لسيادتهم ، فاتفق ابناء العمومة ثانية مع بعضهم البعض ، وساعدهم في ذلك أن سخط العمانيين كان قد وصل إلى أقصى درجاته ، فثاروا على الفرس وانقضوا عليهم واقعوا بهم الهزيمة ، واضطرت فارس إلى سحب قواتها ، وعلى هذا النحو استرد « سيف بن سلطان الثاني - نفوذه على بلاده ، غير أن سلوكه الشخصي جعل مواطنيه

ينفرزن منه ، وتمكن « سلطان بن مرشد » - وهو أحد أفراد الأسرة الحاكمة - عام ١٧٣٨ من فرض سيطرته على معظم عمان ، مما اضطر « سيف » إلى معاودة الإتصال بالفرس والإستعانة بهم مقابل الإعتراف لهم بالسيادة على « صحار » (١٢) .

وكانت محصلة هذه الصراعات على السلطة في عمان في منتصف القرن الثامن عشر أن تولى « أحمد بن سعيد » زمام الأمور في عمان ، غير أنه تفرغ لتدعيم مركزه وهادن الفرس الذين اخلوا عمان ، وتسلم « أحمد بن سعيد » تحصينات مسقط وأغرق السفن الراسية أمامها مما اضطر الفرس إلى الإنسحاب من عمان (١٣) .

وبتولى أحمد بن سعيد زمام الأمور وتثبيته لدعائم حكمه في عمان بدأت فترة جديدة في التطور السياسي لعمان من خلال قيام البوسعيدين . ،وقد واجه الأمام « أحمد بن سعيد » منذ بداية حكمه الكثير من المشكلات الداخلية والخارجية ولعل أهمها - داخلياً - مشكلة كسب تأييد الأسرة الحاكمة السابقة - فعمد إلى مصارهتها بالزواج من أبنة الإمام « سيف بن سلطان الثانى » ، وترك لزعمائها حرية مزاولة سلطانهم على مقاطعاتهم ، ونظراً لإنتمائه لعرب الجنوب «الهناوية » نقله عمل على كسب جانب عرب الشمال « الفافرية » وسمح لهم بمزاولة سيطرتهم على إقليم « الظاهرة » ، ومع ذلك فإن التمرد ساد ضده من بعض الزعماء فواجه مناوءتهم وتمكن من التخلص منهم سريعاً ، وهناك مشكلة أخرى واجهته وهي خروج بعض أبنائه عليه وعصيانه على نحو بضعة أحد المؤرخين العرب المعاصرين (١٤) - كان يودي بكيان الدولة .

وبعد وفاة أحمد بن سعيد تولى أبنه « سعيد » الحكم باجماع العمانيين علي اختياره ، لكن الصراع ما لبث أن احتدم بين مواطنيه بسبب ضعفه من

ناحية ، وانتهاجه أموراً دنبوية لم يألفها الأباضيون المتمسكون بمبادئهم ، وهذه العوامل شجعت المنافسين على التمرد والعصيان واثارة الإضطرابات ، وكانت نتيجة ذلك انفصال (١٥) الساحل العماني عن الداخل عندما تمكن « حمد بن سعيد » من الإنفراد بحكم مسقط (١٧٧٩-١٧٩٣) بعد أن انتزعها من « محمد بن خلفان بن محمد البوسعيدي » نائب الأمام هناك .

وعموما فإن الصراع على السلطة واستمراره في عمان على النحو المشار إليه- لم يمنع العمانيين من الدفاع عن بلادهم في مواجهة كل من الفرس والسعوديين - إقليميا أما على الصعيد الأوروبي فقد كانت هناك مشكلة خروج العمانيين من دائرة الصراع بين السياسات العالمية ممثلة في انجلترا وفرنسا وهو ما يقتضي وقفة للتفسير والتعليل .

٤ - السياسات الإقليمية تجاه عمان :

بداية يجب ايضاح أنه على الرغم من نجاح أحمد بن سعيد من إخراج الفرس من بلاده ، إلا أنهم سرعان ما حاولوا استرداد نفوذهم على مناطق الخليج العربي من خلال ادعاءاتهم علاقات التبعية ، وقد واجه الإمام « أحمد بن سعيد » تلك الإدعاءات بقوة فأنشأ صلات طيبة مع الدولة العثمانية وتحالف معها بصورة غير مباشرة بتقديم المساعدات لها في حربها مع الدولة الفارسية عام ١٧٥٦ ، واشترك في رفع حصار الفرس عن البصرة عام ١٧٧٦ ، فكانت مساعدة الدولة العثمانية للإمام « أحمد بن سعيد » بتدعيم نفوذ بلاده في منطقة الخليج العربي فمد حدودها إلى الإحساء شمالاً ، ومنطقة ضفار جنوباً ،وقد نجح ولده « سلطان بن أحمد » في عام ١٧٩٤ في السيطرة على بند عباس وجزر قشم وهرمز والبحرين بموجب الفرمان الذي حصل عليه من الشاه عام ١٧٩٤ بتأجير بندر عباس لمدة خمسة وسبعين سنة مقابل دفع إيجار ، أما هرمز والبحرين فقد انتزعهما من « بني معين » الذين كانوا قد

فرضوا سيطرتهم عليها (١٦) بمقتضى فرمان من الشاه .

ولعل أهم تحدي اقليمي واجه البوسعيدين بعد احباط ادعاءات الفرس ، هو محاولات بعض القوى الإقليمية اضعاف نفوذ البوسعيدين من جانب القواسم الذين استغلوا فرصة الصرعات القبلية والأسرية . وهاجموا مسقط وصحار ما اضطر البوسعيدين إلى محاصرة مواني القواسم الذين سرعان ما اعترفوا بسلطة البوسعيدين عليهم عام ١٧٦٢ ، غير أن مناوءة القواسم استمرت للبوسعيدين وهاجموا عاصمتهم « الرستاق » عام ١٧٦٣ . وقد استمرت المناوشات بين الفريقين حتى مطلع الثمانينات من القرن الثامن عشر عندما تحول الخليج إلى ساحة قتال بين الجانبين حتى نهاية القرن ، وقد زاد ضراوة القتال دخول القواسم في تبعية « الموحين » .

فمن هم القواسم ؟ وكيف وصلوا إل يهذا النفوذ في مواجهة العمانين البوسعيديين ؟ وبالرغم أن الإجابة على هذين السؤالين سوف تأتي تفصيلاً في موضع لاحق من هذه الدراسة ، إلا أننا سنجيب في عجالة على ما له علاقة مباشرة بالبوسعيدين نظراً لمواجهتهما معاً للعديد من التحديات الإقليمية في مسقط .

تذكر المصادر (١٧) أن اصطلاح قواسم قد استعمل على نطاق واسع ليدل على القبائل فى داخل خليج عمان ثم اصبح اسمه عمان المهادنة ، ولم تكتف هذه القبائل ببث الرعب في نفوس جيرانهم بل تحدوا كل جهود البرتغاليين على طول الساحل الجنوبي لشبه جزيرة العرب وكذلك إلى سواحل الهند والبحر الأحمر ، وتذكر هذه المصادر (١٨) أن القواسم أصبحوا « عدوانيين » على نحو متزايد في منتصف القرن الثامن عشر حبث وجهوا طاقاتهم لاستغلال الأجزاء القريبة من الساحل الفرنسي ، وفي سنة ١٧٦٠ حصلوا على موطىء قدم لهم في جزيرة قشم ، وحوالي سنة ١٧٧٧ أصبح «

صقر » شيخ القواسم الذي قوى مركزه بالزواج من كريمة حاكم قشم وشيخها ، وهكذا سوي خلافاته مع قبيلة معن التوبة في الجزيرة.

أما التحدي الإقليمي التالي فقد كان من جانب السعوديين ففي الوقت الذي ظهر فيه « القواسم » كقوة بحرية مناوئة لمسقط ، نجح السعوديون كقوة برية في استقطاب بعض القبائل العمانية إلى جانبهم ، وكانت طلائع القوات السعودية قد وصلت إلى جهات عمان ، وبدأت الغزوات السعودية لعمان خلال فترة حكم سلطان بن أحمد بن سعيد حاكم مسقط ، وكان قائد أول هذه الغزوات هو إبراهيم بن عفيصان ، الذي أدى دوراً بارزاً في قيادة الغزوات السعودية على مناطق متعددة من الخليج العربي . وكان تحمس القواسم في رأس الخيمة وما حولها لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب كسباً عظيماً لآل سعيد في جهودهم العسكرية ضد الأراضي العمانية . ،حين توفي « سلطان بن أحمد » تولى الحكم بعده « بدر بن سيف » الذي كان متعاطفاً مع الدولة السعودية ، لكن حكمه لم يستمر ، إذ ثار عليه سعيد بن سلطان ، وقتله ،وقامت حروب بين سعيد وبين السعوديين وأتباعهم في جهات عمان ، فانتصروا عليه في أكثرها ، ووصلوا إلى أسوار مسقط ذاتها مما اضطره إلى دفع مبالغ مالية اليهم كل سنة . غير أن المناوشات بين حاكم عمان وبين السعوديين لم تنقطع ، وكان مقتل المطيري - القائد الذائع الصيت - مع انشغال الدولة السعودية بالحملة العسكرية العثمانية المصرية من الأمور التي اضطرت القوات السعودية إلى أن تتخلى عن أماكن سبق أن استولت عليها من اراضي سلطان عمان ، وأن تتمركز في البريمي (١٩) لمحاولة بسط نفوذهم على هذه االواحة عام ١٧٩٥ ، وقد تمكن « سلطان بن أحمد » التصدي لمحاولات الدولة السعودية الأولى وعمل على جمع كلمة العمانيين لمواجهة السعوديين ، وطلب مساعدة كل من الدولة العثمانية والدولة الفارسية وفرنسا ، وأنتهى به الأمر على عقد مهادنة مع السعوديين سنة ١٨٠٣ ، كما تعهد

بالسماح لممثل السعوديين بالبقاء في مسقط والإعتراف بحقهم في ابقاء حامية لهم في البوريمي ، ومع ذلك فإن النزاع استمر بين السعوديين والبوسعيديين وسرعان ما دعم السعوديين نفوذهم في عمان ، مما أثار السلطات البريطانية التي بادرت بتقديم مساعداتها لسلطان مسقط ، غير أن تلك المساعدات لم تمنع السعوديين من مزاولة نشاطهم في البوريمي أو الإستمرار في تحصيل الزكاة من البوسعيديين في مسقط (٢٠) .

وجاء الخطر الإقليمي الأخير فقد جاء تداعي قبضة سيطرة العمانيين اليعاربة على ممتلكاتها الأفريقية حين عمد بعض حكام الممتلكات الأفريقية إلى انتهاز فرصة هذه السيطرة الواهية ونزعوا سلطة العمانيين عنهم ، وتزعمت « محباسة » حركة التخلص من التبعية العمانية ، وإذا كان الإمام « أحمد بن سعيد » قد لقى التمرد والعصيان من جانب « محباسة » ، فإن لقى ولاءاً وإخلاصاً من بعض الممتلكات الأفريقية مثل زنزبار ، مما دفع محباسة إلى اثارة تلك الممتلكات الأفريقية للتبعية العمانية ، وعلى الرغم من جهود الإمام « أحمد بن سعيد » للحفاظ على هذه الممتلكات ، فقد جاء اضطراب الأمور في عمان ليعكس تأثيره على شرق أفريقيا ، غير أن جهود الإمام « سعيد بن أحمد » قد نجحت في استعادة ولاء محباسة وتبعيتها لمسقط (٢١) .

٥ - التنافس الأنجليزي الفرنسي على عمان :

كان الأنجليز قد وطدوا علاقاتهم بمنطقة الخليج العربي بعد رحيل البرتغاليين والهولنديين ، كما شهد منحنى العلاقات الأنجليزية الفارسية تصاعداً تجلت مظاهرة في اقامة العديد من الوكلات التجارية في بندر عباس واصفهان وشيراز بالاضافة إلى وكالة لهم في البصرة . وقد كان من أبرز المشاكل التي واجهت دولة البوسعيديين هي الصراع بين انجلترا وفرنسا في المنطقة وهو ما يحتاج إلى تفسير غير قليل . فلم يكن لفرنسا وكالات تجارية

قائمة على غرار تلك التي كانت قائمة لانجلترا . بالإضافة لضياع الممتلكات الفرنسية في الهند ، صحيح أنه قد بقي لفرنسا مستعمراته القريبة من الشاطئ الشرقي لموزمبيق والتي كانت على صلات بحرية وثيقة بمسقط ، ولكن هذا لم يكن شيئا يذكر بجانب النفوذ الأنجليزي المتعاظم في منطقة الخليج .

غير أن فرنسا قد استجابت - بالرغم من نفوذ انجلترا - لمطالب مسقط بشأن إقامة حلفات طيبة عن طريق المستعمرات الفرنسية في المحيط الهادي ، وكان الإمام « أحمد بن سعيد » أول من أدرك أهمية الصداقة الفرنسية والدخول في علاقات تجارية مع حاكم جزيرة « موريشيوس » وتبادل الهدايا معه وقد تعرضت هذه الصلات الطيبة إلى الفتور سنة ١٧٨١ بسبب استيلاء القراصنة الفرنسيين على إحدى سفن مسقط ، غير أن هذا الفتور قد اختفى لتعود العلاقات إلى طبيعتها الودية من خلال جهود Rousseau القنصل الفرنسي في بغداد ، وكانت محصلة هذه الجهود ما عرضته مسقط على فرنسا بشأن إقامة وكالة تجارية لهم في مسقط عام ١٧٨٥ وإرسال مبعوث فرنسي يجيد اللغة العربية يعمل وكيلاً تجارياً لفرنسا في مسقط .

على أن هذه الجهود قد تعرضت للفشل في الفترة اللاحقة بسبب تطور الأحداث في فرنسا وبينها وبين انجلترا على النحو الآتي : (٢٢)

أولاً : قيام الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ وانصراف فرنسا لمعالجة شئونها الداخلية ومواجهة خصومها من الداخل وهو ما جعل فرنسا تصرف النظر عن الإهتمام بأحداث الخليج العربي .

ثانياً : نشوب الحرب بين فرنسا وانجلترا عام ١٧٩٣ وما أعقبها من فترة سادتها المؤامرات والفتن والإضطرابات في البلاد المجاورة للخليج العربي ، وبالرغم من ارسال فرنسا للعديد من البعثات على نحو ما سبقت

الإشارة إليه ، وزيارة هؤلاء المبعوثين تركيا (١٧٩٣) ومصر (١٧٩٤-١٧٩٥) وطهران (١٧٩٦) حيث قاموا بالعديد من المقابلات مع الوزير الأول للشاه أغا محمد خان ، غير أن هذه الجهود لم تؤت الثمار المرجوة منها نظراً لليقظة الأنجليزية المتزايدة تجاه جهود فرنسا .

ثالثاً : تختلف اليقظة الأنجليزية المتزايدة تجاه جهود فرنسا في عرقلة النشاط الفرنسي ، وقد ساعدت ظروف السياسات الدولية ضد فرنسا بسبب الشعور بالإستياء من جانب مواطني دول الخليج العربي من الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨ على نحو ما أشرنا إليه تفصيلاً في موضع سابق من هذه الدراسة ، فكان أن بعثت انجلترا بأحد رجالها إلى مسقط لعقد اتفاق مع سلطانها لتقليص النفوذ الفرنسي واحلال النفوذ الأنجليزي محله .

رابعاً : استمر النشاط الأنجليزي بأخذ وسائل متعددة لتقليص النفوذ الفرنسي الذي لم ينقطع تماماً من مسقط ، فأوفد الأنجليز مبعوثاً آخر إلى مسقط عام ١٨٠٠ للتعرف على ميول سلطانها تجاه الفرنسيين وتأكيد الإتفاقات السابقة (وكان ابرزها اتفاق ١٧٩٨) ، وقد نجحت انجلترا في جهودها ، فخول للأنجليز حق تعيين وكيل لهم في مسقط .

خامساً : استمر التنافس المتبادل بين انجلترا وفرنسا يأخذ أطواراً متباينة في بداية القرن التاسع عشر ، فصلة مسقط بفرنسا لم تنقطع وبصفة خاصة عندما أيدت فرنسا السطان بتقديم العون والمساعدة [illegible] السيطرة على جزر البحرين عام ١٨٠١ في الوقت الذ احجم فيه الأنلجيز عن [illegible] ، بل أنهم وقفوا كعقبة في سبيل نمو هذه العلاقات .

سادساً : استمرت الفترة النابليونية في الشرق منذ عام ١٧٩٨ حتى طرد الفرنسيون (٢٣) من موريشيوس عام ١٨١٠ ، وكان على حكومة الهند البريطانية أن تعالج في هذه الفترة المصاعب الخطيرة التي اتخذت صورة

غارات وغارات مضادة قامت بها السفن الفرنسية الحربية وسفن تجارية تابعة للأسطول الفرنسي على التجارة البريطانية البحرية ، وكان الخليج العربي جزءاً من أحداث مسرح الصراع الأنجليزي الفرنسي ، وكانت القاعدة التي اتخذها الفرنسيون هي جزيرة موريشيوس التي كان من السهل انطلاقهم منها لمهاجمة العديد من طرق المواصلات البحرية .

وفي سنة ١٧٩٩ اسر الفرنسيون سفينة تحمل العلم البريطاني وساروا نفسيتهم إلى مسقط ، وكانت هذه واحدة من سلسلة متعددة الحلقات من الغارات التي سبقت سقوط جزيرة موريشيوس الفرنسية في أيدي الأنجليز عندما استسلمت الجزيرة لقوة بحرية عسكرية أرسلت من الهند بقيادة الجنرال ابير كرومبي Aber Cromby ، وبهذا تم وضع حد لنشاط الفرنسيين في المياه الشرقية .

هوامس الفصل الثاني

١ - نقلا عن دكتور بدر الدين عباس الخصوصى ، مرجع سابق ، من ص ٦٤-٦٥ .

٢ - Niebuhr, Travels Through Arabia , Vol. 2 . P. 128

٣ - اعتمدنا فى تسلسل هذه الأحداث على التحليل القيم للدكتور بدر الدين عباس الخصوصي ، مرجع سابق ، ص ٦٤ .

٤ - وقد سبق الإشارة إلى أن آل ثاني فرع من بني تميم الذين يعود نسبهم إلى مضر بن نزار وكان يقطن الجانب الشرقي من شبه الجزيرة العربية .

قطر ، الكتاب السنوي ٨٠-١٩٨١، وزارة الإعلام ، الدوحة ، قطر ص ١٨ .

قطر ، الكتاب السنوي ٨١-١٩٨٢ وزارة الإعلام ، الدوحة ، قطر ص ٢٤ .

٥ - راجع في تفصيل ذلك :

دكتور بدر الدين عباس الخصوصى ، الخليج العربى في مواجهات التحديات، محاضرات الموسم الثقافي السابع ١٩٧٤، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع ، الكويت ١٩٧٧ .

٦ - Badger History of the Imams & Seyyids of Oman . P. 53.

٧ - أرنولد . ت . ويلسون ، الخليج العربى ، مرجع سابق ، من ص ٢٩١-٣١٦.

٨ - خطاب لورد كيرزون فى الشيوخ المتهاونين فى ٢١ نوفمبر ١٩٠٢ نقلاً عن المرجع السابق من ص ٣١٩-٣٢٦ . Bruce , Vol. iii

٩ - Ibid, & Grosse , PP. 8 - 10

١٠- راجع في تفصيل ذلك : دكتور جمال زكريا قاسم ، دولة بو سعيد في عمان وشرق أفريقيا من ص ٨-٢١ ، الأصول العربية لتاريخ شرق أفريقيا ، مرجع سابق من ص ١٠٨-١١٥ .

١١- دكتور بدر الدين عباس الخصوصي ، دراسات في تاريخ الخليج العربي، مرجع سابق من ص ٧٠-٧١ .

١٢- راجع : دكتور جمال زكريا قاسم ، دولة بو سعيد في عمان ، مرجع سابق ، من ص ٤٠-٤١ .

١٣- نفس المرجع السابق ، ص ٤٣ .

١٤ - دكتور بدر الدين عباس الخصوصي ، دراسات في تاريخ الخليج العربي ، مرجع سابق من ص ٧٦-٨٠ .

١٥- راجع في تفصيل ذلك أمين سعيد ، الخليج العربي ونهضته الحديثة ، مرجع سابق من ص ٤١-٤٦ وراجع: . Badger, Op, Cit., PP 180-220

١٦- دكتور زكريا قاسم ، دولة بو سعيد في عمان وشرق أفريقيا ، مرجع سابق من ص ٧٠-٧٦, وراجع أيضا: . Miled, Op, Cit., PP75, 286

١٧- ارنولد ت ويلسون ، مرجع سابق من ص ٣٢٩-٣٣٦ .

١٨- المرجع نفسه ص ٣٣١ .

١٩- راجع تفصيل ذلك :

دكتور عبد الله صالح العثيمين ، تاريخ المملكة العربية السعودية ، الجزء الأول ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م من ص ١٤٤ - ١٤٦ .

دكتور محمد الشعفي ، العلاقات السعودية العمانية ، في : مجلة كلية الآداب ، جامعة الملك سعود، العدد الأول ، ١٣٩٠هـ ، من ص ٢٠٦-٢٢٩ .

٢٠ - دكتور بدر الدين عباس الخصوصي ، مرجع سابق ص ٨٤ .

دكتور جمال زكريا قاسم ، الأصول التاريخية ، مرجع سابق ، من ص ٨٤-٨٥ . Badger, Op, Cot., PP. 364-370

٢١- دكتور جمال زكريا قاسم ، الأصول التاريخية ، مرجع سابق من ص ١١٧-١٢٥ .

٢٢ - دكتور بدر الدين عباس الخصوصي ، مرجع سابق ، من ص ٨٥-٨٨ .

دكتور صلاح العقاد ، الإستعمار فى الخليج (الفارسي) مرجع سابق ، ص ٣٣ .

دكتور جمال زكريا قاسم ، الأصول التاريخية ، مرجع سابق ، ص ١١٦ .

- Curzon , op, Cit., Vol. 2, PP. 430-438 .
- Miles , Op. Cit., PP. 290-298 .
- Beigrave , Op, Cit., PP. 20-25 .
- Bartlett, Op, cit., PP. 20-26 .

٢٣- أرنولد ت ويلسون ، مرجع سابق ، من ص ٣١٤-٣١٦ .

الفصل الثالث

الساحل والعتوب

الفصل الثالث

الساحل والعتوب

١ - تجمعات الساحل والإحساء:

في أعقاب نجاح اخراج البرتغاليين من منطقة الخليج العربي بواسطة اليعاربة عند منتصف القرن السابع عشر ، استقرت تجمعات عشائرية هاجرت من شبه الجزيرة العربية نظراً لهدوء الأوضاع السياسية في هذه الفترة ، وتذكر المصادر(١) أن أبرز التجمعات العشائرية التي استفادت من تلك الظروف كي تؤسس لنفسها مشيخات وكيانات سياسية امتدت على طول الساحل العماني هي تجمعات «القواسم » و « بني ياس » و « النعيم » و « البوعلي » .

وفيما يتعلق بالقواسم فقد سبقت الإشارة إلى أن ينتسبون على شيخهم «قاسم » الذي كان يقيم لنفسه « خيمة » عند « جلفار » كانت السفن المارة تراها باستمرار فعرف هذا المكان باسم « رأس الخيمة » ويقال أنهم من نجد ، ويذهب آخرون إلى أنهم ينتمون إلى عرب « الهولة » الذين يقيمون في لساحل الشرقي للخليج ، في حين يذهب فريق آخر أنهم وفدوا من العراق واستقروا في الساحل العماني (٢) .

ومن الثابت أن القواسم قد شكلوا منذ منتصف القرن الثامن عشر ، قوة ها شأنها ، إلى جانب سيطرتهم على أجزاء كبيرة من الساحل العماني ، بل ن سيادتهم الإقليمية قد امتدت إلى الساحل الفارسي على نحو ما سبقت لإشارة إليه في موضع سابق من هذه الدراسة .

والشيخ « راشد بن مطر » كان أو من ذاع صيته من القواسم بسبب نفراده بحكم « جلفار » (رأس الخيمة) عام ١٧٤١ مستغلاً تفكك دولة ليعاربة وانشغالها بنزاعاتها الداخلية .. ومن ناحية أخرى قان القواسم

تحالفوا مع أمير البحر الفارسي وحاكم بندر عباس ، فحققوا بذلك طموحاتهم تجاه الساحل الشرقي للخليج (٣) .

وكان الأنجليز يراقبون بحذر تصاعد القوة البحرية للقواسم نظرا لما أصاب مركز الشركة الأنجليزية من الخسائر نتيجة تحويل التجارة من بندر عباس إلى جزرية قشم فضلاً عن أن هذه القوة البحرية المتصاعدة للقواسم جعلتهم يشنون هجماتهم على السفن الأنجليزية في الخليج ، مما جعل انجلترا تهدد باستخدام القوة المسلحة في مواجهتهم ، غير أن الأنجليز قد فشلوا في تقليص نفوذ القواسم، الذين بلغوا شأناً كبيراً جعلهم ينفردون بحكم الخليج في أعقاب انسحاب البرتغاليين والهولنديين (٤) .

وذكر أحد المؤرخين العرب المعاصرين (٥) أن قيام القواسم بهذا النشاط البحري ضد الأنجليز لم يكن الهدف منه القيام بأعمال السلب والنهب « والقرصنة » (٦) . دائماً كان هدفه الدخول في مواجهة مع المستعمر الغاصب لإجباره على الرحيل من منطقة الخليج العربي .

هناك نقطة أخرى جديرة بالملاحظة فالموحدون كانوا قد شنوا هجماتهم على ممتلكات « الخوالد » في الإحساء في أواخر القرن الثامن عشر ، وأتيحت لهم الفرصة بذلك للتعرف على « القواسم » عن قرب ، واقناع زعيمهم « صقر بن راشد » للإنضمام إلى « الموحدين ش ولدى رفضه حاصر القائد الذائع الصيت «مطلق الميري » ورأس الخيمة وسرعان ما أعلن القواسم تبعيتهم للموحدين (٧) .

أما « أبو ظبي » فكان قد تجمع فيها عشائر « بني ياس » من «البوفلاح» من « بني ياس » ثم ابنه من بعده « دياب بن عبسى » ثم حفيده « شخبوط بن دياب » نجحوا في جمع مواطنيهم حولهم ، ثم دب الخلاف بين هذه التجمعات القبائلية وكان نتيجتها أن تركت جماعة « بوفلاسة » مشيخة

« أبو ظبي » واستوطنت « دبي » وقامت بتأسيس مشيخة لها هناك بمساعدة شيخ الشارقة «سلطان بن صقر » عام ١٨٣٣ واختارت الشيخ « مكتوب بن طي » حاكماً عليها (٨) .

وهناك العديد من التجمعات العشائرية الأخرى التي نجحت في هجرتها نحو الساحل تجاه « عجمان » و « أم القيوين » و « البريمي » أما جماعات « بني خالد » فهي أهم تجمعات ظهرت في منطقة الخليج العربي في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، وقد استفادت من ضعف الدول العثمانية واستقرت في الإحساء ، وزاولت نوعاً من النفوذ على الحكام المحليين لإخراج الشيخ « محمد بن عبد الوهاب» من بلده ، مما اضطره إلى الرحيل نحو « الدرعية » حيث لقى مؤازرة وتأييد حاكمها « محمد بن سعود » واعتبر الخوالد هذا بمثابة عمل عدائي لهم ، فقام النزاع بين الفريقين ، واستمر التوتر بينهما طوال النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، وانتهى بزوال ملك « الخوالد » على أيدي السعوديبن عام ١٧٩٥ بسبب اشتداد الهجمات السعودية (٩) .

وأتاحت الخلافات الأسرية بين « الخوالد » انشقاق تجمع « العتوب » وانفرادهم بحكم المناطق التي كانت قد تمركزت فيها ، وشجع ذلك السعوديين للإجهاز على الخوالد ، وتشير المصادر إلى أن الأمير « عبد العزيز بن محمد آل سعود » قام بتأليب « الخوالد » على « سعدون بن دجين » - حاكم الخوالد عام ١٧٧٤ وخصم السعوديين - مما اضطره لطلب المساعدة من السعوديين أنفسهم الذين رحبوا بذلك وشنوا هجماتهم على ممتلكات « الخوالد » عام ١٧٨٧ لإعادة «سعدون » فلما توفى تبنى السعوديون قضية أخيه « زيد بن عريعر» وقاموا بشن غاراتهم على الإحساء عام ١٧٨٩ حيث نجحوا في احراز النصر على الخوالد وقد استمرت الغارات والغارات المضادة بين السعوديين والخوالد في الفترة ١٧٩١ - ١٧٩٥

وانتهى الأمر بزوال ملك الخوالد في الإحساء على أيدي السعوديين ، فلجأ بعضهم إلى ممتلكات العتوب في كل من « الكويت » و « الزبارة » (١٠).

٢ - العتوب:

ينتسب « العتوب » إلى قبيلة « عنزة » العربية التي كانت تقيم بمنطقة الأفلاج بإقليم نجد في شبه الجزيرة العربية ، وتذكر المصادر أن هجرة « العتوب» جزء من هجرة « عنزة الكبرى » في النصف الثانى من القرن السابع عشر حيث هاجر قسم منها إلى الشام والقسم الثاني إلى شبه جزيرة قطر ، (١١) ويذهب أحد المؤرخين العرب المعاصرين (١٢) أن القحط الكبير الذي أحاق بمنطقة شبه الجزيرة العربية هو الذي دفع عشائر هذا التجمع للهجرة ، غير أنه يمكن القول بقدر معقول من الثقة أن هجرة العشائر العربية إلى مواطن أخرى أفضل هو سمة من سمات البيئة الصحراوية التي تقوم على الرعي .

وقد عرف « العتوب » بهذه التسمية بعد رحيلهم عن مواطن إقامتهم في الجنوب إلى الشمال نحو منطقة الكويت ، أي عقب عروجهم أو عتبهم نحو الشمال، وهذه التسمية « حركية » وليست « عشائرية » اشتقت من الفعل الثلاثي العربي « عتب ش بمعنى « انتقل » و « ارتحل » ويميل الخضوضي (١٣) في مؤلفه القيم عن تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر -إلى هذا الرأي ويبرر ذلك بأن اشتقاق أسماء القبائل من الأفعال غير غريب على منطقة شبه الجزيرة العربية (١٤) .

وتشير الشواهد أن جماعات « العتوب » أقامت في قطر فترة من الوقت ، ثم تركتها عقب حدوث خلاف مع « آل مسلم » واشتباكهم معاً في معركة بالقرب من « رأس تنورة » تم فهيا النصر لجماعات « العتوب » ، ومع ذلك فلم يكونوا راغبين في العودة إلى قطر وانتهى بهم المطاف في الكويت ، غير

أنهم اتجهوا أيضاً إلى الشاطئ الشرقي للخليج علي نحو ما أشارت إليه الروايات الشفاهية المتناقلة جيلاً بع دجيل في اضافات وزيادات مما شكل أمام الباحث صعوبة للتوصل إلى الحقيقة الواقعة . غير أن اقامتهم بالكويت قد تمت بموافقة الخوالد أنفسهم ، ولم يتفق الباحثون على تحديد تاريخ معين لوصول العتوب إلى الكويت ، ويشير أحد الباحثين الغربيين (١٥) ، أن حوالي ١٧١٦ نسمة في اطار ثلاث قبائل عربية ذات شأن هي : بنو صباح والجلاهمة وآل خليفة ... قد استولت على بقعة من الأرض على الساحل الشمالي الغربي من الخليج تسمى « الكويت » . وكان بنو صباح في ذلك الوقت تحت رياسة الشيخ سليمان بن أحمد ، والجلاهمة تحت زعامة جابر بن عتبة ، وآل خليفة تحت رياسة خليفة بن محمد .. » .

ويرى الخصوصي أنه في ظل غياب المصادر العربية المعاصرة فإن أقرب التواريخ تحديداً لنزول جماعات « العتوب » منطقة الكويت هو عام ١٧١٦ أو حوالي هذا التاريخ ، دون تحديد سنة بعينها لهجراتها من مكان لآخر ، في حين يذكر فرانسيس واردن Warden أن العتوب قد اتفقوا - عقب حضورهم إلى الكويت - على أن تمارس جماعة « آل صباح » شئون الحكم ، وأن يشرف «الجلاهمة » على أعمال البحر وأن يتولى « بنو خليفة » أمر التجارة .

٣ -آل صباح والتحديات الإقليمية:

تشير أحداث الخلافات الأسرية في الخوالد عقب وفاة « سعدون بن محمد » عام ١٧٢٢ ، أن هذه الخلافات أضعف من قبضة « الخوالد » على المناطق الواقعة تحت سيادتهم ومن بينها الكويت ، فضلاً عن انشغال « الخوالد » بمواجهة مع «الموحدين » من خلال الغارات والغارات المضادة بين الجانبين ، مما أتاح الفرصة أمام تجمعات « العتوب » في الكويت لاختيار

زعيم من جماعة آل صباح «صباح بن جابر » عام ١٧٥٦ كأول حاكم للكويت من جماعات « العتوب » ، وبعد ذلك اخذ نفوذ الخوالد يقل تدريجياً إلى أن زال تماماً في أواخر القرن الثامن عشر على أيدي السعوديين الموحدين .

ثمتولى « عبد الله بن صباح » أصغر أبناء « صباح بن جابر » مقاليد الأمور بعد وفاة والده ، حيث واجه تحديات اقليمية كانت أهم مظاهرها أن الخوالد - حكام الإحساء - يرقبون الكويت وتطورها عن كثب ، لكن حروب الموحدين السعوديين انهكتهم ، وعلى أي حال فقد تم عقد اتفاق صداقة وحسن جوار بين حاكم الكويت وحكام الإحساء ، حتى أطاح السعوديين الموحدون بحكم « الخوالد » عام ١٧٩٥ فتخلصت الكويت من شروط الإتفاق المذكور (١٧) .

أما التحدي الإقليمي التالي الذي واجهته مشيخة الكويت فجاء هذه المرة من جانب الكعبيين - وهم الجماعات العربية التي هاجرت من العراق واستوطنت شط العرب ونجحت في اقامة إمارة لهم يتعدد ولاؤها السياسي بين الفرس والعثمانيين وكان « العتوب » يرفضون دواما الإمتثال للكعبيين الذين كانوا يهدفون إلى ربط الكويت ببلادهم ، سواء كان هذا الإرتباط من خلال التهديد باستخدام القوة أن بأخذر شكل مصاهرة حاكم الكعبيين (١٨) ، وعندما رفضت الكويت ، حدثت مواجهة بحرية بين الجانبين بالقرب من جزيرة « فيلكا » وتمكن الكويتيون من الإستيلاء على بعض سفن الكعبيين الذين حاقت بهم الهزيمة ، وقد اطلق على هذه المواجهة معركة « الرقة » ويشير واردن (١٩) Warden أن فترة الخمسين عاماً اللاحقة قد شهدت تطوراً وازدهاراً على ذلك الجزء من الخليج بفضل العقلية التجارية التي تمتع بها الكويتيون ، والذين عزفوا في نفس الوقت من التحالف القديم مع التجمعين الأخرين الذي رغبا في الإنتقال إلى ذلك الجزء من الخليج حيث يكثير اللؤلؤ ، وقد اذن شيخ الكويت « لخليفة بن محمد » وجماعته بمغادرة

الكويت حيث نزلوا « الزبارة » وحصلوا بالفعل على قسم هام من مصايد اللؤلؤ ، وتمكن خليفة من استدعاء تجمعه واستوطنوا جميعا« الزبارة » ومع مرور الزمن انفصلت جماعة « آل خليفة » منذ عام ١٧٦٦ ، في « الزبارة » على مقربة من جزر البحرين حيث أخذوا يتطلعون للإستحواذ عليها (٢٠) .

غير أن « آل خليفة » سرعان ما واجهتهم التحديات الإقليمية ، فعلى مقربة منهم كان « الخوالد » متمركزين في الإحصاء ، وهناك في قطر « آل مسلم » الذين يسيطرون فعلياً عليها ، ولذا فقد كان متوقعاً نشوب نزاع بين هؤلاء وبين عتوب الزبارة الذين هاجروا لتحقيق الهدفين (٢١) الآتيين :-

أولاً : الاعتماد على الذات سياسياً واقتصادياً وعسكرياً ، وقد انعكس ذلك سياسياً في عدم تعويلهم كثيراً على تحالفهم مع الخوالد الذين انشغلوا - من ناحية - بخلافاتهم الداخلية - من ناحية أخرى بصراعهم القائم بينهم وبين الموحدين السعوديين ، وعلى الصعيد الإقتصادي ، فقد كان عليهم تنمية مواردهم الإقتصادية بالإكثار من سفنهم العاملة في صيد اللؤلؤ ، وتخفيض الرسوم المفروضة على التجارة ، أما التحدي العسكري ، فقد تمثل في إقامة العديد من الحصون والأسوار لحماية أنفسهم (٢٢) .

ثانياً : الإهتمام بجزر البحرين بعد أن عجزت س الزبارة » عن تلبية احتياجاتهم وخاصة لبعد نزوح مجموعات كبيرة من العتوب بالزبارة إلى شبه الجزيرة العربية ، فضلاً عن أن حصار الفرس للبصرة (١٧٧٦-١٧٧٩) قد أتي بزيادة سكانية في الزبارة نتيجة لإضطرار عدد كبير من مواطني البصرة للهجرة إلى المواني التابعة للعتوب في الكويت والزبارة .

وسواء تعلق الأمر بعتوب الكويت أو عتوب الزبارة فإن كلا الفريقين قد واجهته العديد من التحديات الإقليمية التي يمكن اجمالها فيما يأتي :

أولاً : كان طبيعياً ازاء التغييرات الجيوبوليتيكية أن يتطلع عتوب «الزبارة» إلى البحرين ، بعد أن تيقنوا أن الأخطار تحيط بهم في « الزبارة » وأنه لم يكن أمامهم سوى البحرين ، فهي في مأمن بعض الشيء عن الموحدين السعوديينبسبب الحاضر المائي ، وهم يمتلكون السفن ويجيدون الملاحة البحرية ، ولما سنحت الفرص لهم والتي برزت في النزاع بينهم وبين حكام البحرين من «آل مذكور » ، واستقطاب هؤلاء « لبني كعب » و « هرمز » و « القواسم » إلى جانبهم وكانت المواجهة بين الجانبين : عتوب الزبارة وآل مدكور ، ولم يشترك «عتوب » الكويت في القتال لأن اخبار القتال وصلت متأخرة ، ولذا وصلت سفن الكويت إلى منطقة النزاع بعد انتهاء المعركة ، وقدر لهم القيام بدور حاسم في اخضاع البحرين لبني عمومتهم « عتوب الزبارة » في ٢٨ يوليو ١٧٧٣ ، وسميت هذه المعركة بمعركة « الزبارة » .

ثانياً : على الرغم من سقوط البحرين في أيدي « عتوب » آل خليفة فإن وجودهم بالزبارة ظل قائماً وهو ما دعم نفوذهم في المنطقة ، غير أن هذا النفوذ لم يمنع القوى الإقليمية المقارنة للتطلع لفرض سيطرتهم ، مثال ذلك ، عرب الساحل الشرقي للخليج وسلطنة مسقط (٢٣) ، وهو ما جعل دور السعوديين الموحدين يبرز أكثر من ذي قبل ، كونهم صمام أمن في التوترات الإقليمية التي سادت في الفترة ١٧٨٥-١٧٩٩ والتي كان من نتيجتها هجو م سفن مسقط على البحرين واحتلالها (٢٤) وأسر عدد من أعيانها وحملهم إلى مسقط كرهائن .

ثالثاً : يذكر الخصوصي (٢٥) ، أنه في الوقت الذي كان فيه عتوب «آل خليفة » يتعرضون للأخطار من عرب الساحل الشرقي وسلطنة مسقط ، كان بنو عمومتهم في الكويت يواجهون خطر الزحف العثماني ، وقد توسط صموئيل مانيستي (٢٦) المسئول عن الوكالة التجارية الأنجليزية في البصرة بين السلطات العثمانية في بغداد وشيخ الكويت لفض الخلاف بينهما حول تسليم الخارجين على العثمانيين والذين لجأوا إلى الكويت ، غير أن تلك

الوساطة لم تنجح في اثناء شيخ الكويت عن موقفه ، بالرغم من تحذير « مانيستي » للشيخ باعتزام والي بغداد «سليمان باشا » غزو الكويت .

رابعاً : أتاحت الوساطة البريطانية امكانية استفادة الأنجليز مستقبلاً من الكويت كمركز نشاط تجاري ، خاصة وأن الخلاف العثماني - الكويتي قد استمر طوال الفترة ١٧٨٠- ١٧٩٢ ، فقد اتخذ المسئولان عن الوكالة الأنجليزية القائمة في البصرة قرارهما بنقل مركز نشاط الوكالة من البصرة إلى الكويت في ٣٠ ابريل ١٧٩٣ ، وبقيت الوكالة هناك أكثر من عامين (٢٧) .

خامساً : لعل أكبر تحدي واجه العتوب هم خطر « الموحدين » الذين نجحوا في نشر دعوتهم بسرعة وأرادوا توسيع نفوذهم فاصطدموا بالخوالد ، وشنوا هجماتهم على ممتلكات عتوب الكويت في القرن الثامن عشر ، حيث تصادف وجود الوكالة الأنجليزية هناك ، وقام أحد مسئولي الوكالة بالتوجه للدرعية لتحسين العلاقات بين الشركة و « الموحدين » الذين كانت قوتهم ذات تأثير فعال (٢٨) .

سادساً : لم يلبث عتوب الزبارة أن تعرضوا لغارات حاكم الموحدين على الإحساء عام ١٧٩٥ ، وفي الوقت الذي فشلت فيه هجمات الموحدين على الكويت ، فقد نجحوا في منع سكان عتوب الزبارة من ارتقاء موارد مياههم ومناطقهم الزراعية ، وشددوا هجماتهم على قلعة الزبارة التي سقطت في أيديهم .

وجاء انشغال الموحدين بحروبهم مع العثمانيين وجماعات المنتفق في العراق فضلاً عن معاركهم في الحجاز من ناحية أخرى ، كان ذلك كله بمثابة عدم لفت الأنظار إلى البحرين والكويت حيث ظلتا بعيدتين عن متناول أيدي الموحدين ، ويذكر الخصوصي (٢٩) أن « العتوب » لم يكونوا يشكلوا مصدر تهديد لنفوذ «الموحدين » المستق في شرق شبه الجزيرة العربية .

سابعاً : جاء في عام ١٧٧٥ ليكون بمثابة عام التحديات الإقليمية وخاصة من قبل عرب الساحل الشرقي للخليج ، فمن ناحية عاد التحالف من جديد بين «الجلاهمة » و « آل خليفة » - والجلاهمة هو تجمع كان قد نزل الكويت مع الجماعتين الآخرين واقتسمت معهما السلطة ، غير أنها غادرت الكويت إلى الزبارة على نحو ما سبقت الإشارة إليه تفصيلاً - حيث نجح تحالف « الجلاهمة » و « آل خليفة » في صد هجومهما المشترك على العتوب ، وإخظاع البحرين لتجمع « آل خليفة » عام ١٧٨٣ (٣٠) .

والخلاصة أن كيانات الساحل العماني والإحساء والعتوب كان لها تأثراتها الفعالة على الساحل الغربي للخليج العربي ، وهذه التأثيرات قد تركت بصماتها على العلاقات المحلية والأقليمية ، ولكن الصحيح أيضا أن هناك قوة إقليمية استأثرت بإهتمام السياسات العالمية فيما بعد وهي قوة الدولة السعودية علي نحو ما سوف يتضح جلياً خلال تناولها في موضع لاحق من هذه الدراسة .

هوامش الفصل الثالث

١ - لعل من أفضل الدراسات العربية المؤثقة بشأن مشيخات الساحل العماني دكتور بدر الدين عباس الخصوصي ، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، الجزء الأول ،

٢ - دكتور سعد نوفل ، الخليج العربي ، مرجع سابق ، من ص ٢٤٥ - ٢٥٦ .

٣ - ارنولد ت ويلسون ، مرجع سابق ، من ص ٣٣٠-٣٣٢ .

٤ - المرجع نفسه .

٥ - دكتور بدر الدين عباس الخصوصي ، مرجع سابق ، ص ٩٢ .

٦ - وذلك على حد ما عبر عنه ارنولد ت ويلسون في كتابه الخليج العربي ، مجمل تاريخي من أقدم الأزمنة حتى أوائل القرن العشرين ، لدرجة أنه أفرد الفصل الثالث عشر تحت عنوان : القرصنة وتحدث عن عرب الخليج بصفتهم « قراصنة » ولا ينتظر أن يكون منصفا بحق العرب . « الباحث » .

٧ - دكتور بدر الدين الخصوصي ، مرجع سابق ، ص ٩٤ .

٨ - دكتور بد الدين الخصوصي ، الخليج العربي في مواجهة التحديات ، مرجع سابق ، ص ٤٠٠ .

٩ - المرجع نفسه .

١٠- أحمد مصطفى أبو حاكمة ، ترجمة محمد أمين عبد الله ، تاريخ شرق الجزيرة العربية ، ١٧٥٠-,١٨٠٠ .

١١- المرجع نفسه .

١٢- عبد العزيز الرشيد ، تاريخ الكويت من ص ٣٠-٣١ .

١٣- ويضيف الدكتور الخصوصي قائلاً أن قبائل « الظفير » أو «التضفير» ما هي إلا مجموعات من عشائر شتى « تضافرت » واتحدت بذلك الإسم ، وكذلك الحال بالنسبة إلى عرب « المنتفق » منهم عشائر « اتفقت » فيما بينها وعرفت بالمنتفقين . راجع للدكتور بدر الدين

عباس الخصوصي ، مرجع سابق ، من ص ٩٨-٩٩ .

١٤- المرجع نفسه نثلاً عن ابن منظور ، لسان العرب .

١٥ - المرجع نفسه ، ص ١٠٢ نقلاً عن :

Extracts from brief notes to the rise and progrees of the Arab tribes of the (Persain) Gulf, Pripased in August 1819 by M. Francis Warden , Member of the Counsil at Bombay under Uttoba Arabo (Bahrein) , I.S. Bo., Vol. XXIV . PP. 362 - 372 .

١٦- دكتور بدر الدين عباس الخصوصي ، مرجع سابق ، ص ١٠٢ ، وهو يستعين بآراءه أحمد مصطفى أبو حاكمة ، في رسالته العلمية التي حصل بها على درجة الدكتوراه في فلسفة التاريخ من جامعة لندن وترجمت للعربية بعنوان تاريخ شرقي الجزيرة العربية ١٧٥٠-١٨٠٠ ، ص ٧٢،٧٦،١٠٥،٦٨،٦٩،٨٦ .

١٧ - راجع في تفصيل ذلك : دكتور بدر الدين عباس الخصوصي ، الأهمية الإستراتيجية للكويت في العصر الحديث ، قي : مجلة كلية الآداب - جامعة الكويت ، العدد السادس ، سبتمبر ١٩٧٤ ، من ص ٨ - ١٢ .

١٨- المرجع نفسه ص ٨ .

١٩- دكتور بدر الدين عباس الخصوصي ، تاريخ الخليج العربي ، نقلاً عن:

Francis Warden . Op. Cit., No. 4 . P. 362 .

٢٠ - دكتور أحمد مصطفى أبو حاكمة ، مرجع سابق ، ص ٩٤ .

٢١- المرجع نفسه ، ص ١٢١ .

٢٢ - المرجع نفسه من ١٠١، ١٣٤، ١٨٨ .

٢٣ - Francis Warden . Op. Cit., No. 4 . P. 366 .

٢٤ - Belgrave , Op. Cit., PP. 122-125 .

٢٥ - دكتور بدر الدين عباس الخصوصي ، تاريخ الخليج العربي ، مرجع سابق ، ص ١١٣ .

٢٦ - دكتور أحمد أبو حاكمة ، مرجع سابق ، ص ١٨ .

٢٧ - المرجع نفسه ، ص ٢٥٧ .

٢٨ - المرجع نفسه ، ص ٢٦٢ .

٢٩- الدكتور بدر الدين عباس الخصوصي ، تاريخ الخليج العربي ،مرجع سابق ، ص ١١٧ .

٣٠- دكتور أحمد أبو حاكمة ، مرجع سابق ، ص ٦٨ .

الباب الرابع

الخليج العربي والموجة الاستعمارية الثانية

الفصل الأول : السياسات الاستعمارية تجاه الخليج

الفصل الثاني : مصر العثمانية والخليج

الفصل الثالث : المسألة الكويتية عشية الحرب العالمية الأولى .

الفصل الرابع : النشاط الروسي

الفصل الخامس : قطر والبحرين

الفصل السادس تشابك السياسات الاستعمارية وانعكاساتها الاقليمية .

الفصل الأول

السياسات

الاستعمارية تجاه الخليج

الفصل الأول

السياسات الإستعمارية تجاه الخليج

١ - ازاحة القوى المنافسة لبريطانيا من بحر العرب :

ترسخت في القرن التاسع عشر قواعد الإمبراطوريات الإستعمارية الغربية وهو ما يطلق عليه الموجة الإستعمارية الثانية ، فتأتي أهميتها من استئثار الدول العظمى في ذلك الوقت بالسلطة ، فاستبدت بالتصرف في مستقبل الشعوب التي شاء سوء حظها أن تقع بين براثنها ، وكان أبرز هذه الدول هي بريطانيا ، وانعكس تأثيرها ف يمجال هذه الدراسة من خلال الإمبراطورية الهندية - البريطانية ، وتأتي أهميتها من أنها كانت امبراطورية من نوع جديد رأسها أوروبي بريطاني وقاعدتها آسيوية هندية ، وقد أثرت على مجرى الحياة في المنطقة برمتها ،ومنها منطقة الخليج - موضوع هذه الدراسة - حيث تمكنت انجلترا من السيطرة على الخليج والسواحل العربية ومضائقها وجزرها ، وتمكنت السياسية البريطانية - بصورة أو بأخرى - من اخراج القوى المنافسة لها في بحر العرب ، لكن ذلك استغرق سنوات طويلة من الصراع والتنافس بين القوى الأوروبية والإقليمية أيضاً ، وهذه الأخيرة كانت ممثلة بدولتي فارس والإمبراطورية العثمانية التي كانت تحتل العراق ثم القوى العربية الممثلة بالقبائل التي تعيش في جزر الخليج وعلى شاطئيه ، ولم تستطع هاتان الدولتان القيام بأي دور فعال بسبب الفتن الداخلية فضلاً عن الحروب المستمرة بينها والتي كان الإيرانيون سببها لتحقيق مطامعهم السياسية في العراق .

في حين استطاعت القوى العربية المحلية الممثلة في القبائل من منائة بريطانيا ، بل أن إحدى هذه القوى العربية المحلية ممثلة في العمانيين وقد فرضت وجودها كشوكة في حلق بريطانيا لفترة طويلة ، وتمكنت بريطانيا من

احتوائهم ، صبحت عمان قاعدة تقليدية بريطانية ضمن منطقة شاسعة تمتد من سواحل أفريقيا الشرقية حتى جزر الهند الشرقية بالإضافة إلى السيطرة البريطانية على المقاطعات العربية التي كانت تحتلها الدولة العثمانية في العراق وفلسطين ، وربطت بريطانيا الخليج بالبحر المتوسط بسبب أهميتها الجيوبوليتيكية من خلال الموقع الحساس القريب من الهند حبث كانت الأحداث التي وقعت في الهند خلال القرن الثامن عشر ذات تأثير كبير على تشجيع الأنجليز على تغير سياستهم وتطبيق سياسة الأحتلال الأرضي والبدء « بقضم الظرة شيئاً فشيئاً حتى تمكنت من ابتلاعها كلها » وذلك على حد وصف أحد الباحثين (١) .

وفي الفترة التي أمتدت بين نهاية القرن الثامن عشر ومنتصف القرن التاسع عشر كان الخليج العربي مناهضاً لبريطانيا من خلال نشاط القبائل العربية - كما سبقت الإشارة - والتي اشتركت مع الدولة العثمانية وايران بحملات ضد بني كعب في عربستان ، غير أن أقوى مقاومة واجهت بريطانيا جاءت من القواسم واضطرارهم لتوقيع معاهدات اذعان غير متكافئة مع بريطانيا فقد انفردت بريطانيا بالسيطرة علي الخليج مستفيدة من الخلافات بين القبائل العربية ذاتها وهو ما سوف نتعرض له في تفصيل غير قليل .

٢ - سياسة بريطانيا تجاه طموحات فرنسا :

واجهت حكومة الهند البريطانية والحكومة البريطانية مشكلات خطيرة في مطلع القرن التاسع عشر ، وهذه المشكلات بدأت في منطقة الخليج والشرق الأوسط بغزو نابليون بونابرت لمصر سنة ١٧٩٨ ، وكانت الغارات المنتظمة من جانب السفن الفرنسية الحربية على التجارة البحرية البريطانية بالإضافة إلى ما قام به الفرنسيون من اجراءات مناوئة لبريطانيا ، كل ذلك جعل بريطانيا تتخذ اجراءات دفاعية اثناء الحقبة النابليونية في الشرق

١٧٩٨-١٨١٠ ، ولم يكن الخليج العربي سوى جزءا صغيرا من ميدان الصراع الأنجليزي الفرنسي في بحار الشرق ، ولم تكن اليقظة تنقص الحكومة البريطانية أو شركة الهند الشرقية ، لكن جهودهما لم تحرز نجاحاً تجاه فرنسا إلا بعد طرد الأسطول الفرنسي من مصر سنة ١٨٠١ حيث حدث بعض التغيير في الموقف في بحار الهند ، وكانت أخطر الأضرار التي لحقت بالتجارة البريطانية هي المخاوف التي أثارتها خطط نابليون وسياسته لفتح آسيا وما أشارت إليه البعثات الفرنسية من أهمية منطقة الخليج العربي للسياسة الفرنسية .

ويبدو أن بريطانيا كانت متيقظة للطموحات الفرنسية : فقبل أن يخطو الفرنسيون أية خطى حاسمة في ميدان الشرق الأوسط ، ثم فتح مقيمة بريطانية في بغداد برئاسة اللورد هارفورد جونز ، وكانالهدف من هذه الأجراء هو السيطرة على والي بغداد ، وبالتالي حق النفوذ البونابرتي من الإمتداد نحو الشرق ، وكانت الحكومتنان البريطانية والعثمانية يجمعهما تحالف غير رسمي ضد فرنسا ، بل أن حلفاً دفاعياً مشتركاً عقد بينهما في سنة ١٧٩٩ يهدف إلى طرد الفرنسيين من مصر ، وفي نفس الوقت صدرت الأوامر من الباب العالي بالقبض على القنصل الفرنسي والرعايا الفرنسيين في البصرة وارسالهم أسرى إلى القسطنطينية .

وبعد افتتاح المقيمية البريطانية في بغداد ، اتخذت بريطانيا خطوة أخرى لحماية مصالحها في منطقة الخليج وذلك بتكليف أحد كبار الإيرانيين - مهدي علي خان - كي يكون ممثلاً لحكومة الهند البريطانية في الخليج على أن يتخذ كافة الترتيبات اللازمة لمواجهة النفوذ الفرنسي في عمان وايران ، وقد اثمرت جهود مهدي علي خان في عقد معاهدة مع سلطان عمان في ١٢ أكتوبر ١٧٩٨ جعلته حليفاً لبريطانيا في صراعها ضد فرنسا بما فى ذلك طرد الفرنسيين من أقاليم عمان ، ومنح بريطانيا حق اتخاذ قاعدة لها في بندر

عباس التي كانت مؤجرة للسلطان من حاكم ايران . وتلى ذلك انشاء وكالة بريطانية سياسية في مسقط ١٧٩٩ -١٨٠١ من خلال جهود كابتن مالكولم من حكومة الهند البريطانية حيث استطاع تجديد اتفاقية مع سلطان عمان ، كما تمكنت في يناير ١٨٠١ من عقد معاهدة مع شاه ايران يتم بمقتضاها عدم السماح باقامة أية قواعد فرنسية هناك .

٢- الخليج والعلاقات البريطانية العثمانية :

أما الفترة ١٨٠١- ١٨٠٧ فقد شهدت تذبذبا في منحنى العلاقات البريطانية العثمانية انتهت بقطع العلاقات السياسية بينهما وهو ما يستدعي وقفة للتفسير والتعليل . ففي سنة ١٨٠٤ اقترحت فرنسا الإشتراك مع ايران ف يعمل ضد روسيا التي كانت ايران في حالة حرب معها ، غير أن الشاه رفض ذلك الإقتراح لأنه كان يطمح في مساعدة بريطانيا له ، وفي الفترة ١٨٠٧-١٨٠٨ حاولت ايران اقناع المقيم البريطاني بأن تقاربها مع فرنسا والذي جاء نتيجة عقد معاهدة فنكنشتين في مايو ١٨٠٧ يتم بمقتضاها تحالف فرنسا مع ايران ضد روسيا - وكمررت الحكومة الإيانية محاولاتها لإقناع المقيم البريطاني في بوشهر بأن التقارب الإيراني الفرنسي لا يعني التقليل من العلاقات الودية بين ايران وبريطانيا. أما القطيعة بين بريطانيا والدولة العثمانية فقد جاء في اطار تشابك العلاقات الدولية الأوروبية من ناحية ، ومن ناحية أخرى انعكاس هذه العلاقات على منطقة الشرق الأوسط والخليج بصفة خاصة على نحو ما سبقت الأسارة إليه ، ففي أوائل سنة ١٨٠٧ ساد الود العلاقات العثمانية الفرنسية ، في حين كان التوتر يسود العلاقات العثمانية البريطانية في أوروبا وقد انعكس ذلك على الأوضاع في الخليج بصورة أو بأخرى حيث كان والي بغداد يرى في وجود اسطول بريطاني قوى في منطقة الخليج سنداً رئيسياً له ، وقرر بالتالي تجاهل العداء العثماني البريطاني .

وقد استمر توجهات السياسة البريطانية في اتخاذ الترتيبات اللازمة لطرد الفرنسيين في منطقة الخليج ، حيث تغير سير الأحداث لصالح بريطانيا منذ عام ١٨٠٩ حيث غادر آخر دبلوماسي فرنسي طهران ، وفي نهاية سنة ١٨١٠ أغلقت القنصلية الفرنسية أبوابها في مسقط . وفي نفس السنة جاءت نتيجة بعثة مالكولم في ايران بنجاح للسياسة البريطانية في الخليج وقد تمثل ذلك في العلاقات القوية التي سادت بين حكومة الهند البريطانية وايران وقيام البعثة ودراسة الأوضاع الجيوبوليتيكية للبلدان المجاورة لإيران والخليج العربي .

٤- التطورات الإقليمية والمحلية:

وعلى الصعيد الإقليمي فقد جاء توجهات السياسة الخارجية البريطانية مؤثرة ومتأثرة بأحداث منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي في القرن التاسع عشر ، غير أن هذه التوجيهات البريطانية لم تأت من فراغ وإنما من خلال التطورات التي شهدتها شرق الجزيرة العربية عشية القرن التاسع عشر ففي الكويت حافظ الشيخ عبد الله آل مبارك على السياسة السلمية التي انتهجها في الحكم ، في حين ظل الحكم في البحرين والزبارة في يد أحمد آل خليفة وحافظ ابنه من بعده على سياسة أبيه بعد أن خلفه في الحكم سنة ١٧٩٦, وقد استفاد العتوب من الجهد الذي آل إليه غيرهم من الدول والمواني على الخليج ، وعلى الأخص من عملية حصار الفرس للبصرة ١٧٧٥-١٧٧٩ ، وفي سنة ١٧٩٠ أجبرت المشاكل (٥) التي واجهها المسئولون البريطانيون عن المركز التجاري في البصرة مع العثمانيين إلى الإنسحاب م المنطقة ، وفي ٣٠ ابريل (٦) ١٧٩٣ ثم نقل المركز البريطاني من البصرة إلى الكويت .وقد عين « صموئيل مانستي » رئيسا لمركز الكويت البريطاني ، كما عين هارفارد جونز مساعداً للرئيس . أما دلالة اختيار الكويت كبديل عن البصرة ، فإن ذلك يرجع لكون الكويت دولة تتمتع بالاستقلال ولم تكن تابعة للدولة

العثمانية ، كما كانت منطقة هامة بالنسبة لحكومة الهند البريطانية باعتبارها مركزاً لإرسال بريدها خلال احتلال الفرس للبصرة ١٧٧٥- ١٧٧٩ .

وعلى الصعيد المحلي ، كانت علاقة الشيخ عبد الله آل الصباح ببريطانيا علاقة تتسم بالود حيث أقام الشيخ احتفالاً بمناسبة نقل المركز إلى الكويت ، وقد سبقت الإشارة إلى أهمية الكويت من وجهة نظر السياسة البريطانية ، ويمكن إضافة سبب آخر لهذه الأهمية وهو أن الكويت ربما تصلح كميناء لرسو سفن الشركة وبالتالي تفريغ السلع عن طريق هذا الميناء على الرغم من أنه لو صح ذلك فإن محصلته في النهاية عديمة الجدوى طبقاً لرؤى الباحثين المحدثين (٧) ، حيث اتضح فيما بعد أن الكويت لم تكن بديلاً صالحاً عن البصرة ، فقد ظل المركز البريطاني في الكويت ما يزيد على سنتين ١٧٩٣-١٧٩٥ ، ثم عاد بعدها إلى البصرة حيث لم تحقق اقامة المركز في الكويت الأغراض المرجوه ، ومع ذلك كانت اقامة المركز في الكويت عاملاً هاماً في تعزيز المركز الإقتصادي للكويت التي استفادت كثيراً من مرور السلع التي كانت تدر عن طريقها كما استفادت الكويت من بدي الشركة الذي كان يتم ارساله بالنظام البري السريع الذي تقوم بنقله مجموعة من راكبي الجمال يتم اختيارهم من بين الأهالي العرب سكان المنطقة أو من يعتمدون في معيشتهم على هذا المورد (٨) .

أما الإتصالات الكويتية - البريطانية فقد قويت أكثر عن ذي قبل ، وشملت بعض تجار الكويت الذين كان المركز البريطاني في البصرة يستأجر سفنهم أحيانا لتقوم بنقل بريد الشركة إلى الهند كي تتماشى مواجهة الأسطول الفرنسي ، وقد سمح شيخ الكويت لممثلي المركز البريطاني بتفتيش (٩) المبعوثين الفرنسيين والبريد الفرنسي الذي كان ينقل بالسفن الكويتية ، ومعنى ذلك أن النفوذ البريطاني كان يسود منطقة الخليج في هذه الفترة ، ومع ذلك فإنه بالرغم من ميل شيخ الكويت إلى الأنجليز إلا أنه لم يكن يقر

تصرفاتهم تجاه السفن العربية التي تنقل المواطنين الفرنسيين وطرود البريد الفرنسية (١٠) .

أما بقية القوى الإقليمية – بخلاف العتوب في الكويت – فقد انحصرت في القوة المتزايدة للوهابيين وطموح حاكم عمال وقوته البحرية وضعف إمارة البحرين العربية ، ومن الغريب أن توجهات السياسة البريطانية لم تعين ذلك بالصورة المطلوبة (١١) منذ أوائل القرن التاسع عشر ، ولو أنها وجهت مزيداً من الإهتمام إلى مقدمات الإضطراب البحري في الخيج وتعرفت على الموقف بواقعيته لكان بإمكان بريطانيا أن تصون بطريقة أفضل مصالح الإمبراطورية البريطانية في الخليج. وهناك قوة أخرى لا يستهان بها وهي قوة الوهابيين في نجد وامتدادها إلى البحر الأحمر والخليج في الفترة ١٧٩٨-١٨٠٥ (١٢) من خلال السيطرة على ميناء القطيف وأقليم الإحساء ووصولهم إلى شواطئ الخليج ، حيث اكتملت لهم السيطرة على كل رقعة من الساحل العربي من الخليج الممتدة من الكويت إلى سلطنة عمان بما فيها البحرين الأمر الذي أدى

٥ - توتر العلاقات بين الدول الكبرى تجاه الخليج :

شهدت الفترة ١٨٠٥-١٨٠٦ حملة بريطانية هي الأولى من نوعها على القواسم واهتمام كل من الحكومة البريطانية في لندن وحكومة الهند البريطانية بتوسيع شقة الخلاف بين القوى الإقليمية وأبرزها القواسم وسلطان عمان والسعوديين وصدور التعليمات للمقيم البريطاني في المنطقة بتلافي الإحتكاك المباشر بين هذه القوى من ناحية ، والخوف من تدخل قوى إقليمية أخرى طرفاً في النزاع مثل ايران والدولة العثمانية . غير أن انتعاش القرصنة على نطاق واسع في الفترة اللاحقة من خلال الغارات البحرية والغارات البحرية المعادة من القواسم (١٣) وبريطانيا قد هددت سلامة التجارة البريطانية في الخليج ،

الأمر الذي أدى إلى قيام بريطانيا حملتها الثانية على القواسم في الفترة ١٨٠٩-١٨١٠ وانتصار القواسم في المراحل المتعددة من المعارك ، وكانت النتيجة اخفاق الحملة البريطانية الثانية في الحصول من القبائل العربية على إعتراف بالهزيمة ، وظل السلم في الخليج مهمة صعبة الإنجاز بالرغم من اعلان الوهابيين الحياد بالنسبة للبريطانيين وعدم مهاجمة سفنهم (١٤) .

وبالرغم من التوتر البحري في الخليج فإن التجارة البريطانية قد ازدهرت في ايران بشكل خاص وذلك نتيجة لجهود شركة الهند الشرقية البريطانية ، وقد سبقت الإشارة لجهود يهدي علي خان وبعثة مالكولم بهذا الخصوص ، بالإضافة إلى تعدد الهيئات السياسية البريطانية في الخليج في الفترة ١٧٩٨- ١٨١٠ والعمل في تنسيق مستمر سواء تعلق الأمر بالمقيم البريطاني في بوشهر أو بجهود شركة الهند الشرقية على الصعيد الساسي والنتائج الفعلية التي تحققت من خلال زيادة مبيعات الشركة وتنشيط سلعها ، وقد سبقت الإشارة إلى مركز البصرة التي ظلت حجر الزاوية بين أوروبا والبريطانيين في الهند ، وشهدت الفترة ١٨١٠-١٨٣٦ ابتعاد الخليج العربي نسبياً عن سياسات الصراع بين الدول الأوروبية لفرض نفوذها على منطقة الخليج العربي .

٦ - استتباب الأمن الحربي في الخليج ١٨١٠ - ١٨٣٦ :

وكان هناك العديد من الإعتبارات التي ساعدت على تأمين مندرج لاستتباب الأمن البحري في الخليج في الفترة ١٨١٠-١٨٣٦ ويمكن تسلسل هذه الأحداث والإعتبارات محلي وأقليمياً وعالمياً فيما يأتي :

أولاً : معاهدة سنة ١٨١٤ بين بريطانيا وايران والتي كانت موجهة أصلاً ضد روسيا بدلاً من فرنسا حيث الزمت هذه المعاهدة ايران بأن تشترك في صد أي هجوم من جانب أية دولة أوروبية على الهند في مقابل أن تقدم بريطانيا

مساعدتها الفعلية لريران إذا حدث أي غزو لأراضيها من جانب أية دولة أوروبية ، وقد تم تعديل هذه المعاهدة تعديلاً كبيراً في سنة ١٧٢٨ بما أخلي ساحة بريطانيا من هذا الإلتزام الأخير وذلك بموافقة ايران مقابل تعويض مادي، وفي سنة ١٨٣٤ تعاهدت بريطانيا وروسيا معاً على إحترام استقلال ايران وسلامة أراضيها ، غير أن هذه الإتفاقية قد أدت إلى مشكلات بين البلدين بشأن ايران .

ثانياً : وصول السعوديين إلى أوج قوتهم منذ سنة ١٨١٠ ، وبالتالي ازداد تأثيرهم ونفوذهم على شئون الخليج ، وكان الوهابيون يسيطرون - دون منازع - ليس على وسط جزيرة العربي فحسب ، وإنما على أجزاء كبيرة من الحجاز ، بالاضافة إلى الإحساء وقطر والبحرين وعمان وواحة البريمي ، كما استولى الوهابيون الموحدون على ميناء شناص من البريطانيين والعمانيين من الفترة ١٨١١-١٨١٥ قد شهدت انكماشا تدريجيا لنفوذ الوهابيين الموحدين بسبب الحملة المصرية لاستعادة الأراضي « العثمانية » على البحر الأحمر ، غير المنية وافت قائد الحركة وأميرها « سعود » في سنة ١٨١٤ فمنيت الحركة بخسارة فادحة نظراً للكفاءة السياسية والإدارية الكبيرة التي كان يتمتع بها ومع ذلك فقد تمكنت الحركة الوهابية من هزيمة القوات المصرية في الطهران في السنة نفسها (١٥) .

ثالثاً : أن موقف الحكومة البريطانية من الوهابين والقواسم في هذه السنوات العصيبة (١٦) كان يتسم بالتردد (١٧) ، وقد تحاشت حكومة الهند البريطانية الدخول في معاهدة مع الوهابيين وقبل أن يرسل سلطان عمان حملته على رأس الخمية في سنة ١٨١٤ حاول أن يقنع السلطات البريطانية في الهند بالإشتراك معه في العمل ضد القواسم ، ولم توافق الحكومة البريطانية سلطان عمار في قناعاته بل أنها لم تقدم إليه أي نوع من المعونة البحرية أو العسكرية ، غير أن المقيم البريطاني في الخليج - بأوامر من حكومته - رافق

الأسطول العماني إلى رأس الخيمة في مناسبتين ، ومع ذلك لم تبد فرصة مواتية في تدخل ناجح من جانب سلطان عمان لنصرة المصالح البريطانية . وفي ظروف هذا الجهد الفاشل من سلطان عمان ، والتراخي الواضح من الحكومة البريطانية عادت أعمال القرصنة من جوانب القواسم في الفترة ١٨١١-١٨١٦ طبقاً للتطورات الآتية :

(أ) هاجم القواسم عدة سفن تابعة لمينائي البصرة في سنة ١٨١٣ وشددت من حصارها على عدة سفن واسية ترفع العلم البريطاني .

(ب) في سنة ١٨١٤ أغار شيخ الشارقة على سفينة الأهالي ترفع العلم البريطاني ونقل الأسلاب إلى رأس الخمية ، وقد ادت هذه الحادثة وغيرها من الحوادث المشابهة إلي تبادل المراسلات بين المقيم البريطاني وزعماء الوهابيين الموحدين والقواسم . وفي تصعيد لهذه الأحداث وتكرارها في الفترة ١٨١٥-١٨١٦ أدى ذلك التصعيد إلى توتر الأوضاع في منطقة الخليج ويمكن تقييم دلالات هذه الأحداث ونتائجها في أن القواسم قد نجحوا في تحقيق أهدافهم وصارت منطقة البحرين سوقاً لتوزيع الأسلاب التي حصل عليها القواسم بالقوة .

(جـ) شهدت سنة ١٨١٦ العديد من الأحداث الهامة بين الأطراف الإقليميين في منطقة الخليج وردود فعل لهذه الأحداث من جانب بريطانيا ، ولم تنقطع غارات القواسم على السفن البريطانية والفن العربية التي ترفع العلم البريطاني في الفترة ١٨١٧-١٧١٩ .

فمن ناحية أدت الحملة التي قام بها سلطان عمان على البحرين في صيف سنة ١٩١٦ إلى فترة استرخاء في السلب ، غير أن عملية السلطان سعيد في البحرين سنة ١٨١١ لمعاونة العتوب في مواجهة السعوديين الموحدين قد أدت إلى تغيير المواقف ن جانب الأطراف

الإقليميين سواء تعلق ذلك بالسعوديين أو الإيرانيين والقواسم أيضاً ، وقد زار البحرين المقيم البريطاني في الخليج واستطاع اقناع شيخ البحرين بأن بريطانيا ستقف موقفاً حيادياً من الصراع بين الأطراف الأقليميين ، ولكن ضعف إمارة البحرين ظل يغري دوماً جيرانها الأقوياء بالهجوم عليها .

(د) طلبت حكومة الهند البريطانية في سنة ١٨١٦ ضرورة تعويض غير مشروط من القواسم نتيجة لاستمرار أعمال السلب التي قام بها القواسم، غير أن شيخ القواسم رفض هذا الطل ب، ولم تفلح ضغوط بريطانيا في ثنيه عن عزمه حت يتجددت الإشتباكات بين الطرفين في نهاية سنة ١٨١٨ .

رابعاً : قررت الحكومة البريطانية أن تضع حداً لنشاط القراصنة في الخليج ففي ربيع سنة ١٨١٩ أرسلت حكومة الهند البريطانية أحد مبعوثينها العسكريين (١٨) إلى المنطقة للتمهيد للحملة البريطانية الثالثة على القواسم في الفترة ١٨١٩ - ١٨٢٠ حيث أمكن لهذه الحملة احتلال مدينة رأس الخيمة والإستيلاء على الحصن الجبلي « الظاية » بالقرب من الرس ، وتقدمت إلى البحرين حيث استولت على بعض سفن القرصنة الراسية في جزر البحرين ، وكانت نتيجة هذه الحملة توقيع معاهدة صلح بين بريطانيا والقواسم في سنة ١٨٢٠ « وقد أقرت السلطات البريطانية في الهند السياسية التي تضمنتها هذه المعاهدة ولم تسمح بعدها لأي عمل من أعمال القرصنة في الخليج وانتهت هذه الحقبة من العنف والغارات البحرية والغارات المضادة .

خامساً : كان لابد من فترة احتياطات شديدة لقمع أعمال القرصنة في الفترة التالية لتوقيع معاهدة سنة ١٨٢٠ وهو ما حدث بالفعل من وجود حامية بريطانية في الخليج في الفترة ١٨٢٠-١٨٢٢ ، وكذلك شملت هذه

الإحتياطات نشوب حرب محدودة قامت بها حملتان بريطانيتان على قبيلة بني علي في سلطنة عمان في الفترة ١٨٢٠-١٨٢١ وكشف ذلك بوضوح الأهمية البالغة لوجود قوة بحرية متنقلة في الخليج تتلقى أوامرها من مسئول سياسي واحد له صلاحيات واسعة .

واثناء انهماك البريطانيين في العمل على تدعيم نتائج حملة ١٨١٩-١٨٢٠ في منطقة الخليج العربي وساحل عمان حدثت أزمة في العراق العثماني ، فالرعايا البريطانيون كانوا يتمتعون بامتيازات من خلال المعاهدات المتتالية بين بريطانيا والدولة العثمانية ، غير أن والي بغداد تجاهل هذه الإمتيازات وضاعف الضرائب على التجار البريطانيين ، وقد تدخل المقيم البريطاني في الخليج لتخفيف حدة التوتر وأعقب ذلك نقل الهيئة السياسية البريطانية كلها من العراق العثماني إلى الكويت حيث ظلت بها إلى ابريل سنة ١٨٢٢ كما تضمنت التسوية صياعة المصالح البريطانية في ولاية بغداد من خلال وثيقة رسمية حصل عليها المقيم البريطاني من والي بغداد .

وعلى صعيد تشابك العلاقات الإقليمية أيضاً حدثت مشكلات بين الحكومة الإيرانية والمقيم البريطاني في بوشهر ، وترجع أسباب هذه المشكلات إلى نجاح سلطان عمان في انتزاع اعتراف من مشايخ البحرين بتبعيتهم السياسية له وهو ما يتعارض مع السياسة البريطانية تعارضاً تاماً ، وتلي ذلك العديد من الإجراءات البحرية التي اتخذتها بريطانيا لاستتباب الأمن في الخليج في الفترة ١٨٢٢-١٨٢٣ والتعليمات التي أصدرتها حكومة الهند البريطانية للمقيم البريطاني في منطقة الخليج لقيامه بجولة على الساحل العربي ١٨٢٣ والقيام باتصالات شخصية مع مختلف المشايخ لاختبار الأحوال السياسية وخاصة في قطر والبحرين ، وقد نفذ المقيم البريطاني تعليمات حكومته وبعث بتقرير مطول يشرح فيه تفصيلاً أوضاع السياسات المحلية

والإقليمية في منطقة الخليج الأمر الذي أفاد توجيهات السياسة البريطانية في الفترة اللاحقة .

سادساً : ان سيناريو تسلسل الأحداث الأخيرة في الإعتبارات الأساسية حول استتباب الأمن في الخليج في الفترة ١٨٢٤-١٨٣٦ قد سار على النحو الآتي :

(أ) ظلت اعمال القرصنة تقع بصورة عرضية بين وقت وآخر لكنها كانت قاصرة على السفن الأهلية ، ولم تكن حكومة الهند البريطانية تلقى بالأ لمثل هذه الأعمال ، وكان أبرز من يقوم بأعمال القرصنة على الجانب العرب يرحمة بن جابر الذي كان معروفاً بصلاته الوثيقة بالموحدين الوهابيين وشدة عدائه لآل خليفة مشايخ البحرين، فملا آزر الوهابيون آل خليفة في مواجهة سلطان عمان ، طرد الوهابيون رحمة بن جابر من قاعته في الدمام ، غير أنه رجع إلى الإحساء ثانية ليعاون القوات المصرية في عملياتها ضد الموحدين الوهابيين الذين أعادوا وضعه في الدمام . وفي سنة ١٨٢٢ قدم كل من رحمة بن جابر وآل خليفة مشايخ البحرين خلافاتهما للتحكيم لدى ممثلي بريطانيا في الخليج ، وتم عقد معاهدة صلح بينهما في فبراير ١٨٢٤ حي ثوجه رحمة بن جابر جهوده في القوة اللاحقة لميناء القطيف ورغام سكانها على دفع الإتاوة له ، وظل يواصل هذه الأعمال خلال سنة ١٨٢٥ رغم تحذيرات المسئولين السياسيين البريطانيين له .

وقد تجدد الخلاف بين رحمة وآل خليفة ورفض المقيم البريطاني التوسط بينهما إلا إذا كان أهل القطيف طرفاً في أي معاهدة تعقد بين رحمة وآل خليفة ، غير أن العداوة استمرت بينهما وانتهت بتقليص نفوذ رحمة تماماً (٢٠) وكان موته مؤدياً لمزيد من الإستقرار في منطقة الخليج العربي .

(ب) صعود نجمن السعوديين الموحدين ي المنطقة في الفترة ١٨٢٤ - ١٨٣٣ وكانت آخر حامية مصرية قد انسحبت من نجد سنة ١٨٢٤، وبدأ نفوذ السعوديين « الموحدين » وسلطانهم في منطقة الخليج ينتعش ، وقد اعترف شيخ الشارقة في سنة ١٨٢٥ بخوفه الشديد من تقدم السعوديين وطلب عون الحكومة البريطانية . وكان السعوديون قد استفادوا سيطرتهم على الإحساء ، وعادوا ليصبحوا قوة هامة في الخليج حيث تحالفوا أيضاً مع سلطان عمان ، وكان توازن القوي في هذه الأحوال في غير صالح مشايخ البحرين الذين رأوا أنه من الأفضل لهم الخضوع للسعوديين الموحدين ، كما أعلن مشايخ عجمان وأم القيوين ولاءهم للوهابيين ، وأبدى الأمير السعودي تركي بن عبد الله في مراسلات ودية لحكومة الهند البريطانية رغبته في قيام علاقات حسنة معها ، وشهدت الفترة ١٨٣٣-١٨٤٣ منحنى يتسم (٢٢) بالصعود والهبوط في العلاقات السعودية العمانية ، والعلاقات السعودية مع البحرين ومشايخ الشارقة وصولاً إلى محاصرة شيخ البحرين لموانىء ساحل الإحساء في سنة ١٨٤٣ .

وقد اعتمدت القوى المحلية المتنافسة في الخليج على بريطانيا بصورة أو بأخرى وذلك فيما يتعلق بالخلافات البحرية بين هذه القوى (٢٣) ، وهو ما يستدل عليه من تدخل المقيم البريطاني في الخليج بالضغط تارة وتوقيع المعاهدات بين هذه الأطراف تارة أخرى ، أما في قطر - والتي كانت تابعة للبحرين ، فقد أدت الخلافات بين بعض أعضاء الأسرة الحاكمة في البحرين والسعوديين الموحدين إلى خضوعهم لمعاهدة صلح عامة كان قد تم عقدها سنة ١٨٢٠ .

(جـ) أدت معاهدة الصلح الشاملة في سنة ١٨٢٠ إلى قيام حالة من الأمن البحري الكامل في منطقة الخليج لكونها تمنع النهب والقرصنة غير أن

هذه المعاهدة لم تمنع قيام الأعمال البحرية في البحر ، وقد ساد العقد الثالث من القرن التاسع عشر سمة ومنع مزيد من القيود على استخدام القوة المسلحة ودور بريطانيا البارز في عقد هدنة بحرية يلتزم بها مشيخ العرب على « ساحل القرصنة » والذي استبدل اسمه منذ سنة ١٨٣٥ باسم « ساحل عمان المتصالح » . وفي سنة ١٨٣٦ طلبت السلطات البريطانية إلى القبائل العربية عدم ممارسة العمليات العدوانية في المياه المجاورة لأراضيها .

وعلى صعيد تطور الأمور في العراق العثماني ، فقد بدا للحكومة البريطانية أن روسيا تنافسها نفوذها في الخليج العربي والشرق الأوسط، وفي تقريره للحكومة البريطانية أوضح ج . ب . فريزر المبعوث البريطاني إلى المنطقة طبيعة الأوضاع الإدارية والإقتصادية للعراق العثماني، وكانت الحملة البريطانية التي أيدتها الدولة العثمانية لإجراء مسح نهري دجلة والفرات وشط العرب بهدف اقامة مواصلات سريعة بين الهند وبريطانيا ، ومع ذلك ظل البحر الأحمر هو وسيلة المواصلات المأمونة التي استخدمت رسمياً من جانب الحكومة البريطانية في سنة ١٨٣٧ .

سابعاً : تميزت التجارة البريطانية في الخليج في الفترة ١٨١٠-١٨٣٦ بأن ممارستها كانت مقصورة لحساب شركة الهند الشرقية ، وكان لحكومة الهند البريطانية أربع مقيمات في بغداد والبصرة وبوشهر ومسقط ، وفي محاولة أكثر مركزية فقد تم ادماج مقيمية مسقط في مقيمية بوشهر وميقيمة بغداد في مقيمية البصرة ، وكذلك قامت بريطانيا بإعادة افتتاح الوكالة السياسية في البصرة حيث مكثت حتى سنة ١٨٣٤ حين قرر مجلس مديري شركة الهند الشرقية الغاؤها لعدم جدواها من الناحية العملية .

٧ - الأزمات الدبلوماسية بين الدول الكبرى ونتائجها الإقليمية :

أصبحت منطقة وسط الجزيرة العربية خلال هذه الفترة هي حجر الزاوية في التوجيهات السياسية لمختلف مناطق الخليج العربي ، وكان التوسع المصري الذي هدد المناطق المتاخمة للخليج منذ سنة ١٨٣١ بمثابة ناقوس خطر لحكومة الهند البريطانية التي كانت مدركة تماماً أن توسع محمد على تصرف لا ترضى عنه الحكومة البريطانية خاصة وأن هدف محمد علي كان اخضاع البحرين وعمان أيضاً لمصر وقد ترتب على هذه التوسعات المصرية تراكم العديد من المشكلات الإقليمية وما نتج عن ذلك من دخول أطراف أخرى عالمية ، فالفترة ١٨٣٩-١٨٤٠ تشابكت فيها العلاقات فروسيا دخلت الحرب ضد افغانستان ، وقد جر ذلك إلى أزمة دبلوماسية بين روسيا وايران ، والحكومة البريطانية أصابها الإرتباك نتيجة لتشابك هذه العلاقات ، وعلى الصعيد الإقليمي تابع السعوديون جهودهم تجاه منطقة الخليج ، ونظرت بريطانيا اليهم باعجاب .

وجاء التدخل البريطاني في الفترة ١٨٤٢-١٨٤٥ ليمنع حرباً أهلية في البحرين ، وسمح للأمير السعودي بأن يمتد سيادته على الدمام عوضاً عن خسارته في البحرين . أما الفترة ١٨٤٥ - ١٨٥٣ فقد شهدت مظاهرات بحرية من جانب بريطانيا على الساحل العربي ، وفي سنة ١٨٦١ انتهزت بريطانيا فرصة حدوث شبه قطيعة في العلاقات بينها وبين شيخ البحرين لترغمه على توقيع اتفاقية تدخل البحرين بموجبها ضمن الإمارات العربية الصغيرة التي تتطلع إلى الحماية البريطانية ضد الهجوم من أطراف دولية أخرى .

كما شهدت الفترة ١٨٥٣-١٨٥٧ العديد من الأزمات الدبلوماسية بين القوى الكبرى ، فبريطانيا وروسيا تريدان الحصول على معامل أفضل

للإيرانيين من العثمانيين ، وقد أدى ذلك إلى أزمة في علاقات روسيا بالدولة لعثمانية نتج أنها أيضاً أزمة في علاقة روسيا بانجلترا من ناحية وانجلترا وايران من ناحية أخرى . وكان طبيعيا أن يؤدي ذلك إلى سلسلة من الحروب والفتن والتمرد ، فحرب القوم ١٨٥٤- ١٨٥٦ والتي نشأت أساساً بسبب مطالب تعسفية روسية من الدولة العثمانية مما عكس تأثيراته التي اتسمت بالتوتر الشديد في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي .

وقد بذلت روسيا جهوداً من جانبها لاستقطاب ايران إلى جانبها ضد الدولة العثمانية في محاولة منها لتفادي التدخل البريطاني الفرنسي . وفي حين كانت تساور الدولة العثمانية آمالاً في السيادة على منطقة المحمرة ، فإن ايران ساورتها آمال أخرى في الإستيلاء على كربلاء والنجف .

وعلى الصعيد الدولي الإقليمي كانت السفن البريطانية بمناورة بحرية مسلحة في منطقة الخليج وشط العرب في أوائل سنة ١٨٥٣ وأدي ذلك إلى قيام نوع من التوازن بين الدولتين المسلمتين (ايران - والدولة العثمانية) فاستتبت السلام بينهما في حين ظلت حرب (٢٤) القرم ناشبة بين الدول الأوروبية التي اشتركت فهيا سنة ١٨٥٦ .

وعلى صعيد توجهات السياسة البريطانية تجاه الخليج فقد قامت حرب قصيرة حاسمة بين انجلترا وايران وكانت الهزيمة لصيقة بالجانب الإيراني ، وبدأ أن تحقيق آمال الدولة العثمانية في الحصول على المحمرة سوف يأخذ طريقه إلى التنفيذ ، غير أن رد فعل الإنتصار البريطاني قد قوبل بالبهجة في العراق العثماني فضلاً عن زيادة نفوذ بريطانيا في منطقة الخليج العربي برمتها .

وعموماً يمكن تبين إزالة ملامح السياسة البريطانية تجاه منطقة الخليج العربي في هذه الفترة (٢٥) فيما يلي :

أولاً : مقاومة بريطانيا أي محاولة من جانب أية دولة أوروبية لمد نفوذها بشكل يتعارض مع المصالح البريطانية ، فقد وقفت في وجه روسيا وفرنسا والإندفاع الألماني نحو الخليج .

ثانياً : أحكمن بريطانيا سيطرتها على الإمارات والشيخات العربية بسلسلة من المعاهدات غير المتكافئة ، ووضعت الكويت تحت الحماية الكاملة في سنة ١٨٩٨ بالرغم من معارضة الدولة العثمانية بما شملته هذه الحماية من مساعدة بريطانيا للشيخ مبارك للدفاع عن إمارته ضد قبائل نجد ، كما اتصلت بالأمير (الملك فيما بعد) عبد العزيز آل سعود بعد استرداده لمدينة الرياض للدخول في حمايتها خاصة وأن آل الرشيد المدعومين من الدولة العثمانية كانوا يشكلون تهديداً مباشراً لسلطنة نجد .

ومن خلال المعاهدة غير المتكافئة مع الكويت فقد تحتم عليها تقديم تعهد بعدم تنازل الكويت عن أية قطعة من أرضها لدولة أجنبية دون موافقة بريطانيا .

ثالثاً : وضعت بريطانيا البحرين تحت حمايتها على نحو ما فعلت مع الكويت وقد ساعد ذلك على تخلص البحرين من الدولة العثمانية ومحاولات غزوها للبحرين سنة ١٨٩٥ .

رابعاً : لمن تلبث قطر هي الأخرى أن وضعت تحت الحماية البريطانية .

خامساً : تركت بريطانيا المحمرة وشط العرب إلى العراق العثماني ، ولكنها وضعت الخطط لمواجهة أي طارىء ، وقد حالت في إحدى المناسبات بين الدولة العثمانية وبين تحصينها لبعض المناطق الجنوبية في العراق ومداخل شط العرب ، وأعيد تنظيم البحرية البريطانية في منطقة الخليج فزاد عدد أفراد الجيش البريطاني .

سادساً : سيطرت بريطانيا شيطرة شبه كاملة على مداخل الخليج بعد أن وضعت عمان أيضاً تحت الحماية ، وبحلول القرن العشرين كانت السياسة البريطانية تأخذ بمزيد من الحذر أي نتائج محتملة لتطورات الأحداث تجاه فرنسا وألمانيا وروسيا القيصرية على نحو ما سبقت الإشارة إليه .

هوامش الفصل الأول

١ - محمد عدنان مراد ، صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي ، مرجع سابق ،ص ٢٠ .

٢ - أحمد مصطفى أبوحاكمة ، ترجمة محمد أمين عبد الله ، تاريخ شرق الجزيرة العربية ١٧٥٠ - ١٨٠٠ دار مكتبة الحياة ، بيروت ، بدون تاريخ اصدار ، ص ١٨٠-١٨١ .

٣ - المرجع نفسه .

٤ - محمد عدنان مراد ، مرجع سابق ، من ص ٢٠٠ - ٢٠٤ .

٥ - تفصيل هذه المشكلات ومبرراتها وردت في خطابات ماستي وجونز إلى مجلس إدارة الشركة والسفير البريطاني السير روبرت اينسلى في القسطنطينية ، راجع : أحمد مصطفي أبو حاكمة ، مرجع سابق ، من ص ١٨٢-١٨٥ .

٦ - غادر مانستي وجونز البصرة إلى المعقل - على بعد خمسة أميال شمال البصرة - حيث أنشأت الشركة مقراً ومسكنا للعاملين فيها وكانت معظم الخطابات ترسل منتظمة إلى الشركة والعاملين فيها سواء كان ذلك في البصرة أو الكويت . راجع : أحمد مصطفي أبو حاكمة ، المرجع السابق ، حاشية رقم ٣ ، ٤ ص ١٨٣ ، ومن الجدير بالذكر أن مانستي وزملاءه غادروا الكويت ، وقد ورد ذلك في خطاب مانستي إلى روبرت لستون السفير البريطاني في القسطنطينية الصادر من البصرة في ١٣/٩/١٧٩٥ .

٧ - المرجع نفسه ص ١٨٤ .

٨ - المرجع نفسه ص ١٨٧ .

٩ - وقد سبقت الإشارة تفصيلاً إلى التنافس الأنجلو فرنسي في الخليج .

١٠- أحمد أبو حاكمة ، مرجع سابق ، من ص ١٨٨-١٩٣ .

١١- لوريمر ، مرجع سابق ،من ص ٢٨٥-٢٨٦ .

١٢- وسوف يرد تفصيلي قوة الوهابيين وتأثير ذلك على الأحداث في منطقة الخليج وذلك في موضع لاحق من الدراسة .

١٣- حيث بلغ اسطول القواسم ٦٣ سفينة كبيرة ، وعدداً كبيراً من السفن الصغيرة ، وحوالي ١٩ ألف رجل مسلح .

١٤- لوريمر ، مرجع سابق ، ص ٢٩٥ .

١٥- سوف يأتي تفصيل تأثير الوهابيين على الخليج في موضع لاحق من الدراسة .

١٦- وهى الفترة التي أعقبت حملة ١٨٠٩-١٨١٠ .

١٧ - لوريمر ، مرجع سابق ص ٣٠٨ .

١٨- وهو الكابتن « سادلير » وقد أرسلته حكومة الهند البريطانية كطليعة من بومباي ليبحث اجراءات التعاون مع البريطانيين ضد القواسم وكذلك امكانية التعاون مع القوات المصرية التي كانت تحتل نجد والإحساء وقتئذ .

١٩- وفي هذه المعاهدة تعهد الموقعون عليها بأن يكفوا في المستقبل عن ممارسة « السلب والقرصنة » باعتبارها أعمالاً ليس لها صفح الحرب الساخرة أو مشروعيتها ، واتخذت اجراءات عديدة لضمان التزامهم بهذه النصوص الجديدة: منها أن يكون للقبيلة علم موحد متميز يرفع على سفنها ، وأن يتم العمل بأوراق للسفن لضمان التعرب على هويتها ، وكان فى المعاهدة أيضاً نص ضد هذا العمل غير الإنساني الذي كان مألوفاً وقتئذ وهو ذبح أسرى الحرب ، ونص أيضاً ضد تجارة الرقيق ، راجع ، لوريمر ، مرجع سابق ، من ص ٣١٩ - ٣٢٠ .

٢٠ - وفى أواخر أيامه اصبح رحمة بن جابر حاكماً صغيراً فى الدمام أكثر منه قرصاناً وكان حريصاً دائماً على عدم القيام بأي عمل عدواني ضد الحكومة البريطانية أو الرعايا البريطانيين .

٢١- ويصف لوريمر الأمير تركي بن عبد الله بصفاء الخلق ، والأدب الجم ، راجع لوريمر ، مرجع سابق ، ص ٣٢٨ .

٢٢- وعلى سبيل المثال فقد حدثت مشكلة بين سلطان عمان ووالي بغداد في الفترة ١٨٢٥-١٨٢٦ والذي طلب معونة عسكرية من السلطات البريطانية في الفترة ١٨٢٧-١٨٢٨ ، وعلى الساحل الشرقي للخليج حدثت اضطرابات نتيجة لجهود السعوديين في تدعيم نفوذهم على السواحل الغربية للخليج وهو ما أدى إلى تدخل الحكومة الإيرانية . وفي خريف ١٨٢٨ قام سلطان عمان - دون معونة السعوديين أو الإيرانيين - بهجوم على البحرين لإخضاع مشايخها لكن آل خليفة استطاعوا أن يثبتوا في وجه هذا الهجوم ، والملاحظ أن هذه الأحداث كانت في فترة صعود نجم السعوديين الموحدين .

٢٣- راجع تفصيل ذلك في : لوريمر ، مرجع سابق ، ص ٣٣٢ .

٢٤- تحت هزيمة الروس في شبه جزيرة القرم ، وتم الإتفاق بين بريطانيا وروسيا على الإبتعاد عن التدخل في الشئون الإيرانية .

٢٥ - محمد عدنان مراد ، صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي، مرجع سابق ، من ص ٣٥٢ - ٣٥٥ .

الفصل الثاني

مصر العثمانية والخليج

الفصل الثاني

مصر العثمانية والخليج

١ - التواجد المصري في الخليج:

ظهرت فكرة التواجد المصري في الخليج العربي لدى والي مصر محمد علي باشا منذ بداية القرن التاسع عشر من خلال الضغوط التي مارسها السلطان العثماني « محمود الثاني » على محمد علي باشا نتيجة لتصاعد قوة الدولة السعودية الأولى التي أخذت تتطلع إلى بسط سيادتها على الشام والعراق العثماني ، وقد كرر الباب العالى رسائله إلى محمد علي « باشا » والذي كان يبرر عدم ارسال قواته إلى الحجاز بسبب انشغاله بقمع فتنة المماليك في صعيد (٢) مصر ، وفي سبتمبر ١٨١٠ وصل مبعوث من الآستانة برسالة لمحمد علي والي مصر ،وفيها يحث السلطان أن يسرع محمد علي في استنفار الجيش المصري لمحاربة «الموحدين » .

واستجاب (٣) محمد علي لطلب الباب العالي عام ١٨١١ بدءاً باستعادة الأراضي « العثمانية » على البحر الأحمر ، وأستولى « ابراهيم باشا » نجل محمد علي على عاصمة الدولة السعودية « الدرعية » في ٩ سبتمبر ١٨١٨بعد حصر للعاصمة السعودية دام أكثر من ستة شهور واضطر الإمام عبد الله بن سعود قائد الدولة السعودية الأولى وقتئذ إلى أن يخرج إلى إبراهيم باشا ليفاوضه حول انهاء الحرب ، واتفق الطرفان على ذلك ، كما تم الإنفاق على أن يسلم عبد الله نفسه لإبراهيم ليبعث به إلى أبيه فى مصر ، وبإستسلامه (٤) انتهت آخر حلقة من حلقات دفاع السعوديين وانتهت دلالتهم الأولى .

وعلى أثر انسحاب المصريين من الإحساء ثم نجد بعد ذلك فقد تركز وجودهم حول الحجاز ، وبالرغم من التحرك البريطاني النشط في تلك الفترة لم يمنع محمد علي من مواصلة السير في مخططه في شبه الجزيرة العربية والتي أصبحت كلها من ساحل البحر الأحمر غرباً إلى ساحل الخليج شرقاً خاضعة للسيادة المصرية .

٢ - ملاحظات وآراء المؤرخين المعاصرين :

يشير الخصوصي (٨) إلى العديد من الملاحظات الهامة حول السياسة المصرية تجاه منطقة الخليج وموقف الدولة العثمانية والسلطان البريطانية ، أما سيناريو الأحداث المصرية وتطورها ازاء منطقة الخليج العربي وبخاصة الكويت والبحرين لقد سار كالآتي :

أولاً : أن الأحداث في شبه الجزيرة العربية في العقد الرابع من القرن التاسع عشر قد ساعدت محمد علي في تثبيت التواجد المصري ، فالصراع الأسري بين أفراد الأسرة السعودية قد مكنت النفوذ المصري من الإستمرار في هذا العقد ، وتفصيل ذلك يكمن في الخلاف الذي دب بين أفراد آل سعود ، فقد اغتيل الأمير «تركي بن عبد الله» - والذي أحرز نجاحاً كبيراً في مواجهة المصريين - عام ١٨٣٤ وبويع ابنه الأمير « فيصل بن تركي » بالإمامة . وكان محافظ مكة قد بعث لمحمد علي يخبرة باحتلال الأمير « تركي » للإحساء ويطلب منه الموافقة على توجيه حملة للقضاء على نفوذه في تلك المنطقة ، فلما اغتيل الأمير « تركي بن عبد الله » وتولى ابنه الأمير « فيصل بن تركي » زمام الأمور ، فإن محمد علي قد أصابه القلق بسبب استعادة فيصل بن تركي لتماسكه ، ومن جهة أخرى كان «محمد علي» مشغولاً بالنزاع الذي نشب بينه وبين السلطان العثماني في أعقاب حرب المورة سنة ١٨٢٧ ولم يكن في مقدوره الأنشغال في جبهتي قتال في نفس الوقت .

ويشير المؤرخ المصري عبد الرحمن الرافعي أن حروب محمد علي وحملاته المتتالية على شبه الجزيرة العربية كانت من أشق الحروب التي خاضها وأطولها مدى ، ومن أكثرها ضحايا ومتاعب ، جردت مصر خلالها حملات عديدة كلفتها الضحايا الكثيرة في الأرواح والأموا ل، ولقى فيها الجنود الشدائد والأهوال في قطع المراحل البعيدة المترامية بين الرياض والقفاز ، ونالتهم المتاعب والأوصاب ، من وعورة الطرق وشدة القيظ ، وتضرم الأرض والسماء إلى قلة المؤونة وندرة المياه وفقدانها في معظم الجهات إلى محاربة عدو مستبسل بذل النفس والنفيس دفاعاً عن وطنه (٥) .

ومن الثابت أن محمد علي كان يعول كثيراً على نجاحه في حملاته التي وجهها إلى شبه الجزيرة العربية ، لرغبته في أن ينجح فيما فشل فيه الولاة العثمانيون الآخرون ، فيدعم مكانته لدى السلطان العثماني ، كما أن استيلاءه على الحجاز سيجعله مسؤولاً أمام العالم الإسلامي كله عن المقدسات الإسامية الأمر الذي يرفع من مكانته ونفوذه في نظر المسلمين .

أن ما يهمنا في هذه الدراسة هو وصول المصريين إلى منطقة الخليج العربي وليس الحملات المصرية العثمانية على شبه الجزيرة العربية إلا بالقدر الذي يرتبط بمجال هذه الدراسة حيث تعرض لذلك العديد من المؤرخين العرب ولعل من أفضلهم عثمان بن عبد الله بن بشر (٦) في مؤلفه القيم عنوان المجد في تاريخ نجد والذي قام بتحقيقه عبد الرحمن آل الشيخ . وفيما يتعلق بوصول محمد علي إلى منطقة الخليج العربي فإن أحد الباحثين الغربيين يشير إلى أن قوات « محمد علي» نجحت في اخضاع الإحساء عقب استسلام الدرعية حيث أقام إبراهيم باشا عدة مراكز عسكرية لقواته هناك ، كما أقام حامية في القطيف تحت إمرة « خليل أغا » ولكن الوجود المصري في الإحساء لم يستمر طويلاً ، ويشير أحد المؤرخين العرب(٧) المحدثين أن زحف المصريين تجاه منطقة الخليج كان أمراً مقرراً في السياسة المصرية سلفاً ،

ثانياً : سنحت الفرصة أمام محمد علي لتحقيق نصر سريع في شبه الجزيرة العربية من خلال المساعدات المادية والعسكرية التي حصلت عليها القوات المصرية من القوى المحلية في نجد والإحساء ، وقد وضع محمد علي لقيادة جيشه الأمير « خالد بن سعود » - وهو أحد الأمراء السعوديين الموالين له - للتقدم نحو « القصيم » و« عنيزة » و « بريدة » و « حائل » ثم الرياض . ويتساءل الخصوصي (٩) عن ردود الفعل التي أحدثتها هذه التحركات لدى كل من السلطات السعودية الحاكمة ممثلة في شخص الأمير فيصل بن تركي والسلطات العثمانية والبريطانية التي كانت تتمتع بنفوذ كبير في شرقي شبه الجزيرة العربية والعراق العثماني .

لقد كان ظهور الأمير فيصل بن تركي كزعيم للسعوديين الموحدين ، وخشية محمد علي من قيام فيصل بتحريض من العثمانيين للثأر من المصريين والهجوم عليهم في سوريا بالإضافة إلى خوفه من استخدام العثمانيين للجزيرة العربية للهجوم علي أجنحة القوات المصرية المتقدمة فى الشام ، والواقع أن محمد علي كان يضع في خططه ضم الجزيرة العربية بما فيها الأماكن المقدسة إلى إمبراطوريته وأنه إذا ما استتب الأمر لمحمد على في الشام فإنه كان سيعمل على احتلال العراق العثماني .

ثالثاً : وصلت الحملة المصرية إلى الحجاز سنة ١٨٣٦ بقيادة الأمير السعودي « خالد بن سعود » واسماعيل أغا ، وقد كانت القصيم هي الأولى في طريق الحملة إلى نجد ، فإنسحب الإمام « فيصل بن تركي » أمامها نحو الإحساء، وأخذ يترقب نتائج المعركة بين قواته والقوات المصرية حيث انتصرت قواته ، ثم عاد إلى نجد والتقى بالقوات المصرية فقهرهم أيضاً ، واضطر المصريون للإنسحاب إلى الرياض ، غير أن القوات السعودية قطعت عليهم الطريق ،فاتجهوا نحو «منفوحة » (١١) ، وهناك تمت محاصرتهم ، واضطر المصريون لإسال الأمير خالد بن سعود لمفاوضة فيصل بن تركي الذي

أصر على انسحاب المصريين واعترافهم باستقلال بلاده وسيادتها على أراضيها ، غير أن محمد علي رفض ذلك وارسل قائداً جديداً للحملة المصرية هو لارشيد وكان من أكفأ القادة ، ودارت مفاوضات بينه وبين الأمام فيصل للتوصل إلى صيغة للصلح ، ولكن فيصل أصر على مطالبته باستقلال بلاده وسيادتها مهما كانت النتائج ، ورفض خورشيد الإعتراف بالإستقلال للسعوديين ، ويبدو أن الأمير خالد بن سعود الموالي للمصريين كان يرغب في أن يفتت الناس من حول فيصل . وعند بدء الحرب استطاع خورشيد الإطاحة بفيصل وأسره ونفيه إلى مصر ، وقد تسلم الأمير خالد بن سعود السلطة المصرية ، غير أن الأهالي خلعوه بعد عدة سنوات .

رابعاً : بعد استسلام فيصل بن تركي ، اندفع القائد المصري خورشيد بقواته نحو الإحساء في نهاية سنة ١٨٣٨ واحتل شواطئها وموانئها وأطل على الخليج العربي، وتبع ذلك أقيمت وكالة سياسية مصرية في الكويت ، وبدأ خورشيد استعداداته للإتجاه نحو ساحل الإمارات غير أنه خشى من مواجهة الأنجليز هناك والاصطدام بهم دون معونة بحرية ، لذلك اسل إلى محمد علي يطلب منه ارسال سفينتين حربيتين للخليج تكونان نواة للأسطول المصري في الخليج ، وقد رفض محمد علي مثل هذه الإقتراحات خوفاً من نتائجها السياسية وعلاقاته مع بريطانيا التي كان يخشى الإصطدام معها خلال حروبه مع الدولة العثمانية ، وكان محمد علي قد أعطى ضمانات للممثل البريطاني في القاهرة بأن فتوحاته لن تتقدم نحو الشرق.

خامساً : لم تكن أجوبة محمد علي مقنعة لقائده خورشيد الذي كانت له طموحاته ، وأخذ يتصل بمشايخ القبائل كي ينضموا إلى محمد علي ،ولقيت نداءاته صدى من قبل المشايخ ويعزي الباحثون (١٢) هذا التجاوب للعاطفة الدينية الإسلامية لدى هؤلاء المشايخ ،وأن خضوعهم للأنجليز كان بسبب ضعفهم ، فلما وجدو من يساعدهم أيدوا إعجابهم به وعملوا على

الإنضمام إليه ، فضلاً عن آأن القوات المصرية بعد أن تغلبت على القوات السعودية ،فإن ذلك أحدث ردود فعل إيجابية لدى مشايخ الخليج ، وقد ساعد شيخ الكويت القائد المصري خورشيد بنقل الكتائب العثمانية التي انضمت إليه من البصرة على سفنه كما قدم قرضاً له لدفع رواتب الجنود .

سادساً : أراد خورشيد احتلال البحرين منطلقاً من الكويت ، غير أن بريطانيا منعته ، فأرسل خورشيد تقريراً إلى محمد علي بشأن أوضاع الخليج العربي وقبائله وشواطئه وأهمية البحرين باعتبارها مفتاح الخليج قائلاً : وإذا كان من غير المكن ابقاؤها في حوزتنا - يقصد المصريين - فلا أقل من أن تبقى لا لنا ولا للإنجليز، والأولى أن تترك مستقلة لآل خليفة » .

وعموما فإنه بالرغم من الإمكانيات المحدودة للحملة المصرية العسكرية بالنسبة للإمكانيات البريطانية ، فقد استطاعت مصر مد نفوذها إلى امارات الخليج العربي ، وكان أكثر ما يخيف بريطانيا هو الشعور الدني الإسلامي الذي استقطب مشايخ الخليج العربي إلى جانب مصر ، وكان رد الفعل البريطاني هو صدور الأوامر لحكومة الهند البريطانية بالدفاع عن البحرين ، وبدأ الأنجليز يثيرون المشايخ والقبائل على المصريين ، وقام المقيم العام البريطاني بانذار كل من يحاول الإتصال بالمصريين ويتعاون معهم، وشجعت بريطانيا تحالف سلطان مسقط مع حاكم صحار لمقاومة المصريين ، في الوقت الذي كان المقيم البريطاني يشيع بأن خورشيد يعمل لنفسه بدون علم محمد علي ، ويذكر لوريمر (١٣) أن البريطانيبن كانوا على وشك القيام بمحاصرة الإحساء لولا أن الإنسحاب المصري قد أوقفهم .

٣ - التحركات البريطانية في مواجهة مصر:

الواقع أن السياسة البريطانية قد نشطت في تحركاتها من خلال التقارير التي كان المقيمون البريطانيون في الخليج يبعثون بها إلى حكومتهم والتي

كانت تتركز حول تهديد محمد علي للوجود البريطاني في الخليج العربي وأن هذا من شأنه أن يشكل خطورة كبيرة على الطرق المؤدية إلى الهند ، وأن هذا يستلزم الإسراع في التحرك لإفساد تحركات المصريين في البحر الأحمر ،ويذكر الخصوصي (١٤) طبقاً لما أوردته المصادر البريطانية ، أنه أول أخبار وصلت إلى « بالمرستون » وزير الخارجية البريطانية عن تحركات المصريين في شبه الجزيرة العربية كانت من خلال المقيم البريطاني في بغداد (١٥) والذي بعث برسالة اليه في ٢٩ نوفمبر ١٨٣٧ يبلغه فيها عن وصول القوات المصرية إلى الإحساء والقطيف واستعدادها للإستيلاء على جزيرة البحرين ويحثه في رسالته على أن يتأكد من محمد علي نفسه أنه ليست لديه أية نية في تأسيس نفوذ له في منطقة الخليج ، وأن الحكومة البريطانية تنظر بقلق إلى مشروعات محمد علي في شرقي الجزيرة العربية .

ويشير كيلي إلى تقرير آخر تلقاه « بالمرستون » من الضابط لينش Lynch من بغداد في أول ديسمبر ١٨٣٧ ذكر فيه تقدم القوات المصرية عبر الجزيرة العربية جنوبي نجد ، بعد أن نجح محمد علي في تقسيمها وتطلعه للوصول للإحساء ، هذا الأقليم الخصب القريب من الخليج ، وأضاف لينش في تقريره إلى بالمرستون قائلاً : (١٦) « أنه لا توجد أية قوة هنا - يعني الإحساء - في استطاعتها مقاومة تلك القوات التابعة لمحمد علي ولو لمدة يوم واحد ، وبالتالي فإن تحركاته المكشوفة الحالية تتطلب قراراً فورياً للحفاظ على تكامل الإمبراطورية العثمانية والمصالح البريطانية في الهند والتس سو ف تتأثر - هذه الأخيرة - في حالة قيام محمد علي بامتلاك مصب أنهار العراق العثماني أو موانى الخليج » .

وقد أرسل بالمرستون فور تلقيه التقريرين الـ ابقين - تعليماته إلى «كامبل» Campbell القنصل البريطاني العام في القاهرة في ٨ ديسمبر

١٨٣٧ بالبلاغ محمد علي اسف الحكومة البريطانية لوجود أية نية لدى محمد علي لمد سيادته تجاه بغداد ، وكرر بالمرستون مطالبة كامل باستخدام لهجة أقوى ضد محمد علي وان الحكومة البريطانية لا يمكنها اهمال نوايا محمد علي في مد سلطانه وسيادته نحو الخليج (١٧) .

٤ - الخطة المصرية:

تبرز أهمية خطة تحرك محمد علي نحو الخليج والعراق في تساؤل الخصوصي (١٨) عما إذا كانت هذه الخطة جزءاً من « مخطط » أكبر بشأن القوات المتدفقة نحو شبه الجزيرة العربية في الثلاثينات من القرن التاسع عشر ، أم كان ذلك وليد الظروف التي ترتبت على وصول قوات محمد علي إلى شواطئ الخليج العربي ؟ ، ويجيب الخصوصي على هذه التساؤلات معتمداً على ما أشارت إليه المصادر ويمكننا الإلمام بذلك من خلال النقاط الرئيسية (١٨) التالية :

أولاً - الجهود الدبلوماسية لوكيل « محمد علي » :

إن عدم توافر الإمدادات العسكرية اللازمة للجيش المصري الذي كان يقوده محمد خورشيد ، وادراكه لموقف محمد علي من طلبه بتزويده بسفن لإحضار العتاد اللازم لقواته المتواجدة في نجد والإحساء ، وكذلك تلك المؤن الضرورية لحمل القوات المصرية اللازمة لبسط سيطرة « محمد علي » على الجهات المجاورة جنوباً صوب البحرين والساحل العماني وسلطنة مسقط وشمالاً صوب البصرة وجنوبي العراق من جهة أخرى لربط الممتلكات المصرية في شبه الجزيرة العربية بالممتلكات المصرية في الشام والأناضول بالزحف صو ب العراق .

وقد أرسل خورشيد العديد من المبعوثين إلى شيوخ امارات الخليج بحثهم على الإمتثال لمحمد علي بالإضافة إلى اتصاله بالقوى البحرية العربية البارزة في الخليج لامداده بالسفن اللازمة لإخضاع المناطق المناوئة له ، ويفسر الخصوصي(١٩) هذه الأحداث قائلاً : « أن فكرة التحرك المصري نحو إمارات الخليج العربي شمالاً وجنوباً كانت وليدة الظروف السياسية والإقتصادية التي أحاطت بخورشيد ، وليست بناء علي خطة مرسومة وضعها محمد علي ضمن اطار سياسي وعسكري متكامل » .

ثانياً - أهمية الإحساء الجيوبوليتيكية:

اعتبر خورشيد منطقة الإحساء من أفضل المواقع التي ينبغي للقوات المصرية أن تكتشف من خلالها التحرك السريع تجاه شرقي الجزيرة العربية كلها وخاصة تلك التي تطل على الخليج ، جنوباً صوب امارات ساحل عمان وسلطنة مسقط وشمالاً صوب البصرة ، فضلاً عن أن السيطرة على البحرين - من جانب مصر - والتي كانت خاضعة للسعوديين الموحدين سوف يجعلها بعيدة عن الخطر الفارسي والخطر الأنجليزي ؟ وفوق ذلك (٢٠) كله كانت امارة البحرين من أغنى الإمارات العربية المطلة على الخليج العربي لشهرتها الذائعة في صيد اللؤلؤ وتجارته ، وقد نهج الحاكم المصري في منطقة الإحساء نهجاً من شأنه ضرورة الاستيلاء على المنطقة التي تشكل أهمية جيوبوليتيكية بين الإحساء والبحرين في « القطيف » و «عنك» و « الدمام » باعتبارها شريطاً حيوياً ومعبراً للتجارة بين البحرين وأجزاء شبه الجزيرة العربية الداخلية .

ثالثاً - السياسات المحلية:

جاء رد فعل شيخ البحرين تجاه سياسة محمد علي في منطقتي الإحساء ونجد والتطلع إلى بسط النفوذ المصري على البحرين ، فقد جاء موقف شيخ

البحرين يتسم بالقلق على إمارته لخوفه من إحتمال قيام اتفاق بين القائد المصري في المنطقة وسلطان مسقط للإستيلاء على البحرين من جانب مسقط وحكمها نيابة عن مصر ، ومن هنا فقد أجرى شيخ البحرين اتصالات مع الحاكم الفارسي كي يكون تحت حمايته وأن يدفع له إتاوة سنوية ، كما قام بعرض مماثل إلى المقيم البريطاني في الخليج ، ويرى الخصوصي إن اتصالات شيخ البحرين بكل من الأنجليز والفرس يعود التنافس الأوروبي والإقليمي على إمارة البحرين ، فبريطانيا شجعت شيخ البحرين على مقاومته للمصريين الذين كانوا على مقربة منه وفي موضع القوة ، أما الفرس فلم تكن لديهم القوة البحرية الضرورية لمساعدته ، وأن هذا يفسر في النهاية ردود فعل شيخ البحرين على وكيل (٢٢) « محمد علي » معبراً عن رفضه الكامل لأي من الأنجليز أو الفرس وعن رغبته للإمتثال لتعليمات «محمد علي » بشرط الحصول على أمان من وكيله في المنطقة .

وكانت بريطانيا مدركة للخطر الذي يواجهها في الخليج ، وقد طلبت حكومة الهند البريطانية من الحكومة البريطانية أن توافيها بالتعليمات الواجب انتهاجها في الخليج نتيجة لتصاعد الأخطار المصرية تجاه البحرين بصفة خاصة ، وكانت محصلة ذلك أن بعث « بالمرستون » في ٢٩ نوفمبر ١٨٣٨ بتعليماته إلى الكولونبل « باتريك كامبل » Patrick Camphill القنصل البريطاني العام في مصر بأن يبلغ « محمد علي » أن الحكومة البريطانية تنظر بقلق إلى تهديدات المصريين لمواصلات بريطانيا مع الهند .

رابعا - ردود الفعل من جانب السياسة البريطانية:

وفي حكومة الهند البريطانية اتجهت النية للإتصال بشيخ البحرين وتشجيعه على مقاومة السلطات المصرية بل ومواجهتها ، وكتب « هنيل » المقيم البريطاني في الخليج (٢٤) تقريراً مفصلاً في ٧ مايو ١٨٣٩ بشأن

قوة الحملة المصرية في نجد والإحساء والقوى والإتجاهات السائدة لدى شيوخ الساحل العربي للخليج ، وأن الوسائل الدفاعية للبحرين بامكانها اتاحة نجاح في مواجهة محمد علي إذا ما استقلت جيداً . كذلك اتجهت آراء كبار الساسة البريطانيين في الهند بشأن التحرك البريطاني في مواجهة محدمعلي أن تصدر الأوامر إلى قطع الأسطول البريطاني في المياه الهندية بالتحرك تجاه منطقة الخليج في مناورات بحرية هدفها إخافة قوات محمد علي في الإحساء وتقليص نشاطها ، وقد تبع ذلك صدور التعليمات من الحكومة البريطانية إلى قائد الأسطول (٢٥) البريطاني في المياه الهندية باستخدام كافة امكانياته لمنع القائد المصري من غزو البحرين ، وهو ما يدل أن بريطانيا كانت مدركة تماماً أن انتصارات القائد المصري في شبه الجزيرة العربية ستتبعها نشاط متزايد في منطقة الخليج العربي وعلى نطاق واسع ، ولذا توقعت السلطات البريطانية أن يقوم محمد خورشيد « باشا » ، القائد المصري بضم جزر البحرين إلى دائرة نشاطه في شبه الجزيرة العربية لأهميتها الجيوبوليتيكية هي الأخرى ، شأنها شأن الإحساء ، كما سبقت الإشارة ، وهكذا سعت السلطان البريطانية بكل الوسائل لكسب تأييد شيخ البحرين إلى جانبها .

خامساً : رد الفعل المصري:

أجرى رجال محمد علي اتصالاتهم مع شيوخ البحرين (٢٦) ، وقد اتسمت هذه الإتصالات بالجهود المكثفة على الصعيد السياسي من خلال الزيارات المتعددة التي قام مبعوث مصري (٢٧) لجزيرة البحرين . ثم كتابة تقرير هام بذلك إلى محمد خورشيد « باشا » القائد المصري في منطقة الخليج ، وترجع أهمية هذا التقرير إلى أنه المصدر الوحيد الذي يغطي جوانب هذا الموضوع (٢٨) من حيث شموله لفحوى الإتصالات الفارسية البريطانية مع البحرين والتي ألحقت بمفاتحات الفرس مع شيخ البحرين وقد أعقب هذه الجهود النشطة من جانب المبعوث المصري اتفاق مصري - بحريني نظمت

شروطه العلاقة بين الطرفين ، وكان رد فعل هنيل المقيم البريطاني في الخليج عندما أدرك تمسك شيخ البحرين باتفاقه مع محمد خورشيد باشا القائد المصري ، فإن هنيل استخدم وسائل الترغيب المختلفة لإقناعه بفسخ الإتفاق مع مصر ، غير أن تلك الوسائل لم تجعل شيخ البحرين يستبدل الصداقة المصرية بشروط الحماية البريطانية التي كان قد سبق له طلبها من الأنجليز.

غير أن شيخ البحرين قد تأرجح في فترة لاحقة في موقفه تجاه صداقته مع مصر نظراً لتعرضه لضغوط سياسية مختلفة محلية وإقليمية وأوروبية وهو يعتبره الخصوصي (٢٨) « نوعاً من اللين في الدبلوماسية البحرينية ازاء القوى المتصارعة ، الهدف منه ابقاء أوضاع البحرين السياسية كما هي » وبما يتواءم «في النهاية مع مصلحة البحرين ونظامها السياسي » .

مصر وإمارات الساحل العماني :

تعرضت إمارات الساحل العماني لنشاط مصري ملحوظ عقب استقرار القوات المصرية في منطقة الإحساء والقطيف ، حيث أتت تحركات المبعوث المصري ثمارها تجاه الساحل العماني وقد كانت الجهود المصرية سياسية بالدرجة الأولى ، وكانت أبرز مظاهرها توجه المبعوث « سعد (٢٩) بن مطلق » إلى إمارات الساحل للحصول على اعلان من شيوخها بالخضوع لمحمد علي ، وقد اثارت تحركات المبعوث « المصري » قلق بريطانيا ، وانتهز « هنيل » المقيم البريطاني في الخليج ، فرصة وجود سفينة حربية بريطانية متجهة نحو البصرة فأبحر عليها ووصل إلى « أبو ظبي » في أول يوليو ١٨٣٩ وقابل حاكمها الشيخ «خليفةج بن شخبوط » مستفسراً منه عن فحوى المكاتبات التي تمت بينه وبين المبعوث « المصري » وتعهد إليه بتدعيم الحكومة البريطانية له لمقاومة القوات المصرية ، وبالمثل أجرى « هنيل » محادثات مع الشيخ « مكتوبن بن طي » حاكم دبي في نفس اليوم ،

كما قام بممارسة ضغوط على شيخ الشارقة « سلطان بن صقر » وشيخ أم القيوين « عبد الله بن راشد » .

ويستدل من الأحداث المحلية وتطورها على الساحل العماني أن النشاط السعودي أيضاً كان مثار جدل نظراً لدور السعوديين الموحدين في التأثير على احداث امارات على الساحل ، وبرما يفسر حصول « هنيل » على تعهدات مكتوبة من شيوخ الساحل العماني بوجوب التعاون مع السلطات البريطانية ، بل أن بحرية حكومة الهند البريطانية قامت بعرض مسلح في منطقة الخليج وفرض حصار على القطيف والعقير لمواجهة الزحف المصري المحتمل على ساحل الخليج .

وكان رد فعل اجراءات وتوصيات « هنيل » أن أيد حاكم بومباي الجديد (٣٠) في الهند هذه الإجراءات والتوصيات ، غير أن الحاكم البريطاني العام في الهند لم يوافق على ذلك وذكر أن أي إجراءات تتخذ للمحافظة على النفوذ البريطاني على طول الساحل العربي يجب أن تلتزم بالخط السياسي للحكومة البريطانية تجاه محمد علي ، ويعلل فريق (٣١) من الباحثين هذا الرفض بعدم رغبة الحاكم البريطاني العام في الهند في الشئون الداخلية للقبائل والبعد عن التدخل العسكري لعدم اثقال كاهل الخزانة البريطانية بالأعباء العسكرية ، غير أن هذه الأفكار أثبتت عدم جدواها في الفترة اللاحقة مباشرة حيث تدخلت بريطانيا واحتلت عدن في سنة ١٨٣٩ ، وبالرغم من ذلك فإن بريطانيا كانت تدرك أنه رغم تفوقها البحري ، فإن التفوق البري يظل للقوات المصرية ، وكان هذا مما أقلق بريطانيا حيث أبرزت التقارير البريطانية الحكومية أن « محمد علي » ليست لديه نية الإلتزام بالتأكيدات المتكررة من جانبه بأنه لا يسعى لكي يقيم لنفسه دائماً في الخليج وهو ما إعتبرته بريطانيا وأفعالها لبذل الجهود لمنع محمد علي من منافسة بريطانيا .

وقد تحقق لبريطانيا صدق تنبؤاتها من خلال النشاط المصري صوب واحة «البريمي» فيما بين الساحل العماني وسلطنة مسقط ، ولم يتوقف «هنيل» في محاولاته لاستقطاب القبائل العربية ضد القوات المصرية وفي يناير ١٨٤٠ عقد المقيم البريطاني في الخليج اجتماعين مع شيوخ البريمي وخضوعهم لرأب الصدع بين الفريقين للوقوف معاً في مواجهة القوات المصرية ، وصحب هذا الجهد جهوداً دبلوماسية أخرى تحذر محمد علي من مد نفوذه إلى المشيخات المرتبطة بمعاهدات مع بريطانيا مما يؤثر سلبياً على العلاقات المصرية - البريطانية وتزيدها توتراً .

كما امتدت التحركات المصرية في منطقة الخليج العربي تجاه سلطنة مسقط، الأمر الذي جعل « نيل » يحاول اجراء المصالحة بين سلطنة مسقط وحاكم صحار الذي سبق له تقديم مساعدات لحكام البريمي بعد أن تمكنوا من إبعاد نفوذ السعوديين الموحدين ، وهو ما يثبت اهتمام بريطانيا بسلطنة مسقط ، لما كلفت الحكومة البريطانية الضابط السياسي البريطاني المقيم في مسقط بتقرير كامل عن سلطنة مسقط وأوضاعها السياسية الداخلية والخارجية وقوتها العسكرية والأخطار المحدقة بها وذلك بهدف اجراء الترتيبات الدفاعية اللازمة هنا .

٦ - النشاط المصري تجاه الكويت والعراق :

استأثرت الأجزاء الوسطى والجنوبية من الخليج العربي باهتمام محمد علي ، ومع ذلك فإنه ارسل أيضاً مبعوثين إلى شيخ الكويت « جابر الصباح » الذي أبدى ترحيباً كبيراً بهم على نحو أقلق المقيم البريطاني المساعد في الخليج ، غير أن المبعوثين المصريين لشيخ الكويت لم يتمكنوا من عقد اتفاقية مع الكويت على غرار الإتفاقية التي عقدت مع البحرين كما سبقت الإشارة .

أما فيما يتعلق بالعراق ، فإن المصادر تشير (٣٢) إلي أن ضم العراق لمصر قد صار ضرورياً بالنسبة لمحمد علي في العقد الثالث من القرن التاسع عشر، وخاصة بعد أن تمركزت القوات المصرية علي الساحل العربي للخليج والمناطق المتاخمة للعرقا حيث كان محمد علي قد استولى على بلاد الشام ووصل إلى منطقة الخليج وعلى الرغم من أن الظروف كانت مهيأة أمام القوات المصرية للزحف نحو العراق فإن محمد علي لم يكن في نيته اتخاذ قرار بهذا الشأن ، وهو ما تشير إليه المصادر البريطانية من خلال الإتصالات التي قام بها القنصل البريطاني في مصر بالحكومة المصرية ، ونقل هذه الأفكار إلى الحكومة البريطانية ، وكان واضحاً عدم وجود أية نوايا لدى « محمد على » أو قائده في نجد « محمد خورشيد » لإخضاع الجبهة العراقية ، فضلاً عن انشغال محمد علي باحداث الشام وهو ما جعل بريطانيا تستبعد أي غزو مصري للعراق .

وقد تطورت الأمور بشكل سريع ، حيث نجحت بريطانيا في تأليب الدول الكبرى ضد « محمد علي » ، وقد ساعدت أوضاع الإعاشة السيئة للقوات المصرية على انسحاب القوات المصرية من شبه الجزيرة العربية ومنطقة الخليج ، وجاء تنازل محمد علي عن ملكيته للشام والجزرية العربية وتخليه عن الحجاز واليمن ليترك بصمات واضحة على الأوضاع في شبه الجزرية العربية والخليج ، فمن ناحية أتاح ذلك الفرصة للوجود العثماني للبروز على امتداد جزء كبير من الساحل العربي للخليج استمر حتى عشية الحرب العالمية الأولى ، ومن ناحية أخرى - وهذا هو الأهم - فقد استغلت بريطانيا فرصة انسحاب القوات المصرية من منطقة الخليج العربي وتدخلت أكثر فأكثر في الشئون الداخلية العربية الخليجية من خلال ابرام العديد من الإتفاقيات غير المتكافئة وفي ظل عجز الدولة العثمانية من ملء الفراغ الناتج عن رحيل القوات المصرية ، وبانتهاء القرن التاسع عشر وحلول القرن

العشرين ازداد النفوذ البريطاني في منطقة الخليج العربي وبدأ الحاكم العام لحكومة الهند البريطانية وكأنه - على حد قول أحد (٣٣) المؤرخين المعاصرين- ملك غير متوج في تلك الجهات وهو ما يستدعى تفسير موقف حكومة الهند البريطانية وإدارتها في الخليج العربي في تفصيل غير قليل .

هوامش الفصل الثاني

١ - الواقع أن حركة السعوديين « الموحدين » قد أقلقت الدولة العثمانية بدرجة كبيرة . وقد اعتبر الباب العالي أن قمع « الفتنة الوهابية » أمر ضروري لمواجهة الدولة السعودية الأولى التي أخذت تتطلع إلى بسط نفوذها نحو الشام والعراق وكانا يخضعان للدولة العثمانية . وقد كلف السلطان العثماني « مصطفى الرابع » واليه على مصر « محمد علي باشا » بارسال قواته إلى الحجاز عام ١٨٠٧ لقمع ما أسماه « بالفتنة الوهابية » غير أن محمد علي اعتذر بسبب تدهور الإقتصاد المصري وقتئذ حيث لم يكن محمد علي قد تبني بعد تنفيذ سياساته الإقتصادية الطموحة حول رأسمالية الدولة في مصر فيما بعد .

ولعل من أفضل الدراسات العربية التي تعرضت لتوجهات مصر تجاه الخليج العربي في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، راجع ، دكتور بدر الدين عباس الخصوصي ، دراسات فى التاريخ العربي الحديث والمعاصر ، الجزء الأول ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٢ منشورات ذات السلاسل ، الكويت ١٩٨٤، من ص ١٢١-١٨٠ .

٢ - تجدر الإشارة إلى إهتمام الباحثين بكيفية تولي محمد علي زمام الأمور في مصر ، فبعد جلاء القوات الفرنسية عن مصر ، دب الخلاف بين الجيش وقادته بسبب تأخير المرتبات ، وانتهز الضابط الألماني محمد علي هذه الفرصة ونجح في إخماد الفتنة ، ثم رشحه أعيان مصر لولايتها ووافقتهم الدولة العثمانية و قد حاول المماليك الذين نزحوا إلى صعيد مصر أن يطيحوا بمحمد علي لكنهم فشلوا .

٣ - لعل من أفضل الدراسات العربية التى تعرضت لغزو محمد علي للسعوديين : راجع دكتور عبد الله صالح العثيمين ، تاريخ المملكة العربية السعودية ، الجزء الأول ، الرياض . ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤م من ص ١٨١- ١٩٧ ، ويستند إلى المصادر التى تشير إلى أن أول أمر من الدولة العثمانية لمحمد على بغزو السعوديين كان عام ١٢٢٢ هـ ، غير أن الغزو لم يبدأ إلا بعد أربع سنوات من ذلك التاريخ . فقد رأي حاكم مصر ضرورة الإعداد الجيد للحملة العسكرية التى سيقوم بها لأن مستقبله فى الحكم سيتأثر بدرجة كبيرة بنجاحه أو فشله فى تلك الحملة ، وقد اتخذ محمد علي خطوات وإجراءات قبل غزوه للسعوديين .

٤ - وقد بعث بعبد الله بن سعود إلى مصر حيث قابل حاكمها محمد علي الذي أعجب بشجاعته ، ثم ارسل من هناك إلى عاصمة الدولة العثمانية ، وحوكم فيها محاكمة صورية ، ومثل في شهر صفر ١٢٣٤ هـ راجع في تفصيل ذلك : منير العجلاني ، تاريخ البلاد العربية السعودية ، عهد عبد الله بن سعود ، بدون مكان وتاريخ نشر ، من ص ١٤٠-١٤٥ .

٥ - وهو المؤرخ المصري الذائع الصيت في مؤلفه القيم عصر محمد علي ، القاهرة ، ١٣٧٠ ، وراجع أيضا دكتور صلاح العقاد ، الحملة المصرية في شبه جزيرة العرب ، ١٨١١-١٨١٨ في : مجل دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد السادس ، السنة الثانية ، أبريل ١٩٧٦ من ص ١٠٧-١٢٥ .

٦ - الشيخ عثمان بن عبد الله بن عثمان بن أحمد بن بشر النجدي الحنبلي من قبيلة زيد التي تنتهي بنسبها إلى قحطان ، وقد ولد ابن بشر في جلاجل إحدى بلدان سدير سنة ١٢١٥هـ / ١٧٩٥م وتوفي سنة ١٢٩٠هـ / ١٨٧٣م وثن انتاجه العلمي أيضاً : الإشارة في معرفة منازل السبع السيارة وبغية الحاسّبّ والخصائص ومبدأ التناقص في الطفيلين والثقلاء وفهرس طبقات الحنابلة لابن رجب . غير أن كتابة عنوان المجد في تاريخ نجد « جزآن » هو أبرز مؤلفاته التاريخية واتبع فيه منهجاً معروفاً لدى المؤرخين المسلمين وهو اسلوب الحوليات ، بمعنى أن لا يأتي لأحداث بصورة كاملة ، بل أن السنوات تقتطعها ، فهو يذكر كل سنة وما حدث فهيا ويهتم بأخبار الحروب والسياسات والوقايات والوقعات ، وقد تأثر ابن بشر بالدعوة السلفية الإصلاحية للشيخ محمد بن عبد الوهاب والذي تهدف دعوته إلى أفراد الله سبحانه وتعالى بالعبادة ، ومحاربة الشرك وسوء الذرائع المؤدية إليه والقضاء علي البدع في الدين وتطبيق الشريعة الإسلامية في كل أمور الحياة في ظل دولة قادرة على تحقيق تلك الأهداف.

٧ - دكتور بدر الدين عباس الخصوصي ، مرجع سابق ، ص ١٢٤ .

٨ - المرجع نفسه من ص ١٢٨ - ١٣٤ وسوف ترد مناقشة هذه الملاحظات في موضع لاحق من الدراسة .

٩ - المرجع نفسه ص ١٢٦ .

١٠- وقد سبقت الإشارة أن الأمير خالد بن سعود كان يعيش في مصر بعد النكبة الأولى وقد حاول محمد علي فرضه حاكماً على نجد تحت السيادة المصرية.

١١- منفوحة هي إحدى ضواحي مدينة الرياض ،

١٢ - محمد عدنان مراد ، مرجع سابق ، من ص ٣٢٢ - ٣٣١ .

١٣- لوريمر ، مرجع سابق ، من ص ٣٠٥-٣٠٥ ، من ص ٣٤٩-٣٥٤ .

١٤- دكتور بدر الدين عباس الخصوصي ، مرجع سابق ، ص ١٣٠ .

١٥- وهو الليفتنانت كولونيل تايلور Taylor ، راجع

Kelly , Britain & the Persecian Gulf, Op, Cit, PP. 289-297.

١٦- Ibid. P. 292 .

١٧- دكتور بدر الدين عباس الخصوصي ، مرجع سابق ص ١٣٢ نقلاً عن جوزف حجار (تعر... ، أوروبا ومصير الشرق العربي ، حرب الإستعمار على محمد والنهضة العربية من ص ١١٠-١١٢ ويورد الخصوصي أن محمد علي لم يلبث أن أبلغ « كامبل » بأنه لا يفكر في سلطنة نحو منطقة الخلية ، نقلاً عن :

Correspondence Re(Persian) Gulf, Vol 64-64-1060 Op. 1839, Part vi, Chapter X:IV., No. 369 .

١٨ - اعتمدنا في هذا الجزء من الدراسة علي التحليل القيم للدكتور بدر الدين عباس الخصوصي ، مرجع سابق ، من ص ١٣٤ - ١٨٠ .

١٩- المرجع نفسه ص ١٣٤ .

٢٠- كما كانت البحرين ملجأ للعناصر المناوئية لمحمد علي والمتآمرة على حكمه وهذه العناصر فرت من نجد والإحساء إلى البحرين ونتجت خطورتها من اتصالاتها بالسلطات العثمانية فى البصرة وبغداد ، راجع تفصيلاً : أبو حاكمة ، تاريخ الكويت ، جـ ٢ من ص ١٢٩-١٣٨ .

٢١- الخصوصي ، مرجع سابق ، ص ١٣٨ .

٢٢- وهو القائد المصري محمد خورشيد باشا .

٢٣ - الخصوصي ، مرجع سابق من ص ١٤٠-١٤١ .

٢٤-

Major hennell to Bombay Government , Dated 7th May 1839, Letter No. 41 Correspandence Re(Persiab) Gulf, Vol. 65-1061of 1839, part VI. chap. XLIV., No. 377 .

وراجع أيضاً : Kelly , Op, Cit., PP. 303-310 .

٢٥ - وهو سير فردريك ميتلاند Sir F. Maitland

٢٦- وهو الشيخ « عبد الله بن أحمد » .

٢٧- وهو « محمد أفندي رفعت » .

٢٨ - الخصوصي ، مرجع سابق ، ص ١٤٦ .

٢٩- وكان تم عزل « سعود بن مطلق عن واحة البريمي » من جانب الأمير «فيصل بن تركي » قبل نهاية حكمه ، وقد التحق « سعد بن مطلق » بخورشيد باشا في نجد الذي وجد في ذلك فرصة مناسبة لكي يعهد إليه بقيادة القوات اللازمة لإقرار نفوذ « محمد على » على إمارات الساحل العماني ، نظراً للصلات الوثيقة التي تربط « يعد بن مطلق » بتلك الجهات ومعرفته لها ، راجع ، الخصوصي ، نفس المرجع السابق ، ص ١٥٨ .

٣٠- وهو السير جيمس كارناك Carnac

٣١ - الخصوصي ، مرجع سابق نقلاً عن : . Kelly , Mohammed . Aly , P. 37

٣٢ - الخصوصي ، مرجـــــع سابق ص ١٧٣ نقلاً عن أبو حاكمة ، تاريخ الكويت ، جـ ٢ ، ق ١ ص ١٨٤ .

٣٣ - نفس المرجع السابق ص ١٨٠ نقلاً عن دكتور جمال زكريا قاسم ، الخليج العربى ، دراسة لتاريخ الإمارات العربية (١٨٤٠- ١٩١٤) القاهرة ، ١٩٦٦، ص ٦٩ .

الفصل الثالث

المسألة الكويتية

الفصل الثالث

المسألة الكويتية

اتاحت مصادر الثروة المختلفة كما يرى العقاد نمو الكويت خلال القرن التاسع عشر ، قبل سنوات النفط بوقت طويل . فمنها امساهمة في أعمال الغوض على اللؤلؤ . ومنها وقوع الكويت في منتهى خليج عميق يصلح لرسو السفن الكبيرة . ومنها استخدام شمال الجزيرة العربية لهذا الميناء للإتصال بالعالم الخارجي .

وبواسطة المال تمكن آل الصباح من جمع قبائل من نجد والإحساء حولهم اثناء الإشتباكات الحربية على الأقل ، غير أن سلطة الأمراء الثابتة لم تتجاوز الميناء وما حوله إلى مسيرة يوم واحد ، ولا شك أن مجاورة الكويت للدولة الإسلامية الكبرى جعل علاقتها بالعثمانيين أمراً حيويا بخلاف امارات الخليج الأخرى ، وبمرور الوقت نشأ نوع من التبعية أبان القرن التاسع عشر (١) . ومن مظاهر هذه التبعية حمل سفن الكويت للعلم العثماني وان لم تطبق هذه القاعدة بصورة عامة ، فكان بعض أهل الكويت يرفعون علم ساحل السلام الأحمر وبعضهم الأخر يحمل أعلاماً أوربية ليستفيد من الإمتيازات الممنوحة للأوروبيين في ولاية بغداد .

وحينما قضى العثمانيون على داود باشا آخر مماليك الأسرة الكرجية سنة ١٨٣١ حاولوا أن يمدوا نفوذهم إلى الكويت وذلك عن طريق الزام شيخها بدفع جزية ، ولم يستمر هذا الوضع طويلاً نظراً لضآلة الاسطول العثماني بالخليج وبالتالي فقد كانت حكومة الآستانة هي التي تحتاج إلى مساعدة أسطول الكويت للدفاع عن شط العرب ، لذلك تحول الأمر إلى دفع اعانة سنوية لحاكم الكويت في منتصف القرن التاسع عشر .

وقد ذكرنا من قبل كيف اشترك آل الصباح بجانب العثمانيين في جملة الإحساء سنة ١٨٧٠ وعلى آثر ذلك صدر فرمان يحدد علاقة الكويت بالدولة العثمانية ويعطيها صفة قانونية .

ينص الفرمان على جعل الكويت سنجقية وهذا لا يسقط حق أسرة الصباح في توارث حكمها . ويختار أعضاء الأسرة الحاكمة ثم ينصبه السلطان ويمنحه لقب قائمقام (٢) وتلك سياسة واقعية استنها مدحت باشا وهي تلائم أحوال شبه جزيرة العرب ، وبقيت العلاقات حسنة بوجه غام بين آل الصباح وبين العثمانيين حتى استولى الشيخ مبارك على السلطة سنة ١٨٩٦ فقلب أوضاع الكويت رأساً على عقب .

كان مبارك الصباح (١٨٩٦-١٩١٥) موفعاً بالمناوات استخدمها للوصول إلى السلطة كما استخدمها في علاقاته بالقبائل وبالدول الأجنبية . ولم يصل مبارك إلى الحكم إلا بعد قتل أخوين له ، هما محمد الحاكم السابق والجراح . وفي اليوم التالي فاجأ مجلس الأسرة بإعلان امارته . غير ان تلك الطريقة أثارت استياء الكثيرين وجعلت الدولة العثمانية تتردد وقتاً طويلاً قبل أن تصدر فرمان التنصيب في العام التالي . وتزعم المعارضة في الكويت يوسف آل إبراهيم أحد أعيان البلاد ، فذهب إلى البصرة حيث وجد ترحيباً من واليها حمدي باشا (٣) وأيد الرجلان حقوق أبناء الحاكم المقتول في أن يرثوا السلطة ، ورأي السلطان عبد الحميد أن ينتهز هذه الفرصة لكي يقوى نفوذه في الكويت وطالب بالتحقيق في حادث القتل فاتهم الشيخ يوسف آل إبراهيم ، ورغم عدم وجود دليل لتبرئة مبارك فقد صدر الفرمان بتنصيبه قائمقام سنة ١٨٩٧ .

تحسنت العلاقات بين الشيخ مبارك وبين العثمانيين قليلاً لكن دون أن تحقق الثقة بين الطرفين ، ولم تساعد الظروف الخارجية على استمرار هذا

التحسن ، فإن والي البصرة ظل يظهر خصومته للشيخ مبارك ، ومن جهة أخرى كانت المناوشات بين آل الصباح وآل الرشيد تتكرر من حين إلى آخر ، وبعد آن تخلص هؤلاء من خصومهم آل سعود تطلعوا إلى احتلال منفذ علي البحر يساعدهم على استيراد حاجاتهم من الخارج وخاصة الأسلحة دون رقيب .

ولما كان العثمانيون يحتلون العقير فلم يبق امامهم سوى الكويت ، وفي حالة وقوع ذراع على نطاق واسع بين آل الرشيد وبين الكويت فمن الأرجح آن يساند العثمانيون حلفاءهم من آل الرشيد .

ويتساءل العقاد مما إذا كانت هذه الملابسات مبرراً كافياً لكي يطلب الشيخ مبارك الحماية البريطانية ؟ لقد بحثت هذه القضية حتى اثناء حياة شيخ الكويت ، واتيح للشيخ رشيد رضا أن يسأله عن سبب هذا التحول ، ومن المعروف أن هذا المفكر اللبناني كان يميل إلى الأنجليز في بعض الأحيان ، لذلك اجاد في تبرير موقف مبارك حينما قال : لقد صرح لي بأن الدولة العثمانية كالأب الروحي ولكن الأب يقسوا أحيانا على أبنائه ، وقد طلبت إلى حكومة الآستانة في أحد الأيام مغادرة البلاد على أن تعين لي راتباً سنوياً ونسيت الخدمات التي قدمتها فيما مضى عندما اشتركت مع مدحت باشا في حملة الإحساء ، كما تعاون آل الصباح مع حكام البصرة لقمع قبائل المنتفق (٤) .

اقترح الشيخ مبارك فكرة الحماية البريطانية في أوائل سنة ١٨٩٨ فقوبل هذا الطلب بالرفض من جانب حكومة الهند وه يالجهة التي كانت ترسم السياسة البريطانية في الخليج العربي آنذاك .

ولعل حكومة الهند كانت تسلم بأن القسم الشمالي من الخليج المتاخم للإحساء حتى شط العرب داخل اطار الدولة العثمانية وتجعل من قطر والبحرين حداً لتدخلها السافر في القسم الجنوبي .

ويفسر العقاد أحداث عام ١٨٩٩ من ثنايا تغيير آراء الحكومة البريطانية وقبول وحماية الكويت وذلك في تحليل يتسم بالموضوعية ذلك على النحو الآتي :

أولاً : التوصيات التي قدمها الكولونيل ميد المقيم العام البريطاني في الخليج وهي تحض على قبول الحماية وتبرز أهمية الكويت على النحو التالي : يملك الكويت ميناء ممتازاً فإذا اصبح تحت حمايتنا فسيكون من أهم مراكزنا في الخليج « الفارسي » فبالإضافة إلى احتمال جعل الكويت في المستقبل نهاية لخط حديدي من الإسكندرونة أو بورسعيد فإننا بقبول الإشراف على هذا الميناء سنضمن حماية تلك المشروعات ، ومن جهة أخرى فإن تجارة الكويت نشطة مع البصرة ومع سوريا ونجد ، لذا ستنال تجارة الرقيق والقرصنة ضربة قاضية حينما تصبح الكويت تحت حمايتنا (٥) وقد تعددت المذكرات البريطانية في تلك الحقبة وكلها تشير إلى ضعف الروابط التي تصل بين الكويت والدولة العثمانية ، وبالتالي تبرر لبريطانيا قبول الحماية دون أن يكون في ذلك مساس بمبدأ المحافظة على سلامة الدولة العثمانية .

ثانياً : التنافس الدولي على المشروعات العمرانية وخاصة مشروعات السكك الحديدية كما تبينا الآن من رسالة الكولونيل ميد .

وفي ذلك العهد كان ينظر إلى الإمتيازات كأنها مظهر من مظاهر النفوذ السياسي وفي ١٨٩٨ صدر الإمتيار الخاص بمد سكة حديد بغداد لصالح شركة ألمانية ، وفي نفس الوقت راجت الشائعات عن وجود مشروع روسي لمد خط بين البحر المتوسط ، وبين الخليج ، كما وجد مشروع بريطاني لمد خط حديدي يبدأ عند بورسعيد وينتهي عند الكويت ماراً بسوريا وشمال شبه الجزيرة ، وفي جميع الأحوال ستكون للكويت أهمية عظمى بالنسبة لتلك المشروعات .

وأخيراً عين كيرزن حاكماً عاماً للهند في نهاية سنة ١٨٩٨ وقد جاء إلى المنصب وفي رأسه أفكار توسعية تختلف تماماً عن تلك الآراء التي عبر عنها سنة ١٨٩٢ في كتابه « فارس والمسألة الفارسية » وفيه أيد سيطرة العثمانيين على القسم الشمالي من الخليج ، لكن وجود قوى أوروبية من وراء الدولة العثمانية أثار المخاوف في نفس رجل الإستعمار البريطاني ، لذلك بادر بالموافقة على وضع الكويت تحت الحماية البريطانية ، وبناء عليه وقع الإتفاق بين الكولونيل ميد والشيخ مبارك في ٢٣ يناير سنة ١٨٩٩ .

١ - يتعهد الشيخ مبارك عن نفسه وعن ورثته بألا يستقبل من بلاده وكلاء أو ممثلين لدولة أجنبية دون موافقة الحكومة البريطانية .

٢ - يتعهد بألا يتنازل أو يبيع أو يؤجر أو يرهن جزءاً من أراضيه لحكومة أو رعايا دولة أجنبية ، كما لا يسمح باحتلال جزء من أراضيه أو استخدامه لأي غروض دون موافقة الحكومة البريطانية ، وينطبق هذا على جميع الأراضي التي تقع في حوزة الشيخ مبارك والتي قد تكون الآن قد آلت إلى ملكية أحد رعايا دولة أجنبية .(٦)

ويلاحظ أن الإتفاق لم ينص صراحة علي أن تمثل بريطانيا الكويت في الخارج ، غير أن تطبيقه من الناحية العملية أدى بالكويت إلى هذا الوضع خاصة بعد سقوط الدولة العثمانية .

كما أن عقد الإتفاق تم لمواجهة ظروف مؤقتة هي الخوف من أن تضم الكويت إلى الإدارة العثمانية المباشرة ، وبعد سقوط الدولة العثمانية استمرت بريطانيا تماسر نفس الدور لمنع ضم الكويت إلى قوة السعوديين الصاعدة في شبه جزيرة العرب ، وهكذا بقى الإتفاق ساري المفعول حتى سنة ١٩٦١ .

اتفقت مصلحة الطرفين المتعاقدين : بريطانيا والكويت على جعل الإتفاق طي الكتمان ، فبريطانيا لا تريد أن تسوء علاقاتها الدولية العثمانية ما أمكن ، أما الشيخ مبارك فكان حريصاً على عدم المساس بالبساتين العديدة التي منحها العثمانيون لآل الصباح في البصرة بمناسبة اشتراكهم في حملة الإحساء ، ولهذا السبب أيضا بقيت سفن الكويت تحت العلم العثماني .

لم تكن هذه الأحداث لتمر دون أن تشعر السلطان العثمانية بحدوث شيء ما ، وازداد شكها في نوايا الشيخ مبارك ، ومع ذلك استجابت حكومة استامبول لرغبة الأنجليز في عزل حمدي باشا والي البصرة ، ولم تجرؤ على أن تسوى موضوع نهاية خط بغداد مباشرة مع الشركة الألمانية ، فاضطر استمرش القنصل الألماني بالآستانة إلى القيام بزيارة لشيخ الكويت لكي يستأذنه في استخدام جزء من أراضيه حتى يصل الخط إلّى رأس الكاظمة على خليج الكويت . وقد رفض الشيخ مبارك التفاوض مع المبعوث الألماني تنفيذاً لإتفاقه مع بريطانيا وابلغ الأخيرة بهذه الزيارة .

اتيحت للعثمانيين فرصة للإنتقام من الشيخ مبارك بعد أن لحقت به هزيمة منكرة في الصريف وهي أعظم المعارك التي دارت بينه وبين آل الرشيد سنة ١٩٠١ وكان الشيخ مبارك قد استعد للمعركج استعداداً عظيماً فأتي بالمرتزقة من قبائل مطير والمنتفق والعجمان ، غير أن هذا الجيش البدوي لم يصمد أمام جيش الرشيد الذي دربه العثمانيون وفعلاً استعدت الدولة العثمانية لاحتلال الكويت بعد موقعة الصريف وارسلت باجة حربية إلى الخليج غير أنها تراجعت بمجرد ظهور الأسطول البريطاني .

ومن الثابت أن هذه المواقف الضعيفة المتوالية من جانب الدولة العثمانية كان لها أكبر الأثر على توجيه سياسة الأمراءالعرب وتفضيلهم الإرتباط ببديطانيا مع انها دولة دخيلة يختلف وضعها تماما عن وضع الدولة

العثمانية.

والدليل على ذلك - في رأي العقاد الذي نتفق معه تحليله القيم - من أن عبد العزيز آل الرشيد بعد أن رأي نفسه وقد حرم من جني ثمار انتصاره في الصريف فكر في الإتصال بالقنصل البريطاني في البصرة ، ولعب دور الوسيط لأحد الأعيان العراقيين ويدعى فهد باش ، ويبدو من رسالة رتسلاو القنصل البريطاني في البصرة إلى السفير في استامبول أن ابن الرشيد ذهب إلى حد طلبه الحماية البريطانية ، علي أن تزوده بريطانيا بالسلاح وتترك له الفرصة لكي يعزل الشيخ مبارك ويحل محله أحد ابناء آخيه ،كما وعد ابن الرشيد بوضع بلاده تحت تصرف الشركة البريطانية التي تنوي مد الخط الحديدي من بورسعيد إل الكويت (٧) وأخيراً هدد بالاتصال بالروس إذا قوبل طلبه بالرفض .

ويقال آن فهد باشا تصرف في هذا الموضوع من تلقاء نفسه ، وعلى كل فقد رفضت بريطانيا هذا الطلب لأنه يؤدي إلى تورطها في نجد ، وربما كان كيرزون الحاكم العام مستعداً لأن يمد النفوذ البريطاني إلى قلب شبه الجزرية لمنع التدخل العثماني هناك ،لكنه لم يجد تأييداً من حكومة لندن . أما الشيخ مبارك فإنه بعد أن اطمأن إلى فاعلية الحماية البريطانية رأي أن يتجنب بقدر الإمكان الإصطدام بالدولة العثمانية واتبع معها سياسة المداراة ، ورافق فعلاً محسن باشا والي البصرة الجديد إلى الفاو حيث جدد ولاءه للسلطان ، وفي نفس الوقت رفض اقامة حامية عثمانية في أراضي الكويت .

يتضح مما سبق أن اتفاق ١٨٩٩ زاد من حدة الصراع حول الكويت ذلك أن الإتفاق لم يلغ السيادة العثمانية ولم تشجع بريطانيا فكرة انفصال الكويت عن الدولة العثمانية وهي التي اقترحت ان تستمر سفن الكويت في حمل العلم العثماني مع اضافة كلمة « كويت » في وسطه .

وحينما تكررت محاولات العثمانيين لبسط نفوذهم إلى الكويت لتمكين الشركة الألمانية من تنفيذ مشروعها ، اضطرت بريطانيا إلى التصريح بوجود الإتفاق ، واثار ذلك احتجاج الحكومة العثمانية اذ أعلن وزير خارجيتها توفيق باشا أن هذا الإتفاق يعد خرقاً معاهدة برلين عام ١٨٧٨ وأجاب سالزبري وزير الخارجية البريطاني بأنه ليس من النية اعلان الكويت محمية بريطانية . ولكن حكومة استامبول هي التي ترغمنا على ذلك (٨) وقد توصل الطرفان إليتسوية مؤقتة لوضع الكويت على أساس عدم التدخل في سئونه الداخلية ، أو بعبارة أخرى سلمت الدولة العثمانية بالوضع الراهن ، غير أن هذا الوضع الغامض افسح المجال لانتهاكه بواسطة كلا الطرفين المتنازعين : بريطانيا والدولة العثمانية ، ففي سنة ١٩٠٢جدد يوسف آل إبراهيم محاولاته لغزو الكويت بتأييد العثمانيين واستنجد مبارك بالأنجليز الذين ردوا الزحنف عند الفاو ، واضطرت الدولة العثمانية إلى انكار تأييدها للحركة . وفي العام التالي اقام العثمانيون حامية في أم القصر وصفوان وحاولوا احتلال جزيرة بوبيان ، واثار ذلك قضية جديدة تتعلق بحدود امارة الكويت ، فادعى مبارك بأنها تمتد إلى الفاو شمالاً ، وإزاء ذلك أصدر بلفور وزير الخارجية تصريحاً في مجلس العموم ذكر فيه صراحة بأن شيخ الكويت تحت الحماية البريطانية ، ولكنه رفض أن يؤيده في ادعاءاته بامتداد حدوده إلى الفاو .

ويستمر العقاد في تحليله القيم قائلاً :

«وفي خلال السنوات التالية اخذت بريطانيا توطد نفوذها بالكويت تدريجيا دون اكتراث بالشكليات القانونية أو النصوص ، حتى تحولت إلى محمية فعلاً عام ١٩١٤ وكانت السلطات البريطانية تتغاضى عن مد الكويت بالأسلحة رغم أنها حصلت على حق تفتيش السفن في المياه الإقليمية للكويت منذ عام ١٩٠٠ وفي عام ١٩٠٣ منح الشيخ مبارك لقب سير اثناء جولة اللورد كيرزن بالخليج . وفي العام التالي عين وكيل سياسي بريطاني دائم

هوامش الفصل الثالث

١ - اعتمدنا في هذا التحليل القيم علي الدكتور صلاح العقاد ، مرجع سابق، ص ١٨٣ .

٢ - أن النظام الشائع في امارات الخليج هو أن الأسر الحاكمة تختار الأمير عن دوفاة أو عزل أحدهم دون تقيد بنظام الوراثة الدقيق .

٣ - تحولت البصرة في نهاية القرن التاسع عشر من متصرقية إلى ولاية وهذا فى حد ذاته مظهر من مظاهر اهتمام العثمانيين بالخليج وشبه جزيرة العرب .

٤ - دكتور صلاح العقاد ، مرجع سابق نثلا عن ، عبد العزيز الرشيد ، ص ١٤٠ وما بعدها .

٥ - دكتور صلاح العقاد ، مرجع سابق نقلا عن : F.O. 78, N. 5113 رسالة الكولونيل ميد إلى الحكومة الهندية بتاريخ ١٨٩٧/٤/٢٥ نقلاً عن الداود - الخليج العربي والعلاقات الدولية، ص ١١٧ .

٦ - Hrewitz , vol. 1, P. 218

٧ - F.O. 78 N. 5173 رسالة من راتستلاو إلى إلى أكونور السفير البريطاني في استامبول بتاريخ ١٩٠١/٩/٣ .

٨ - B.D.W. Vol. 10 مذكرة بريطانية عن وضع الكويت بتاريخ سبتمبر سنة ١٩٠١ .

٩ - يرى الدكتور / صلاح العقاد أنه لدراسة علاقة الكويت ببريطانيا في هذه الفترة يمكن الرجوع إلى سلسلتين من الوثائق :

١ - F.O. 406 وهي تبدأ سنة ١٩٠٤ .

٢ - Koweit Confidential and Secert Library

بالكويت .وتعهد حاكمها بألا يسمح لغير بريطانيا بانشاء محطات بريد ،.
وفي عام ١٩٠٨ صدر تأكيد للتعهدات الواردة في اتفاق سنة ١٨٩٩ والقاضية بعدم التنازل عن شيء من أراضي الكويت دون مشورة الحكومة البريطانية ، وفي نفس الوقت تنازل الشيخ مبارك عن قطعة أرض على امتداد ميلين لبريطانيا مقابل ٦٠٠٠٠ روبية وأعفيت تلك المنطقة الساحلية من الضرائب وبهذه المناسبة ضمت بريطانيا توارث اسرة الصباح لحكم الكويت . وفي أغسطس سنة ١٩١٠ تعهد الشيخ مبارك بعدم منح الشركات الأجنبية امتيازات لاستغلال الأسفنج أو اللؤلؤ بإذن من الحكومة البريطانية ، ولم يمنع ذلك شيخ الكويت من اتصاله بالدولة العثمانية وبالعالم الإسلامي » .

ويستطرد العقاد قائلاً :

« وقد انضم مع الشيخ طالب النقيب والشيخ خزعل خان حاكم المحمرة إلى حزب حريت وإئتلاف المعارض لحكم الإتحاد والترقي باستامبول ، وتبرع للدولة العثمانية عند وقوع الإعتداء الإيطالي على طرابلس ، ولكن عند قيام الحرب العالمية الأولى قرر الشيخ مبارك قطع صلاته نهائياً بالدولة الإسلامية والإسهام مع بريطانيا مع غزو العراق متجاهلاً الرأي العام في الكويت (٩) ».

الفصل الرابع

النشاط الروسي

الفصل الرابع

النشاط الروسي

١ - الإرهاصات الأولى:

سبقت الإشارة إلى توتر العلاقات البريطانية الفرنسية في العقدين الأخيرين من القرن الثامن عشر وخاصة عقب الحملة الفرنسية على مصر وردود فعلها الغاضبة في منطقة الخليج العربي ، وبالرغم من أننا لم نتعرض سلفاً للسياسة الروسية تجاه المنطقة ، إلا أن الإرهاصات الروسية كانت قد تركزت منذ العقد الرابع من القرن التاسع عشر من خلال محاولات روسيا القيصرية كسر الحائط المتمثل في مملكتي ايران وافغانستان ، وكانت السياسة الروسية حريصة على عدم محاولة تنفيذ أهدافها بسرعة ، غير أن المواجهة كانت ازاء ذكاء السياسيين المسئولين عن السياسة البريطانية في الشرق ، ومن المحتمل أنه لم تكن لدى السياسيين البريطانيين ولا الروس فكرة واضحة عن المشكلات الجيوبوليتيكية التي تضمها هذه المنطقة الواسعة البدائية غير المتحضرة التي تفصل بين حدودهما ، وكانت خطة كل من بريطانيا وروسيا الضغط على بعضها البعض للإستئثار بالنفوذ السياسية ، وتذكر المصادر (١) أنه في حين كان محور العمل الروسي هجومياً تجاه آسيا عموماً وايران وأفغانستان على وجه الخصوص وهما الدولتان المتاخمتان لروسيا - فإن بريطانيا كانت تتخذ وسائل دفاعية لتحقيق أغراضها .

وقد تمثلت الوسائل الدفاعية البريطانية في جهود أحد الأطباء البريطانيين(٢) بظهران خلال حملته الصحفية في انجلترا عام ١٨٣٤ بشأن التوسع الروسي في آسيا والتي لاقت رد فعل مؤيد من جانب الرأى العام البريطاني ، وبعد أن كانت هذه المشكلة تأخذ شكلاً يتسم بالسرية منذ سنة ١٨٢٨ (٣) ، ومنذ تولى محمد شاه عرش ايران في سنة ١٨٣٤ فإن سلوكه

السياسي الخارجي كان يوحي بتبعيتها للسياسة الروسية ، فمن ناحية وافق على تعيين سفير دائم لروسيا في بلاطه وكان يستشيره في أمور كثيرة ، ومن ناحية أخرى فقد كان الشاه ينفر من الأنجليز الذين كانوا يشجعون منافسيه من أبناء عمومته لاعتلاء العرش . بل أن النفوذ الروسي في البلاط الفارسي بلغ ذروته ، حيث أيد الروس فكرة قيام ايران بحملة علي « هراة » ، وكانت هذه المدينة وما حولها جزءاً من أفغانستان ، غير أنها كانت تتمتع بنوع من الإستقلال الذاتي حيث كان يحكمها فرع من أسرة سادوزاي ، ولم يكن يبدو أن هذه الإمارة سوف تستسلم دون بذل جهد عسكري كبير من جانب ايران ، ولو ضمت هراة إلى ايران ، فسوف تصبح تحت النفوذ الروسي بحكم الأمر الواقع ، وتكون بمثابة قاعدة لتنفيذ السياسة الروسية في تخطيطها البعيد ضد افغانستان ، وإذا فشلت ايران في ضمنها إليها فستضعف ، وقد تسقط تماماً في أيدي الدولة الأجنبية صاحبة النفوذ الأقوى في عاصمتها ، وقد حاولت بريطانيا استخدام نفوذها لمنع الحملة على « هراة » ، غير أنها فشلت في تحقيق ذلك ،ومع ذلك فقد نجحت بريطانيا في أن تحول بين الشاه وبين خطته تجاه «خارج» حيث قامت حكومة الهند البريطانية باحتلال جزيرة «خارج » في الخليج على نحو ما سبقت الإشارة إليه .

وتجدد الصراع بين بريطانيا وروسيا تجاه المنطقة في الفترة ١٨٣٨-١٨٤٢ بدءاً باستنفار الروس لعدة حملات تجاه أفغانستان ، تذكر المصادر (٤) أن الحرب الأفغانية الأولى ١٨٣٧-١٧٤٢ في مواجهة بريطانيا حيث احتلت كابول وانتهت بجلائها ، وكان المبدأ الأول من جانب بريطانيا هو ابعاد النفوذ الروسي عن الهند وبالتالي عن الخليج العربي .

وحين لم يبد أمل في نجاح المخططات الروسية ، فقد بدأ الإتجاه العدائي من جانبها يتراخى تجاه بريطانيا وايران وافغانستان حيث جدد الروس في سنة ١٨٣٨ تعهدهم الذي كانوا قد قدموه في سنة ١٨٣٤ بعدم العدوان

على ايران ، وفي مناسبة أخرى صرح وزير روسي بأن قيصر روسيا نصح الشاه بأن يجيب بريطانيا لطلبها للصلح مع ايران ، غير أن تذبذب السياسة البريطانية بين تخطيط مؤامرات في افغانستان مناوئة لروسيا (٥) فاتساع العمليات العكسرية البريطانية في افغانستان ، قد مهد الطريق ثانياً أمام السياسة الروسية لإستئناف علاقاتها مع ايران وافغانستان .

ثم جاءت المشاكل الداخلية في القوقاز لتجعل الروس يتعاونون مع البريطانيين فيما بعد (٦) لتحديد الحدود الإيرانية - التركية ويعني ذلك أن التنافس الروسي - البريطاني في مناطق ايران وأفغانستان والحدود الشمالية للهند كانت محصلة في النهاية لصالح بريطانيا بالرغم من اتفاق الطرفين الروسي والبريطاني على تقسيم ايران إلى منطقتي نفوذ بينهما ، في حين لم تتمكن أي من الدولتين من الهيمنة على أفغانستان .

٢ - التنافس الروسي البريطاني :

ليس من اختصاص هذه الدراسة (٧) التعرض للتنافس بين روسيا وبريطانيا حول ايران وافغانستان والحدود الشمالية للهند ، سوى بالقدر الذي يتيح معالجة الموضوع الرئيسي وهو السياسات العالمية وتوجيهاتها ازاء الخليج العربي، وفيما يتعلق بهذه النقطة فإن التنافس الروسي - البريطاني في ايران قدتركز في معظمه في خشية بريطانيا من تردى الأوضاع في إيران وما يرتبط بذلك من استغلال الروس لها لتحقيق مطامعهم في الوصول إلى البحار المفتوحة عن طريق ايران وبخاصة في القرن التاسع عشر ، عندما أخذت روسيا تنهج في سياستها الخارجية توجيهات تتسق مع فرنسا حتى بعد الإتفاق بين روسيا العنصرية وبريطانيا على إقتسام مناطق النفوذ على نحو ما سبقت الإشارة إليه ، فقد تمكن الأنجليز من مواجهة أطماع نابليون في بداية القرن التاسع عشر ، وكان الروس قريبون من حدودهم الإمبراطورية في حين

كان الفرنسيون بعيدين للغاية ، ويفسر هذا لماذا كانت بريطانيا تراقب خطوات روسيا ، بل أن المطامع الروسية للوصول إلى البحار المفتوحة قد جعلت أحد الباحثين البريطانيين (٨) في العلاقات الدولية يقول : «أن مجرد سيادة روسيا على ايران وأفغانستان سيسهل لها قضية السيطرة على الخليج الذي يسيطر على أهم طريق تجاري وعسكري في الإمبراطورية ، فضلاً عن أن خطر الروس ليس خطراً عسكرياً فحسب بل يتمثل باستعمارها الإقتصادي لمنطقة الشرق الأدنى ومشاريعها لربط البحر المتوسط بالخليج العربي بواسطة خطط سكك حديدية ، وأن روسيا ستتوسع في بلاد العرب وتهدد بذلك الإحتلال البريطاني لمصر إذا ما استولت على الخليج » وأضاف قائلاً : « أن على السياسة البريطانية أن تعالج قضية ايران كأمة ذات سيادة وليس مجرد غنيمة تنافس عليها روسيا » (٩) .

ويرى أحد الباحثين العرب المحدثين (١٠) أن الأطماع الروسية في فارس قد تمثلت في محاولاتها للوصول إلى الخليج العربي أو خليج عمان سواء تمثل ذلك في الأستعمار الإقتصادي أو الإستعمار العسكري ،ويعني الوصول إلى المحيط الهندي ،الوصول إلى المياه المفتوحة والتي كانت بمثابة الشغل الشاغل للإستراتيجيين الروس منذ عصر بطرس الأكبر الذي استطاع أن يحقق آماله الواسعة في عام ١٧٢٠ من خلال وضع يده على ولايات البلطيق ممثلة في مقاطعات ليتوانيا وانجريا واستونيا ، ولكنه تطلعاته تجاه المياه المفتوحة والمحيط الهندي كانت مجرد آمال لمتتحقق ،وأن كانت كاترين الثانية ١٧٢٩-١٧٩٦ عندما آل إلبها حكم روسيا القيصرية سنة ١٧٦٢ قد أعلنت الحرب على تركيا مرتين ، الأولى في الفترة ١٧٦٨ - ١٧٧٤ والتي انتهت بتوقيع معاهدة كوتشوك كينارجيDutchuk Kainardji والثانية في الفترة ١٧٨٧ - ١٧٩٢ والتي انتهت بتوقيع معاهدة باسي Basey في ٩ يناير ١٧٩٢ ، غير أن ثبات الأتراك العثمانيين

وجزع الدول الأوروبية من ازدياد تقدم الروس لم يهيىء لكاترين نجاحاً إلا في الإستيلاء على القرم وشواطئ البحر الأسود الشمالية من القوقاز حتى نهر الدنيستر ، وبالرغم من أن أملاك روسيا القيصرية قد اتسعت في عهد كاترين الثانية بما لا يقل عن النمسا (١١) ، إلا أن الوصول إلى المياه الدافئة قد ظلت الشغل الشاغل للإستراتيجية الروسية منذ ذلك الحين .

٣ - بعض الملاحظات الجيوبوليتيكة حول التوجهات الروسية :

ومن منظور جيوبوليتيكي خاصة خريطة روسيا تعطى أسبابا قوية لتوجيهاتها ، فبالرغم من اتساع الإمبراطورية الروسية القيصرية واشرافها على بحار ومحيطات مختلفة ، إلا أنها بحار غير مفتوحة ، وقسم كبير منها مثل بحر البلطيق الذي يفصل حدودها الغربية عن السويد ، والبحر الأسود الذي يعتبر بمثابة منذ لها على الأمبراطورية العثمانية من خلال مضيق البوسفور ثم مضيق الدردنيل للوصول الي البحر المتوسط ، أما البحار الشمالية فهي مغلقة معظم شهور السنة بسبب تجمد مياهها ،ومن المستحيل اجتيازها ، أما سواحل المحيط الهادي فهي بعيدة جداً عن قلب روسيا ، وتأسيسا على ذلك فإن الوصول إلى المياه المفتوحة والدافئة لا يمكن ان يتحقق إلا عن طريق السواحل المشرفة على المحيط الهندي لسهولة قربها من قلب روسيا ، وقد سبقت الإشارة إلى وصول الجيوش الروسية إلى البحر الأسود في زمن كاترين الثانية ، ومع ذلك فقد ظلت الامبراطورية العثمانية حاجزاً أمام التوسع الروسي نحو البحر المتوسط ، وعندما جربت روسيا الاندفاع نحو المحيط الهندي عبر افغانستان وايران ، فقد اصطدمت بحكومة الهند البيريطانية ، وقد تمت محاولات روسيا لكسر هذا الحاجز الطبيعي من خلال جهود بول الأول ١٧٩٢-١٨٠١ إلى الهند ولكنه قتل ، وخلفه اسكندر الأول ١٨٠١-١٨٢٥ والذي أصبحت روسيا القيصرية في عهده أقوى دولة أوروبية ، وفي عهد خليفته نيقولا الأول ١٨٢٥-١٨٥٥ تابع هذه الإمتداد نحو ايران .

ويمكن القول أن السياسة الخارجية الروسية ظلت طوال القرن التاسع عشر تعمل على كسر الحائط المتمثل في مملكتي ايران وأفغانستان والذي كان بمثابة حائط مغلق بسائر الطرق من الأراضي الروسية إلى الهند البريطانية ، وكان طموح القياصرة ينحصر بشكل عام ف يالحدود الشمالية من المنطقة الممتدة من تركيا عبر ايران إلى باكستان لتوسيع الحدود الروسية باتجاه الجنوب كلما سنحت الفرصة فضلاً عن حماية الحدود الروسية من بريطانيا ، وفي حين كان محور العمل الروسي هجومياً ، فان محور العمل البريطاني كان دفاعيا ، وتفسير ذلك ان انجلترا لم يكن لها من هدف سوى حماية امبراطوريتها بدون احتلال لأراضي جديدة ، في حين سهل ذلك للسياسة الروسية توسعها لحدود ايران الشمالية ، وقد انعكس ذلك في الفترة التالية على النشاط الروسي المكثف ، ولكن دون اثارة بريطانيا ، بما يعنيه ذلك من ربط روسيا بالخليج العربي واقامة محطات تجارية على شواطئه ومد أنابيب البترول إلى المحيط الهندي ، وكانت بريطانيا تنظر بعين الشك لمحاولات الحكومة الروسية بشأن انشاء خطوط السكك الحديدية بعد أن استطاعت بالفعل السيطرة على شمال ايران ، وهو ما حذر منه أحد الباحثين (١٢) البريطانيين وقتئذ من توجيهه انتقاداً شديداً للسياسة الاستعمارية البريطانية في الشرق الأوسط والخليج العربي .

والواقع أن النشاط الروسي منذ نهاية القرن التاسع عشر قد اتسم بنشاطات متعددة ، لعل أهمها فيما يتعلق بمجال هذه الدراسة هو تحالفها مع فرنسا لضرب النفوذ البريطاني في الخليج ، وتمثل ذلك في مد الخطوط

الحديدية لربطها بالخلي، والقرار الروسي الذي تم اتخاذه في وصل الشمال بالبحر عن طريق مد سكة حديد من طهران التي كانت مرتبطة بالشمال إلى الخليج عن طريق اصفهان ، هذا في الوقت الذي كان العمل يجري فيه دراسة مشروع السكك الحديدية المرتبطة بالخليج والذي اثار قلق المسئولين البريطانيين ، وهو المشروع الذي كان يهدف لمد خطوط السكك الحديدية من مدينة طرابلس إلى الكويت على أن تمتد من فروع إلى خانقين وبغداد ، وقدمت روسيا طلباً للدولة العثمانية التي كانت تتبعها هذه الولايات للقيام بهذا المشروع ، وربما يفسر هذا سخط أحد الباحثين البريطانيين (١٣) وقتئذ والذي قال : « أن بريطانيا بقيامها باضعاف الامبراطورية العثمانية ، واضعافها ، والعمل على تفككها ، وقد جعل تلك الأمبراطورية لا تقوى علي الدفاع عن نفسها ضد أي خطر » .

٤- أوج النشاط الروسي في الخليج :

وبحلول عام ١٩٠٠ كان النشاط الروسي قد بلغ أوجه على عدة مستويات فمن ناحية أرسل الروس العديد م البعثات السرية بمختلف الاسما- إلى مناطق الخلية للتعرف على أنسب مكان يكون بمثابة نهاية الخط الحديدي المزمع اقامته في الخليج ، ومن ناحية أخرى - وهذا هو الأهم - كانت فكرة ربط البحر الأسود بالخليج العربي قد نضجت في اذهان الساسة الروس وذلك من خلال الخطوط الملحية والمحطات التجارية ، هذا بالإضافة إلى زيارة البعثان التجارية مختلف مواني الخليج لفتح الوكالات التجارية ، فزارت هذه البعثات الكويت والبحرين ومسقط وقطر والمحمرة . غير أن هذه البعثات قوبلت طلباتها بالرفض العربي مما حدا بالشركة الملاحية الروسية ان تتخذ مركزا لها في بوشهر . وقد جدد الروس نشاطهم فحاولوا افتتاح وكالات لهم في كل من مسقط وجاسك وبندر عباس والمحمرة والبصرة والكويت ، وبذلك محاولات أخرى لدى ابن الرشيد وعبد العزيز آل سعود بعد استرداد

الأخير للرياض ، بل أن بعض السفن البحرية الروسية قد ترددت على الخليج لمواجهة النفوذ البريطاني ، وفي ٢١ مارس ١٩٠١ وصلت إحدى السفن التجارية الروسية إلى الخليج وكان هذا ايذاناً بافتتاح أو لخط ملاحي تجاري منتظم بين البحر الأسود والخليج ينقل الأشخاص والسلع إلى الخليج(١٤).

وهكذا وضحت أهداف روسيا القيصرية واهتمامها بمنطقة الخليج ، ودخول السياسة الروسية مرحلة التنفيذ الفعلي بدءا من العقدين الأخيرين في القرن التاسع عشر من خلال الزيارات التي قام بها ضباط روس مما سبب قلقاً متزايداً لبريطانيا وخاصة عندما علمت بطلب روسيا عقد اتفاقية روسية وايرانية لاتخاذ موقف موحد ضد بريطانيا في منطقة الخليج .

ويعرض لوريمر (١٥) في تحليل قيم لمطالبة روسيا بقاعدة بحرية في الخليج سنة ١٨٩٩ واتجاهات الصحافة الروسية التي كانت تحبذ ذلك واندفاع التسلطات الروسية تجاه الخليج وما أعقب ذلك من المظاهرات البحرية الروسية التي استهدفت أغراضاً سياسية من خلال مراحل أربعة بدءاً برحلة الطراد «جيلياك» ومرورا برسو المدمرة « فارياج » في عدن وما اثارته من اضطراب وارتفاع العلم الروسي مراراً على سارية المدمرة « اسكولد » وانتهاءاً بوصول طراد روسي وعدة سفن إلى مسقط ثم بوشهر ومنها إلى الكويت وكان الهدف من هذه المظاهرة هو اظهار اتفاق سياستي فرنسا وروسا تجاه الخليج على نحو ما سبقت الإشارة إليه . وكان يميز زيارات هذه المدمرات والسفن الروسية محاولة اظهار القوة ، غير أن أهم نشاط روسي قد تمثل في الإستطلاعات لانشاء السكك الحديدية في جنوب ايران سنة ١٩٠٠ ووصف المسئولون السياسيون الروس ذلك بأنها بعثات جغرافية لكن الصحف الروسية لم تكن تخفي ذلك ، وأخيراً قررت روسيا دعم المشروعات التجارية من خلال رغبتها في خلق مصالح ثابتة ومستقرة واقامة أسس مختلفة للتدخل السياسي،

وفي نفس الوقت الذي كانت تتطور فيه خطة روسيا البحرية والعسكرية والتجارية كان ثمة اهتمام مبذول من الحكومة الروسية لتحسين الجهاز القنصلي الروسي في البلاد المتاخمة للخليج (١٦) .

هوامش الفصل الرابع

١ - ج . ج . لوريمر ، دليل الخليج ، القسم التاريخى ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ٣٥٠ .

٢ - وهو الدكتور ماكنيل طبيب السفارة البريطانية بطهران ، وقد عاونه اثنين من الرحالة الأنجليز هما أركورهات وبيلي فريزر في حملته تجاه التوسع الروسي في آسيا ، وقد ظل بيلي فريزر يعمل كمستشار شرقي فى وزارة الخارجية البريطانية ، أما الدكتور كافيل فقد نشر كتيباً بعنوان « تقدم روسيا في الشرق » ذكر فيه أنه من مصلحة السياسة البريطانية أن تحافظ بأي ثمن على استقلال ايران وصيانة حدودها .

٣ - بل قبل ذلك منذ عام ١٨٠٤ حيث لم تعرض المشكلة على الرأى العام البريطاني سوى سنة ١٨٣٤ .

Lorimer, J.G., Gazetter of the Persian Gulf, Oman & Central Arabia, Vol. 1 Pt. IB(Calcatta , 1915) , PP. 1141 - 61 .
Musil , Alois , Northern Negd, (New York , 1928) , PP. 228-87 .

٤ - Lorimer, J.G.Op, Cit., PP. 1159 .

٥ - ظلت الحكومة الروسية على اعتقادها بأن ثورة أغا خان ضد الشاه في ١٨٣٨-١٨٣٩ قد رسمت خطومها في بومباي ، وأن الرحالة البريطاني لإيارد كان هو المسئول عن تمرد زعيم قبيلة نجتياري في الفترة ١٨٤٠-١٨٤١ .

٦ - وذلك في الفترة المتبقية من عهد محمد شاه في ايران ،

٧ - لمزيد من التفصيل حول هذه النقطة راجع : محمد عدنان مراد ، صراع القوى فى المحيط الهندي والخليج العربى ، جذوره التاريخية وأبعاده ، مرجع سابق من ص ٣٣٣ - ٣٣٨ .

٨ - وهو ما ذكره الأمير ماهان في كتابه « مشكلة آسيا الأنجليزية وتأثيرها في السياسة الدولية » الذي نشر في لندن سنة ١٩٠٣ .

٩ - محمد عدنان مراد ، مرجع سابق ص ٣٣٩ نقلاً عن دكتور محمد على الداوود ، الخليج العربي والعلاقات الدولية ، وراجع أيضا كتابه ، الخليج العربي والعمل العربي المشترك ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة ، بغداد ١٩٨٠ .

١٠ - محمد عدنان مراد ، مرجع سابق ص ٣٣٩ .

١١ - Ogg David, Gurope of the Ancied Regime , 1715-1783, PP. 190-200 .

١٢ - وهو الأمير ماهان في كتابه « مشكلة اسيا الأنجليزية وتأثيرها في السياسة الدولية » .

١٣ - المرجع نفسه ، ويعني ماهان بذلك خطر روسيا القيصرية .

١٤ - ج .ج . لوريمر ، دليل الخليج العربي ، القسم التاريخي ، الجزء الأول ، من ص ٤٦٧ - ٤٦٨ .

١٥ - المرجع نفسه من ص ٥٢٢ - ٥٣٩ .

١٦ - المرجع نفسه ص ٥٣٨ .

الفصل الخامس

قطر والبحرين

الفصل الخامس

قطر والبحرين

يرى أحد المؤرخين المعاصرين أن بريطانيا قد بالغت في تصوير أطماع الدول الأخرى بالخليج حتى ولو كان الأمر متعلقاً بدولة غير أجنبية عن المنطقة كالدولة العثمانية (١) ، إذ أن كثيراً من عرب الخليج كانوا يسلمون لها بزعامة العالم الإسلامي . أما السلطات البريطانية فذكرت أن امتداد العثمانيين يهدد استقلال الإمارات ، ومما يجدر ذكره ان مفهوم الإستقلال الذي استخدمته السلطات البريطانية في هذا الصدد يختلف تماماً عن مفهومنا في الوقت الحاضر ، فهي يعني وجود سياسي لمنطقة معينة بصرف النظر عن كون هذا الكيان خاضعاً لدولة أخرى أو موضوعاً تحت حمياتها ، وحتى لو أخذنا بهذا المفهوم للإستقلال فإن العثمانيين لم يلغوا كيان الإمارات العربية ، ولم يعتبر وجودهم في قطر مثلاً متنافياً مع بقاء آل ثاني كأمراء لشبه الجزيرة ، وفضلاً عن ذلك فإن العثمانيين ساعدوا آل الصباح بعد حملة بلاد العرب على توسيع نفوذهم ، وفضلوا في نهاية الأمر الإدارة غير المباشرة . فعهدوا إلى رؤساء قبليين كابن عريعر زعيم قبيلة بني خالد بإدارة بعض مناطق الأحساء ، .واكتفوا بإقامة حاميات في القطيف والهفوف والدوحة ، وحتى هذه الحاميات اضطر العثمانيون إلى إنقاصها نظراً لعدم ملاءمة المناخ الحار لحياة الجند ، ولأن هذه البلاد الفقيرة كانت تتطلب نفقات هائلة ، ولم يكن بعض هذه الحاميات يتجاوز بضع عشرات من الجنود .

بادرت بريطانيا إلى الإستفسار عن أهدا ف الحملة العثمانية سنة ١٨٧٠-١٨٧١ وقد أجاب وزير الخارجية بأن نجدا وتوابعها « الأحساء وقطر» من أملاك الدولة ، أما الأمارات الأخرى فليس لحكومة الآستانة أطماع فيها .

ويؤكد العقاد أن وزير الخارجية العثماني كان يعني بالإمارات الأخرى تلك الواقعة على ساحل عمان و ويستطرد العقاد قائلاً :

« واذن فقد صار هناك شبه تعارف على أن القسم الجنوبي من الساحل العربي منطقة نفوذ انجليزية ، والقسم الشمالي تابع للعثمانيين . ولذا أنحصر النزاع أولاً في المنطقة الوسطى : قطر والبحرين ، ودار حول ثلاث نقاط : التطلعات العثمانية في البحرين ، وحدود قطر الجنوبية المشتركة مع إمارة أبو ظبي ، ثم عدم استقرار السلطة في قطر واتجاه بعض قبائلها بالولاء إلى حكام آخرين غير آل ثاني » .

تطلع العثمانيون إلى البحرين بمناسبة زيارة مدحت باشا للحاميات العثمانية في الأحساء وقطر سنة ١٨٧١ فقد أرسل من هناك موظفاً تركياً كبيراً وطلب إلى الشيخ عيسى بن خليفة إقامة مستودع للوقود تستخدمه السفن العثمانية ، ويقال إن الشيخ رحب بهذا الطلب وتبرع بأرض البناء .

أما بريطانيا فقد اعتبرت ذلك تهديداً لنفوذها السائد في البحرين وأجبرت الحكومة العثمانية على التراجع عن الخطة .

ثم اثيرت مسألة جنسية البحارة المقيمين في ولاية بغداد ، واستخدمت بريطانيا أسلوب التهديد مرة أخرى كي لا تعتبرهم الدولة العثمانية مواطنين ، ومن الغريب أنها قبلت تسوية على أساس اعتبار البحارة من الرعايا الفرس ، وكانت خطة بريطانيا ألا يتحول البحرينيون إلى مواطنين عثمانيين في العراق ولا إلى مواطنين إيرانيين في فارس .

ومما يسترعى الإنتباه أن كلاً من فارس والدولة العثمانية اعتبرت أن بريطانيا هي الطرف الآخر المعني بمسألة البحرين ولم تفتأ الدولة العثمانية تذكر بحقوقها في الجزر طوال القرن التاسع عشر ، وإن كانت هذه المحاولات اشبه بادعاءات رمزية (٢) .

كان الأنجليز يرجون أن يقف الزحف العثماني عند الأحساء ، غير أن تحول قاسم آل ثاني إلى محالفة العثمانيين أفسد حسابات الأنجليز ، وبمجيء العثمانيين إلى قطر أثيرت مسألة حدودها الجنوبية في خور العديد ، وهي منطقة مجدبة تتكون من تعاريج خلجانية تقع عند قاعدة شبه الجزيرة . ولولا وقوع هذا النزاع واستمراره فترة طويلة لما دخل خور العديد في حسابات التاريخ .

وفي ذلك الحين كانت قبيلة القبيسات تسكن الخور وقد هاجرت إليه فراراً من حكم البوفلاح في أبو ظبي .

ويبدو أن شيخ القبيسات بطي بن خادم تطلع إلى تكوين إمارة مستقلة أسوة بجيرانه ، فكتب إلى المقيم العام البريطاني سنة ١٨٦٩ شارحاً موقفه على النحو التالي :

لقد جئنا في الأصل من أبو ظبي ، غير أننا منذ ايام جدى صرنا تابعين لقطر ونحن نريد الآن أن نضع هذا المكان تحت الحماية البريطانية ، فنرجوا أن ترسلوا لنا راية وكتاباً لكي تكون دليلاً على ذلك (٣) .

وإذن فإن شيخ القبيسات يعتبر الحماية البريطانية اساساً لتكون امارته أو للإستقلال حسب التصور البريطاني الذي اشرنا إليه ، ولو قبل الأنجليز هذا لتكونت فعلاً إمارة عربية جديدة جنوب قطر .

لم يكن بوسع السلطات البريطانية أون تتخذ موقفاً واضحاً إزاء تلك المنطقة غير المطروقة ، ويبدو أنها اعتبرت خور المديد تابعا لقطر عند عقد الإتفاق مع آل ثاني سنة ١٨٦٨ ثم أملت المصالح الخاصة على الأنجليز تغيير موقفهم بعد مجيء العثمانيين واتصالهم بشيخ القبيسات ، ورأي بيلي المقيم أن الحيطة تقتضي اعتبار خور العديد جزءا من أبو ظبي ، لا تركها مشيخة

صغيرة مجاورة للعثمانيين، لأنها في هذه الحالة قد تطلب حمايتهم كما فعل آل ثان . وقد عرف الشيخ زايد ابن خليفة حاكم أبو ظبي هذه المخاوف الإنجليزية واستغلها فادعى بأن الترك راسلوه مطالبين بخور المديد ، وانهم ارسلوا علماً عثمانياً إلى يطي بن خادم شيخ القبيسات الجديد ، وهكذا دفع بالإنجليز إلى استخدام القوة لإبجار شيخ القبيسات على رفع علم الهدنة البحرية ولكنهم لم يعلنوا رسمياً أن الخور جزء من امارة أبو ظبي إلا في سنة ١٩٠٥ وفي هذه الأثناء لم تنقطع المنازعات بين قطر وأبو ظبي، واشتعلت بين الإمارتين حرب طويلة (١٨٨١-١٨٩١) أيد الأنجليز خلالها صديقهم شيخ أبو ظبي واستخدموا القوة أكثر من مرة ضد قطر (٤) .

كان الإتفاق بين قطروبريطانيا سنة ١٨٦٨ ينطوي على اعتراف ضمني بالكيانات القبلية ، إذ تعهد آل ثاني بتأدية الجزية نيابة عن بعض القبائل إلى البحرين وبعضها الآخر لحكومة الرياض . ومع أن قاسما لم يلتزم بهذا التعهد إلا أن الشعور القبلي ظل قوياً ، واستمر آل النعيم مثلا يتجهون بولائهم إلى حاكم البحرين، بينما اتصل زعماء قبائل أخرى مباشرة بالحامية العثمانية في الدوحة .

ونتج عن ذلك ان حكام البحرين طالبوا بميناء الزبارة الذي تسيطر عليه قبيلة آل النعيم ، فأجاب العثمانيون بتحريض قبائل ابن علي وبنو هاجر لمهاجمته، وبذا صارت قطر حقلاً خصبا للصراع الأنجليزي العثماني ، وكان من المتوقع ان يطلب الشيخ عيسى بن خليفة تأييد الإنجليز في هذا الصراع . وفي أكثر من مرة تعرضت مواني قطر لمدافع الأسطول البريطاني ، وساءت العلاقات بين قاسم آل ثاني وبين الأنجليز حتى سحبت الجالية الهندية من قطر سنة ١٨٨٧ وأخيراً دمر الأسطول البريطاني ميناء الزبارة سنة ١٨٩٥ فاندثر منذ ذلك الوقت ، ولم تفعل الدولة العثمانية اكثر من الإحتجاج بالطرق

الدبلوماسية ، ولعل ذلك الموقف هو الذي جعل قاسما يتحول بالتدريج عن ولائه للعثمانيين .

ورغم أن زعيم الطرقان يحمل رتبة (٥) قائمقام إلا أنه اتصل بالسلطان الأنجليزية مباشرة ، وربما كانت الجزية الكبيرة التي تطالب بها الدولة العثمانية هي أهم سبب لاستيائه ، وليس معنى ذلك انه تحول فجأة من التحالف العثماني إلى التحالف البريطاني ، بل بقي موقفه متأرجحاً حتى قيام الحرب العالمية الأولى .

هوامش الفصل الخامس

١ - نشرت حكومة الهند عدداً من الوثائق المتعلقة بالسياسة العثمانية فى بلاد العرب أنظر :
Turkish Juridiction along the Arabian coast of the Persian Gulf .

٢ - اعتمدنا على التحليل القيم للدكتور / صلاح العقاد ، م.س.ذ. ص ص ١٧٥-١٧٩ وذلك نقلا عن . Farugi . P. 88 .

٣ - عمان والساحل الجنوبي للخليج ص ٢٥٥ .

٤ - طالبت السعودية بخور المديد ولذلك خصص العرض السعودي لمشكلة الحدود دراسة وافية لهذه المسألة .

ويذكر العقاد أن مطلب قطر في هذه الحقبة جاء مؤيدا العرض على أساس أن سلطة السعودية كانت ضعيفة في ذلك الوقت ، وأن آل ثاني خلفاء السعوديين حلوا محلهم مؤقتا في كونهم أصحاب الحق بخور المديد.

٥ -دكتور / صلاح العقاد ، م.س.ذ. ص ص ١٧٨-١٧٩ نقلا عن شئون قطرية ، مجموعة وثائق من جمع وتعليق جي . أي . سالدانا ، تعريب أحمد العناني .

الفصل السادس

تشابك السياسات الاستعمارية وانعكاساتها الاقليمية

الفصل السادس

تشابك السياسة الإستعمارية وانعكاساتها الإقليمية

١ - السياسة الفرنسية :

لم يقتصر الأمر على بريطانيا وروسيا في الإهتمام بالخليج العربي في القرن التاسع عشر ، بل ان فرنسا قد دخلت حلبة المنافسة الدولية الأوروبية على المنطقة، وقد ركزت فرنسا نشاطها في الفترة ١٨٣٩-١٨٤٨ بصورة خاصة على ايران بدءاً بامتناع الحكومة الفرنسية عن تأييد الشاه في مشكلاته مع الحكومة البريطانية ، الأمر الذي هيأ الفرصة لمبعوث الشاه ليضع مدربين فرنسيين في الجيش الإيراني بدلا من المدربين الأنجليز ، وأعقب ذلك ارسال فرنسا لبعثة دبلوماسية إلى بلاد الشاه (١) .

وفي سنة ١٨٤٠ كانت ايران تستقطب عددا كبيرا من رجال الفن والأدب إلى جانب العسكريين من الفرنسيين ، ونجحت فرنسا فيما بعد في عقد اتفاقية تجارية وصداقة مع ايران وكان ذلك في سنة ١٨٥٥ بعد العديد من المحاولات الفاشلة لتوقيع مثل هذه المعاهدة بسبب نجاح البريطانيين على حساب الفرنسيين في توقيع مثل هذه المعاهدة في سنة ١٨٤١ ، وما أعقب ذلك من هجرة معظم المدربين الفرنسيين ايران بعد سنوات من وصولهم . غير أن فرنسا إلى جانب نجاحها في عقد هذه المعاهدة مع ايران في سنة ١٨٥٥ كانت قد نجحت أيضاً في توقيع معاهدة مع سلطان مسقط سيد بن سلطان عام ١٨٤١ ، في حين اقتصر النشاط الفرنسي تجاه العراق في تلك الفترة على التمثيل القنصلي في كل من بغداد والبصرة ، وكان ذلك نتيجة للجهود التي بذلها المقيم الفرنسي العام في بغداد في الشئون الداخلية للعراق التركي خاصة ما كان منها متعلقاً بإيران ، كما كانت ثمة دلائل أخرى تشير إلى فرنسا تهدف إلى أن تكون لها مصالح مادية إلى جانب المصالح السياسية وقد

أدى تضارب السياستين البريطانية والفرنسية تجاه مصر في تلك الفترة إلى صبغ توجهات الممثلين الفرنسيين بالعداء في مواجهة الممثلين البريطانيين .

وقد ازداد النشاط الفرنسي في الخليج منذ عقد الثمانينات في القرن التاسع عشر ، واتخذ عدة مظاهر منها استخدام امبراطور فرنسا لويس الثالث للرحالة الأنجليز « يبلجريف » لاعطائه معلومات عن بلاد العرب الشرقية وذلك لأهداف سياسية ، ومن هذه المظاهر أيضاً الطلب الذي تقدمت به إحدى الشركات الملاحية الفرنسية إلى الباب العالي في الإمبراطورية العثمانية لمنحها امتيازات وحرية التجارة في الأنهار العراقية على غرار الإمتيازات التي منحتها الدولة العثمانية لشركة دجلة للملاحة التجارية البريطانية ، كما حاولت فرنسا في الفترة ١٨٨٠-١٨٨٤ اقامة مشروعات اقتصادية وخط ملاحي يربط العراق بفرنسا بين مرسيليا والبصرة ، كما ازداد النشاط العسكري الفرنسي في الخليج وبدأت البواخر الحربية الفرنسية تتردد بشكل مستمر على الخليج العربي منذ سنة ١٨٩٥ . وكان الشاه قد منح فرنسا امتياز المشروع الزراعي وملحقاته في آقليم عربستان الذي كان قد تقدم به تولوزان - طبيب شاه ايران ، وفي وقت مبكر على ذلك ، وبعد زيارة قام بها الشاه لباريس كان من المتوقع أن تزداد أواصر هذه العلاقة ، إلا أن العكس هو الذي حدث ، حيث ألغى الامتياز فور تقديم احتجاج ديبلوماسي بريطاني .

واستناداً إلى تزايد النشاط الفرنسي في الخليج فقد بدأ الرقيق في خليج عمان يستخدمون العلم الفرنسي للتغطية على عملياتهم وهو ما يعد تطوراً خطيراً سبب الكثير من الإضطرابات والمشكلات فيما بعد (٢) .

وفيما يتعلق بتنافس السياسات الإستعمارية تجاه الخليج للإستئثار به كممر مائي ذو أهمية كبرى لتجارة الدول الأوروبية ، فقد شهدت السنوات الأولى من القرن العشرين قيام الطراد الفرنسي (انفرنيه) بزيارة مشتركة مع

الطراد الروسي (بوياربن) إلى بوشهر والكويت كنموذج للتعاون بين الروس والفرنسيين وهو ما أخاف الانجليز ، وقد استطاع الفرنسيون الوصول إلى مسقط وحصلوا على موافقة السلطان لإقامة محطة لخزن وشحن الفحم الحجري ، مما جعل الأنجليز يعارضون بشدة ويهددون السلطان ، وقد سبقت الإشارة إلى مشكلة الأعلام الفرنسية التي كانت تمنح للسفن التي تعمل في الخليج تحدياً للبريطانيين الذين رفضوا هــــــذه الحماية التي فرضتها فرنسا (٣).

وقد استمرت فرنسا تبذل محاولات كبيرة للحفاظ على مصالحها في الخليج في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ففي اطار التنافس مع بريطانيا بصفة خاصة ، وقعت الدولتان سنة ١٨٦٢ بيانا مشتركا تلتزمان فيه باحترام استقلال(٤) سلطنة عمان ، ولم يثر هذا البيان اهتمام احد في حينه حيث ظلت حكومة الهند البريطانية لا تعلم شيئا عنه حتى سنة ١٨٧١ ويرى لوريمر (٥) أن الامبراطور الفرنسي هو الذي دعا و .. بالجريف لزيارة وسط الجزيرة العربية سنة ١٨٦٢ واعلانه بما فيها غير أن هذا المنحنى الصاعد في العلاقات الفرنسية الخليجية أخذ في الهبوط في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر حيث كانت الجهود الفرنسية محدودة واقتصرت على الدراسات الأثرية في منطقة تاللو بالعراق العثماني .

غير أن هذا منحنى العلاقات الفرنسية الخليجية أخذ في الصعود مرة ثانية في العقد الأخير من القرن التاسع عشر من خلال انتعاش النشاط الفرنسي والدلائل على وجود سياسة فرنسية روسية مشتركة ومناهضة للمصالح البريطانية في المنطقة، وبدأت العلاقات الوثيقة بين فرنسا وروسيا سنة ١٨٩١ وبلغت ذروتها في سنة ١٨٩٥ فوصلت إلى نوع من التحالف العسكري بينهما وقد سبقت الإشارة إلى استخدام العلم الفرنسي في تجارة الرقيق قد

اصبح ظاهرة ملحوظة في هذه الفترة في الخليج وخليج عمان ، وقد أتاح ذلك لفرنسا فرصة ثمينة لتوسيع نفوذها الإقليمي في الخليج .

٢ - السياسة الألمانية :

يعزى فريق (٦) من الباحثين ظروف اهتمام ألمانيا بالخليج من محاولات ايصال العاصمة الألمانية « برلين » بشكل مباشر مع الخليج عن طريق ما عرف باسم « خط حديد برلين - بغداد » بهدف ايصال التجارة الألمانية إلى الشرق بأقرب الطرق ، وفي الوقت نفسه يمكن للألمان التحرك في أثناء الحرب والوصول إلى الخليج ودفع قواتهم بسرعة ، وأن السياسة الألمانية كانت تعي مدى الإحتمال لاستخدام هذا الخط في حرب مقبلة .

وكانت ألمانيا قد بدأت في الظهور كقوة رئيسية أوروبية في القرن التاسع عشر بعد انتصارها على فرنسا سنة ١٨٧٠ في عهد الامبراطور الفرنسي نابليون الثالث ، وقد حاولت المانيا دخول حلبة المنافسة الأوروبية ومد نشاطها إلى آفاق أبعد من أوروبا بما فيها الوصول إلى الخليج ، وكان أهم مظاهر هذه المنافسة في مواجهة بريطانيا بحراً من الناحيتين العسكرية والتجارية ، وكان الامبراطور غليوم الثاني يرى أن التدخل الألماني خارج أوروبا وخاصة تجاه الخليج لن يكون عن طريق الجيوش وإنما من خلال سكة حديد برلين - بغداد حيث يمكن الوصول إلى الخليج وبتهديد حومة الهند البريطانية دون المرور بالبحر ، وكان الهدف الألماني أن تجعل نهاية الخط في البصرة أو الكويت .

وكان لألمانيا نفوذ لدى الدولة العثمانية ، وتعزي بعض أسبابه إلى أن ألمانيا لم تكن من بين الدول التي واصلت الإحتجاجات لدى الدولة العثمانية ضد مذابح الأرمن في سنة ١٨٩٥ ، بالاضافة إلى ما أسهمت به زيارة الامبراطور الألماني غليوم في مختلف دوائر الحكومة العثمانية (٧) .

وبالفعل تمكنت ألمانيا في سنة ١٨٩٩ من الحصول على امتياز مد خط حديدي تركي من قونية في آسيا الصغرى إلى الخليج مروراً ببغداد ، وفي سنة ١٩٠٠ قامت بعثة فنية المانية برئاسة القنصل العام الألماني في القسطنطينية برحلة على طول الخط المقترح في العراق العثماني ، وقد وضعت البعثة تقريرها عن المشكلات المتعلقة بهذا الخط، وكانت الفكرة الرئيسية عند أصحاب الإمتياز هذ الإمتداد بالخط حتى خليج الكويت كما سبقت الإشارة ، غير أن رؤى تأجيل تحديد مكانه محطة نهاية الخط في منطقة الخليج نظرا لمعارضة بريطانيا في جعل الكويت نهاية الخط ، ذلك بأن مصالحها كانت تحتم عليها معارضة المشروع برمته ، وعرقلة تنفيذه إلى أن تحصل لنفسها على نصيب بارز فيه ، وذلك فضلاً عن أنه ما كان لبريطانيا أن تسمح بانشاء سكة حديدية في منطقة الخليج لشعورها بالقلق ازاء امكانية استخدام هذا الخط ضد مصالحها في المستقبل ، فضلا عن المانيا كان لها مركز ممتاز في شبكة حديد الأناضول ، وإذا ما كتب لها من خط الأناضول إلى بغداد فانها سوف لا تتردد في التفكير بميناء على الساحل الشمالي الغربي للخليج ، وكانت المانيا تملك خطاً مباشراً للتلغراف مع الأناضول ، وهو عامل آخر أضيف إلى عوامل القلق البريطاني (٩) .

غير أن زيارة امبراطور المانيا غليوم الثاني للسلطان عبد الحميد الثاني في القسطنطينية عاصمة الدولة العثمانية على نحو ما سبقت الإشارة إليه ، قد اشارت إلى احتمال قيام بريطانيا باستقطاب المانيا لجانبها اثناء الخلاف الحاد الذي وصل إلى درجة الصراع بين روسيا وألمانيا للحصول على امتيازات سكك الحديد في ايران ، وقد سرت اشاعات مؤداها أن مهندسي الخط ومموليه سيكونون من الألمان، كما حصل الألمان على امتياز من حكومة طهران لبناء طريق جديد من خافقين على الحدود الإيرانية والتركية في طهران ، وقد اعتبرت السفارة البريطانية في طهران هذا العمل موجها ضد

النفوذ البريطاني . وقد اختلفت وجهات النظر بين الساسة البريطانيين بشأن موضوع سكة حديد برلين / بغداد والتعاون مع الألمان . فقد اعتبر اللورد بلفور التعاون مع ألمانيا خطراً على بريطانيا ، ونصح بأن تضع بريطانيا أسسا جديدة لسياستها الخارجية تجاه المانيا لمواجهة المنافسة الألمانية ، في حين صرح اللورد هاملتون في ٢٧ ابريل ١٩٠٠ بأنه يفضل التعاون مع الألمان رغم عدم حبه لهم عن التعاون مع الروس ، ونصح بفتح الخليج العربي امام التجارة العالمية وافساح المجال للألمان بل وكسب صداقتهم ، أما اللورد لانسرون فقد صرح بأنه لا يمانع اقامة الخط الحديدي برلين / بغداد بشرط أن يشترك اصحاب الأعمال الأنجليز في المشروع ، ولم يكن لدى لانسرون مانع من أن تكون نهاية الخط هي الكويت بشرط عدم قيام قاعدة ألمانية فيها . غير أن السياسة البريطانية سارت في وضع العراقيل أمام ألمانيا واتخذ ذلك بصورة عقد اتفاقية حماية مع شيخ الكويت وكذلك مع شيخ المحمرة بهدف وقوفها ضد الألمان إذا ما أصروا على عدم اشراك الانجليز بالمشروع (٩) .

وعلى الجانب الألماني فقد وقع اتفاق لانشاء خط حديد قونيه - الخليج في سنة ١٩٠٣ من قبل « شركة سكة حديد بغداد » وهي شركة كونتها شركة خطوط الأناضول الموجودة بالفعل ، غير أن شيئا عمليا من جانبها لم يحدث .

ويمكن القول أن الفترة ١٨٩٩ - ١٩٠٦ شهدت نشاطا تجاريا ألمانيا في منطقة الخليج ، وكان اهم مظاهر هذا النشاط ما قام به توبيين أحد التجار الألمان ممثلاً لمؤسسة في هامبورج تتاجر في اللؤلؤ - من قيامه بافتتاح فرع في البحرين سنة ١٩٠١ ، وكانت له علاقات بعمان ، واتسمت اعماله التجارية بطابع سياسي .

وفي سنة ١٩٠٦ بدت بواخر خط هامبورج . امريكا الملاحي - وهو خط الماني - تصل بين أوروبا والخليج ، وعين توبيين وكيلا لهذا الخط في

البحرين . أما في العراق فقد تمثل النشاط الألماني في احتكار عملية التنقيب عن الآثار(١٠) .

والواقع أن النشاط الألماني في الخليج قد أحدث رد فعل بريطاني مباشر حيث اتسمت الفترة ١٨٩٩ - ١٩٠٥ بتهديد يمس سيادة بريطانيا على منطقة الخليج ذات الإرتباط الوثيق بالهند البريطانية ، فالقوى المتجمعة وراء ألمانيا ومشروع مد الخط الحديدي من البحر المتوسط إلى الخليج ، كل هذه أمور ذات أهمية كبيرة وكان على بريطانيا أن تأخذ بمزيد الأمور من الحذر لمواجهة النتائج المحتملة لتلك التطورات ، ويقول لوريمر « أن الحذر البريطاني شمل كل المستويات : الدبلوماسية والبرلمانية والبحرية والعسكرية » (١١) .

وظلت الدبلوماسية البريطانية تعمل بهدوء حتى تم التوقيع في ١٩ مارس ١٩١٤ في وزارة الخارجية البريطانية على اتفاق بترولي بين بريطانيا وألمانيا حول حصة كل منهما في شركة البترول التركية ، فضمت بريطانيا بذلك سيطرتها على الشركة ، وبالمقابل أعلنت بريطانيا استعدادها لتوقيع اتفاق خط حديد برلين / بغداد مع ألمانيا ، وأعلنت موافقتها الأولية في ٢٨ يونيو ١٩١٤ وكان الخط يسير قدما من تركيا نحو العراق واتفق على ان تكون البصرة نهايته ، غير أن اندلاع الحرب العالمية الأولى بين المانيا وانجلترا ودخول الدولة العثمانية إلى جانب المانيا قد بدد هذه الأنجازات واصبح المجال مفتوحاً امام بريطانيا لاحتلال العراق، وانهار بذلك حلم ألمانيا تجاه الخليج العربي (١٢) .

٣ - من السياسة البلجيكية إلى السياسة الأمريكية:

لا يمكن اغفال كل من الدور البلجيكي والدور الأمريكي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تجاه منطقة الخليج العربي بصفة خاصة وايران

على وجه العموم من خلال الجانب الشرقي للخليج . وكان نشاط بلجيكا محدوداً بالأمور الإقتصادية وتنظيم الجمارك وفتح البنوك ومحاولات المساهمة في مد الخطوط الحديدية في ايران ، أما في بقية المناطق الأخرى من الخليج فلم يكن لبلجيكا نشاط يذكر (١٣) .

وقد انعكس النشاط الإقتصادي البلجيكي تجاه منطقة الخلية على الأفكار التي نادى بها سيمايس الملحق التجاري في سفارة بلجيكا في طهران بشأن افتتاح مصرف في ايران وخط تجاري في الخليج لمنافسة المؤسسات البريطانية . وبذلت العديد من الجهود من أصدقاء سيمايس ، حيث طاف بسفينة بلجيكية صغيرة بمنطقة الخليج من مسقط إلى البحرين ورست في دبي ثم الدوحة ، وكانت جولتها قصيرة وذكر سيمايس أنها جاءت لأمر يتعلق بامتياز صيد اللؤلؤ كانت الحكومة الإيرانية قد وافقت عليه من اللالىء بثلاثة آلاف فرنك ، وبيعت السفينة في سنة ١٩٠٣ للحكومة الإيرانية بسبب عدم تحقيقها نجاحاً يذكر فى صفقات اللؤلؤ(١٤).

أما النشاط الأمريكي في منطقة الخليج في القرن التاسع عشر ، فلم يجاوز النواحي الإقتصادية ، وحاولت امريكا ارسال خبراء لتنظيم الشئون المالية الإيرانية .

ومنذ عام ١٨٣٤ اتصل الأمريكيون بالعمانيين وعقد الطرفان اتفاقية في نفس العام لتسهيل الأمور التجارية ودخول الأفراد إلى المنطقة الت يكان يسيطر عليها السلطان سعيد بن سلطان ، ومنحت هذه الإتفاقية « سكان البلدان الأمريكية» السماح بدخول مسقط (١٥) .

كما مارس الأمريكيون لبعض النشاطات الأثرية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في منطقة الخليج ، وظل طابع النشاط الأمريكي حتى سنة

واحترام ممتلكات الجانبين، وتعهد القواسم باعادة السفن الأنجليزية التي وقعت في الأسر ، ولكن حالة الهدوء لم تستمر أكثر من عامين ، وعاود القواسم بعدذلك هجومهم البحري حيث توجهت « الحملة الأنجليزية الثانية عام ١٨٠٩ » لتدمير قواعد القواسم في «أبو ظبي » وعلى طول الأماكن الممتدة على الساحل الشمالي ، وقد دمرت الحملة مدنية رأس الخيمة واستباحها (١٨) الأنجليز تماماً ، وواصلت الحملة مسيرتها إلى مدينة الشارقة التي استسلمت ، غير أن الحملة في تقييمها (١٩) النهائي لم تتمكن من تحقيق ما كان معقوداً عليها من آمال ، إذا لم يلبث القواسم أن استعادوا قوتهم واستأنفوا نشاطهم ضد السفن البزيطانية والسفن العمانية على السواء ولم تفلح الجهود البحرية الحربية تجاه القواسم في حسم ما أسماه لوريمر «بقرصنة القواسم » ، ونتيجة لذلك فإن الوسائل السلمية هي التي لجأت إليها بريطانيا من خلال الإتفاق الذي عقد مع القواسم في أكتوبر ١٨١٤ والذي تم بين «وليم بروس » المقيم البريطاني في بوشهر نيابة عن الحكومة البريطانية ، و«حسن بن محمد بن غيث » القاسمي نيابة عن « حسن بن رحمة » زعيم القواسم في « رأس الخمية » وأشار الإتفاق في مواده تنظيم العلاقة بين البريطانيين والقواسم ، وإذا كان هذا الاتفاق قد حظى بموافقة حكومة الهند البريطانية في بومباي ، فإن القواسم لم يلتزموا به وواصلوا هجماتهم على السفن الأنجليزية ، وقد أزعجت أعمال القرصنة السلطات البريطانية .

ومن ناحية أخرى فإن بريطانيا قد اعتبرت السعوديين « الموحدين » أساس النشاط الذي يقوم به « القواسم » ، ومن هنا اتجهت بريطانيا بأنظارها صوب «شيخ أبو ظبي » أو شيخ الكويت ، وكانت حملة إبراهيم باشا المصرية، قد نجحت في الإستيلاء على « الدرعية » في ذلك الوقت ، وهو ما أغرى بريطانيا بمحاولة التحالف مع البحرين والكويت للتغلب على حلفاء « الموحدين » والتحالف أيضاً مع ابراهيم باشا من ناحية أخرى ، غير أن

واحترام ممتلكات الجانبين، وتعهد القواسم باعادة السفن الأنجليزية التي وقعت في الأسر ، ولكن حالة الهدوء لم تستمر أكثر من عامين ، وعاود القواسم بعدذلك هجومهم البحري حيث توجهت « الحملة الأنجليية الثانية عام ١٨٠٩ » لتدمير قواعد القواسم في «أبو ظبي » وعلى طول الأماكن الممتدة على الساحل الشمالي ، وقد دمرت الحملة مدنية رأس الخيمة واستباحها (١٨) الأنجليز تماماً ، وواصلت الحملة مسيرتها إلى مدينة الشارقة التي استسلمت ، غير أن الحملة في تقييمها (١٩) النهائي لم تتمكن من تحقيق ما كان معقوداً عليها من آمال ، إذا لم يلبث القواسم أن استعادوا قوتهم واستأنفوا نشاطهم ضد السفن البريطانية والسفن العمانية على السواء ولم تفلح الجهود البحرية الحربية تجاه القواسم في حسم ما أسماه لوريمر «بقرصنة القواسم » ، ونتيجة لذلك فإن الوسائل السلمية هي التي لجأت إليها بريطانيا من خلال الإتفاق الذي عقد مع القواسم في أكتوبر ١٨١٤ والذي تم بين «وليم بروس » المقيم البريطاني في بوشهر نيابة عن الحكومة البريطانية ، و«حسن بن محمد بن غيث » القاسمي نيابة عن « حسن بن رحمة » زعيم القواسم في « رأس الخمية » وأشار الإتفاق في مواده تنظيم العلاقة بين البريطانيين والقواسم ، وإذا كان هذا الاتفاق قد حظى بموافقة حكومة الهند البريطانية في بومباي ، فإن القواسم لم يلتزموا به وواصلوا هجماتهم على السفن الأنجليزية ، وقد أزعجت أعمال القرصنة السلطات البريطانية .

ومن ناحية أخرى فإن بريطانيا قد اعتبرت السعوديين « الموحدين » أساس النشاط الذي يقوم به « القواسم » ، ومن هنا اتجهت بريطانيا بأنظارها صوب «شيخ أبو ظبي » أو شيخ الكويت ، وكانت حملة إبراهيم باشا المصرية، قد نجحت في الإستيلاء على « الدرعية » في ذلك الوقت ، وهو ما أغرى بريطانيا بمحاولة التحالف مع البحرين والكويت للتغلب على حلفاء « الموحدين » والتحالف أيضاً مع ابراهيم باشا من ناحية أخرى ، غير أن

المصريين كانوا بصدد الإنحساب من شرقي الجزيرة العربية برمتها ، ومن ثم ألقت بريطانيا فكرة الاشتراك مع المصريين، واضطرت إلى البحث عن خطة بديلة .

وقد تمثلت هذه الخطة في حملة عسكرية بحرية عام ١٨١٩ قادمة من بومباي تجاه منطقة الخليج العربي ، وقد قاوم أهالى « رأس الخيمة » هذه الحملة، غير أن مقاومة القواسم قد انهارت واندفع الأنجليز خلال حصارهم لرأس الخيمة ، وأعقب ذلك سقوط « أم القيوين » و « عجمان » و « الشارقة » و «دبي » حيث دمرت استحكاماتها . وفور نجاح هذه العمليات عقدت بريطانيا معاهدة سلام عامة General Treahy of Pwace في مارس ١٨٢٠ بين السلطان البريطانية والقبائل العربية تضمنت تعهد العرب المشتركين فيها بالتوقف عن اعمال النهب والقرصنة في البر والبحر . وعملت السياسة البريطانية في الفترة اللاحقة على انعاش الروح التجارية لدى القواسم بالسماح لهم بالمتاجرة مع مواني الهند المختلفة في حين شجعت حكومة الهند البريطانية سلطان مسقط كي تكون له السيادة على الساحل العماني وحراسته . غير أن حكومة الهند البريطانية لم تكن مقتنعة في نف يالوقت لتساهل الحكومة البريطانية مع العرب وكان من رأيها ضرورة احكام الرقابة على سفن القواسم ، ولم يكن أمام السلطات البريطانية سوى إتجاهين، أما اقامة قاعدة بريطانية ثانية في المنطقة الثانية لسلطان مسقط ، أو القيام بدوريات بحرية مستمرة في منطقة الخليج العربي لمراقبة نشاط « *القواسم* »، ويبدو أن المسئولين قد حبذوا الإتجاه الأول ، غير أن الحامية الأنجليزية انسحبت من هذه القاعدة في يناير ١٨٣٣ ولم يعد أمام السلطات البريطانية سوى الأخذر بالإتجاه الثاني بشأن التواجد العسكري البريطاني في الخليج .

وبالرغم من المنازعات البحرية في العقد الثالث من القرن التاسع عشر والخلافات المتزايدة بين الشيوخ العرب (القواسم وبني ياس حول واحة

البريمي) ، وما أعقب ذلك من معارك بين الجانبين على نحو ما أشار إليه لوريمر (٢١) تفصيلاً ، فقد تم التوصل إلى تطبيق نظام الهدنة البحرية للمرة الأولى ١٨٣٥ فظل يتجدد سنوياً حتى عام ١٨٤٢ عندما رغب الشيوخ العرب في أن تصبح الهدنة دائمة وأعقب ذلك عقد معاهدة السلام البحري الدائم عام ١٨٥٣ حيث تعهد الشيوخ العرب بالتوقف تماماً عن أعمال الإعتداءات البحرية وأن الهدف استئصال مسببات القرصنة البحرية ، وقد اختلفت آراء المؤرخين الانجليز (٢٢) عن المؤرخين العرب حول تقييم هذه الإتفاقيات المتعلقة بالهدنة البحرية في الخليج ، ومع ذلك يمكن القول بقدر معقول من الثقة أن السياسة البريطانية قد استخدمت كافة الأدوات لفرض نوع من السلام في منطقة الخليج العربي في هذه الفترة .

هوامش الفصل السادس

١ – ج .ج . لوريمر ، دليل الخليج ، القسم التاريخي ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ٣٦٥ .

٢ – المرجع نفسه من ص ٣٦٦ – ٣٦٧ .

٣ – محمد عدنان مراد ، صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي ، مرجع سابق ،من ص ٣٤٦–٣٤٧ ، نلاً عن لوريمر ، مرجع سابق ، ص ٤٣٠ .

٤ – وشمل البيان المشترك بين فرنسا وبريطانيا سلطنة زنجبار .

٥ – لوريمر ، مرجع سابق ص ٣٨٩ .

٦ – محمد عدنان مراد ، مرجع سابق ، ص ٣٤٨ .

٧ – لوريمر ، مرجع سابق ص ٥٥١ .

٨ – المرجع نفسه .

٩ – محمد عدنان مراد ، ص ٣٥٠ .

١٠– لوريمر ص ٥٥٢ .

١١– المرجع نفسه ص ٥٨٦

١٢– محمد عدنان مراد ، ص ٣٥٠ .

١٣ – لوريمرص ٥٥٤

١٤- محمد عدنان مراد ، ص ٣٤٨

١٥- لوريمر ص ٥٥٤

١٦- المرجع نفسه ص ٥٥٥

١٧- دكتور بدر الدين عباس الخصوصي ، مرجع سابق ،ص ١٨٥

١٨ - عثمان بن بشر ،عنوان المجد في تاريخ نجد ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ١٤٨ .

١٩- الخصوصي ، مرجع سابق ، ص ,١٦٢

٢٠- لوريمر ، دليل الخليج ، الجزء الثاني من ص ١٠١٩ .

٢١ - نفس المرجع والجزء ، من ص ١٠٤٠ - ١٠٦٠ .

٢٢- قارن : الخصوصي ، مرجع سابق من ص ٢٢٦ - ٢٣٥ .

الباب الخامس

الدولة السعودية
والخليج العربي

الفصل الأول

الدولة السعودية

الأولى

الفصل الأول

الدولة السعودية الأولى

١ - اهتمامات آل سعود بساحل الخليج :

وصلت طلائع السعوديين (١) الي ساحل الخليج في عهد الأمام عبد العزيز بن محمد بن سعود في العقد التاسع م القرن الثامن عشرالميلادي وأخذوا يستقرون هناك ، ويذكر ابن بشر أن أهل الاحساء دخلوا في الدعوة الإصلاحية للشيخ محمد بن عبد الوهاب وبايعوا سعوداً ، وكان ولياً للعهد على السمع والطاعة سنة ١٧٨٧م. وقد أرسل أهل ساحل عمان سنة ١٧٩٤ وفداً إلى الدرعية زار الإمام عبد العزيز بن محمد بن سعود ، وطلب الوفد أن يبعث الإمام عبد العزيز معهم بمن يعلمهم دعوة التوحيد والإيمان وينشرها لديهم ، ووقع الأختيار على ابراهيم بن عفيصان ليكون ممثلاً له ، فذهب إلى ساحل عمان ، واختار واحة البريمي قاعدة له، وباشر الحكم كأول أمير سعودي سنة .

ومن الثابت أن اهتمام آل سعود بساحل الخليج يرتبط بجهود الشيخ محمد بن عبد الوهاب قائد الدعوة الاصلاحية الذي استقطب معظم قادة القبائل إلى جانب آل سعود وأدى ذلك في أواخر القرن الثاني عشر الهجري إلى تغير ميزان القوة بين الدولة السعودية ومناهضيها من الداخل (٢) وذلك لصالح آل سعود ، وقد بدأ الأهتمام بساحل الخليج من سهول الاحساء حيث كان حكامها قد ناصبوا العداء للدولة السعودية فترة طويلة وقاموا بغزوها المرة تلو المرة ، وكان هذا حافزاً لآل سعود - من ناحية في نشر الدعوة الإصلاحية التي ساررا على نهجها ، خاصة وان شرق الجزيرة العربية كانت تسود فيها بعض المذاهب التي لا تتفق مع مبادىء تلك الدعوة ، ومن ناحية أخرى وقد أستأثرت الأهمية الإقتصادية للمنطقة الشرقية من الجزيرة العربية بإهتمام آل سعود لثروتها

الزراعية وأوضاعها الجيوبوليتيكية بالنسبة لموقعها على الخليج وموانيها التجارية وفرص عمل مجالها البحري ، وأن المنطقة كانت وقتئذ مستقلة عن الدولة العثمانية التي كان قادة الدرعية (٣) يتحاشون مواجهتها .

وتذكر المصادر أن أول غزوة وجهها قادة الدرعية للإستيلاء على الإحساء كانت بقيادة سعود بن عبد العزيز ، وثم وصلت القوات السعودية إلى الإحساء في سنة ١٢٠٢ هـ بقيادة سليمان بن عفيصان ، وفي السنة التالية توجه سعود بن عبد العزيز بقواته إلى الإحساء ثمعاد إلى الدرعية ، غير أنه كرر هجومه بقوات كبيرة في سنة ١٢٠٤هـ لمحاربة قبيلة بني خالد في المنطقة الشرقية محققاً بذلك نصراً عليهم ، وتلي ذلك غزوة للقطيف سنة ١٢٠٦ هـ حيث انزل بها خسائر فادحة (٤) ، وأعلن أهل الإحساء ولاءهم له ، غير أنهم تمردوا عقب خروجه مما جعله يتوجه بقوات كبيرة إلى الإحساء موجها ضرباته الشديدة إلى مدن المنطقة وقراها ، واصبحت الأحساء منذ سنة ١٢١٠ هـ - وبالأحرى المنطقة الشرقية جزء من الدولة السعودية (٥) ، ونتج عن ذلك فيما يتعلق بمجال هذه الدراسة ان الجهات الخارجية التي لها مصالح في الخليج العربي بدأت تهتم بأمر الدولة السعودية ومن هذه الجهات شركة الهند الشرقية البريطانية والدولة الفارسية ، فضلاً عن أن الدولة السعودية الفتية اصبحت ذات حدود مع بقية إمارات الخليج العربي ومع أهم ولايات الدولة العثمانية في المنطقة ممثلة في باشوية ببغداد ، وكانت أهم النتائج لاستيلاء آل سعود عل منطقة الإحساء هو نجاح الدولة السعودية في الوصول إلى البحر واضافة المنطقة الشرقية إلى رقعتها الزراعية مما زاد انتاجها (٦) .

٢ - من الإحساء إلى الزيارة:

ومن منطقة الإحساء والمنطقة الشرقية أخذ آل سعود يتطلعون إلى جهات الخليج العربي حيث كانت غاراتهم قد بدأت على قطر سنة ١٢٠٢ هـ

،وتذكر بعض المصادر أن هذه الغارات قد بدأت قبل الاستيلاء على منطقة الإحساء (٧) ، وكانت الزيارة أهم مدينة قطرية باعتبارها مقراً لآل خليفة ، وقد تمكن آل سعود من الإستيلاء على قطر واضطر حكامها المعارضون لمغادرتها والتوجه للبحرين ، ويذكر ابن بشر (٨) أن قطر أصبحت بذلك جزءا من الدولة السعودية الأولى ، على أن آل سعود قدموا المساعدة إلى آل خليفة عندما غزا سلطان عمان البحرين سنة ١٢١٦ ه واستطاع الإستيلاء عليها ، وكان آل خليفة يقيمون في البحرين ، وقد انعكست مساعدة آل سعود على ابعاد العمانيين عن البحرين ، وحققوا بذلك نفوذاً كبيراً ، وسرعان ما نشب الخلاف بين آل سعود وآل خليفة ودارت بينهما مفاوضات أدت إلى قيام آل خليفة (٩) بحكم بلادهم .

وفيما يتعلـــــق بالكويت ، فقد غزتها السعودية مرتين، الأولى فـــــي سنة ١٢٠٨ هـ والثانية في سنة ١٢١٢ هـ بالإضافة إلى المناوشات التي حدثت بين الفريقين سنة ١٢١٨ هـ ومع ذلك لم تتمكن الدولة السعودية من ادخال الكويت ضمن سيادتها .

وقد سبقت الإشارة أن طلائع القوات السعودية حين وصلت إلى عمان كان حاكم مسقط سلطان بن أحمد البوسعيدي الذي اجرى اتصالات مع كل من الدولة الفارسية والدولة العثمانية ، وكانت الدولتان تنظران بحسد إلى المكاسب التي حققتها الدولة السعودية ، ويفسر ذلك تشجيعها لسلطان بن أحمد البوسعيدي لمناوئة آل سعود ووعودهما له بتأييده وتقديم المعونات له ، وأعقب ذلك ذهبا حاكم مسقط إلى مكة سنة ١٢١٧ هـ (١٨٠٣م) تحت ستار تأدية فريضة الحج ، وكان هدفه في الواقع التفاهم مع أمير مكة الشريف غالب بن مساعد ، والإتفاق معه على مقاومة الدعوة الإصلاحية ، غير أن آل سعود كانت سيادتهم قد انتقلت إلى مكة ، الأمر الذي جعل حاكم مسقط يرضخ في النهاية لآل سعود ويعقد اتفاقا معهم تعهد فيه بدفع الزكاة السنوية (١٠) لهم

غير ان ذلك لم يحل دون تجدد المصادمات بينه وبين السعوديين الذين زحف أميرهم سالم الحقر من البريمي إلى الباطنة وكاذ يحتل البلاد لولا وفاة الآمام عبد العزيزسنة ١٢٦٨ هـ ليحل محله نجله سعود الكبير(١١) الذي كان يتسمبشجاعة ومقدرة فائقتين ، اما سلطان بن احمد البوسعيدي -حاكم مسقط - فقد سقط قتيلاً ، وحل محله بد بن سيف الذي كان صديقاً لآل سعود ومتعاطفاً معهم ، وساعد ذلك على استقرار دام لمدة سنتين عندما اغتيل هو الأخر ، وتولى الحكم بعده سعيد بن سلطان فاضطرب موقف السعوديين دالخ عمان وارتدت قواتهم التي كانت متمركزة في الباطنة إلى البريمي ، واستمرت المناوشات بين الفريقين حتى سنة ١٢٢٣ هـ حين هزم السعوديون سلطان مسقط وجيشه ، ودخلت عمان في اطار الدولة السعودية في هذا العام (١٢) .

٣ - ردود فعل الإنتصارات السعودية :

سواء تعلق الأمر بالدولة الفارسية أو بريطانيا أو الدولة العثمانية ، فقد احدثت الإنتصارات السعودية في الخليج ردود فعل متباينة من جانب هذه القوى التي كانت لها مصالحها مع الدولة السعودية الفتية . فالدولة الفارسية اهتمت باستيلاء السعوديين على منطقة الأحساء ، ومن الطبيعي أن تنظر الدولة الفرسية التي تأخذ بالمذهب الشيعي - تنظر بقلق إلى ما حققته الدولة السعودية التي تأخذ بالمذهب السني ، وتذكر المصادر (١٣) ان اهتمام الدولة الفارسية يجد تفسيره من أنه إذا كان خلاف حاد قد وجد بين انصار الدعوة الإصلاحية وبين كثير من المنتمين إلى المذهب السني حينذاك فقد كان من الطبيعي ان يوجد خلاف اكثر حده بين أولئك الأنصار وبين حكومة فارس التي كانت تدين بالمذهب الشيعي ، ويذكر العثمانيين (١٤) ان بعض سكان المنطقة الشرقية معلوم انهم ينتمون إلى هذا المذهب ، ومع ان هؤلاء كانوا تحت حكم زعماء بني خالد السنيين قل دخول المنطقة المذكورة تحت حكم آل سعود ، إلا أن حكم أولئك الزعماء من بني خالد لم يكن قائماً على اساس من

العقيدة مثلما كانت عليه الحال بالنسبة للحكم السعودي، ويفسر ذلك سبب نظرة الحكومة الفارسية بان يتدخل شركاؤها في المذهب الشعي تحت ظل حكومة سنية متحمسة لعقيدتها نظرة تختلف عن ذي قبل، ليس هذا فحسب ، بل إن الحكومة الفارسية قد تلقت صدمة نتيجة الهجوم الذي شنه السعوديون على كربلاء ، البلدة المقدسة لدى الشيعة حيث تعمق الخوف لديها من الدولة السعودية ، وازداد كرهها لها ، ولم يكن غريبا ان تقف الحكومة الفارسية بعد تلك الحادثة بعام واحد مع سلطان مسقط في نزاعه مع آل خليفة وحلفائهم السعوديين (١٥) . واستمرت الحكومة الفارسية تدعم السلطان العماني في مواجهة آل سعود ، ثم جاء القضاء على الدولة السعودية على يد محمد علي حاكم مصر ليشكل شعوراً بالطمأنينية لدى الحكومة الفارسية إذ أنها رأت فيه أفول نجم دولة فتية كادت توحد منطقة الخليج برمتها (١٦) .

أما فيما يتعلق ببريطانيا ، فإن التنافس البريطاني الفرنسي على عمان في هذه الفترة رجحت كفته لصالح بريطانيا من خلال الإتفاقيتين اللتين عقدتا بين سلطان مسقط وبريطانيا في ١٢١٣ هـ ، ١٢١٥ هـ ، غير أن هاتين الإتفاقيتين كانتا موجهتين في الواقع ضد الغزوات السعودية في تلك البلاد ، وقد سبقت الإشارة أن ازدياد نشاط القواسم بحرياً بحيث لم يقتصر على مهاجمة السفن العمانية فقط ، وإنما تلك التي تتعاون أيضاً مع بريطانيا مع سفن عمان ، وتسبب ذلك في الهجوم البريطاني على رأس الخيمة سنة ١٢٢٠ هـ ، ١٢٢٤ هـ وتشير المصادر (١٧) ، إن بريطانيا حاولت ان تتعامل مع القواسم وكأنهم جهة مستقلة عن آل سعود الذين لم تكن لديهم الرغبة أو الإستعداد لمواجهة بريطانيا ، فضلاً عن ان حكومة الهند البريطانية قد أعربت للإمام سعود عن رغبتها في استمرار العلاقات الطيبة بينهما ، وقد تجاوب الإمام سعود مع بريطانيا وأمر أتباعه بعدم التعرض للسفن البريطانية .

والواقع ان بريطانيا كانت مدركة لقوة آل سعود في شبه الجزيرة العربية . وفي الوقت ذاته لم تكن راغبة في تنامي هذه القوة ويستدل على ذلك من شعور بريطانيا بالإرتياح حينما انتصرت قوات محمد على على الدولة السعودية على نحو ما سينفذ الإشارة إليه ،حيث تلاشت قوة القواسم نتيجة لأفول نجم الدولة السعودية الفتية ،واغتنمت بريطانيا هذه الفرصة لتفرض سيطرتها على شيوخ الخليج العربي بسلسلة من المعاهدات غير المتكافئة على نحو ما سبقت الإشارة إليه تفصيلاً في موضع سابق من هذه الدراسة .

وأخيراً يأتي رد فعل الدولة العثمانية من خلال باشويه بغداد ، أي العراق العثماني على نحو ما أشار إليه أبو حاكمة من خلفيات تاريخية طوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ،أما وقد وصل سعود بن عبد العزيز بقواته إلى الإحساء ، فقد كان ذلك بمثابة صدمة لحاكم بغداد العثمانى ،وقد حدثت بين الطرفين العديد من المصادمات والمعارك أدت في النهاية إلى تبادل الرسائل والإتفاق على صلح يتم بموجبه عودة الجيش العثماني إلى العراق ، وقد تم ذلك بالفعل سنة (١٨) ١٢١٤ هـ ، غير أن العلاقات ما لبثت ان توترت بين باشويه بغداد وبين الدولة السعودية الأولى وبلغت ذروتها (١٩) بمهاجمة سعود بن عبد العزيز بن محمد بن سعود منطقة الزبير والبصرة والحق هزائم متتالية بالقوات العثمانية في العراق ، ولم تتوقف الهجمات السعودية إلا حينما انشغلت الدولة السعودية الأولى بالحملة المصرية العثمانية التي انطلقت من مصر للقضاء عليها على نحو ما سبق ذكره ، ويلاحظ العثمانيين أن آل سعود لم يضموا أية أراضي عراقية إلى دولتهم (٢٠) .

هوامش الفصل الأول

١ - تنتمي اسرةآل سعود إلى قبيلة عنزة طبقاً للمفهوم الشائع لدى الكثيرين، في حين تذكر بعض المصادر ان السعوديين ينتسبون إلى بني حنيفة،ومعروف ان عنزة وبني حنيفة من وائل ،وتأسيساً علي ذلك يمكن القول إن آل سعود وائليون ، وكانت الأسرة السعودية قبل تسميتها بهذا الاسم تدعى آل مقرن نسبة إلى مقرن بن مرخان جد محمد بن سعود مؤسس الدولة السعودية الأولى . وكان أحد أجداد آل سعود ، مانع المريدي ، مقيماً في مكان يقلا له الدرعية قرب بلدة القطيف في المنطقة الشرقية من جزيرة العرب ، وقد تم اطلاق اسم « الدرعية » احياءا لاسم البلدة القديمة نسبة لابن درع الذي منحهم ذلك المستقر والمتأمل في تاريخ الأسرة السعودية منذ استقرارها في الدرعية حتى تولى محمد بن سعود إمارة هذه البلدة - أي ما يقرب من مائتين وثمانين عاما - يرى انه مشابه لتاريخ كثير من القبائل التي تحكم بلدان نجد في تلك الفترة ، ومنذ تولى محمد بن سعود زمام الأمور في الرياض سنة ١١٣٩ هـ والاستقرار الداخلي يسود هذه المنطقة ، ثم جاءت دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب لتلقي ترحيباً وقبولا حسناً من آل سعود حيث اتفق الشيخ محمد بن عبد الوهاب والأمير محمد بن سعود ان تستمر الزعامة السياسية لآل سعود وإن تكون التشئون الدينية لمحمد بن عبد الوهاب ونسله ، وقد أيدت الفئات الإجتماعية المختلفة دعوة الشيخ بالإضافة إلى العلماء ورؤساء البلدان وقبائل نجد وخاصة في جهود الشيخ للإنضمام للدولة الجديدة .

راجع في تفصيل ذلك :

- عثمان بن عبد الله بن بشر ، عنوان المجد في تاريخ نجد ، تحقيق عبد الرحمن آل التسيخ ، اصدار وزارة المعارف السعودية ، الرياض ، ١٣٩١ هـ .
- حسين بن غنام ،روضة الأفكار والأفهام لمرتاد حال الإمام وتعداد غزوات ذي الإسلام ، القاهرة ، ١٣٦٨ هـ .
- الدكتور عبد الله صالح العيثيمين ، تاريخ المملكة العربية السعودية ، الجزء الأول ، الرياض ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤م .

٢ - وهم زعماء بني خالد الذين استغلوا كل فرصة مواتية للنيل من الدولة السعودية ، وذلك بغزوها حينا وتأييد معارضيها في نجد حيناً آخر .

٣ - ويستدل الدكتور عبد الله صالح العيثيمين على ذلك بما ذكره سعود بن عبد العزيز فى رده على مساعد باشا بغداد حينما قام بحملته على منطقة الاحساء سنة ١٢١٣هـ . راجع الدكتور عبد الله صالح العيثيمين ، مرجع سابق ، من ص ١١٦ - ١١٧ نقلاً عن : رسول الكركولي - ترجمة موسى كاظم نورس ، (من اللغة التركية . دوحة الوزراء في تاريخ بغداد الزوراء ، بيروت ١٣٨٥ .

٤ - عثمان عبد الله بن بشر ، عنوان المجد في تاريخ نجد ، مصدر سابق ، الجزء الأول ، من ص ١٠٤ - ١٠٧ .

٥ - وتجدر الإشارة إلى قيام تمرد آخر ضد آل سعود من جابن بعض أعيان المنطقة الشرقية سنة ١٢١٠ هـ غير أن سعود بن عبد العزيز تمكن من اخضاعهم تماماً .

٦ - الدكتور عبد الله صالح العيثيمين ، مرجع سابق ، من ص ١٢٠-١٢١

٧ - عثمان بن عبد الله بن بشر ، مصدر سابق ،ص ١٤٤ .

٨ - المصدر نفسه ، الجزء الأول ، من ص ١٧٥-١٧٧ .

٩ - المصدر نفسه ، من ص ١٩٥-١٩٧ .

١٠- وقد بلغت هذه الإتاوة خمسة آلاف ريال .

١١- وربما يفسر ذلك اطلاق لقب الكبير عليه ليصبح اسمه سعود الكبير ، ولازال خلفه يحملون هذا اللقب فى المملكة العربية السعودية «الباحث» .

١٢- أمين سعيد ، مرجع سابق ، ص ٥٠

١٣- الدكتور عبد الله صالح العيثميين ، مرجع سابق ص ١٦٤

١٤- المرجع نفسه ص ١٦٥

١٥- المرجع نفسه ص ١٦٥ ، نقلا عن : دكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، الدولة السعودية الأولى (١٧٤٥-١٨١٨م) (١١٥٨-١٢٣٣هـ) ، الطبعة الثالثة ، معهد البحوث

والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٦٧م ، من ص ٢٨٨-٢٩١ .

١٦- المرجع نفسه من ص ٢٩٢ - ٢٩٤ .

١٧- الدكتور عبد الله صالح العيثيمين ، مرجع سابق ، من ص ١٦٦-١٦٧

١٨- المرجع نفسه ص ١٥٨ ويذكر الكركوكلي نص الرسالتين المتبادلتين بين الطرفين بشأن شروط الصلح وهي :

(أ) تخلى السعوديون عن الإحساء .

(ب) دفع تكاليف الحملة .

(جـ) عدم تعرض السعوديين بأذى لقوافل الحجاج العراقيين ، والواقع أن الدولة السعودية كانت تحرص دائما على تحقيق الأمن لقوافل الحجاج .

١٩- وكان أحد العراقيين قد اغتال الإمام عبد العزيز بن محمد بن سعود وهو يصلي في أحد مساجد الدرعية في أحد أيام شهر رجب سنة ١٢١٨هـ وذلك بتشجيع من على باشا حاكم العراق العثمانى .

٢٠- الدكتور عبد الله صالح العثيمين ، مرجع سابق ، ص ١٦١

وراجع أيضاً :

A.H. Turkish and Egyptian Ruke in Arabia (1810-1840) Ph. Drhesis , University of London , PP. 75-84 .

الفصل الثاني

الدولة السعودية الثانية

الفصل الثاني

الدولة السعودية الثانية

تمكن السعـوديون من استـرداد سلطتـهم على اثر اجبـار مـصـر على الانسحاب من بلاد العرب ، نتيجة تدخل الدول الكبرى ضد محمد علي عام ١٨٤٠ وقد استـقرت السلطة السعـودية في ظل حكم الإمام فيـصل بن تركي الذي تمكن من اعادة حيـوية الدولة ، وواصل تطلعاتها التقليدية نحو منطقة الخلية العربي .

وفي عـام ١٨٤٥ تعـرضت مـشيـخـة أبو ظبي لفتـرة من الإضطرابات الدموية التي تكررت كثيراً في تاريخها ، وتصادف ذلك مع ظهـور سعد بن مطلق من جديد في البوريمي على نحـو ما سوف يتم تفصـيله وتقدمه نحـو ساحل الباطنة مما أحدث ذعراً لدى حاكمي مسقط وصحار .

وفي عام ١٨٥١ عاود فيصل نشاطه في الخليج وحاول في هذه المرة أن يملك أسطولاً خاصاً بينما كانت الدولة السعـودية الأولى تعتـمد على مراكب القبائل أو المشيخات المتحالفة معها ، وبهذه المناسبة قام الأسطول البريطاني بمناورات أمام ساحل الإحساء وضرب موانيـه لتهديد السلطات السعودية ويبدو أن هذا الخلاف سوى بعد قليل علي اساس الحل الوسط .

من ثنايا صداقة الإمام تركي للسلطات البريطانية في الخليج ، وكتب في رسالة هامة إلى كامبول المقيم العام (يناير سنة ١٨٥٤) يذكر بوجود اتفاق بين اسلافه وبين الأنجليز ، تعهد فيـه السعوديون بالمحافظة على السلام لمدة عـام وتعهـدت بريطانيـا بتـرك السـاحل من الكويت حبتى عـمـان تحت تصرف الدولة السعـودية بـاعتـباردها القوى العظمى في شبـه الجزيرة (١) وهو مـا يستدعى وقفة للتفسير والتحليل

١ - الإمام تركي بن عبد الله والخليج:

وهو ما يستدعي وقفة للتفسير والتحليل من ثنايا ما ذكره عثمان بن بشر فقد استعاد بنو خالد حكم الأماكن المطلة على ساحل الخليج العربي بعد القضاء على الدولة السعودية الأولى ، غير ان المناوشات سرعان ما بدأت بين الإمام تركي بن عبد الله وبين زعماء بني خالد سنة ١٢٤٢ هـ ووصلت ذروتها سنة ١٢٤٥ هـ حينما غزت القوات السعودية الاحساء ودارت اشتباكات عنيفة بين الجانبن حيث انتصرت القوات السعودية وبايع كبار الاحساء (٢) الإمام تركي وخرجت الأحساء من حكم بني خالد لتصبح جزءا من الدولة السعودية الثانية بعد ان بايعه أيضاً زعماء القطيف كما وفد إليه زعماء رأس الخيمة مجددين ولاءهم له بعد أن استقرت الأحوال في المنطقة الشرقية ، والواقع أن هؤلاء الزعماء ظلوا على ولائهم لآل سعود في محنتهم ابان فترة حكم محمد علي ، وقد ارسل الإمام تركي حملة قولة (٣) إلى عمان سنة ١٢٤٨ هـ واضطر سلطان عمان إلى اظهار المودة ووصل نفوذ آل سعود مرة أخرى إلى جهات عمان ، وكان لذلك تأثيره على العلاقات السعودية البحرينية حين كان آل خليفة يحكمون البحرين وجزءا كبيراً من قطر وقد اعترف آل خليفة بولائهم للإمام تركي على أن يساعدهم في مواجهة أي عدوان ضد البحرين(٤) .ويذكر العيثيمين (٥) أن هذا الإتفاق لم يستمر حتى نهاية عهد الإمام تريك ، فقد انتهز آل خليفة فرصة الخلافات التي قامت في الطيف وأغروا بعض رجال بن خالد للثورة ضد الإمام تركي حيث توجه نجله فيصل بن تركي إلى القطيف للقضاء على هذا التآمر غير ان اخبار اغتيال ابيه في الرياض جعلته ينسحب عائدا إلى الرياض والواقع ان الإمام فيصل قد بذل جهداً كبيراً للوصول إلى عديد من الإتفاقيات مع امارات الخليج كذلك سارت سياسته الإقليمية تنهج الحلول السلمية تارة والمناوشات الحربية تارة أخرى ، وكان يأخذ في الإعتبار ضرورة التفاهم مع كل من الدولة العثمانية وبريطانيا وهما القوتان اللتان كانتا

تشكلان أهميـة في منطقة الخليج العربي في هذه الفترة ،وهو ما يحتاج إلى تفسير غير قليل.

٢ - الإمام فيصل بن تركي والخليج:

يلاحظ الباحثون ان المصادر التاريخيـة لم تهتم بالعلاقة بين الإمام فيـصل بن تركي وبين الكويت ، في حين كانت العلاقات مع البحرين سارت على نهج سلفه الإمام تركي بن عبد الله من حيث التوصل إلى اتفاق يدفع بموجبه آل خليفة الزكاة إلى الإمام فيصل وان يساعدهم الإمام فيصل في مواجهة أي عدوان خارجي ، غير أن العلاقات مع البحرين كانت تسير في منحنى متذبذب من التقلبات ، فأحيانا يسود الوفاق واحيانا أخرى تتوتر العلاقات وقد يتطور الأمر إلى المناوشات العسكرية أو التهديد بالغزو ، وكان التدخل البريطاني ذا تأثير على العلاقات بين الإمام فيصل وآل خليفة ، وتفسير ذلك أن بريطانيا كانت تقف بجوار حاكم البحرين وذلك وفق مصالحها في الخليج العربي ، وعلى العكس من علاقاته بالكويت والبحرين ، فقد نجح الإمام فيصل في مد نفوذه إلى جهات عمان حتى كانت سيادته تصل إلى مسقط وحجار ، ،مرة أخرى تحركت بريطانيا ضد الإمام فيصل ، إلى أن حاكمي هاتين المدينتين كانا يدفعان الزكاة إلى آل سعود . ومن المرجح أن الإمام فيصل بن تركي قد وافق على تبعيته - كما ترى (٧) المصادر - للدولة العثمانية - أسميا على الأقل - ، ويرى أحد الباحثين الغربيين (٨) أن الإمام فيصل قد ذكر في إحدى رسائله إلى المقيم البريطاني في الخيج أنه تابع للسلطان العثماني ، وان والي بغداد ممثلاً للدولة العثمانية قد احتج على بريطانيا لإعتدائها على أراضى الإمام فيصل (٩) .

وكان موقف بريطانيا من الإمام فيصل يسير وفق تحقيق مصالحها في الخليج العربي حيث كانت تعارض بشدة أية دولة قوية تحاول مد نفوذها في الخليج

وساحل عمان ، وقد حدث ذلك مع الدولة السعودية نفسها حيث كانت بريطانيا تقف ضدها ، ثم عارضت محمد علي لدى وصول قواته إلى ساحل الخليج العربي ، وفيما يتعلق بالإمام فيصل بن تركي فقد سبقت الإشارة إلى رغبته في اقامة علاقات ودية مع بريطانيا على غرار تلك العلاقات التي كانت قائمة مع أبيه ، غير أن القوات السعودية حينما توغلت في عمان ، فقد وقفت السياسة البريطانية للحيلولة دون استيلاء الإمام فيصل على مدينتي مسقط وصحار ، فضلاً عن أن بريطانيا قد شجعت حاكم البحرين ضد أية محاولة من جانب الإمام فيصل لغزو بلاده (١٠) .

٣- مسألة البريمي:

سواء تعلق الأمر بالدولة السعودية الأولى أو الدولة السعودية الثانية فهناك حقيقة تاريخية ثابتة يمكن ايجازها في عمق العلاقات بين العربية السعودية والمشيخات الساحلية التي تشمل قطر والإمارات وسلطنة مسقط وعمان ، وفي اطار هذات الحقيقة التي تشير اليها المصادر السعودية فان أمور الخليج العربي كانت تستأثر دائما برهتمام آل سعود وقد سبقت الإشارة إلى جهود الإمام تركي بن عبد الله بن سعود والذي ارسل في سنة ١٢٤٤ هـ أحد قادته - عمر بن محمد عفيصان - اميراً على البريمي ، وأحد علماء الدين الإسلامي - الشيخ محمد بن عبد العزيز العوسجي - قاضياً ، وقد وفد إكثر اهل عمان لمبايعة الإمام تركي على السمع والطاعة و اللوافع ان واحة البريمي هي احدى اكبر واحتين (١١) عند الطرف الشرقي وعلى سفوح جبال الحجر الغربية التي تمتد في عمان في شكل انحناء جنوبي شرقي من شبه جزيرة مسندم على طول الطرف الشرقي من شبه الجزيرة العربية وحتى المحيط الهندي ،وتمتد منطقتها (١٢) من قاعدة شبه جزيرة قطر غرباً ، وشرقاً بين ساحل الخليج والربع الخالي حتى واحة البريمي نفسها ، ويذكر المؤرخ العماني سليل بن رزيق أن الحد القديم لواحة البريمي يمتد في المنطقة التي

تقع في طرف جعلان إل يتوام ، وقد ظهر السعوديون الموحدون للمرة الأولى إلى الشرق من صحراء الجفورة في سنة ١٨٠٠م ، من خلال امتداد الدعوة الإصلاحية السلفية للإمام محمد بن عبد الوهاب الذي ذاع صيته في أواسط الجزيرة العربية في القرن الثامن عشر تحت زعامة آل سعود .

وبالرغم من أن الباحثين الغربيين وأبرزهم سانت جون فيليبي كان معظمهم غير منصفين في وصف الإلتحام الديني والعسكري وأهداف هذه الدعوة النبيلة ، فانهم يعترفون في النهاية بانتشار مبادىء هذه الدعوة طبقاً لتعاليم القرآن الكريم وراء حدود نجد حيث تم استيلاء آل سعود على مناطق الاحساء الواقعة على طول ساحل الخليج ، ولما كا ضغطهم قد انشغل بعد عام ١٨٠٣ في الحجاز فإن عمان ظلت بعيدة عن هذا الضغط حتى عام ١٨٠٨ م ، حيث أوفد آل سعود في نهاية العام مطلق المطيري إلى البريمي ، وفي عام ١٨١٢ أرسلوا أميراً جديداً هو عبد العزيز بن عرردنة إلى البريمي ليحل محد المطيري ، ثم انتهى حكم آل سعود للبريمي في عام ١٨١٩ م حيث كان الإهتمام البريطاني بالخليج آخذا في التعاظم منذ مستهل القرن التاسع عشر ، كما سبقت الإشارة من خلال بداية جهود شركة الهند الشرقية تجارتها مع الدولة الفارسية . في حين اختفى الخطر الفرنسي على الشرق في عام ١٨١٠ واصبح شيخ أبى ظبي مسئولاً عن الساحل الممتد من دبي غرباً إلى قطر وكثيراً ما كان المقيم البريطاني يستفسر منه عن جدوى أعمال «القرصنة» وظهر نظام التصالح إلى حيز الوجود في ساحل الخليج العربي وظلت الهدنة البحرية تتجدد سنويا كما سبقت الإشارة حتى عام ١٧٤٣ وعغندما تم التوقيع على هدنة لمدة عشر سنوات ، وقعت في نهايتها معاهدة دائمة للسلام البحري تتولى الحكومة البريطانية مراقبتها ووضعها موضع التنفيذ ، واصبح ساحل « القراصنة » يحمل بعد هذا التاريخ اسم « الساحل المتصالح » .

٤ - الجهود السعودية تجاه ساحل البريمي :

كان الإمام تركي بن عبد الله آل سعود قد تمكن من نشر الدعوة الإصلاحية في شرق الجزيرة العربية مبين عامي ١٨٢٤- ١٨٣٤ ، حيث استطاع في السنة الأولى من إخراج الحامية المصرية من الرياض وجعل منها عاصمة نجد الجديدة ، واستعاد الإحساء في عام ١٨٣٠م ثم اتجه اهتمامه إلى الشرق والجنوب الشرقي باتجاه البحرين وقطر وعمان ، ويبدو أن الأوضاع المضطربة (١٣) في الساحل المتصالح قد ابرزت الدور المتعاظم لآل سعود ، وقد اصدر الإمام تركي أوامره في أواخر عام ١٨٣٢ إلى حاكم الإحساء عمر بن حفيصان - والذي كان قد أغار على البريمي في عام ١٨٢٨ - بالزحف ثانية على الواحة والإستيلاء عليها واقامة حامية دائمة فيها ، وبالفعل وصل عمر بن حفيصان إلى البريمي ووجه طلباً إلى سلطان مسقط - سعيد بن سلطان - بضرورة دفع الزكاة وخضع السلطان ، وظل السعوديون الموحدون على براعتهم في استقطاب القبائل العربية في شمال عمان والساحل المتصالح وقد انعكست هذه المهارة على قدرتهم في الإحتفاظ بواحة البريمي طيلة الست سنوات التالية ، وكتب وكيل المقيم البريطاني في الشارقة في سنة ١٨٣٤ م يصف مهارة آل سعود قائلاً : يخلص أهل رأس الخيمة لقائد الحامية السعودية(١٤)... » .

وفي اطار المحاولات البريطانية للسيطرة الكاملة علي ساحل عمان والبريمي، فان أول بريطاني وصل إلى البريمي وهو هاملتون من وزارة الهند ، حيث حاول تأليب القبائل العربية على آل سعود من ناحية وعلي خورشيد باشا القائد المصري للحملة المصرية من ناحية ثانية ، وقد نجحت السياسة البريطانية في جعل السيطرة على واحة البريمي مجزأة بعد عام ١٨٤٠ بين بني نعيم وامير أبي طبي - خليفة بن شخبوط - وفي يونيو ١٨٤٣ م تسلم الأمير فيصل بن تركي زمام الأمور بعد عودته من أسره في القاهرة ، وتصف المصادر

الأمير فيصل بأن أعظم حكام آل سعود في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، فمن ناحية أعلن عن عزمه اعاد فرض سيطرة آل سعود على جميع الأماكن التي كانت قائمة من قبل ، ومن ناحية أخرى فقد اوفد مبعوثاً إلى البريمي ، وكانت مناوئة بريطانيا لجهوده مما جعل القبائل وحكام عمان الشمالية يخشون من احتمال قيامه باعادة احتلال البريمي ، وإذا ما أضفنا عوامل دولية وإقليمية أخرى (١٥) فرن هذا يفسر أسباب مناوئة السياسة البريطانية للسياسة السعودية في عمان وواحة البريمي على وجه الخصوص، وهو ما جعل قبائل عمان الشمالية تنظر بحسد إلى طموحات آل سعود ، وإن ذلك قد حمل - كما تذكر الروايات البريطانية (١٦) - الكراهية تجاه النائب السعودي - سعد بن مطلق - والذي كانت « سوء معاملته » - على حد وصف هذه الروايات - سبباً في اثارة قبائل عمان الشمالية وسواحلها عليه ، بل والإنضمام إلى صفوف معارضيه حتى اصبح موقفه حرجاً وخاصة أن الأمير فيصل بن تركي - كما تزمع المصادر البريطانية - قد وصلته أنباء أنه - نائبه سعد بن مطلق قد احتفظ لنفسه بجزء كبير من المال الذي جمعه ، وقد فكر سعدفي المضى إلى نجد لتبديد الوشايات والإشاعات لدى الأمير فيصل وتحدد يوم سفره من البريمي لولا وصول مبعوثين من الأمير فيصل بن تركي تحثه على تثبيت مركزه في البريمي وارسال ما يمكنه من المال إلى نجد دون ابطاء ، غير أنه في اواضل عام ١٨٤٧ تم استدعاء سعد إلى نجد ليوضح أسباب تدهور الأوضاع على حدود عمان وهو ما جعل موقف آل سعود في البريمي حرجاً وق دحاول نائبه في البريمي فض المنازعات والعواطف الثائرة

لدى القبائل المجاورة بالوسائل السلمية للحفاظ على « الحد المعقول من السلطة التي كان لايزال قادراً على ممارستها في البريمي (١٧) » .

وقد استمرت سياسة الدولة السعودية الثانية تجاه واحة البريمي تتسم بمحاولة تحقيق التضامن مع القبائل غير ان العلاقات بين آل سعود وقبائل الساحل العربي قد قوبلت بعزوف بريطانيا عن تأييد هذه السياسة ، وقد تعرضت المصادر البريطانية إلى ذلك في تفصيل غير قليل محاولة تبرير السياسة البريطانية بالنزاع بين القبائل التي ارادت أن « تحافظ - وفي فترات ذروة تفوق الدعوة السلفية عل« استقلالها ورفضت أن تدفع الزكاة التي يطلبها الزعيم السعودي (١٨) ، والواقع ان السياسة البريطانية كانت دوافعها تحقيق مصالحها في السيطرة على الخليج العربي واحباط أي محاولات لتفوق أي قوة إقليمية والتي كانت تتمثل وقتئذ في قوة ارادة الإمام فيصل بن تركي وحكمته وهو ما اعترف به صراحة المسئولون البريطانيون فالفترة ١٨٤٥ - ١٨٤٨ تتسم فيها واحة البريمي بالنسبة للمصادر السعودية بأن الواحة لم تكن مجرد مركز أمامي وبسيط للحدود فيه حاميات من الفاتحين في بلاد أجنبية ، وإنما كانت جزءاً لا يتجزأ من الدولة السعودية ، لها مركز اقليمي كامل المكانة (١٩) » .

وقد استخدم الإمام فيصل بن تركي مهارته السياسية في محاولات استقطاب قبائل ساحل عمان بدءاً بمطالبة المقيم البريطاني في الخليج لتأبيد نائبه في البريمي رلمنع القبائل هناك م التدخل في مرور المؤن بطريق البحر إليه في نجد والإحساء (٢٠) ، بالإضافة إلى مطالبته شريف مكة - محمد بن عون - والذي تجاوب مع موقف الإمام فيصل بن تركي ، وانعكس ذلك على ايفاده مبعوثاً إلي المقيم البريطاني في الخليج في شهر مارس ١٨٤٩ يحمل رسالة ورد فيها (٢١) :

« أرجو أن أبلغك أن فيصل بن سعود من رعايا السلطان العثماني وان له حصوناً في عمان كما لا يخفي عليك ، أن البوسعيد وسعيد بن طحنون قد أخرجاه منها .

وهو يدفع إلى خزانة السلطان العثماني سبعة عشر ألف ريال ، وانه قد أحال الأمر إلى ، بعد ا نقل إلى انباء الأعمال العدائية التي يشنها عليه ابن طحنون والبوسعيد ، وذكر أن ابن طحنون يقيم في جزيرة في البحر وليست لديه وسائل للوصول إليه ، واستطرد محمد بن عوف مخاطباً المقيم البريطاني قائلاً أن ابن السعود - يعني الإمام فيصل بن تركي - من رعايا السلطان ، وكلي آمل لذلك أنك لن تسمح بمعارضته ، ولقد آثرت أن لا أطيل رسالتي الموجهة إليك نظراً لأنك لاتعرف اللسان العربي معرفة تامة ... » .

وفي ٩ ابريل ١٨٤٩ كتب الأمير فيصل إلى المقيم (٢٢) البريطاني في الخليج يطلب إليه آن يحول دون تمرد سعيد بن طحنون بشأن إثارته للقلاقل تجاه النائب السعودي في البريمي ، غير ان ابن طحنون استمر في مناوئته للحامية السعودية بمساعدة قبائل المناصير والمزاريع والبوشميس ، وبالرغم من ذلك فقد تمكن الإمام فيصل من الوصول بنفسه إلى حدود قطر في نهاية عام ١٨٤٩ على رأس قوة كبيرة كان قد أعدها في الأصل لغزو البحرين ، ومن الأرجح آنه لم يكن راغبـاً في الزحف على ساحل عمان ، واكتفى بالاشارة إلى دور زعيم القاسميين سعيد بن طحنون في سقوط البريمي وانه سيحاسبه على ذلك ، وواجه الإمام فيصل صعوبات في فرض سيطرته على

شرق الجزيرة العربية نظراً لأنه واجه إئتلاف بني ياس والقواسم ضده ، فضلاً عن أن المقيم البريطاني في البحرين كان يعمل هو الآخر على اضعاف القوة السعودية الصاعدة ، ومع ذلك فقد تمكن فيصل من التوصل إلى تسوية مع شيخ البحرين (٢٣) .

وفي أوائل سنة ١٨٥١ شعر فيصل بقدرته على القيام بمحاولة جديدة لاستعادة البريمي ، وأرسل ابنه عبد الله على رأس قوة كبيرة باتجاه الجنوب من الأحساء ، ووصل عبد الله إلى البريمي في فبراير ١٨٥١ ، ووجه تعليماته إلى جميع شيوخ الساحل للمجيء إليه وأوضح أنه جاء ليصحح الأخطاء التي عانى منها شيوخ عمان ، وبالرغم من أن الباحثين الأوروبيين غير منصفين (٢٤) في تحليل احداث هذه الفترة والدوافع التي قام فيصل من اجلها بارسال ولده عبد الله لاستعادة البريمي ، إلا أنهم يعترفون جميعا بحكمة الإمام فيصل وقدراته القيادية التي استقطبت شيوخ عمان ، وبالطبع فقد جاء رد فعل بريطانيا ليحقق مصالحها في المنطقة بالدرجة الأولى من خلال تأليب شيوخ الساحل الآخرين وهو ما قام به المقيم السياسي البريطاني J.B. Kambel ، والذي بادر باجراء مفاوضات خاصة لابرام معاهدة سلام بحري مع الشيوخ « المتصالحين » كما أمر طرادين بريطانيين بالقيام باعمال الدوريات على ساحل الإمارات المتصالحة في مواجهة القوات السعودية التي تمكنت من الوصول إلى اتفاق يقضى بأن يدفع سلطان مسقط اثنى عشر ألف ريال كزكاة في السنة بالاضافة إلى مبلغ آخر يدفع مرة واحدة قدره ستون ألف ريال ، وتذكر المصادر أن هذا الإتفاق قد اتسم بالروعة لخلوه من القسوة ، ويصف ابن بشر ، المؤرخ السعودي الذائع الصيت ، بأن اداء الزكاة على هذا الوضع كان يتم بصدق وايمان في الدولة السعودية في نفس الوقت الذي كانت تجبى فيه العائدات التي تحمل احيانا اسم الزكاة من مشيخات ساحل الخليج(٢٥).

٥ - رد الفعل البريطاني :

دفع الزكاة كل من سلطان مسقط وشيخ البحرين والبونعيم والقواسم لآل سعود ، وقد قبلت السياسة البريطانية ذلك نظراً لتفوق القوة السعودةي ، ومن ناحية أخرى فان بريطانيا لم تكن تريد الإعتراف بأي سيادة سعودية على مشيخات الخليج العربي وقد اوضح المقيم البريطاني في الخليج لحكومته انه يرى ان من مصلحة الحفاظ على السلام البحري في الخليج ان يواصل شيوخ الخليج دفع الزكاة للإمام فيصل ، غير ان حاكم البحرين توقف عن الدفع ، فتحرك فيصل لمهاجمة البحرين في عام ١٨٥٤ ، ولكن التدخل البريطاني جعل الطرفين يتفقان بأن يكون هذا الجزء من الزكاة بمثابة ضريبة عن املاك اللاجئين في مدينة الدمام ، وتجدر الإشارة أن الأمير فيصل كان يؤكد تبعيته دوما للدولة العثمانية ، وقد بعث في ١٤ يناير ١٨٥٥ إلى المقيم البريطاني في الخليج قائلا : « انني لا استطيع أن أفهم السبب في معارضة الحكومة البريطانية ... طالما هناك تفاهم قائم بيني وبين الحكومة البريطانية على البلاد التابعة لي والممتدة من عمان إلى الكويت والتي تنفي عنكم الحق في ممارسة اي اشراف عليها أو التدخل في أي شكل من الأشكال في شئونها »(٢٧) .

وقد حاول الإمام فيصل في مناسبات عديدة أن يؤكد سلطاته على ساحل عمان سواء تعلق الأمر بتبعيته للإمبراطورية العثمانية أو بمحاولاته (٢٨) اقامةعلاقات ودية مع بريطانيا وان اعمال نائبه في البريمي موجهة دائماً إلى منع قبائل الداخل من الإعتداء على القبائل المقيمة على الساحل ، وان اي مشكلات تثور بين القبائل فان حلها يكون « من خلال نائبه في عمان الذي يمثل مركزه هناك ما يرضى الله والرسول والسلطان أمير المؤمنين ، أعز الله به الإسلام » (٢٩) .

ويحاول الباحثون الغربيون غير المنصفين تفسير هذه الأحداث من ان الإمام فيصل بن تركي كان من رعايا الدولة العثمانية في تواجد آل سعود في عمان وان هذا « الأحتلال » - من وجهة (٣١) نظرهم - كان « احتلالاً عثمانياً » ، وأن النتيجة المستخلصة - من وجهة النظر هذه - هي أن « أية حقوق سيادية تحققت لآل سعود قد انتهت بزوال الدولة العثمانية » (٣٢) .

وقد اتسمت الفترة ١٨٥٣ - ١٨٦٥ م بتثبيت الإمام فيصل بن تركي لسلطاته في البريمي والأحساء ونجد بالاضافة إلى المنطقة الجنوبية الشرقية لشبه الجزيرة العربية ، كما ساعدت الظروف المحلية والإقليمية (٣٣) جهود الإمام فيصل في تدعيم سيادته علي البوريمي بصفة خاصة بالاضافة إلى مناطق عديدة تقع داخل عمان (٣٤) . غير أنه بحلول عام ١٨٦٥ اشتدت الغارات على الحامية السعودية في البوريمي من جانب البوسعيديين من قبائل عمان وصحار ، الذين بثوا الرعب في نفوس سكان الساحل ، وهو ما اضطر القوات السعودية بالتدخل بشن غارات مضادة ، وقد انتهز المقييم البريطاني في الخليج « لويس بيلي » هذه الفرصة ليبعث برسالة إلى الإمام فيصل بان بريطانيا ستقوم « بأعمال تأديبية » في موانى ساحل الأحساء التي تقع تحت السيادة الفعلية لآل سعود ، وقد وصلت هذه الرسالة للإمام فيصل وهو يحتضر على فراش الموت في ديسمبر ١٨٦٥ ، وبدأت بعدها عمليات قصف غير فعالة لمدينة الدمام (٣٥) .

٦ - الإمام عبد الله بن فيصل والخليج :

خلف الأمير عبد الله والده الإمام فيصل بن تركي وقد سار على منهجه حيث كان راغبا في التفاهم مع بريطانيا حتى يتحقق التوازن والإستقرار بما يحقق المصلحة المشتركة ، وتذكر المصادر أن الإمام عبد الله بن فيصل كان يعتبر نفسه من رعايا الإمبراطورية (٣٦) العثمانية . وكان لجهود الأمير عبد الله بن فيصل اثرها في أبرام سلسلة من الإتفاقيات التعاهدية مع الحكومة

البريطانية ، وقد شملت هذه الإتفاقيات سلطنة مسقط وامارة البحرين والإمارات المتصالحة وتركزت حول عدم الحاق الأذى أو الضرر بالرعايا البريطانيين المقيمين في الأراضي الواقعة تحت سيطرة عبد الله بن فيصل وعدم مهاجمة اراضي القبائل المتحالفة مع الحكومة البريطانية التي كانت تدعى انها تدافع عن استقلال امارات الساحل في شرق الجزيرة العربية في مواجهة الدولة الفارسية والدولة العثمانية بالاضافة إلى مطالب (٣٧) آل سعود بضرورة استمرار دول الساحل في دفع الزكاة إلى الإمام عبد الله ، حتى أن المقيم البريطاني في الخليج طلب من شيخ البحرين باستمرار دفع الزكاة إلى الأمير السعودي باعتبار أنها « تؤدي إلى تحقيق السلام على الساحل العربي » (٣٨) .

وقد استمرت جهود الإمام عبد الله بن فيصل الرامية إلى جمع القبائل الموالية له ، وجمع مشايخ الساحل حوله وقام نائبه في البريمي تركي السديري برحلة إلى الشارقة لهذا الهدف غير انه قلت هناك في ابريل ١٨٦٩ وقد اعتبره سكان الشارقة بالرغم من ذلك « بمثابة الشخص الذي نشر السعادة وان المنطقة حرمت من زعيم ظل يعمل دون كلل طيلة سنتين للقضاء على الخلافات القبلية في دبي والشارقة (٣٩) » . وأعقب ذلك مزيد من الغارات والغارات المضادة على ساحل عمان من جانب القبائل الساحلية ، ومع ذلك فقد ظل الإمام عبد الله بن فيصل القائد الذي تهاب شخصيته من جانب القبائل الساحلية ، غير أن السعوديين بدأ شأنهم يضعف تدريجياً في الخليج العربي بسبب الخلافات العائلية التي اشتدت بين الإمام عبد الله بن فيصل وشقيقه سعود بن فيصل فأنقسمت نجد إلى قسمين مما أدى في النهاية إلى التدخل السافر من كل من بريطانيا والدولة العثمانية لتعميق هذه الخلافات ، وبالرغم من ذلك فقد وصلت قوة (٤٠) سعودية صغرية إلى البريمي في سنة ١٨٧١ ومكثت سنتين ،وانقضت اكثر من خمسين سنة بعد هذا التاريخ قبل أن يتمكن آل سعود من الظهور في البريمي .

هوامش الفصل الثاني

١ - بدأت الدولة السعودية الثانية بوصول الإمام تركي بن عبد الله إلى بلدة عرقة (بكسر العين وسكون الراء وفتح القاف) ، وهي من قرى إمارة الرياض في سنة ١٢٣٨هـ / ١٨٢٣م) وتجمع حول الإمام تركي امراء الوسم وجلاجل وسدير ، ثم سار إلى الرياض ومنفوحة وهناك تمت المواجهة مع جنود الجيش المصري ، وبعد استقراره في عنيزة بالقصيم واجه تمرداً من سكانها فسار إلى المدنية المنورة ، ثم استولى على ضرما وثادق وبايعه أهل الزلفى ومريملاء . وفي سنة ١٢٤٠هـ / ١٨٢٥م تمكن من دخول الرياض .

راجع ، عثمان بن بشر ، مصدر سابق ، الجزء الثاني .

٢ - المصدر نفسه ، وراجع أيضاً حمد الجاسر ، المعجم الجغرافي للبلاد السعودية ، منشورات دار اليمامة ، الرياض ، بدون تاريخ نشر .

٣ - وكان قائد هذه الحملة عمر بن عفيصان .

٤ - راجع في تفصيل ذلك :

Winder , B.B., Saudi Arabia in the Nineteenth century , New York , 1965. P. 81 .

٥ - الدكتور عبد الله صالح العيثيمين ، مرجع سابق ، ص ٢٢١ .

٦ - عثمان بن عبد الله بن بشر ، عنوان المجد ، الجزء الثاني ، مصدر سابق ، ص ٦١ .

٧ - الدكتور عبد الله صالح العيثيمين ، مرجع سابق ، ص ٢٧٤ .

٨ - Winder , OP. Cit., PP. 1799, 205-7 .

٩ - لمزيد من التفصيل حول علاقة الإمام فيصل بن تركي بالدولة العثمانية ، راجع : دكتور عبد الفتاح أبو علية ، الدولة السعودية الثانية ، الرياض ، ١٣٩٤هـ من ص ١٤٥-١٥٤ ، وتجدر الإشارة أن الإمام فيصل كان يدفع مبلغاً سنوياً من المال للدولة العثمانية رمزا لتبعيته لها ، غير أن ذلك كان خاضعاً للظروف المحيطة به ، ويذكر العيثيميين أنه من المرجع أن

الإمام فيصل لم يدفع ما كان عليه ان يدفعه خلال العقد الثامن من القرن الثالث عشر الهجري نظراً للأزمات التي تعرضت له سلطة الدولة العثمانية في غرب الجزيرة العربية ، راجع : الدكتور عبد الله صالح العيثميين ، ص ٢٧٥ .

١٠- المرجع نفسه ص ٢٧٦ .

١١- أما الواحة الثانية فهي واحة ليوا .

١٢- أي المنطقة التي تقع فيها واحة البريمي .

١٣- حيث كان بنو ياس والقواسم يخوضون صراعاً على السلطة وفي عمان كان أحد امراء البوسعيد يحاول الإطاحة بالسلطان الحاكم .

١٤- وتجدر الإشارة أن معظم ما كتبه المقيم البريطاني في الشارقة عن قائد الحامية السعودية في الشارقة - محمد بن عبد العزيز - ومعاملته لأهل الشارقة ... كانت هذه الكتابات غير منصفة فلم يكن آل سعود قط تقوم سياستهم على استثارة المنافسات والمنازعات بين شيوخ أبي ظبي ،وإنما تبعت العقيدة السعودية من العقيدة الإسلامية وهو ما يفسر استقطاب آل سعود لإقليم عمان .« الباحث».

١٥ - وقد تمثلت العوامل الإقليمية والدولية والتي اضافت أبعاداً جديدة في مواجهة السياسة السعودية تجاه البريمي ، من ناحية فى شروع مصر فى الإنسحاب من نجد صيف عام ١٨٤٠م ، وجاء ديسمبر ١٨٤٠ ،وفي التسوية العامة للمسأئل الشرقية في مؤتمر لندن لعام ١٨٤١ ، وقيل أن خالد بن سعودحاكم نجد الذي تم تعيينه من قبل مصر قد فكر في اكتوبر ١٨٤١ ، وقيل ان خالد بن سعود حاكم نجد الذ يتم تعيينه من قبل مصر قد فكر فى اكتوبر ١٨٤١ بشن حملة على ساحل عمان ، غير أن افكاره هذه لم تتبلور قط لأن المقيم البريطانى فى الخليج قام بتحذيره ، وعمرماً فقد اطاح الأمير عبد الله بن ثنيان بالأمير خالد في عام ١٨٤١ ، وعندما أعلن عبد الله بن ثنيان عن عزمه لاعادة احتلال واحة البريمى ، فقد ادعى شيوخ البريمى أنهم على علاقة « حماية » ببريطانيا أملا منهم أن يبعدوا عبد الله بن ثنيان عن احتلال البريمي ، وفي يونيو ١٨٤٣ تسلم الأمير فيصل بن تركي زمام الأمور .

١٦- ولا ينتظر أن تكون هذه الروايات منصفة تجاه العرب « الباحث » .

١٧- المذكرة البريطانية - الجزء الثاني - الملحق ب - رقم ١٠ - من هنيل إلى السكرتير العام في بومباي في ٩ سبتمبر ١٨٤٧ .

١٨- المذكرة البريطانية - الجزء الثاني - الملحق ب - رقم ٤ - من هينيل إلى السكرتير العام في بومباي في ٧ مايو ١٨٣٩ .

١٩- نص المذكرة السعودية بهذا الخصوص ، الجزء الأول ، الفصل الرابع ، الفقرة ١٦٤ وبالطبع فان وجهة النظر البريطانية قد عارضت ذلك بهدف تحقيق المصالح البريطانية في السيطرة على ساحل الخليج عموماً في هذه الفترة .

٢٠- من فيصل إلى الرائد هينيل في ٣٠ محرم ١٢٦٥ / ٢٧ ديسمبر ١٨٤٨ .

٢١- من محمد بن عون إل المقيم البريطاني في الخليج في ١١ ذي القعدة ١٢٦٤ / ٩ اكتوبر ١٨٤٨ .

٢٢- من فيصل إلى هينيل بتاريخ ١٥ جمادي الأولى / ٩ ابريل ١٨٤٩م .

٢٣ - من الملا حسين إلى هينيل في ٩ ابريل ١٨٥١ حيث كان الملا حسين شاهداً على هذه التسوية.

٢٤ - وتذكر المصادر الغربية روايات غير منصفة بهذا الشأن ، حيث كان سلطان مسقط « البوسعيد » بعيدا في زنجبار وكان ولده « ثويني » نائبه في عمان يتسم بضعف حيويته وادراكه للأمور فضلاً عن عجزه عن ابداء أية مقاومة لعبد الله بن فيصل ، وكان هذا العجز دافعاً لسعيد بن طحنون لتولى الأمر القيادي في مواجهة قوات الأمام فيصل ، وترى هذه المصادر الفضل للمقيم البريطاني J.B. Kambel في اجراء المفاوضات التي وصف سعيد بن طحنون نتيجتها بأن «الثمن كان غالياً » - وهو ما يدل دلالة قاطعة على نجاح السياسة السعودية للأمير فيصل بن تركي . « الباحث » .

٢٥- عثمان بن بشر ، عنوان المجد في تاريخ نجد ، مصدر سابق ، الجزء الثاني .

٢٦- من فيصل إلى كيمبل في ٢٤ ربيع الثاني ١٢٧١ الموافق ١٤ يناير ١٨٥٥ .

٢٧ - من فيصل إلى كيمبل - سري رقم ٦٦ - بتاريخ ٣١ يناير ١٨٥٥ .

٢٨ - ويذكر كيلي ان الإمام فيصل قد « ادعي وجود اتفاق بين بريطانيا وبين آل سعود لمدة مائة عام للحفاظ على السلام في البحر » ، راجع : ج.ب. كيلي ، تعريب خيري حماد ، الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، لبنان ، فومبر١٩٦٩ . والواقع أن ما ذكره كيلي بهذه الطريقة لا يعدو أن يكون تشويها للحقائق وتحقيقاً لمصلحة بريطانيا بالدرجة الأولى .

٢٩- من فيصل إلى كيمبل في ٢٤ ربيع الثاني ١٢٧١ هـ .

٣٠- كيلي ، مرجع سابق ، ص ١٢٥ وقد سبقت الإشارة إلى أن هذا الباحث غير منصف لوجهة النظر السعودية فى عرضه لهذه الأحداث .

٣١- ويذكر كيلي ان احدى الرسائل المرسلة من والى بغداد إلى قنصل بريطانيا العام فى سنة ١٨٦١ تشير إلى أن « فيصل بك هو قائمقام نجد » . من أحمد توفيق باشا إلى كيمبل في ٢٥ جمادي الأول ١٢٧١ الموافق
عن معاهداته مع السلطان عبد الحميد فم
من فيصل إلى جونز في ٧ ربيع الثاني ١٢٧٦ هـ .

٣٢- كيلى ، مرجع سابق ص ١٢٥ ، والملاحظ ان هذا الباحث يشوه الحقائق أو غير متفهم للطبيعة القبائلية فى شبه الجزيرة العربية في هذه الفترة حيث يسمى التواجد السعودي فى البوريمى ، « الإحتلال » ويكرر عن عمد هذا اللفظ باستمرار فى عرضه لسياق الأحداث .

٣٣- فمن ناحية توفى شريف مكة « محمد بن عون » فى سنة ١٨٥٨ ، كما أن حزم الأمير تركى بن فيصل جعله يتغلب على كل معارضة متبقية من قبائل نجد والأحساء ومن ناحية أخرى فقد ساعدته الإطاحة بسعيد بن طحنون شيخ أبى ظبى في عام ١٨٥٥ ، وهو من أشد المعارضين لآل سعود فى الجنوب الشرقي لشبه الجزيرة العربية ، ثم انقسام سلطنة مسقط بعد موت سعيد بن سلطان ، وهذه العوامل المحلية والإقليمية كانت بمثابة عوامل مساعدة للإمام فيصل بن تركي فى مد نفوذ آل سعود على مساحات شاسعة في شبه الجزيرة العربية والخليج

العربي .

راجع في تفصيل ذلك : لوريمر ، مرجع سابق ، المجلد الأول ، من ص ١١٠٨-١١١٠ .

٣٤ - من فيصل إلى كيمبل في ٢٤ ربيع الثاني ١٢٧٢ هـ / الموافق ١٤يناير ١٨٥٥ .

٣٥ - لوريمر ، مرجع سابق ، الجزء الأول من ص ٤٧٣-٤٧٧ .

٣٦- مجموعة الرسائل السياسية إلى الهند ، الرسالة رقم ٦١ بتاريخ ٢٢ أغسطس ١٨٦٦ من بيلي إلى السكرتير العام - بومباي - في ٢٣ ابريل ١٨٦٦ (رقم٤٢ الدائرة السياسية) .

٣٧- كيلي ، مرجع سابق ، ص ١٣٢ .

٣٨- الواقع أن دفع الزكاة واستمرار ذلك من جانب إمارات الساحل لآل سعود كان يعنى اعترافاً بالسيادة السياسية لآل سعود على هذه الإمارات ، وقد آورد الأمير عبد الله بن فيصل نفسه عبارة الزكاة إلى المقيم البريطاني - بيلي » بتاريخ ٢٨ يناري ١٨٦٦ ، ٢١ ابريل ١٨٦٦ .

٣٩- نص الرسالة التي بعث بها المقيم السياسي البريطانى في الخليج كوتون واي بيلى إلى حكومة بومباي فى ١٥ ابريل ١٨٦٩ .

٤٠- وكانت هذه القوة بقيادة محبوب بن جوهر السكرتير الشخصي السابق للمرحوم الإمام فيصل بن تركي .

الفصل الثالث

الدولة السعودية الثالثة

الفصل الثالث

الدولة السعودية الثالثة

١ - الاستيلاء على الهفوف والإحساء:

أفادت جهود الملك عبد العزيز آل سعود في توحيد الجزيرة العربية ونقل مجتمعاتها البدوية والقبلية إلى نظام اتسم بالاستقرار والقوة تحت راية مركزية وطنية قوية على اجزاء الجزيرة وسواحل الخليج ذاته . وأصبح ذلك بمثابة محور اساسي مؤثر في صنع السياسة السعودية .

وقد سبقت الإشارة أن بريطانيا لم تنظر بارتياح إلى نشوء الدولة السعودية التي نافستها في الخليج وبسطت سيطرتها عليه خلال المرحلة الأولى وفي عهد الأئمة سعود وتركي وفيصل ، غير أن الخلافات التي نشبت بين ابناء الإمام فيصل في اواخر القرن الثامن عشر اضعفت الدولة فاستولى ابن الرشيد على الرياض سنة ١٣٠٧ هـ (١٨٩١م) وسيطر على نجد .

وجدد الإمام عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل الدولة في سنة ١٩٠١ وظل يواصل بسط نفوذ آل سعود على أجزاء نجد الوسطى وفي صيف سنة ١٩٠٥م ارتجل إلى الطرف الجنوبي الذي يمثل شبه الجزيرة قطر وبعث برسالة إلى شيوخ ساحل الخليج معبراً عن أمله في زيارتهم . وتذكر المصادر (١) أن حكام الشارقة وعجمان ومسقط أعربوا عن مخاوفهم تجاه عبد العزيز وقد شجعهم بيرسي كوكس المندوب البريطاني في البحرين حيث بعث برسالة تحذير إلى الأمير (الملك فيما بعد) عبد العزيز من أن أي تدخل من جانبه في شئون ساحل عمان المتصالح لن يجد ترحيباً من الحكومة البريطانية ، وقد رد عبد العزيز على هذا التحذير في شهر فبراير ١٩٠٦ بالرسالة التالية :

عن طريق مبارك شيخ الكويت :

« تعرف سيادتك من قبل أن أهل عمان كانوا على اتصال بنا منذ الأيام التي كنا فيها في الكويت ، وكنا نبعث اليهم بالكتب والرسائل ولكنني أقسم بالله اننا لم نكن مدفوعين إلى ذلك بأيةعوامل أوحوافز أخرى ،ونحن لم نشر في هذه الرسالة إلى أية شئون نرى فيها أي ضير ، إلا إذا كانت قد وقعت بعض أمور لمنهتم بها ، فوالله لم نكن نقصد أي ضرر أو أذى » (٢) .

والواقع أن سياسة عبد العزيز آل سعود كانت ترى إلى إقامة علاقات ود وتفاهم مع بريطانيا ، وكان يرغب في طرد الأتراك من كل من القصيم والإحساء ، وتقدم بعروضه ثلاث مرات إلى المقيم السياسي البريطاني في عام ١٩٠٦ ، وقد حمل احداها رسول شخصي وتوسط ثي ثانيها شيخ قطر ، وفي ثالثها شيخ الكويت وكان يطلب في عروضه الثلاثة اشراكه في نظام الإمارات غير أن بريطانيا رفضت هذه العروض لانها كانت تخشى أن يؤدي قبولها إلى ارباك علاقاتها مع الدولة العثمانية وقد اتجه عبد العزيز بنفسه لصنع الأحداث العامة في شرق الجزيرة العربية حيث انطلق في شهر مايو سنة ١٩١٣ من نجد وطرد الحامية والإدارة التركيتين من الإحساء واعلن انه سيحكم هذه المنطقة بعد ذلك التاريخ قائلاً :

«... وها نحن استولينا اليوم على بلاد آبائنا وأجدادنا في الإحساء والقطيف وملحقاتهما ،وبعث بصورة من هذا الإعلان إلى بيرسي كوكس المقيم البريطاني في الخليج في ١٣ يونيو ١٩١٣ وأضاف قائلاً (٣) :

« وبالنظر إلى مشاعري الودية تجاهكم ، أود أو تكون علاقاتي معكم كالعلاقات التي كانت قائمة بينكم وبين أسلافي ، كما أود أو تظل قائمة بينكم وبيني » .

وأجاب بيرسي كوكس على هذه الرسالة في ١١ سبتمبر من نفس العام قائلاً: « أنا مخول من حكومتي أن أوكد لك أنك إذا تعهدت من جانبك

بالامتناع عن كل عمل يؤدي إلى اضطراب الوضع الراهن أو إثارة القلق لدى الإمارات العربية التي يرتبط حكامها بالحكومة البريطانية في علاقاتهم ، وبينها إمارة قطر ، التي اعترفت الحكومتان البريطانية والتركية مؤخراً باستقلالها تحت حكم آل ثاني ، فإن الحكومة البريطانية ستواصل الحفاظ على العلاقات الودية التي كات قائمة في الماضي » .

وعموماً فان امارات الساحل قد شعرت بشيء من القلق ، وتشاور شيخا أبي ظبي ودبي - وكان الأول قد حصل على موقف متميز في البريمي - من أن النشاط السعودي يأخذ في التزايد وكان الأمير عبد العزيز يعمل باصرار على تثبيت سيطرته على الإحساء وتذكر المصادر (٤) انه كان بامكانه اغتنام فرصة الإضطرابات السياسية في الجنوب الشرقي في منطقة عمان ، غير أن ذلك كان بعيداً عن تفكير الأمير الشاب لانشغاله في هذه الأونة بمرحلة تثبيت حكمه (٥) وهو ما يقتضي وقفة للتفسير والتعليل .

فقد امتدت سيطرة عبد العزيز آل سعود على جميع المناطق الممتدة إلى الجنوب من الرياض حتى الربع الخالي ، وأما إلى الشرق فقد امتدت حدوده إلى منطقة الإحساء - كما سبقت الإشارة - غير أن الأتراك كان باستطاعتهم مساعدة آل الرشيد لوضع العراقيل أمام انتصارات آل سعود ، وكان الأتراك راغبين في ابقاء نجد بعيدة عن الإتصال بالبحر ، وإلى الغرب كانت الحجاز اقليما تابعاً للأتراك ، وكان حاكمها الشريف حسين « ألعوبة في أيديهم » (٦) ، ومع أنه لم يكن لديه حينذاك أس سبب لعداء عبد العزيز آل سعود فقد كانت تدور في نفسه أحلام لحكم جميع جزيرة العرب ، ومن هنا بدأ من المحتمل حدوث نزاع بين الطرفين حيث اتضح ان الشيخ مبارك كان ينظر بحسد إلى النجاح المفاجيء الذي حققه عبد العزيز حيث شهد العقد الأول من القرن العشرين العديد من الإنتصارات التي حققها وصولاً إلى المبادرة التي سبقت الإشارة إليها في مواجهة الأتراك في الإحساء عندما قاد جيشه في

هجوم ليلي ناجح على مدينة الهفوف ، ولم يكن في بقية منطقة الإحساء إلا جنود اتراك ليلون ، ونجح عبد العزيز في الاستيلاء عليها وضم بذلك منطقة واسعة جديدة إلى حكمه ووجد مدخلاً إلى الخليج العربي ابتداء من جنوبي الكويت حتى شمالي قطر بعد أن نجح عبد العزيز في تهدئة القبائل وسيطر بذلك على ساحل الخليج العربي بأسره من الكويت حتى البحرين ولم يعد يتعرض أبداً للمضايقة بسبب الهجمات التركية وأدى نجاح عبد العزيز آل سعود إلى استياء الباب العالي في الدولة العثمانية هذا الجزء من شبه الجزيرة العربية .

٢ - ردود الفعل :

تم توقيع اتفاق بين بريطانيا والدولة العثمانية في ٢٩ يوليو ١٩١٣ يتم بموجبه انسحاب الحامية التركية من قطر ، وكان هذا بمثابة رسالة لعبد العزيز آل سعود بشأن عدم تطلعه إلى قطر بعد نجاحه في الاستيلاء على القطيف ومنطقة الاحساء ، واقترحت وزارة الخارجية البريطانية على وزارة الهند في شهر اكتوبر من السنة نفسها ما يلي :

« يجب اصدار التعليمات إلى السير بيرسي كوكس بأن يوضح لعبد العزيز آل سعود ، الذي سيفهم الرسالة ويقدرها حتما ، بأن اتفاقنا مع تركيا سينفذ طبعاً بع دفترة قصيرة من إبرامه ، وأن حكومة جلالته تتوقع أن يتم هذا الإبرام قبل انتهاء العام الحالي (٧) » .

وتذكر المصادر آن عبد العزيز آل سعود لم يبد اهتماماً كبيراً بهذا الإتفاق لأنه كان منصرفاً إلى تسوية علاقاته مع الباب العالي على أساس ثابت ، وأنتهت المفاوضات بين الطرفين إلى اتفاق تم التوقيع عليه في ١٥ مايو ١٩١٤ اعترفبه عبد العزيز آل سعود بالسيادة العثمانية على نجد والإحساء ، وبتعيينه والياً عثمانياً على نجد طيلة حياته على آن يرثه في

الحكم أولاده وأحفاده ، وأشار الأتفاق إلى أجداده على انهم من الولاه ،وتعهد عبد العزيز آل سعود بأن لا يتدخل أويتعامل في الشئون الخارجية وان لا يعقد معاهدات دولية أو يمنح أية امتيازات إلى الأجانب (٨) ، وقدم السفير العثماني في لندن مذكرة إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٩ يوليو سنة ١٩١٤ يؤكد تعيين عبد العزيز آل سعود والياً عثمانياً في نجد قائلاً :

« صدر فرمان عثماني بتعيين ابن سعود حاكماً عاماً وقائداً في نجد وليس من حقه أن يعقد أية مواثيق أو يقيم أية ارتباطات مع الدول الأجنبية ، وعلى ابن سعود في جميع الأحوال أن يحترم جميع المعاهدات المعقودة بين الإمبراطورية العثمانية والدول الأخرى » (٩) .

استمرت الخلافات بين الحكومتين البريطانية والعثمانية بشأن الحدود الشرقية لنجد طوال عامي ١٩١٣ ، ١٩١٤ دون الوصول إلى تسوية مرضية ، ومع قيام الحرب العالمية الأولى ونشوب الحرب بين بريطانيا والإمبراطورية العثمانية في ٣١ اكتوبر ١٩١٤ فقد ارتضى الباب العالي بالخط الأزرق كحدود صحيحة لممتلكاته في شرقي الجزيرة العربية ، وكانت الحكومة العثمانية قد أبرمت في ٥ يونيو ١٩١٤ معاهدة تضمنت المادة الثالثة منها اشارة إلى الخط الأزرق إذ تقول :

« .. وفي الجنوب الغربي يسير خط حدود الممتلكات العثمانية في شل خط مستقيم من المكان المسمى بكلمات الشعوب متجهاً إلى الشمال الشرقى في صحراء الربع الخالي مع ميل يقدر بخمس وأربعين درجة وينضم هذا الخط داخل الربع الخالي إلى خط الدرجة ٢٠ الموازي له ويسيران معاً باتجاه اليمين وإلى اراضي سنجق نجد العثماني وأراضي قطر ، وفقا للمادة ١١ من الميثاق الأنجليزي- العثماني المعقود في ٢٩ يوليو ١٩١٣ والمتعلق بأراضي الخليج والمناطق المجاورة (١٠) لها » .

وقد تم ابرام المعاهدة السابقة بعد بضعة أسابيع من تفرغ عبد العزيز آل سعود من التوقيع على اتفاقه مع الباب العالي ، وأصبح ملتزماً باحترام المعاهدة واحترام الخط الأزرق الذي اكتسب وضعاً قانونياً بمرجب معاهدة عام ١٩١٤ ، وكان الخط الأزرق يتفق تماماً مع حدود السلطة الفعلية لعبد العزيز في الشرق ، وكان هو نفسه في رسالته إلى بيرسي كوكس المؤرخة في ١٣ يونيو ١٩١٣ قد حدد أراضي آبائه وأجداده خارج نجد بأنها الإحساء والقطيف وتوابعهما . غير أن المصادر السعودية تذكر أن عبد العزيز لم يكن ملتزما بمعاهدة عام ١٩١٤ لأنه كان قد انفصل عن السيادة العثمانية في شرق الجزيرة العربية نتيجة طرده للأتراك من الأحساء ، وتستطرد المصادر السعودية قائلة : « ولقد بات وحده في عام ١٩١٤ صاحب الصلاحية في التعامل بالنسبة للمناطق التي يمر فيها الخط الأزرق إلا إذا كانهو - أي عبد العزيز - قد خول تركيا (١١) بوسيلة أو بأخرى - بالتصرف نيابة عنه » .

٣ - السياسة البريطانية :

من الأرجع أن الأمير عبد العزيز كان متتبعاً للتطورات الدولية سواء تعلق ذلك بالمتغيرات السائدة عشية الحرب العالمية الأولي أو خلال الحرب أو بعد انتهائها وتفسير ذلك ان الأوضاع الدولية لم تكن في صالح الدولة العثمانية عشية الحرب ، وقد ذكر الكابتن ليشمان Leushman والذي زار الأمير عبد العزيز في ديسمبر ١٩١٢ انه كان مهتماً بأخبار حرب البلقان وتطوراتها كما أنه حاول اخفاء خططه بشأن منطقة الإحساء خوفاً من معارضة بعض القبائل القاطنة في المنطقة حتى كان هجومه المفاجيء الناجح عليها . وعند بداية الحرب العالمية الأولى اصبح عبد العزيز أقوى حاكم في الجزيرة العربية وخاصة من وجهة نظر بريطانيا التي لم تعد تغفل أهميته بعد أنتمكن من ضم معظم منطقة الأحساء والحصول على منفذ بحري على الخليج العربي ،

ولدى احراز الدولة العثمانية بعض الإنتصارات العسكرية المبدئية في بداية الحرب بالإضافة إلى عديد من الإعتبارات (١٢) ، فقد قامت الحكومة البريطانية بارسال قطاعات عسكرية من الجيش الهندي إلى الخليج العربي بهدف حماية أنابيب النفط (٥) وأصدقائها في المنطقة ، وبدأت المواجهة بين القوات البريطانية والقوات العثمانية في العراق في نهاية أكتوبر ١٩١٤ وانتهى ذلك باحتلال الفاو عند مدخل شط العرب والبصرة من قبل بريطانيا.

وفي ٢ اكتوبر ١٩١٤ قامت الحكومة البريطانية بارسال الكابتن شكسبير لكسب ود الأمير عبد العزيز إلى جانب بريطانيا ضد الأتراك . ومن الثابت أن هذه الخطوة تعتبر تحولاً كبيراً في سياسة بريطانيا تجاه عبد العزيز حيث كانت السياسة البريطانية تعتبره حاكماً داخلياً ، وقد سبقت الإشارة أن هذه الفكرة بدأت تتغير عندما تمكن عبد العزيز من ضم الإحساء . وقد اعقبت رحلة شكسبير زيارة الميجر نوكس Knox المقيم البريطاني في الخليج باتخاذ خطوة أخرى بأن أرسل خطاباً إلى عبد العزيز يطلب منه التعاون مع شيخ الكويت والمحمرة في احتلال البصرة مقابل تعهد بريطانيا بصد اي أعتداء يقوم به الأتراك عن طريق البحر أو البر بالإعتراف به كحاكم مستقل في نجد والإحساء ومن ثم ابرام معاهدة معه تثبت رسمياً تلك المقترحات ، غير أن عبد العزيز لم يقم بأي عمل عسكري لاحتلال البصرة ، واتخذ جانب الحياد ، وبدأ يقوى نفسه داخلياً .

وقد دارت عدة مناقشات لمحاولة اقناع عبد العزيز كي يدعم موقف بريطانيا ضد تركيا ، إلا أن شكسبير قتل في ٢٤ يناير ١٩١٥ في موقعة جراب ، وواصل السير بيرسي كوكس Percy Cox هذه الجهود وتمت مناقشة بعض الإقتراحات البريطانية كالسماح للبواخر التجارية البريطانية بزيارة الموانى السعودية وانشاء مراكز بريد وتلغراف وحماية طريق الحج في منطقة نفوذ الأمير عبد العزيز ، غير أنه اعتبر ذلك بمثابة تدخل في شئونه

الداخلية إذ أن حماية طريق الحج في منطقة نفوذه أمر تمليه العقيدة الإسلامية والمصلحة الوطنية ولهذا فهو غير مقتنع بنصيحة بريطانيا بهذا الشأن ، وبعد مفاوضات مضنية ، تم التوقيع على معاهدة (دارين أو القطيف أو العقير) في ٢٦ ديسمبر ١٩١٥ والتي اعترفت بريطانيا بموجبها بالأمير عبد العزيز أميراً على نجد والإحساء وتقديم مساعدات مالية وعسكرية على أن لا يقوم بالاتصال بدول أخرى أو عقد معاهدات إلا بعد موافقة بريطانيا ،ويرى بعض المؤرخين أن هذه المعاهدات كانت مجحفة في حق الأمير عبد العزيز ، ولكن ظروفه المحلية أجبرته على قبولها ، وعندما تمكن فيما بعد من توسيع رقعة حكمه ونفوذه وضم الحجاز فقد سارع إلى الغاء معاهدة العقير في اتفاقية جدة سنة ١٩٢٧ والتي اعترفت به بريطانيا رسمياً ملكاً على الحجاز ونجد ، وتمكن بذلك من حرية الإتصالات الخارجية وعقد معاهدات مع الدول الأخرى دون التقيد بالشروط السابقة في معاهدة العقير ، واصبح بذلك مستقلاً عن نفوذ بريطانيا وغيرها (١٦) .

وتجدر الإشارة آن سياسة بريطانيا عشية وخلال الحرب العالمية الأولى تجاه الأمير عبد العزيز كانت تسير نحو تحقيق مصالحها بالدرجة الأولى في الخليج العربي ، وكان الأمير متيقظاً لهذه السياسة ، ويمكن توضيح ذلك في الإعتبارات الأساسية الآتية فقد ارسلت بريطانيا مندوبها في الكويت الميجر ديكسون Dixonإلى نجد لتقصي الحقائق حول أهداف الأمير عبد العزيز ونواياه ازاء تشجيع القبائل علي الاستيطان في الهجر وتثقيفهم ثقافة دينية ومحاولة اقناعهم بالإرتباط بالأرض والإعتداء بالزراعة ، ومن الأرجح أن تلك المبادرات لم تلق الإستحسان من جابن بريطانيا التي ارسلت مندوبها في الكويت الميجر ديكسون Dikson لتقصى الحقائق عن أهداف الأمير عبد العزيز ، ومن جهة أخرى فان بريطانيا في محاولتها اقناع عبد العزيز للتوجه صوب حائل ، كانت أيضا تؤيد الشريف حسين في سياسته وهو ما وجده عبد

العزيز فرصة تتواءم مع مصالحه في نجد فقام باعداد قوات كبيرة والإتجاه إلى حائل ومحاصرتها .

غير أن السياسة البريطانية الرامية إلى تحقيق مصالحها بالدرجة الأولى قد بدأت تقلل من تأييد الأمير عبد العزيز عندما بات لبريطانيا ان انتصارها على الودلة العثمانية اصبح وشيكاً غير أن الأمير عبد العزيز كان متيقظا لهذه السياسة الرامية لفك حصاره على حائل ،فسارع في تشديد الحصار حتى يفوت الفرصة على المخطط البريطاني الذي كان يهدف إلى تقسيم الجزيرة العربية إلى دويلات صغيرة يمكن في المستقبل السيطرة عليها وكانت وجهة النظر البريطانية تتلخص في أن عبد العزيز إذا ما تمكن من ضم تلك المناطق إلى دولته فإن هذا سوف يشكل تهديداً مباشراً لمصالحهم في الخيج بصفة خاصة وربما يفسر هذا عدم حماس بريطانيا لانتصارات عبد العزيز خوفاً من أن يتحول إلى الحجاز فيما بعد .

٤ - سلطنة نجد ومشكلات الحدود الشرقية:

خرجت سلطنة نجد في نهاية الحرب العالمية الأولى اكثرثباتا واستقرارا بسبب قوة شخصية الأمير عبد العزيز ومهارته السياسية والعسكرية وجهوده الناجحة في بسط سيطرته على مناطق من شبه الجزيرة العربية لتوحيد أجزائها ، وتم وضع حدود سلطنة نجد مع العراق في بروتوكول ملحق بمعاهدة المحمرة التي أبرمت في ٢ ديسمبر ١٩٩٢ ، كما تم وضع حدودها مع الكويت في معاهدة العقير في نفس التاريخ ، غير أن الحدود الشرقية للسلطنة لم توضح وقد اجرى عبد العزيز مع برس كوكس مفاوضات العقير وكانا متفقين ضمنا على أن الخط الأزرق الذي نصت عليه الإتفاقيات الانجليزية العثمانية السابقة هو الحد الفاصل في الشرق لسلطنة نجد وتذكر المصادر ان محاولات بيرسي كوكس قد نجحت في وضع منطقة محايدة بين الكويت ونجد وقد تم التوصل

إلى اتفاق لايزال قائماً حتى الآن وهو ما يقتضي وقفة للتفسير والتعليل نظراً لأن تخطيط الحدود السعودية الكويتية يعتبر نموذجاً يحتذي به في منطقة الخليج .

فقد ساعد علي نجاح تخطيط هذه الحدود ان العلاقات الأسرية القديمة بين آل سعود وآل الصباح قد اتسمت بالوئام ، فقد تم تخطيط هذه الحدود في مشروع اتفاقية ١٩١٣ بين بريطانيا والدولة العثمانية حيث حالت ظروف الحرب العالمية دون التوقيع عليها وكانت بريطانيا قد اعترفت بسلطنة نجد كدولة مستقلة عام ١٩١٥ ،وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى ،ثارت مشكلة الإنتهاء إلى حدود واضحة بين سلطنة نجد والكويت وذلك في اطار تسويات الحرب بعد اندثار الإمبراطورية العثمانية ،وقد سبقت الإشارة إلى قيام مؤتمر العقير ببحث مسألة الحدود العراقية السعودية حيث كانت بريطانيا تعني بشئون العراق في اطار نظام الأنتداب ،وتضمنت اتفاقية العقير في ٢ ديسمبر ١٩٢٢ قسماً خاصاً بالحدود السعودية الكويتية يقضى باقامة منطقة محايدة مساحتها ٢٠٠٠ ميل مربع ، وتنص الإتفاقية على أن لكل من الحكومتين حقوقاً متساوية في المنطقة المحايدة.

وتذكر المصادر (١٨) في تقييم هذه الإتفاقية انها مع كونها قد ابتدعت اسلوبا أصبح نموذجاً ناجحاً لتخطيط الحدود في الحالات المماثلة ، إلا أنها لم ترسم نظاماً معيناً أو إدارة معينة للمنطقة ، وربما يرجع ذلك إلى ظروف الحدود السعودية العراقية وان الحدود بين الدولتين كانت تشمل مساحة شاسعة لم تكن آهلة بالسكان فضلاً عن أن النفط لم يكن قد تدفق بعد ، وبالتالي لم تكن هناك عملية لضبط نظام ادارة المنطقة ، وهكذا ظلت سيادة كل من السعودية والكويت في المنطقة المحايدة دون تحديد دقيق ، ولم تحدد الإتفاقية طريقة معينة لممارسة هذه السياسة ، فكانت بذلك أشبه بنظام

السيادة المشتركة ، ومع تزايد الكشف عن النفط ظهرت الحاجة الماسة إلى وضع نظام دقيق لإدارة المنطقة المحايدة (١٩) .

على أن مشكلات الحدود بين نجد والكويت ونجد والعراق من ناحية أخرى قد شهدت تطورات حاسمة منذ بداية الخلافات في هذه الفترة وخاصة نظراً لدور بريطانيا وهي ما يقتضي استعراضه في تفصيل غير قليل .

فقد كانت أولى بوادر الخلافات بين نجد والكويت هي منطقة بلبول (٢٠) وقد بدأ الخلاف حين قرر الشيخ سالم أن يبني قصراً هناك وقد اختلفت الآراء في اسباب اقدامه على هذا العمل ، حيث بعث الأمير عبد العزيز آل سعود خطاباً إلى الوكيل السياسي البريطاني في الكويت « اليجور مور » يخبره بأن منطقة بلبول تقع ضمن أراضي القطيف ، غير أن الشيخ سالم أكد ان بلبول ضمن أراضي الكويت ونلا علاقة لها بالقطيف واستند في ذلك إلى بنود المعاهدة البريطانية العثمانية لسنة ١٣٣١هـ / ١٩١٣م والتي جاء فيها أن بريطانيا تعترف بسيادة الدولة العثمانية على الكويت والتي تضم الأراضي والجزر المجاورة حسب آراء الشيخ مبارك آل الصباح وتكون قضاءا متمتعا بالاستقلال الذاتي ضمن اراضي الدولة العثمانية واستطرد الشيخ مبارك قائلا أن الهدف من ذلك هو عدم التدخل في شئون الكويت وعدم ارسال جنود هناك (٢١) ، غير أن هذه المعاهدة لم تبرم بصيغتها النهائية حيث حال قيام الحرب العالمية الأولى دون سريان مضمونها كما سبقت الإشارة ، وربما يفسر هذا بقاء مشيخة الكويت دون حدود معينة تفصلها عن نجد لا سيما وان معاهدة دارين (سفر ١٣٣٤هـ/ ديسمبر ١٩١٥م) والتي عقدت بين بريطانيا وابن سعود قد أشارت في مادتها السادسة إلى ان الحدود ستعين فيما بعد (٢٣) ، مما يعني أن بريطانيا كانت تعترف بعدم وجود تلك الحدود ، فضلا عن كونها غير نهائية بالرغم من ايضاح ذلك في مشروع الإتفاقية المذكورة ، ومع ذلك فان الشيخ سالم عدل عن انشاء قصر في منطقة بلبول .

تجدد الخلاف على الحدود مرة أخرى حين هاجرت مجموعة من الأخوان يقودهم « ابن شقير » إلى مكان يدعى « قرية » (٢٤) وشرعوا في تأسيس بعض « الهجر» لهم ، وقد اعترض الشيخ سالم وحذر قائد مجموعة الأخوان من الإستمرار ، غير أن قائد المجموعة أجابه بأنه لن يكف عن البناء ما لم يرد إليه أمر صريح من الملك عبد العزيز ، وقد عرض الشيخ سالم ذلك الأمر على الوكيل البريطاني في الكويت الذي أبرق إلى الحاكم الملكي البريطاني في بغداد في ٥ شعبان ١٣٣٨هـ / ٢٣ ابريل ١٩٢٠م دون ان يتلقى منه رداً ، وتورد المصادر (٢٥) أن السبب فيه يعود إلى عدم اهتمام المندوب السامي البريطاني في بغداد بهذا الأمر ظناً منه أن هذا الأمر من الأمور المألوفة بين البدو في البادية (٢٦) وربما يرجع عدم الرد أيضاً إلى انشغال السلطات البريطانية في العراق بالأوضاع غير المستقرة ، وقد تطور هذا الخلاف إلى اصطدام مسلح في واقع حمض ، وهي ما يقتضي وقفة للتفسير والتعليل حول ظروف هذه الواقعة .

سبقت الإشارة إلى تباين الآراءحول أسباب هذا الخلاف ، وكان من البديهي ان ابن شقير عندما رفض تهديدات الشيخ سالم وشرع في اقامة بعض اكواخ من الطين استعدادا للإقامة في فصل الصيف ، أن يقوم الشيخ سالم بتصعيد الموقف ، وهو ما حدث بالفعل عندما ارسل قوة تحت قيادة الشيخ علي بن خليفة الدعيج ، ويذكر السعدون (٢٧) ان شعور الشيخ سالم بالإحباط لعدم استجابة السلطات البريطانية لشكواه فضلاً عن غضبه من رد ابن شقير العنيف عليه جعلته يفضل الإعتماد على قوته الذاتية لإنهاء المشكلة ، في حين يذكر حسن سليمان (٢٨) أن ابن سعود حث طائفة من مطير بالإغارة على أطراف الكويت ، مما جعل الشيخ سالم يرسل قواته إلى حمض ، حيث أثارت قوات الشيخ سالم مخاوف ابن شقير من أن يؤخذ على غرة ، فاستنجد بفيصل الدرويش والذي امده بقوة من الأخوان .

واشتبكت القوتان في قتال انتهى بهزيمة قوات الشيخ سالم ، ونجا عبد الله الجابر الصباح بما يشبه المعجزة ، وقد اختلفت الآراء حول مسئولية الملك عبد العزيز عن أحداث حمض ، ففي حين يذكر حسن سليمان (٢٩) ان ابن سعود أوعز من طرف خفي إلى فيصل الدرويش بالهجوم ، فإن خزعل (٣٠) يذكر أن الأمير عبد العزيز كتب إلى فيصل الدرويش يحذره من غاراته على قوات الشيخ سالم ، أما أمين (٣١) الريحاني يورد ان ابن سعود كان يجهل ما يدور هناك فأوضح السعدون(٣٢) أن الرواية الكويتية تحمل ابن سعود المسئولية الكاملة وان الهجوم تم بعلمه ، وقد ترك ذلك أثراً حذراً على الشيخ سالم واجت الإشاعات باقتراب هجوم على الكويت ، فأمر الشيخ سالم ببناء سور للدفاع عن المدينة وكان له ذلك (٣٣) .

٥ - الوساطة البريطانية:

جاء رد فعل بريطانيا على هذه الأحداث ممثلاً في انتقال الوكيل البريطاني في الكويت إلى بغداد لإجراء مفاوضات مع الحاكم العام ارنولد ولسن في ١٨ مارس ١٩٢٠ ، وبعد عودته قام بتسليم الشيخ سالم خطاباً من الحاكم البريطاني العام جاء فيه : « إن الحكومة البريطانية جادة في سعيها لتثبيت الحدود بين نجد والكويت ،وأن الميجور مور قد كلف بشرح ذلك لك » ، وأشار الوكيل البريطاني في الكويت على الشيخ سالم بتسوية سلمية لهذه الخلافات . غير أن الطرفين فشلاً في الوصول إلى تسوية مباشرة من خلال المراسلات بينهما وقد أورد السعدون أن السلطان عبد العزيز أرسل إلى الوكيل البريطاني في البحرين في ٢٨ يوليو ١٩٢٠ يطلب منه تولى الأمر ، بينما أورد خزعل أن الحاكم البريطاني العام في بغداد قد أبرق إلى الوكيل البريطاني في البحرين كي يتصل بالسلطان عبد العزيز ويطلب موافقته على حل هذا الخلاف .

وهكذا وضعت المشكلة بين أيدي المسئولين البريطانيين وطلبت الحكومة البريطانية من كل من السلطان عبد العزيز والشيخ سالم بأن يقوما تأكيداً كتابياً مسبقاً بأنهما سوف يلتزمان بما تنتهي إليه الواسطة من قرار ، وقد رد الشيخ سالم بخطاب يوافق فيه على تعيين الحدود ويطلب دراسته اسباب الخلافات وجذورها ، كما وافق الشيخ سالم على توقيع التعهد بالإلتزام بما تنتهي إليه الواسطة وأرفق ثلاثة تضمن الأول حدود الكويت كما يتصورها الشيخ سالم ، أما الثاني فتضمن هجوم الدرويش على حمض ، في حين تضمن الملحث الثالث مواد الصلح بينه وبين السلطان عبد العزيز . أما بالنسبة للسلطان عبد العزيز فقد وافق على الوساطة البريطانية بشرط أن يسحب سالم قواته في الجهراء ، وأن لا يقترف اي عمل عدواني ، وبالمقابل فانه - أي عبد العزيز - سيقوم بسحب قواته من الحدود الكويتية .

وفي خلال هذه الفترة ، رأت بريطانيا أن السير ارنولد ولسون لا يمكن الإستفادة من خدماته في العراق بسبب الثورة العراقية نتيجة لقرار الحلفاء بانتداب بريطانيا على العراق وارسلت بريطانيا السير برسي كوكس Percy Cox إلى العراق ، وفي طريقه اجتمع كوكس بالسلطان عبد العزيز ثم عرج على الشيخ سالم في الكويت ، وقد تمكن كوكس من الإلمام بوجهتي نظر الطرفين حول الخلافات القائمة بينهما (٣٤) . غير أن تصاعد الأحداث الإقليمية بدءاً بصورة العراق في يونيو ١٩٢٠ ومرورا بفقدان الملك فيصل عرشة في سوريا بعد ميسلون في العام نفسه وتأثر الأوضاع الإقليمية بهذه الأحداث بشكل أو بآخر ، أن تصاعدت الأحداث أيضا بين الكويت وابن سعود وصولاً إلى الصدام المباشر في معركة الجهراء .

٦ - معركة الجهراء :

اختلفت الآراء حول مسئولية السلطان عبد العزيز عن هذه المعركة ، فالروايات الكويتية تذكر ان ابن سعود أصدر أمراً صريحاً إلى الدويش بمهاجمة الجهرة وهو أمر لا تشير إليه الروايات السعودية التي أكتفت بالقول ان ابن سعود اصدر أمراً للدويش بانقاذ اخوانه في قرية وذلك دون أن توضح ان كان الدويش قد تحرك بمبادرة شخصية منه أو بأمر من ابن سعود ، وقد سبقت الإشارة إلى الوكيل السياسي البريطاني في البحرين سنة ١٩٢٠م وهي مبنية على رسالة كان قد بعثها له الدويش تظهر تحركاته وكأنها بمبادرة شخصية منه بعد أن لاحظ أن قوة الإغارة الكويتية قد توغلت داخل حدود نجد إلى مسافة لا تتعدى أكثر من مسيرة يوم ونصف يوم عن الرياض نفسها ، ثم عادت إلى الجهرة ومعها الغنائم التي حصلت عليها مما جعل الدويش والقبائل التي أضيرت من هذه الغارات تزحف خلف قوة الإغارة الكويتية لاسترجاع هذه الغنائم (٣٥) .

وعموماً فقد شن الأخوان هجومهم على الجهرة ، مما اضطر الشيخ سالم إلى سحب قواته والتحصين في القصر الأحمر ، وقبل الشيخ سالم شروط الأخوان فانسحب فيصل الدويش إلى الصبيحة ، وعاد ابن الصباح إلى الكويت وطلب من بريطانيا حماية بلاده ، وبالفعل سيطرت السلطات البريطانية على الموقف وطالبت قوات السلطان عبد العزيز بالإنسحاب الفوري ، واعتبار الصبيحة غير محتلة من أي من الطرفين ، ومطالبة الشيخ سالم بعدم ارسال اي تعزيزات إلى الجهرة . ثم تفرغت السلطات البريطانية إلى الجهود السياسية الأساسية في محاولة تسوية النزاع من جذوره ، وقد سعى شيخ المحمرة - خزعل - للتوسط في عقد صلح بني الطرفين ، وقد وافق السير بيرسي كوكس على ذلك ، وكانت بريطانيا مشغولة بتصفية آثار الثورة الدامية في العراق والإعداد لقيام النظام الملكي هناك .

واشترطت بريطانيا على الشيخ خزعل عدم تضمن الصلح لموضوع الحدود بين نجد والكويت حيث سيترك ذلك لوجهة النظر البريطانية ويظهر هذا الشرط حرص السياسة البريطانية على عدم انجاز أي أمر من وراء ظهرها وذلك بهدف تحقيق مصالحها الحالية والمتوقعة . وقد ترأس الوفد الكويتي من ولي العهد احمد الجابر الصباح وذكر السلطان عبد العزيز أنه يكن الصداقة لشعب الكويت وآل الصباح ، غير أنه ابدى عدم ارتياحه تجاه الشيخ سالم الذي تسبب في تصعيد الموقف وتأزمه بين البلدين ،غير أن وفاة الشيخ سالم في ٢٧ يناير ١٩٢١ قد فتح المجال امام علاقات ودية متنامية بين الجانبين (٣٦) ، غير أن السير بيرسي كوكس لم يكن متحمساً لإيجاد حل جذري لمشكلات الحدود بين البلدين خلال النصف الأول من عام ١٩٢١ لأن الأوضاع هادئة ولا تبرر حلاً فورياً ، غير أن تطورات الأحداث في النصف الثاني من العام نفسه قد دفعت بمشكلة الحدود إلى وضع حد لها فكانت معاهدة المحمرة .

٧- معاهدة المحمرة وبورتوكول العقير:

بالرغم من أن السير بيرسي كوكس لم يكن متحمساً لتسوية الحدود النجدية الكويتية ، إلا أن تصاعد الغارات والغارات المضادة بين الأخوان والقبائل على حدود العراق ،دفع ذلك بيرسي كوكس للتحرك لإيجاد حلول لهذه المشكلة حرصاً على سلامة الحكومة الجديدة في العراق ، بمعنى أن تسوية الحدود العراقية النجدية هو الذي كان محل اهتمام بيرسي كوكس وليست مشكلة الحدود الكويتية النجدية ، ومع ذلك فقد دخلت هذه المشكلة الأخيرة ضمن بنود التسوية في بروتوكول العقير (٣٧) .

وقد افتتحت جلسات هذه المعاهدة في المجمرة في ٥ رمضان ١٣٤٠هـ ٣ مايو ١٩٢٢م عرف بمعاهدة المحمرة ، على أن لا تسري بنود هذه

المعاهدة إلا بعد التصديق عليها من ملك العراق وسلطان نجد والمندوب السامي البريطاني ، ونصت المادة الأولى (٣٨) فقرة (أ) « أن العشائر التي هي تحت اسم عشائر المنتفق والظفير والعمارات فهم راجعون إلى حكومة العراق » ، وقد امتنع عبد العزيز عن التصديق على هذه المعاهدة لعدم النص فيها على جعل العشاذر النجدية النازحة إلى العراق ترجع إلى نجد ، وأن هذه المعاهدة جعلت هذه العشائر تابعين لحكومة العراق كما أنها لا تضمن حقوق الرعي المكتسبة منذ عهد بعيد إلى القبائل النجدية في المناطق التي الحقت بالعراق ، ونتيجة لعدم تصديق السلطان عبد العزيز عليها فقد ألحق بها بروتوكول سمى بيرتوكول العقير رقم (١) وألحق أيضاً ببروتوكول العقير رقم (٢) وذلك في ١٢ ربيع الثاني سنة ١٣٤١هـ / ٢ ديسمبر ١٩٢٢م وذلك في بندر العقير (٣٩) .

وقد اختلفت الآراء حول الظروف المحيطة بهذا البروتوكول ، فخزعل أورد أن بيرسي كوكس أرسل إلى الكولونيل وكسن (٤٠) كي يتصل بالسلطان عبد العزيز ويقنعه بالقدوم للعثير ليجتمع مع كوكس ، في حين يذكر الريحاني (٤١) : « أن عظمته قال : « نحن دعونا السير برسي كوكس إلى العقير لأخذ رأيه في أمرين ، الأول : الشريف حسين وأولاده ، والثاني : الأتراك الطامعون الأن في المحصل ، أما مسألة العمارات والظفير فان حلها لا يستوجب مجيئاً إلى هذا المكان ..» .

وصل السلطان عبد العزيز إلى العقير في ٥ ربيع ناني ١٣٤١هـ المواق ٢٦ أكتوبر ١٩٢٢م ومعه سعود الكبير وعبد اللطيف المنديل وأمين الريحاني وعبد الله الدملوجي وعدد من الموظفين والحرس والميجر هولمز ، أما بيرسي كوكس فقد وصل بعده بيومين ومعه صببح نسأت ممثلاً للعراق والميجور مور ممثلاً لشيخ الكويت والشيخ فهد الهزال وبعض الفنيين في معرفة الآبار والطرق ومناطق الرعي(٤٢) ، وكانت الجلسة الأولى غير رسمية اقتصرت

على ترحيب السلطان عبد العزيز بالقادمين وتبعتها جلسات سرية بينه وبين رئيس وفد العراق والوكيل السياسي البريطاني في الكويت وفهد الهزال ، وانتهت الجلسات بتعيين الحدود بين كل من نجد والعراق والكويت والتوقيع على بروتوكول العقير .

وقد وقع اتفاقية الحدود بين نجد والكويت كل من الوكيل السياسي البريطاني في الكويت الميجور مور ، وعن الجانب السعودي عبد الله سعد الدملوجي وصادق على التوقيع السلطان عبد العزيز ، وأرسلت إلى شيخ الكويت الذي صادق عليها هو الآخر في ١٠ ربيع الثاني ١٣٤١ الموافق ٢٠ نوفمبر ١٩٢٢م. وفي تقييم بروتوكول العقير ، يمكن القول انه كشف عن ان النزاع الحقيقي لم يكن يتركز على امتداد الأراضي التي يجب ضمها لكل من الطرفين ، فان تلك المساومات كانت مرحلة أولية سرعان ماتجاوزها البحث إلى الآراء المتعارضة حول تخطيط الحدود على النمط الأوروبي الذي كان كوكس يعمل من أجله ، والحدود القبلية التي كان السلطان عبد العزيز يطالب بتطبيقها ، وكادت المفاوضات ان تتعثر وتفشل بسبب اختلاف وجهات النظر ، لولا أن بيرسي كوكس حسم الأمر حينما انفرد بالسلطان عبد العزيز وأقنعه بالتخلي عن مطالبته بتطبيق الحدود القبلية وأعلن أنه سيتولى بنفسه رسم خط الحدود بنفسه وقد عينت منطقة محايدة بين الطرفين رمزاً للحل الوسط بني الآراء الأوروبية عن الحدود والآراء القبلية ، واعتبرت هذه المنطقة المحايدة - على حد قول السعدون (٤٣) - أرضا مشاعة بين قبائل الطرفين.

هناك أيضا الجدل المثار حول هذه المشكلة ، أي مشكلة الحدود بين نجد والكويت والتي لم تستأثر باهتمام الميجر مور الذي صمت حينما أثيرت من جانب عبد اللطيف المنديل الذي اعترض على وجود منطقة محايدة بين البلدين وطالب بأن تلحق بنجد لاحتمال وجود النفط فيها ، وهنا رد بيرسي

كوكس بأن هذا هو السبب في جعلها منطقة محايدة (٤٤) .

ويذكر عبد الله الأشعل آن « إتفاقية » العقير قد أشارت إلى أنه ستتلوها اتفاقية مفصّلة أخرى بصدد الحدود ، وأن تلك الإتفاقية كانت بمثابة تسوية مؤقتة لمشكلة الحدود ككل حتى يتسنى للدولتين استغلال موارد المنطقة المحايدة بالتساوي اي ان تتم التسوية النهائية لوضع الحدود (٤٥) » . وبالرغم من أن الإتفاقية ابتدعت اسلوباً جديداً وناجحاً لتخطيط الحدود في الحالات المماثلة إلا أنها لم ترسم نظاماً معيناً وإدارة معينة للمنطقة ، وربما يرجع ذلك إلى أن هذه المساحة الشاسعة ، لم تكن آهلة بالسكان وقت تخطيطها إذ لم يكن البترول قد تدفق بعد وبالتالي لم تكن هناك حاجة ماسة لضبط نظام إداري والتدقيق في العلامات الحدودية بين الدولتين . أما خزعل فيعلق على تلك المعاهدة بقوله «أنه وان كان بيرسي كوكس قد قطع شوطاً » اصلاحيا » كبيراً وحقق انجازاً سياسياً في عقد هذه المعاهدة ، إلا أنها العبارات التي صيغت بها المعاهدة كانت عبارات غامضة بحيث أنها قادت إلى نزاع كبير بعد مدة وجيزة من نشرها ، أما السعدون فيرى أن المؤتمر قد انهي مشكلة الحدود بين نجد والكويت وأكسبها الصيغة الدولية ، وعرفت الحدود التي تمارس كل دولة فيها سيادتها ، ولا يعني هذا بنهاية المشكلات بينهما ، بل أن هذه المشكلات قد تجددت ، ولكنها اختلفت نوعياً عن المشكلات التي سبقت اتفاقية تخطيط الحدود حيث لم يعد يخشى منها على كيان الكويت المستقل ، وإنما هي مشكلات تندرج تحت كل ما يقع بين دولتين متجاورتين ، وان الكويت - بعد توقيع اتفاقية الحدود - قد نجت من خطر الذبان في كيان جارتها القوية (٤٦) ».

كذلك فقد أخذت اتفاقية العقير بمبدأ المناطق المحايدة ، وأقيمت دوريات منتظمة على الحدود ، ووعد بيرسي كوكس Cox باجراء تدابير أخرى لمنع وقوع حوادث على الحدود ، وكانت هناك المشكلات التي أثارها

الأخوان الذين مازلوا يتسللون إلى امارة شرق الأردن واقترابهم من عمان وعدم انسحابهم ، وقد تدخل الطيران البريطاني للحيلولة دون استمرار الأخوان ، وتولى الكولونيل فوكسKnox مهام اعماله كخلف لبيرسي كوكس وواجه فوكس اصرار الأمير عبد العزيز بن سعود بشأن التفاوض مع كل حكومة على حده (الأردن - العراق) ، واتخذ الأمير عبد الله أمير شرق الأردنن هو الآخر موقفاً مماثلاً لموقف ابن سعود وطالب باعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه سنة ١٩١٩ وان تكون الحدود بين نجد والحجاز هي الصحراء القاحلة وينسحب الأخوان من الجوف ووادي سرحان ، وعموماً فقد تمسك الأمير عبد الله أمير شرقي الأردن بأن تكون له حدود متصلة مع العراق مما يعني قطع الطريق بين نجد وسوريا التي تعتبر منفذاً من منافذ تجارة نجد الهامة ، والملاحظ ان عبد الله صار يتحدث نيابة عن والده ملك الحجاز الذي رفض الحضور رغم الحاح بريطانيا عليه وهناك نتيجة أخرى لا تقل أهمية عن النتائج السابقة وهي احتدام الجدل حول مستقبل وادي سرحان حيث أيدت بريطانيا منحه للأردن حتى تتصل الإمارتان الهاشميتان الخاضعتان لنفوذها ، والأمر الذي يسترعى الإنتباه أيضاً أن قضية الحدود بين نجد من جهة والعراق والأردن من جهة أخرى لم تحل إلا أثناء حصار جدة وحتى أفول نجم الحكومة الهاشمية .

وهناك تفسير آخر للوضع القانوني والواقعي بشأن ما تم التوصل إليه في اتفاقيتي المحمرة والعقير ، فقد كانت حدود الكويت حتى توقيع معاهدة العقير ، هي تلك التي تم الوصول إليها في معاهدة عام ١٩١٣ ، ولم يكن في الإمكان تغييرها إلا باتفاق بين الحكومتين العثمانية والبريطانية ، وقد اوضح الأمير عبد العزيز - طبقاً لهذا التفسير - بتفاوضه على حدود بلاده مع الكويت على الحكومة البريطانية موافقته على هذا المبدأ ، وأقر بمركزه القانوني بعد اندثار الامبراطور العثمانية ، وأصبح ملزما كحاكم على نجد والإحساء باحترام الإلتزامات التعاهدية للدولة العثمانية بالنسبة إلى حدود هذه

المناطق ، ويستند هذا التفسير تبريراته من أن القانون الدولي يقر أن الأمير عبد العزيز كوارث للسيادة العثمانية ، فإن «الوراثة تحدث بالنسبة إلى الحقوق والواجبات الدولية التي كان السلف يملكها أو يقبلها كالتزام ، والمتعلقة محلياً بجزء من الأراضي المقسمة أو التي تم التخلي عنها(٤٨) » وكان الخط الأزرق قد اكتسب الصفة القانونية كحدود شرقية لسنجق نجد العثماني في المادة الثالثة من المعاهدة البريطانية العثمانية التي عقدت في التاسع من مارس ١٩١٤ وتم ابرامها في ٥ يونيو من نفس العام ، واصبح هذا الخط التزاماً دولياً يرتبط محلياً بنجد والإحساء ، ويضيف أحد الباحثين الغربيين في القانون الدولي قائلاً (٤٩) : « ان المرء يجتهد كثيراً في البحوث التي تعالج الأنظمة الإقليمية للبحث في كيفية تنظيم الحدود ، وتجمع الآراء على اعتبار مثل هذه البحوث متعلقة أيضاً بأصحاب السيادة الجدد على الممتلكات موضع البحث». ويستطرد هذا الرأي فيذكر أن عبد العزيز قد اعترف بهذا المفهوم فيديباجة المعاهدة البريطانية السعودية في ٢٦ ديسمبر ١٩١٥ وذلك في المادة الأولى من المعاهدة كحاكم نجد والإحساء والقطيف وجبيل والبلدان والموانىء التابعة لها ، كما ورد ذكر الخط الأزرق في مفاوضات العقير ١٩٢٢ دون ذكر أية إشارة إلى اعتبار هذا الخط حدود شرقية لنجد .

٨- مؤتمر الكويت:

بالرغم من التصديق على معاهدة المحمرة ومؤتمر العقير ، فقد ظلت المشكلات قائمة بين كل من نجد والعراق ، وساد التوتر بسبب استمرار الغارات بين العشائر العراقية والبادية في نجد ، ونتيجة لحالة التوتر على الحدود فقد أوعزت الحكومة البريطانية للوكيل البريطاني بيرسي كوكس ومن بعده فوكس رئيس المعتمدين السياسيين في الخليج باجراء اتصالات مع الأمير عبد العزيز واقتراح قيام مؤتمر لحل المشكلات القائمة بين كل من نجد

والعـراق وشرق الأردن والحجـاز، وقـد عـقـد المـؤتمـر تحت (٥٠) الحـاح الحكومـة البريطانية وتم اختـيـار الكويت مكاناً باعـتبـاره يقع في الوسط بين نجد والعراق وان شيخها أحمد الجابر يتمتع بعلاقات طيبة مع سلطنة نجد والعراق ، واوضحت بريطانيا أن هدف المؤتمر هو ازالة الخلافات بين الحكام العرب ، وقد رحب السلطان عبد العزيز بدعوة بريطانيا له للحضور غير انه اشترط لذلك ان تبحث مشكلاته مع كل قطر على حده وأن يؤجل موعده إلى فبراير ١٩٢٤ بدلاً من أواخر عام ١٩٢٣ ، كما دعت الحكومة البريطانية إلي مشاركة العراق بهدف اعادة النظر في معاهدة المحمرة ، كما وافق الأمير عبد الله أمير شرق الأردن علي حضور المؤتمر .

وقد بدأ مؤتمر الكويت في ١٧ ديسمبر ١٩٢٣ بحضور وفود سلطنة نجد والعراق وشرق الأردن ولم يحضر وفد عن الحجاز ، ودارت بين تلك الوفود محادثات لمنع الغزوات والغارات بين العشائير المقيمة على جانبي الحدود والتفكير في عقد معاهدات لتسليم المجرمين وجباية الزكاة ، غير أن أوجه الخلاف حول هذه النقاط قد أجل النظر فيها حتى ١٨ يناير ١٩٢٤ ، وبعد مشاورات واتصالات بين الحكومتين البريطانية والعراقية استؤنفت الجولة الثانية من مؤتمر الكويت . وكانت بريطانيا تسعى بذلك إلى عرقلة جهود السلطان عبد العزيز الرامية إلى ايصال حدوده إلى سوريا بقصد التجارة ، وفي تقييم مؤتمر الكويت يرى أحد الباحثين (٥١) انه من الأرجح أن المؤتمر لم ينجح في مساعيه بشأن تخفيف حدة التوتر في المنطقة ، وهو ما جعل الحكومة السعودية تصدر الكتاب «الأخضر النجدي » المتعلق بمؤتمر الكويت شارحة وجهة نظرها واستعدادها لحل الخلافات بالوسائل السلمية مع الحفاظ على المصالح الإقليمية » .

ويرى حافظ وهبة (٥٢) أنه لم تكن هناك حدود دولية بين نجد والعراق لأن القبائل بين البلدين كانت دائمة التنقل ، ويضيف وهبة أن أكثر العشائر

المعروفة ف يالعراق هي عشائير نجدية رحلت إلى العراق وسوريا ونجد مثل شمر وكانت الحدود النجدية تمتد وتضيق حسب قوة الحاكم وامتداد سيطرته وسطوته بين القبائل والعشائر . وقد سبقت الإشارة أن الحدود السعودية العراقية سبق ان خططت في اتفاقية المحمرة عام ١٩٢٢ وارفق بهذه الإتفاقية بروتوكول انشاء منطقة محايدة مساحتها ٢٥٠٠ ميل مربع وتجاور الجزء الغربي من الحدود مع الكويت ، وفي هذه المنطقة المحايدة تم الإتفاق على عدم إقامة منشآت عسكرية أو دائمة . ويباح للقبائل الرحل من كلا البلدين أن تجوب المنطقة بحثاً عن الكلأ والمياه .

أما فيما يتعلق بالعلاقات بين عبد العزيز بن سعود وبريطانيا ، فقد شهدت هذه العلاقات مرحلة جديدة منذ عام ١٩٣٧ بعد التوقيع على معاهدة جدة في ٢٠ مايو من نفس العام ، ومثلت هذه المعاهدة اعترافاً بالتغييرات العظيمة وازدياد مكانة عبد العزيز بن سعود وسلطاته منذ توقيع معاهدة ١٩١٥ التي سبقت الإشارة اليها حيث ألغيت هذه المعاهدة بناء على طلب ابن سعود وان المرتبة التي بلغها لا تسمح له ببقاء العلاقات التي رسمتها ونص في معاهدة جدة التي تم التوقيع عليها في ٢٠ مايو ١٩٢٧ على إلغاء معاهدة دارين صراحة ، والإعتراف باستقلال الدولة السعودية استقلالاً تاماً وكاملاً بدون قيد ولا شرط ، وأضفت معاهدة جدة على أبن سعود لقب « ملك الحجاز ونجد وملحقاتها » ، ورفعت من المعاهدة الجديدة القيود التي كانت مفروضة على تصريفه لعلاقاته الخارجية وأعماله الأخرى بموجب معاهدة عام ١٩١٥ واعترفت الحكومة البريطانية بالاستقلال الكامل والمطلق لبلده وتعهد ابن سعود مبواصلة احترام السلامة الإقليمية لإمارات شرقي الجزيرة العربية الواقعة تحت الحماية البريطانية ، ونصت المادة السادسة من معاهدة جدة على أن « يتعهد جلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها بالحفاظ على العلاقات الصديقة والسلمية مع أراضي الكويت والبحرين ومشايخ قطر وساحل عمان الذين يرتبطون بعلاقات خاصة مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية » .

والواقع ان بريطانيا بموافقتها علي إلغاء معاهدة ١٩١٥ - معاهدة دارين أو العقير - كانت تدرك أن هذه المعاهدة لم تعد صالحة لأن تكون قاعدة لعلاقات الحكومتين النجدية والبريطانية بعد ان تغيرت الأحوال والظروف بفضل قوة شخصية السلطان عبد العزيز بن سعود ، ومن ناحية أخرى فان الأوضاع في قطر والكويت في هذه الفترة كانت تتطلب ذلك ، فمشيخة قطر التي تقع بين نجد والكويت ، كانت بريطانيا قد وقعت معها عدة اتفاقيات تعاهدية كان آخرها في سنة ١٩١٦ ، أما الكويت فقد ظل خبر الإتفاق المعقود بين الشيخ مبارك وبريطانيا في ٢٣ يناير ١٨٩٩ سرا بينهما حتي وصل اللورد كرزن نائب ملك بريطانيا في الهند للكويت سنة ١٩١٤ وعقب اعلان الحرب زار السير بيرسي كوكس الشيخ مبارك ،وقبل ذلك بعام انتزع الأنجليز وثيقة من الدولة العثمانية تعترف بموجبها بالإتفاقات بين بريطانيا والكويت ، أما فيما يتعلق بالعراق فقد شهد عام ١٩١٨ الاستيلاء البيرطاني عليه وجلاء تركيا تماماً ووضعه تحت النفوذ البريطاني .

٩- الدولة السعودية الثالثة والبريمي :

استأثرت واحة البريمي باهتمام الملك عبد العزيز ويذكر بيرسي كوكس ان احياء الدولة السعودية في نجد قد اثار القلق في المشيخات الست لساحل عمان ، ويرى البعض أن حكام تلك المشيخات لم يشعروا بالخطر إلا في عام ١٩٠٦ حينما قام عبد العزيز بنشاط حركي في الركن الجنوبي الشرقي من نجد قرب عمان . وبعد قضائه الفترة ١٩٠٢ - ١٩٢٥ في تثبيت دعائم الحكم ، فقد أغتنم عبد العزيز فرصة الخلافات القبلية في منطقة البريمي واستنجاد بعضها بعبد الله بن جلوي أمير الأحساء الذي بعث بقوة يقودها سويد آل عرفة عام ١٩٢٥ إلى البريمي ، وقوة أخرى في العام التالي يقودها محمد بن منصور وقد تمكن الأثنان من جمع الزكاة م الواحة والقبائل القاطنة في ضواحيها ، واستمر نشاط ابن جلوي في جمع الزكاة من البريمي حتى عام ١٩٢٩ .

وتجدر الإشارة أن الإتفاقية البريطانية التركية في عام ١٩١٣ كانت قد تعرضت لحدود نجد الجنوبية ، حيث يمتد خط الحدود طبقاً لذلك من جزيرة الرضفونية جنوب العقير إلى الربع الخالي ويفصل هذا الخط نجداً عن شبه جزيرة قطر والإمارات « المتصالحة » وعجمان ومسقط وكانت جميعها خاضعة للنفوذ البريطاني غير أن المملكة العربية السعودية لم تعترف بهذه الإتفاقية فيما بعد مستندة إلى أن الإتفاقية نفسها لم تبرم حتى قيام الحرب العالمية الأولى والتي وصلت فيها الدولة العثمانية خصماً لبريطانيا ، كما نظرت المملكة العربية السعودية إلى هذا النزاع باعتبارها صاحبة حق في السيادة على المنطقة المتنازع عليها بحكم ولاء القبائل لها فضلاً عن الحق التاريخي وان تاريخ الحكم السعودي سواء في عهده الأول أو الثاني يشير إلى أنه كان حركة مضارة للحكم العثماني ، وبالتالي فان السعودية المعاصرة ليست من ورثة الدولة العثمانية ، وهي - أي السعودية - غير ملزمة بأي اتفاق تكون قد عقدته الدولة العثمانية مع أطراف أخرى على نحو ما سبقت الإشارة إليه في موضع سابق من الدراسة .

كما تركزت الأسانيد السعودية علي الملاحظات الجيوبوليتيكية حيث من الصعب تطبيق نظام الحدود السياسية المعمول به في معظم دول العالم على هذا الجزء من شبه الجزيرة ، ذلك ان الحدود السياسية كما هو معروف ترتبط بحواجز طبيعية أو بفواصل لغوية ، والوضع مختلف في هذه المشكلة ، ذلك أن سكان المنطقة المتنازع عليها يشتركون مع كلا الطرفين المتنازعين في اللغة والدين والتراث التاريخي والإجتماعي . وقد تبلورت مشكلة البريمي بصورة واضحة عندما منحت السعودية شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا الأمريكية حق امتياز التنقيب عن البترول في عام ١٩٣٣ فى معظم الأراضي السعودية ولا سيما في نصفها الشرقى ،وطالبت عمان بملكية واحة البريمي وقريتي حماسا والصفرا ، كما طالبت أبو ظبى بتبعية هذه القرى إليها وكانت

بريطانيا هي المتحدثة عن كل من عمان وأبو ظبي واستندت بريطانيا في ذلك إلى اتفاقية سنة ١٩١٣ ، غير أن السلطات السعودية رفضت الإعتراف بهذه الإتفاقية واستمرت المفاوضات بين بريطانيا والمملكة العربية السعودية حول هذه النقطة حتى قيام الحرب العالمية الثانية ، وبعد انتهائها زادت حدة هذه المشكلة نظراً لإصرار بريطانيا على سلخ واحة البريمي والمنطقة الساحلية بينها وبين أبو ظبي ، كما شجعت حاكم عمان على غزو المنطقة، ومع ذلك فقد ظلت عملية جباية الزكاة التي يقوم بها السعوديون في الواحة مستمرة حتى سنة ١٩٥٠ وفي سنة ١٩٥٢ وصلت إلى الواحج قوة سعودية بقيادة تركي بن عطيشان ، وفي سنة ١٩٥٤ لجأت الأطراف إلى التحكيم وتقرر أن تضم هيئة المحكمة خمسة أعضاء ، وتختار كل من بريطانيا والسعودية العضو الذي يمثل كل منهما ، ويختار الثلاثة الآخرون أحدهم رئيسا بموافقة الدولتين على أن يكون من غير مواطني أي من الدولتين وقد عرضت الحكومة السعودية وثائقها في ثلاث مجلدات يتناول الأول دراسة حول حق السيادة السعودية على المنطقة والمجلد الثاني هونصوص الرسائل المتبادلة مع بريطانيا منذ بداية النزاع ويضم المجلد الثالث دفاتر الزكاة ، ومع ذلك فقد فشلت لجنة التحكيم في الوصول إلى أي اتفاق ، وفي سنة ١٩٥٥ قامت بريطانيا باحتلال البريمي باسم سلطان مسقط وشيخ أبو ظبي ، وقد اتفق سلطانا مسقط وأبو ظبي على تقسيم المنطقة فيما بينهما ، امـــا منطقتا الظفرة والجن فقد اعطتهما بريطانبا لأبو ظبي في سنة ١٩٥٨ .

وكان حرص المملكة العربية السعودية على تشجيع قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في عام ١٩٧١ وتحسين علاقاتها مع عمان من أهم توجهات السياسة الخارجية السعودية في الفترة اللاحقة .

هوامش الفصل الثالث

١ - لوريمر ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، من ص ٧٤٥ - ٧٤٨ .

٢ - نقلا عن المذكرة البريطانية ، الجزء الثاني ، ملحق د رقم (١) : من النقيب فوكس المعتمد السياسي في الخليج إلى بيرسي كوكس بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩٠٦ وراجع ايضا :

Hogach, David Grorge, Hejaz World War 1 Falcam - Oteander 1917 .

٣ - من عبد العزيز بن سعود إلى بيرسي كوكس في ٨ رجب ١٣٣١ وراجع ايضا : جوشي وتمبرلي ، الوثائق البريطانية عن جذور الحرب ١٨٩٨-١٩١٤ ، لندن ١٩٣٨(بالانجليزية) من ص ١٩٠-١٩٥ .

٤ - من وزارة الخارجية البريطانية إلى وزارة الهند البريطانية بتاريخ ٣١ أكتوبر ,١٩١٣

٥ - راجع في تفصيل ذلك : محمد المانع - ترجمة الدكتور عبد الله الصالح العيثيمين ، توحيد المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ (١٩٨٢م) بدون مكان وتاريخ الإصدار ، من ٦٧- ٨٠ .

٦ - المرجع نفسه ص ٦٨ .

٧- من وزارة الخارجة البريطانية إلي وزارة الهند في ٣١ أكتوبر ١٩١٣ .

٨ - تم العثور على النص الأنجليزي في الوثائق العثمانية عندما احتلت بريطانيا البصرة بعد قيام الحرب العالمية الأولى ، والوثيقة مؤرخة في ٤ رجب ١٣٣٢هـ .

٩ - من السفير العثماني في لندن « حقي باشا » إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٩ يوليو ١٩١٤

١٠- راجع تفصيل ذلك في جويشي وتمبرلي ، وثائق عن جدور الحرب ، مرجع سابق ، من ص ٣٣٥ -٣٤٤ .

١١- نقلاً عن المذكرة السعودية في عام ١٨٥٥ بشأن النزاع حول مسألة البريمى .

١٢ - وقد وجدت بريطانيا فى هذه الإنتصارات العثمانية المبدئية أن ذلك سوف يساعد في وجود مناخ من عدم الإستقرار السياسي في المناطق الإسلامية التابعة لبريطانيا مثل ايران وافغانستان مما يعكس آثاره السيئة على أمن واستقرار الهند .

١٦- دكتور تريك بن محمد بن سعود الكبير ، علاقة بريطانيا بالملك عبد العزيز آل سعود ١٩٠٢-١٩٢٥ ، فى : بحوث المؤتمر العالمى عن تاريخ الملك عبد العزيز ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ١٩-٢٣ ربيع الأول ١٤٠٦ هـ الموافق ١- ٥ ديسمبر

١٩٨٥ م.

١٧- نفس المرجع السابق .

١٨- راجع في تفصيل ذلك ، دكتور حسين البحارنة ، الوضع القانوني لدول الخليج العربي حيث يرى أن هذه الإتفاقيه - العقير - كانت بمثابة تسوية مؤقتة لمشكلة الحدود كي يتسنى للدولتين استغلال موارد المنطقة المحايدة بالتساوي إلى أن تتم التسوية النهائية لوضع الحدود ، ومما يدعم صحة هذا التفسير ما ذهب إليه دكتور حسين البحارنة ان التقسيم الدي رسمته الإتفاقية لم ينفذ فى الواقع ، ومع ذلك فإن هذه الإتفاقية تبقى الوثيقة الوحيدة التى تحدد المركز القانوني للسعودية والكويت فى المنطقة المحايدة .

١٩- وقد تمكن الجانبات السعودي والكويتي من التوصل إلى مثل هذا النظام في ١٩٦٥/٧/٧ .

٢٠ - قال البكري أر بلبول على وزن معفول وهي موضع من شق البحرين . وقال ابن بليهد : « الذي أعرفه بهذا الآسم ماء قرب العقير الذي يقع على بحر الخليج العربي ويتبع منطقة الإحساء يقال له بلبول » ، ومعنى ذلك أن بلبول موقع على ساحل الخليج العربي إلى الجنوب من الكويت ولا يبعد أكثر من ٩٠ ميلاً عن ميناء جبيل .

راجع في تفصيل ذلك :

- خالد السعدون ، العلاقات بين نجد والكويت ١٣١٩-١٣٤١هـ / ١٩٠٢-١٩٢٢م الرياض ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣م من ص ٢١٠-, ٢١٨

- حسين حلف الشيخ خزعل ، تاريخ الكويت السياسي ، الجزء الرابع ، الطبعة الأولى ، بدون مكان اصدار ، ١٩٦٥ ، وراجع ايضا الجزء الخامس ، الطبعة الأولى ١٣٩ هـ / ١٩٧٠م من ص ٢٠٠- ٢٣٠ .

٢١- نفس المرجع السابق .

٢٢ - دكتور عبد الله الأشعل . قضية الحدود في الخليج العربي ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٧٨ من ص ٤٠-٤٢ .

٢٣- نصت المادة السادسة من معاهدة دارين على أن يتعهد ابن سعود كما تعهد أباؤه من قبل بأن يتحاشى الإعتداء على أقطار الكويت والبحرين ومشايخ قطر وسواحل عمان التي تدخل تحت حماية الحكومة البريطانية والتي لها صلات مع الحكومة المذكورة وان لا يتدخلا ابن سعود في شئونها .

راجع نص اتفاقية دارين في :

- أمين سعيد ، الخليج العربي في تاريخه السياسى ونهضته الحديثة ، دار الكاتب العربى ، بيروت ، بدون تاريخ اصدار من ص ٨٥ - ٨٧ .

والملاحظ أن هذه الإتفاقية قد تم الغاؤها سنة ١٩٢٦ عندما كتب الملك عبد العزيز إلى حكومة لندن قائلاً أن المرتبة التي بلغها لا تسمح ببقاء العلاقات التي رسمتها بريطانيا سلفاً.

٢٤- يرد كذرها أحيانا باسم « جرية » وهي ابار ماء كانت ملكاً لقبيلة مطير.

٢٥- خزعل ، مرجع سابق من ص ٢٢٣-٢٢٤ .

٢٦- السعدون ، مرجع سابق من ص ٢١٨-٢١٩ .

٢٧- المرجع نفسه من ص ٢١٩ - ٢٢٠ .

٢٨- حسن سليمان محمود ، الكويت ماضيها وحاضرها ، مطبعة النعمان ، النجف الأشراف ، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٨م من ص ٢٢٢-٢٢٤ .

٢٩- المرجع نفسه ص ٢٢٤ .

٣٠- الشيخ خزعل ، تاريخ الكويت السياسي ، مرجع سابق ص ٢٢٥ .

٣١ - أمين الريحاني ، تاريخ نجد الحديث ، ص ٢٧٢ .

٣٢- السعدون ، مرجع سابق ، ص ٢٢١ .

٣٣- الشيخ خزعل ، مرجع سابق ، ص ٢٢٧ .

٣٤- المرجع نفسه ، من ص ٢٤٧ - ٢٥٤ .

٣٥- المرجع نفسه ص ٢٥١ ، وراجع أيضاً السعدون ، مرجع سابق ، ص ٢٤٨ .

٣٦- حيث أنهت وفاة الشيخ سالم النزاع بين الجانبين ونادى منادي السلطان عبد العزيز بأن الحدود بين البلدين قد فتحت وان نجد والكويت اصبحتا بلداً واحداً .

٣٧- راجع نص بروتوكو ل العقير فى المتن .

٣٨- راجع نص معاهدة المحمرة فى المتن

٣٩- العقير (بضم العين وفتح القاف) ساحل وقرية دون القطيف وهى تصغير العقر وهي قرية على شاطئ البحر ، ويذكر أمين الريحانى انها ليست بمدينة ولا قرية ولا هي مضرب من مضارب البدو ، وانما العقير اسم لجمرك من حمارك نجد في الإحساء اطلق على احد القصور هناك ويقع على ساحل الخليج فالعقير هي أحد موانى السلطان عبد العزيز الثلاثة يتبعها القطيف والجبيل شمالاً ،وكانت موانى صغيرة للمراكب الشراعية ومن العقير يبدأ الطريق الشرقى إلى نجد .

راجع :

- ياقوت الحموي ،معجم البلدان ، المجلد الرابع ، بيروت ١٩٥٧ .

- أمين الريحاني ، ملوك العرب ، بيروت ، الجزء الثاني ، ص ٣١ .

٤٠ - وكان وكسن يعمل كضابط للإتصالات البريطانية في البحرين ، خزعل، مرجع سابق ، ص ١٣٢ .

٤١ - أمين الريحاني ، تاريخ نجد الحديث ، مرجع سابق ، ص ٣٠٩ .

٤٢ - نفس المرجع السابق ص ٦٨ .

٤٣ - السعدون ، ص ٢٨٤ .

٤٤- خزعل ص ١٤١ .

٤٥- دكتور عبد الله الأشعل ، قضية الحدود في الخليج العربى ، مرجع سابق ، من ص ٤٢ - ٤٥ .

٤٦ - السعدون ، من ص ٢٨٩-٢٩٠ .

٤٧- حيث يرى جي . بي . كيلي أن الأمير عبد العزيز قد أقر بمركره القانوني باعتباره « وارثاً » للإمبراطورية العثمانية .

راجع : جي . بي . كيلى . مرجع سابق من ص ١٧٦-١٧٨ .

٤٨ - اوبنهايم ، القانون الدولي ، لندن ١٩٥٥ من ص ١٥٧-١٦٠ وتجدر الإشارة أن بريطانيا قد اعتمدت هذا النص في مذكراتها بشأن الحدود السعودية الكويتية .

٤٩- جي . بي . كيلى ، مرجع سابق ، ص ١٧٧ نقلاً عن أي . جي . أس « مجموعة الدراسات الأكاديمية عن القانون الدولي » .

٥٠- دكتور تركي بن محمد بن سعود الكبير ، مرجع سابق .

٥١- المرجع نفسه .

٥٢- حافظ وهبة، خمسون عاماً في جزيرة العرب، القاهرة، ١٩٦٠ ص ١١٧

الفصل الرابع

مشكلات الحدود

الفصل الرابع

مشكلات الحدود

١ - خلفية المشكلات :

شجعت بريطانيا الإضطرابات العسكرية بين العشائر العراقية والكويتية والغارات السعودية على العراق ، والنزاع المسلح بين عسير واليمن وكانت السياسة البريطانية قد قررت تنفيذ خطة جديدة في الجزيرة العربية تتضمن تعيين فيصل ملكاً على العراق ،وعبد الله أميراً على شرق الأردن ، وتوطيد التعاون مع الأمير عبد العزيز بن سعود وتقديم كافة مستلزماته من الدعم العسكري والمالي من أجل السيطرة على الجزيرة العربية وانهاء حكم الهاشميين تماماً من الحجاز ، وكانت بريطانيا تظن في الوقت نفسه ان تنفيذ هذه الخطة من شأنها انهاء موضوع المطالبة العربية بتنفيذ الوعود التي كانت قد وعدت بها الحسين ابان الحرب العالمية الأولى.

وقد درست بريطانيا أوضاع الهاشميين والسعوديين ووصلت إلى نتيجة مفادها أن الهاشميين ليس في مقدورهم معارضة (١) السياسة البريطانية ، على عكس عبد العزيز بن سعود الذي تمكن من الإستيلاء على الرياض في عام ١٩٠٢ وان يوسع ممتلكاته وان يحقق انتصارات ساحقة على العثمانيين وينهي حكم امراء جبل شمر وستولى على معظم مدن الحجاز ويخضع كافة قبائل المنطقة الشرقية ، ويهدد كالا مراء الخليج العربي بما في ذلك الكويت والبحرين وقطر وامارات ساحل عمان ، وتمكن الأمير عبد العزيز أن يحول القبائل العربية إلى وحدة عسكرية مقاتلة يقودها إلى حدود الشام والأردن والعراق والكويت وعسير والحجاز ، وتذكر(٢) المصادر أنه لم يكن في مقدور أي حاكم عربي آخر بعد الحرب العالمية الأولى ان يجمع عدداً كبيراً من المقاتلين من ابناء الصحراء وبسرعة فائقة كما فعل عبد العزيز ، وكانت

بريطانيا تراقب طموحات عبد العزيز في الحجاز باعجاب ، غير أنها كانت ترغب استمرار الحكم الهاشمي لكل من العراق والأردن حتى يتحقق التوازن بين العائلتين الرئيسيتين .

وعلى صعيد العلاقات بين عبد العزيز والعراق ، فإن الأمير عبد الله لم يكن ينظر بارتياح إليتعيين الأمير فيصل ملكاً على العراق ، فشجع اتباعه في مارس ١٩٢٢ على الهجوم على الحدود العراقية الجنوبية الغربية المجاورة لنجد والكويت بهدف اضعاف الملك فيصل امام بريطانيا (٣) وقد تم العديد من الإتصالات بين الملك فيصل ملك العراق وحكومته والمندوب السامي البريطاني وتقرر أن تقوم بريطانيا باجراء وساطة مع الأمير عبد العزيز لحل الخلافات القائمة بين عشائر البلدين وتحديد الحدود ، وقد سبقت الإشارة إلى توصل الجانبين إلى التوقيع على معاهدة المجمرة وبروتوكول العقير الذي أعقبه التوصل إلى اتفاقية بحرة بين حكومتي نجد والعراق في أكتوبر ١٩٢٥ حول العلاقات العشائرية ، وقد حضر المحادثات جلبرت كليتون مندوباً مفوضاً من قبل الحكومة البريطانية ، والمخول بأن ينوب عن الحكومة العراقية ، وحضرها عن الجانب السعودي الأمير عبد العزيز واعترفت الدلتان نجد والعراق بموجب المادة الأولى بأن الغزو من قبل العشائر القاطنة في اراضيهما على أراضي الدولة الأخرى اعتداء يستلزم عقاب مرتكبيه عقاباً صارماً . ونصت المادة الثانية على تأليف محكمة خاصة للنظر في تفاصيل أي أعتداء يقع من وراء حدود البلدين ، في حين نصت المادة الثالثة على أن لا يجوز لعشائر إحدى الحكومتين اجتياز حدود الحكومة الأخرى إلا بعد الحصول على رخصة من حكومتهم وبعد موافقة الحكومة الأخرى . كما تعهدت الحكومتان في المادة الرابعة بأن تقفا بكل ما لديهما من الوسائل - غير الطرد واستعمال القوة- في سبيل انتقال كل عشيرة أو فخذ من أحد القطرين إلى الآخر إلا إذا جرى هذا الأنتقال بمعرفة حكومتهم ورضاها ، كما نصت المادة السادسة انه لا

يجوز لقوات العراق ونجد ان تتجاوزا حدود بعضهما البعض بقصد تعقب المجرمين إلا برضى الطرفين .

وفي تقييم هذه المعاهدة ، يمكن القول انها لم تنه الخلافات بين العراق ونجد وبمعنى آخر فقد استمرت الخلافات بين الملك فيصل والأمير عبد العزيز . وتجدر الإشارة ان السعوديين كانوا قد بدأوا الزحف على الحجاز في بداية سنة ١٩٢٤ - بعد اعلان الحسين نفسه خليفة للمسلمين - واحتلوا الطائف وطلب الأمير عبد العزيز من الهاشميين اخلاء الحجاز . وكان الشريف حسنم قد تنازل عن الملك لأبنه الأمير علي الذي كان شخصية ضعيفة ، وقد نصح من قبل اخيه فيصل بالعمل على حل الخلافات مع عبد العزيز آل سعود بالطرق السلمية ، والإعتماد على وساطة بريطانيا ، ومن الأرجح أن من أسباب الخلافات وتصاعدها بين الملك فيصل والأمير عبد العزيز ان الأول حث المندوب السامي البريطاني في العراق بان يحول دون وقوع الحجاز بأيدي عبد العزيز بن سعود ، غير أن بريطانيا ابدت عدم استعدادها للتدخل في النزاع بين حاكمي نجد والحجاز ، وحاول الملك فيصل في العراق ان يزج بقواته عسكرياً في النزاع بين نجد والحجاز غير أنه لقى معارضة قوية أدت إلى عدم اتخاذ قرار بارسال الجيش العراقي إلى الحدود السعودية .

وقد سارت الأحداث في الحجاز بسرعة ، فقد انضمت معظم القبائل إلى عبد العزيز بن سعود ، وسقطت جدة بدون قتال في ١٧ ديسمبر ١٩٢٥ وأعلن الأمير علي نجل الحسين تنازله عن عرش الحجاز وغادر مع عائلته ، وتمكن عبد العزيز من السيطرة الكاملة علي الحجاز . وفيما يتعلق بالعلاقات مع العراق ، فقد أمر عبد العزيز اتباعه بالقيام بسلسلة من الغارات على الحدود العراقية خلال عام ١٩٢٧ بقيادة ابن الدويش ، وطلب فيصل من بريطانيا اتخاذ اجراءات عاجلة نظراً لارتباط العراق ببريطانيا بمعاهدة تحالف تقضى بالتعاون الفعلي في مثل هذه الظروف ، وكان هذا الموقف الضعيف ناتجاً عن

التحالف مع بريطانيا بمعاهدة عام ١٩٢٢ التي وضعت العراق تحت السيطرة الكاملة لبريطانيا ، غير أن بريطانيا كانت ترغب في التدخل في أية حلول في النزاعات الحدودية بين العراق ونجد والظهور أمام العراقيين بأنها القوة التي لا يستغنى عنها الجانبان ، واتفق الطرفان على عقد مشاورات في جدة في ٢١ ابريل ١٩٢٨ لحل قضايا الحدود والخلافات العشائرية . غير أن المفاوضات لم تستمر وتوقفت لعدم التوصل إلى صيغ مقاربة ، ثم أعيدت في ١٥ يوليو ١٩٢٨ ومثل العراق وزير الداخلية الذي اصطحب معه مسؤول بريطاني هو جبلرت كلايتون ، وتم في هذه المحادثات التفاوض حول كافة المسائل الحدودية بين البلدين ، وأعقي ذلك اجراء وزارة الخارجية النجدية .

٢ - اجتماع الملكين « عبدالعزيز آل سعود وفيصل بن حسين » في ٢٢ / ٢٣ فبراير ١٩٣٠ :

أدى استسلام الأخوان (٤) الثوار إلى حل مشكلة من أكبر المشاكل التي تؤثر على العلاقات البريطانية السعودية - أما المشكلة الأخرى الكبرى التي يجب حلها فكانت الصلح بين السعوديين والهاشميين ، والواقع أن المحاولات العديدة التي بذلت منذ عام ١٩٢٢ قد فشلت كلها ، إلا أن تعيين كليتون (٥) سنة ١٩٢٥ كمندوب خاص لدى ابن سعود قد مكنهمن تقدير عمق الخلاف الحاد الذي حدث بين سكان نجد في ذلك الوقت وبين الهاشميين . وعقب مهمته في أوائل سنة ١٩٢٥ تباحث مرة أخرى مع ابن سعود في عامي ١٩٢٧ و ١٩٢٨ حول الأمور المتصلة بالهاشميين اتصالاً مباشراً . وعلى العكس من المندوبين البريطانيين الأخرين حاول الوصول إلى صلب المشاكل التي تواجه ابن سعود الذي كان محاطاً بالأعداء في العراق وشرق الأردن والكويت ، وهم الذين كانت ترعاهم بريطانيا ، وكان من الواضح أن هذا الأمر قد اعاق العلاقات الودية مع السلطات البريطانية هناك . وحينما تولى كلايتون في عام ١٩٢٩ منصب المندوب البريطاني في العراق كان

المقصود بذلك هو الأمير عبد العزيز بن سعود بأن له صديقاً في بغداد . وكان من قبل ينظر إلى المندوبين البريطانيين هناك على أنهم أعداء بينما شعر الآن بأمان أكثر وعقد العزم على معاقبة الحركات غير الشرعية داخل بلاده من أجل استقرار نظامه ، ونتيجة لذلك بدأت لإقامة علاقات أفضل ليس بين بريطانيا وعبد العزيز فقط ولكن أيضاً بينه وبين الحكام الهاشميين في دول الإنتداب ، ومع ذلك توفى كلايتون قبل انهيار ثورة الأخوان بشهرين ، وترك للسير فرنسيس همفريز المندوب السامي البريطاني الجديد مهمة الجمع بين فيصل وعبد العزيز ، وكتب جورج أنطونيوس (٦) - الذي ساعد دبلوماسية كلايتون في مجلة التايمر في ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٠ بعد اجتماع عبد العزيز وفيصل مباشرة « ان عصور التفاهم الأفضل الذي يبسر به هذا المؤتمر يجب أن يكون مصحوباً بذكرى الراحل سير جيلبرت كلايتون ، ذلك أنه صاحب مشروع عقد اجتماع ومصالحة بين العاهلين منذ خريف بنسة ١٩٢٥ عقب زيارته الأولى لسلطان نجد » .

وليس هناك من شك في أن بريطانيا كانت دائماً قلقة لتحقيق السلام والتفاهم بين العراق ونجد . والآن وبعد اختفاء الأخوان كان الجو أكثر ملاءمة . وفي الحقبقة فإن جميع الأطراف المعنية كانت ترغب في التخلص من حالة الإضطراب التي بدأت بمجئ الحكام الهاشميين إلى العراق وشرق الأردن وبوصول الأخوان إلى مقربة من هذه الدول التى نشأت حديثاً ، وبفرض الانتداب البريطاني عليها ، وكان من الواضح أن مصلحة بريطانيا هي أن تسعى إلى فرض الهدوء كما قالت مجلة التايمز في ١٨ يناير سنة ١٩٣٠ :

« إن علاقاتنا الخاصة بالعراق ، والمصلحة الطبيعية لرعايانا المسلمين في الهند وأفريقيا في رفاهية مملكة وأرض الإسلام المقدسة ، كل ذلك يفسر المصلحة المرجوه التي اثرها اجتماع الملوك بين كثير من الناس الذين يتكلمون الأنجليزية والدين جعلتهم الحروب أو التجارة أو الرحيل على اتصال

بالعرب منذ عام ١٩١٤(٧) » .

وكان العراقيون قد قاموا بالمبادرة لعقد مثل هذا الإجتماع في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٩ . وكان عبد العزيز في ذلك الوقت يطارد الثوار الأخوان . وبناء علي تعليمات فيصل كتب ناجي السويدي رئيس وزراء العراق إلى المندوب السامي البريطاني قائلاً : « انه يتحتم في الوقت الحاضر تسوية المسائل المتفاهم عليها بين العراق ونجد لأن الأمير عبد العزيز مشغول في الوقت الحاضر بمطاردة الثورار بالغرب من حدود العراق ، وهذه فرصة جيدة لمقابلته . وفيما بعد أورد همفريز أن فيصل « كان مهتماً بضرورة اقتناص هذه الفرصة لإقامة علاقات ودية من جاره الملك الموجود على حدوده حتى أنه كان مستعداً لمقابلة الأمير عبد العزيز وكان المطلوب من بريطانيا نقل هذه الدعوة لعبد العزيز . وقال السويدي إن فيصل كان مشتاقاً لمحاولة تبديد الجو السائد الملىء بعدم الثقة بين حكومتي العراق ونجد وذلك عن طريق مقابلة شخصية مع عبد العزيز ، وأقترحت أن يكون السير همفريز موجوداً .

سعى العراقيون لتسوية مشكلة الحدود . ومن ثم اقترحوا مدة فقط للنقاش. أهمها تنظيم المهاجرين النرار ومعاهدة حسن الجوار ، وعودة المادة الرابعة من اتفاقية بهران ، ومشكلة الإعتراف المتبادل ومواقع الصحراء .

ولا عجب أن أعطيت الحكومة البريطانية تأييدها الفوري لهذا الإجتماع ، وكما قال همفريز « حتى ولو لم ينجح المؤتمر في حل أية مشكلة من المشاكل البارزة فيجب أن نستعد لعقد اتصال شخصي من اجل الوصول إلى تفاهم متبادل أفضل وكانت هناك مشكلة واحدة تبور عاجلة وهي مشكلة اللاجئين .وكانت لندن تستهدف تحقيق بعض التقدم هنا لتشجيع الأعداء القدامى لحل المشاكل الأكثر صعوبة فيما بعد واخيراً أمكن تحقيق بعض النجاح . ومن ثم جرى بحث مشكلة اللاجئين في الإجتماع التمهيدي بين

ممثلي العراق ونجد في الكويت . ومع أنه لم تتخذ أي قرارات في هذا الإجتماع إلا أنه أدى على الأقل إلى توضيح النقاط المتصلة بهذا الصدد ، وكان الأكثر أهمية هو ترحيب ابن سعود بمبادرة السلام مما فتح الطريق من أجل التفاهم من جانب السلطات البريطانية في الشرق الأوسط وفي لندن وتلى ذلك مجموعة من الإتصالات بشأن الترتيبات السياسية والعملية بين وزارة الخارجية ووزارة المستعمرات ووزارة الهند والأميرالية .

وتم بحث مكان الإجتماع بعناية وأخيرا تم الإتفاق على أن أنسب آرض محادة هي إحدى السفن البريطانية ، ومن ثم قامت الأميرالية بتوفير احدى سفن النقل البحرية وسفينة أخرى يعقد عليها الإجتماع . ووافق المندوب السامي من جانبه على شراء هدايا للملوك من أموال الخدمات السرية . وهكذا تمت الاستعدادات للإجتماع بسرعة وسهولة . مما يوحي بأن بريطانيا هي التي أقنعت فيصل بتوجيه الدعوة . بيد أن حجم الاستعدادات لم يكن يعني أن بريطانيا توقعت الوصول إلى اتفاق تام حول كل مشكلة ، وقالت التايمز « إنه مهما كان موضوع مباحثاتهما فان قرار الملك فيصل - وهو قرار صعب بالنسبة إلي أي حاكم عربي - بالتضحية بنزاع عائلي طويل رومانتيكي من أجل مصالح مملكته لابد أن يذكره اصدقاء السلام (٩) بالعرفان » .

وتوصل همفريز بالفعل إلى نتائج مماثلة حينما قال بأنه مهما كان ما يتفقون عليه « فلن يكون متحاملاً » على المصالح البريطانية .

وأعلن في بغداد أن الوفد الذي سيرافق الملك فيصل سيتكون من السادة : ناجي السويدي رئيس الوزراء ، والسير ف . همفريز المندوب السامي البريطاني ، كورن واليز Cornwallis مستشار وزير الداخلية ، وهالت السكرتير الشرقي ، وجلوب (١٠) المفتش الإداري للصحراء الجنوبية .

٣ - الوصول إلى اتفاق:

تم الإتفاق على الخطوط الرئيسية التالية :

١ - الحكومة العراقية مستعدة لقبول التحكيمفي مشكلة المواقع .

٢ - على الملك فيصل أن يبذل جهود لدى عبد العزيز بن سعود لقبول فكرة انشاء محكمة للحكم في المسائل المتنازع عليها بين القبائل الموجودة على الحدود .

٣ - إعلان استعداده بالإعتراف بالأمير عبد العزيز ملكاً على الحجاز .

وعقد الإجتماع على متن السفينة البريطانية « لوبين » على بعد ١٥ ميلاً من الخليج العربي يومي ٢٢ و ٢٣ فبراير سنة ١٩٣٠ . وأعدت الترتيبات بحيث أقلت السفينة البخارية « باتريك ستيوارت » الملك عبد العزيز عند رأس تانيورا ،قامت إحدى السفن العرقاية باحضار فيصل إلى الإجتماع ، وأحضر الملك عبد العزيز معه حاشية مكونة من مائة وثمانية عشر رجلاً بينما أحضر الملك فيصل معه اثنى عشر رجلاً فقط ، وكان عبد العزيز أول من حضر إلى السفينة « لوبين » وبرفقته وزيريه الأساسيين وهما : حافظ وهبة وفؤاد حمزه وسكرتيره الخاص يوسف ياسين وثلاثة رجال آخرين (١١) ، ثم حضر بعده الملك فيصل وبرفقته حاشية مكونة من نفس العدد بما فيهم رئيس وزرائه ناجي السويدي .

وحينما جمع همفريز بين الملكين نظر كل منهما إلى الآخر في فضول وارتياب ولكنهما تعانقا على الطريقة العربية ورحب همفريز بالملكين نيابة عن الحكومة البريطانية وافتتح جلسات المؤتمر وأعرب الملكان عن تقديرهما لمشاركة الحكومة البريطانية في اعادة الصداقة بين الدولتين العربيتين .

وعلى عكس الخطة ألقى الملك فيصل بيانا طويلاً عن العلاقات بين العراق ونجد والتي ادت إلى الأمة وانصت الملك عبد العزيز إلى هذه الكلمة بصبر وهدوء كما لو كان يقول انه لم يكن يرغب في أن الصداقة التي سادت المؤتمر يشوهها التهجم بالمناقشات الجدلية » . وعلق بقوله أنه وافق على الدعوة إلى هذا الإجتماع على آساس انه لن تكون هناك مناقشات شكلية وأن الغرض من الإجتماع هو اعطاء كل منهما الفرصة للتعرف على الآخر ، أما همفريز الذي كان دبلوماسياً ثاقب الفكر فاعتبر ان تعليق الملك عبد العزيز يعني انه ليس في نيته مناقشة التفاصيل في حضور الوفدين وعجل على أن ينسحب الوفدان حتى يكون على انفراد مع الملكين وهمفريز والسكرتير الشرقي ، وتصارح الملكان واقتصرت مباحثاتهما على المبادىء ، بينما شكل ممثلو الجانبين لجنة لمناقشة تفاصيل المسائل البارزة .

وفي اليوم التالي استؤنف الإجتماع وبدأ الملكان وهمفريز بمناقشة مشكلة المواقع ورفض ابن سعود اقتراحاً بأن تكون بريطانيا هي الحكم وفسر ذلك بحق حينما قال : « بما أن الحكومة البريطانية أعلنت رأيها بشأن مشكلة تفسير المادة الثالثة من البروتوكول فإن أي حكم يعين بواسطتها سوف تؤيد رأيه ولن يحل المشكلة بعقل مفتوح غير منحاز » . واقترح بدلا من ذلك أن يكون الحكم الرئيسي عربياً .

ورفض فيصل هذا الإقتراح بدوره وانسحب تاركاً همفريز بمفرده مع الملك عبد العزيز وأدى هذا الإجتماع الخاص إلى التوصل إلى حل وسط اقترحه الملك عبد العزيز بنفسه وهو أن تقوم بريطانيا بتعيين هذا الحكم الرئيسي بشرط أن « يحاول الجانبان مرة أخرى خلال ستة أشهر ايجاد حل يقبله الطرفان » . ووافق الملكان على هذا الإقتراح وتم تبادل الخطابات بينهما (١٢) .

وكانت لندن تتوقع رفض عبد العزيز للإقتراح الأصلي وأوضح راندل يوم ٢١/٢/ ١٩٣٠ في اليوم السابق للإجتماع أن عبد العزيز كان طموحاً دائماً ، وأنه لميسحب أبدا طلبه بأن التحكيم ينبغي ألا يتناول شرعية مواقع الحدود فقط بل ينبغي أيضاً أن يتناول مراجعة الحدود واضاف راندل أنه إذا اصر الملك على هذا الموقف « فسوف نجد أنفسنا مضطرين لتأييد وجهة نظر العراق» .

وأكد عبد العزيز سراً لهمفريز أنه ليس هناك ما يمكن عمله بشأن الحماية الصحيحية لخط أنابيب البترول عبر الصحراء . ووافق على أن المواقع « لا تنطوي على أي ضرر » لنجد ولكنه أصر على رفضها لأنه وعد شعبه بأنه لن يقبل أبداً وجود المواقع ، ولن يستطيع الرجوع عن وعده ، وأعرب عن أمله في حل هذه المسألة في خلال ستة أشهر .

وكان قرار ابن مشهور آخر الزعماء المتمردين الموجودين في العراق هو الموضوع الثاني في جدول الأعمال وافتتح همفريز نفسه المناقشة ، وكان فيصل قد أخبر همفريز من قبل في بغداد أنه لا يحتاج إلى أي مساعدة من المندوب السامي في هذا الموضوع لانه يتعلق بالتقاليد العربية وانه واثق من اجتماع على وجهة الملك عبد العزيز بن سعود ومع ذلك ففي الإجتماع نجد ان فيصل - بدلا من مناقشة القضية - اعلن ان المسئولية تقع على عاتق دولة الإنتداب .

وترك لهمفريز أن يقرر أن مندوب حكومة جلالة الملك لم يعد أبداً باستسلام ابن مشهور ، وأن المسألة يجب أن يحلها الملك عبد العزيز والملك فيصل فيما بينهما .

وللخروج من هذا المأزق عمل همفريز على عقد اجتماع بين العاهلين لمناقشة المسألة مرة أخرى وأخيراً وافق الملك عبد العزيز على العفو عن ابن

مشهور بينما أصر فيصل على أنه ينبغي عليه أن يغادر الأراضي العراقية . فسافر ابن مشهور إلى سوريا ، وعفا عنه عبد العزيز وعاد إلى نجد في عام ١٩٣١ .

أما أخر مسألة هامة ناقشها العاهلان فكانت تتعلق بالإتهامات التي وجهها الجانبان كل منهما إلى الآخر نتيجة للغارات السابقة . ووافق ابن سعود بعد شيء من التردد على أن يرأس المندوب السامي المحكمة التي ستعقد وفقاً للمادة الثانية من اتفاقية البحرة ، وعقدت المحكمة ف يالكويت في يونيو التالي . ومع أن عبد العزيز كان قد اعلن في ٢٧ يناير سنة ١٩٣٠ انه مستعد لتسوية الإتهامات الناجمة عن الغارات الأخيرة إلا أنه أخبر همفريز سراً أنه ليس واثقا من أن المحكمة سيكون في وسعها التوصل إلى تسوية مرضية للجانبين وطلب منه أن يقنع الملك فيصل بأن يحدد مبلغاً من المال معقولاً يكون على استعداد لدفعه في التسوية النهائية لجميع هذه الإتهامات ، ووعد همفريز على نقل هذا الإقتراح بدوره إلى بغداد كخطوة لتجنب مزيد من التوتر.

وفي اثناء ذلك كانت لجنة الوزراء تعد مشروع إتفاقية « حسن الجوار » وافق عليها العاهلان من قبل ، وفي هذا المشروع تم الإعتراف بالأمير عبد العزيز ملكاً على « الحجاز ونجد » كما تم الإعتراف بالملك فيصل « ملكاً على العراق» ويتم تبادل البعثات الدبلوماسية وقد تمت الموافقة على هذا المشروع على أساس أنه مجرد أساس لإتفاقية رسمية يتم توقيعها في خلال ثلاثة أشهر وتسبب هذا المشروع في عدة مناقشات عاصفة على هيئة انفجار عنيف تقريباً . فعلى الرغم من أن فيصل قد اتفق على الإعتراف بابن سعود من حيث المبدأ إلا أنه لم يكن على استعداد لاستخدام لقب « ملك الحجاز».

٤ - تقويم اجتماع الملكين :

الواقع أن اجتماع العاهلين - على الرغم من أنه لم يستمر إلا يومان - إلا أنه أدى إلي النجاح في تسوية المشاكل البارزة - فتمت الإتفاقيات التمهيدية حول كثير من الأمور ، بيد أنه لم يتم حل أي موضوع حلاً تاماً وأنهى العاهلان مؤتمرهما بأو وعدا بتحقيق مختلف أهدافهما في الأشهر التالية واعتبر عبد العزيز هذا المؤتمر انتصاراً له ، ففي طريق عودته ، كتب إلى همفريز عن طريق المعتمد السياسي في البحرين ،معبراً عن العرفان بالجميل له شاكراً له جهوده . وللحكومة البريطانية ، ويطلب تنفيذ الإتفاقيات التي عقدت على ظهر السفينة «لوبن » خصوصاً فيما يتعلق بالإعتراف به ، وأجاب همفريز معبراً عن أن أمله في أن يمهد الإجتماع الطريق إلى إقامة علاقات ودية دائمة بين العاهلين وتسوية مرضية للمسائل البارزة .

وكان الإجتماع علامة بارزة في تاريخ المملكة العربية ، وكما قال فيصل حينما صافح عبد العزيز لأول مرة ، لست الآن فيصل بن الحسين يتحدث إلى عبد العزيز بن سعود بل أنا ملك العراق أتحدث إلى ملك الحجاز ونجد . والحق أن فيصلاً كان يحاول إزالة ذكريات الخصام القديم بين العائلتين و من ثم فليس عجيباً أن تهنئه الحكومة البريطانية على بعد نظره ومرونته ، كما هنأت همفريز على تحقيق نهاية ناجحة للمؤتمر .

وبعد المؤتمر تحسنت العلاقات باطراد ،وكان أول دليل على ذلك هو يوم التاسع من مارس حينما تقابل الوفد العراقي والوفد السعودي في بغداد لوضع اتفاقية حسن الجوار بين الدولتين (١٣) ، وهي الإتفاقية التي وقعت في مكة يوم ٧ ابريل سنة ١٩٣١ ، والدليل الثاني جاء في شهر مايو حينما بدأت المباحثات بين الدولتين ، وكان ذلك حقاً انجازاً ضخماً اذ لم تلعب بريطانيا دوراً مباشراً في هذه الإجراءات ، بل تركت الحوادث تأخذ مسارها

مكتفية بتمهيد الطريق إذ كان الإهتمام الرئيسي لبريطانيا هو تسوية الخلافات بين عبد الله امير شرق الأردن وابن سعود فقد سبقت الإشارة إلى اندفاع الأخوان باتجاه شرق الأردن التي كادت تسقط بأيدي الأخوان لولا تدخل السلاح الجوي البريطاني الموجود في الأردن وتصديه للإخوان مما اضطرهم للتراجع ، كما سبقت الإشارة إلى الإتصالات التي ادت إلى معاهدة المحمرة سنة ١٩٢٢ والتعديلات التي أجريت عليها في بروتوكول العقير تحت ضغط بريطانيا التي كانت تهدف إلى سلامة خطوط مواصلاتها عبر بلاد الهلال الخصيب للوصول إلى البحر ، وأن الخلافات جرت تسويتها إلى حد ما ونتج عن ذلك حالة من الإستقرار ما بين ابن سعود وجيرانه الشرقيين وتم انشاء منطقتين محايدتين وثبتت هوية بعض القبائل وتم الحقا قريات الملح ووادي سرحان بنجد ، كما حصل الأمير عبد العزيز من بريطانيا على اعتراف به سلطاناً على نجد وملحقاتها .

٥ - تدهور الموقف على الحدود الأردنية السعودية عام ١٩٣٠ :

بالرغم من أن الخلافات الأردنية السعودية قد تبدو وانها لا ترتبط بموضوع هذه الدراسة ، إلا أن تشابك الأوضاع الخليجية وبروز الدور السعودي قد استلزم عرض ذلك تفصيلاً حيث ركزت بريطانيا اهتمامها الأساسي منذ عام ١٩٢٧ على القواعد الأساسية للأخوان الموجودة على مقربة من الكويت والعراق ، ومع ذلك فلم يستطع الموظفون البريطانيون في شرق الأردن ان يبعدوا انفسهم عن الصراع الدموي بين البدو وهو الصراع الذي كان يظهر على هيئة غارات ، ومن ثم اثارت الغارات احتجاجات واحتجاجات مضادرة ، وأبلغت أصغر تفاصيل النزاع إلى السلطات البريطانية في المنطقة وقامت هذه السلطات بدورها بنقلها إلى لندن طلباً للنصح والتعليمات . وكان السبب في ذلك يرجع جزئياً إلى نقص الإتصال المباشر بين عبد العزيز وجيرانه واصبحت السلطات البريطانية في لندن والمنطقة قلقة من جراء آلاف البرقيات

والخطابات التي فرضها الموقف . وكان لابد من وضع سياسات جديدة لعلاج هذا الموقف واثبتت الإتفاقية الجديدة بين عبد العزيز وفيصل فاتدتها إذ حدث تحسن مماثل في العلاقة بين عبد العزيز وعبد الله وهي العلاقة التي كانت تتدهور في الماضي من سيء إلى أسوأ . وكان عبد الله ينتهز كل فرصة لاحداث قلق لعبد العزيز وسعيت بريطانيا إلى حل هذا النزاع .

وأدت الغارة الأخيرة التي شنها رجال شرق الأردن على نحد في خريف عام ١٩٢٩ إلى احتجاج عنيف قدمته نجد وذكر فؤاد حمزة مستشار الملك عبد العزيز للمعتمد البريطاني بالتأكيدات البريطانية التي قدمها إلى حكومة نجد والحجاز منذ شهرين وهي التأكيدات الخاصة بالإجراءات التي تتخذها بريطانيا لمنع غارات شرق الأردن على نجد ، وأجابت لندن بأنها تبحث هذه الإجراءات وسوف تنفذ في القريب العاجل « اجراءات بعيدة المدى من المعتقد أنها سوف تؤدي إلى تحسين الموقف الحالي على الحدود الأردنية » (١٤) ، وفي نفس اليوم الذي حررت فيه مذكرة فؤاد حمزه (٢٣ نوفمبر ١٩٢٩) أرسل الملك عبد العزيز خطاباً إلى الحكومة البريطانية يحذرها فيه بأنه إذا استمرت الإضطرابات على حدود بلاده مع شرق الأردن ، فإن « شعبه سيضطر إلى العمل بنفسه » . بيد أن هذا النوع من التهديد كان معتاداً وكان تكراره يثير البريطانيين ، ثم عرض عبد العزيز البدائل التالية على بريطانيا :-

(أ) ينبغي أن تعمل بريطانيا « كحكم وحيد وان تكون مسئولة عن تنفيذ اجراءات المحكمة طالما كان الأمر بشأن شرق الأردن .. » بينما يتحمل هو شخصياً المسئولية فيما يتعلق بالقبائل السعودية ، أو

(ب) تترك القبائل لتحل خلافاتها فيما بينها دون تدخل ، أو

(ج) ينبغي أن تترك له شخصياً « حرية ترتيب الأمور مع القبائل العربية علي نحو ودي » وهو أمر يمكنه تنفيذه دون صعوبة تذكر .

وردت لندن في ٢١ ديسمبر بأنها « لا تستطيع أن تفكر في البديل الثاني أو البديل الثالث ، أما فيما يتعلق بالبديل الأول فقد أشارت لندن إلى أنها قد أتخذت في الأونة الأخيرة قرارات مماثلة للإقتراح الأول ، وأخيراً وعدت بمراقبة الموقف عن كثب .

وكان من الواضح أن الإجراءات البريطانية لم تكن فعالة ، ففي اثناء الإعداد لاجتماع العاهلين « كان الموقف على حدود شرق الأردن يتدهور من سيء إلى زسوأ » وكثيرا ما أغارت القبائل النجدية علي قبائل شرق الأردن ، وكانت تخطط لشن غارات أخرى ومرة أخرى وجد البريطانيون انفسهم في موقف متفجر . وتم تقديم إحتجاج قوي لعبد العزيز مع التعويض وانسحاب قواته من الحدود ، كما تم تذكيره بأن هذه القوات تعين على إمدادات من سوريا عن طريق شرق الأردن تحت حماية بريطانية خاصة . وكان هناك خوف من أن يؤدي دور بريطانيا في هذه الظروف إلى خلق شعور حاد من عدم الإرتياح بين قبائل شرق الأردن ومن ثم بريطانيا أن تسحب حمايتها عن القوافل السعودية التي تخترق شرق الأردن وتستخدم هذه القوة « في حماية قبائل شرق الأردن من أي غارات أخرى ، واحباط أي محاولة من جانب هذه القبائل للقيام بغارات مضادة » ، كما تم إخبار عبد العزيز أنه « ليس في وسع حكومة جلالة الملك الاستمرار في تقديم أي حماية خاصة (١٦) » . وفي الحقيقة كانت نجد دائماً تعتمد تماماً على الإمدادات القادمة من سوريا ، ولقد كان الطريق العادي المنتظم عن طريق أراض أصبحت الآن ضمن إمارة شرق الأردن وعرضت بريطانيا تسهيلات مشروطة على ابن عبد العزيز عن طريق الإمارات .

ونظراً إلى قلق الملك عبد العزيز وفؤاد حمزه ، من نتائج قرار بريطانيا بسحب تلك التسهيلات فقد عبرا عن عميق أسفهما لهذا الحادث ، وعدم موافقتهما على الغارة التي تم شنها دون علمهما . وأشار الملك حينئذ إلى

الإنتهاكات التي حدث من قبائل شرق الأردن ضد نجد مما دفع شعبه إلى الإنتقام .وعبر الملك عبد العزيز عن رغبته في سرعة تسوية المشكلة (١٧) ، وفي ١٤ مارس شكا الملك من أن « الموقف قد تغير ، وأن الغارات اتخذت الآن شكل هجوم حربي منظم » ، ولإثبات شكواه عبر عن قلقه من أن الغارات السابقة قد نظمت لاحداث احتكاك بينه شخصيا وبين الحكومة البريطانية ، واظهاره على أنه لا حول له ولا قوة للدفاع عن رعاياه . ومن ثم حث بريطانيا مرة أخرى لاتخاذ اجراءات أكثر حزماً لمنع الأعمال العدوانية وتسوية الموضوع محل النزاع ، ولعل عبد العزيز كان يرحب من جانبه باستجواب عن آخر غارة شنتها القبائل النجدية على شرق الأردن وبينما كان هو والحكومة البريطانية يبحثان عن تسوية وردت أنباء عن غارة جديدة شنتها قبائل الحجاز على شرق الأردن . وكان لابد أن تؤدي هذه الغارة إلى تعقيد أكثر في الموقف (١٨) .

٦ - الوساطة البريطانية :

شعرت الحكومة البريطانية أن أفضل اجراء ممكن هو ارسال مبعوث خاص إلى المنطقة لتقصى الحقائق حول الشكاوي التي قدمها الجانبان ولوضع توصياته على ضوء الحقائق التي يتم التوصل إليها وتم اختيار سير م.س. ماكدونلد لآداء هذه المهمة التي طالما قام بها كلايتون في الماضي وكان ماكدونلد قد خدم مع كلايتون في السودان ومصر كما اكتسب خبرة طويلة أثناء عمله في عصبة الأمم في دانزيج . وقد حاز ماكدونلد على اعجاب كلا الجانبين لمميزاته . ومع أن فكرة إرسال ماكدونلد قد اعتمدت في يناير (١٩) سنة ١٩٣٠ من بريطانيا ، فلم تصدر إليه تعليمات رسمية إلا في مارس ليبدأ مهمته بزيارة الملك عبد العزيز في مايو للتعارف ولكسب تأييده في تقصى الحقائق ، وكان لابد أن يزور عبد الله بعد ذلك(٢٠) .

واتفقت مهمة ماكدونلد مع تعيين السير أندرو ريان في منصب الوزير البريطاني في جدة فكان من المقرر أن يصل ريان إلى جدة في نفس الوقت الذي يصل اليها فيه ماكدونلد ، وصدرت إليه تعليمات بأن يعطي الأولوية لموضوع تحسين العلاقات مع ابن سعود وعبد الله ، والتعاون مع ماكدونلد للوصول إلى هذه الغاية وكان عليه ان يحاول اقناع ابن سعود بأن أفضل طريقة لحل مشاكله مع شرق الأردن هي المناقشة المباشرة مع ممثلي بريطانيا بدلاً من المراسلات التحريرية . وكان الهدف هو الإبتعاد عن جو الإحتجاجات والاحتجاجات المضادة حول المشكلة وكان الأمل منعقداً على أن يتحقق عبد العزيز من أن موقف بريطانيا هو أنه يجب احترام المادة ٣ من اتفاقية جدة وأنه يجب أن ينفذ عبد العزيز التزامه بالسيطرة على قبائله وتقوم بريطانيا من جانبها بتقوية مجلس مراقبة القبائل في شرق الأردن والبوليس المحلي وبمجرد وصول ريان قابل أولاً فؤاد حمره الذي تم معه التمهيد(٢١) .

وفي ١٣ مايو (٢٢) تلقي ماكدونلد تعليمان بأن يبدأ مهمته في أقرب وقت ممكن ومن ثم وصل ماكدونلد إلى جدة في ٣ يونيو . وقابله الملك رسميا في ٧ يونيو ، وبدأت المناقشات في نفس اليوم بحضور مستشاري الملك برئاسة يوسف ياسين وقدم ماكدونلد إلى الملك توضيح أسباب مهمته وكان هدفه هو فحص جميع الشكاوي الناشئة عن الغارات التي شنت فى الفترة من توقيع اتفاقية جدة في ٢ نوفمبر ١٩٢٥ إلى تاريخ بداية هذه المهمة وأكد أن التعاون بين عبد العزيز وعبد الله أمر ضروري ، وطلب من حكومة الحجاز أن تؤكد أن « الأشخاص المعنيين كأطراف أو كشهود ينغبي أن يصلوا فور استدعائهم » . وعلى عبد العزيز أيضاً أن « يلحق أحد الموظفين بنفس الصلاحيات الممنوحة لماكدونلد وان يخبرين بمضمون الأوامر الصادرة إلى هذا الموظف » . واقترح ماكدونلد أن تقوم الحجاز وشرق الأردن بتوفير الإقامة ووسائل الإتصال . وأخيراً وضع بعض الصيغ البديلة لتقصى الحقائق على

النحو التالي : « محكمة بدوية برئاستي لبحث كل قضية » أو «عرض القضايا بواسطة شخص مناسب تعينه كل حكومة » . ومن الواضح أن لكل طريقة من هاتين الطريقتين لها عيوبها . فالطريقة الأولى تنطوي على تأخير كبير ،بينما تنطوي الطريقة الثانية على الأهتمام بالنقط الصغيرة بسبب الأشتراك المباشر للحكومتين وأشار في الخاتمة إلى أن الحكومة البريطانية تهتم بسرعة الأنتهاء من هذه المهمة (٢٣) » .

لقد ظهرت اقتراحات ماكدونلد على انها غير عملية بالنسبة إلي ابن سعود فلقد رفض فكرة اقامة محكمة بدوية يمكن أن تمثل البدو المنتشرين باعتبارها لا تعدو كونها فكرة اقامة محكمة بدوية يمكن أن تمثل البدو المنتشرين باعتبارها لا تعدو كونها فكرة وهمية واقترح أن يدرس ماكدونلد ملفات الحجاز ونجد قبل اتخاذ أي خطوات ومع ذلك فقد وافق على الإقتراح الثاني لماكدونلد وأبدى التزاما عاماً من الممكن أن يكون موضوعاً لمناقشات تفصيلية مع مستشاري الملك (٢٤) .

وقد عقدت ثلاثة اجتماعات « تنطوي على مشقة كبيرة » يومي ٨ و٩ يونيو وفيها قدم السعوديون اقتراحات مضارة رداً على مذكرة ماكدونلد ، وفي هذه الإقتراحات تم تحليل جميع التفاصيل الصغرى الخاصة بطريقة تقصى الحقائق وعكست الشكوك القوية التي يكنها ابن سعود لعبد الله مع أن البريطانيين كانوا يعملون كوسطاء ومع ذلك وافق السعوديون على « أن يلحق بالمهمة موظف مناسب يخول له سلطةاستدعاء المواطنين في الحجاز ونجد ، أو يطلب شهادة أي شخص يرى ضرورة أخذ شهادته » .

بيد أن الأمل كان ضعيفاً في نجاح هذه المهمة ما لم يتم اختيار عدد من الأشخاص من كل قبيلة سواء كانت قبيلة مغيرة أو قبيلة تعرضت للغارات وذلكم لتمثيل مصالح القبائل المعنية واعطاء المعلومات لصالحها (٢٥) » .

وكان هذا الإقتراح يبدو معقولاً في رأي ماكدونلد ، إلا أنه لم يشأ أن يقيد نفسه بقبوله قبل مناقشته مع عبد الله .

وعين عبد العزيز بن زيد ، وهو عبارة عن دائرةمعارف متحركة بالنسبة إلى الغارات بواسطة ابن سعود ليكون مندوب الحجاز ونجد ويعمل كضابط اتصال مع حكومته في المسائل التي لا تتطلب تدخل الوزير البريطاني في جدة ، ويعمل كذلك كمفسر حينما يكون من الضروري الاستفسار عن موضوعات نجد والحجاز من أجل ايضاح التفاصيل . وأخيراً يقوم بتقديم الشكاوي الخاصة برعاية الحجاز ونجد .

ثم تركز الإنتباه بعد ذلك على صعوبة الحصول على « واقعة » غير البيانات التي تم تسجيلها بالفعل ، ومع الإعتراف ببطء وخطورة المواصلات ، وافق ماكدونلد على دراسة اقتراح سابق يقضى بضرورة تمثيل رجال قبائل الحدود كمندوبين يتحدثون عنهم وكان من الضروري أيضاً تحديد خط محايد للإبلاغ عن الشكاوي واقترح السعوديون اعطاء « زمن معقول» (لم يحدد) كفترة سماح . وأوضح ماكدونلد أن لديه تعليمات بالانتهاء من هذا الموضوع في أسرع وقت ممكن . وكان الإبهام هو الطبع السائد على هذه الكلمات ومن ثم ظل الموضوع باقياً دون التوصل إلي نتيجة حاسمة - وأخيراً حينما لفت الإنتباه إلى مسألة الوصول إلى الحجاز والتسهيلات الموجودة فيها فضل الملك ومستشاريه عدم الإفصاح عن آرائهم (٢٦) .

وكان من غير المحتمل أن تستطيع نجد توفير أي تسهيلات ، بل أن حتى دخول ماكدونلد إلى الحجاز ونجد كان أمراً غير مرغوب فيه وغير ضروري في أي مرحلة من مراحل تحقيقاته في الغارات والغارات المضادة بين الحجاز ونجد من جهة وشرق الأردن من جهة أخرى عام ١٩٣٠م .

وقدمت بريطانيا فيما بعد احتجاجاً على هذا الموقف . وأرسلت الحكومة السعودية مذكرة تفسيرية مباشرة لم تصل أبداً إلى الوفد البريطاني في جدة . وحينما لفت نظر فؤاد حمزه إلى عدم الإستجابة الظاهرية هذه أرسلت نسخة من تلك المذكرة في يوليو سنة ١٩٣٠ وفيها أفادت السعودية بأن عدم الأمن الذي يسود نجد نتيجة لغارات شرق الأردن يعتبر سبباً كافياً لعدم السماح لماكدونلد بمواصلة تحقيقاته في أراضي نجد (٢٨) . وكان من المعتقد أن الدافع الحقيقي لعبد العزيز هو الرغبة في عدم دفع تكاليف رحلات ماكدونلد وإقامته . ويمكننا أن نضيف كسبب آخر أن عبد العزيز كان يشكو دائماً من أن الموظفين الأنجليز كانوا يدبرون الدسائس لقبائله ، وأنه لا يمكنه الآن أن يوافق على طلب ماكدونلد بالاتصال المباشر برجال قبائله . مما يفسر الدافع وراء اقتراح السعودية بتعيين متحدثين باسم القبائل . وقبل رحيل ماكدونلد إلى عمان في ١٠ يونيو لاجراء محادثات مماثلة مع عبد الله ، أقام له الملك وداعاً رسمياً حضره شخصياً وابدى اعتذاره كما يقول ريان عما « كان يبدو منه من خشونة وجفاء في أثناءالمحادثات » .

والآن كان الدور على ريان لمقابلة الملك وإخباره بالتعليمات التي تلقاها من لندن بشأن الموقف على الحدود مع شرق الأردن ، والإجراءات التي تتخذ من جانب شرق الأردن للسيطرة على تحركات رجال القبائل . وتم تكليف موظفين بريطانيين لتسوية هذا الموضوع . ونظر عبد العزيز بشك وارتياب تجاه أهمية الاجراءات التي اعخذت في شرق الأردن مؤكداً أنه قد أصدر أوامر صارمة لمعاقبة المغيرين من جانبه وإعادة الغنائم . غير أنه نظر إلى إرتياب رجال قبائله أيضاً فقد أعلن انه لم يتخذ اي اجراء لتنفيذ المادة ٣ من اتفاقية جدة التي ألزمته بوضع سلطاته المحلية وجعلها على اتصال مباشر بالسلطات المحلية في شرق الأردن (٣٠) .

ومع ذلك فلقد أتاحت مهمة ماكدونلد لعبد العزيز فرصة جديدة لابداء رغبته في التعاون ، ونتيجة لذلك واستجابة لتحقيقات ماكدونلد فقد أعد عبد العزيز قوائم بشكواه ضد غارات قبائل شرق الأردن منذ نوفمبر ١٩٢٩ . ووجه خطاباً شخصياً إلى ريان يوم ٢٣ يوليو ١٩٣٠ معبراً عن قلق رعاياه وعدم ارتياحهم من جراء فشل الإجراءات التي اتخذتها سلطات شرق الأردن في تحقيق النتائج المرجوة . وأكد أن الغارات لم تتوقف بل زادت . وتلى هذا الخطاب الملكي مذكرة رسمية بتاريخ ٢٨ يوليو من فؤاد حمزه يتهم فيها السلطات الأردنية بالإهمال المتعمد ويعبر عن تشاؤمه من نتائج مهمة ماكدونلد . ورد ريان بخطاب شخصي يفسر فيه الموقف . وذكر في أول أغسطس آنه سرعان ما تحقق من أن اجراءات شرق الأردن غير فعالة . وكما رد ريان على الملك مذكراً إياه بأنه لم يرغب في أن يلزم نفسه لابداء أى تعاون فعلي ضد الغارات . والواقع أن صدى المقابلة الأولى مع الملك في ١١ يونيو لازالت موجودة في ذهن ريان وأخيراً حذر الملك بأن الغارات ستؤدى إلى زيادة الغارات (٣١) .

وفي لندن عقد اجتماع بين الإدارات في ٢٦ أغسطس في وزارة المستعمرات للإعداد للرد على خطاب الملك عبد العزيز في ٢٣ يوليو . وأسفر الإجتماع عن عدد من التوصيات أهمها :

١ - يستبقى مجلس البدو في شرق الأردن .

٢ - يوضع صندوق تمويل الخدمات السرية بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه استرليني في السنة يوضع تحت تصرف الضابط الذي يعين في المجلس (المحكمة) .

٣ - يعين ضابط مخابرات بريطاني في هذه المحكمة العربية .

٤ - يزود الإحتباطي المتحرك بالعربات الميكانيكية .

٥ - تنشأ مكاتب مخابرات صغيرة على الحدود في المدورة والأزرق وأنشاص (٣٢) . وهذه الإجراءات مماثلة للإجراءات التي تم الإتفاق عليها على الحدود العراقية منذ عام ١٩٢٧ .

وفي هذه الأثناء وافق الأمير عبد الله على اقتراح الملك عبد العزيز بتعيين متحدثين باسم القبائل المعينة وامضى ماكدونلد أسبوعين في عمان يعد لتقصى الحقائق وفي ١٤ يوليو أخبر الجانبين بأن أول أغسطس هو الميعاد الذي حدد كآخر موعد لتقديم طلبات التعويض ضد الغارات والأدلة الخاصة بها . وينطوى هذا التاريخ على أهمية في المباحثات القادمة . ومن ثم عينت حكومة شرق الأردن ممثلها في الحال ، بينما غادر ابن سعود جدة في طريقه إلى عمان في ١٣ أغسطس مصدراً تعليماته لجميع المندوبين ، ووصلوا إلى عمان في أول سبتمبر أي بعد شهر من التاريخ الذي حدده ماكدونلد . وفحص شكاوي السعودية في الفترة من ٣ إلى ١٣ سبتمبر (٣٣).

وفي ١٤ سبتمبر جمع ماكدونلد كمية من المعلومات تكفي ليبدأ التحقيق ، وفي جلسة افتتاح اجتماعه مع ممثلي الجانبين أعلن « أنه يقوم بمجرد التحقيق ، أما الكلمة الأخيرة فسوف تكون لحكومة جلالة الملك ، وأن وظيفة ممثلي الحكومة وممثلي القبائل هو مساعدتي للوصول إلى الحقائق لا لعرض القضية على محكمة قضائية » .

ومع أن ماكدونلد أوضح أنه يقوم بمجرد التحقيق فقط إلا أن ذلك لم يمنعه من ابداء الرأي والتحيز إلى جانب على حساب الجانب الأخر ، وفي الإجتماع الأول الذي عقد يوم ١٥ سبتمبر أدى الموقف السعودي إلى جو من الإضطراب وعدم الإرتياح . ففي ١٩ سبتمبر واصل المندوب السعودي عدم التعاون إلى حد رفض الإجابة عن الإستفسارات وبرر المندوبون السعوديون موقفهم بأنهم لم يكونوا هناك للدفاع عن أنفسهم ضد الإتهامات التي وجهها

ممثلو شرق الأردن ولكن لذكر تاريخ المعاناة الطويلة التي تحملوها ، ونظراً إلى الخلافات العميقة بين الجانبين فقد أوقف ماكدونلد المباحثات في الفترة من ٣٠ سبتمبر إلى ٥ أكتوبر .وكان يبدو لبريطانيا أن عبد العزيز كان يحاول التدخل في حرية اجراء التحقيق . ومن ثم تلقى هوب جيل القائم بالأعمال في جدة تعليمات بابلاغ عبد العزيز بخطورة الموقف في نظر لندن وإذا فشل مندوبوه في الوصول إلى نتيجة حاسمة في خلال ثمان وأربعين ساعة ، فإن هوب جيل قد خول السلطة « في توجيه خطاب شديد اللهجة إلى ابن سعود نفسه » . وبمجرد أن أكتشف فؤاد حمزه موقف بريطانيا أوقف محادثاته مع هوب جيل وسافر إلى الطائف لرؤية الملك . وكان اجتماعهما حاسما بالنسبة إلى مباحثات عمان وغير الملك موقفه وأبدى شيئا من المرونة .

وفي الحال ارسلت تعليمات إلى مندوب الحجاز ونجد ليتطابق موقفه مع رغبات ماكدونلد ، وفي نفس الوقت كي يرد على اتهامات شرق الأردن إلا فيما يتعلق بابن مشهور . وأتاحت هذه التعليمات الفرصة للإستمرار في اجراء التحقيقات ومن ثم عقد الإجتماع في ٦ أكتوبر (٣٥) .

ومع ذلك فقد كان فؤاد حمزه قد أبلغ الوفد البريطاني في يوم ٤ أكتوبر أن الملك عبد العزيز قد تلقى أنباء بأن مندوب شرق الأردن قد وجه إهانة إلى مندوبه وحكومته وذكر أن الملك سيقدم احتجاجات رسمية إلى الحكومة البريطانية . ولم يستطع هوب جيل الرد على فؤاد حمزه أو أرضاء الملك لأنه لم يتلق أي معلومات عن الحادث . وفي ٥أكتوبر طلبت الحكومة السعودية رسمياً اعتذارا مكتوباً من حكومة شرق الأردن وأصرت على قراءة هذا الإعتذار علناً في جلسة تعقد في عمان. وأدى هذا الموضوع إلى انسحاب المندوب السعودي من اجتماعات ٦ أكتوبر وايقاف المباحثات مرة أخرى ، وأفلت زمام الموقف وفي ١٣ أكتوبر لم يعد هناك أمل في اجتماع الجانبين مرة أخرى بعد أن أقسم مندوب شرق الأردن على قتل مندوب نجد إذا استؤنفت

الإجتماعات (٣٦) .

وفي الوقت الذي كان ماكدونلد موجوداً فيه في القدس في فترة توقف المباحثات ، أبلغ لورد باسنيلد وزير المستعمرات بأن السبب في الصعوبات التي يواجهها يرجع أساساً إلى الموقف السعودي . وختم رسالته قائلاً « أن أحوال نجد تتطور إلى زسوأ وأن المندوب لم يكلف نفسه عناء دراسة المعلومات التي تلقاها من حكومته ، كما أن مندوب حكومة شرق الأردن غير كفء ، وكانت المشاعر حادة إذا كان النجديون يرون أن عرب شرق الأردن غير مخلصين ، بينما يرى الجانب الآخر أن مندوبي نجد موظفون لدى الملك عبد العزيز وليسو ا مندوبين عن القبائل التي ينتمون إليها وعلى ضوء تجاربي فإني أرى أنه لا يمكن الوصول إلى نتائج مرضية (٣٧) .

٧ - انهاء الغارات على الحدود الأردنية السعودية :

ومضت الأيام الباقية من شهر أكتوبر في محاولات لتخفيف حدة التوتر بين نجد - الحجاز وشرق الأردن . ولم يتقبل عبد الله تقديم اعتذار مكتوب ، ولكنه أبدى زسفه شفوياً وحث المندوبين على أن يتصافحوا على أساس أن ضيوف دولته ينبغي معاملتهم باحترام . وازاء ذلك وافق الملك عبد العزيز على اعتبار الحادث منفصلاً عن موضوع التحقيقات وذلك بناء علي طلب الحكومة البريطانية . ومع أنه أصدر تعليماته إلى مندوبه بتقديم المساعدة إلى ماكدونلد فإنه أصر على عدم التغاضي عن الإهانة لإن الموضوع أصبح يتصل بالكرامة ، ومن ثم لم يحضر مندوبوه أي جلسات مشتركة إلى أن تلقوا اعتذاراً مكتوباً . وأخيراً تلقى الملك عبد العزيز اعتذاراً من الأمير عبد الله مع رسالة من الحكومة البريطانية بأن الوقت قد حان لإغلاق صفحة الماضي . فوافق عبد العزيز في ٣٠ أكتوبر على ذلك وبدأ ماكدونلد تحقيقاته يوم ٢ فومبر في جلسات مشتركة . وأنهى عمله في ١٦ نوفمبر بعد فترة مضنية

استمرت شهرين (من ١٤ سبتمبر إلى ١٦ نوفمبر) لجميع الأطراف المعنية كما يقول ريان (٣٨) .

ومن الثابت أن مرونة الملك عبد العزيز الأخيرة قد ساعدت على انتهاء مهمة ماكدونلد ، غير أن نجاح هذه المهمة لم يكن ليتحقق لولا « ضغط » لندن على الملك عبد العزيز ففي ٢ أكتوبر صدرت مذكرة شاملة رداً على خطابي الملك في ٢٣ يوليو و ١٣ أغسطس ومذكرة فؤاد حمزه في ٢٨ يوليو . وفيها حثت بريطانيا الملك عبد العزيز على التعاون لتحقيق السلام ووضحت له بأن ريان وماكدونلد انما كانا يحاولان حل الأمور المتنازع عليها مع شرق الأردن وان اجراءات قد اتخذت بالفعل للسيطرة على الموقف من جانب شرق الأردن ، غير أن « الضغط » الذي انتهجته لندن لم يكن ضرورياً لأن رغبة الملك عبد العزيز في الوصول إلى تسوية سريعة قد ساعدت على نجاح مهمة ماكدونلد . وبعد ذلك وافقت جميع الأطراف على ضرورة انهاء الغارات .

هوامش الفصل الرابع

١ - حيث وضعت بريطانيا أميرين من الأسرة الهاشمية : الأول على عرش العراق والثاني على عرش الأردن وقد ساد مفهوم سياسي بريطاني أن الأسرة الهاشمية في هذه الفترة لم تعد بتلك الأهمية التي كانت تحظى بها عشية الحرب العالمية الأولى ، كما انها لا تملك القوة العسكرية الضرورية لحكم القبائل في الجزيرة العربية .

٢ - راجع في تفصيل ذلك :

محمد على الداود ، الخليج العربى والعمل العربي المشترك ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٩٨٠ من ص ٧٢-٧٤ .

٣ - المرجع نفسه من ص ٧٥ - ٧٧ وحول نهاية الأخوان والدور المناوىء لفيصل الدويش تجاه نجد في هذه الفترة راجع : محمد المانع ، مرجع سابق من ص ١٦١-١٩٥ .

٤ - المرجع نفسه من ص ١٦٥- ,١٨٨

٥ - حول الدور السعودي وآراء جلبرت كلايتون عموماً ، راجع :

Clayton , Sir G., "Arabia and the Arabs in ; Journal of the Royal Lnstitie of Laternational Affairs (1929) PP. 8-20.

٦ - راجع :

Antonius , G., The Arabia Awaking ; The Story of the Arab National Movement , London (1938) .

٧ - Ibid , OO. 93-112 .

٨ - راجع تفصيل ذلك في : ممدوح الروسان ، العراق والسياسة العربية ١٩٣١-١٩٤١، رسالة ماجستير - غير منشورة ، جامعة القاهرة ، ,١٩٧٢

٩ - Antonius , G., Op, Cit. PP. 114-116

١٠- راجع آراء جلوب عموماً حول علاقات بريطانيا بالعرب خلال خمسين عاما في :

Glub, Sir, J.B. Britain and the Arabs, A Story of Fifty years 1908-1958 London , 1959 .

١١ - راجع في تفصيل ذلك :

Arm Steang , H.G. Lord of Arabia , Ibn Saud, An Lntimate Study of a King, London (1934) .

١٢- راجع في تفصيل ذلك في : محمد علي الداود ، مرجع سابق من ص ٧٠-١٠٥ .

١٣- المرجع نفسه من ص ١٠١ - ١٠٤ .

١٤- Jeddah Report , Nov, 1929 F.O. 371 - 13726

١٥- Jeddah Report , Dec, 1929 F.O. 371 - 14465

١٦- Jeddah Report , Fbr, 1929 F.O. 371 - 14460

حيث ورد تفصيل الفكرة الأصلية لإنشاء هذه القوة .

١٧- Ibid

١٨- Jeddah Report , March, 1929 F.O. 371 - 14460

١٩- مذكرة وزارة الخارجية البريطانية في ١١ يناير ١٩٣٠ رقم
E 223 - 223 - 91-F.O. 371- 14464

٢٠- Jeddah Report , March, 1930 op, Cit.

٢١- Ibid

٢٢- C.O. macdonnel , 13 May 1930, Rayan to F.O. 1st June .

٢٣ - Memo . By Macdonnell for Submission to the being of hejaz and Nejd. 6 June 1930. E 3508 - 223 - 91, F.O. 371- 14465 .

٢٤ - Ryan to Handerson , 12 June 1930. F.O. 371- 14465.

٢٥- مذكرة رداً على مذكرة ماكدونلد في ٦ يونيو ١٩٣٠ رقم
E35 98 - 223-91 F.O. 371-14465.

٢٦ - راجع تفصيلاً السجلات التي تحتوي على النقاط التى تم الإتفاق على مناقشتها بين السعوديين وماكدونلد في هذه الفترة ٧-٩ يونيو ١٩٣٠ ورسالة ريان إلى هندرسون في ١٠ يونيو ١٩٣٠ رقم
E35 98 - 223-91 F.O. 371-14465.

٢٧- تقرير جدة يونيو ١٩٣٠: F.O. 371 - 14460

تقرير ماكدونلد : E35 98 - 223-91 F.O. 371-15285.

٢٨- تقرير جدة ، يوليو وأغسطس ١٩٣٠ : F.O. 371- 14460

٢٩- المرجع نفسه .

٣٠- المرجع نفسه

٣١- المرجع نفسه

٣٢- تقرير جدة ، سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر ١٩٣٠: F.O.371-15289

٣٣- تقرير ماكدونلد: E 490-3-25. F.O. 371-15285

٣٤- رسالة ماكدونلد إلى باسفيلد ، أكتوبر ١٩٣٠ رقم
E 5591 - 123- 91 F.O. 371- 14467

٣٥- المرجع نفسه

٣٦- المرجع نفسه

٣٧- من ماكدونلد إلى باسفيلد ، أكتوبر ١٩٣٠ رقم
E 5591 - 123- 91 F.O. 371- 14467

٣٨- تقرير حدة ، سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر ١٩٣٠ رقم 371-15289

الباب السادس

أمن
الخليج العربي

الفصل الأول :العراق وإيران

الفصل الثاني :التطلعات الإيرانية

الفصل الأول

العراق وإيران

الفصل الأول

العراق وايران

١ - جذور مشكلة الحدود :

كان اختراق الخليج العربي - البحرين ثم الجزر العربية الثلاث ، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى - والتقدم نحو شط العرب ، هو السياسة التي اتخذتها ايران في زمنها تجاه الحدود الشرقية للوطن العربي في عقد التسعينات من القرن العشرين وصولاً للإنتقال إلى الساحل العربي من الخليج برمته . والواقع ان الحدود الشرقية للوطن العربي سواء تعلق ذلك بقسمها المائي (الخليج العربي) أو امتدادها البري - عربستان والمناطق الحدودية الأخرى - قدعانت من محاولات أطراف عديدة لإلغاء عروبتها ، سمات حركتها التاريخية من هذه الأطراف القوى الأوروبية - على نحو ما سبقت الإشارة إليه تفصيلاً - بدءا بالبرتغال ومروراً بهولندا وفرنسا وانجلترا وصولاً إلى الدور المتعاظم للدولتين الأعظم ، الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي بهدف جر أطراف إقليمية إلى صراع داخلي يستنزف الموارد البشرية والإقتصادية ، والأهم من ذلك تغيير المعالم الجيوبوليتيكية للأرض العربية من خلال بث وسائل التجزئة على أساس الدين والمذهب والقبيلة (١) .

ومن هذا المنظور شهدت منطقة الخليج العربي منذ القرن السادس عشر ترجيح كفة الدولة العثمانية والعمل على الغاء صفة السيادة العربية ، وبدأت الدولة الصفوية بالتكون السياسي في بلاد فارس ثم بدأ صراعها مع الدولة العثمانية وتعددت اسباب الصراع بين الطرفين رغم كونهما يدينون بالإسلام ، وتدخلت القوى الأوروبية بأساليب الضغط المختلفة لتشجيع السياسات الطائفية ، وبدأت صراعات وحروب ظاهرها مذهبي ، وجوهرها المصالح

المادية والتحريض الأوروبي للطرفين ، لكن الأخطر من ذلك هو الممارسات التي استهدفت استمرار احتلال ايران للجزر العربية الثلاث - طنب الكبري وطنب الصغرى وأبو موسى - في اطار جعل الخليج العربي فارسيا والعودة إلى المطالبة بالبحرين وتهديد استقلال وسيادة العراق مما ينتج عنه استمرار التوتر في الحدود الشرقية للوطن العربي والتي تشمل الخليج العربي والأرض الممتدة إلى جبال زاجروس شرقاً وكان هذا الإمتداد مدعوماً بأدلة عديدة لعل أهمها تأثير النتائج السلبية في وضع الحدود الشرقية مما نجم عنه وقوع المنطقة تحت الاحتلال العثماني والصراع الذي دار بين الدولتين العثمانية والفارسية . وشهدت أقطار الخليج العربي بصفة خاصة تجسيد هذا الصراع دون الإلتفات لإراة شعوبها العربية أو احترام الإتفاقيات الدولية والإلتزام بها (٢) .

كانت العلاقات بين الدولتين العثمانية والفارسية ذات طابع خاص ، دولياً وإقليمياً ومحلياً . فمن ناحية أحدث ظهور الدولة الصفوية في بلاد فارس انقلاباً في استراتيجية الدولة العثمانية ، فتوقف زمنها في أوروبا أو كاد خلال القرن السادس عشر ، ومن ناحية أخرى جاء التحالف الصفوي - الشاه اسماعيل الصفوي - الأوروبي في مرحلة لاحقة ليواجه العثمانيين والمماليك وهما القوتان الرئيسيتان في الأناضول والشام ومصر والحجاز ، وقد احتدم الصراع الفارسي العثماني في بداية القرن السادس عشر ، وخضعت بغداد نفسها للإحتلال الفارسي ، غير أن ميزان القوى بدأ يتغير في أعقاب موقعة جالديران سنة ١٥١٤ م حيث تحطمت قوة الدولة الفارسية واهتز وجودها بشدة في العراق ، ومع ذلك فقد استمرت سياسة التحالف الفارسية - الأوروبية لمتابعة الحرب ضد الدولة العثمانية ، غير أن تردي الأوضاع الداخلية في بلاد فارس بعد تحالفها مع أوروبا غير مجد وتمكنت الدولة العثمانية في عهد السلطان سليمان القانوني (١٥٣٠-١٥٦٦م) أن تشن حرباً

شاملة على بلاد فارس وتستولى على أجزاء منها ولم تثمر عدة معاهدات بين الطرفين خلال هذه الفترة (٣) في توقف أسباب الصراع بينهما ، وكان العراق ميداناً لانعكاس هذا الصراع حيث تمكنت الدولة الفارسية من احتلال العراق سنة ١٦٢٣م وفي سنة ١٦٣٨م استعادت الدولـــــــــة العثمانية سيادتها الكاملة على العراق (٤) .

غير أن العراق غدا منذ العقد الرابع من القرن الثامن عشر ميداناً للصدام المسلح بين العثمانيين والفرس حيث غزته القوات الفارسية سنة ١٧٣٢م ، لكنها ارتدت خاسرة وفشلت محاولة احتلال كركوك والموصل وبغداد ، رغم حصار هذه الأخيرة لأكثر من سبعة شهور (٥) من جانب القوات الفارسية وفي سنة ١٧٣٥ م عاولت القوات الفارسية هجومها على البصرة ودخلت شط العرب، ويذكر لوريمر(٦) أن نادر شاه طلب مساعدة انجلترا لاستيلائه على البصرة ، غير أن سلطات حكومة الهند البريطانية أصدرت أوامرها لممثلها في بندر عباس بعدم وضع أية سفينة حربية بريطانية في خدمة الفرس أو تحت تصرفهم ، وتجدد الهجوم الفارسي على العراق سنة ١٧٤٣م باتجاه كركوك والبصرة والموصل وبغداد ومنطقة شرق نهر دجلة ، لكن القوات الغازية فشلت في علمياتها العدوانية وظل العراق في مأمن من الغزو الفارسي حوالي ثلاثة عقود لم تخل أيضا من اعتداءات على عدة جبهات عراقية في هذه الفترة حتى صادر كريم خان للبصرة حوالي عام ١٧٧٥م خلال انشغال الدولة العثمانية في حربها مع روسيا (٧) وبهدف توجيه ضربة إلى تجارة البصرة والقضاء على منافستها للموانى الفارسية ، ودامت مدة حصار البصرة لأكثر من عام (١٧٧٥-١٧٧٦م) ويذكر الرحالة الأنجليزي بارسونز أن معنويات سكان البصرة كانت عالية وان مشاركة بني خالد قد تصدت للغزو الفارسي أيضاً لساحل عمان ، وقد سبقت الإشارة إلى أن عمان كانت في هذه الفترة قوة بحرية مهمة في الخليج العربي استطاعت أن تحد مـــــــن النفوذ الفارسي في

المطنقة (٩) وقــــــد اشاد السلطان العثماني عبد الحميد الأول بالموقف العثماني (١٠).

٢ - معاهدة ارضروم الأولى:

وقد ظل العراق هدفاً للأطماع الفارسية منـــــذ أواخر القرن الثاني عشر (١١) وخلال القرن التاسع عشر بهد الإستيلاء عل العراق وخاصة بعد الضعف والتفكك الذي اشتد في الجسد السياسي للدولة العثمانية وتداعي مؤسساتها العسكرية وتعقد مشكلاتها الداخلية (١٢) ، وسار النهج الفارسي في تنفيذه يرتبط بمدى قوة الدولة الفارسية وطبيعة الظروف الدولية والإقليمية المحيطة بها ، فعندما أدرك الفرس استنزاف القوة العسكرية العثمانية جزءاً كبيراً من طاقتها القتالية بسبب حروبها المستمرة في أوربا الشرقية وفي اليونان فإن الإنقضاض على أراضي الدولة العثمانية القريبة كان دائما هو النهج الذي سارت عليه سياسة الدولة الفارسية وتذكر المصادر (١٣) أن المبررات أو الذرائع الظاهرية لإعلان الحرب واجتياح الحدود كانت دائما جاهزة ومتعددة مثل مشكلات العشائر الكردية المتجولة ، والحجاج ، والتجار ، والفارين ، وبالفعل واصلت القوات الفارسية تفوقها نحو كركوك وبغداد ، غير أن القوات العثمانية قامت بهجوم كاسح عليها مما جعل القوات الفارسية تبادر بالانسحاب ، وكان المرزا محمد علي قائد هذه القوات قد وافته المنية في اكتوبر ١٨٢١ ، واتفق الجانبان الفارسي والعثماني على اجراء مفاوضات صلح في ارضروم وتم عقد معاهدة صلح بينهما في ٢٨ يوليو ١٨٢٣ حيث اتخذ الجانبان من معاهدة سنة ١٧٤٦ م أساسا للمعاهدة الجديدة فيما يتعلق بالحدود والحجاج والتجار ورد الفارين واخلاء سبيل الأسرى واقامة أشخاص من الجانبين في أراضي الطرف الآخر، واطلق على هذه المعاهدة : معاهدة ارضروم الأولى .

وقد اشترطت معاهدة ارضروم الأولى سنة ١٨٢٣ م عدم القيام بأي عمل من شأنه اثارة الكراهية والقضاء بين الدولتين ، وأن تعيد الحكومة الإيرانية إلى الدولة العثمانية جميع ما استولت عليه في السلم والحرب من قلاع وأراضي وأقضية وقرى عائدة اليها ، وأن تطلق الدولتان سراح رعايا الدول الأخرى ممن وقع في اسرها ، وعدم جواز تدخل إحدى الدولتين في الشئون الداخلية الأخرى (المادة الأولى) وكان المقصود بذلك عدم تدخل الدولة الإيرانية في تعيين الأمراء الأكراد في العراق وأن لا تؤيد متصرفي ألوية كرستان السابقين واللاحقين أو تتبناهم وفي حالة حدوث أي نزاع ، فإنه ينبغي على والد بغداد وولي عهد ايران مرزا عباس أن يتفقا على فض المنازعات بالوسائل السلمية .

ونصت المادة الثانية بأن يراعي الحجاج والزوار الفرس ، كما يراعى سائر المسلمين وغيرهم في الدولة العثمانية وعدم استيفاء رسوم زائدة معهم ويدفع الرعايا والتجار والفرس الضرائب نفسها التي يدفعها رعايا وتجار الدولة العثمانية ويمنح التاجر تذكرة تؤيد دفعه للضريبة القانونية المطلوبة منه للحيلولة دون استيفاء ضريبة مكررة منه في المناطق الأخري التي قد ينتقل إليها . أما المادة الثالثة فتقضي بتنظيم أحوال العشائر الجوالة في المناطق الحدودية ونصت المادة الخامسة على اعادة اموال التجار الإيرانيين التي حجزت أو صودرت في الولايات العثمانية الي اصحابها ونظمت المادة السادسة طريقة حصول الوارث الإيراني على التركات التي يخلفها الإيرانيرن المتوفون في البلاد العثمانية ونصت المادة السابعة والأخيرة على اصول التمثيل الدبلوماسي (١٣) .

وفي تقييم معاهدة ارضروم الأولى ، تذكر المصادر (١٤) أنه حتى هذه المعاهدة لم تكن وليدة دراسة شاملة للمشكلات المعقدة التي ادت إلى نشوب سلسلة الحروب بين الدولتين العثمانية والفارسية ، ولم تأت بشيء جديد

يساعد على حسم المنازعات القائمة بينهما وكان طبيعياً استمرار الخلافات بينهما بشأن المشكلة الكردية والمسائل الحدودية ، فلقد بقيت القوات الفارسية تحتل لواء زهاو، ومع ان هذه المعاهدة اعترفت بتبعيته للدولة العثمانية (١٥) ، وقد وصف المبعوث العثماني إلى ايران (١٨٢٤-١٨٢٥م) السياسة الإيرانية بعدم احترام المواثيق والأعراف الدولية . ويذكر المؤرخ التركي جودت أن ايران استغلت انشغال الدولة العثمانية بالمسألة اليونانية والصراع مع روسيا ، فكانت رغبتها في ضم جزء من أراضي العراق اليها ، ولهذه الأسباب فإن ايران لم تنسحب من زهاب والسليمانية وكوى وحرير ولم تكف عن المطالبة بحقوق مالية (١٦) .

وعندما تولى على رضا باشا مسؤولياته الإدارية في إيالة بغداد وملحقاتها (١٨٣١-١٨٤٢م) ، فإنه بذل جهوداً كبيرة في التصدي لحل المشكلات السياسية والإقتصادية وفي مقدمتها مسألة تأكيد السيادة العثمانية في شمال العراق (المنطقة الكردية) وجنوبه ، بما في ذلك الضفة الشرقية لشط العرب ، ومن الأرجح أن طبيعة الظروف التي واجهتها بلاد الأحواز « عربستان » أملت على الأمراء العرب اللجوء إلى سياسة التلويح بالولاء الرمزي المؤقت مع كل من الدولتين العثمانية والفارسية من أجل ايجاد حالة توازن دائمة للمحافظة على استقلالهم الفعلي من الإدارتين العثمانية والفارسية معاً .وقد سبقت الإشارة إلى التواجد الأنجليزي الفرنسي في منطقة الخليج والمنافسة بينهما لبسط نفوذهما على المنطقة في هذه الفترة ؟ وقد ارسلت انجلترا بعثة استطلاعية (١٨٣٤-١٨٣٦م) لدراسة مدى صلاحية أنهار دجلة والفرات والدجيل (الكارون) للملاحة البخارية وثبت لدي البعثة صلاحية نهر دجيل (الكارون) للملاحة ، وجرى الإتصال بالشيخ جابر أمير المحمرة للحصول على موافقته باستخدام دجيل (الكارون) للملاحة البخارية الأنجليزية ، غير أن الشيخ جابر رفض هذا المشروع خوفاً من المنافسة

الأجنبية تجاه بلاده ، أما فرنسا فكانت تراقب تحركات انجلترا في منطقة الخليج العربي ، واعتقد المسئولون الفرنسيون أن نشاط انجلترا في انهار العراق وسياستهم الإستعمارية في الخليج العربي التي تعززت باحتلالها جزيرة خرج ذات الأهمية الإستراتيجية الكبرى ما هي إلا مقدمات لاحتلال العراق في زمن لاحق .

لقد بدأ لوالي بغداد أن هدف الفرس الأساسي من الهجوم على عربستان هومنع الجيش العثماني من تأكيد السيادة العثمانية على تلك الديار ، وأضاف إلى ذلك قوله أن يخشى من سيطرة الفرس على المحمرة وأطراف البصرة المجاورة لها .

والواقع أن المحمرة لها أهميتها الجيوبوليتيكية سواء تعلق ذلك بالدولة الفارسية أو الدولة العثمانية ، وتقع المحمرة عند مصب نهر دجيل (الكارون) في شط العرب والذي ثبتت صلاحيته للملاحة البخارية ، وبعد الإحتلال الفارسي لعربستان أبدلوا اسم المحمرة إلى (خومشهر) وعندما تقرر ضم المحمرة إلى الدولة الفارسية بمقتضى معاهدة ارضروم الثانية (١٨٤٧م) - كما سيأتي تفصيل ذلك - فقد بقي حاكمها يمارس إدارته مستقلاً عن فارس والدولة العثمانية ، بل أن الدولة الفارسية ذاتها فضلت استقلال عربستان تخلصاً من عبء إدارتها الأسمية والآعتراف بالأمر الواقع (١٧) ، وفيما يتعلق بالبصرة فقد اقترح والي بغداد وضع قوة عسكرية بها بحيث تتمركز لعدة سنوات حتى يتأكد الوجود العثماني هناك من خلال اجراءات عسكرية صارمة نظراً لأن ذلك سيحقق فوائد اقتصادية تتمثل في زيادة الواردات الجمركية . غير أن الحكومة المركزية كانت مشغولة في ارسال قوات نظامية إلى ا لعراق بسبب انشغالها للجولة الثانية في صراعها المرير مع والي مصر محمد علي باشا ، وقام السفير الأنجليزي في استانبول بصرف نظر الباب العالي عن مسألة المحمرة ، وقام بتجسيم خطر محمد علي باشا على الدولة

العثمانية وجعله الشغل الشاغل للإدارة العثمانية في الوقت الذي قدم فيه تأكيدات وتعهدات بمنع أية محاولة فارسية للإستيلاء على المحمرة (١٨) ، ويرى مهدي حبيب (١٩) أن الإدارة العثمانية لم تكن تدرك بعد أهمية عربستان بالنسبة للمصالح والإستراتيجيات العالمية والتي لم تتمكن من الوقوف في وجه الأطماع الفارسية المتزايدة ، ويضيف هذا الباحث (٢٠) قائلاً : « ويحتمل أن بعد المسافة من استانبول إلى المحمرة جعل السياسة العثمانية ومنذ زمن بعيد تتسم باللامبالاة في تعاملها مع قضية عربستان . لذا وافقت الدولة العثمانية على ضم المحمرة إلى فارس بموجب معاهدة ارضروم الثانية (١٨٤٧م) رغم قناعتها بعدم أحقية الفرس في ضم المنطقة العربية أرضا وشعباً وتاريخاً لها » .

٣- ردود الفعل :

بدلاً من أن تلتزم السلطات الفارسية بالمعاهدة المعقودة مع الدولة العثمانية فقد عاودت سياستها في التدخل في شئون العراق ، ففي سنة ١٨٤١ طلبت من والي بغداد عزل متصرف السليمانية وارسلت قوة عسكرية مكونة من خمسة آلاف مقاتل للإستيلاء عليها غير أن متصرف السليمانية تمكن من صدها ومع ذلك فقد استمرت الأوضاع في السليمانية غير مستقرة شأنها شأن الأطماع الفارسية في العراق ، وقد اثيرت مسألة فتح ممثلية فارسية في بغداد في منتصف العقد الرابع من القرن التاسع عشر ، غير أن والي بغداد على رضا ذكر في تقريره الذي رفعه للصدر الأعظم في استانبول في ديسمبر ١٨٣٦ قوله : « أن فتح ممثلية فارسية في بغداد سوف يؤدي إلى جعلها مصدراً لكل انواع التخريب والإفساد واثارة القلاقل والفتن » .

وقد تمثل الخطر الفارسي تجاه منطقة الخليج العربي وأقطاره عموماً في النشاط الفكري التخريبي الذي مارسته تيارات فارسية ذات صفة غير

رسمية ، ففي مطلع القرن التاسع عشر نشطت في فارس حركات البابية والبهائية ، ونشأت حركة البابية وامتدادها البهائية تعبيراً عن الفكر الذي ظهر قديما بسبب تعاون اليهود الذين حررهم كورش من الأسر البابلي واستقروا في فارس بعد أن اذن كورش للأسرى الآخرين بالعودة إلى فلسطين مع القوى والتيارات الفارسية الساخطة على الإسلام الذي ازال كيانهم المجوسي (٢١) . والواقع أن هذه الحركات هي حركات هدامة تلتقي مع الماسونية والصهيونية في أهدافهما وهي صرف الناس عن أديانهم وأوطانهم ، ومن الغريب أن تلتقي المصالح الإستعماريه في بسط نفوذها على ايران والعراق والخليج العربي بهدف القضاء على الروح الجهادية للإسلام وبث روح اليأس والضياع في نفوس المسلمين والعرب، وقد ثبتت علاقة إحدى الشخصيات من أبرز زعماء (٢٢) هذه الحركات بأخبار اليهود في الفترة ١٨١٤-١٨٤٨م .

والواقع أن الشاه ناصر الدين قام بحملات متواصلة في مواجهة البابية بعد تزايد خطرها على سلطاته وبعد اعدام الباب في ٨ يوليو ١٨٥٠ انقسم البابيون إلى فريقين ، جاهر فريق منهم بخلافة المرزا يحيى نور الملقب بـ « صبح أزل» وأطلق على هذا الفريق « الأزلية » ، في حين تمسك الفريق الآخر - وهم الأكثرية - بأخيه المرزا حسين علي (١٨١٧-١٨٩٢) الملقب « ببهاء الله » وسموا « البهائية » وفي محاولات الشاه ناصر الدين لاستئصالهم فقد لجأ المرزا حسين إلى المفوضية الروسية التي قامت بتسليمه للسلطات الفارسية بعد أن أخذت وعداً بالمحافظة على حياته وأنصاره ونفيهم خارج الحدود فلجأوا إلى الدولة العثمانية التي أجرت لهم مخصصات شهرية ، وحددت إقامتهم في بغداد .

وفي بغداد نشطت حركة البابية لعدة عوامل من أهمها دعم الروس لهم ، وأن من مصلحة النظام الفارسي نقل الفوضى والإضطرابات إلى العراق الذي أصبح بالفعل ميداناً لنشاط البابية التخريبي وتذكر المصادر (٢٣) أن الفتن

والإضطرابات المذهبية قد استمرت في المدن العراقية الكبرى ببغداد والكاظمية وكربلاء ، غير أن السلطات العثمانية أمرت بالقبض عليهم ومصادرة جميع كتبهم ورسائلهم وقامت باستجوابهم ثم وضعت الحراسة عليهم وتبين ان صبح أزل كان قد إدعى النبوة في حين إدعى المرزا حسين على (بهاء الله) نزول الوحي عليه بالعربية والفارسية ، وانه المهدي المنتظر ، ثم ادعى النبوة ورأت السلطات العثمانية أن استمرار هؤلاء في ضلالاتهم سوف يكون له آثاره السيئة على بعض السذج من المسلمين ، ولذا تقرر الحكم عليهم بالنفي المؤبد الإنفرادي وتــــم ارسال «البهاء » ومريدوه إلى قلعة عكا (٢٤) وتقرر قطع المرتبات التي خصصت لهم سابقاً .

٤ - تشكيل لجنة الحدود :

واصلت السلطات الفررسية تقديم الإحتجاجات إى الباب العالي بعد حملة علي رضا على المحمرة سنة ١٨٣٧م ، ولم تقتصر الجهود الفارسية على تلك الإحتجاجات وانما تعدتها إلى احتلال الفلاحي والمحمرة ذاتها (١٨٤٠-١٨٤٢) كما طالبت فارس بعربستان ، غير أن الفرس شعروا بأن العثمانيين سيواصلون ضغطهم لاستعادة المحمرة لكونها تتبع البصرة التي يفصلها عن الأراضي الفارسية نهر دجيل (الكارون) وأدت مشكلة الحدود إلى استعداد الفرس لخوص حرب شاملة مع العثمانيين وهددوا بإرسال جيش لاحتلال البحرين والكويت وطالبوا بلواء السليمانية وبعربستان حتى القرنة وبابعاد الأمراء الفرس المقيمين في بغداد ، وردت السلطات العثمانية بتعبئة قواتها على الحدود ، وبدأت المناوشات الحدودية- خاصة في قاطع السليمانية ، غير أن تورط انجلترا وروسيا جعلهما يتبعان اسلوب التفاوض ، والموافقة على تشكيل لجنة رباعية من الدول الأربع المذكورة مهمتها الرئيسية وضع خريطة دقيقة وتفصيلية للحدود بين الدولتين يمكن الرجوع إليها عند حدوث نزاع جديد في المستقبل .

وقد اتخذت اللجنة مدينة ارضروم التركية مقراً لها وباشرت جميع الوثائق المتلعقة بالحدود وخاصة تلك المتعلقة بأوضاع المحمرة (٢٥) وعقدت اللجنة أول اجتماع لها في ١٥ مايو ١٨٤٣، ولكنها توقفت بعد أيام قليلة بسبب توتر العلاقات الفارسية العثمانية على أثر هجوم القوات العثمانية على كربلاء وبعد تصفية أزمة كربلاء تركزت المطالب الفارسية في امتناع السلطات العثمانية عن مساندة الأمراء الفارين إليها حتى لا يتخذوا من الأراضي العثمانية قواعد للتآمر على النظام الفارسي وحق اشتراك الشاه في اختيار حاكم للسليمانية وتعيين قناصل لدى الدولة العثمانية واحترام رعايا الشاه الموجودين في الدولة العثمانية ، وتطبيق المساواة بين رعايا الدولة العثمانية بصرف النظر عن الدين أو المذهب ، وإعادة العشائر الفارسية التي هاجرت إلي الأراضي العثمانية ، كما طالبت السلطات الفارسية تسهيل أمر الزوار والحجاج الفرس إلى العراق والحجاز والغاء الضرائب المفروضة على دفن الموتى في العتبات المقدسة .

أما المطالب العثمانية فقد تركزت في انسحاب الفرس من المحمرة ، واعتراف الحكومة الفارسية بمعاهدة سنة ١٨٣٨ والتي كانت قد عقدت بين الدولة العثمانية وبريطانيا واحترام الأحكام الواردة في معاهدات ١٦٣٩، ١٧٤٦، ١٨٢٣ .

وقد تحولت جلسات اللجنة إلى مشادات كلامية بين المندوبين الفارسي والعثماني وتطورت المناقشات إلى تبادل الإتهامات ، ووجدت الدولتان الوسيطتان - انجلترا وروسيا - أن مشكلات الحدود بين الدولتين العثمانية والفارسية تحتاج إلى وقت طويل لحلها ، وقترحتا أن تعقد معاهدة تنص على حل بعض المشكلات القائمة ، وأن يترك بعضها منها للدراسة والتسوية ، وعلى هذا الأساس تم الإتفاق فيما بعد على ابرام معاهدة ارضروم الثانية (١٨٤٧) التي تنازلت بموجبها الدولة العثمانية عن مطالبها في عربستان إلى

الدولة الفارسية ، وبالمقابل اعترفت هذه الأخيرة بسيادة الدولة العثمانية علي لواء السليمانية (٢٦) .

واستمرت اجتماعات لجنة الحدود خلال ١٨٤٩- ١٨٥١ ولحن دون جدوى، وانتقلت المفاوضات إلى عواصم الدول الأربع بناء على اقتراح انجلترا ، بينما تركت لجنة فنية في ارضروم لاستكمال دراسة الحدود ووضع خريطة لها ، وخلال قيام اللجنة بعملها نشبت حرب القرم (٢٧) (١٨٥٣-١٨٥٦) فتوقفت اللجنة عن العمل ، ولم تكد تنتهي هذه الحرب حتى أعلنت انجلترا الحرب على الدولة الفارسية واتهمتها بالخضوع لروسيا بسبب قيام فارس بارسال حملة إلى هرات عند الأمير الأفغاني المتحالف مع انجلترا وقامت البحرية البريطانية باحتلال المحمرة، واجبرت الفرس علي عقد معاهدة باريس (١٨٥٦م) ، وعادت لجنة الحدود إلى عملها واستمرت الدراسات في الفترة ١٨٥٧- ١٨٦٥ ، ووضعت خلالها خريطة للحدود من جبال أرارات إلى الخليج العربي ، وقدمت الخريطة ليعتمدها الطرفان وواف قكل منهما عليها ، ومع ذلك لم تحسم هذه الخريطة نزاع الحدود حيث أثارت أحدى القبائل الكردية الفوضى على الحدود لسنوات عديدة (١٨٦٩- ١٨٧٢) .

وتذكر المصادر أن مشكلة العشاذر المتنقلة عبر الحدود ومسألة توفد الزوار الفرس عبر الأماكن المقدسة ، ظلتا من أهم أسباب انزاع العثماني الفارسي في الفترة اللاحقة على معاهدة ارضروم الثانية وقد اتفقت الدولتان على تبادل وجهات النظر وتوصلتا إلى وضع بروتوكول في سنة ١٨٦٩، وبحضور روسيا وانجلترا وتضمن هذا البروتوكول اقرار الدولتين لاحرام خطوط الحدود التي وضعتها لجنة تخطيط الحدود وظلت المنحدرات الجنوبية الغربية قرب نهر دجلة على ما كانت عليه لحين تثبيت الحدود بدقة مع عدم بناء أية مبان أو حصون على هذه الأراضي .

وخلال زيارته للعراق سنة ١٨٧٠ جرت مفاوضات بين ناصر الدين شاه ومدحت باشا في العراق حول مشكلة الحدود والمشاكل الأولى المعلقة بين البلدين وأهمها منع تجاوز واعتداء العشائر الكردية غير أن حرس الحدود الفرس لم يلتزموا بتطبيق بنود الإتفاق ، فاضطر مدحت باشا إلى انشاء مواقع عسكرية في الممرات التي تربط بين حدود البلدين لمنع التجاوز بقوة السلاح وبرزت مشكلة الحدود ثانية سنة ١٨٧٦ وقدمت الدولة الفارسية مذكرة جاء فيها : إن استمرار احتلال قطر وعدة أماكن أخرى بعد انتهاكها لنصوص معاهدة ١٨٤٧ ، وهناك سوء معاملة الزوار والحجاج الفرس وعدم الجردية في شط العرب ومشكلة جزيرة شهلة في شط العرب(٣٠) .

٥ - استمرار توتر العلاقات :

طوي القرن التاسع عشر احداثه بمحاولات ايران التجاوز المستمر على الأقاليم الحدودية للعراق وضمها تدريجيا بذرائع مختلفة إلى الولايات الإيرانية الغربية ، وكان ذلك س [illegible]
وأن الحكومات الفارسية في توسعها
هذه الحقبة قد اتبعت السياسات الآتية (٣١) :

١ - سياسة التدخل في الشئون الداخلية حيث انشغلت تلك الأوضاع والمشاكل التي كانت قائمة في العراق تحت الحكم العثماني وبخاصة في السليمانية وأربيل وكركوك وايجاد حكام لتلك المناطق موالية لها وقد أدى ذلك دوراً كبيراً في انتزاع ايران مدناً وأراضي عراقية مهمة في هذه الجهات فضلاً عن تحول اهتمام ايران إلى إقليم الأحواز العربي (معاهدة ارضروم الثانية١٨٤٧) .

٢ - سياسة التضليل : حيث لم تثبت ايران حدودها البرية الغربية ولم تعلن عنها بصفة رسمية وكانت تعمد عقب التوقيع على أية معاهدة حدود إلى

التجاوز على بنود تلك المعاهدة بفرض واقع جديد يستهدف عقد معاهدة أخرى فإذا ما عقدت شرعت باستغلالها لتثبيت ما كانت قد حصلت عليه في الحقبة السابقة ثم تهيئة نفسها لعمل توسعي جديد .

٣ - سياسة تغيير التركيب القومي القبلي : فقد راعت المعاهدات المعقودة بين الطرفين العثماني والإيراني - الأوضاع القبلية على المناطق الحدودية بين دولتيهما ، فأقرت وحدة العشيرة وحالت دون شطرها بحسب الحدود الفاصلة فإن ثبتت تبعية كل قبيلة لإحدى الدولتين وتركتها تنتقل بحرية تامة بين اماكنها صيفاً(٣٢) وشتاءاً ، غير أن الحكومات الإيرانية المتعاقبة دأبت على استغلال هذا العامل المتحرك في دفع حدودها مع العراق والتوسع على حساب أراضيه وكانت وسيلتها في ذلك دفع القبائل الفارسية أو تشكيل نسبة عددية من أتباعها من شأنها تغيير التركيب السكاني في المناطق المذكورة تمهيداً لسلتها من الأرض العراقية وضمها إلى ايران .

٤ - **سياسة القوة المسلحة : طغى هذا الأسلوب على علاقات ايران بالولايات العراقية ، وتغيير معالم مناطقها ومسح اسمائها العربية لتغدو وكأنها جزء من ايران .**

٥ - **المعاهدات والإتفاقات العديدة الخاصة بحدود العراق البرية التي عقدت** بين الدولة العثمانية بصفتها صاحبة السيادة على **العراق آنذاك** وبين الحكومات الإيرانية المتعاقبة بدءا بمعاهدة أماسية سنة ١٥٥٤ م وانتهاءا باتفاق الآستانة سنة ١٩١٣ الذي أخذ بمبدأ استبقاء الوضع الراهن Status Quo وهو الوضع الناجم عن التغييرات التي طرأت على الحدود في الفترة ١٨٤٨-١٩٠٥ ، وهذه التغيرات تعني الواقع الذي فرضته ايران خلال المدة المذكورة ، فضلاً عن ضيف الدولة

العثمانية المستمر والمشكلات المتنوعة التي كان يعاني منها العراق على نحو خاص ، فقد تسبب ذلك في اقرار بعض المعاهدات المتأخرة للتجاوزات العديدة التي قام بها الجانب الإيراني على تلك الحدود البرية الطويلة (٣٣) مع العراق .

٦ - مشكلا الحدود من الحرب العالمية الأولى إلى معاهدة سنة ١٩٣٧ :

ورث العراق بعد الحرب العالمية الأولى جميع مشكلات الحدود التي كانت قائمة بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية وكان لموقف بريطانيا المناوىء للعرقا في مطالبة والممالىء في الوقت نفسه لإيران نظراً لمصالحها هناك ما شجع ايران على المطالبة بالمزيد من تعديل الحدود ورفع وزير الخارجية الإيرانية إلى رئيس مؤتمر الصلح في ٩ يناير ١٩٢٠ مذكرة يطالب فيها بتعديل بعض أجزاء الحدود لصالح بلاده وترى المصادر (٣٤) العراقية أن مشكلة الحدود العراقية الإيرانية في فترة الإنتداب البريطاني على العراق هي فصل من فصول العلاقات البريطانية - الفارسية ، أكثر من كونها من فصول العلاقات العراقية - الفارسية .

ولم تنقطع حوادث الحدود بين الدولتين ، وقد تدخلت بريطانيا لاقناع ايران بوجوب الإعتراف بالمملكة العراقية ، وهو ما تم بالفعل في ابريل ١٩٢٩ ومع ذلك بإن ايران لم تعترف بشرعية الحدود واعتبرت الوثائق التي سبق التوقيع عليها قد فقدت أهميتها وأن المعاهدات ليست ذات صيغة تنفيذية لتقرير الحدود وطالب الشاه أن تبحث قضية الحدو دمن جديد معلنا خروج بلاده على الإتفاقيات التي عقدت بين بلاده وبين الدولة العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى ، وعليه كثرت التجاوزات الإيرانية واصبحت خطراً يهدد علاقات البلدين من خلال التعرض لوسائل النقل النهرية العراقية في شط العرب ، ولم تأبه ايران بالكشاوي العديدة التي قدمتها العراق وقد عرضت

الحكومة العراقية على ايران استعدادها للمفاوضات ورفعت اليها مذكرة بذلك غير أن ايران اخترقت الحدود العراقية واستولت على مسافات تبلغ حوالي ٥٠٠ متراً مربعاً على ضفة شط العرب اليسرى وعندئذ وجهت وزارة الخارجية العراقية احتجاجاً لإيران للكف عن هذه التجاوزات ولما لم تذعن ايران للمطالب العراقية فقد رفعت شكوى عند ايران إلى عصبة الأمم في ٢٩ نوفمبر ١٩٣٤ وتضمنت الشكوى عرضاً للإعتداءات من جانب الموظفين الفرس على الحدود وعدم مواعاتهم لخط الحدود وعدم اعتراف الحكومة الإيرانية بصحة وثائق الحدود بين البلدين ، وألحقت بالشكوى ثلاثة ملاحق ، الأول خصا بمعاهدة ارضروم الثانية ، والثاني خاص ببروتوكول سنة ١٩١٣ ومحاضر جلسات لجنة تخطيط الحدود لسنة ١٩١٤، أما الملحق الثالث فقد تشعب إلى أربع فقرات خاصة بالتجاوزات الإيرانية في شط العرب .

غير ان مجلس عصبة الأمم لم يبد حماسه في بحث المشكلة والذي حدث ان المجلس كلف ممثل ايطاليا بالقيام بدور توفيقي بين الجانبين وجرت مباحثات في روما ثم جنيف ثم طهران واوفدت الحكومة الإيرانية وفداً إلى طهران في أغسطس ١٩٣٥ واصرت ايران على وجوب تنازل العراق عن مرسى أمام عبادان على أن يكون عرضه منتصف شط العرب كما اصرت على أن قضية الملاحة في شط العرب على انها مرتبطة بقضية الحدود وقد وافق العراق على منح ايران مرسي في عبادان لقاء اعتراف ايران بالحدود .

وفي ٤ يوليو ١٩٣٧ تم توقيع معاهدة الحدود وبروتوكول ملحق بها بشك لنهائي بين العراق وايران ، وتكونت المعاهدة من ست مواد ، والبرتوكول الملحق بها من خمس مواد ، وجاء في ديباجة المعاهدة : « أن الغرض من عقدها هو تحقيق ما أعلنه الطرفان من وضع حد بصورة نهائية لقضية الحدود بين دولتيهما » .

ونصت المادة الأولى على أن يكون خط الحدود بين الدولتين هو الخط الذي عينته وخططته اللجنة وتنازل العراق بموجب المادة الثانية عن جزء من شط العرب أمام عبادان بحيث يمر خط الحدود بجرى المياه العميق وقضت المادة الثالثة بتأليف لجنة لأجل تثبيت دعائم الحدود التي كانت قد عينت اماكنها لجنة سنة ١٩١٤ كما تم عقد معاهدة صداقة بين البلدين في ١٨ يوليو ١٩٣٧ وأخرى في ٢٤ من نفس الشهر والسنة وقد تم الاعترف صراحة بمشروعية بروتوكول الآستانة ومحاضر جلسات لجنة تحديد الحدود . كما أنها أعطت ايران مكسباً جديداً بالاضافة إلى ما سبق أن كسبته سنة ١٩١٤ أمام مدينة المحمرة وبذلك اصبح لايران منطقتان تكون لها مياها وطنية في شط العرب بمسافة ١٥ كيلو متراً أحداهما أمام المحمرة والأخرى أمام عبدان وصارت مصالح العراق المتعلقة بالنفط وميناء البصرة - من خلال المكاسب الإيرانية الجديدة - أكثر تهديداً على أثر كل أزمة تقع بين البلدين .

وتذكر المصادر العراقية (٣٥) أن تنازل العراق عن هذا الجزء من مياهه الوطنية دون مقابل من ايران سوى اعترافها بصحة الوثائق التي تستند إليها الحدود ، أما ايران فقد اعترفت بأن شط العرب يكون مياها وطنية عراقية تخضع للسيادة العراقية الكاملة فيما عدا الإستثنائين السابقين . وحصلت ايران على مكسب جديد أيضا بموجب هذه المعاهدة عندما نصت صراحة على أن يكون شط العرب مفتوحاً لمرور السفن الحربية الإيرانية والسفن الأخرى غير التجارية المستخدمة في مصالح حكومية ، حيث لم تحصل ايران قبل ذلك على حق السفن الإيرانية الحربية بشط العرب إلا طبقاً لمبدأ حق الملاحة البريء ، كذلك فقد حققت ايران مكاسب متعددة أخرى (٣٦) .

غير أن الرأى العام العراقي لم يقبل التنازلات السابقة حيث جرت مظاهرات صاخبة في بغداد والبصرة احتجاجاً على قبول مجلس النواب العراقي للمعاهدة ، وسادت بغداد موجة من الحزن نتيجة لتدخل الشرطة للحيلولة دون

وصول المتظاهرين إلى المجلس ، أما في البصرة فقد أمر بتصرفها بجلد الطلاب القائمين بالمظاهرات ، وأيات كان الأمر فقد تم ابرام المعاهدة في ٢٠ يونيو ١٩٣٨ وتم تبادل الوثائق وإبلاغها لعصبة الأمم .

٧ - لجنة تخطيط الحدود :

بدأت لجنة تخطيط الحدود عملها في ديسمبر ١٩٣٨ وحققت العديد من الإنجازات غير أن ايران استمرت في تجاوزاتها وبقى الوضع متأزما واستمرت حوادث الحدود حتى قيام ثورة يوليو في العراق سنة ١٩٥٨ وقد انتهزت ايران الأحداث الداخلية في العراق وعدم التفاته إلى مشكلات الحدود المعقدة بين البلدين وساد العلاقات توتر كبير وحشدت القوات المسلحة الإيرانية على طول الحدود ، وفي ٧ مايو ١٩٥٩ اعلن الوزير الإيراني المفوض في بغداد بأن بلاده قد اعتبرت خسرو آباد ميناءاً بحرياً تابعاً للمحمرة وطالبت العراق بالإعتراف به ، غير أن الحكومة الإيرانية اصرت على عدم قبولها هذا الطلب ، وأنها ستحتفظ « بحقها القانوني » باتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك ، واستمرت ايران تخالف تعليمات ميناء البصرة وصارت بواخر شركة النفط البريطانية - الإيرانية تدخل شط العرب متجهة نحو ميناء خسرو آباد بحراسة زوارق ايرانية مسلحة دون الحصول على موافقة سلطان الموانيء العراقية .

وفي محاولات العراق حل هذه الخلافات بالوسائل السلمية المباشرة وغير المباشرة فانها طالبت بعرض المشكلة على الأمم المتحدة ثم محكمة العدل الدولية واحصت العديد من المخالفات (٣٧) التي ارتكبتها ايران ، وقد تهربت ايران من أي تفاهم مع السلطات العراقية واستمرت في مخالفاتها لمبادىء حسن الجوار ، وعندما قامت ثورة ١٧ يوليو ١٩٦٨ في العراق فاجأت العراق بمشروع لمعاهدة تحل محل معاهدة سنة ١٩٣٧ ولما رفض العراق الطلب الإيراني ، فقد اعلنت ايران في ١٩ ابريل ١٩٦٩ الغاء الحكومة

الإيرانيـة لمعـاهدة الحدود بين العراق وايران سنة ١٩٣٧ ، وأبلغت الحكومة العراقيـة رسـميـاً بالقرار (٣٨) وأعلنت الحكومـة العـراقـيـة رفضـها للقرار الإيراني (٣٩) ، ورفـعت الأمـر إلى مـجلس الأمن وطـالبت بإحـالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية .

واستـمرت ايران في الفتـرة التاليـة تزود المتـمردين في شمال العـراق بالأسلحة والمعدات والخبراء حتى انفجر الوضع على الحدود في فبراير ١٩٧٤ وتأزم الوضع بين البلدين واتخذ مجلس الأمن توصيـة بتـعيـين مـمـثل دولي لدراسة المشكلة وقد أوصى مجلس الأمن بناء على تقرير الممـثل الدولي - باستـئناف المفـاوضـات ، واحتج الوفدان العـراقي والإيراني في استـانبـول في الفترة ١٢-١٨ أغسطس ١٩٧٤ كان حصيلتها صدور بيان صحفي باستئناف المفاوضات وفي مـارس ١٩٧٤ ومن خلال الوساطة الجزائرية تم عقد اتفاقيـة الجزائر ، وحققت ايران لنفسـها مكسبـاً فورياً مبـاشراً طالما حلمت به - على حد قـول المـصـادر العـراقـيـة (٤٠) ، ومع ذلك استـمرت التـجـاوزات الإيرانيـة حيث كـثرت اعتداءات الحدود طوال السنوات الخمسة التـالية مما جعل العراق يلغي اتفاقية الجزائر في ٦ سبتمبر ١٩٨٠ ليدخل النزاع إلى مرحلة جديدة .

هوامش الفصل الأول

١ - دكتور عبد الله الجويشي (وآخرون) الحدود الشرقية للوطن العربي ، دراسة تاريخية ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، بدون تاريخ اصدار من ص ٥-١٤ .

٢ - المرجع السابق من ص ١٠-١٢.

٣ - حيث نقضت الدولة الفارسية المعاهدات العديدة للتعايش السلمي مع الدولة العثمانية وقد عقدت هذه المعاهدات في السنوات ١٥٩٠، ١٦١١، ١٦١٣، ١٦١٨م ، راجع في تفصيل ذلك:

- دكتور علاء مرسي كاظم نورسي ، العراق في العهد العثماني ، بغداد ١٩٧٩ من ص ٢٨-٣٥ .

- شاكر صابر الضابط ، العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وايران ، بغداد ، ١٩٦٩ .

٤ - راجع :

- كارل بروكلمان ، ترجمة منير فارس ونبيه بولعكي ، تاريخ الشعوب الإسلامية ، بيروت ١٩٤٩، من ص ١٣٢-١٤٤.

- صالح محمد العابد ،حملة السلطان مراد الرابع لاستعادة بغداد ، في : مجل المورد ، المجلد الثامن ، العدد الرابع ، بغداد ، ١٩٧٩.

Creasy, Edward, History of ottoman Turks, (London1875) -

٥ - دكتور علاء مرسي كاظم نورس ، الصراع العثماني الفارسي وأثره على العراق حتى أواخر القرن الثامن عشر ، في : الحدود الشرقية للوطن العربي، مرجع سابق ، من ص ٤٧-٧٦ نقلاً عن :
- Hammer, J., : Histiove de L'Empire Ottoman, Vol. Xiv, (Paris , 1839) . P. 590 .

- Lorimer, J.G. : Gazatter of Persian Gulf, Oman & Centeral Arabia Vol1, Part 1 (Calcutta , 1915) PP. 1197-9.

٧ - Ibid. PP. 1229-1245

وراجع أيضاً ، أرنولد ويلسون ، ترجمة عبد القادر يوسف ، الخليج العربي ، الكويت ، ١٩٧٠ ، من ص ٣٠١-٣٠٧ .

٨ - محمد فريد بك ، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، القاهرة ، ١٨٩٦ من ص ١٥٤-٢١٢ .

٩ - محمود على الداود : التطور السياسي الحديث لقضية عمان ، القاهرة ١٩٦٤ من ص ٢٠-٢٧.

١٠- المرجع نفسه ص ٢٦ وراجع أيضاً :

Miles , Samuel B. : The Countries & Tribes of the Persian Gulf (London , 1966) PP. 272-276 .

١١- بروكلمان ، مرجع سابق ، من ص ٦٥٠-٦٥٩ .

١٢- دكتور مهدي جواد حبيب ، الصراع العثماني - الفارسي واثره على العراق حتى أواخر القرن التاسع عشر ، في : الحدود الشرقية للوطن العربي ، مرجع سابق من ص ٧٩-١٤٠ .

١٣- المرجع نفسه ص ٩٩ .

١٤ - المرجع نفسه ص ١٠٠ .

١٥- دكتور عبد العزيز نوار ، داود باشا والي بغداد ، القاهرة في ١٩٦٧ من ص ١٨٥-١٩٤ .

١٦- دكتور مهدي جواد حبيب ، مرجع سابق ص ١٠٢ نقلاً عن تاريخ جودت ، جـ ١٢ من ص ٣-١٢ ، ١٥٦-١٦٠ .

١٧- حيث اصدر ناصر الدين شاه في أواخر عام ١٨٥٧ مرسوماً ملكياً تضمن اسناد امارة المحمرة إلى الحاج جابر بن مرادو وأبنائه من بعده وان تبقى الجمارك تحت ادارة السلطات الفارسية ويديها أمير المحمرة نيابة عنها وان يتعهد امير المحمرة بنجدة الدولة الفارسية بجيشه في

حالة اشتباكها بحرب مع دولة أخرى وبعد وفاة الحاج جابر تولى ابنه خزعل شئون الإمارة(١٨٨١-١٨٩٧) حيث تغلغلت انجلترا في عربستان لاستثمارها إقتصادياً وفي عام ١٨٨٨ تم افتتاح نهر دجيل (كارون) للملاحة التجارية الدولية وحصلت بريطانيا من خلال شركة لنج على امتياز بهذا الشأن وفي عهد الشيخ خزعل (١٨٩٧-١٩٢٥) تفجر النفط في عربستان وتطورت مصالح انجلترا في الإمارة وكان الشيخ خزعل واحداً من أشهر الذين عرفهم الخليج العربي في تاريخه الحديث ، وقد انتهى حكمه بمؤامرة فارسية - انجليزية . راجع تفصيلاً :

- مصطفي عبد القادر النجار ، التاريخ السياسي لإمارة عربستان العربية ، القاهرة ، ١٩٧١ من ص ٨٥- ٩٤ .

١٨- دكتور مهدي جواد حبيب ، مرجع سابق ص ١١٢ .

١٩- المرجع نفسه ص ١١٣

٢٠- المرجع نفسه ص ١١٣

٢١- راجع : على الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، بغداد ١٩٧١ الجزء الثاني.

٢٢- وهي شخصية « رزين تاج » الملقبة بقرة العين وكان له علاقة بحبرين يهوديين هما « الباهرر ولالا زار » راجع . آداره ، الكواكب الدرية في مآثر البهائية ، القاهرة ١٩٢٣ من ص ١٩٧-٢٠٢ .

٢٣- دكتور مهدي جواد حبيب ، مرجع سابق ص ١٣٣ نقلاً عن ، الأرشيف التركي ، مجلس خصوص ، رقم الوثيقة ١٤٧٥، ملف ٦ .

٢٤ - المرجع نفسه ص ١٢٤ وقد دفن « البهاء » في عكا ومقبرته أصبحت مزاراً للبهائيين ومن أهم مؤلفاته « الأقدس » الذي نسخ به «البيان»، راجع عبدالرزاق الحسيني ، البابيون والبهائيون في ماضيهم وحاضرهم ، من ص ٢٥- , ٣٠

٢٥- دكتور عبد العزيز نوار ، داود باشا والي بغداد ، القاهرة ١٩٦٧ ، من ص ٣٣٠-٣٣٨ . راجع أيضاً : محمد أمين زكي ، ترجمة محمد جميل الروز بياني ، تاريخ السليمانية وأنحائها ، بغداد ١٩٥١ .

٢٦- دكتور مهدي جواد حبيب ، مرجع سابق من ص ١٢٨-١٣٠ .

٢٧- حرب القرم

٢٨- دكتور عبد العزيز نوار ، مرجع سابق ،ص ٤٣٦ نقلاً عن :
Airchison A Collection, Vol XII, PP. 20-22

٢٩- دكتور مهدي جواد حبيب ، مرجع سابق ، ص ١٤٠ نقلاً عن : مدحت باشا : تذكرة عبرت ، استانبول ١٣٢٥هـ ، الجزء الأول ص ٦٦ .

٣٠- دكتور عبد العزيز نوار ، مرجع سابق من ص ٤٣٨-٤٤٠ نقلاً عن
Airchison , OP.Cot. PP. 20-22 .

٣١- اعتمدنا على التحليل القيم للدكتور مهدي جواد حبيب ، مرجع سابق من ص ١٤٢-١٤٨ .

٣٢- جابر الراوي ، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الإيرانية ، بغداد ١٩٧٥ من ص ٢١٢-٢١٦ .

٣٣- يقسم الدكتور مهدي جواد حبيب هذه الحدود لثلاثة أقسام :الأول: من ملتقي حدود الدولتين إلى منطقة أورمان ، الثاني : من درتنك إلى نفظ شاه ، والثالث : من سرمار إلى دهلران حيث يبدأ زقليم الأحواز ،راجع : دكتور مهدي جواد حبيب ، مرجع سابق من ص ١٤٨-١٨٢

٣٤- دكتور مصطفى عبد القادر النجار ، التجاوزات الإيرانية على العراق بعد الحرب العالمية الأولى ، فى : الحدود الشرقية للوطن العربي ، مرجع سابق ،من ص ٢٥٧-٢٧٥ .

٣٥- المرجع نفسه من ص ٢٦٥-٢٦٦ .

٣٦- راجع تفصيل ذلك في المرجع السابق من ص ٢٦٦-٢٦٧ .

٣٧- تفصيل ذلك في المرجع السابق من ص ٢٧٠-، ٢٧١

٣٨- مذكرة السفارة الإيرانيـة في بغداد إلى وزارة الخارجية العراقية رقم ٤٩٩ في ٢٩ ابريل ١٩٦٩

٣٩- مذكرة وزارة الخارجية العراقية إلى السفارة.الإيرانية في بغداد رقم ٥١٦ في ١ مايو ١٩٦٩ .

٤٠- دكتور مصطفى عبد القادر النجار ، مرجع سابق ص ٢٧٤ .

الفصل الثاني
التطلعات الإيرانية

الفصل الثاني

التطلعات الإيرانية

١ - النوايا الإيرانية:

ارتبط أمن الخليج العربي بالسياسات العالمية والإقليمية ارتباطاً وثيقاً ومباشراً ، سواء تعلق ذلك بالسياسات الغربية أو الإتحاد السوفيتي أو السياسات العربية الإيرانية بل بين التجمعات المحلية ذاتها ، وقد أدى تشابك الأطراف إلى إضفاء أهمية كبيرة على الأوضاع الجيوبوليتيكية لمنطقة الخليج العربي برمتها ، وتركز جوهر قضية أمن الخليج أبان مرحلة الوجود البريطاني حول توفير غطاء عسكري خارجي وعقد تحالفات قوية بين مشيخات الخليج وبريطانيا ، ثم جاء اصطلاح « أمن الخليج » بعد رحيل بريطانيا سنة ١٩٦٨ حيث تمثلت الهواجس الغربية خيفة من ترك الأمور لتداعياتها الطبيعية خوفا على مصالحها ، واكتشفت الدول الغربية خاصة بريطانياوالولايات المتحدة أن تباين المصالح بين دول الخليج نفسها تجاه الغرب يمكن أن تؤدي إلي مضاعفات خطيرة وخاصة عندما أخذت دول الخليج العربي - السعودية والكويت اساساً من ناحية ، وايران من ناحية أخرى في اتباع سياسات بترولية مختلفة عما يتوقعه الغرب .

وتعمق الأحساس بالخطر نتيجة لشواهد عدم الاستقرار في المنطقة وما تبع من ذلك من سباق التسلح (١) لكافة دول الخليج في عقد الثمانينات ، وبرزت مشكلات الحدود على السطح رغم ما يبدو - ظاهرياً - من أنها قد تم تسويتها . فالدولة العراقية الكويتية ظلت بدون حل في هذه الفترة ، كما أن قضايا الحدود بين السعودية والإمارات لم يتم حسمها إلا في عام ١٩٧٥ ، وبالرغم مما شهدنه العلاقات الإيرانية العراقية من تحسن عقب توقيع اتفاقية

الحدود في عام ١٩٧٥ ، فإن أوجد الخلاف ظلت كافية بين ايران والعراق من جهة والعراق وجيرانه من جهة أخرى ، حيث اتسمت النظرة الإيرانية في جوهرها بأنها عرقية (الجنس الآري) في حين كانت النظرة العربية تركز على الدين الإسلامي بل أن العراق قد انطلق من حيث الهوية إلى تصور عربي وليس إسلامي أو آري وهو ما يمس جوهر قضية الإستقرار وهي التنمية الحقيقية والأساسية التي تعتمد أساساً على الإستقلال الوطني والإقتصادي لدول المنطقة .

وعموماً فقد شكلت التطلعات الإيرانية تجاه إمارات الخليج عنصراً أساسياً في أمن الخليج حيث نظرت المملكة العربية السعودية للتحركات الإيرانية في عهد الشاه في منطقة الخليج على أنها تدخل في سباق صراع قومي وديني ، فمن الناحية القومية خشيت السعودية من الوجود الفارسي ضد التكوين العربي لشعوب منطقة الخليج والجزيرة ، وقد سبقت الإشارة إلى الجهود المضنية للحركة الإصلاحية السلفية للشيخ محمد بن عبد الوهاب والتي آزرتها الدولة السعودية بكل قوتها بالاضافة إلى العلاقات القديرة والقوية بين العائلات الحاكمة في البحرين وقطر وآل سعود منذ القرن التاسع عشر في اطار الدعوة الإصلاحية السلفية والتي كان لها الفضل في حماية آل سعود للبحرين من هجمات الفرس ومسقط إلى أن وقعت البحرين تحت حماية بريطانيا فلما أعلنت بريطانيا من انسحابها من الخليج ، فقد سارعت ايران باعلان نواياها في ضم البحرين وهو ما أحدث ردود فعل سعودية لشجب هذه النوايا لا سيما وأن البحرين لا يفصلها عن البحرين سوى حوالي خمسة عشر ميلاً من مياه الخليج (٢) العربي فضلاً عن أن المطنقة الشرقية السعودية المجاورة للبحرين قد شهدت تدفقاً مضطرداً من الثروة البترولية ويفسر ذلك حرص المملكة العربية السعودية على اقامة علاقات متينة مع البحرين حفاظاً على أمن الخليج الذي تعتبره السعودية أمراً جوهرياً .

والواقع أن السياسة الإيرانية تجاه البحرين والجزر العربية الثلاثة على مضيق هرمز (أبو موسي ، طنب الكبرى ، طنب الصغرى) قد أوضحت عند التطبيق نوايا إيرانية توسعية وهو ما يقتضي وقفة للتفسير والتعليل .

٢ - ايران والبحرين :

تعرض آل خليفة اثناء حكمهم للبحرين لأطماع جميع الدول المجاورة ، ولذا لجأوا أحيانا إلى استرضاء هذه الدول بدفع الإتاوات كما انهم استعانوا ببعضها على البعض الأخر في احيان أخرى وكان أقرباء آل خليفة في قطر يحسدونهم على حكم تلك الجزر الغنية وخاصة البحار المشهور رحمة بن جابر وهو الذي أغرى سعوداً عام ١٨١٠ بالإستيلاء عليها ، فلما نجح آل خليفة في استرداد سلطتهم عاد يغري السيد سعيد عام ١٨١٦ بضمها إلى مسقط ولم تنقطع غارات رحمة الإنتقامية على سفن البحرين إلا عند مقتله في المعارك البحرية عام ١٨٢٨ ، لذلك كان من المتوقع أن يرحب حكام البحرين بنظم تأمين الملاحة التي فرضتها بريطانيا بالقوة على مشيخات ساحل عمان ، غير أن بريطانيا لم تكن في ذلك الوقت قد اتخذت بعد سياسة واضحة ازاء البحرين في اطار مبدأ الوضع الراهن الذي سيسود فيما بعد ، بل يلاحظ أن المسئولين عن السياسة البريطانية في الخليج ترددوا اثناء الحملة الكبرى عام ١٨١٩ ، ١٨٢٠ بين فكرة تأييد حكم مسقط في ضم الجزيرة أو التعامل مع فارس لنفس الغرض ، لذا انتهى الأمر بعدم تدخلها في شئون البحرين اثناء الحملة .

ويتساءل العقاد عن موقف فارس - ايران فيما بعد - من التدخل البريطاني واسع النطاق في الخليج عام ١٨١٩ والظاهر أنها ترددت بين عاملين :

الأول : خوفها من وجود قوة أجنبية قرب شواطئها ، ولكن هذا الخوف أزيل لأن تعليمات القائد البريطاني كانت تقضى بعدم اجراء عمليات عسكرية على الشاطئ الفارسي ، والعامل الثاني هو عجز فارس عن مقاومة القبائل العربية سواء في البحر أم تلك التي تنزل على الشواطئ الشرقية للخليج ، وكان هذا العامل يجعلها ترحب بالتدخل البريطاني ، وقد انتهت فارس إلى حد قبول التعاون مع بريطانيا ضد هذه القبائل العربية إذ ثبت تحالفها مع القواسم، ولهذا السبب أيضا أبدت حكومة بومباي استعداداً ولو فاتراً لترك جزر البحرين أو غيرها من الخليج تسقط في يد إحدى الدولتين الحليفتين فارس أو مسقط (٣) .

ويبدو أن حكام البحرين شعروا بوجود مؤامرات تحاك حول مركزهم كحكام مستقلين فبادروا إلى إستئذان بريطانيا في حمل سفنهم العلم الذي فرض على مشيخات ساحل عمان ، مما يعني اعترافاً ضمنياً بوضعهم كحكام مستقلين وهو من أهم ما اشتملت عليه معاهدة شيراز عام ١٨٢٢ بين بريطانيا وفارس هو النص على سبح ذلك العلم .

ومهما كان هناك من تقارب بين فارس وبريطانيا أثناء حملة عام ١٨١٩ فإن التدخل البريطاني في الخليج أثار رد فعل في فارس تمثل في محاولات يائسة لبسط السلطة على بعض جزر الخليج بصفة عامة والبحرين بصفة خاصة ولما كانت فارس تفتقد تماماً القوة البحرية فقد لجأت إلى بريطانيا لتزويدها ببعض السفن مذكرة بوجود معاهدة تحالف بين البلدين عام ١٨١٤ ، غير أن بريطانيا رفضت الطلب على أساس أن المعاهدة دفاعية وليست هجومية ، فاتجهت حكومة طهران إلى الحكام المحليين للشاطئ الشرقي وكثير منهم كما رأينا من أصل عربي ، وطلبت إليهم أن يجمعوا ما يستطيعون من الفن لإعداد حملة لغزو البحرين ، وقد انتهز وليم بروس المقيم العام البريطاني هذه

الفرصة لكي يكسب نفوذاً لدى آل خليفة بأن يعدهم بأن بريطانيا ستمنع مثل تلك الحملة الفارسية . ولم يكن هذا هو موضوع الصدام الوحيد في سنة ١٨٢٢ فإن فارس لم تكف عن الإحتجاج على احتلال البريطانيين لجزيرة قشم، مما أدى إلى قيام حكومة بومباي بدراسة حقوق السيادة الفارسية على تلك الجزيرة وانتهت إلى أنها من توابع مسقط .

حملت حكومة طهران بروس بصفة شخصية مسئولية هذه التصرفات وارسلت سفيراً إلى لندن يطلب عزله من منصبه ولما كان بروس يشتغل بالتجارة في الخليج فقد سارع بالتراجع عن موقفه حتى لا يعرض مستقبلة المالي للخطر .

وقد منع أهل البحرين من حمل العلم الخاص بهم طبقاً لإتفاق عام ١٨٢٠ وعدم منحهم أي معونة سياسية أو أدبية . وكان هذا بمثابة حافز جعل بريطانيا من خلال بروس المقيم العام تعقد اتفاقاً مع حاكم شيراز عام ١٨٢٢ بشأن العلاقات الفارسية البحرينية .

ومن الواضح أن عوامل شخصية تدخلت في عقد هذه الإتفاقية ، فكان ذلك من أسباب رفض حكومة بومباي توقيعها ، بل أنها أدت في النهاية إلى عزل المقيم العام . وهناك مبادىء عامة أيضاً منعت حكومة بومباي من الموافقة على مشروع الإتفاقية ، وهي أن بريطانيا لابد وأن ترحب بحمل علم الهدنة على أوسع نطاق .

وكذلك راعت بريطانيا شعور حليفها سلطان مسقط ، وعلى كل فإن الشاه لم يوقع بدوره الإتفاق ، قيل لأن حاكم شيراز تفاوض بدون استشارته وهذا يبطل تماماً أي أثر لمشروع الاتفاق الذي أبرزه بعض المؤرخين الفرس (٤) على حد قول العقاد .

وحينما فشلت هذه الطريقة الدبلوماسية لجأت فارس من جديد إلى محاولة غزو البحرين أواخر عام ١٨٢٢ ولم تكن أحسن حظاً في هذه المرة من المحاولات السابقة ، وكانت هذ الأخيرة من نوعها . إذ أن حكومة طهران ستلجأ بعد ذلك إلى وسائل أخرى وهي المؤامرات السياسية والإستفادة من الخلافات الأسرية للتذكير بإدعاءاتها في البحرين .

وعلى كل فقد توقفت جميع المحاولات في السنوات العشرين التالية نظراً إلى أن الحرب مع روسيا استوعبت جهود الفرس ، وكانت حكومة طهران تأمل في مساعدة بريطانيا ولكن الظروف التي عقدت فيها معاهدة التحالف مع فارس عام ١٨١٤ قد تغيرت ، غاية الأمر أن بريطانيا امتنعت عن تأييد الرؤساء العرب في الساحل الشرقي للخليج حتى لا تضعف من مركز حكومة طهران ، فعلت ذلك مثلاً مع حاكم منطقة بو شهر المدعو عبد الرسول ، وربما يرجع ذلك أيضاً إلى أن الأنجليز لم يرحبوا بازدياد قوة العرب على الساحل الشرقي خشية وجود قوة بحرية جديدة تنافسهم في السيطرة على ملاحة الخليج.

وقد غيرت بريطانيا سياستها ازاء فارس في الثلاثينات بعد أن لوحظ ازدياد النفوذ الروسي في طهران ولا سيما منذ وفاة فتح على شاه ، فاعتبرت أي امتداد فارسي في جهة الشرق تهديداً روسياً غير مباشر لسلامة مستعمرة الهند ، ولذلك حينما حاصر الفرس مدينة هوات أجاب الأنجليز بإرسال حملة بحرية إلي الخليج احتلت جزيرة خراج مدة أربع سنوات واستخدمت التهديد للظفر بامتيازات إقتصادية في فارس .

ويستنتج العقاد مما سبق أن بريطانيا هي التي حالت دون استيلاء فارس على البحرين خلال القرن التاسع عشر ، وهذا صحيح نظراً لتفوقها البحري ، ولكن على فرض أن بريطانيا لم تفعل ذلك فإن القوى العربية

المختلفة كانت هي الأخرى تملك قوات بحرية لا يستهان بها بما في ذلك العتوب أنفسهم ، وكان باستطاعتهم ان يردوا عن أنفسهم محاولات الفرس . وهذا الإفتراض نفسه يستمد من أقوال مايو الحاكم البريطاني للهند فقد بعث في سنة ١٨٧٠ بمذكرة إلى الحكومة الفارسية يقول فيها أن تجارة فارس ما كانت تستطيع أن تتمتع بالأمن لولا وجود الأسطول البريطاني في الخليج ، ولو تخلت بريطانيا عن الإهتمام بأمن الملاحة فإن مسقط وغيرها من الإمارات العربية ستعرض شواطئ فارس وملاحتها للخطر وقد يظهر منافس آخر جديد هو الدولة العثمانية التي لم تكن تهتم حتى ذلك الوقت بوضع قوة بحرية لها في الخليج (٥) .

٢ - ايران والبحرين:

وعموماً فقد سادت العلاقات الإيرانية - البحرينية الكثير من الملابسات السياسية التي اكتنفت علاقات البلدين ، فكثيراً ما كانت العلاقات المتوترة سبباً في إثارة المشكلات السياسية وخاصة منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر ،وكان اتفاق الطرفين في كثير من الأحيان في تسوية هذه المشكلات مبرراً لزيادة حدتها ، وإذا أضيف إلى ذلك أن مشكلة الحدود بين ايران والدول العربية المواجهة لها في الخليج بوجه عام قد واجهت صعوبات تطبيق قاعدة خط الوسط نظراً لأن الخليج ملىء بالجزر ، فضلاً عن اختلاف التركيب الجغرافي للساحل الإيراني عن الساحل العربي ، وجاءت العلاقات الإيرانية - البحرينية رمزاً للرصيد العام للعلاقات مع الساحل العربي بما يحويه من أعباء الماضي ومؤثرات الحاضر .

ومن الثابت أن ايران لم تخف مطالبها بضم بعض الأراضي العربية إليها وكان لظهور النفوذ المصري على الشاطئ الشرقي لشبه الجزيرة العربية سنة ١٨٣٩تأثيره المتعاظم في احياء اهتمام ايران وتجديد مطالبتها بالسيادة على

البحرين (٦) . إذ أن إيران خشيت من القوة العربية الزاحفة (٧) فأرسلت مندوباً إلى البحرين ليجمع الأتاوة للخزينة الفارسية وهو « الحاجي قاسم » (٨) وقد انكرت بريطانيا الإدعاء الإيراني رسمياً في سنة ١٨٤٣ (٩) .

وحينما شرعت فارس آنذاك في بناء اسطولها في الخليج العربي ، ابلغ المقيم العام البريطاني في الخليج حكومته بأن اهتمام فارس ببناء اسطولها في الخليج قد يفسر بأنه جزء من مخطط للإستيلاء على جزر البحرين ، وقد وعده الحاكم العام في الهند برد أي محاولة من هذا النوع كما أن وزير خارجية بريطانيا صرح بأن أي تدخل من جانب فارس سوف لا توافق عليه بريطانيا إلا إذا اقتنعت بالحجج لهذا التدخل ولم تسكت فررس على ذلك فقدمت أول مذكرة احتجاج رئيسية بشأن البحرين وكانت هذه المذكرة عبارة عن كذكرتي احتجاج متممين لبعضهما البعض الأولى : في ٤ فبراير ، والثانية في ١٥ مايو سنة ١٨٤٥(١٠) . أحتوت المذكرة الأولي على نسخة من معاهدة شيراز سنة ١٨٢٢م وهي التي تحوي اعتراف بريطانيا بالسيادة الإيرانية على البحرين والمذكرة الثانية احتوت على عدد من النقاط تبرز فارس من خلالها أحداثاً معينة ترمي إلى سيطرتها على البحرين .

وقد ردت الحكومة البريطانية على إدعاءات ايران هذه وأفادت أن معاهدة شيراز لم تمهر بتوقيع حكوة الهند لذا فهي تعد غير شريعة ، وكان ذلك بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٨٤٥ (١١) .

ولم تكنهذه المذكرة الوحيدة التي رفعتها إيران احتجاجاً بل تبعها عدد من المذكرات والإحتجاجات .

وبرز الإدعاء الإيراني في البحرين بصورة واضحة مع ظهور البترول في

سنة ١٩١٤ حين وقع الحاكم البحريني مع السلطة البريطانية تعهداً خاصاً بالبترول ، ولم تترك ايران بعد ذلك أية فرصة تؤكد من خلالها سيادتها على البحرين سواء بمعارضة أي اتفاق ثنائي تربمه أي دولة مع البحرين (١٢) ، مثال ذلك حينما احتجت ايران على المادة السادسة من الإتفاقية السعودية - البريطانية في سنة ١٩٣٧ والتي تنص على أن « يتعهد جلالة ملك الحجاز ونجد ونملحقاتها بالمحافظة على العلاقات الودية السليمة مع حكومتي البحرين والكويت ومع شيوخ قطر وساحل عمان الذين تربطهم حكومة صاحب الجلالة البريطانية معاهدات خاصة » . وقد أرسلت ايران نسخة من هذا الإحتجاج إلى سكرتارية عصبة الأمم في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٧ (١٣) . كما أرسلت في ١٢ أغسطس سنة ١٩٢٨ مذكرة أبرزت فيها وجهة نظرها ، ولكن وزير خارجية بريطانيا السير أوستن شمبرلين أجاب عليها بمذكرة مطولة بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٢٩ رد فيها على الحكومة الإيرانية مفنداً وجود أية أسانيد شرعية يمكن الإستناد عليها لتبرير المطالبة الإيرانية وقد استندت ايران في ادعاءاتها إلى صلتها التاريخية بجزر البحرين وعلى اتفاقية شيراز سنة ١٩١٢ وولاء بعض الحكام البحرينيين لإيران ، وفي سنة ١٩٣٠ قدمت ايران مذكرة احتجاج للحكومة البريطانية تنكر فيها على شيخ البحرين أن يكون له أي حق في منح أي امتياز لاستثمار موارد الزيت في بلاده ، دون استشارة أو موافقة حكومة ايران كذلك قدمت ايران احتجاجاً للحكومة الأمريكية في ٢٢ مايو سنة ١٩٣٤ حينما منح حاكم البحرين حق التنقيب عن الزيت لشركة استاندرو أويل أوف كاليفورنيا .

وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت ايران في اتخاذ مواقف واجراءات تثبت ادعاءاتها السابقة ومن ذلك اصدارها في سنة ١٩٤٦ قراراً من البرلمان الإيراني يقضي بعزمها على ممارسة سيادتها على البحرين وتطبيق الرسوم البريدية على البريد الصادر إلى البحرين (١٤) .

حينما أبلغت الحكومة الإيرانية السفارات الأجنبية في طهران أن نزول الطائرات الأجنبية في مطار البحرين أمر محظور إلا بتصريح سابق من ايران بدعوى أن البحرين جزء من ايران واقليم من أقاليمها . اجتمعت مجلس الجامعة العربية وقرر معارضة الإدعاء الإيراني بجميع الوسائل وتأكيد استقلال البحرين وسائر المنطقة (١٥) وقررت اللجنة ارسال رد عربي موحد الأسس بذلك إلى الخارجية الإيرانية لكن ما لبثت أن تراجعت عن ارسال الرد امام الهجمات الإعلامية الإيرانية (١٦) .

وهكذا تبنت الجامعة العربية قضية الدفاع عن كيان البحرين بدلاً من مواقف الحكومات العربية الأعضاء في الجامعة (١٧) .

غير أنه نظراً لتراجع العرب عن ارسال رد عربي موحد فقد أعلنت ايران أن البرلمان الإيراني سوف يبحث مشروعاً تقدمت به حكومته ، ينص على اعتبار البحرين ولاية من ولايات ايران الأربعة عشر .

وفي سنة ١٩٥٧ أصدرت الحكومة الإيرانية قراراً يقضي بضم البحرين إلى الأراضي الإيرانية باسم الأقليم الرابع عشر (١٨) .أما رد فعل الحكومة الإيرانية على قرارات الجامعة العربية بتأييد الإستقلال البحريني فقد شنت أجهزة الأعلام الإيرانية حملة دعائية مغرضة على الجامعة العربية ودولها الأعضاء (١٩) .

وحينما بدأت مباحثات انشاء اتحاد للإمارات العربية المتحدة احتجت ايران وحذرت من انضمام البحرين إلى الإتحاد ، ونشرت صحيفة التايمز البريطانية في عددها الصادر في ١٩٦٨/٤/٣ افتتاحية جاء فيها : أن ايران تحذر من ضم البحرين إلى إتحاد الإمارات العربية لما تدعيه من تبعية البحرين لها (٢٠) .

وحينما طالبت العراق بالإنسحاب الإيراني من الجزر العربية الثلاثة أبو موسى وطنب الكبري وطنب الصغرى التي استولت عليها ايران سنة ١٩٧١ صرح صادق روخاني « أن ايران قد تطالب بالبحرين مرة أخرى » وأثار ذلك غضب السلطان البحرينية وطالبت البحرين ايران في بيان أن توقف الدسائس ضدها والتي يمكن أن تؤدي إلى أوضاع خطيرة (٢١) .

وحينما أعلن مجلس الأمن قرارة بتقرير مصير البحرين في ١١ مايو سنة ١٩٧٠ ، وأرسلت لجنة لتقصى الحقائق وخرجت النتائج بتأكيد عروبة البحرين، فقد عمدت ايران إلى التقارب مع البحرين وأرسلت وفداً للتهنئة بصدور القرار وذلك برئاسة وكيل وزارة الخارجية الإيرانية بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٧٠ ، كما قام رئيس مجلس الدولة البحريني الشيخ خليفة بن سلمان بأول زيارة رسمية لمسؤول بحريني إلى ايران منذ أكثر من مائة عام ، كما زار حاكم البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٧٠م ايران. وفي سنة ١٩٧٥ زار عباس هويدا رئيس الوزراء الإيراني البحرين (٢٢) .

وإذا كان هو موقف الحكومة الإيرانية فإن هناك أحزاباً ايرانية مثل (حزب بان ايرانسيت) لم ترض عن موقف الحكومة المعتدل تجاه البحرين ، وأعلن رئيس الحزب (محسن بزشكبور) أن البحرين جزء من التراب الإيراني والذين قبلوا بفصل البحرين عن ايران هم خونة ولا يمكن الإقرار بفصلها من ايران لأن وجهة نظر القانون الدولي ، ولا من وجهة نظر قانون الحقوق العالمي ولا من وجهة النظر الداخلية (٢٣) .

ولم تنته المشكلات السياسية بين ايران والبحرين عموماً بينهما . وبين الدول العربية الخليجية بصفة خاصة وذلك من خلال محاولات شاه ايران اقامة حلف دفاعي في المنطقة منذ عام ١٩٧٣ (تصريحات الشاه لمجلة نيوزويك وزيارته لواشنطن سنة ١٩٧٥) وان ايران تبحث عن الأمن الجماعي في

الخليج، وتعد له منذ عدة سنوات ، غير أن الدول العربية الخليجية أبدت عدم حماسها لمشروع الحلف الدفاعي ، وفي ٢٥ يونيو ١٩٧٨ أعلن رئيس الوزراء الإيراني أن الإتصالات الإيرانية العربية لإقامة حلف دفاعي بمنطقة الخليج (٢٤) قد توقفت ومع ذلك لم تقف المحاولات الإيرانية عند هذا الحد حيث دعت إلى تكوين ما يسمى « بحائط البترول » من الأخطار الأجنبية وعرضت نفسها كقوة عسكرية لتوفير الغطاء العسكري لبترول المنطقة ، وكان ذلك مؤشراً ملموساً للتطلعات الإيرانية السياسية لا سيما وأن علاقاتها بالعراق لم تكن متوترة ؟ وقد رفضت المملكة العربية السعودية - وهي أكبر دولة لاحتياطي البترول في المنطقة - جميع الأشكال التنظيمية الإيرانية للدفاع عن الخليج أيا كانت صورها .

٣ - ايران والجزر العربية الثلاثة :

بعض الملاحظات الجيوبوليتيكية :

تقع الجزر العربية على مضيق هرمز المتحكم في مدخل الخليج العربي من ناحية المحيط الهندي ، وهي جزيرة « أبو موسى » التابعة لإمارة الشارقة وجزيرة طنب العليا أو الكبرى ، وجزرية طنب الوسطى أو السفلى التابعتين لإمارة رأس الخيمة (٢٥) .

تبعد جزيرة أبو موسى عن مدينة الشارقة بحوالي ٤٥ ميلاً داخل الجرف القاري العرب يوهي تحت سيادة حاكم الشارقة ومساحتها حوالي ٣٥ كم٢ وطولها ٧ كم وعرضها ٥ كم وهي جزيرة مستطيلة الشكل .

أما جزيرة الطنب الكبرى فتبعد حوالي ٢٠ كم عن رأس الخيمة وهي تقع إلى الشمال الشرقي من جزيرة أبو موسى وتبعد عنها ٥٠ كم ومساحتها ٩ كم٢ وهي دائرية الشكل ،ويسكنها حوالي ٢٠٠ نسمة تقريباً .

وأخيراً تبعد جزيرة الطنب الصغرى عن الساحل مسافة ٩٠ كم وتقع على بعد ٨ أميال إلى الغرب من جزيرة طنب الكبرى ، وهي علي شكل مثلث ، طولها ميل وعرضها ثلاثة أرباع الميل (٢٦) .

وكانت هذه الجزر وغيرها من جزر الخليج منذ منتصف القرن الثامن عشر تحت سيطرة القواسم وقد اعترفت حكومة الهند الخاضعة لبريطانيا بذلك وأكدت بأن الجزر تابعة دائما للقواسم (٢٧) .

وهناك مثال آخر للسيادة العربية على الجزر ، عندما حاولت شركة الوادي الذهبي مد امتيازاتها إلى جزيرة الطنب ، وكانت المراسلات بين شركة الوادي الذهبي والمقيم البريطاني مع حاكم رأس الخيمة تؤكد أن الجزر العربية كانت تحت السيادة العربية (٢٨) .

وترجع مطالبة ايران بجزر الخليج العربي إلى سنة ١٨٤٥م حينما أرسلت فارس أو مذكرة احتجاج إلى اللورد ابردين وزير خارجية بريطانيا آنذاك رد على طلب أبردين اعطاء براهيم من جانب حكومة فارس تثبت حقوقها في جزر البحرين .

وقد رد الوزير البريطاني على مذكرة فارس من المكتب السياسي في الهند بواسطة بيكوك غير أن فارس آنذاك لم تحدد هذه الجزر وإنما كانت مطالبتها شاملة (٢٩) .

وكان من مصلحة بريطانيا من أوائل القرن العشرين ابعاد النفوذ الإيراني عن الجزر لأن ايران كانت تبدو أكثر خضوعاً للنفوذ الروسي ، ومن هنا نرى تصارع القوى الإستعمارية وتضارب سياساتها من أجل تأكيد مصالحها فقط.

وكانت زيارة نائب الملك في الهند اللورد كيرزون للخليج سنة ١٩٠٣

حين شعرت بريطانيا بتزايد الإهتمام الروسي فآثرت أن تعرقل مهمة مطالبة ايران بالجزر .

ويبدو أن ايران لم تتأثر بهذه الزيارة ، فبعد عام منها قامت الحكومة الإيرانية سنة ١٩٠٤ برفع علمها على جزيرتي أبو موسى وطنب العليا ، غير أن السفير البريطاني في طهران تحرك بسرعة - خوفاً من التسلسل الروسي - وأنذر الحكومة الإيرانية بأنها إذا لم تنزل أعلامها عن الجزيرتين ، فإن بريطانيا ستثير موضوع امتلاكها لجزيرة (سبري) العربية وبذا تفشل ايران اجراءاتها وتفقد تلك الجزيرة التي تمتلكها بالفعل .

ولم تهتم بالتهديد البريطاني ، إذ أنه عندما اكتشفت شركة الوادي الذهبي كميات من الأوكسيد الأحمر في جزيرة هرمز حاولت هذه الشركة أن تمد نشاطها إلى جزيرة أبو موسى عن طريق الحكومة الإيرانية وأشار إلى ذلك الوزير البريطاني في طهران السير برسي لورين في سنة ١٩٢٣ في رسالة بعث بها إلى حكومته حيث قال « أنه علم أن صاحب امتياز الأوكيد الأحمر في جزيرة هرمز قد حرض الحكومة الإيرانية على إثارة ادعاءاتها على جزيرة أبي موسى والبحرين وأن الحكومة الإيرانية تتجه بالفعل لعرض ادعاءاتها هذه على عصبة الأمم .

وقد حذرت الحكومة البريطانية ايران من أنها ستأخذ موقفاً أشد صلابة ولكن الإيرانيين لم يلقوا بالاً لهذه التهديدات وقاموا بارسال بعثة جيولوجية إلى جزيرة أبي موسى في نهاية سنة ١٩٢٥ لفحص كميات الأوكسيد الأحمر الموجود في الجزرية ، واحتجت بريطانيا على لذك وتمسكت بسيادة حاكم الشارقة على جزيرة أبو موسى وكرد فعل على ذلك أرسلت سلطات الشاه إلى رجال الجمارك الإيرانيين تعليمات تقضى بعدم مواصلة الإعتداءات على جزيرتي الطنب وأبو موسى .

وقد أرسلت الحكومة الإيرانية في سنة ١٩٢٧ موظفي جمارك إيرانيين إلى جزيرة هنجام الذين احتجزوا مركباً تابعاً للشيخ أحمد بن عبيد حاكم هنجام مما دفعه إلي مهاجمة موظفي الجمارك الإيرانيين ودار بين الطرفين قتال عنيف مما تسبب في ارسال حملة عسكرية ايرانية إلى الجزرية في شهر مايو سنة ١٩٢٨ فاضطر حاكم هنجام إلى الهروب إلى الإمارات العربية وترك امارته تحت الإحتلال البريطاني .

وفي سنة ١٩٢٩ جرت مباحثات بين بريطانيا وايران من اجل التوقيع على مسودة معاهدة سنة ١٩٢٩ والتي اعتبرت جزيرة (صرى) تابعة لإيران على أن تكون أبو موسى والطنبين تابعة للعرب ، ولكن المفاوضات توقفت بين الطرفين بسبب اصرار ايران على ملكيتها لجزر الطنب مقابل تخليها عن جزيرة أبي موسى .

وحاولت بريطانيا عقد اتفاق بين ايران ورأس الخيمة من أجل تأجير الجزر لمدة خمسين عاماً وكان ذلك في سنة ١٩٣٠ بناءاً على إقتراح (تيمور تاش) وزير البلاد الإيراني . وفي شهر ابريل سنة ١٩٣١ اجتمع المقيم البريطاني في الخليج مع حاكم رأس الخيمة الشيخ سلطان القاسمي حول تأجير الجزر لكن الشيخ اشترط شرطين : الأول أن يكون علم رأس الخيمة مرفوعاً فوقها أما الشرط الثاني فهو أن لا يكون للجمارك الإيرانية سلطة على رعاياه ولكن تم تعليق موضوع تأجير الجزر العربية لإيران بسبب الأختلاف في بعض الأسباب الجوهرية .

وفي أواخر سنة ١٩٤٨ بدأت الإدعاءات الإيرانية تظهر من جديد وطالبت ايران بالجزر العربية بحجة أنها مناطق تهرب منها البضائع إلى ايران.

وفي مارس سنة ١٩٦٧ احتلت قوات إيرانية جزيرة « أبو موسى » الواقعة على بعد ٥٦ كم عن ساحل دبي ، وبررت الحكومة الإيرانية ذلك بأنها

هددت مياهها الإقليمية ووصفت لها علامات أدخلت جزيرة أبو موسى فيها لكن المسؤولين في الشارقة لم يلبثوا أن رفعوا العلامات عن الجزيرة ـ٣٠) .

وكانت ايران قد حاولت كسب ود حاكم رأس الخيمة حيث عرضت عليه استعدادها لتأسيس مستشفيات ومدارس وأمداده بالأطباء مقابل توقيعه على تنازل عن الجزر ولكن الشيخ رفض ذلك الطلب وأعقب ذلك احتلال ايران لهذه الجزر (٣١) .

وقد اتخذت الجامعة العربية موقفاً أكثر ايجابية سنة ١٩٦٤ بعد الإعتداء الإيراني على جزيرة أبي موسى حيث قام مندوب الجامعة العربية بالتحرى عن هذا الموضوع ووجد أن ايران قد وضعت علامات وسط مياه الخليج تحدد مياهها الإقليمية .

ولكن بريطانيا أرادت في أن تقطع على الجامعة العربية هذه الجهود فحثت ايران على سحب خفر السواحل من جزيرة أبي موسى .

وفي الشارقة رأي خالد بن محمد القاسمي أن الحصول على نصف الجزرية خير من ضياعها بأكملها ، وعرف أن هدف ايران من احتلال الجزر عسكرياً هو البترول الموجود في جزيرة أبو موسى ولهذا رأي أن أفضل حل هو تجميد المشكلة سياسياً ومعالجتها اقتصادياً .

الإنسحاب البريطاني:

تأكدت المطالبات الإيرانية للجزر العربية بعد اعلان بريطانيا من عزمها الإنسحاب من الخليج العربي حيث تحدث القائم بالأعمال الإيراني في القاهرة وقال (لقد اوضحت الحكومة الإيرانية في كثير من الأحيان وقبل تاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٧١ وجهة نظرها فيما يتعلق بهذه الجزر وأبلغت كثيراً من الدول العربية أن عندما تنسحب بريطانيا من الخليج وينتهي احتلالها له فإن

ايران ستمثل الجزر الثلاث لأنها تعتبرها جزراً إيرانية (٣٢) .

وفور اعلان بريطانيا الإنسحاب من المنطقة كشفت ايران عن تطلعاتها تجاه هذه الجزر ، وأعلن الأمير عباس هويدا رئيس الوزراء الإيراني في البرلمان الإيراني أن قوات عسكرية نزلت في جزيرتي طنب الكبرى والصغرى واحتلت مواقع استراتيجية في جزيرة أبو موسى وذلك في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٧١أن قبيل بدء بريطانيا سحب معداتها العسكرية من منطقة الخليج العربي .

وقد اصدرت إمارة رأس الخيمة بياناً من الهجوم الإيراني جاء فيه : «في الساعة الخامسة والنصف من صباح يوم الثلاثاء ١٩٧١/١١/٣٠ غزت القوات الإيرانية البحرية والبرية المحمولة بهجوم غادر على الجزر العربية الثلاث الطنب الكبري ، والطنب الصغرى ، وأبو موسى . والمراكز الحكومية في جزيرة الطنب الكبرى . وكان جنود الحملة يقدرون بعشرات الآلاف ..»(٣٣) .

وأشارت وسائل الإعلام الغربية إلى هذا الحادث ورد في صحيفة التايمز اللندنية أن ايران قد استولت على جزيرتي الطنب الكبرى والطنب الصغرى بعد أن أطلق البوليس المحلي النار على القوات الإيرانية النازلة على الطنب الكبرى وقد ردت القوات الإيرانية على النار بالمثل .. وهكذا نفذت ايران آخر الأمر مطلبها بالقوة (٣٤) .

رد الفعل العربي:

أفادت أبو ظبي أن ايران لم تجد قوة عربية تتمثل في جبهة متماسكة قوية تواجهها ، فكل ما فعله العرب « هو كلام في كلام » وأعلنت تمسكها بأي قرار تتخذه الدول العربية والتزامها به وتتعهد بتنفيذه ، وطالبت بأن

يستأثر هذا الموضوع بأكبر قدر من الإهتمام بحبث تشعر ايران بأنها تواجه جبهة عربية قوية (٣٥) ، والواقع أن العراق كان من أكثر الأقطار العربية تمسكاً للتصدي للعدوان الإيراني ، فقد بادر إلى قطع علاقاته الدبلوماسية مع كل من ايران وبريطانيا محملاً إياهما مسؤلية جريمة الإغتصاب الإيراني للجزر العربية الثلاثة ، كما عقدت الجامعة العربية اجتماعاً طارئاً في ٥ ديسمبر سنة ١٩٧١ بحضور الشيخ يسري الدويك ممثلاً من الشارقة والشيخ عبد العزيز القاسمي ممثلاً عن رأس الخيمة واصدر المجلس القرار التالي :

« تدارس المجلس ببالغ القلق الوضع الخطير الناجم عن الإحتلال الإيراني للجزر العربية بالخليج واستمع إلى البيانات المقدمة من الأمانة العامة وممثلي رأس الخيمة ودولة الإمارات العربية المتحدة إلى ما أسداه رؤساء وفود الدول الأعضاء بشأن موقف حكوماتهم وقرر ما يأتي :

١ – التأكيد على عروبة الجزر الثلا ث أبو موسى والطنب الكبرى والطنب الصغري .

٢ – ادان هذا الإحتلال للجزر من الآرض العربية بالقوة مما يهدد الأمن والإستقرار في المنطقة ويجافي ميثاق الأمم المتحد ةوجامعة الدول العربية والمعاهدات الدولية .

٣ – تتحمل بريطانيا المسؤولية لتخليها من التزاماتها الدولية وأداانتها لتذكرها لارتباطاتها .

٤ – ان ياران بهدا الإحتلال تعرض الصداقة والعلاقات العربية – الإيرانية للخطر وتجنباً لذلك ، فإن الأمين العام للجامعة ينوي الإتصال فوراً على أعلى المستويات من أجل دفع ايران إلى اعادة النظر في مواقفها .

٥ – أن يعرض الأمين العام على مجلس وزراء الخارجية في اجتماعه تتابع

اتصالاته .

وهكذا تبلور العمل العربي المشترك بهذا القرار الذي أصدرته الجامعة ، كما دعى مجلس الأمن لمناقشة الموقف بناء على طلب من بعض الدول العربية ،وأصدرت بعض الدول العربية بيانات تندد بالعدوان وتدعو ايران للإنسحاب من الجزر (٣٧) .

وقد أوضحت ايران موقفها من الإحتجاجات العربية عندما أشار السيد مشرواني سفير ايران في القاهرة للأمانة العامة لجامعة الدول العربية موقف حكومته على الوجه التالي :

« أن العلاقات الإيرانية العربية وثيقة منذ القدم وان شابتها أخيراً بعض الشوائب ، فإن الجهد يجب أن يبذل لديها » . كما أشار إلى « أن بريطانيا هي التي أوجدت المشاكل واحتلت الجزر العربية .
واعترفنا بها وبقطر أما بقية الجزر فهي ايرانية » . واستطرد

« أن العراق تثير المشاكل ضد ايران التي هي حريصة على التفاهم معها . كما حاولت التفاهم مع شيخ رأس الخيمة ولكن من يدفعونه حالوا دون اتفاقه » .

وبالنسبة لموقف الجامعة العربية فقد طالب السيد حشرواني منها أن تقوم بتهدئة الخواطر وعدم اعطاء أهمية للموضوع وقال أن الحق معنا والجزر لنا (٣٧) .

وعموماً فان استيلاء ايران على هذه الجزر يعتبر أول احتلال ايراني منذ الحرب العالمية الثانية (٣٨) ، وقد تعددت أهداف ايران من عملية الإستيلاء على هذه الجزر ولكن يبرز هدفان رئيسيان : -

الهدف الإستراتيجي:

حيث شعرت ايران بأهمية الموقع الفريد للجزر لأنها متحكمة بمضيق هرمز كما أن الإشراف الإيراني على الساحل الشرقي للخليج يهدده وجود الجزر تحت سيادة أخرى .

الهدف الإقتصادي:

وجود أكسيد الحديد الأحمر وكميات من النفط الأمر الذي كان بمثابة هدف جوهرى دفع ايران لاحتلال الجزر حيث من الممكن استغلال ما بها من معادن بصورة تجارية .

وبعد قيام الثورة توالت التصريحات من المسؤولين في ايران بالتأكيد على عروبة الخليج والجزر الثلاث حيث قال حسين منتظري « اننا لا نختلف ولن نختلف على التسمية ، وفي الإسلام لا أهمية لموضوع التسمية ، ومن حيث الجزر في نظر الإسلام أن جميع الدول الإسلامية واحدة ولا حدود فيها » كما أشار صادق خلخابي إلى أن الخليج العربي خليج إسلامي وأن الحكومة الإيرانية مستعدة لإعادة النظر في قضية الجزر الثلاث التي سيطر عليها الشاه في سنة ١٩٧١ ، غير أن الحكومة الإيرانية نفت تلك التصريحات بعد ذلك حيث أشار ابراهيم يزيدي إلى أن حكومته لا تنوي اعادة النظرفي وضع الجزر الثلاث « وأكد أن الإسم التاريخي هو « الخليج الفارسي » وأن تغييره مخالف للمنطق » .

كما أن أبا الحسن بن صدر وآخرين من أقطاب النظام الإيراني أعلنوا مرات عدة عن نواياهم تجاه أقطار الخليج العربي وعدم انسحابهم من الجزر العربية (٣٩) .

بروزإمارة قطر:

جاء ظهور قطر كوحدة سياسية متأخراً عن مشيخات الساحل الجنوبي الأخرى وكانت شبه الجزيرة تخضع أحيانا للدولة السعودية ، وأحيانا لإمارة البحرين ولما كان النظام القبلي هو السائد في قطر فكثيراً ما كانت بعض القبائل تعلن ولاءها للبحرين ، والبعض الآخر لحكومة الرياض ، وقد لا تتبع حكومة من الحكومات المنظمة نسبياً (٤٠) .

وأهم قبائل قطر هي آل النعيم التي لها فرع كبير في عمان ، والمناصير التي تتنشر ايضا في أبو ظبي ثم بدو هاجر والكوارة وبدأنا ذلك على أن التوزيعات القبلية لا تطابق دائما التقسيمات السياسية ، ومن الناحية المذهبية انتشرت الحركة الوهابية في قطر ، ومع ذلك فإن صلاتها بالبحرين ظلت قوية .

وربما يرجع ذلك إلى أن آل خليفة أنفسهم نشأوا في قطر وأن التقادم المكسب جعلهم يتمسكون بالسيادة علي ميناءالزيارة الذي خرجوا منه لغزو البحرين حتى بعد قيام إمارة قطر في سنة ١٨٦٨ وفي أوائل القرن التاسع عشر اتخذ رحمة بن جابر من خور حسان على الساحل الغربي لشبه جزرية قطر وكراً لمهاجمة سفن صيد اللؤلؤ وخاصة سفن البحرين وما أن تخلص آل خليفة من هذا الخطر الداهم حتى استردوا بعض نفوذهم في شبه الجزيرة .

وما لبثت الدولة السعودية أن نمت في عهد فيصل بن تركي ، فاحتل السديري قطراً في سنة ١٨٥١ وطالب حكومة البحرين بمتأخرات الجزية فكانت تدفعها عن نفسها وعن قبائل شبه جزيرة قطر أيضاً ، ولذلك يعتقد البعض بأن عبارة « البحرين وتوابعها » التي وردت في معاهدة سنة ١٨٦١ المعقودة مع بريطانيا كانت تعين قطراً ولو أنه لم ينص قط عليها بالاسم .

وفي الستينات من القرن التاسع عشر تعددت ثورات قبائل قطر ضد حكومة البحرين ولم تشارك قبائل النعيم في بداية الأمر . لذلك لم تنجح الثورة التي قام بها عيسى بن طريف سنة ١٨٦٣ وكان محرك تلك الثورات المكوس المقررة على القبائل رغم فقر البلاد والتي ترهقهم بها الحكومات المختلفة . وفي سنة ١٨٦٦ تجمعت معظم قبائل قطر تحت قيادة محمد آل ثاني الذي كان يعمل جامعاً للضرائب لحساب آل خليفة ، ولكن نظراً لعدم وفائه بجميع الإلتزامات أرسل محمد آل خليفة أحد أقربائه للقيام بهذه المهمة ، ولذا عم السخط شبه الجزرية واضطرت حكومة البحرين إلى الإستعانة بأبو ظبي أحياناً وبحكومة الرياض أحياناً أخرى ، واتسع نطاق القتال مما أعطى بريطانيا الفرصة للتدخل في النزاع ، فاعتبرت تدخل البحرين منافياً لمعاهدة سنة ١٨٦١ وتوسطت لتنظيم العلاقة بين البلدين على أساس أن يدفع آل ثاني مبلغاً معيناً للبحرين نيابة عن قبائل النعيم ، ويجوز أن يدفع مكوساً أخرى لحكومة الرياض نيابة عن القبائل التي تسلم بالولاء له ، ولا يعين ذلك تبعية قطر لأي من الحكومتين . وهكذا صار لقطر إمارة مستقلة تحت زعامة آل ثاني وينتمي آل ثاني إلى قبيلة المعاضيد وهي ليست أكبر قبائل قطر ومع ذلك فقد حافظت على الإمارة لأنها راعت كيانات القبائل الأخرى ، ويتضح مما سبق أن بريطانيا هي التي ساعدت على قيام هذه الإمارة ووجدت في أحداث سنة ١٨٦٨ فرصة لربط قطر بعجلة نظام الهدنة .

على أن الخطط البريطانية لم توفق في الإحتفاظ بالنفوذ على قطر مثل المشيخات الأخرى ، ففي العام التالي لقيام الإمارة انتزع قاسم آل ثاني السلطة من أبيه ، ورأى أن يتخلص من أعباء الضرائب التي تثقل قبائل شبه الجزرية ، ووجد في العثمانيين حلفاء طبيعيين يحمونه من أطماع آل خليفة الذين ارتبطوا ارتباطاً أوثق بعجلة بريطانيا . ولذا ستسير قطر في خط مغاير للمشيخات حتى قيام الحرب العالمية الأولى .

وسياسة الوضع الراهن التي اتبعتها بريطانيا طوال القرن التاسع عشر هي التي أدت إلى تشابك العلاقات البريطانية مع الإمارات العربية في شبه الجزيرة العربية وصولاً إلى حدوث العديد من المشكلات على الحدود كما سوف يتم التعرض له في تفصيل غير قليل .

مشكلات الحدود المعاصرة:

من الثابت أن كل من ايران والمملكة العربية السعودية تشكلان أكبر دول مطلة على الخليج والذي يعتبر بالنسبة لهما موضع اهتمام خاص ، ومن هنا فإن أي منازعات بين الدولتين حول الحدود تشكل خطورة خاصة وقد سبقت الإشارة إلى سعوبة تطبيق قاعدة خط الوسط التي أوصت بها اتفاقية جنيف للبحر الإقليمي لعام ١٩٥٨ ، وترجع أسباب ذلك إلى أن الخليج يحتوى على عدد كبير من الجزر كما لا يوجد اتفاق حول الأساس الذي يقاس منه خط الوسط ، فضلاً عن اختلاف التركيب الجيوبوليتيكي للساحل الإيراني عن الساحل العربي ، وهو ما تقضى وقفة للتفسير والتقليل وصولاً لايضاح مشكلات الحدود في منطقة الخليج .

يشمل حوض الخليج العربي المجرى المائي للخليج والجزر المتناثرة فيه والدول المطلة عليه بشكل أو بآخر ، ورأسيساً على ذلك فإن حوض الخليج العربي يشمل العراق والكويت وايران والمملكة العربية السعودية والبحرين وقطر ودولة الإمارات العربية وسلطنة عمان . وتتوغل الذراع البحرية - والتي هي في الواقع الخليج العربي برمته - للمحيط الهندي داخل الأرض اليابسة مما يجعلها تقرب المسافة البرية غير منطقة الهلال الخصيب بين المحيط الهندي والبحر المتوسط ، وتضم هذه الذراع البحرية خليجين كبيرين هما خليج عمان كخليج خارجي ، والخليج العربي كخليج داخلي ، ويص بينهما مضيق هرمز ، ويفصل هذان الخليجان السواحل الإيرانية من جهة ، والسواحل العربية من جهة أخرى .

ويبلغ طول الخليج العربي حوالي ٦١٥ ميلاً ، وعرضه أقصى أجزائه اتساعاً ٢١٠ أميال ، في حين يبلغ في أقلها اتساعاً عند بوغاز هرمز ٤٠ ميلاً ويبلغ مساحته الكلية ٩٢٥٠٠ ميلاً مربعاً ،وحجم مياهه ٢٠٠٠ ميل مربع ، ويتفاوت عمق الخليج حيث يبلغ أقصى عمق مياهه ٣٠٠ قدماً عند مضيق هرمز ، ويبلغ العمق عند دلتا دجلة والفرات حوالي ١٢٠ قدماً لمسافة ٥٠ ميلاً من المدخل حتى الأنهار ويزداد العمق بسرعة من ناحية الشاطئ الإيراني عنهما من ناحية الشاطئ العربي ، ويعني ذلك أن محور الأعماق في الخليج يقع قريباً من الساحل الإيراني . كما يمتاز الخليج بعمقه القليل وهو ما يفسر كثرة الجزر فيه حيث تتكون هذه الجزر نتيجة للأرساب النهري مثل المجموعة الجزرية في رأس الخليج ، ويتكون بعضهما الآخر نتيجة ارساب أمثلتها الجزر المنتشرة على ذوى السواحل في إمارات الخليج بين دبي ورأس الخيمة حيث اسهمت التيارات البحرية والأمواج والرياح في تكوينها بالاضافة إلى فعل التكوينات المرجانية ، وأغلب هذه الجزر شعاب منخفضة السطح وتوجد بكثرة قرب البحرين وقطر ، وهناك قباب ملحية في بعض جزر هرمز مثل لاراك وهنجام وطنب وأبو موسى .

كما تكونت جزر عديدة بفعل الحركات الأرضية لجزيرة البحرين فهي قبة طويلة الشكل ، التوائية ، عند محورها في اتجاه شمالي جنوبي مواز للثنية الكبرى التي كوت شبه جزيرة قطر ، أما مجموعة الجزر الطولية التي تمتد بموازاة الساحل الإيراني للخليج والقريبة منه ، فقد هبطت قممها - كسلاسل جبلية - تحت سطح البحر بفعل حركات قشرة الأرض ، أما مضيق هرمز فانه يخلو من النتوءات مما يسهل أسباب التيارات البحرية بين خليج عمان والخليج العربي وذلك على عكس النتوءات الموجودة في بوغاز المندب بين خليج عدن والبحر الأحمر . ونسبة الموجة مرتفعة في الأجزاء الوسطى نتيجة لدفء مياه الخليج ، هذه الملوحة العالية نتج عنها قلة الأحياء البحرية

كالأسماك التي تعيش في المستويات السطحية ، في حين أن أجود أنواع الأسماك تعيش في الأعماق .

ويتسم الساحل العربي للخليج بكثرة الأخوار ، أي الألسنة البحرية التي تتوغل في اليابس لبضع أميال ، وقد أدت هذه الأخوار دوراً رئيساً في حياة السكان وتاريخ المنطقة حيث قامت بقربها مراكز العمران المختلفة واحتمى السكان في مياهها الضحلة من أمواج البحر وغارات القبائل والقراصنة ، كما أسهمت هذه الحماية الطبيعية في نشأة وازدهار إمارات دبي والشارقة ولجمان وأم القيوين ورأس الخيمة .

والواقع أن هذه الملامح الجغرافية قد عسكت تأثيرها على أسلوب تخطيط الحدود في منطقة الخليج حيث لم تظهر أية حدود ثابتة على الخرائط مثل القرن العشرين ، وقد سبقت الإشارة أن اتفاقية سنة ١٩١٣ بين الدولة العثمانية والبريطانية كانت أو لمحاولة لتعيين الحدود والتي تحدد بموجبها خط الحدود السياسية بين المناطق الخاضعة لكل من الدولتين في شرق جزيرة العرب .

ويذكر الأشعل أنه لم تكن لمسألة الحدود أهمية تذكر لدي حكام المنطقة في الماضي فتارة تقرر الحدود على أساس اعلان الولاء من زعيم القبيلة ، وأحياناً أخرى كانت الحدود تتقرر على أساس التبعية لمذهب ديني كما كانت تتقرر على أساس الملكية فقد سبقت الإشارة إلى أن اسرة البوفلاح كانت تملك بعض بساتين واحة البرعي أو على دفع الزكاة ، وكان للحاكم سلطاته على أية أرض نتيجة نفوذه على القبائل المستقرة فيها ، حيث كان الولاء للحاكم ذاته وليس للإمارة وقد جعلت هذه الخاصية تخطيط الحدود أمراً صعباً لا سيما وأن طبيعة الصحراء قد أملت على القبائل أن تكون في حركة مستمرة من عدم الإستقرار والتداخل وارتباط ذلك بالولاء وعلاقات

القبائل بالحاكم ، فإذا تحول ولاء القبيلة من حاكم إلى آخر انعكس ذلك على حقوق الأقليم الذي به القبيلة ،وبذلك تصبح المنطقة التي تجوب فيها القبيلة موضعاً للنزاع بين الحاكمين وأبرز مثال لذلك قضية القبيسات بين أبو ظبي وقطر حيث يميل الباحثون فيما يتعلق بخور العديد والتي يرجع النزاع حوله إلى أوائل القرن التاسع عشر بين بريطانيا والدولة العثمانية - يميل الباحثون لاستنتاج انكالحور كان يخضع لقطر وأن قبائل القبيسات قد هاجرت القبيسات- إحدى فخوذ بني ياس في أبو ظبي - إلى قرية « العديد » - وهي من أعمال قطر - وبالتالي فانه ليس من المنطقي أن يكون الخور تحت سيطرة حاكم أبو ظبي ثم تهاجر القبيلة اليه ، ولما كانت المنطقة الفاصلة بين الإمارتين غير محددة ولم يتم تخطيطها ، فمن الأرجح أن القبيلة فرت إلى الخور الأقرب إلى قطر منه إلى أبو ظبي ، ثم أنشأت القرية فيه وتستدل هذه الآراء على ذلك بدليل أن القبيلة عادت بعد ذلك إلى اماكنها في أبو ظبي ولم ينازع حاكم أبو ظبي في ذلك الوقت في ملكية الخور له وكان يلزم لاستمرار تبعية الخور لقطر أن تستمر قطر في ممارسة سيطرتها السيادية على الخور منذ ذلك الحين دون أن ينازعها أحد في سيادتها عليه ، ويرى دكتور عبد الله الأسفل من ص ٦٥ - ٦٨ أنه من الصعب بالتالي الإستناد إلى واقعة وجود القبيسات في الخور فترة معينة كسند وحيد لتحديد تبعية الخور لإحدى الإماراتين ومن الأفضل أن يتم الإتفاق بينهما في ضوء معايير أخرى .

ويشير المثال السابق إلى طبيعة تخطيط الحدود في الخليج قضية مرتبطة هي الأخرى بتعمير مساحات كبيرة فضلا عن تنوع الحرف وازدياد السكان وتنوع اسباب الإحتكاك واختلاف المصالح وتعارضها وما نتج عن ذلك من تعدد المشاكل المترتبة على ذلك وخاصة إذا أخذنا في الإعتبار الوظائف المتعددة لأهمية تخطيط الحدود لعل من أهمها الدفاع عن الدول وحماية أمنها القومي وسيادتها الإقليمية وانتاجها الاقتصادي وتنظيم انتقال

الأفراد وتداول السلع ، فضلاً عن الإعتبارات التي تكفل التكامل والإنسجام بين عناصر الوحدة السياسية - أي الدولة - وفي منطقة الخليج بصفة خاصة كانت الحدود بين القبائل معترفاً بها ، غير أن ذلك الإعتراف لم يكن يحمل مفهوم السيادة الإقليمية بمعناه في العلاقات السياسية الدولية المعاصرة ، فكان لكل قبيلة منطقة تقليدية تتحرك فيها في فصول السنة المختلفة ، ولم تكن الحدود واضحة أو ثابتة ، وكان وضع القبائل في الصحراء أشبه بوضع الدول في أعالي البحار فلكل دولة مياهها الإقليمية المقررة باعلان منفرد من جانبها مع بقاء مساحة من المياه الدولية فتكافأ فيهما التزامات الدول وحقوقها ، وفي منطقة الخليج لوحظ أن تخطيط الحدود قد تم وفق مصالح القوى الخارجية في القرنين التاسع عشر والعشرين من أجل ضبط طرق الإتصال وذلك في ضوء المعايير الطبيعية أو التاريخية أو الرضا والإتفاق أو معيار ولاء القبائل ولم تسمح بريطانيا - وهي الدولة الكبرى صاحبة النفوذ في منطقة الخليج العربي في ذلك الوقت - لم تسمح لمنازعات الحدود بأن تتحول إى صدامات بين الحكـــــام واحتفظت بريطانيا بتطبيق قاعدة « الوضع الراهن » Status Quo كي تتفرغ لمراعاة مصالحها بالدرجة الأولى .

وفيما يتعلق بتوجيهات السياسة الإيرانية نحو البحرين فقد سبقت الإشارة إلى أن بريطانيا عندما اعلنت عن انسحابها من الخليج فقد اعلنت ايران نواياها في ضم البحرين ، الأمر الذي جعل المملكة العربية السعودية لا تقف من الأحداث موقف المتفرج حيث اعتبرت هذه التوجهات الإيرانية بمثابة تحدى حقيقي لها كأكبر دول المنطقة وأقواها وأثمرت جهود الملك فيصل عام ١٩٦٨ وعام ١٩٦٩ في جعل ايران تتخلى عن ادعاءاتها تجاه البحرين حيث التقي ممثلون عن السعودية والكويت وبريطانيا في جنيف عام ١٩٧٠ ، ورفضت السعودية ما طرحته ايران بشأن اجراء استفتاء في البحرين ثم تقدمت ايران باقتراح عرض « المشكلة » على محكمة العدل الدولية ورفضت

السعودية هذا الإقتراح بالمثل لأنه ليست هناك مشكلة قانونية أساساً بين البحرين وايران وقد استقلت البحرين بالفعل في ١٤ أغسطس ١٩٧١وانتهت مشكلتها غير أن ايران نجحت في احتلال جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى قبل انسحاب بريطانيا بفترة وجيزة في نوفمبر ، ١٩٧١

وفيما يتعلق بمشكلة الحدود بين ايران والعراق فقد سبقت الإشارة إلى الملابسات التي اكتنفت علاقات البلدين والتوتر الذي صاحب إثارة هذه المشكلة من جانبي ايران بصفة خاصة في التاريخ الحديث والمعاصر لدرجة أنه من المتعذر في الوقت الحاضر التوصل إلى تسوية مرضية لهذه المشكلة وان ذلك بات أمرا بعيد الإحتمال لارتباطه بمعالجة العلاقات الإيرانية العراقية أساساً . أما مشكلة الحدود البحرية السعودية الإيرانية فقد كانت هي الأخرى من أبرز مشاكل الحدود البحرية بين ايران ودول الساحل العربي في الخليج وهو ما تقتضى وقفة للتفسير والتعليل (٤١) .

فقد منحت السعودية شركة أرامكو امتياز التنقيب في الجزء المواجه لكل السواحل السعودية على الخليج ، أما ايران فقد اصدرت قانون البترول في يوليو ١٩٥٧ ، ومنحت بموجبه امتياز التنقيب في المناطق المغمورة في الخليج إلى شركات ايطالية وكندية وامريكية ، وكان عام ١٩٦٣ بداية لمباحثات مستمرة بين ايران من ناحية والكويت والسعودية والعراق من ناحية أخرى ، وفيما يتعلق بالطرفين السعودي والإيراني فقد حاولاً تسوية المشكلات بينهما حول التنقيب حيث بدأت آرامكو باكتشاف حقل مرجان الغني بالبترول ثم اكتشفت شركة ايباك الإيرانية الأمريكية حقل فريد سوف وهو في حقيقته امتداد لحقل مرجان ، وبذلك صار لكل من الإمتيازين السعودي والإيراني عمليات متجاورة في تركيب حقلي واحد واسفرت المفاوضات السعودية الإيرانية عن اتفاقية ديسمبر ١٩٦٥ استخدفت تحديد

المناطق البحرية بين البلدين واخذت بنظرية التقسيم على اساس الخط المستقيم الذي يتم رسمه عند ارض الجار للمياه ، ولما كانت جزيرة خاراج تبعد عن الشاطئ الإيراني بأكثر من ١٢ ميلاً بحريا فقد رسم لها خطان أحدهما يفصل شاطئ السعودية وايران ، والثاني يتوسط المسافة بين خاراج والسعودية ويرسم عند أدنى انحسار للمياه وقضت الإتفاقية بتشكيل لجنة فنية مشتركة مهمتها تحديد معالم المناطق التي تصدرت لتنظيم أوضاعها .

غير أن الإتفاقية السابقة لم تطبق لعدة أسباب منها عدم تحديد وضع نهائي لجزيرتين متنازع عليهما بين السعودية وايران هما فارس وعربي ، كما تمسكت ايران بأن يبدأ قياس خط الوسط المتفق عليه من الساحل الغربي لجزيرة خاراج والتي تبعد عن الساحل الإيراني بمسافة تربو على ثلاثة وعشرين ميلاً ، ويذكر الأشعل (٤٢) أن القياس من هذه النقطة يؤدي إلى زحزحة خط الوسط داخل المنطقة المخصصة للسعودية ، ويرجع تمسك ايران إلى وجود بترولي يعتبر من أغنى حقول العالم في هذا الجزء من الخليج ، وقد منع طراد ايراني مزاولة عمليات الحفر التي حاولت آرامكو تنفيذها في يناير ١٩٦٨ بمناطق الإمتياز الممنوحة لها غرب خط الوسط المرسوم في الإتفاقية وأعقب ذلك مفاوضات مع الجانب السعودي تم الإتفاق بموجبها على خريطة جديدة في المطنقة في أغسطس من نفس العام ونفذت الإتفاقية الجديدة في أكتوبر من العام نفسه حيث تم تسوية المشكلات المتعلقة بالحدود بين السعودية وايران على النحو التالي :

أولاً : الإعتراف بتبعية جزيرة فرسي لإيران مقابل حصول السعودية على جزيرة عربي.

ثانياً : الاعتراف بأن المياه الإقليمية لكل جزيرة تبلغ ١٢ ميلاً بحرياً ورسم خط وسط بينهما بحيث يمتنع الطرفان عن القيام بأعمال التنقيب على

البترول لمسافة ٥٠٠ متر (٤٣) .

ثالثاً : أنشأت الإتفاقية منطقة حاجزة بمسافة كيلو متر لتنفيذ مساوىء التقسيم الجغرافي وتوحيد البئرين وهما مرجان على الجانب السعودي وفيرودون على الجانب الإيراني .

وعموما فإن التطلعات أو الطموحات الإيرانية تجاه الخليج العربي قد إزدادت في ظل حكومة الثورة بدليل ممارسة ايران لأعمال أكثر عنفاً (حرب الخليج - التلويح والتهديد باستخدام العنف تجاه الكويت وممارسة ذلك بالفعل ضد ناقلات البترول ... الخ) بحيث أصبحت ايران تشكل اضطراباً حاداً تجاه أمن الخليج العربي وبالرغم من أن السياسة الخارجية السعودية تتبع منهج الإعتدال إلا أن القلق يسود نظماً سياسية أخرى كالكويت والبحرين نتيجة للتطلعات الإيرانية .

مضيق هرمز:

يرتبط أمن الخليج ارتباطاً وثيقاً ومباشراً بمضيق هرمز باعتباره مدخلاً للخليج العربي ومصبه في خليج عمان المتصل بالمحيط الهندي ، وأهمية مضيق هرمز تماثل أهمية مدخل البحر الأحمر عند باب المندب ، فالبحر الأحمر يعد معبراً مائياً على قدر كبير من الأهمية وذلك عن طريق قناة السويس في الشمال وباب المندب في الجنوب ، وقد اصبحت المملكة العربية السعودية بامتلاكها الجزء الأكبر من مساحة شبه الجزيرة وأغنى بلدانها من الثروة البترولية وطول سواحلها على البحر الأحمر - أصبحت القوة الأساسية وراء استراتيجية الدولتين العظميين ويهم العربية السعودية تأمين حدودها في البحر الأحمر حماية لثروتها البترولية في الخليج العربي من ناحية وتأمين مشروعاتها البترولية في البحر الأحمر ذاته حيث استمرار اقامة السعودية لمشروعات بترولية في ميناء ينبع الذي يرتبط بمنطقة حقول التنقيب في

الإحساء بالمنطقة الشرقية المطلة على الخليج العربي (٤٤).

ويبلغ اتساع مضيق هرمز أربعين كيلو متراً وهو المنفذ الوحيد للخليج العربي إلى العالم الخارجي ، وتمر عبره التجارة بين دول العالم ودول الخليج والتي تمثل نسبة عالية من حجم التجارة العالمي حالياً بالنظر إلى ارتفاع القوة الشرائية لتلك الدول وتزايد دخلها البترولي ونهضتها الصناعية والعمرانية وتأسيساً على ذلك فان مضيق هرمز يكتسب أهميته من أهمية الخليج استراتيجيا وسياسياً واقتصادياً وقد سبقت الإشارة أن القوى البحرية الكبرى قد أرتادت هذه المنطقة منذ فجر التاريخ الحديث بدءاً بالبرتغال ومروراً بهولندا وفرنسا وانتهاءاً ببريطانيا بالإضافة إلى تطلع مصر والوصول إلى بعض بلدانه كما كان الإستراتيجية الغربية ممثلة في الولايات المتحدة اهتماماتها بالإضافة إلى الإتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية نظراً لكون المضيق معبراً للتجارة وحلقة وصل بين آسيا وأوروبا وممراً استراتيجياً ذا أهمية سياسية ملحوظة ، كما تقع على شواطئ الخليج المراكز البترولية الرئيسية لإيران ومعامل تكرير البحرين التي تكرر ثلثى انتاج المملكة العربية السعودية من البترول والذي يمر عبر مضيق هرمز .

وقد نتج عن انسحاب بريطانيا من الخليج عام ١٩٧١ العديد من المشكلات وأهمها قضية أمن الخليج التي طرحت نفسها بالحاح نظراً لما أثارته من خلافات بين العرب وايران على شاطئ الخليج ، فقد أبدت ايران اهتماماً واضحاً بتأمين أوضاع منطقة الخليج بما يتواءم مع مصالحها فيما عبر عنه البعض بتخطيط إيراني لخلافة بريطانيا باعتبار ايران من اكبر دول الخليج ، وأن الخليج مفسسها الرئيسي ، ومنفذها إلى العالم الخارجي من خلال المدن الإيرانية على شاطئه في حوضه الأدين فضلاً عن تصاعد حدة الخلافات مع العراق حول شط العرب ، ومساندة إيران لسلطان عمان لمواجهة

تمرد ثوار ظفار الذين تساندهم اليمن الشعبية وقد تمكن السلطان قابوس من التغلب على هذه الحركة التمردية في اطار الحفاظ على الأمن الإقليمي ودعم السيادة على عمان وانسحبت القوات الإيرانية التي كانت تساند السلطان وكانت كل من ايران وعمان بتوقيع اتفاق في عام ١٩٧٥ يقضى بقيام الدولتين بانشاء نظام للإشراف البحري المشترك بينهما على مضيق هرمز .

والواقع أن المصالح الإقتصادية والسياسية للدول العربية المطلة على الخليج قد استأثرت باهتمام ملوك ورؤساء الدول العربية الخليجية وبات واضحاً ضرورة تنسيق السياسة الإقتصادية خاصة وأن الخليج يعد حوضاً متميزاً وقائما بذاته بالمفهوم الجيوبوليتيكي والإقتصادي وظهرت من داخل دول الخليج منذ عام ١٩٧٩ نداءات مخلصة لتحقيق هذا الهدف الذي تمثل في انشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي وهو ما يستلزم تناوله بتفصيل غير قليل .

هوامش الفصل الثاني

١ - وعلى سبيل المثال قد بلغت قائمة المشتروات السعودية للأسلحة الأمريكية خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام ١٩٦٧ حوالي ٥٤٠٨ مليون دولار أما إيران فقد ازدادت ميزانيتها العسكرية الثمانية مليارات من الدولارات في عام ١٩٧٧ .

٢ - امكن ربط السعودية بالبحرين فيما بعد من خلال جسر على مياه الخليج والذي ساهمت المملكة العربية السعودية بالجزء الأكبر من تكاليفه .

٣ - أمل الزياني ، البحرين بين الإستقلال السياسي والانطلاق الدولي بدون مكان نشر ، ١٩٧٧، من ص ١٣٠-١٣٧ .

٤ - دكتور سيد نوفل ، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، م ص ٢٥- ٣٢ .

٥ - امل الزياني ، مرجع سابق ص ١٣٨ .

٦ - دكتور سيد نوفل ، مرجع سابق ص ٣٢ .

٧ - امل الزياني ، مرجع سابق ، ص ١٣٨ .

٨ - المرجع نفسه .

٩ - دكتور سيد نوفل ، مرجع سابق ، ص ٣٢ .

١٠- أمل الزيانى ، مرجع سابق ص ١٤١ .

١١- المرجع نفسه ص ١٤٢ .

١٢ - المرجع نفسه من ص ١٤٧ - ١٤٩ .

١٣ - دكتور سيد نوفل ، مرجع سابق ، ص ١٣٨ .

١٤- المرجع نفسه من ص ٣٩ - ٤٠ .

١٥ - أمل الزياني ، مرجع سابق من ص ١٥٠-١٥١ .

١٦- المرجع نفسه ص ١٥٢ .

١٧- دكتور سيد نوفل ، مرجع سابق ص ١٣٨

١٨ - المرجع نفسه

١٩- مجلة الخليج العربي ، العدد الرابع ، ١٩٨١ من ص ٦٠-٦٢ .

٢٠ - أمل الزياني ، مرجع سابق ، ص ١٦٨ .

٢١- محمد وصفي أبو فعلي ، اتجاهات السياسة الإيرانية نحو الخليج العربي ، مركز دراسات الخليج العربي ، البصرة ، ١٩٨٠ ، من ص ٢٠-٢٥ .

٢٢ - وكنت ايران ترغب في اقامة هذا الحلف مع كل من السعودية والعراق بدعوى مواجهة الانتشار الشيوعي وحماية آبار البترول .

٢٣- أمل الزياني ، مرجع سابق من ص ١٧٠-١٧٢ .

٢٤ - محمد حسن العيدروس ، التطورات السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة ، الكويت ١٩٨٣ ، من ص ١٦٤-١٦٥ .

٢٥- أمل الزياني ، مرجع سابق ص ١٧٣ .

٢٦- محمد حسن العيدروس ، مرجع سابق ، من ص ١٧٥-١٧٨ .

٢٧ - أمل الزياني ، مرجع سابق ، ص ١٧٥ .

٢٨ - دكتور سيد نوفل ، مرجع سابق من ص ١٣٥-١٣٩ .

٢٩ - وقد توقع أمير رأس الخيمة وقتئذ أن الدول العربية سوف تقدم له المساعدات العسكرية لمواجهة التهديد الإيراني .

٣٠ - محمد حسن العيدروس ، مرجع سابق من ص ٤٨١ - ٤٨٤ .

٣١ - المرجع نفسه من ص ٤١٨ - ٤٧٤ .

٣٢ - دكتور سيد نوفل ، مرجع سابق ، ص ٢٨ .

٣٣- محمد حسن العيدروس ، مرجع سابق ص ٥٨٩ .

٣٤- المرجع نفسه من ص ٤٨٥ - ٤٨٦ .

٣٥- دكتور سيد نوفل ، مرجع سابق ص ٣٤ .

٣٦ - محمد حسن العيدروس ، مرجع سابق ص ٤٨ .

٣٧- مجلة الخليج العربي ، العدد الرابع من ص ٦١-٦٣ .

٣٨- لعل من أفضل الدراسات العربية التي تعرضت لذلك : دكتور عبد الله الأشعل ، قضية الحدود في الخليج العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ١٢٨ ، القاهرة ١٩٧٨ ، من ص ٦٥-٦٨ .

٣٩ - المرجع نفسه ص ٨٥ .

٤٠- المرجع نفسه ص ٨٦ .

٤١- المرجع نفسه ص ٨٧ .

٤٢- المرجع نفسه ص ٩٤ .

٤٣- المرجع نفسه ص ص ٩٢-٩٤ .

٤٤- المرجع نفسه ص ص ٩٣-٩٤ .

الباب السابع

مجلس التعاون لدول الخليج العربي

الفصل الأول

بترول الخليج وتأثيره

الفصل الأول

بترول الخليج وتأثيره

١ - تدخل بريطانيا والولايات المتحدة:

كان اكتشاف البترول في منطقة الخليج ذا تأثير كبير محلياً وإقليمياً وعالمياً حيث صاحبت الإكتشافات تغييرات هائلة في نظرة القوى الدولية ، وأدى التنافس البريطاني الأمريكي للحصول على امتيازات التنقيب إلى نشاط كبير في المنطقة برمتها ، ومن الثاتب أن بريطانيا كانت قد فرضت سيطرتها على منطقة الخليج خلال القرن التاسع عشر بواسطة قوتها البحرية التي لم تنقطع عن التجول في مياهه وقد سبقت الإشارة إلى سلسلة الإتفاقيات (١) التي أبرمتها بريطانيا على شيوخ المنطقة ، كما كانت بريطانيا بمثابة الحكم في الخلافات بينهم ، بل أنها قد أجبرت هؤلاء الشيوخ على عدم بيع أو التنازل أو رهن أو تأجير أجزاء من أراضيهم إلا بموافقتها وتأسيساً على ذلك قد استأثرت بريطانيا باستغلال النفط أيضاً حيث شرعت في عقد اتفاقيات مع الحكام المحليين الذين التزموا بموجبها بعدم السماح للشركات غير البريطانية بالبحث عن البترول في بلادهم إلا بموافقة السلطات البريطانية (٢) .

غير أن الولايات المتحدة الأمريكية كان لها هي الأخرى نشاطها في الخليج منذ عام ١٨٨٨ وقد اقتصر هذا النشاط على منطقة « نيفار » حيث كانت سلطنة عمان قد اجتذبت أيضا اهتمام الأمريكيين في الثلث الأول من القرن التاسع عشر نظراً لوقوع السلطنة في طريق الهند والشرق الأقصى ، كما انها كانت بمثابة مركز للعلاقات مع بقية أقاليم الوطن العربي وايران وأفريقيا ، وقد وصل المبعوث الأمريكي « ادموند روبرتس إلى مسقط عام ١٩٣٣ على ظهر السفينة الحربية الأمريكية « بيكويك » في عهد سعيد بن

سلطان حيث عقدت في هذه السنة معاهدة صداقة وتجارة بين البلدين تمنح التجار الأمريكيين في سلطنة مسقط بشقيها العربي والأفريقي « زنجبار » بعض الأمتيازات التجارية والقنصلية وتم تعيين قناصل أمريكيين في كل من زنجبار عام ١٨٣٤ ومسقط عام ١٨٣٦ ، وقامت بعثة عمانية عام ١٨٤٠ بزيارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، وظلت تلك الإتفاقية سارية المفعول»(٣) .

وفيما عدا علاقات الولايات المتحدة بسلطنة مسقط ، فإن النشاط الإقتصادي الأمريكي لم يكن قوياً في منطقة الخليج العربي إلى أن تم اكتشاف البترول ، ولما نشطت الشركات البريطانية في استخراجه من ايران مع بداية القرن العشرين ، دخلت الشركات البترولية الأمريكية حلبة المنافسة ، وكان العراق هو المسرح الذي أدت فيه هذه الشركات دوراً ملحوظاً حيث كانت شركة البترول التركية - وكانت لبريطانيا نصف أسهمها - تنقب عن البترول في ولايات البصرة وبغداد والموصل ، وعقب الحرب العالمية الأولىٰ حاولت شركات البترول الأمريكية بتأييد من الحكومة الأمريكية أن تشارك في التنقيب بالعراق بدعوى سياسة الباب المفتوح التي تدعو إلى ضرورة خضوع مواطن مختلف الدول لنفس المعاملة ، والوقوف على قدم المساواة في الأقاليم الخاضعة للإنتداب ، وأنه لا ينبغي منح امتياز من شأنه الإضرار بمصالح الدول الأخرى أو أن تحتكر دولة امتيازاً بعينه .

وكانت بريطانيا قد حصلت علي وعد (٤) من حاكم الكويت الشيخ مبارك الصباح عشية الحرب العالمية الأولى بعدم منح امتياز استخراج البترول إلا لمن توافق عليه السلطات البريطانية ، كما حصلت بريطانيا على وعود مماثلة من شيخ البحرين عام ١٩١٤، وحاكم قطر عام ١٩١٦ ، وسلطان مسقط عام ١٩٢٣ ، وكانت العقود في صالح الشركات المستغلة (بكسر

الغـاء) ، حيث لم يزد العـائد على أربعة شلنات للطن الواحد بالنسبة للدول المنتجة ، فضلاً عن أن الشركات صاحبة الإمتيازات لا تدفع أي عائد حتى يتم الأنتاج بكميـات تجارية ، وقد غير البترول موازين القوى في منطقة الخليج عقب الحرب العالمية الأولى ، حيث أدى التسابق للحصول عليه إلى بروز عامل جديد من عوامل الصراع الدولي في المنطقة ، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة القوى العالمية التي اضطرت بريطانيا للإستجابة لمطالبها فأعطت حكومة العراق المشمولة بالإنتداب البريطاني امتيازاً للشركة التركيـة (٦) ووزعت الأسهم بحيث نالت كل من بريطانيا وفرنسا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية ٢٢,٧٥ ٪ من الأسهم ، ومنح الوسيط الأرمني سركيس حولبنكيـان ٥٪ من الأسهم لمشاركته في المفاوضات منذ عـام ١٩١٤ ، وشاركت سبع (٧) شركات أمريكية - كوحدة واحدة - في استغلال بترول العراق . وباحتكار شركة بترول العراق لبترول الموصل والبصرة فقد تم منع دخول شركات بترول امريكية اضافية للبحث عن البترول في العراق ، أو في أية منطقة بالخليج العربي ، وبالرغم من استقلال العراق بموجب اتفاقية عام ١٩٣٠ مع بريطانيا ، فقد استمرت السياسة الأمريكية تجاه العراق قائمة على عدم الدخول في منافسة مع بريطانيا وقد سبقت الإشارة إلى تعهد حكام الخليج لبريطانيا بعدم منح امتيازات للتنقيب عن البترول لشركة أو دولة بين ١٩١٣-١٩٢٣ دون الرجوع لبريطانيا ، ولم تدخل السعودية في هذا التعهد ، وهو ما يفسر استئثار شركات البترول الأمريكية بالتنقيب واستغلال البترول السعودي فيما بعد وخاصة في الفترة اللاحقة على الحرب العالمية الثانية وهو ما يستدعي وقفة للتفسير والتحليل فقد كشفت الحرب العالمية الثانية وأزمة ايران في بداية عـام ١٩٤٦ عن الأهمية الإستراتيجية للشرق الأوسط في نظر صناع السياسة الأمريكيين . ورغم توقعات مخططي زمن الحرب فقد ظل الخليج الموقع المحوري الذ يوصفه ماهان قبل نصف قرن بأنه منطقة يسد فيها

البريطانيون الطريق أمام التوسع الروسي في اتجاه الجنوب طوال القرن التاسع عشر .

وفي البداية ألقت هذه الإعتبارات الإستراتيجية الأساسية بظلالها لتخفي وراءها القلق الأمريكي بشأن بترول الخليج العربي وكان صناع السياسة في واشنطن على علم بالأهمية المتزايدة للنفط في الشرق الأوسط ولكن البترول كان مجرد عنصر واحد من عناصر المعادلة الإستراتيجية الإقليمية وليس أكثرها أهمية على الإطلاق (٨) .

وتشكل الموادر البترولية للشرق الأوسط إلى حد كبير جزءاً من الحياة العصرية بحيث يصعب علي الولايات المتحدة النظر إلى الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي في اطار غير اطار النفط ، ومع ذلك فإن التركيز على المصالح البترولية وحدها لا يكفي لتفسير الإتجاهات التي اتخذتها السياسة الأمريكية في السنوات التي اعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة (٩)

على أن الثروات البترولية للخليج العربي اصبحت في اواخر الأربعينات من القرن العشرين عنصراً مهماً بشكل متزايد في الحسابات الإستراتيجية للولايات المتحدة ، وأدت الإتجاهات التي تنبأ بها تقرير وزارة الخارجية الأمريكية في ربيع عام ١٩٤٤ حول السياسة البترولية الخارجية بشأن الوضع البترولي العالمي إلى تغيير بؤرة اهتمام الدبلوماسية الأمريكية في الخليج العربي .

ولم يصبح القلق بشأن احتياطيات النفط الأمريكية المتناقصة حاداً إلا بحلول عامي ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ (١٠) ولم تكن المشكلة هي مدى توافر الإمدادات المحلية وانما عجز الولايات المتحدة عن استئناف الدور الذي كانت تلعبه قبل عام ١٩٣٩ باعتبارها المصدر الرئيسي للنفط إلى العالم .

وكان جيمس فوريستال وزير البحرية الأمريكية عام ١٩٤٥ قلقاً بشأن أمن بترول الخليج العربي لوقت طويل (١٠) فقد كان أحد صناع السياسة الأمريكية الكثيرين الذين اقتنعوا بأن مصلحة الولايات المتحدة على المدى الطويل تكمن في استخراج احتياطيات هائلة من الشرق الأوسط إلى أقصى حد ممكن في محاولة للمحافظة على احتياطيات البترول الأمريكية للمستقبل . ولم تؤد التحركات السوفيتية في إيران ، وكذلك اعتقاد فوريستال بأن الدعم الأمريكي للصهيونية يمكن أن يهدد مركز أمريكا في العالم العربي ، إلا إلى زيادة مخاوفه .

وأثناء أزمة ايران ، بدأ القسم السياسي للشئون السياسية - العسكرية بوزارة البحرية دراسة الوضع البترولي العالمي وقدم لفوريستال تقريراً وأوضح التقرير أن نفط الخليج العربي كان مهما بصورة حاسمة اثناء الحرب العالمية الثانية .

وتحرك ترومان تجاوباً مع احساس قومي متزايد بأن الولايات المتحدة في غمرة أزمة طاقة .

ولكن حدث في أواخر عام ١٩٤٧ أن ظهر عجز محلي في النفط بينما كانت الولايات المتحدة تواصل تصدير البترول .

وركز فوريستال ، الذي تولى منصب وزير الدفاع عندئذ ، على النتائج والمضاعفات الإستراتيجية للضائقة البرولية المحلية ، ولاحظ « أن مشروع مارشال لإنعاش أوروبا لم يكن لينجح بدون الوصول إلى نفط الشرق الأوسط. والإعتماد أكثر فأكثر على إمدادات النفط في الخليج العربي .

وزاد العجز البترولي من إهتمام العسكريين الأمريكيين بالخليج العربي وفي الخريف ابلغ فوريستال وزير الدفاع الكونجرس بأن المضي قدماً في تنمية

حقول النفط السعودية ، وبناء خط أنابيب يصل بين تلك الحقول وشرقي البحر المتوسط ، مسألة « جوهرية » ، وقال :

« إتخذت الموقف على اساس أنه نظراً للنضوب السريع في احتياطيات البترول الأمريكية ، وصعود مساو له في السرعة لمنحنى الإستهلاك فان علينا تنمية موارد خارج بلادنا ، إن أكبر حقل في العالم للنفط القابع في باطن الأرض يوجد في الشرق الأوسط ... رلا ينبغي أننا نسحن برميلاً واحداً من النفط من الولايات المتحدة إلى الخارج ، إلى أوروبا . ففي الفترة من ١٩٣٩ حتى ١٩٤٦ ارتفعت احتياطيات النفط العالمية بنسبة ستين في المائة تقريباً، بينما لم ترفع الإكتشافات الأمريكية احتياطياتنا سوى بنسبة ست في المائة تقريباً » (١١) .

وبحلول عام ١٩٤٨ ، كان نفط الخليج العربي قد أصبح سلعة استراتيجية وليس مجرد سلعة تجارية بالنسبة للولايات المتحدة . واعتمدت عملية إعادة بناء أوروبا الغربية التي مزقتها الحرب ، والضرورة الحتمية الأساسية لاحتواء التوسع السوفيتي على التدفق المستمر والمتزايد للنفط من الخليج العربي .

ومع نهاية الأربعينات ، كات الآلة العسكرية الأمريكية قد أصبحت تعتمد بشدة على إمدادات النفط العربي في وقت لم تكن الولايات المتحدة تستورد فيه سوى كميات محدودة من نفط الخليج العربي . ففي الفترة من عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٥٠ ، كانت نسبة تتراوح بين ٣٠ ، ٤٢ في المائة من المنتجات البترولية التي نقلتها البحرية الأمريكية وادرة من الخليج العربي (١٢) . واعتمدت السفن الحربية الأمريكية في البحر المتوسط وغرب المحيط الهادي بشدة على وقود الخليج العربي .

ومع ذلك فإن ادارة ترومان لم تكن على استعداد في اواخر الأربعينات لحمل الولايات المتحدة على الإلتزام بالدفاع عن الخليج العربي ، وكان نشر « قوة الشرق الأوسط » التابعة للبحرية يرمز لإهتمام الولايات المتحدة المتزايد بالمنطقة ومنذ ذلك الوقت والولايات المتحدة تحافظ على وجود بحري دائم لها في الخليج العربي .

وعند حلول منتصف عام ١٩٤٨ ، كانت البحرية قد أقامت محطات في أسمرة بأثيوبيا والظهران بالسعودية ، واستأجرت مرافق لتخزين الوقود في مصوع بأثيوبيا وفي عدن (١٣) وكانت هذه الخطوات الأولى لتحسين الإتصالات ومرافق التعبئة العسكرية من تموين وايواء وتنقلات وامدادات ، هذ بداية نشاط أمريكي مكثف في المنطقة استمر وتصاعد طوال الفترة التالية .

ومع ذلك ، فإن القوة البحرية الأ
تمثل وجوداً عسكرياً دائماً في الخليج العربي ، وفي
الحربية التابعة « لقوة الشرق الأوسط » تراقب حركة المزيد
الناقلات التي كانت تنطلق م الخليج ، وكان العديد من تلك الناقلات يحمل إلى أوروبا وآسيا بترولاً مكرراً إلى العسكريين الأمريكيين الذين اعتمدوا مع حلول عام ١٩٥٠ ، على الخليج بالنسبة لكميات تصل إلى نصف ما يحتاجونه من وقود ، وحملت ناقلات أخرى النفط الخام إلى الولايات المتحدة التي بدأت في كل عام تستورد كميات أكثر فأكثر من النفط من الخليج ، غير أن معظم الناقلات كانت تتجه إلى أوروبا حيث ساعد نفط الخليج العربي على تحقيق انتعاش إقتصادي هائل .

ودفعت الحرب الباردة والإحتياجات الإقتصادية للولايات المتحدة والغرب البحرية الأمريكية للتوجه إلى الخليج العربي .

وبحلول عام ١٩٥٠ انتهت مرحلة التكرين في علاقة امريكا بالخليج، فقد وضعت الخطوط العامة الرئيسية لسياسة ستقول الولايات المتحدة إلى المزيدْ من التورط في الخليج العربي ، وعلى المدى القصير ، فإن هذا النفط كان سيغذي الانتعاش الإقتصادي في أوربا الغربية ، وبالتالي سيلعب دوره في احتواء التهديد السياسي الناشيء عن الشيوعية التي يرعاها السوفيت وفي الأجل المتوسط والطويل فإن نفط الخليج العربي كان سيزود الولايات المتحدة بمصدر بديل للإمدادات ، وهو مصدر يتيح للأمريكيين أن يدخروا احتياطياتهم البترولية المحلية للمستقبل .

وبينما كانت من المتوقع أن تتولى بريطانيا العظمى الدفاع العسكري عن المنطقة بمساندة القدرة النووية الأمريكية المتصاعدة ، كان على الولايات المتحدة أن تتولى القيادة السياسية والإقتصادية في شئون الخليج .

وكان أبرز الجوانب الجديرج بالإنتباه في الساسة الأمريكية في الخليج العربي ، كما صيغت في الأربعينات هو أنه كانت للولايات المتحدة سياسة متماسكة سعت وراء أهدافها بوضوح حيث خطط صناع السياسية الأمريكيون لزيادة اعتماد العالم على بترول الشرق الأوسط وتوقعوا اضطرارهم لتحمل مسئولية سياسية وإقتصادية عن أمن الخليج واختارت الولايات المتحدة أن تصبح الحارس السياسي لإمدادات النفط ، وكانت رؤيتهم الطويلة الأجل للأمن في مجال الطاقة هي التي دعتهم للمطالبة بالإعتماد المتزايد على بترول الخليج العربي .

ويمكن القول بأن السياسة الأمريكية في الخليج العربي كما وضعت في الأربعينات - كانت ناحجة بشكل ملحوظ فقد حققت الولايات المتحدة أكثر أهدافها أهمية : فانتعشت إقتصاديات أوروبا الغربية واستعادت حيويتها بعد خراب الحرب العالمية الثانية ، بالإعتماد على نفط الخليج وتم احتواء

الشيوعية السوفياتية ، وزاد الأمريكيون من اعتمادهم على نفط الشرق الأوسط .

وصولاً إلى منتصف عام ١٩٥٠ حيث اصبح امن الشرق الأوسط مشكلة محيرة بالنسبة للولايات المتحدة فقد كان الدفاع عن المنطقة عنصراً أساسياً مهماً من نظام شامل للأمن الغربي ، وإن لم يكن حيوياً حتى ذلك التاريخ ، واعترف صناع السياسة الأمريكيون بالقيمة الجغرافية الإستراتيجية للشرق الأوسط وبالأهمية الجغرافية الإقتصادية لبترول الخليج العربي ، وأقروا بأن الولايات لامتحدة كان ينبغي لها أن تتولى القيادة الدبلوماسية في الشرق الأوسط لحماية المصالح الغربية .

وكانت الولايات المتحدة ، التي حرصت خلال الحرب على أن تنأى بنفسها عن تراث حلقائها في الشرق الأوسط ، أقل حماساً بشأن الجهود البريطانية لإقامة بنية دفاعية إقليمية ، ومع انتهاء الحرب ، كان صناع السياسة الأمريكيون بوجه عام أكثر تمهلاً من نظرائهم البريطانيين في تبين وإدراك التهديد السوفيتي في الشرق الأوسط ، وكان الأمريكيون معنيين بدرجة أكبر بإنهاء الحكم الإستعماري البريطاني والفرنسي ، وعلاوة على ذلك، فإ الولايات المتحدة التي لم تكن راغبة في الإنضمام إلى بنية دفاعية أوروبية حتى أواخر عام ١٩٤٩ ، ظلت أقل حماساً للمخاطرة بالتورط في الشرق الأوسط باعتباره منطقة غير مستقرة .

وخلال الفترة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة ، كان الأمريكيون ، مثلهم مثل العرب مهتمين بحقائق القومية العربية بدرجة أكبر من اهتمامهم بأي تهديد سوفيتي محتمل للشرق الأوسط ذلك أن ضغوط الحرب كانت قد أدت إلى نمو أسرع وتدعيم أكبر لقوى القومية ومناهضة الإستعمار ، وهي القوى التي كانت تنشط بالفعل في العالم الإسلامي ،

وكافحت دول الشرق الأوسط لتأكيد ذاتها الوطنية وبصورة جماعية في أغلب الأحيان ، كعرب ، لحماية ثقافتها الإسلامية .

ودخلت الولايات المتحدة عصرما بعد الحرب العالمية الثانية بدون أفكار أو نظريات « إمبريالية » بالية إلى الشرق الأوسط ، وعلى خلاف البريطانيين والفرنسيين والروس ، فإنه لم يكن للأمريكيين تاريخ في التوسع الإقليمي في المنطقة وكان المضمون المعادي للإستعمار للسياسة الأمريكية أثناء الحرب يروق للعرب .

ومع ذلك فإنه مع اتساع نطاق الدور الذي تمارسه الولايات المتحدة في المنطقة كان من المحتم أن تؤدي محاولات تنفيذ أهداف السياسة الأمريكية إلى منازعات مع الحكومات العربي ، من وقت لآخر وخاصة فيما يتعلق بالمكشلة الفلسطينية .

وكانت تلك النقطة الأخيرة حاسمة إذ أدرك اصحاب القرار السياسي الأمريكي الصلة بين فلسطين والخليج العربي ، فقد كان اندلاع أزمة عربية-يهودية في المشرق ينطوي على خطر تفويض مركز الغرب في الخليج .

غير أن الإنتصار الإسرائيلي على العرب في حرب ١٩٤٨ قد أدى إلى تغيير جذري في سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط حيث لم تعد في حاجة لأن تشغل نفسها باحتمال ارسال قوات أمريكية إلى فلسطين .

وفي سبتمبر وأكتوبر عام ١٩٤٩ ، وضع مجلس الأمن القومي الأمريكي الصيغة الرسمية لتقييمات أكثر واقعية واتزاناً أرست الخطوط العامة الأساسية للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط للأحقاب الأربع التالية . وتوصل مجلس الأمن القومي إلى أن « شرقي البحر المتوسط والشرق الأدنى» يتصفان بأهمية حاسمة بالنسبة للأمن الأمريكي . وكان على الولايات

المتحدة أن تمارس قيادة « غير متحيزة » ولكنها « بناءة » لتنمية الروابط الموالية للغرب ومنع التوغل السوفيتي في المنطقة ، ولضمان ألا تؤدي المنازعات الداخلية في المطنقة إلى منع دول الشرق الأوسط من التحرك «بشكل منسق لمقاومة العدوان السوفيتي » . وفيما يختص بالمشكلة الفلسطينية ، ذكر مجلس الأمن القومي أن إسرائيل وجيرانها العرب يجب أن يتوصلوا إلى اتفاق بأنفسهم .

وكان هناك ما يبرر المخاوف الأمريكية من تأثير إقامة دولة يهودية في فلسطين على المصالح الغربية ، ومن احتمال حدوث سباق تسلح إقليمي ، وصب العرب ، الذين شعروا بألم حاد من هزيمتهم على أيدي الإسرائيليين ، جام غضبهم واحباطهم على الغرب ، وخاصة الولايات المتحدة . ومع ذلك فإن صناع القرار السياسي الأمريكي تمكنوا من التلاعب بمصالح « القوميات المتنافسة » في الشرق الأوسط بنجاح واضح .

وفي أواخر عام ١٩٥٠ ، والموقف في الشرق الأوسط يصبح أكثر نزوعاً إلى عدم الاستقرار بصورة متزايدة ، بدأ التفكير بشأن « قيادة الشرق الأوسط» التي اقترحتها بريطانيا ، يتغير وبعضوية الولايات المتحدة في حلف الأطلسي ، خرجت الولايات المتحدة على العرف التاريخي الذي كانت تتمسك به ، وهو تجنب الأحلاف « المربكة » في زمن السلم ، وبريطانيا التي كانت تتحمل المسئولية الأولى في الدفاع عن المنطقة ، تفتقر إلى القوة البشرية والموارد للدفاع بنجاح عن المنطقة وليست لديها خطط للدفاع عن آبار النفط في المملكة العربية السعودية والقاعدة الجوية في الظهران .

وفي صيف عام ١٩٥١ ،وقف العسكريون الأمريكيون إلى جانب وزارة الخارجية الأمريكية وساندوا إقامة « قيادة الشرق الأوسط » رغم أنهم كانوا لا يزالون غير راغبين في إرسال قوات إلى المنطقة (١٤) . وتوصل الممثلون

السياسيون والعسكريون الأمريكيون والبريطانيين ، بسرعة ، لإتفاقات أولية مرضية تتصل بطبيعة بنية قيادة إقليمية ترأسها بريطانيا .

ولسوء الحظ فإن صناع السياسة الأمريكيين لم يفهوا تماماً أن سياستهم الجديدة سلاح ذو حدين ، ذلك أن محاولات اقامة هيكل أمني ذي توجه غربي بقيادة بريطانيا الت يتحظى بأكبر قدر من الكراهية لدى العرب والإيرانيين إنما تزيد من حدة التوترات ، وتلهب المشاعر المعادية للغرب وبدلاً من تقوية المركز البريطاني في الشرق الأوسط فإنا تعجل بانحدار بريطانيا العظمى .

وفي نفس العام دفعت أزمة أيرانية أخرى في الولايات المتحدة إلي اعادة تقييم سياستها في الشرق الأوسط مرة أخرى . ففي الثامن من مارس عام ١٩٥١ ، قدمت اللجنة الخاصة المعنية بالنفط في « المجلس » الإيراني (البرلمان) مشروع قرار يقترح تأميم صناعة النفط . وأساساً شركة النفط الأنجلو - إيرانية المملوكة بالكامل للبريطانيين ، وأثار تأميم شركة النفط الأنجلو - إيرانية أزمة دامت عامين ونصف العام وحملت الولايات المتحدة في نهاية المطاف إلي التخلي بشكل واضح ، عن السياسات التي انتهجتها في البداية إدارة ترومان تجاه إيران ، فقد أمر الرئيس دوايت ايزنهاور في صيف عام ١٩٥٣ بتدخل أمريكي مباشر في الشئون الإيرانية الداخلية ، وقرر مساندة الشاه في جهوده لإقامة دولة حديثة مستقرة داخلياً وقادرة على ردع هجوم بري سوفيتي صوب الخليج العربي ، وساعدت هذه التحركات الأمريكية في ايران في بداية الخمسينات على تحديد طبيعة التحديات التي واجهت الأمريكيين في الخليج العربي وفي أنحاء الشرق الأوسط في أواخر السبعينات والثمانينات والتسعينات .

٢ - بترول البحرين :

كانت البحرين المحك الأول للنشاط البترولي الأمريكي في منطقة الخليج العربي حيث قامت شركة بترول الخليج بشراء امتياز البحث عن البترول في البحرين عام ١٩٢٨ ثم تنازلت عنه في العام التالي لشركة استاندرد أويل أو كاليفورنيا الأمريكية وكانت بريطانيا تعارض ذلك بالطبع ولم تأبه الشركات الأمريكية بذلك وتم تأسيس وتسجيل فرع مستقل من هذه الشركة في كندا عام ١٩٣٠ وحمل جنسيتها والمعروف أن كندا إحدى دول الكومنولث وصار يعرف باسم نفط البحرين (بابكو) ، وقد احتلت هذه الشركة مكاناً فريداً من حيث كونها شركة أمريكية الملكية ، وفي نفس الوقت يقوم بادارتها موظفون بريطانيون (١٥) كما أنها عملت فى منطقة خاضعة للحماية البريطانية وتم التوقيع على اتفاق بين البحرين وشركة بابكو عام ١٩٣٤ وكان مجحفا للبحرين (١٦) لأنه جعل مياهها وأراضيها مجالاً لاستغلال الشركة لأمد طويل مع اعفاء ما تستورده الشركة من أدوات وأجهزة من أية رسوم ، وفي المقابل يحصل حاكم البحرين على ثلاثة روبيات مقابل كل طن من النفط الخام المستخرج ، وفي عام ١٨٣٥ انضمت شركة تكساس الأمريكية إلى شركة بابكو لتصبح شريكة بنسبة النصف من أسهم هذه الأخيرة وتغيير اسم الشركة إلى « كالتكس » ، وفي عام ١٨٣٨ تم انشاء أول معمل لتكرير البحرين في البحرين ، وأثناء الحرب العالمية الثانية - ونتيجة للقصف الجوي الذي قامت به ايطاليا على البحرين فى أكتوبر ١٩٤٠ - فقد توقفت عمليات التنقيب ، وتم إغلاق الآبار المنتجة ، وبعد انتهاء الحرب بدأ تصدير النفط الخام منها ، ووصلت مواردها عام ١٩٥١ إلى أكثر من خمسة آلاف مليون دولار ، وترتب على ذلك زيادة في تداول السلع الإنتاجية ، ونمو قطاع الخدمات العامة ، وأصبح البترول يساهم بنسبة حوالي ٦٠٪ من موازنة البحرين ، ثم بدأ تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح في عام ١٩٥٢ وطرأت أوضاع

جديدة تمثلت في قلة انتاج بترول البحرين وزيادة انتاج الإمارات الأخرى في الخليج العربي ، مثال ذلك أن أنتاج أبو ظبي بلغ ٣,٧ مليون طن ، وقطر ١٧,٧ مليون طن في حين لم يزد انتاج البحرين على ٣,٨ مليون طن من البترول (١٧) الخام ، والواقع أن البحرين قد شهدت من خلال دور البترول - تطوراً جوهرياً في الخدمات وخاصة التعليم والصحة ، بالإضافة إلى تنامي الفئات الوسطى من المجتمع ، كذلك فقد قدمت الشركة صاحبة الإمتياز العديد من الخدمات الإجتماعية تمثلت في انشاء المستشفيات والمعاهد الفنية واستكشاف موارد مياه الشرب وبناء المساكن واصلاح الأنظمة الزراعية.(١١)

٣-بترول الكويت:

تمكنت السلطات البريطانية من الإنفراد بإمتياز التنقيب في الكويت في أكتوبر ١٩١٣ من خلال معاهدة عرفت باسم اتفاقية الزيت وفيها تعهد الشيخ مبارك الصباح بعدم التنازل عن حق التنقيب في بلاده إلا لمن تحدده الحكومة البريطانية غير أن ظروف الحرب العالمية الأولى حالت دون التنقيب من جانب بريطانيا ، وفي سنة ١٩٢٤ تقدمت شركة بريطانية تدعى الشركة الشرقية للنقابات العامة تطلب امتيازاً للبحث عن البترول ، ورغم موافقة حاكم الكويت فإن الشركة المذكورة لم تباشر أعمالها (١١) ، واضطرت الشركة إلى بيع امتيازها إلى شركة بترول الخليج الأمريكية ينة ١٩٣٤ وأصبح لها امتياز التنقيب عن البترول في جميع الأراضي والسواحل والجزر الكويتية (١٢) ويعني ذلك أن الأمريكيين والبريطانيين قد توصلوا إلى حل وسط تمثل في تكوين شركة بترول الكويت (كوك) وكان ذلك في عام ١٩١٣ ، واشتركت فيها من حيث الملكية والتمويل (١٣) مناصفة كل من شركة بترول الخليج الأمريكية وشركة البترول الأنجليزية الإيرانية ، وقد سبقت الإشارة إلى أن

الشركة قد عقدت اتفاقية مع حاكم الكويت عام ١٧٣٤ للبحث واستغلال البترول هناك ، غير أن هذه الإتفاقية كانت شروطها (١٤) مجحفة بالكويت شأنها شأن اتفاقية لتعديلات فيما بعد للتخفيف من الإجحاف بالكويت ، ففي ديسمبر ١٩٥١ أجرى تعديل ينص على تحويل حقوق الأمتياز إلى الشركتين المالكتين بشركة نفط الكويت مباشرة وهما شركة البترول البريطانية وشركة نفط الخليج الأمريكية ، على أن يكون لكل منهما النصف في حق ملكية الأمتياز غير القابل للتجزئة ، كذلك نص التعديل على تطبيق مبدأ المناصفة في الأرباح اعتباراً من ديسمبر ١٩٥١ .

والواقع أن تأثير البترول على الكويت كان كبيراً حيث أصبحت منطقة جذب للأيدي العاملة والتيارات الحضارية المختلفة وانعكس ذلك على الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية فظهرت طبقات رأسمالية سيطرت على الإنشاء ات الحديثة والخدمات العامة .

٤ - بترول قطر :

حاولت الشركات الأمريكية أن تجد موضع قدم أخرى في بضعة أقطار الخليج العربي ، غير أن النفوذ البريطاني في المنطقة في عقد الأربعينات من القرن الحالي وتعهدات حكامها لبريطانيا ، قد وقف حجر عثرة أمام شركات البترول الأمريكية ، ومع تسليم الولايات المتحدة الأمريكية بسيطرة النفوذ البريطاني ومع رغبة الحكومة البريطانية - فى الوقت ذاته - في عدم معاداة الأمريكيين ، فقد تم التوصل (١٥) إلى حلول وسط كان منها تشكل شركة بترول قطر المحدودة عام ١٩٣٧ وهي فرع لشركة بترول العراق التي اشتملت على استثمارات أمريكية للبحث عن البترول في قطر ، وتم العثور على البترول في منطقة دخان وكانت الإتفاقية بين الشركة وحكومة قطر على غرار الإتفاقيات مع البحرين والكويت وهو ما يستدعى وقفة للتفسير والتعليل .

فقد سبقت الإشارة أن بوادر النفوذ الأمريكي في الخليج قد بدأ عندما حصلت ستاندرد الكاليفورنية على امتياز نفط البحرين عام ١٩٢٨ بعد تنازل الشركة الشرقية العامة ، وقد دفع (١٦) ذلك بالحكومة البريطانية إلى مطالبة شيخ قطر بعدم منح أي امتياز إلا لمن توافق عليه الحكومة (١٧) البريطانية، مما اضطر شيخ قطر إلى منح حماية بريطانية لقطر (١٨) ، وفي سنة ١٩٣٧ تحول هذا الإمتياز إلى شركة نفط قطر المحدودة ، ونتيجة لهذا التحول بدأ النفوذ الأمريكي يصل إلى نفط قطر حيث ساهمت الشركات الأمريكية بنسبة ٢٣,٧٥٪ (١٩) .

وفيما يتعلق بامتيازات التنقيب ف يالجرف القاري فقد منحه شيخ قطر إلى شركة بريور الأمريكية عام ١٩٤٩ والتي حولته إلى شركة شل في عام ١٩٥٢ .

وعلى الصعيد المحلي فقد استفادت قطر من عائدات النفط التي وصلت في سنة ١٩٤٩ وحدها إلى مليون دولار وهو ما يعتبر دخلاً مرتفعاً بالنسبه لبلد صغير لم يتجاوز عدد سكانه ثلث مليون نسمة وقد ساهم ارتفاع الدخل القومي نتيجة لعائدات البترول في احداث تغييرات جذرية في الحياة الإقتصادية والإجتماعية لسكان قطر .

٥ - بترول سلطنة عمان :

شهدت امارات الساحل العماني أوضاعاً متشابهة لما تم في الكويت والبحرين وقطر ، فقد اتبعت بريطانيا نفس الأسلوب في جعل سلطان مسقط لا يعطي امتيازات للتنقيب لأي من الشركات إلا بموافقة الحكومة البريطانية ، وقد جاء في رسالة بعث بها سلطان مسقط إلي السلطات البريطانية في ١٠ يناير ١٩٢٣ قائلاً :

« نحيط فخامتكم أننا لم نمنح اذنا باستغلال البترول في أي مكان من أراضينا دون استشارة الوكيل السياسي في مسقط » .

وفي سنة ١٩٢٥ منح سلطان مسقط شركة دارسي امتيازاً للتنقيب في أراضيه وكانت شركة امتيازات البترول نشيطة في الساحل المادن وسلطنة عمان التي كانت تعاني عام ١٩٣٧ من أزمات مالية فوافق السلطان على منح الشركة امتيازات في عموم عمان وظفار سنة ١٩٣٧ . وتجدر الإشارة أن شركة بترول الساحل الهادن البحري المحدودة قد ظهرت في عام ١٩٣٦ ، وهي تابعة لشركة نفط العراق التي عقدت اتفاقيات مع حكام هذه الإمارات في الفترة ١٩٣٩-١٩٤٥ ، أما الشركات الأمريكية فقد ساهمت بنشاط تنقيبي ملحوظ من خلال شركة نفط العراق ، كما شاركت نفط عمان وظفار التي كانت قد حصلت من السلطان سعيد بن تيمور عام ١٩٣٧ على امتياز للتنقيب في السلطنة ، ولم يتم العثور على البترول بكميات تجارية سوى في عام ١٩٦٤ ، وبدأت عمليات التصدير عام ١٩٦٧ ، وقد استأثرت شركات استثمارات نفط عمان المحدودة على إمتياز البترول في السلطنة وهذه الشركة تتكون من إئتلاف شركات ثلاثة هولندية وبريطانية وفرنسية ، وقد تبع ذلك اجراء تعديل في شروط الإمتياز الأساسي وتحقق لعمان مبدأ المناصفة في الأرباح منذ عام ١٩٦٧ ، وفي سنة ١٩٧١ بلغ دخل عمان حوالي ٣٥ مليون دولار وهو ما يوضح أن احتياطي البترول هناك محدود وأنه لم يتحقق اكتشافات لها قيمة تجارية ، وبالتالي فإنه يمكن مقارنة مصادر البترول في عمان بمثيلاتها في البحرين أو الكويت أو قطر ، غير أن عقدي الثمانينات والتسعينات قد شهدا تطوراً كبيراً في اكتشاف المزيد من البترول ذي الصفة التجارية وهو ما انعكس على نمط الحياة الإقتصادية والإجتماعية هناك .

٦ - بترول الإمارات العربية المتحدة :

كانت بريطانيا قد قيدت شيوخ الإمارات بسلسلة من المعاهدات تَمنع اعطاء امتيازات لأية جهة تشتغل البترول إلا بموافقة المقيم البريطاني في الخليج وذلك منذ بداية العقد الثالث من القرن العشرين وهو ما حدث بشكل أو بآخر مع امارات ساحل الخليج العربي على نحو ما سبقت الإشارة إليه وذلك في الوقت الذي حصلت فيه بريطانيا على تعهدات من ستة من المشايخ يتم بموجبها لبريطانيا الأشراف على امتيازات البترول فى أراضيهم ، وشهد عام ١٩٣٩ ارتباط شيوخ الساحل - من خلال بعثة ريتشارد ولسن - باتفاقيات حول احتكار الشركة الأنجليزية الإيرانية لحقول النفط في اماراتهم وتحولت هذه الأمتيازات بعد ذلك إلى شركة نفط العراق .

ففي أبو ظبي حصلت شركة استثمار بترول الساحل المهادن في عام ١٩٣٩ على امتياز للتنقيب عن البترول في أراضي الإمارة غير أن ظروف قيام الحرب العالمية الثانية قد حالت دون استمرار عمليات هذه الشركة التي عاودت التنقيب عام ١٩٤٧ وانتج البترول بكميات تجارية منذ عام ١٩٥٩ ، واستطاعت أبو ظبي أن تحقق مبدأ مناصفة الأرباح عام ١٩٦٥ ، وفي عام ١٩٦٨ عقدت اتفاقية بين أبو ظبي وشركة متسوبيشي للتنقيب مدتها ٣٥ عاماً .

وفي ذلك حصلت شركتان إحداهما أمريكية والأخرى بريطانية فرنسية على امتياز التنقيب ، وقد كانت المناطق اليابسة من نصيب الشركة الأولى عام ١٩٦٣ ، وفي رأس الخيمة كانت احتياطاتها البترولية غير ذي قيمة تجارية ، ثم نشطت جهود شركة بترول كاليفورنيا في التنقيب عن البترول ، وشركة ساذون للغاز الطبيعي وذلك بموجب عقد امتياز تملك الأولى بمقتضاه ٨٠٪ ، والثانية ٢٠٪ ، وقد وقع حاكم رأس الخيمة عام ١٩٦٩ اتفاقاص مع

شركة هايدر وكاربونز يمنحهما فيه امتيازاً للتنقيب في المناطق اليابسة من إمارته ومدة الأمتياز ٤٠ سنة وينص على مناصفة الأرباح .

وفي الشارقة منح شيخها في عام ١٩٦٨ امتيازين احدهما لشركة شل ، والثاني لشركة ألمانية ، أما امارة عجمان فقد منحت امتياز التنقيب لشركة أمريكية - أوكسيد مقال - وهذا الأمتياز يمشل الأراضي اليابسة والمناطق المغمورة ، وفي الفجيرة أكدت شركة بومين Bomin الألمانية وجود النفط بكميات كبيرة عقب حصولها على امتياز التنقيب عنه عام ١٩٦٧ .

وعموماً فقد احتلت الإمارات العربية المركز الثاني في العالم بالنسبة لاحتياطي البترول بعد المملكة العربية السعودية حيث يوجد في امارة أبو ظبي وحدها ٩٠٪ من مجموع احتياطي الدول من البترول الخام ، أما انعكاس ذلك على اقتصاد دولة الإمارات العربتي المتحدة ، فقد تمثل في تطوير اقتصاديها واحداث تغييرات جوهرية في الحياة الإقتصادية والإجتماعية فضلاً عن التحول السياسي ليجعل من هذه الإمارات كياناً متحداً تمثل في دولة الإمارات العربية المتحدة .

٧ - بترول العراق:

بالرغم من اكتشاف البترول في منطقة الخليج العربي بدأ يأخذ صيغته التجارية منذ الثلاثينات من القرن العشرين ثم ما أعقب انتهاء الحرب العالمية الثانية من تنافس الدولتين العظميين للتدخل في المنطقة ودون القوى الأوروبية وخاصة بريطانيا محاولة الإستئصار ببترول الخليج - بالرغم من ذلك فإن اكتشاف بترول العراق العتماني يرحع إلى بداية القرن العشرين ، فقد وصل إلى الآستانة الأميرال الأمريكي كولمبى ليعرض على الدولة العثمانية القيام ببعض مشروعات البحث عن البترول ، وفي سنة ١٩٠٤ نالت شركة حديد الأناضول - وهى مؤسسة ألمانية - امتيازاً بالتنقيب في ولايتي

الموصل وبغداد ، وقبل أن تشرع هذه الشركة بالعمل فقد بدأ السلطان بمفاوضة شركة فرست ايكسبورت سيون - وهي شركة تابعة لشركة البترول الأنجليزية الإيرانية ،وقبل أن تصل المفاوضات إلى مرحلة حاسمة فقد تنازل السلاطن عن العرش سنة ١٩٠٨ لتنتقل السلطة إلى جمعية الإتحاد والترقي .

وقد اهتمت الدوائر المالية البريطانية بالتقرير الذي أعده دارسي عن حقول البترول في الموصل وبغداد ، وسعى البريطاني كاسل للتقريب بين بريطانيا وألمانيا واستطاع أو يوطد العلاقات بين البنك الألماني وشركة شل - الأنجليزية الهولندية - حيث انبثقت في سنة ١٩١٢ شركة البترول التركية ، ودخل فيها البنك الوطني التركي (٢١) شريكاً ثالثاً .

وقد أثرت الأحداث الدولية ابان الحرب العالمية وبعدها على توزيع أسهم بترول العراق العثماني وخاصة بعد أن تك تبادل الأدوار في السيطرة على العراق بصورة أو بأخرى ، ففي مارس ١٩١٦ تم الإتفاق بين الدول الحليفة الثلاثة : فرنسا وروسيا وبريطانيا على اقتسام ممتلكات الدولة العثمانية التي كانت تقاتل مع ألمانيا أبان الحرب ، فسيطرت بريطانيا على العراق ،واختصت فرنسا بسوريا ولبنان ونالت روسيا مقاطعات الأناضول الشرقية ، وتقرر أن تكون الآستانة مدينة حرة . وفي ابريل ١٩٢٣ تم عقد اتفاق سان ريمو حيث وزعت الأنتدابات وتوزيع أسهم البترول على النحو الآتي:-

١ - تختص فرنسا بالإنتداب على سوريا ولبنان .

٢ - تختص بريطانيا بالإنتداب على العراق وفلسطين .

٣ - تنال فرنسا ٢٥٪ من أسهم شركة البترول التركية التي تمارس نشاطها في العراق (٢٢) .

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد طالبت بحصة لها في أسهم الشركة، وبالرغم من أن الموقف الأمريكي حتى عام ١٩١٨ كان يتمسك بمبدأ مونرو بشأن العزلة عن المشاركة الفعلية في السياسة الخارجية تجاه الأحداث في أوروبا ، إلا أن هذا الموقف قد تغير وخاصة بشأن البترول وهو ما دفع الشركات البترولية الأمريكية لحث حكومتها لبذل مزيد من الجهود لاستثمار النفط في الخليج العربي ، وبالفعل استجابت الحكومة الأمريكية واستخدمت نفوذها السياسي وطالب الرئيس ولسن (٢٣) بحصة بلاده من بترول العراق ، كما دعا جون ديفيز سفير أمريكا في لندن الحكومة البريطانية لكسر احتكارها لبترول العراق ، غير أن الأنجليز حاولوا تجاه لذلك ، وقد انتصرت في النهاية ضغوط الولايات المتحدة وكللت جهودها بالنجاح ، واصبح للشركات الأمريكية منذ يوليو ١٩٢٨ نصيباً في شركة البترول التركية حيث أعيدت جدولة توزيع أسهم هذه الشركة إلى خمسة مجه التالي : -

١ - الشركة الأنجلو فارسية (مجوعة دارسي) وقد نالت ٢٣,٧٥٪ من أسهم الشركة .

٢ - شركة البترول الأنجلو - سكسونية (مجموعة شركة شل الهولندية) ونالت نسبة ٢٣,٧٥٪ من الأسهم .

٣ - شركة البترول الفرنسية (مجموعة فرنسية) ونالت نسبة ٢٣,٧٥٪ .

٤ - شركة تطوير الشرق الأوسط (مجموعة أمريكية) ونالت نسبة ٢٣,٧٥٪ .

كما أعطيت الـ ٥ ٪ الباقية من الأسهم إلى جولبنكيان الذي كان يملك هذه الحصة أصلاً في الشركة السابقة وذلك تقديراً لوساطته مع الحكومة العثمانية كما سبقت الإشارة .

٨- بترول المملكة العربية السعودية:

توصلت التوقعات الأمريكية لوجود البترول بكميات كبيرة في منطقة الإحساء منذ عام ١٩٢٦ ، ثم توافد على الدولة السعودية خبراء شركة ستاندرد الأمريكية ، وطلبت هذه الشركة من الحكومة السعودية - سلطنة نجد وملحقاتها - امتيازاً للبحث والتنقيب ونجحت في الحصول على الموافقة بالتنقيب في المنطقة الشرقية للمملكة العربية السعودية عام ١٩٣٣ ، ومما يجدر ذكره أن الشركة الأنجليزية الإيرانية كانت قد فشلت في عرضها الذي تقدمت به للعربية السعودية لأنه كان عرضاً أقل سخاءاً بالقياس لعرض الشركة الأمريكية ، وحققت الشركات الأمريكية انجازاً ضخماً بحصولها على أكثر من ٦٠٪ من بترول الخليج العربي من المملكة العربية السعودية ، وقد بدأت الشركة المذكورة أعمال التنقيب في ٣ أبريل ١٩٣٥ غير أنها لم تعثر على البترول إلا في سنة ١٩٣٨ ، وجاءت ظروف الحرب العالمية الثانية لتوقف الشركة أعمالها وتستأنفها في سنة ١٩٤٦ باسم شركة البترول السعودية واختصارها (ارامكو) ، وتوزعت أسهمها على أربعة شركات هي : -

١ - شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا .

٢ - شركة تكساس .

٣ - شركة ستاندر أويل أوف نيوجرسي .

٤ - شركة سكوني موبل أويل .

كما ساهمت الولايات المتحدة في انشاء معمل تكرير النفيط الخام في رأس تنورة بالمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية ، وقد سبقت الإشارة إلى استئناف شركة (ارامكو) لأعمالها التنقيبية عن البترول ، وقد زادت كمية الإنتاج بدرجة كبيرة لتؤدي إلى مشكلات تسويق البترول بمعنى

انسيابه من المنتج إلى المستهلك ، فتعاونت ارامكو مع شركات أخرى متخصصة في اعمال التسويق والتوزيع .

وقدمت ارامكو في سنة ١٩٥٠ تقريرها عن العام المنصرم -١٩٤٩- ذكرت فيه أن مجموع الإنتاج حوالي ٢٣ مليون طن ، كذلك شمل التقرير انتاج الغاز والعمالة الفنية وجنسياتها والعمالة السعودية (٢٤) وقد زادت عائدات البترول م خلال جهود الملك عبد العزيز في الضغط على الشركات لدفع نسبة مئوية أكبر نتيجة لتدفق عائدات البترول ، وشهدت المملكة العربية السعودية توسعاً في عمليات التنقيب وبناء مزيد من خطوط الأنابيب ومنها انشاء خط التابلاين بين الدمام وموانى البحر المتوسط ، واحتلت السعودية بذلك المكانة الأولى بين الدول المصدرة للبترول في الشرق الأوسط في الفترة ١٩٥٠- ١٩٥٢ . وتمكنت بذلك من الأخذ بمدأ مناصفة الأرباح من خلال إتفاقية أبرمتها الحكومة السعودية مع أرامكو في ٣٠ ديسمبر ١٩٥٠ .

أما تأثير البترول على المملكة فقد انعكس على زيادة موارد الدولة والإهتمام بالتعليم عموماً ، والتعليم (٢٥) الفني على وجه الخصوص ، كما أنشئت وزارة خاصة للبترول والمعادن ، وتوسعت السعودية في انشاء الصناعات البتروكيمائية ، ومن الناحية الإجتماعية فقد كان للبترول تأثيره على ارتفاع متوسط دخول الفئات الوسطى من المجتمع ونتج عن ذلك توطين نسبة كبيرة من البدو فى المنطقة الشرقية (٢٦) .

هوامش الفصل الأول

١ - وضمن هذه الإتفاقيات ، اتفاقية منع القرصنة وتجارة الرقيق ، راجع: أمين سعيد مرجع سابق من ص ٩٥-١٠٥ .

٢ - راجع : خالد محمدالقاسمي ، الخليج العربي في السياسات الدولية، قضايا ومشكلات ، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٦، من ص ٣٥-٤٢ .

٣ - حيث استبدلت بمعاهدة جديدة للصداقة والتجارة في عام ١٩٥٨ وهو ما يعد دليلاً على استقلال السلطنة وقوتها ، وقد تبعتها اتفاقية مماثلة مع بريطانيا عام ١٨٣٩ وفرنسا عام ١٨٤٤ .

٤ - وذلك في رسالة بعث بها الشيخ مبارك الصباح إلى المقيم البريطاني في الخليج بيرسي كوسك Percy Cox بعدم منح امتياز استخراج البترول إلا لمن توافق عليه السلطات البريطانية .

٥ - دكتور جمال زكريا قاسم ، مرجع سابق ، ص ٤٤٨ - ٤٥٤ .

٦ - وقد شمل هذا الإمتياز أربعة وعشرين قطعة أرض وسميت هذه الشركة عام ١٩٢٩ بشركة بترول العراق .

٧ - وأهم هذه الشركات :

Gulf , Standard of New Jersy , Socony , Sinclair , Texas , Mix-icane & Atlanttic .

٨ - دكتور صلاح العقاد ، التيارات السياسية في الخليج العربي ، من ص ٣٢٠ - ٣٢٤ .

٩ - حول ظروف امتيازات اسنخراج البترول في البحرين ، راجع : أمل الزيادي مرجع سابق من ص ١٥ - ٢٠ ، خالد محمد القاسمي ، مرجع سابق من ص ٤٠-٥١ ، أمين سعيد ، مرجع سابق من ص ٤٠-٥١ ، أمين سعيد ، مرجع سابق ، من ص ٩٥ - ١١٤ .

١٠- أمل الزيادي ، مرجع سابق من ص ٤٣٠-٤٣٨ .

١١- دكتور جمال زكريا قاسم ، مرجع سابق من ص ٤٣٠-٤٣٨ .

١٢ - راجع : عبد العزيز المقصود ، قطر بين ١٩١٦ - ١٩٤٩ م ، مرجع سابق ، ص ١٧ ، أمين سعيد ، مرجع سابق من ص ١١٠-١١٨ .

١٣- خالد بن القاسمي ، مرجع سابق ، ممن ص ٤٠ - ٤٨ .

١٤- وقد شمل هذا الإتفاق المجحف تجاه الكويت أن مدة الأمتياز ٧٥ سنة وان تدفع الشركة للحكومة أربعة شلنات عن كل طن تستخرجه وأن تدفع الشركة للحكورمة ٩٥ ألفاً من الروبيات سنوياً طوال مدة التنقيب ، ومن الجديد بالذكر أن هذه الشركة قد بدأت البحث في شمال خليج الكويت ، فعثرت على البترول على عمق ٧٩٥٠ قدماً ثم عثرت عليه بكميات كبيرة في منطقة البرقان جنوبي خليج الكويت وهو ما يعد أكبر حوض بترول في العالم وتم شحن أو لانتاج من البترول الخام عام ١٩٤٦ في احتفال شهده الشيخ أحمد الجابر حاكم الكويت ، وأعقب ذلك انشاء ميناء الأحمدي كميناء كبير لشحن البترول منه .

١٥ - ومما يجد ذكره أن مبدأ المناصفة في الأرباح قد طبق أول الأمر في فنزويلا سنة ١٩٤٣ والمملكة العربية السعودية سنة ١٩٥٠ تم طبق في الكويت سنة ١٩٥١ .

١٦- وذلك بالإضافة إلى نجاح أمريكا في الحصول على امتياز نفط المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية لشركة ستاندرد أوف كاليفورنيا .

١٧- وفقاً للمادة الخامسة من اتفاقية عام ١٩١٦ مع قطر .

١٨- عبد العزيز المقصود ، *التطور السياسى فى قطر ١٩١٦-١٩٤٩* من ص ٢٠٠ - ٢١٥ .

١٩- المرجع نفسه ص ٢١٤ .

٢٠- المرجع نفسه ص ٢٠٦

٢١- أمين سعيد ، مرجع سابق من ص ١٠٢ - ١٠٥ .

٢٢- المرجع نفسه ص ٢٢ .

٢٣- وكانت المفاوضيات لاتزال مستمرة بين باريس ولندن لتنفيذ اتفاق سان ريمو الذي سبقت

الإشارة إليه في المتن .

٢٤ - خير الدين الزركلي ، مرجع سابق من ص ١٤٨- ١٥٢ ويذكر أن عدد العاملين السعوديين في آرامكو قد بلغ أكثر من ألف سعودي حتى عام ١٩٤٩ فقط .

٢٥ - حيث أنشئت - على سيبل المثال - كلية البترول والمعادن في المنطقة الشرقية مؤخراً إلى جامعة الملك فهد .

٢٦- أمين سعيد ، مرجع سابق ، من ص ١٢٥- ١٢٦ .

الفصل الثاني

نحو نظام إقليمي خليجي

الفصل الثاني

نحو نظام إقليمي خليجي

١ - الإرهاصات الأولى:

إذا كانت اقطار الخليج تؤلف وحدة طبيعية جغرافياً واقتصادياً وبشرياً، فإنها بتعاونها العضوي وانسجام خطواتها مع بعضها سياسياً وثقافياً واجتماعياً تقدم النموذج الجيد والمشرف لطبيعة المجتمع الذي تتألف منه كيانات هذه الأقطار (١) .

وترجع خطوات انشاء مجلي التعاون لدول الخليج العربية إلى عام ١٩٧٥م ، حيث كان الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت وقتذذ ولياً للعهد ورئيساً لمجلس الوزراء في زيارة لأبو ظبي في ١٦ مايو ١٩٧٥م بدعوة من الشيخ زايد ابن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربتي المتحدة ، وبعد محادثات مطولة من الجانبين صدر بيان مشترك دعا في حينه إلى تشكيل لجنة وزارية مشتركة يرأسها وزيرا خارجية البلدين تجتمع مرتين كل سنة على الأقل .

وفي ديسمبر ١٩٧٨ ، زار الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح ولي عهد الكويت المملكة العربية السعودية والبحرين وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان ، ودعت البيانات المشتركة التي صدرت عن محادثاته في دول الخليج إلى تحرك سريع تتضافر فيه جهود دول المنطقة للوصول إلى وحدة دولهم العربية التي تحتمها الروابط الدينية وأماني شعوبها في تحقيق المزيد من التقدم .

ويلاحظ أن الجهود المكثفة لبداية التفكير في انشاء مجلس التعاون بدأت مع مؤتمر القمة العربي الحادي عشر الذي عقد في عمان في نوفمبر

١٩٨٠م ، حيث أطلع الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير الكويت الزعماء الخليجيين على التصور الكويتي لاستراتيجية خليجية مشتركة للتعاون في جميع المجالات .

وقام وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد بعرض التصور الكويتي الكامل على زعماء الخليج في أثناء جولة شملت مختلف الدول الخليجية .

وكان التصور الكويتي يقوم على تقوية الروابط بين الدول الخليجية العربية في كل المجالات السياسية والإقتصادية والنفطية والثقافية والعسكرية في إطار تنسيق مشترك إستراتيجية شاملة ، وقد رحبت دول المنطقة بالأفكار الكويتية بوجه عام .

وفي يناير ١٩٨١ ، تم ارسال المشروع الكويتي للتعاون الخليجي إلى الدول المعنية ، وفي اثناء انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي في الطائف في الفترة بين ٢٥ - ٢٨ يناير ١٩٨١ جرت بعض الإتصالات بين القادة الخليجيين بلورت فيها بعض الأفكار التي تركزت حول ضرورة إبعاد منطقة الخليج العربي عن الصراعات الدولية (٢) .

وفي ٢٩ ربيع الأول من عام ١٤٠١ الهجري الموافق ٤ فبراير من عام ١٩٨١م ، إلتقى في الرياض وزراء خارجية ست دول عربية خليجية لوضع الهيكل التنظيمي لبلورة وتطوير التعاون والتنسيق المنشودين بينها (٣) .

وفي نهاية الإجتماع أصدروا بياناً ختامياً أعلنوا فيه موافقتهم على إنشاء ملجس التعاون ، وفيما يلي نص البيان :

« إدراكاً من كل من الإمارات العربية المتحدة ودولة البحرين والمملكة العربية السعودية ، وسلطنة عمان ، ودولة قطر ، ودولة الكويت ، لما يربط

بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة نابعة من عقيدتها المشتركة وتشابه أنظمتها ووحدة تراثها وتماثل تكوينها السياسي والإجتماعي والسكاني ، وتقاربها الثقافي والحضاري ، ورغبة من هذه الدول في تعميق وتطوير التعاون والتنسيق بينها في مختلف المجالات بما يعود على شعوبها بالخير والنمو والإستقرار (٤) .

وقد اتفق وزراء خارجية الدول على انشاء مجلس للتعاون بين دول الخليج العربية المذكورة ، وتكوين امانة عامة لهذا الهدف وعقد اجتماعات دورية على مستوى القمة . وعلى مستوى وزراء الخارجية وصولاً إلى الغايات المرجوه لهذه الدول وشعوبها في جميع المجالات وقد جاءت هذه الخطوة تمشياً مع الأهداف القومية للأمة العربية وفي نطاق ميثاق جامعة الدول العربية الذي حث على التعاون الإقليمي الهادف إلى تقوية الأمة العربية ، ومما يؤكد تدعيم إنتماء الدول لجامعة الدول العربية وتعزيز دورها في تحقيق أهداف ومبادىء ميثاقها بما يخدم القضايا العربية والإسلامية .

كما قرر وزراء الخارجية عقد إجتماع آخر في مسقط في ٨ مارس ١٩٨١م على أن يسبقه اجتماعان للخبراء بتاريخ ٢٤ فبراير ١٩٨١م ، وتاريخ ٤ مارس ١٩٨١م في كل من الرياض ومسقط لوضع نظام متكامل لما اتفق عليه بشأن إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية (٥) .

٢ - قمة أبو ظبي وإنشاء المجلس :

وقد جاء في مطلع ورقة العمل المشترك التي تبنتها قمة أبو ظبي :

« أن ظهور مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى الوجود يعين استجابة للواقع التاريخي والثقافي والإقتصادي والسياسي والإستراتيجي الذي مرت ، وتمر به ، منطقة الخليج العربي ، وهو أشد ما يكون إلحاحاً في الوقت

الحـالي ، أكـثـر منه في أي وقت مـضى ، لصـالح شـعـوب المنطقـة » . ثم تستطرد هذه الوثيقة الهامة ، قائلة :

« إن التـحديات التي تواجـه المنطقـة تتـعـاظم بتـعـاظم حـاجـة العـالم الصناعي للنفط ، وأصبح الإندمـاج الخليـجي هو العـامل الحـاسم نحـو توجيـه جديد ورحب لصيـاغة سياسيـة إقتصادية وإجتـماعية تبعد المنطقة عن التنافس الدولي أو تجعـلها محط مـساومة . ولا تسـتطيع الشهـوات الدولية أن تجد لها موضع قـدم في منطقة مندمـجة لهـا صوت واحد ورأي واحد وقوة واحـدة ، وإنما تسـتطيع أن تجـد لهـا ألف مـحط قـدم إذا ظلت هذه المنطقـة الغنيـة بنفطهـا ورجالها ذات كيانات صغيرة يسهل انزالها .

إن الحديث عـن « فـراغ القـوة » في المنطقـة وعن الثـروة التي لـيس لهـا أصحـاب يمكن أن ينتهي إلى الأبد إذا قـام أصحـاب البيت بعزم ثـابت وأكبـر بدورهم الجماعي .

وتستطيع أقطار مجلس التعاون مجتـمعة أن يكون لها صوت في المجال العالمي والإقليمي يعبر عن مكانتها في الإقتـصاد العـالمي ، صـوت محـترم و مـهاب في عـلاقاتها مع الشرق والغـرب مع الشـمـال والجنوب ، وتكون عـضيـداً فاعلاً في قضايا الأمة العربيـة » .

وهذا المنطق الصريح معناه أن دول الـخليـج - إذا لم تجـد إطاراً للعـمل المشـترك - فـإن الغـابة المملوءة بالوحوش لن تتـركـهـا تنعم بخـيراتهـا وسـتجد منفذاً تتـسلل منه لتـعبث بها وصولاً إلى إلتـهـامـها . وهي دعـوة صـريحـة إلى توقيـت القرار فـالأمـر لا يحـتـمـل التـأجيـل والأخـطار أكبـر مـن الإنـتـظار ومن لا يمتثل للعمل الجماعي ، ربما لا يسلم من وحشة الوحدة .

وفق ذلك فإن في هذا الكلام دعوة للعمل السياسي والأمني والإقتصادي

فالإشارة إلى فراغ القوة في المنطقة وتثبيت البيت هو دعوة واضحة إلى النهوض بأعباء العمل الجماعي لتوفير الإستقرار و تشير ورقة العمل إلى الحلقة الوحدوية - غير الإنفصالية بين تقوية الخليج وتثبيت الأمن فيه ، ومصلحة الأمة العربية ، التي سيخدمها استقرار الخليج ، وستؤكد صوتها وحدة المنطقة ، وتنتهي ورقة العمل المشترك بانشاء سبع لجان هي لجنة التخطيط الإقتصادي والإجتماعي ، لجنة التعاون المالي والإقتصادي والتجاري ، لجنة النقل والمواصلات ، لجنة التعاون الصناعي ، لجنة النفط ، لجنة الإجتماعية والثقافة ، لجنة التعاون المالي والنقدي .

ولقد توسعت هذه اللجان الوزارية في عملها وصات لجاناً دائمة عددها حوالي إحدى عشرة لجنة .

قام ملوك وامراء ول الخليج باستعراض أوضاع منطقة الخليج العربي «ووجدوا تأكيدهم بأن أمن المنطقة واستقرارها إنما هو مسؤولية شعوبها ودولها وأن هذا المجلس إنما يعبر عن إرادة هذه الدول وحقها في الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها ، كما أكدوا رفضهم المطلق لأي تدخل أجنبي في المنطقة مهما كان مصدره وطالبوا بضرورة إبعاد المنطقة بأكملها عن الصراعات الدولية وخاصة تواجد الأساطيل العسكرية والقواعد الأجنبية لما فيه مصلحتها ومصلحة العالم .

واعلنوا بأن ضمان الإستقرار في الخليج مرتبط بتحقيق السلام فى الشرق الأوسط الأمر الذي يؤكد على ضرورة حل قضية فلسطين حلاً عادلاً يؤمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيه حقه في العودة إلى وطنه وإقامة دولته المستقلة ويؤمن الإنسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة وفي طليعتها القدس الشريف » .

٣ - السياسة الخارجية والإقتصادية:

حدد البيان الختامي في السياسة الخارجية للمجلس بسياسة عدم الإنحياز حيث لا قواعد ولا أساطيل ، ولا تسابق للنفوذ وربط هذا الموقف الرافض للعرض السخي الخارجي بالدفاع عن الخليج باستعداد دول المنطقة بأن تتحمل مسئووليتها ، وكان هذا البيان بداية سياسة الإعتماد على الذات الذي أصبح حقيقة غير قابلة للنقاش .

كما قرر الرؤساء دعوة وزراء المالية والإقتصاد لوضع اتفاقية موحدة تحل محل الإتفاقيات الثنائية المعقودة بين الدول الأعضاء ، خلال فترة شهرين ، على أن تعرض على الرؤساء في الإجتماع التالي .

وقامت الأمانة العامة بدعوة وزراء المالية الذين اجتمعوا في الرياض في يونيه ١٩٨١م واتفقوا على مشروع اتفاقية اقتصادية موحدة صادق عليها الرؤساء في اجتماعهم الثاني في الرياض في نوفمبر ١٩٨١م ، والقصد من سرعة انجاز الإتفاقية هو اختيار الإنصهار الإقتصادي ، وربط مصالح أبناء المنطقة ، وأزالة الحواجز بين الدول لخلق قاعدة تجارية وصناعية وزراعية وتكثيف الإندماج بين المواطنين - كل ذلك من أجل تحقيق أهداف المجلس(٦).

٤ - ردود الفعل الإقليمية والدولية:

أكدت دول منطقة الخليج العربية أن مجلس التعاون يعتبر « لبنة في الصرح العربي » وانه ليس تحالفاً أو محوراً موجهاً لأحد ، وأنه تنظيم إقليمي يعمل في إطار تحقيق أهداف جامعة الدول العربية ، وقد اشاد السيد الشاذلي القليبي الأمني العام لجامعة الدول العربية بمجلس التعاون الخليجي ووصفه بأنه حدث تاريخي عظيم لانه سيمكن دول الخليج من تنسيق جهودها وتنظيم

أعمالها في كل الميادين العامة الجوهرية خاصة في ميادين الأمن والتنمية ، وقال السيد القليبي في تصريح لإذاعة راديو أبو ظبي في ٦ مارس ١٩٨١ بأن انضمام قوي وطاقات دول الخليج بعضها لبعض سوف يكسب مجموعة مجلس التعاون وزناً خاصاً داخل الوطن العربي لحل المشكلات العربية إلى جانب وزنه الخاص في الساحات الدولية .

وأعرب الأمين العام للجامعة العربتي عن اعتقاده بأن جميع الدول العربية تؤمن بأن أمن الخليج جزء جوهري من أمن الوطن العرب يوان كل ما يعزز قوة هذه المنطقة فيه قوة أيضاً وتعزيز لطاقات الوطن العربي وامكانات الأمة العربية وأوضح أن هناك تكاملاً شاملاً بين الجانبين الخليجي والعربي . وأعرب مختلف الدول العربية في تأييدها وتعاطفها مع قيام مجلس التعاون الخليجي .

أما بالنسة للعراق فقد أعلن نائب الرئيس الوزراء العراقي السيد طارق عزيز في حديث لصحيفة الجزيرة السعودية يوم ٢٢ مارس ١٩٨١ م تأييد العراق لقيام مجلس التعاون الخليجي ووصف ذلك بأنه خطوة إيجابية وقال أن المجلس تأكيد بأن المنطقة ليست بحاجة إلى حماية أحد ، وأضاف أن مجلس التعاون الخليجي يعبر عن روح وميثاق الجامعة العربية كما أعرب الدكتور سعدون حمادي وزير الخارجية العراقي عن تأييد العراق لمجلس التعاون الخليجي باعتباره عملاً تعاونياً بين مجموعة من الدول الأعضاء فى الجامعة العربية يؤدي في الوقت نفسه إلى تقوية الجامعة وتدعيم العمل العربى المشترك معرباً عن أمله في أن يتطور أي تعاون من هذا النوع نحو الأفضل ، ورفض الدكتور حمادي في مؤتمر صحفي عقده في تونس في ٢٥ مارس ١٩٨١م ، الإدعاءات الغربية التى تقول بأن مجلس التعاون الخليجي موجه ضد العراق .. وقال أن المصادر الغربية تحاول دائما أن تحرض البلدان العربية

بعضها ضد البعض الآخر مؤكداً أن العراق يؤيد أي تقارب يحدث بين أي مجموعة عربية ويتمنى أن يتطور أي تقارب إلى مرتبة الوحدة (٧) .

وأكد السيد حبيب الشطي أمين عام المؤتمر الإسلامي في كلمته التي ألقاها في الجلسة الإفتتاحية وأن قيام مجلس التعاون يعتبر حدثاً تاريخياً عظيماً خاصة في الظروف التي أصبحت فيها منطقة الخليج محط أنظار العالم كله لما تتمتع به من ثرروات هائلة وامكانيات إقتصادية عظمية ، وأشار إلى أن منظمة المؤتمر الإسلامي ترى في قيام مجلس التعاون عنصراً جديداً وسيكون سنداً قوياً للأمة العربية .

وعلى الساحة الدولية ، رحبت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بمجلس التعاون على أمل أن يكون أمام المجلس فرصة لتحقيق التعاون الإقليمي مع الغرب في حماية أمن الخليج ، وذلك طبقاً للمفهوم الغربي ، بتأييد وجهة نظرهم بأن الغرب مازال المورد الوحيد للسلاح لأغلبية دول المنطقة .

كما قام وزير خارجية الكويت بزيارة لموسكو في مايو ١٩٨١ وصرح القادة السوفيت بأن دول المنطقة يجب عليها أن تعتمد على نفسها في الدفاع عن الخليج ، مع استمرار المناداة بابعاد المنطقة عن الصراع الدولي ، وسحب القوات وكل اشكال الوجود الأجنبي في المطنقة ، مع إحترام حياد الدول الخليجية والتعهد بعدم استخدام القوات المسلحة أن التهديد بها في الخليج والتي توافق عليه الدول الخليجية عليها بشرط ألا تنفرد بها الولايات المتحدة الأمريكية (٨) .

أما في فرنسا فقد أبدى الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران حرص فرنسا على تطوير علاقات التعاون والإحترام المتبادل مع المجلس وفي برقية أرسلها إلى كافة قادة دول المجلس يوم ٧ يونيو ١٩٨١ أكد الرئيس ميتران أن فرنسا

تتمسك بمبادىء التضامن والإستقلال واحترام السيادة الوطنية وهي المبادىء التي نهض على أساسها إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وقال انه من هذا المنطلق سوف تبذل فرنسا جهدها لتدعيم علاقات الصداقة والتعاون مع كل الدول الأعضاء في المجلس .وأكد الرئيس الفرنسي ضرورة أن يكون أمن الخليج - بإعتباره منطقة حيوية لحفظ التوازن الدولي - مسؤولية الدول المطلة عليه ، وذلك حتى يظل بعيداً عن التوترات والنزاعات الدولية ، وقال أن المجلس سيساهم بصورة فعالة في الحفاظ على السلام في الشرق الأوسط كما صدرت تصريحات مماثلة من قادة دول عدم الإنحياز ، وأبدت باكستان وتركيا والهند إهتماماً خاصاً لقيام مجلس التعاون الخليجي ، وقال وزير الإعلام الباكستاين راجا غفر الحق في ٢٥ مارس ١٩٨١ م بأن المجلس يعبر عن تخطيط قادة هذه الدول لخير ورخاء شعب الخليج ، وأكد وزير الإعلام التركي ايلهان أوليا أوغلو في تصريح له لصحيفة البلاد السعودية يوم ٣٠ ابريل ١٩٨١ أن هذا المجلس يعد من أنجح الخطوات التي اتخذتها الدول الخليجية للوقوف صفاً واحداً في وجه التحديات التي قد تتعرض لها ، وأعلنت الهند تأييدها للمجلس وأكد وزير الخارجية الهندية ناراسيما بأن الخطوة الأولى من جانب دول الخليج لتتولى بنفسها مسؤولية أمنها ، وقال أن المجلس سيقلل من فرص التدخل الأجنبي غي المنطقة (٩) .

هوامش الفصل الثاني

١ - ملف الأبحاث ، جزء خاص بمناسبة قيام مجلس التعاون الخليجي، إعداد ادارة الوثائق والأبحاث بوكالة الأنباء الكويتية « كونا » المجموعة التاسعة مايو ١٩٨١ ، من ص ١٥-٢٠ .

٢ - دكتور يحي حلمي رجب ، مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، دار العروبة للنشر والتوزيع ، الكويت ، بدون تاريخ نشر من ص ٦٣-٦٥ .

٣ - ملف الأبحاث ، مرجع سابق من ص ٩-١١ .

٤ - المرجع السابق ص ١١ .

٥ - وثائق مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، وزارة الإعلام والثقافة ، مركز التوثيق الأعلامي من ص ٢٢-٢٣ .

٦ - عبد الله بشارة ، قيام مجلس التعاون ، مجل التعاون ، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، السنة الأولي ، العدد ٢ ربيع الآخر ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م ، من ص ١٤٦-١٤٩ .

٧ - دكتور محمود على الداود ، مجلس التعاون الخليجي ومستقبلة ، مجل التوثيق الإعلامي ، مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي ، بغداد ، المجلد الثالث ، العددين الأول والثاني ، السنة الثالثة ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤م من ص ١٢-١٣ .

٨ - دكتور يحيى حلمي رجب ، مرجع سابق ، من ص ٦٩-٧٢ .

٩ - دكتور محمود على الداود ، مرجع سابق من ص ١٣-١٤ .

الفصل الثالث

الأحكام الأساسية

لمجلس التعاون

الفصل الثالث

الأحكام الأساسية لمجلس التعاون :

١ - الأهداف :

مجلس التعاون هو إطار تعاوني يعتمد على التنسيق الإقتصادي والتعاون الدفاعي والتقريب السياسي والإجتماعي والتعليمي والثقافي والصحي والإعلامي والسياحي وفي مختلف الميادين ، وهو ليس كتلة ولا تجمع ولا حلفاً وإنما صيغة للمحافظة على مميزات الدول الست واستقلالها الداخلي مع صهر كل أنشطتها لتعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات في إطار الإعتبارات الأساسية الآتية :

١ - تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها .

٢ - تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها وفي مختلف المجالات .

٣ - وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الآتية : -

(أ) الشؤون الإقتصادية .

(ب) الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات .

(جـ) الشؤون التعليمية والثقافية .

(د) الشؤون الإجتماعية والصحية .

(هـ) الشؤون الإعلامية والسياحية .

(و) الشؤون التشريعية والإدارية .

(ز) دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في المجالات الصناعية والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وانشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها .

وقد شهد الخليج العرب يلأو لمرة قيام مؤسسة سياسية تقتن وتنظم عمله السياسي والإجتماعي والتربوي إلى غير ذلك من الأنشطة الإقتصادية بأسلوب في التقنين وفي التنسيق وفي التنظيم .

كما شهدت منطقة الخليج العربي تعاونا لا قيد عليه ولا تحديد لحجمه ونوعيته وناتج عن ذلك تغيير في ملامح الخليج سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وتربوياً (١) .

٢ - الدور السياسي ومفاهيمه :

لم ينص النظام الأساسي لمجلس التعاون على أن من بين أهدافه الإسهام في توفير أسباب السلم والأمن الدوليين وذلك تمشياً مع احكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة الذي يرى ضرورة تعاون المنظمات الإقليمية مع منظمة الأمم المتحدة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين إلا أنه يلاحظ في هذا المجال أن الإختصاص العام لمجلس التعاون واجتماعاته تؤكد رغبة الدول الأعضاء واصرارها على مساهمة مجلس التعاون مع منظمة الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين ، من خلال المفاهيم الآتية :

(أ) يعتبر مجلس التعاون لدول الخليج العربية منظمة دولية ذات إختصاص

عام حيث أن نشاطه شامل « لجميع الميادين » وليس قاصراً على مجال متخصص وقد أوضحت ذلك الفقرة الأولى من المادة الرابعة من النظام الأساسي للمجلس .

وعلى ذلك فإن نشاطه يشمل « الميدان السياسي » وخاصة الحفاظ على أمن الخليج العربي الذي يساهم بدوره في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين .

(ب) يتمشى الواقع العملي لإجتماعات مجلس التعاون معر ميثاق الأمم المتحدة حيث تنص قرارات مؤتمرات القمة الخليجية التي عقدت في إطار المجلس على أن أمن الخليج العربي هو مسؤولية دوله ، وأكدت على ضرورة أبعاد المنطقة عن صراعات الدول الكبرى التي تخل بالسلم والأمن الدوليين في المنطقة وتتوالى حالياً اجتماعات وزراء الدفاع للدول الأعضاء لدراسة كيفية تحقيق الأمن الذاتي الخليجي الذي يدعم الاستقرار الأمني للمنطقة

(جـ) ينص النظام الأساسي لمجلس التعاون على أن من بين الأجهزة العاملة فيه « هيئة تسوية المنازعات » حيث تعمل على حل الخلافات الإقليمية بين الدول الأعضاء اقتناعاً منها بأن التسوية السلمية الإقليمية أفضل من تصعيد النزاع إلى منطقة الأمم المتحدة حيث صراعات القوى الكبرى ، وبذلك يكون لمجلس التعاون دوره في الحفاظ على أمن المنطقة(٢) .

وأثناء انعقاد مؤتمر قمة دول مجلس التعاون الخليجي الأول أفضى قادة هذه الدول بتصريحات وبيانات حددت تصوراتهم عن قيام مجلس التعاون وأهدافه ، فقد أعرب الملك خالد بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية- رحمه الله - عن اعتقاده بأن هذا المجلس سيكون لصالح الأمة

العربية جمعاء لأن الخليج جزءاً لا يتجزأ من الأمة العربية . كما توقع أن يكون هذا التجمع لخير الأمة الإسلامية فالإسلام دين السلام ، وهو دين الدول الأعضاء في المجلس التي هي جزء لا يتجزأ من العالم الإسلامي ولأمة الإسلامية واضاف : « أنني أؤكد للجميع أن هذا التجمع يعمل لخير المنطقة ولا يهدف من قريب أو بعيد بطريق مباشر أو غير مباشر للإضرار بأحد فهو ليس تكتلاً عسكرياً ضد أي فريق وليس محوراً سياسياً ضد أي قوى ، وهو إلتقاء دوري لأخوة أشقاء يعملون لكل ما فيه تحقيق أمن منطقتهم » .

وقال أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح « بأن الغرض من إقامة المجلس هو وضع تنظيم عملي شامل لتطوير وتنسيق التعاون القائم بين الدول الخليجية التي تربط بعضها البعض علاقات خاصة نابعة من عقيدتها الإسلامية السمحاء وتشابه أنظمتها ووحدة تراثها وتماثل تكوينها السياسي والإجتماعي والسكاني وللوصول إلى أفضل صيغة تخدم مصالح دول الخليج والأمة العربية » .

وحول أمن الخليج أعرب أمير دولة الكويت عن اعتقاده بأن قيام مجلس التعاون الخليجي كفيل بأن يضع قوة الدول الأعضاء سياسياً واقتصادياً على مسار العمل الجدي لتوطيد الاستقرار في المنطقة وابعاد اخطار التدخل الأجنبي عنها وتكريس هذه القوة لخدمة القضايا القومية .

وأعرب السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان عن أمله « في أن يكون مجلس التعاون الخليجي بداية لمرحلة جديدة من التنسيق والتعاون في جميع المجالات على نحو يحفظ لمنطقتنا الأمن والإستقرار ويساهم في تنمية وتطوير قدراتنا الذاتية وتحقيق آمال شعوبنا في التطور والأزدهار » .

ووصف الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين قيام مجلس التعاون الخليجي بأنه استجابة للواقع التاريخي والإجتماعي والثقافي

والإقتصادي والسياسي والإستراتيجي الذي يربط منطقة الخليج العربي في الوقت الحاضر . وأعرب عن ثقته التامة بأن مسيرة العمل الجماعي هذا سيؤدي حتماً إلى حياة أفضل لشعوب هذه المنطقة مشيراً إلى أن العصر الحاضر يتوجه إلى إقامة الوحدات الكبيرة سياسياً وإقتصادياً .

وقد وجهت مجلة « المجلة » السعودية إلى الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي بتاريخ ٤ أبريل ١٩٨١ م السؤال الآتي هل مجلس التعاون الخليجي مجرد تطبيق وتكريس للتنسيق القائم بين دول هذه المنطقة من سنوات ، أم أنه خطوة متقدمة تفتح آفاقاً جديدة للتعاون والتنسيق بين هذه الدول اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وأمنياً ؟ وأجاب الأمير سعود الفيصل بقوله « بأن مجلس التعاون لدول الخليج يجسد هذين الأمرين معاً .وأن المجلس ينطق من مستوى متقدم من التعاون بين دول المنطقة . كما أنه يحدد أطراً جديدة للتعاون بينها ، إن هذا التعاون قائم في كل المجالات بين دول الخليج لكن إطار المجلس يفتح آفاقاً واسعة للتعاون . أن أمن الخليج لم يبحث في شكل مستقل ، لأن هناك تعاوناً أمنياً بين الدول العربية عموماً ودول الخليج خصوصاً . لدينا اتفاق الدفاع المشترك العربي وهذا الإتفاق يكفينا كدولة عربية ، كإطار للتعاون الأمني » .

وقد نفى الشيخ صباح الأحمد الجابر نائب رئيس الوزراء .. ووزير الخارجية الكويتى ووزير الأعلام الكويتي بتصريح لصحيفة القبس الكويتية في ١٩ ابريل ١٩٨١م أن يكون هذا المجلس قد أسس لسد فجوة بين دول الخليج لا وجود لها وقال إن الذين شككون في هذا التعاون لا يهمهم أن يثبت الأمن والسلام والإستقرار في هذه المنطقة المهمة من العالم . وقال إن دول المنطقة قادرة على حماية نفسها وأمنها واستقرارها بكل ما نستطيع من ايمان وعزم وقوة ، كما اعرب عن أمله في أن لا تؤدى الحرب الإيرانية

العراقية التي وصفها بأنها مؤسفة إلى تواجد قوات أجنبية للحفاظ على الملاحة الدولية في الخليج .

وكان الشيخ صباح الأحمد قد كرر في تصريح آخر له في ٢٣ فبراير ١٩٨١ م قبل زيارته إلى موسكو ، ترحيب بلاده بمقترحات الرئيس السوفيتي الراحل بريجينفي لتحييد منطقة الخليج واخلائها من القواعد الأجنبية وأضاف أن الكويت تطالب أيضاً بتحييد جميع المناطق الملاصقة للخليج لتكون هي الأخرى بعيدة عن الصراع الدولي .

وفي عمان أعلن السيد قيس الزواوي وزير الدولة للشؤون الخارجية في مؤتمر الخليجي هو زيادة ودعم التضامن بين دول المنطقة في مختلف المجالات ثم بعد ذلك تجيى عمليات التنسيق في المجالات الإقتصادية والأمنية (٣) .

٣ - أمن الخليج والأمن القومي العربي :

من الثابت أن أمن الخليج يرتبط بالأمن القومي العربي في إطار النقاط التالية :

١ - إمكانية الوقوف ضد التحديات الداخلية والإقليمية وبذل أقصى الجهد لحل مشكلة العمالة .

٢ - أن قضية الأمن القومي العربي انما هي قضية واحدة لا يمكن تجزئتها فأمن الخليج العربي هو جزء لا يتجزأ من الأمن العربي ، وعلى هذا يجب اعتبار مجالات التعاون الخليجية في كافة المجالات السياسية والعسكرية والإقتصادية والإجتماعية والنفطية هي جزء من العمل العربي المشترك وليست بديلاً عنه .

٣ - أن أي تهديد لأمن أية دولة عربية إنما هو يشكل تهديداً للأمن الخليجي والأمن القومي عموماً فيجب في هذ ه الحالة عدم الوقوع في الخطأ الشائع أن المطامع الأجنبية تستهدف الجميع من منطقة الخليج وبذلك يصبح الأمن القومي في حالة مهددة بصورة مباشرة .

٤ - وضع صيغ واضحة للتعاون بين كافة دول الخليج العربي واستمرار التعاون مع العراق في كافة المجالات لما للعراق من ثقل وأهمية قومية وقد وقف بصلابة ضد محاولات تهديد عروبة الخليج العربي .

٥ - أن قيام مجلس التعاون الخليجي من شأنه دعم العمل العربي الإقتصادي المشترك وخصوصاً في مجال النفط .

وخلاصة القول أن قيام مجلس التعاون الخليجي هو خطوة إيجابية هامة وأن إمكانية المجلس على التصدي للتحديات وتطوير العمل العربي المشترك والمساهمة في ضمان الأمن القومي العربي هو من الأمور التي تقوى الأمة العربية كي تتخطى شعوبها الأزمات ،المحن الحالية .(٤) .

هوامش الفصل الثالث

١ - حقائق وارقام ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، من ص ١٦-١٧ .

٢ - دكتور يحيى حلمي رجب ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، مرجع سابق ، من ص ٩١-٩٥ .

٣ - دكتور محمود على الداود ، مجلس التعاون الخليجى ومستقبلة ، مرجع سابق من ص ١٠-١٤

٤ - دكتور محمود على الداود ، المرجع نفسه من ص ١٥-١٧ .

الفصل الرابع

اجهزة مجلس التعاون

الفصل الرابع

أجهزة مجلس التعاون

١-عام:

حددت المادة السادسة من النظام الأساسي لمجلس التعاون أجهزة المجلس فأشارت إلى أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية يتكون من الأجهزة الرئيسية التالية : -

١ - المجلس الأعلى وتتبعه هيئة تسوية المنازعات .

٢ - المجلس الوزاري .

٣- الأمانة العامة .

ولكل من الأجهزة إنشاء ما تقتضيه الحاجة من أجهزة فرعية .

وبذلك حدد النظام الأساسي للمجلس الأجهزة التي تتولى على وجه الإستقلال شؤون المجلس وعهد إليها بممارسة الأختصاص ومسؤولية تنفيذ أحكامه حتى تكون للمجلس إرادة ذاتية مستقلة عن إرادات الدول الأعضاء .

وهذه الأجهزة لها خاصية الدوام وتعمل بصفة مستمرة وبذلك يتميز مجلس التعاون بأنه وسيلة للعمل الجماعي في شكل تنظيم دولي يختلف عن المؤتمرات الدولية التي تنعقد لبحث موضوعات محددة وبانتهاء موعد انعقادها ينتهي أمرها .

والأسباب التي تدعو إلى تعدد الأجهزة العاملة في مجلس التعاون هي ضرورة تقسيم العمل في المجلس على أساس من التخصص ضماناً لتحقيق الأهداف المنشودة .

فالمجلس الأعلى هو الجهاز العام الذي يتولى وضع السياسة العامة للمجلس ويتمتع بسلطة مناقشة كل الأمور ، إلا أنه يحكم تكوينه فإن الحاجة العملية تستلزم وجود جهاز تنفيذي يقوم بمباشرة النشاط الفعال لمجلس التعاون وهذا الجهاز هو المجلس الوزاري .

كما أن الأمر يستردعي وجود أمانة عامة للمجلس تقوم بتحضير اجتماعاته وتشرف على الأعمال الإدارية وكذلك هيئة لتسوية المنازعت التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء (١) .

٢ - المجلس الأعلى :

المجلس الأعلى هو السلطة العليا لمجلس التعاون ، ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء وتكون رئاسته دورية حسب الترتيب لأسماء الدول .

ويكون مجلس التعاون هيئة تسمى « هيئة تسوية المنازعات » يتولى المجلس الأعلى تشكيلها في كل حالة على حده بحسب طبيعة الخلاف .

وقد أوضح النظام الأساسي للمجلس في مواده (٩،٨،٧) تشكيل المجلس الأعلى ودورات انعقاده واختصاصاته وكيفية التصويت على قراراته.

كما أقر رؤساء دول المجلس في اجتماعهم في أبو ظبي بتاريخ ٢١ رجب ١٤٠١ هجرية الموافق ٢٥/٥/١٩٨١ م ، والنظام الداخلي للمجلس الأعلى والذي يتضمن القواعد المنظمة لإجراءات انعقاد المجلس وممارسة مهامه(٣) .

ويجتمع المجلس دورتين عاديتين كل سنة ويجوز عقد دورات طارئة . ولكل عضو الحق في الدعوة لإجتماع الوزراء ويتم ذلك الإجتماع بعد أن تؤيد الدعوة من قبل عضو آخر (٤) .

وبالرغم من أن مقر مجلس التعاون مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية إلا أن للمجلس الأعلى أن يعقد دوراته في بلدان الدول الأعضاء ويعتبر انعقاد المجلس صحيحاً إذا حضره رؤساء ثلثي الدول الأعضاء ولا يجوز لرئيس دولة طرف في نزاع قائم أن يرأس الدورة . أو الجلسة التي تخصص لمناقشة هذه المسألة وفي هذه الجلسة يعين المجلس رئيساً مؤقتاً كما أن لرئيس المجلس حتى الإشتراك في المداولات والإقتراح نيابة عن الدولة التي يمثلها وله أن ينيب عنه في ذلك أحد اعضاء وفده (٥) .

الإختصاصات :

يقوم المجلس الأعلى بالعمل على تحقيق أهداف مجلس التعاون خاصة فيما يلي : -

- النظر في القضايا التي تهم الدول الأعضاء .

- وضع السياسة العليا لمجلس التعاون والخطوط الأساسية التي يسير عليها

- النظر في التوصيات والتقارير والدراسات والمشاريع المشتركة التي تعرض عليه من المجلس الوزاري تمهيداً لإعتمادها .

- النظر في التقارير والدراسات التي يكلف الأمين العام بإعدادها .

- اعتماد أسس التعامل مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية .

- إقرار نظام هيئة تسوية المنازعات وتسمية أعضائها (٦) .

- تعيين الأمين العام .

- تعديل النظام الأساسي لمجلس التعاون .

- إقرار نظامه الداخلي .

- التصديق على ميزانية الأمانة العامة (٧) .

٣ - المجلس الوزاري:

يعتبر المجلس الوزاري لمجلس التعاون الجهاز التنفيذي وثاني الهيئات العاملة في المجلس (٨) .

يتكون المجسل الوزاري من وزراء خارجية دول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء ، وتكون رئاسته دورية لمدة ستة أشهر حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول .

ويعقد المجلس اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو آخر (٩٩ .

ويعني ذلك أن النظام الأساسي لمجلس التعاون أعطى حرية التصرف للدول الأعضاء في حضور وزراء خارجية الدول اجتماعات المجلس أو إنابة غيرهم من الوزراء طبقاً لظروف وموضوعات الدراسة .

الإختصاصات :

- اقتراح السياسات ووضع التوصيات والدراسات التي تهدف إلى تطوير التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات واتخاذ ما يلزم بشأنها من قرارات أو توصيات .

- العمل على تشجيع وتطوير وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات ، وتحال القرارات المتحدة في هذا الشأن إلى المجلس الوزاري الذي يرفعها بتوصية إلى المجلس الأعلى لاتخذا القرار المناسب بشأنها .

- تقديم التوصيات للوزراء المختصين لرسم السياسات الكفيلة بوضع قرارات مجلس التعاون موضع التنفيذ .

- تشجيع أوجه التعاون والتنسيق بين الأنشطة المختلفة للقطاع الخاص، وتطوير التعاون القائم بين غرف تجارة وصناعة الدول وتشجيع انتقال الأيدي العاملة من مواطني الدول الأعضاء فيما بينها .

- إحالة أي وجه من أوجه التعاون المختلفة إلى لجنة أو أكثر فنية أو متخصصة لدراسته وتقديم الإقتراحات المناسبة بشأنه .

- النظر في الإقتراحات المتعلقة بتعديل النظام الأساسي ودفع التوصيات المناسبة بشأنها إلى المجلس الأعلى ، والتهيئة لإجتماعات المجلس الأعلى واعداد جداوله وأعماله .

- اقرار نظامه الداخلي وكذلك النظام الداخلي للأمانة العامة .

- بترشيح الأمين العام يعين المجلس الوزاري الأمناء المساعدين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

- اعتماد التقاربر الدورية وكذلك الأنظمة واللوائح الداخلية المتعلقة بالشؤون الإدارية والمالية المقترحة من الأمين العام وكذلك التوصية للمجلس الأعلى بالتصديق على ميزانية الأمانة .

- النظر فيما بحال إلىه من المجلس الأعلى (١٠)

- كما يكون للمجلس أن يوصى الوزراء المختصين بوضع السياسات ودراسة المواضيع الكفيلة بتحقبق أهداف مجلس التعاون (١١) .

٤ - الأمانة العامة:

يتمثل دور الأمانة العامة للمنظمة الدولية بصفة عامة في أنها الهيئة الإدارية المركزية الثابتة للمنظمة وان عملها يتطلب الاستقرار ويقع على عاتق إدارتها المختلفة مهمة جمع الوثائق والبيانات وتحضير أعمال المؤتمرات واللجان والإشراف على تنفيذ القرارات ، وطبيعة عمل كهذا يتعذر معه انتقال ردارتها وتناوب اجتماعاتها في عواصم الدول أعضاء المنظمة الدولية بعكس الحال في الأجهزة العاملة الأخرى في المنظمة والتي يمكنها التحرك والإجتماع في مختلف الإعضاء .

وقد نصت المادة الثانية من النظام الأساسي لمجلس التعاون على أن يكون مقر مجلس التعاون مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية ولذلك فإن الأمانة العامة للمجلس مقرها الرياض إلا أن باقي الأجهزة العاملة بالمجلس وهي المجلس الأعلى والمجلس الوزاري وهيئة تسوية المنازعات واللجان المختلفة فلها أن تجتمع في غير مقر المجلس حسب ظروف عملها .

ويكون لمجلس التعاون أمين عام يعين من قبل المجلس الأعلى ويحدد المجسل الأعلى شروط ومدة تعيينه ويتم اختياره من رعايا دول مجلس التعاون .

ويكون الأمين العام مسؤولاً مسؤولية مباشرة عن أعمال الأمناء المساعدين وعن الأمانة العامة للمجلس وحسن سير العمل في مختلف القطاعات (١٢) .

كما نص النظام الأساسي للمجلس أن أنه للأمين العام أن يرشح الأمناء المساعدين ويقوم المجلس الوزاري بتعيينهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد

وللأمين العام أن يفوض بعض مهامه وصلاحياته إلى الأمناء المساعدين ، ويكلف الأمين العام عند غيابه أحد الأمناء المساعدين بالقيام بمهام عمله .

كما نصت المادة ١٤ من النظام الأساسي لمجلس التعاون على أن الأمين العام يعين موظفي الأمانة من مواطني الدول الأعضاء ، ولا يجوز له الإستثناء إلا بموافقة المجلس الوزاري ، وأوضحت المادة ١٦ من النظام الأساسي أن الأمين العام والأمناء المساعدين وكافة موظفي الأمانة العامة يباشرون وظائفهم باستقلال تام وللصالح المشترك للدول الأعضاء وعليهم أن يمتنعوا عن أي تصرف يتنافي وواجبات وظائفم وألا يغضبوا بأسرار أعمالهم سواء أثناء الخدمة أو بعدها (١٣) .

الإختصاصات:

أوضح النظام الأساسي لمجلس التعاون اختصاصات الأمانة العامة للمجلس والمهام الموكلة إليه ونظام عملها وذلك طبقاً لما يلي :

- اعداد الدراسات الخاصة بالتعاون والتنسيق والخطط والبرامج المتكاملة للعمل المشترك لدول مجلس التعاون .
- إعداد التقارير الدورية عن أعمال مجلس التعاون .
- متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري من قبل الدول الأعضاء .
- إعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى عن نمو مجلس التعاون وتزايد مسؤولياته .
- إعداد مشروعات اللوائح الإدارية والمالية التي تتمشى مع نمو مجلس التعاون وتزايد مسؤولياته .

- إعداد الميزانيات والحسابات الختامية لمجلس التعاون .

- التحضير للإجتماعات وإعداد جداول أعمال المجلس الوزاري ومشروعات القرارات .

- الإقتراح على رئيس المجلس الوزاري الدعوة لعقد دورة استثنائية للمجلس الوزاري إذا دعت الحاجة إلى ذلك .

- أية مهام أخرى تسند إليها من المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري(١٤) .

٥ - هيئة تسوية المنازعات:

تشجع منظمة الأمم المتحدة قيام المنظمات الدولية الإقليمية لدورها في التسوية السلمية للمنازعات المحلية ، وتسوية النزاع الإقليمي عن طريق التنظيمات الإقليمية يحقق المزايا التالية :

١ - العمل الإقليمي يعمق التسوية في المنازعات ويعزل المنازعات الإقليمية عن المنازعات الأكثر تعقيداً والتي تحتاج إلى تدخل المنظمة العالمية ، كما أن التشابه في المصالح والمشاكل الإقليمية ييسر التسوية السلمية للنزاع الإقليمي .

٢ - العمل الإقليمي يسعف ويساعد المنظمة العالمية في تحمل عبء العديد من المنازعات الإقليمية .

٣ - المصالح الإقليمية والولاء الإقليمي والرغبة المشتركة لتحقيق السلم والأمن المحليين تجعل الدول المتجاورة خير مساعد لإجراء التسوية السلمية .

٤ - الحلول الإقليمية أقل تكلفة لأنها توجه مباشرة لطرفي النزاع بعكس

الحال في الحلول العالمية التي تحتاج إلى اجراءات تحضيرية وتنفيذية(١٥) .

مجلس التعاون وهيئة تسوية المنازعات:

نصت المادة السادسة من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية كما أوضحت المادة العاشرة من النظام نفسه بأن يتم تشكيل هيئة تسوية المنازعات التي يشار إليها فيما بعد بالهيئة وتحديد اختصاصاتها وقواعد إجراءاتها (١٦) . والهيئة تتبع المجلس الأعلى وهو السلطة العليا للمجلس . وقد أوضحت المادة العاشرة من النظام الأساسي بأن المجلس الأعلى يقوم بتشكيل الهيئة في كل حالة على حده حسب طبيعة الخلاف ،وأنه إذا نشأ خلاف حول تفسير أو تطبيق النظام الأساسي ولم تتم تسويته في إطار المجلس الوزاري أو المجلس الأعلى ، فللمجلس الأعلى إحالته إلى هيئة تسوية المنازعات ، وترفع الهيئة تقريرها متضمناً توصياتها أو فتواها بحسب الأحوال إلى المجلس الأعلى لاتخاذ ما يراه مناسباً .

وبجانب ما أوضحه النظام الأساسي لمجلس التعاون فقد وافق المجلس الأعلى على نظام أساسي خاص بهيئة تسوية المنازعات ، وتم التوقيع على هذا النظام في مدينة أبو ظبي بتاريخ ٢٥مايو ١٩٨١ . ونستعرض فيما يلي الأحكام القانونية للنظام الأساسي لهيئة تسوية المنازعات :

١ - مقر الهيئة مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية ، وتعقد اجتماعاتها بدولة المقر ولها عند الإقتضاء أن تجتمع في أي مكان آخر .

٢ - تختص الهيئة فيما يحيله إليها المجلس الأعلى من منازعات بين الدول الأعضاء ، والخلافات التي تدور حول تفسير أو تطبيق النظام الأساسي لمجلس التعاون .

٣ - يتم تشكيل الهيئة من العدد المناسب من مواطني الدول الأعضاء غير الأطراف في النزاع الذي يرى المجلس اختيارهم في كل حالة على حده بحسب طبيعة الخلاف على ألا يقل عددهم عن ثلاثة .

٤ - للهيئة أن تستعين بمن تشاء من الخبراء والمستشارين .

٥ - تنتهي مهمة الهيئة برفع توصياتها أو فتواها إلى المجلس وله بعد انتهاء مهمتها استدعاؤها في أي وقت لتفسير أو توضيح ما جاء في توصياتها أو فتواها .

٦ - يكون انعقاد الهيئة صحيحاً بحضور جميع أعضائها ، وتعد الأمانة العامة لمجلس التعاون نظاماً للإجراءات اللازمة لسير عمل الهيئة ، ويسري العمل به من تاريخ موافقة المجلس الوزاري عليه ، ويكون لكل طرف من أطراف النزاع ممثلون عنه أمام الهيئة ولهم متابعة الإجراءات وابداء أوجه الدفاع .

٧ - تختار الهيئة رئيساً من بين أعضائه ويكون لكل عضو في الهيئة صوت واحد وتصدر الهيئات توصياتها أو فتواها بشأن الموضوعات المطروحة عليها بأغلبية أصوات الأعضاء فإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

٨ - يتولى الأمين العام تعيين مسجل للهيئة وعدد كامل من الموظفين للقيام بأعمال سكرتاريتها وللمجلس الأعلى انشاء جهاز مستقل للقيام بأعمال سكرتارية الهيئة إذا دعت الحاجة إلى ذلك .

٩ - تصدر الهيئة توصياتها أو فتواها وفقاً لما يلي :

(أ) أحكام النظام الأساسي لمجلس التعاون .

(ب) أحكام القانون الدولي والعرف الدولي .

(جـ) مبادىء الشريعة الإسلامية .

على أن ترفع تقريرها بشأن الحالة المطروحة عليها إلى المجلس الأعلى لاتخاذ ما يراه مناسباً .

١٠- للهيئة أثناء النظر في أي نزاع أمامها وإلى أن تصدر توصياتها النهائية فيه ، أن توصى المجلس الأعلى باتخاذ التدابير المؤقتة التي تقتضيها الحاجة أو الظروف ، وتبين توصيات الهيئة أو فتواها الأسباب التي بنيت عليها وترفع من الرئيس والمسجل وإذا لم يكن الرأي صادراً كله أو بعضه باجماع الأعضاء فمن حق المخالفين تسجيل بيان بالرأى المخالف .

١١ - تتمتع الهيئة وأعضاؤها في اقليم كل دولة من الدول الأعضاء بالحصانات والإمتيازات التي يتطلبها تحقيق أغراضها وتعتبر ميزانية الهيئة جزء من ميزانية الأمانة العامة ويحدد المجلس الأعلى مكافآت أعضاء الهيئة.

والإمتيازات التي يتطلبها تحقيق أغراضها ، وتعتبر ميزانية الهيئة جزء من ميزانية الأمانة العامة ويحدد المجلس الأعلى مكافآت أعضاء الهيئة .

١٢ - لأي دولة عضون طلب تعديل نظام الهيئة ، ويقدم طلب التعديل للأمين العام الذي يتولي إحالته للدول الأعضاء وذلك قبل عرضه على المجلس الوزاري بأربعة أشهر على الأقل ، ويصبح التعديل نافذ المفعول إذا أقره المجلس الأعلى بالإجماع .

٦ - الوسائل الدبلوماسية لتسوية المنازعات :

بالرغم من وجود هيئة مستقلة تابعة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون تختص بتسوية المنازعات المحلية بين الدول الأعضاء ، ألا يلاحظ أن الدول العربية عامة مثلها مثل الدول الأفريقةي لا تطمئن إلى الأساليب القضائية أو شبه القضائية في تسوية المنازعات التي تقع فيما بينها وتفضل عليها الأساليب الدبلوماسية التي يقوم بها رؤساء الدول .

هوامش الفصل الرابع

١ - دكتور يحيى حلمي رجب ، مرجع سابق ، من ص ١٠٠ - ١٠١ .

٢ - حقائق وأرقام ، مرجع سابق ، من ص ١٧-١٨ .

٣ - دكتور يحيى حلمي رجب ، مرجع سابق ، ص ١٠٣ .

٤ - عبد العزيز نصر الصيرفي ، من هنا انطلقت سفينة الخليج ، مطابع دار القبس ، الكويت ، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤م من ص ١٩٥ - ١٩٧ .

٥ - دكتور يحي حلمي رجب ، مرجع سابق ، من ص ١٠٢- ١٠٤ .

٦ - حقائق وأرقام ، مرجع سابق ص ١٨ .

٧ - دكتور يحيى حلمي رجب ، مرجع سابق ، ص ١٠٦ .

٨ - المرجع نفسه من ص ١١٢ - ١١٣ .

٩ - حقائق وأرقام ، مرجع سابق من ص ١٠٢-١٠٤ .

١٠ - المرجع نفسه من ص ١٩-٢٠ .

١١- عبد العزيز الصيرفي ، مرجع سابق ، ص ١٩٨ .

١٢- المرجع نفسه ص ١٩٨ .

١٣ - دكتور يحيى حلمى رجب ، مرجع سابق ص ١٢٢ .

١٤ - حقائق وأرقام ، مرجع سابق ص ٢١ .

١٥ - دكتور حلمي رجب ، مرجع سابق ، ص ١٢٨ .

الفصل الخامس

مجلس التعاون
والمنظمات الاقليمية
والدولية

الفصل الخامس

مجلس التعاون والمنظمات الإقليمية والدولية

١ - مجلس التعاون وجامعة الدول العربية :

عبر ميثاق جامعة الدول العربية في عام ١٩٤٥ م في ملحق خاص عن الروابط القومية التي تربط بين الدلو الأعضاء بالجامعة العربية غير المشتركة في الجامع في ذلك الوقت ومنها إمارات الخليج العربي ، فأشار في ملحق خاص بميثاق الجامعة إلى ما يلي :

« الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية يعينها بوجه خاص أن توصى مجلس الجامعه عند النظر في اشتراك تلك البلاد في اللجان المشار إليها في الميثاق بأن يذهب في التعاون معها إلى أبعد مدى مستطاع ، وألا يدخر جهداً لتعبر حاجاتها وتفهم أمانيها وآمالها وبأن يعمل بعد ذلك على صلاح أحوالها وتأمين مستقبلها بكل ما نهيؤه الوسائل السياسية من أسباب :

وتعتبر المملكة العربية السعودية من الأعضاء الأصليين الذين اشتركوا في التوقيع على ميثاق جامعة الدول العربية .

كما اتصلت الكويت منذ بداية عهدها بالجامعة العربية واشتركت في انشطتها الثقافية والإجتماعية والإقتصادية والسياسية وتبعتها سائر إمارات الخليج العربية فأخذت الإمارات جميعها تستجيب لدواعي التعاون واشتركت في أعمال اللجان الدائمة للجامعة من الثقافية والإجتماعية والإعلام إلى حقوق الإنسان .

كما اشتركت في المؤتمرات التي نظمتها جامعة الدول العربية في مختلف مجالات نشاطها ، عندما أعلنت الكويت استقلالها انضمت إلى

جامعة الدول العربية في ١٩٦١/٧/٢٠ م ، وفي نهاية ١٩٧١ م كانت كل من البحرين وقطر وسلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة قد أكدت استقلالها فإنضمت هي الأخرى إلى الجامعة العربية طبقاً للتواريخ التالية: البحرين ١٩٧١/٩/١١ م - قطر في ١٩٧١/٩/١١م - سلطنة عمان في ١٩٧١/٩/٢٩م - الإمارات العربية المتحدة في ١٩٧١/١٢/٦ م .

ومن جهة أخرى فقد بدأت جامعة الدول العربية تولى اهتماماً بدو لالمنطقة حينما أقدمت بعض قطع من الأسطول الإيراني في عام ١٩٦٤م خلال مناورة مشتركة مع بعض قطع الأسطول الأمريكي بانزال قواتها في جزيرة أبو موسى التابعة لإمارة الشارقة ، كما ظهر من تقارير الجامعة العربتي في ذلك الوقت أن هناك هجرات غير مشروعجة تتسلسل إلى دول المنطقة وأن اسرائيل كانت تعمل على تهريب بضائعها إليها وبادر حكام أبو ظبي والشارقة في ذلك الوقت بانشاء مكاتب للمقاطعة الإسرائيلية في أماراتهم .

وففي عام ١٩٦٤م أرسلت الجامعة العربية إلى امارات الخليج العربية بعثة للإتفاق مع شيوخها على وسائل توثيق الصلات والروابط بينها وبين الجامعة والعمل على تقييد الهجرات الأجنبية إلى تلك الإمارات ويتضح من تقرير الجامعة أن بريطانيا لم تقم بأية مشروعات لتنمية المنطقة طوال فترة حمايتها كما أنها لم تنشيء الطرق البرية التي تربط بين هذه الإمارات وقد وجهت الجامعة العربية جهدها وعنايتها في لك الوقت إلى اخطار الهجرة الأجنبية الي المنطقة وتسوية المشكلات القائمة بين هذه الإمارات وخاصة مشكلات الحدود وتنظيم المساعدات المالية العربية للمنطقة .

وتعتبر جامعة الدول العربية منظمة دولية إقليمية ذات طابع قومي حيث أنها بجانب توافر شروط التنظيم الدولي الإقليمي فانها تعبر عن فلسفة متميزة في المضمون والجوهر عن غيرها من المنظمات الدولية والإقليمية مثل

منظمة الوحدة الأفريقية وان تشابهت معها في هيكل التنظيم القانوني السياسي ، ويرجع ذلك إلى أن جامعة الدول العربية لا تقتصر على مجموعة من الدول تستند مصالحها المشتركة في العلاقات الدولية إلى مجرد العامل الجغرافي والإيديولوجي ، ولكنها بجانب ذلك تربط بين الدول العربية التي تشترك في وحدة اللغة والأصل والتاريخ .

ومن جهة أخرى فإن مجلس التعاون لدول الخليج العربية يربط بين أعضائه تضامن طبيعي يعكس استجابة للواقع التاريخي والإجتماعي والثقافي والإقتصادي والسياسي لدول المنطقة وتؤمن هذه الدول بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوب هذه المنطقة .

وتعتبر الدول أعضاء مجلس التعاون من أبرز دول المشرق العربي في اطار جامعة الدول العربية وبذلك تتضح الخاصية المميزة لمجلس التعاون في دعم قومية منطقة الخليج العربية التي هي جزء من الأمة العربية وذلك كله في اطار العمل المشترك مع جامعة الدول العربية وهذا يدعم الوحدة العربية الحقيقية بين المجموعات المتجانسة في اطار جامعة الدول العربيه .

ولقد حث ميثاق جامعة الدول العربية على تشجيع التعاون الإقليمي فنصت المادة التاسعه من ميثاق جامعة الدول العربية على أن :

« لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها في تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه الميثاق أن تعقد بينها من الإتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض ... »

ومن جهة أخرى فقد أوضح النظام الأساسي لمجلس التعاون بأن المجلس انشيء تمشياً مع ميثاق جامعة الدول العربية .

كما أشاد الأمين العام لمجلس الوحدة الإقتصادية العربية بالتجمعات الإقليمية التي تعمل على الصعيد القومي العربي الشمولي وذلك في تقرير مجلس الوحدة الإقتصادية العربية في دورته رقم ٣٧ ، ولقد جاء في الفصل الثالث من التقرير ما يلي :

« إن أي تجمع ثنائي أو أكثر لا يمكن أن يكون بديلاً أو منافساً للتجمع العربي على الصعيد القومي الشموي فإن أي تجمع عربي ثنائي أو أكثر يمكن أن يؤدي دوراً إيجابياً كبيراً على صعيد توثيق التعاونوالتنسيق بين الدول العربية الأطراف في ذل كالتجمع في المجال الإقتصادي بالإضافة إلى المجالات الإنمائية الأقوى بما يعزز قرتها الإقتصادية التي هي جزء من الإمكانات الإقتصادية العربية الشاملة وضمن حركة التنسيق والتكامل الإقتصادي العرب يالمشترك باستراتيجيته وأهدافه وخططه ومؤسساته ومن خلال هذه النظرة نبارك أية خطة للتعاون والتنسيق والتكامل الإقتصادي العربي لأي تجمع عربي ثنائي أو أكثر باعتبارها جزءاً من المسيرة الكلية للتنسيق والتكامل الإقتصادي العربي على طريق الوحدة الإقتصادية العربية».

وتأكيداً لدور مجلس التعاون وأهدافه في اطار العمل المشترك داخل الجامعة العربية ، نصت المادة ٢٢ من النظام الزساسي لمجلس التعاون على أن الأمانة العامة للمجلس تقوم بايداع وتسجيل نسخة من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدى جامعة الدول العربية وذلك باعتبار أن جامعة الدول العربية هي المنظمة الإقليمية التي تجمع كل الدول العربية (١) .

وقد التزمت دول التعاون بتأييد القضية الفلسطينية والدفاع عنها بحكم كونهغا دولاً عربية يهمها تحقيق قيام الدول الفلسطينية بالإضافة إلى أن أمن الخليج العربي هو جزء من الأمن القومي العربي ، وأن القضية الفلسطينية هي جوهر النزاع العربي الإسرائيلي .

وساهمت دول مجلس التعاون في حرب اكتوبر ١٩٧٣م وفرضت الحظر البترولي على الدول الغربية التي لم تؤيد الحق العربي في النزاع العربي الإسرائيلي .

ومن جهة أخرى فقد قامت المملكة العربية السعودية بمبادرة لحل الصراع العربي الإسرائيلي والتي عرفت باسم « مبادرة فهد » ولقد كانت هذه المبادرة أساساً للخطة العربية الموحد ةللسلام والتي اعتمدها مؤتمر القمة العربي الذي عقد في فاس بالمملكة المغربية في شهر سبتمبر ١٩٨٢م .

كما ساهمت استثمارات الفوائض البترولية لدول مجلس التعاون في دعم دول المواجهة للعدو الإسرائيلي . وفي التنمية الإقتصادية للدول العربية غير البترولية ، واتاحت الثروة النفطية للدول الأعضاء الفرصة لدعم الصنادين، الإنمائية في توسيع قروضها ونشاطها في داخل المنطقة العربية .

٢ - مجلس التعاون ومنظمة الوحدة الأفريقية :

من جهة أخرى فقد كان لهذه الدول الدور الهام في تحقيق التعاون الإقتصادي العربي الأفريقي بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية وخاصة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وبعد قيام الدول الأفريقية غير العربية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل وتأييدها للحق العربي في النزاع العربي الإسرائيلي ، وكانت بداية هذا التعاون بالقاهرة حيث عقدت عدة اجتماعات في مقر جامعة الدول العربية في الفترة من ٢٢-٢٣ يناير ١٩٧٤ بين « لجنة السبعة » المنبثقة عن منظمة الوحدة الأفريقية ووزراء البترول العرب ومن بينهم الدول الأعضاء في مجلس التعاون « المملكة العربية السعودية - الإمارات العربية المتحدة - الكويت - قطر - البحرين » ، وكان من نتائج هذا الإجتماع دعم الدول الأفريقية غير العربية مادياً لمواجهة ارتفاع أسعار البترول والإسراع في انشاء المصرف العربي للتنمية الرقتصادية في أفريقيا

والذي مقرنه حاليا في الخرطوم ، كما أقر مؤتمر القمة العربي الأفريقي الأول الذي عقد بالقاهرة في الفترة من ٧-٩ مارس ١٩٧٧م زيادة دعم التعاون المشترك بين القارة الأفريقية والمنظمة العربية ، وكان لدول أعضاء مجلس التعاون الدور الهام في نجاح هذا المؤتمر بما خصصته من إعانات وقروض طويلة الأجل والإسهام في مشروعات مشتركة لدعم التعاون بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ، إلا أن الظروف السياسية الراهنة التي تعاني منها المنطقة العربية والقارة الأفريقية والتي تشهد صراعات القوى العظمى في المنطقتين عرقلت من استكمال مسيرة هذا التعاون .

٣ - مجلس التعاون ومنظمة الأمم المتحدة:

أوضح الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة (المواد ٥٢-٥٣-٥٤) الأحكام القانونية للمنظمات الدولية الإقليمية ، وأشار الميثاق إلى أمرين جوهريين فيما يخص المنظمات الإقليمية :

١ - ضرورة أن تكون أهداف المنظمة الإقليمية ومبادئيها غير عدوانية ومتفقة مع أهداف ومبادىء الأمم المتحدة .

٢ - تتعاون المنظمات الإقليمية مع منظمة الأمم المتحدة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين .

وبالرغم من أن النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لم ينص على ذلك إلا أن الواقع العملي لإجتماعات المجلس ومؤتمرات القمة تؤكد بصفة مستمرة على رغبة الدول الأعضاء في تحقيق الأمن الذاتي الخليجي وابعاد المنطقة عن صراعات الدول الكبرى وتتواني اجتماعات وزراء الدفاع بمجلس التعاون لتحقيق التنسيق العسكري والدفاع لدول المنطقة ، وبذلك يساهم مجلس التعاون مع منظمة الأمم المتحدة في الحفاظ على السلم

والأمن الدوليين .

وتمشياً مع علانية انشاء مجلس التعاون في منظمة الأمم المتحدة ، نصت المادة ٢٢ من النظام الأساسي لمجلس التعاون على أن تقوم الأمانة العامة لمجلس التعاون بإيداع وتسجيل نسخ من هذا النظام لدي الأمم المتحدة بقرار من المجلس الوزاري .

وفي مجال تدبير الحلول السلمية للمنازعات المحلية نصت المادة العاشرة من النظام الأساسي لمجلس التعاون على أن يكون للمجلس هيئة لتسوية المنازعات وتتبع المجلس الأعلى وتختص بالنظر فيما يحيل إليها المجلس الأعلى من منازعات .

ومن جهة أخرى نجد أن أجهزة الأمم المتحدة تعمل على تشجيع التعاون الإقتصادي الإقليمي ويشجع المجلس الإقتصادي والإجتماعي التابع للأمم المتحدة اللجان الإقتصادية التابعة له على تقوية روابطها مع المنظمات الإقليمية .

وتنتمي الدول الأعضاء لمجلس التعاون إلى اللجنة الإقتصادية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة (ECWA) ، ونعتقد أنه يجب الإستفادة من خبرة أجهزة الأمم المتحدة في هذه اللجنة بهدف تحقيق التنمية الإقتصادية للدول الأعضاء في مجلس التعاون (٢) .

هوامش الفصل الخامس

١ - دكتور يحيى حلمي رجب ، مرجع سابق ، من ص ١٣٦-١٤٠ .

٢ - المرجع نفسه من ص ١٤١-١٤٣ .

فص ختامي
في
تأثير الغزو
العراقي للكويت

فصل ختامي في

تأثير الغزو العراقي للكويت

نلاحظ أننا لم نتعرض لغزو العراق لدولة الكويت في أغسطس ١٩٩٠ ، وهو ما يستدعي وقفة للتفسير ، فقد مرت الدبلوماسية الكويتية في التاريخ الحديث والمعاصر - على حد رأي عبد الله بشارة رئيس مركز الدراسات الخليجية بالكويت بثلاث مراحل كانت أولاها في عام ١٩٠١ خلال فترة حكم الشيخ مبارك الكبير وقتئذ حيث وقع مع بريطانيا عام ١٨٩٩ معاهدة تضمن للكويت أوضاعاً أمنية تحميها من مطامع الدولة العثمانية كما سبقت الإشارة، ويتزامن ذلك مع إرسال مدحت باشا متصرف البصرة انذار إلى الشيخ مبارك الكبير كي تدخل القوات العثمانية للأراضي الكويتية وإلا سوف يتم نفيه للآستانة عاصمة الدولة العثمانية ، وقد رفض الشيخ مبارك الانذار ، وتأسيسا على ذلك استمرت الحماية البريطانية في الفترة ١٩٠١ - ١٩٦١ مما كان بمثابة عامل مؤثر في مواجهته العراق . وعقب استقلال الكويت عام ١٩٦١ أعلن اللواء عبد الكريم قاسم رئيس وزراء العراق وقتئذ بأن الكويت جزء من العراق ، الأمر الذي جعل القوات البريطانية تعود للكويت استمراراً لاتفاقية الحماية ولمدة سبع سنوات أخرى .

وقد أعقب ذلك دخول الكويت في مرحلة جديدة بانضمامها للجامعة العربية وذلك عقب انسحاب القوات البريطانية وانهاء الاتفاقية البريطانية حيث دخلت الكويت في منظومة الصف العربي مشاركة وعطاءاً وصولا إلى ما شهدته من أحداث جسام على صعيد العلاقات الدولية والأقليمية تبلورت في الشرخ العميق الذي هز العلاقات العربية العربية في سياق مأساة اجتياح القوات العراقية للكويت عام ١٩٩٠ .

إن المتتبع لجذور هذه الأزمة التي خرجت في إداراتها عن نطاق العرب أجمعين يجد أنه مع بدء استقلال الكويت عام ١٩٦١ فقد تضمن الإتفاق الذي تم توقيعه بين بريطانيا والكويت إلى الغاء اتفاق ٢٣ يناير ١٨٩٩ م والذي كان اتفاق حماية بريطانيا لدولة الكويت - كما سبقت الاشارة بما يعنيه ذلك من الإعتراف بشرعية آل الصباح كأسرة حاكمة وتحديد الأراضي التابعة لها وحماية الأسرة الحاكمة من الأمراء المجاورين وأيضاً من الدول الكبرى . وفي نوفمبر ١٩١٤ م أعلنت بريطانيا أن الكويت امارة مستقلة تحت الحماية البريطانية ، وفي إبريل ١٩٢٣ تقررت الحدود بين الكويت والعراق من ثنايا تبادل الرسائل بين الوكيل السياسي البريطاني في الكويت وبين المندوب السامي البريطاني في العراق ، وحتى الجزر محل النزاع بين البلدين فقد أكدت المراسلات العراقية الكويتية عام ١٩٣٢ واتفاق على حق ملكية الكويت لجزيرتي « ردبة وبوبيان » وصولا إلى ٢٦ يوليو ١٩٦١ حين اصدرت المحكمة الكويتية بيانا بأنها دولة عربية مستقلة ذات سيادة كاملة معترف بها دوليا ، وكانت الجامعة العربية قد اعترفت قبل ذلك بأسبوع بدولة الكويت التي انضمت أيضا إلى الأمم المتحدة .

ومن الغريب أن العراق استمر في دعاوية وصولا إلى أزمة ١٩٧٣ وحدوث نزاع حدودي على جزيرتي « وربة وبوبيان » والشريط الساحل المقابل لهما على اساس انها أراضي عراقية وقيام قوات عراقية بمهاجمة مركز الشرطة الكويتي في الصامطة واحتلاله في ٢٠ مارس ١٩٧٣ ثم انسحاب القوات العراقية من الصامطة في ٦ ابريل ١٩٧٣ على أثر الوساطات العربية .

وبالرغم من الأزمات السابقة بين البلدين إلا أن العلاقات بينهما قد تطورت إلى الأفضل خلال الحرب العراقية الإيرانية والتي استمرت ثماني سنوات ، ومع ذلك ، ورغم توقيع اتفاقيات أمنية وعدم اعتداء وتدخل في الشئون الداخلية لكل من العراق والكويت فقد بدأ العراق يصعد خلافه مع الكويت

وتصاعدت الإدعاءات العراقية على نحو خطير ولم تنجح المساعي الحميدة والجهود السياسية للقادة العرب في كبح جماح التهديدات العراقية للكويت حيث بدأ العراق في غزو الكويت وتبين فيما بعد أن القوات العراقية كانت تستعد لهذا الغزو منذ أكثر من عامين وهو ما جاء كضربة قاصمة للأمن القومي العربي .

فإلي أي مدي ساهم هذا الغزو العراقي للكويت في تصاعد أهمية منطقة الخليج العربي في الفترة المعاصرة وانعكاس ذلك على النظام الإقليمي العربي الذي يجعل أي متتبع أو مؤرخ لأحداثه يذهب إلى أن النظام الإقليمي العربي قد تغيرت معالمه مما كانت قبل الغزو العراقي للكويت وذلك من ثنايا الإعتبارات الأساسية الآتية على حد ما يراه الدكتور / عبد الخالق عبد الله في مقاله القيم في مجلة السياسة الدولية مؤخراً :

أولاً : خضع النظام الأقليمى الخليجى فى كل مرحلة من مراحل تطوره خاضعا للأرادة والسيطرة الأجنبية التى كانت ولازالت تدبر سؤونه وتستأثر بثرواته وخاصة الثروة النفطية وقد سبقت الإشارة إلي ذلك في التمهيد ففى القرن السادس عشر شهد النظام الإقليمى الخليجى التوغل العنيف للإستعمار البرتغالى . ثم شهد مجىء الإستعمار الهولندى والفرنسى لفترات قصيرة ومتقطعة . وأخيرا استطاع الإستعمار البريطانى فرض هيمنته بالعنف العسكرى ومن ثم احتكار السيطرة وتحويل الخليج العربى الى بحيرة سياسية بريطانية مغلقة لأكثر من ١٥٠ سنة متواصلة . كان التحكم البريطانى تحكما مطلقا بحيث بقى التأثير والنفوذ البريطانى قائما حتى بعد أن قررت بريطانيا الإنسحاب عام ١٩٧١ . جاء الإنسحاب البريطانى الرسمى متزامنا مع تزايد الإهتمام الأمريكى بشؤون النظام الإقيمى الخليجى وبشؤون ثروته النفطية . واستطاعت الولايات المتحدة وفى خلال أقل من مرتين أن تصبح القوة

السياسية الحاكمة بحيث أصبحت دول النظام الإقليمى أمام حقيقة أن امنهم واستقرارهم ومصيرهم ومستقبلهم هى كلها قضايا خارجة عن سيطرتهم المباشرة ، بل أصبحت هذه القضايا تهم كل العالم الذى أخذ يزداد اعتمادا واحتياجا لنفط الخليج . ويرى بعض الباحثين الغربيين ان الخليج العربى هو اليوم وبكل المعايير والمقاييس السياسية والعسكرة والاستراتيجية خليج أمريكى ، ويبدو أنه سيظل كذلك حتى أخر قطرة نفط .

ومن الثابت أن الحرب الأخيرة فى الخليج قد عمقت من البروز الأمريكى للنظام الإقليمى الخليجى بحيث أصبح الأن أكثر ارتباطا بالولايات المتحدة الأمريكية وأكثر اهمية للنظام العالمى الجديد الذى يعتقد البعض أنه قد برز الى الوجود كنتيجة من النتائج الإقليمية والدولية المعقدة لحرب الخليج .

ثانياً : إذا كانت علاقة النظام الأقليمى الخليجى بالنظام العالمى هى علاقة اجبارية ومقيدة ، فإن علاقته بالنظام الإقليمى العربى هى وخلافا لذلك علاقة تبادلية واختيارية وحرة . إن النظام الإقليمى الخليجى هو بحكم التاريخ والجغرافيا و الإقتصاد والجيوبولتكي امتداد للنظام الإقليمى العربى وجزء لايتجزأ من سياساته، ومنه يستمد هويته وخصوصيته ومشروعية وجوده ، بل أنه يفقد أى وجود فعلى له خارج سياق اطاره العربى . النظام الإقليمى العربى هو الإطار المرجعى للنظام الأقليمى الخليجى ويشكل عمقه الحضارى والبشرى والاستراتيجى . يقول الدكتور محمد غانم الرميحى فى كتابه الخليج ليس نفطا "ان الخليج هو جزء لايتجزأ من وطن أكبر هو الوطن العربى وكثير من خصوصياته التاريخية والإجتماعية هى جزء من تلك الخصوصية الأكبر التى تشترك فيها الدول العربية الأخرى . لكن رغم هذا الإرتباط العضوى ، فإن علاقة النظامين العربى والخليجى تتعدى علاقة الجزء بالكل . ذلك ان تأثير الجزء فى الكل آخذ فى التعاظم بشكل ملحوظ خلال عشية القرن الواحد

والعشرين وذلك بحكم التأثير العميق للنفط على مجمل النظام السياسى والإقتصادى والإجتماعى العربى . لقد أعطت الفوائض النفطية للنظام الإقليمى الخليجى وزنا هائلا واستثنائيا في النظام الإقليمى العربى وأصبح قادرا على إعادة ترتيب أولوياته ونشر مفاهيمه وقيمه وسياساته المعتدلة على كافة الأصعدة . يقول الدكتور سعد الدين ابراهيم " ان النفط هو المحرك الأساسى للنظام العربى ، ولايتمثل دور النفط فى كونه القوة البارزة الكاملة التى احدثت تغييرا فى الشامل بين العرب وبقية العالم فقط ، لكنه أطلق عقال عدد من القوى الظاهرة والكامنة ، هى قوى التغيير فى المعادلة العربية متعددة المستويات: فى العلاقة بين اقطاره . ولاشك ان انتقال مركز الثقل السياسى والإقتصادى العربي الى النظام الإقليمى الخليجى قد خلق حالة رفض واستياء واحتجاج مكبوت وغير معن . فلم يكن من المقبول عربيا ، كما يعترف محمد حسنين هيكل " ان تهيمن القبائل العربية على المدن العربية وان تعيش الأطراف فى غنى لم يسبق له مثيل بينما المراكز الحضارية العربية تئن تحت وطأة المعناة . وجاءت ازمة احتلال العراق للكويت واندلاع الحرب الثانية فى الخليج ، ليتحول الإستياء العربى المكبوت الى تمرد وثورة ضد الثروة العربية ورفض لسلطة النفط . وبالتالى تعميق الفجوة بىن النظامين العربى والخليجى والتى بلغت حد القطيعة . يقول الدكتور محمد السيد سعيد فى كتابه ، مستقبل النظام العربى بعد أزمة الخليج ، لقد "شقت أزمة الخليج الضمير العربى الى نصفين : نصف انفطر حزنا على مصاب الكويت بل الأمة العربية جميعها تحت نير الغزو الغاشم الذى أمرت به القيادة العراقية ، ونصف تصدع قلقا على ماحجب هذا الغزو من كوارث على الشعب العراقى . ومهما كان الشق غائرا فربما يكون بوسعنا أن نأمل استعادة الضمير العربى لوحدته مع الوقت " .

ثالثاً : العلاقة بين النظام الإقليمى العربى والنظام الإقليمى الخليجى على ضوء الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠ ستظل علاقة متوترة وغير ودية . لقد باعدت هذه الأزمة بين النظامين وجعلت التوتر والتناقض القائم بينهما أكثر وضوحا وحدة من أى وقت أخر.

ومن الثابت ان استمرار هذا التوتر سيزيد من حالة انعدام الأمن والإستقرار فى النظام الإقليمى الخليجى الذى هو فى الأساس نظام ملىء بالصراعات والإنقسامات والنزاعات بين دولة الصغيرة والكبيرة . لذلك فإنه إذا كانت السمة الأولى لمميزة للنظام الأقليمى الخليجى هى أنه مسير من الخارج وفاقد لأليات تدبير شؤونه من الداخل ، فإن سمته البارزة الثانية هى أنه يعيش حالة دائمة من الصراع والتوتر وعدم الإستقرار . حالة الصراع والتوتر هى الحالة السائدة وهى القاعدة العامة التى تميز العلاقات الخليجية/الخليجية ، فى حين ان الإستقرار والأمن والتعاون والتعايش السلمى هو الإستثناء بالنسبة لكل مرحلة من مراحل بروز وتطور النظام الإقليمى الخليجى . كانت النزاعات الخليجية فى السابق قبلية وقومية ومذهبية ثم تحولت الى نزاعات حدودة وسياسية وتاريخية وأضيف اليها الأن الخلافات النفطية والايديولوجية والقانونية الحقيقية منها والمصطنعة . يقول الدكتور روح الله رمضانى " ان الخليج العربى غنى بالنفط ، بيد أنه غنى أيضا بالصراعات النشطة والكامنة . ورغم عدم وجود تصنيف للصراعات الخليجية الا أنها تبدو ذات أوجه متعددة ومتداخلة مع بعضها البعض ومتفاعلة مع المشاكل الداخلية ومع الصراعات العالمية . ان تعقيد هذه الصراعات يؤكد انها من صنع عدة عوامل سياسية وجغرافية وثقافية واقتصادية وقانونية وحتى نفسية . "كل هذه الصراعات الحارة منها والباردة لازالت قائمة وتتراكم دونما حسم .

رابعاً : أننا نبادر إلى تأييد الدكتور عبد الخالق عبدالله فى أن الصراع

اللفظى حول اسم الخليج ليس بالصراع الوحيد ، بل هو ليس بالصراع المهم ، بيد أنه يوضح كيف ان صراعات النظام الإقليمى الخليجى هو صراعات متنوعة وتراكمية بحيث أن المشكلة التى يعتقد انها قد سويت وتم تجاوزها عادة ماتثور من جديد ولكن أكثر حدة . من ناحية أخرى فانه فى الوقت الذى كانت فيه الصراعات والنزاعات الخليجية\الخليجية محدودة بحدود النظام الإقليمى الخليجى ، فإن الصراعات الخليجية/الخليجية الحديثة والمعاصرة قد أصبحت أكثر تدويلا واستقطابا للإهتمام العالمى من أى وقت مضى . وهذا ما أعطى تزايداً لأهمية منطقة الخليج العربي وعلينا أن نعي ذلك من الدروس المستفادة للحربين الأخيرتين في الخليج العربي . لقد دامت الحرب الأولى بين العراق وايران أكثر من ثمانى سنوات وراح ضحيتها مايقارب من مليون قتيل وكانت أيضا بنفس القدر من العنف وراح ضحيتها من الجانب العراقى حوالى ٨٠ ألق قتيل ، فى حين قدرت كلفتها المادية الإجمالية بحوالى ٤٠٠ مليار دولار . الأن وبعد انتهاء هذه الحروب العنيفة فإن النظام الإقليمى لازال غير مستقر أمنيا وسياسيا . ان تحرير الكويت وتدمير العراق وتواجد القوات الأمريكية والأجنبية الأخرى لم يجلب للنظام الأقليمى الخليجى الأمن المطلوب .

خامساً : إن الأزمات الخليجية/ الخليجية يمكن حلها محليا ويمكن احتواؤها عربيا ، كل ذلك ممكن لولا التدخل الخارجى . ولاشك أن وجود النفط بكميات ضخمة فى الخليج العربى هو الذى يجذب الإهتمام الأجنبى . لقد أضفى النفط أهمية دولية بالغة على النظام الأقليمى الخليجى وجلب لدوله الثراء وجعل شعوبه من أغنى الأغنياء لكن النفط وخلق توترات جديدة غير مألوفة وعمق الخلافات الجغرافية وأحيا النزاعات التاريخية القديمة وخاصة تلك المتعلقة بالمشكلات الحدودية التى هى جزء من التركة الإستعمارية . ناك تاريخ طويل من الخلافات الحدودية التى لم تتمكن دول النظام الإقليمى

الخليجى من حسمها الحسم السليم والنهائى . كما سبقت الإشارة فى موضع سابق من الكتاب . ولايتوقع لهذه المشكلات ان تحسم قريبا خاصة وان النفط والإهتمام الخارجي يعملان على تأجيجها بين الحين والأخر .

ومن الناحية الجيوبولينكية فإن الخليج العربى هو عبارة عن ذراع مائى ممتد من المحيط الهندى فى اليابسة يفصل بين ايران وشبه الجزيرة العربية يبلغ طول الخليج من مدخله عند مضيق هرمز وحتى مدخل شط العرب حوالى ١٠٠٠ كيلو متر، ويبلغ اقصى عرض له ٣٥٠ كيلو مترا فى حين يتراوح أقصى عمق ٣٠٠ قدم فى الجزء الجنوبى و ١٢٠ قدم فى شمال الخليج . ويبدو شكل الخليج أقرب الى البحيرة المغلقة والراكدة فيما عدا منفذ بحرى واحد بعرض ٤٠ كيلو متر هو مضيق هرمز الذى يربط الخليج بالعالم الخارجى والذى يعتبر اليوم أهم معبر مائى فى العالم .

وتعتبر المملكة العربية السعودية أكبر دول النظام الإقليمى الخليجى مساحة حيث تبلغ مساحتها (٢٢) مليون كيلو متر مربعا أى حوالى ٤٩٪ من اجمالى مساحة دول الخليج ، وتليها ايران بمساحة قدرها ١,٦ مليون كيلو متر مربع، فى حين أن مساحة العراق لاتتجاوز ال٤٥٠ الف كيلو متر مربع . أما أصغر الدول مساحة فى النظام الإقليمى الخليجى فهى البحرين التى اتتزيد مساحتها عن ٦٠٠ كيلو متر مربع وتليها قطر بمساحة قدرها ١١٠٠٠ كيلو متر مربع .

سادساً : لاتقتصر النزاعات الحدودية داخل النظام الإقليمى الخليجى على ايران وجيرانها العرب ، ذلك أن مابين الدول العربية من النزاعات هى أيضا بنفس القدر من التعقيد والخطورة ان لم تكن احيانا أكثر خطورة فالعراق كان ولايزال يطالب بالكويت ، كل الكويت ، كجزء لايتجزأ من الأراضى العراقية ، بل أن العراق قد قام بأكثر من محاولة غير ناجحة لضم الكويت بالقوة وجلب فى آخر محاولة من محاولات للضم العنيف قدرا هائلا من الدمار للكويت

والعراق معا . لقد تم تخطيط الحدود رسميا بين العراق والكويت منذ ثلاثينات هذا القرن كما سبقت الإشارة من ثنايا الكويت كدولة مستقلة ذات سيادة وعضوية الجامعة العربية والأمم المتحدة ، ثم هناك مجموعة من النزاعات الحدودية الصغيرة الأخرى فيما بين دول أخرى فى النظام الإقليمى الخليجى . مثل النزاع بين كل من قطر والبحرين حول ملكية جزيرة حوار وجزر الفشت . ان النزاع الحدودى بين قطر والبحرين مرتبط بحقيقة ان قطر كانت جزءا من البحرين ثم انفصلت كامارة مستقلة وقامت بريطانيا بتأكيد هذا الإستقلال ، الأمر الذى ترتب عليه بطبيعة الحال خلافات حول مجموعة من الجزر الصغيرة وغير المؤهولة والتى تبرز عند الجزر وتختفى عند المد ، والتى من أبرزها فشت الديبل ، كذلك تعانى الامارات العربية المتحدة من صعوبات حدودى مع عمان ، بالإضافة الى سلسلة من النزاعات الحدودية الداخلية فيما بين الامارات السع المكونة لدولة الإتحاد . تدور معظم هذه النزاعات على امتار قليلة من الأراضى المتداخلة والمبعثرة ، والتى تتفاقم احيانا لتصل حد التصادم المسلح بين سكان الدولة الواحدة . وقد أشار الشيخ زايد آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة ، فى تصريح صحفى الى "انه قضى اسبوعا بين الامارات محاولا تسوية قضايا حدود غير مهمة ومتنازع عليها بين الامارات الاعضاء ، ولايمكننى الا القول بكل مرارة وأسى ان نزاعاتهم ليست الا على بضع عشرات من الامتار ، وهل يمكن ان تصدق اننا لم نتمكن من بناء مستشفى على قطعة معينة من الأرض بسبب تنازع امارتين مختلفتين على ملكبتها .

ولايوجد أى عامل آخر يجارى النفط فى تأثيره واهميته بالنسبة لمجريات الاحداث اليومية فى النظام الاقليمى الخليجى . لذلك ورغم مشروعية كل التسميات التى تطلق على الخليج . لذلك ورغم مشروعية كل التسميات التى تطلق على الخليج فنه ليست هناك من تسمية أكثر واقعية ودقة وأكثر

تجسيدا للحقائق والوقائع المعاصرة من تسمية الخليج بالخليج العربي حيث المملكة العربية السعودية هى بلاشك أغنى دول النظام الاقليمى الخليجى حيث بلغ نصيبها من الثروة النفطية ١٢٠٠ مليار دولار ، أى ٥٠٪ من اجمالى الثروة النفطية التى تراكمت لهذه الدول خلال الـ ٢٠ سنة الأخيرة ان المملكة العربية السعودية ليست أغنى دول النظام الاقليمى الخليجى فحسب، بل هى أهم دولة نفطية فى النظام العالمى ككل .

وأخيراً يمكن القول بقدر معقول من الثقة آنه كان بالإمكان تحقيق المزيد من الرفاهية الاجتماعية كما كان بالإمكان مواصلة جهود الإرتقاء بنوعية الحياة لولا اندلاع الحروب الدامية واضطراب الأوضاع السياسية والامنية والتى دفعت دول النظام الاقليمى الخليجى لتخصيص نسبة عالية من عائداتها النفطية للانفاق العسكرى والتسلح خلال عقد الثمانينات وخاصة بعد غزو العراق للكويت واندلاع حرب الخليج الثانية .

ولا تكتمل الفائدة المرتجاه من هذه الدراسة دون ايضاح موقف المملكة العربية السعودية - كأكبر وأغنى دولة خليجية - من الأحداث المعاصرة في منطقة الخليج العربي ، فعقب الاجتياح العراقي للكويت حرصت السعودية في بداية الأزمة على الحل السلمي ، من ثنايا قوات ردع عربية وصديقة تجعل العراق يتراجع عن موقفه ازاء ذلك الغزو وسارعت المملكة إلى اخراج صيغة أمنية عربية تمثلت في اعلان دمشق والتي تعد السعودية أحد أقطابه إلي جانب ترك الباب مفتوحاً لباقي الدول العربية للدخول في صيغة تضامنية عربية تتواءم وميثاق الجامعة العربية وتعمل في اطاره لمواجهة التحديات الإقليمية والدولية كذلك فإن سياسات المملكة تجاه منطقة الخليج العربي قد جاءت تطبيقا للتضامن الإسامي والأمن القومي العربي من منطلق تحقيق التوازن بين القوى الإقليمية الخليجية وفي سياق سياسات تتسم بالإعتدال الذي هو بمثابة

عامل مستقل في السياسة السعودية بعيدا عن الإنفعالات والإرتجال لدعم التضامن العربي والإسلامي .

الفهرس	الصفحة

الفهرس	الصفحة

الفهرس	الصفحة

صاحبها ومديرها . محمد بسيوني
خلف ١٦١ ش فرنسا ☎ ٤٨٠١٠٠٥ الاسكندرية

مطابع رويال

صاحبها ومديرها . محمد بسيوني
خلف ١٦١ ش فرنسا ☎ ٤٨٠٩٠٠٥ الاسكندرية